سلسلة الأعمال الشاملة



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

فؤاد مطر



سورية المغلوب على أمرها

قراءة في

أحلام الأب «حافظ السوري - اللبنا ... وسوفياتي»

وكوابيس الإبن «بشّار اللبناني ... طينوايراني»



سورية
المغلوب على أمرها

قــراءة في

أحلام الأب «حافظ الســوري - اللبنـاني - العراقي - الأميركوسوفياتي»

وكوابيس الإبن «بشّار اللبناني - الروسي - الصيني - الفلسطينوايراني»

سورية
المغلوب على أمرها

قـــراءة في

أحلام الأب «حافظ السـوري - اللبنـاني - العراقي - الأميركوسوفياتي»
وكوابيس الإبن «بشّار اللبناني - الروسي - الصيني - الفلسطينوإيراني»

فـؤاد مَطـر



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0653-6



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: (+961-1) 785107 - 785108 - 786233
ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: (+961-1) 786230 - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

تصميم الغلاف: **سامح خلف**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف (+9611) 785107
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف (+9611) 786233

إهداء

إلى أرواح بضعة ألوف من السوريين واللبنانيين فاضت على مدى أربعة عقود نتيجة عدم التبصر وتصحيح المسار والإغراق في التفرد والغلو في التحالفات والولاءات واختصار الوطن في شخص أو حزب وإعتبار المطالب الشعبية تمرداً على أهل السلطة وليس حقاً مشروعاً للناس، فإنتهى التعامل إلى أن رأس السلطة يجيز لنفسه تصنيف المطالبين بالتصحيح بأنهم أفراد عصابات يستحقون كل أنواع القمع وأن هؤلاء يبادلون حاكمهم الأسلوب وبذلك اختلطت لغة المطالب المشروعة بممارسات فوضى الإنتفاضة. كما أن الأرواح من الجانبيْن فاضت نتيجة تغييب الحكمة والحنكة وعدم الإقتناع بأن الحُكْم لم يدم لأحد وأن خير ما يتركه الحاكم هو السمعة الطيبة وليس تدمير ما بناه الأجداد وإزهاق أرواح دون وجه حق، وبما لا يرضاه رب العالمين الذي حرَّم قتْلها وإعتماد القسوة الظالمة أسلوباً طالما حذَّر الرسول الكريم (ص) منها بقوله: "**إتقوا الظُلْم فإن الظلْم ظُلُمات يوم القيامة**"، و"**من أعان على خصومة بظلم لم يزلْ في سخَطِ الله حتى يُنْزَع**" و"**أشد الناس عذاباً يوم القيامة من أشركه الله في سلطانه فجار في حُكْمِهِ**".. هذا إلى الحديث القُدسي "**يا عبادي إنّي حرَّمتُ الظلم على نفسي وجعلتُه بينكم محرَّماً فلا تَظالموا**" وإلى قَول الإمام علي (رضي الله عنه) "**يوم المظلوم على الظالم أشدُّ وطأة من يوم الظالم على المظلوم**"...
لكن على ما يبدو فات أوان الإعتبار رغم أن العِبَر كثيرة.

فؤاد مطر

المحتويات

هذا الكتاب

ليست هنالك بالنسبة إلى الكاتب المتجرد صعوبة مثل الكتابة عن هذه المحنة التي تعصف بالدولة ذات الرقم الصعب الثاني في معادلة الصراع مع إسرائيل ونعني بها سورية. أما صاحب الرقم الصعب الأول فإنه العراق البعثي الصدّامي.

ما حدث ولا ينتهي في سورية نتيجة العناد بدل الحنكة والحكمة من جانب قيادتها البعثية في معالجة الأزمة التي بدأت شرارة لم تبادر القيادة إلى علاجها بالحسنى والتفهم وانتهت سلسلة من الحرائق المتنقلة من أقصى البلاد إلى أقصاها، وحدث من قبل للقيادة البعثية أيضاً في العراق، يعكس بشاعة المحنة في البلدين اللذين بات كل منهما وبنسب متفاوتة على طريق الإندثار ضعيف الشأن إستراتيجياً وإقتصادياً.

في الحالتين تبلورت حقيقة كثيرة الوضوح وهي أن البعث كفكرة وحالة نضالية تستهدف التغيير يملك مقومات استقطاب جماهير عريضة له، ذلك أن المواطن العربي في الخمسينيات وفي بضع سنين تلتها تواق إلى الحرية وإلى الاشتراكية البديل للماركسية التي لا تحترم عقيدته الدينية، كما أنه شديد التوق إلى الوحدة على أساس أن العالم العربي موحَّداً قادر بطبيعة الحال وبما يملك من ثروات طبيعية أن يكون كتلة دولية بالغة الأهمية أو فلنقل نمراً متوسطياً فاعلة مخالبه. وعندما تكون عقيدة البعث مثلثة الأهداف (أي الوحدة والحرية والاشتراكية) قد إستهوت حتى جمال عبد الناصر رمز الثورة الأولى بواسطة مجموعة من الضباط وتبنّي هذه الأهداف بعد تعديل لمراحلها بحيث صارت الوحدة هدفاً ثالثاً بعد الحرية والإشتراكية فيما البعث أرادها الهدف الأول... إنه عندما تستهوي عقيدة البعث جمال عبد الناصر الذي إكتسب شعبية عربية عريضة، فللمرء أن يتصور أي قبول من جانب الرأي العام العربي على مدى سنوات الخمسينيات والستينيات لفكرة البعث.

لكن البعث في السلطة وبعد الحصول عليها من خلال الإنقلاب، أحدث ما يشبه الصدمة في نفوس الرأي العام العربي. ذلك أن أساليبه كانت نقيض روحية مبادئه. وفي ظل حُكْم البعث في كل من العراق وسورية كان التعامل مع حرية الرأي مثل تعامُل الحكومات الشيوعية مع الشعب في دول أوروبا الشرقية قبل أن تتساقط هذه الحكومات ويتهاوى النظام الشيوعي بعد السقوط المريع للاتحاد السوفياتي.

صادر البعث الحاكم حرية الآخرين. ونأى بنفسه عن التطبيق الإشتراكي العادل. وأما الوحدة فإنه ساهم في تدميرها، بل إن النظام البعثي في سورية لم يتطايق ولا بالتالي يتوحد مع مثيله، أو توأمه، في العراق. وما حفلت به سنوات الصراع على من هو زعيم البعث حاكماً في العالم العربي حافظ الأسد أم صدّام حسين، من منازلات وتحديات وإستقطابات توضح طبيعة الصراع الذي وصلت الصولات والجولات المتبادلة فيه إلى حد أن الرئيس حافظ الأسد شارك من خلال قوات في الجيش السوري في المواجهة الدولية - العربية ضد العراق الصدّامي لتحرير الكويت من الغزوة الصدّامية.

ما نريد قوله إن البعث نجح كعقيدة وأخفق كحُكم. وها هي التجربة العراقية المريرة قبل التجربة السورية الأكثر مرارة تؤكد ذلك.

وبالعودة إلى ما بدأتُه من كلام رأيتُ أن المحنة السورية تستوجب من كاتب مثل حالي الإضاءة على فواجعها الفكرية والسياسية والميدانية، ذلك أنه لم يحدث أن عشنا من قبل حرباً يدور رحاها بين النظام مستخدماً سلاحه الخفيف والثقيل بما في ذلك السلاح الجوي وبين المحتجين الغاضبين المطالبين بحقوق صادرها الحزب الذي جاء أصلاً من أجل أن يمنح الحقوق للناس، فإذا به لا يتصرف بما هو واجب عليه، ويعتبر الاحتجاج مجرد حالة عصيان تقوم بها من وجهة نظره عصابات مع أن الواقع ليس كذلك.

وحيث أن المحنة السورية لم تنته فصولاً، وهنالك بفعل المداخلات الدولية والإقليمية مفاجآت تتوالى وتشكل في تداعياتها المزيد من التفتيت للدولة التي لم تعد ذلك الرقم الثاني الصعب في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، فإنني اخترتُ لهذا الكتاب مقالات كتبتُها خلال سنوات من الحكم البعثي - الأسدي إبناً بعد أب. ومن خلال القراءة المتأنية لما بين سطور هذه المقالات يمكن بلورة فكرة هذه المحنة التي تؤكد ما يحمله اسم الكتاب "سورية المغلوب على أمرها. قراءة في أحلام الأب حافظ وكوابيس الإبن بشّار" مع التوضيح بأن هذه المقالات توزَّع نشْرُها بين مجلة

"التضامن" الأسبوعية السياسية التي كنت أنشرها في عقد الثمانينات من لندن وبين صحيفة "الشرق الأوسط" بصفة كوني أحد كُتّاب "الرأي" فيها وصحيفة "اللواء" اللبنانية التي استأنفتُ كتابة التعليق السياسي فيها بعد عودتي إلى بيروت من الاغتراب الاضطراري عن لبنان بسبب حرب كانت أيضاً اليد البعثية السورية – الأسدية هي الأطول فيها بين الأيادي. وفي كل ما تناولتْه كتاباتي وتحليلاتي في الشأن السوري كنتُ ذلك الكاتب الناقد المتجرد لا الكاتب الحاقد. وبهذه الروحية يصدر هذا الكتاب وبين دفتيه وجهات نظر هادئة في ظل وضع متفجر مع الدعاء بأن يضع العناد لدى الحاكم في العالم العربي أوزاره.

والله الموفق.

فؤاد مطر



تمهيد

يوم الأحد 15 كانون الأول/ديسمبر 2002 حط الرئيس السوري بشّار الأسد رحاله في العاصمة التي سبق أن أمضى حوالى سنتين متدرباً في أحد مستشفيات طب العيون فيها قبل أن يقطع فترة التدريب ويعود إلى دمشق بناء على استدعاء والده الرئيس (الراحل) حافظ الأسد له. وموجب العودة حادث سيارة وقع يوم الجمعة 21 كانون الثاني/يناير عام 1994 أودى بحياة شقيقه الرائد باسل الأسد على طريق مطار دمشق وكان متوجهاً إلى المطار للسفر إلى ألمانيا. ومنذ ذلك الحادث – الفاجعة بالنسبة إلى الرئيس حافظ الأسد وللعائلة بدأت عملية تكريم واسعة النطاق لذكرى الرائد باسل وتصنيفه شهيداً الأمر الذي يعني أنه قضى في مهمة أو في ظروف بالغة الأهمية أو ربما في عملية إغتيال كتلك التي أودت بشخصيات أمنية وقيادية في عهد شقيقه الرئيس بشّار وجرى التعتيم عليها، ومن بين هذه الإغتيالات تصفية القائد العسكري الأبرز في "حزب الله" اللبناني عماد مغنية. وبدأت في الوقت نفسه عملية تأهيل رئاسية مكثفة للطبيب بشّار الذي لن يمارس المهنة التي أحبّها

وأمضى حوالى سنتين في لندن يتخصص فيها يعود بعدها إلى سورية لمعالجة عيون المحتاجين إلى علاج.

شملت عملية التأهيل للدكتور بشّار من جانب والده الرئيس الأمور السياسية والعسكرية وأبرزها الملف اللبناني والعلاقة مع المملكة العربية السعودية وأسلوب التعامل مع القضية الفلسطينية. وخلال عملية التأهيل قام الدكتور بشّار ومن دون أن تكون له أي صفة رسمية بمهمات عربية ودولية. وبدا واضحاً أن لديه قدرة على الاستيعاب ظهرت جلية بعد الرحيل المفاجئ لوالده الذي كان وضعه الصحي في فترة تأهيل الإبن بشّار يزداد إحراجاً. وكان هذا الوضع بدأ ينتكس بشكل ملحوظ في أعقاب حادثة السيارة التي قضى فيها الإبن باسل الذي كان واضحاً للجميع أنه هو من سيرث الحكم، وحدثت في هذا الإتجاه عدة إشارات تؤكد ذلك.

تسلّم الدكتور بشّار الحكم وفق سياسة الأمر الواقع الذي لا أمر غيره ولا مجال للجدال فيه وضمن الأصول التي ينص عليها الدستور والطقوس الحزبية، وبدأ إطلاق إشارات يوحي بها ما يجوز إعتبارها عملية تنقيح للتصحيح الذي على أساسه حكم والده سورية عقدين من الزمن العربي الصعب محققاً أمراً في منتهى الأهمية يتمثل في إسقاط ظاهرة الإنقلابات العسكرية التي اشتهرت بها سورية. وتفادياً منه لأي مفاجآت أبقى الرئيس بشّار على معظم رموز الحكم وأبرزهم السياسي المحنك عبد الحليم خدّام والعسكري الرومنسي مصطفى طلاس، وبدأ من خلالهم يستحدث الخطوات التي تعكس رغبته في الانتقال بالبلاد إلى مرحلة الإنفتاح المتأني بحيث يتم فتْح نوافذ البيت السوري نافذة بعد أخرى لا أن يكون الفتح المشار إليه دفعة واحدة فيصيب سورية ما سبق أن أصاب مصر، فضلاً عن أن الإنفتاح المستعجل قد يترك إنطباعاً بأن سورية الأسد الإبن هي ليست سورية الأسد الأب وبأن لا استمرارية في الأمر. وزيادة في التوضيح نقول إن الرئيس بشّار لا يمكنه أن يكون مثل حليفه وصديقه لاحقاً أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني من حيث الانقضاض على الوالد الأمير الحاكم وخلعه وبإبعاد كل طاقم حكمه. وتلك ظاهرة مألوفة في منطقة الخليج.

خلال السنة الأولى حقق الرئيس بشّار خطوات ملموسة على طريق الإنفراج والإنفتاح. كما أن زواجه من أسماء الأخرس ابنة الطبيب الحمصي المقيم في بريطانيا الدكتور فواز الأخرس شكلت لحظة تأمل في حياة الرأي العام السوري الذي إرتاح إلى نظرة رئيسه الشاب إلى أمور الدين والدنيا، بمعنى أن إبن الطائفة العلوية يحقق عبْر الزواج وفاقاً سُنياً – علوياً بأمل تخفيف حدة القلق الصامت حول أن

الأكثرية السنية (80 في المئة) محكومة من الأقلية العلوية التي هي 10 في المئة. ومن أبرز الخطوات أنه رمم العلاقة مع العراق مزيلاً بذلك رواسب المرحلة الماضية ومن بينها مشاركة سورية في التحالف الدولي الذي قاده الرئيس جورج بوش الأب ضد العراق. وساعد الرئيس بشّار على ضرورة الترميم أن لعبة ذلك التحالف تكشفت وأظهرت أن الإدارة الأميركية أرادت جعْل ذلك التحالف بمثابة حلف لها يشبه الجانب العربي - الإسلامي منه حلف بغداد في الخمسينات، كما أن هذا التحالف بدا بمثابة كمين أرادت أميركا إيقاع الجميع به تحت ذريعة تحرير بلد عربي من أطماع بلد عربي آخر، وأرادته أمراً واقعاً يكون بمثابة البقرة التي يتواصل حلْبها ومن دون أن تأخذ تلك الإدارة في الإعتبار أن حليب هذه البقرة هو لأبناء المنطقة لا أن ترعى في الأرض العربية ليصب حليبها في الخزائن الأجنبية. وما نعنيه بالحليب هنا هو الثروة العربية. كما أن الذي ساعد الرئيس بشّار على المبادرة إلى الترميم هو أن السياسة الأميركية، التي كان من المؤمل أن تتسم بالحكمة والإتزان والموضوعية طِبْقاً لما تم التفاهم في شأنه في "مؤتمر مدريد للسلام"، لم تكن بعد انعقاد المؤتمر على النحو المأمول منها، بل إنها خيبت ظن الأطراف العربية وبالذات الرئيس حافظ الأسد التي افترضت أن المؤتمر هو بمثابة التحية بالمثل من جانب الإدارة الأميركية رداً على التحية المتمثلة بمشاركة سورية ومصر والمغرب، وكل منها بمفهوم خاص، في صيغة التحالف التي أرادها الرئيس بوش والتي لولا المشاركة وبالذات المشاركة الأهم مشاركة سورية لما كان للخيمة العربية أن تكون المظلة التي تقي إدارة الرئيس بوش الأب الشمس الحارقة لحربه على العراق. لكن الممارسة الأميركية كانت بعيدة عن الظن العربي. وزادت الشكوك في النفوس بعدما تبيَّن أن أميركا لم تكتف بإعادة الكويت إلى أسرتها وأهلها وإنما تريد الإستيطان. ثم تتابعت التداعيات حيث تبيَّن أنها تريد البقاء إلى ما لا نهاية كي لا يشكِّل النضال الفلسطيني من جهة والرفض السوري - اللبناني للأمر الواقع من جهة أخرى تهديداً لإسرائيل.

ولقد لمس الرئيس بشّار ولم يكن غادر بعد إلى لندن للتخصص مدى ضيق والده من سياسة الرئيس بوش الأب وشعر، أي الرئيس الأب، أن الإدارة الأميركية خذلتْه وأن لقاءات منتصف الطريق مع بوش ثم مع الرئيس الخلف بيل كلينتون كانت تتسم بالنزاهة من طرف واحد، ليس هو بالتأكيد الطرف الأميركي. لكن مع ذلك أبقى نافذة التعاطي مع الإدارة الأميركية مفتوحة على مصراعيها وإن كان حديث الخلوة بينه وبين مادلين أولبرايت وزيرة خارجية العهد الكلينتوني التي جاءت للتعزية بوفاة والده لم تُلْقِ الارتياح في نفسه حيث شعر أنه أمام أسلوب جديد من التحايل الأميركي الذي لن يقدِّم ولن يؤخِّر.

في ضوء ذلك عزز الرئيس بشّار العلاقة مع فرنسا التي وصلت إلى ذروتها في الاستقبال التاريخي الذي لقيه الرئيس جاك شيراك عندما زار دمشق في عهد الأسد الأب، وواصل التنسيق الدوري مع الرئيس حسني مبارك محافظاً بذلك على التقليد الذي سنّه والده وسجل إشارة نوعية بالنسبة إلى لبنان عندما زاره قبل انعقاد القمة العربية الدورية الثانية فيه لكي يؤكد سيادة هذا البلد. وأطلق في القمة المشار إليها مواقف في موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي كان بدأها في القمة العربية الدورية الأولى في عمان التي كانت بمثابة الإطلالة الأولى له على مستوى القمة. وفي القمتين بدأت تظهر ملامح قدرات خطابية ومؤشرات إلى عمق سياسي وإمكانات في تحليل الموقف. وكان لافتاً أنه قادر على التحدث نصف ساعة كاملة وباللغة الفصحى ومن دون أن يتعثر لسانه في مفردة من المفردات. وفي القمتين أُحيط بإهتمام ملحوظ من المملكة العربية السعودية التي كانت زياراته لها قبل ذلك أساسية.

وخلال أقل من سنتين سجل إطلالة دولية بالغة الأهمية في اتجاه فرنسا وإسبانيا. وبدأ تعاطيه الإيجابي مع الموضوع العراقي يلفت الإنتباه ووصل هذا التعاطي إلى حد أن دمشق باتت أكثر أهمية من عمان كجسر للعبور السياسي والإقتصادي بين العراق والعالم. ثم جاءت زيارته إلى بريطانيا لتشكّل نقلة نوعية في الحضور الدولي له وفي العلاقة السورية - البريطانية ذلك أن الزيارة التي قام بها كانت الأولى التي يقوم بها في تاريخ سورية منذ الإستقلال رئيس سوري إلى بريطانيا. ومنذ الساعات الأولى للزيارة بدا واضحاً أن بريطانيا تتعامل مع الرئيس بشّار على أنه نواة زعامة عربية متجددة سيكون لها دورها المتميز وشأنها الملحوظ في السنوات العشر المقبلة.

كان لافتاً كثيراً الاستقبال الذي جرى له من جانب رئيس الحكومة طوني بلير ثم من جانب الملكة إليزابيت الثانية التي خصته وزوجته بالمزيد من الوقت المقرر وأبدت الملكة خلال تناولهما الشاي معهم ارتياحها لهذا الثنائي الذي يشيع الارتياح في النفس مظهراً وحديثاً ولغة إنكليزية راقية وفهماً موضوعياً للأمور وعدم تشنج وتشدد في المعالجة. وهذا أيضاً كان الإنطباع الذي خرج به معظم الذين إجتمع إليهم الرئيس بشّار خلال الأيام الثلاثة للزيارة التي سجل فيها مواقف مبدئية من بينها قوله في موضوع الحرب الأميركية - البريطانية المفترَض حدوثها على العراق "لا أحد يبحث عن الحرب مهما كان السبب، فوحده المريض النفسي يبحث عنها" وقوله أيضاً "إن الولايات المتحدة ربما تُحقق انتصاراً عسكرياً سريعاً في الحرب على العراق

ولكنها ستجاهد كي تتم لها السيطرة على البلاد كما أنها على المدى الطويل ستعاني كثيراً" وقوله أيضاً "إن الغرب مخطئ بتصويره الرئيس صدَّام حسين على أنه تهديد للعالم العربي، وأن الأولويات التي وضعتْها الإدارة الأميركية غير مقنعة ولا تتصل في واقع الأمر بأسلحة الدمار الشامل وصدَّام حسين" وقوله أيضاً وأيضاً "إن سورية أرادت بتصويتها على القرار 1441 إبعاد الحرب إلى أقصى مدى" وقوله "إن عواقب العمل العسكري ستكون مروعة وأن الفجوة ستتسع بين العالم العربي والغرب وسيعود العرب عقوداً إلى الوراء". وهذا ليس كل الذي قاله لأنه تحدَّث عن مشروعية المقاومة في لبنان موضحاً أن للفصائل الفلسطينية في دمشق مكاتب إعلامية. وما لم يقله في لندن قاله في أعقاب لقاء بضع ساعات في باريس مع صديق سورية إبناً عن أب الرئيس جاك شيراك. وكان لافتاً بالذات قوله "إن الغرب يعتمد سياسة النعامة في المنطقة وإن سورية ترفض ضرْب العراق لأي سبب. وإن الأميركان يعدون بأن تكون حربهم نظيفة لكنني أعتقد عكس ذلك وأرى أن قذارة الحرب ستصيب الجميع، وإن الحرب على العراق هدفها النفط..." وقوله أيضاً حول الوضع في إسرائيل "ليس في إسرائيل اليوم يمين ويسار بل هناك يميني وآخر على يمينه وذاك أيضاً يقف إلى اليمين منه آخر أكثر يمينية...". وكان الرئيس بشَّار جريئاً ومن دون أن يستفزه سؤال أحد الصحافيين عما إذا كان ليس خائفاً من أن تكون سورية هي الدولة المستهدَفة بعد العراق لأنها تدعم "حزب الله" في لبنان وتفتح مكاتب لحركة "حماس" وحركة "الجهاد الإسلامي" وكان جوابه عن السائل على النحو الآتي: "نحن حذرون، وخوفنا على المنطقة بشكل عام وليس على نظامنا، ذلك أن سورية بلد قوي بشعبه. ثم إن أي تغيير لأي نظام في العالم إذا أتى على يد الأميركان فإن من يدعم الأميركان سيكون مكروهاً لا محالة من بلده. وأميركا كما نرى هي أكثر بلد مكروه في العالم اليوم. وهذا ما نلاحظه داخل المعارضة العراقية حيث نرى أناساً على خلاف مع النظام لكنهم لا يريدون تغييره على الطريقة الأميركية. إننا لسنا قلقين من هذا الأمر وإنما قلقنا من إسرائيل...".

نصل إلى القول إن ما أظهره الرئيس بشَّار الأسد خلال فترة قصيرة نسبياً تلت تسلُّمه الحكم مضطراً وليس مختاراً ترك إنطباعاً لدى أطراف داخل لبنان ذلك الكنز الذي أورثه له والده، بأن المكان الخالي لدور قيادي على المستوى العربي يمكن أن يملأه الرئيس بشَّار الأسد فإتسعت نتيجة ذلك مساحة الولاءات اللبنانية للنظام البشَّاري فبدأ يتملّكه "فيروس" شعور الزعامة الذي سبق أن أصاب من قبل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والذي وصلت به الحمى الناشئة عن ذلك الفيروس إلى

التصريح ذات يوم بأنه كان يحكم لبنان وهو ادعاء في محله نتيجة ضمور الولاء الوطني من جانب سياسيين ومتسيسيين في لبنان. وهذا الدور القيادي على مستوى الأمة هو في الأصل ما كان يتطلع حالماً إلى أن يحققه والده الرئيس حافظ الأسد بعد انشغال العراق في الحرب مع إيران لولا أن المرض كان أقوى. وما سعى إليه الرئيس حافظ الأسد سبق أن سعى إليه صدَّام حسين الذي إعتبر أن لواء الزعامة معقود له بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ومن أجل ذلك إستعجل من خلال القمة العربية الإستثنائية في بغداد إنزال عقوبات إسقاط العضوية والعزل بمصر، وكانت تلك من الخطوات التي انعكست سلباً على مجمل العلاقات العربية من دون أن تحقق جدوى في اتجاه عودة الرئيس أنور السادات عن قراره عقْد إتفاقات سلام مع إسرائيل تولت إدارة الرئيس جيمي كارتر رعايتها وبلغت ذروتها في معاهدة "كامب ديفيد" عندما حدثت المصافحة التاريخية بعد التوقيع الصاعق على المعاهدة بين الرئيس السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن.

ومن مقومات الدور القيادي في نظر الرئيس بشَّار أنه في سن فتية، وأنه ليبرالي في بعض جوانب توجهاته، وأنه صاحب نهج يرى الإسراع في التحديث ومواكبة العصر، وأنه لم يتسلم الحكم بفعل حركة إنقلابية وإنما بفعل شرعيتيْن دستورية وحزبية حتى إذا كانا على قاعدة الأمر الواقع الذي لا أمر غيره ولا جدال فيه، وأنه صاحب سمعة طيبة، وأنه مطَّلع على ثقافة الغرب ومتأثر نسبياً ببعض خصوصيات تلك الثقافة. وبموازاة هذا كله إنه صاحب الورقة الموروثة وهي أنه لا حرب من دون سورية ولا سلام في المنطقة من دونها، فضلاً عن الورقة اللبنانية التي ما زالت على قوتها في عهده للظروف التي أشرنا إليها بمثل ما كانت عليه في عهد والده مع اختلاف في أسلوب التعامل. وطبيعي أن من يملك مثل هذه المقومات يتزايد الخطر عليه. لكن طب العيون يجعل المتخصص فيه مثل الدكتور بشَّار الأسد يعالج الأمور بالكثير من التأني. والذي يتأنى ينال ما يتمنى. فهل فعل ذلك؟

ما أن إنقضت السنة الثانية على ترؤس الدكتور بشَّار حتى بدأت ترتسم في المشهد السوري ملامح توحي بأن هذا الرئيس الشاب يريد بالفعل تسوية سياسية للصراع مع إسرائيل. وفي هذا الإطار بدأ يصغي إلى وسطاء غير منظورين إنما من دون أن يتخذ خطوات معلَنة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه بدأ يُكثر من إطلالاته على الناس العاديين وقصْده من ذلك أنه مواطن مثل سائر بني قومه وأن منصبه القيادي لا يمنعه من أن يتناول العشاء برفقة زوجته وأصدقاء في مطعم من المطاعم أو يتجول برفقة الزوجة وحافظ الحفيد الذي بدأ يكبر. وكرد فعل على جنوحه

المحتمَل للتسوية السياسية بدأ مسؤولون أميركان وأوروبيون يُكثرون من الزيارات إلى سورية وبدأت وسائل الإعلام الأجنبية تبعاً لذلك تهتم بأمر هذا الرئيس الشاب الذي يترأس الدولة ذات الرقم الصعب في المعادلة الإقليمية.

تطورت المساعي الهادفة إلى تحقيق التسوية السياسية التي أخذها على عاتقه هذه المرة الزعيم التركي رجب طيب أردوغان والذي إرتبط بعلاقة كثيرة التميز مع الرئيس بشَّار تعززت أكثر بعد الزيارة التي قام بها الرئيس السوري مصطحباً زوجته إلى تركيا. ولأنها كانت زيارة دولة فقد ساد الإنطباع بأن بشَّار الأسد طوى نهائياً صفحة اللواء السليب (إسكندرون) وما عادت سورية تطالب بإسترجاعه من تركيا. لكن المسعى التركي وسائر مساعي الوسطاء غير المنظورين باءت بالخذلان الأمر الذي جعل الرئيس بشَّار يتجه أكثر نحو إيران التي كانت بدأت ترسّخ وجودها في أوساط أهل السياسة والأمن وكذلك، وهذا كان الأهم، في أوساط الطائفة العلوية وكان فقد نصف الورقة اللبنانية بإنسحابه الإضطراري من لبنان نتيجة "ثورة الأرز" التي ما كانت لتحْدُث لولا عملية إغتيال الزعيم السُني اللبناني رئيس الوزراء لمدة ست سنوات رفيق الحريري. وبدل أن تكون "ثورة الأرز" ثم الإنسحاب الإضطراري للمئة ألف عسكري وأمني من لبنان خير حيثية للرئيس بشَّار لكي ينصرف إلى الداخل ويعمل على بناء دولة جاذبة للإستثمارات ومستقرة ويحقق بذلك التفافاً غير مسبوق من جانب كل أطياف الشعب السوري حوله فضلاً عن إستقرار نوعي يتحقق في لبنان... إنه بدل الأخذ بهذه الحقائق بدأ يكثّف العلاقة مع النصف اللبناني السوري الهوى المتمثل بـ "حزب الله" المتحالف مع زعيم ثلث موارنة لبنان الجنرال ميشال عون الواعد والموعود من الرئيس بشَّار ومن "حزب الله" وإيران بالترؤس، وبحركة "أمل" التي يتزعمها رجل الدولة الشيعي نبيه بري المتمكن من رئاسة مجلس النواب، وبالصديق الدائم للعائلة الأسدية سليمان فرنجية الحفيد تواصلاً لإرتباط سليمان فرنجية الجد بتلك العائلة التي تتبادل الطمأنينة في ساعة الشدة واللجوء الاضطراري مع جوارها منطقة زغرتا. هذا إلى جانب رموز سياسية من الصف الثاني وفي الطوائف السُنية (عمر كرامي الذي دون غيره من الزعامات السُنية اللبنانية تلقّى اتصالاً هاتفياً مباشراً ذات يوم من الرئيس بشَّار، ونجيب ميقاتي الذي كوفئ لاحقاً بالترؤس، وعبد الرحيم مراد ومحمد الصفدي اللذان في حالة انتظار للترؤس بإشارة من الرئيس بشَّار الأسد لم تحصل وجاءت الإنتفاضة لاحقاً تستبعدهما تماماً) والدرزية (طلال أرسلان ووئام وهّاب)، والمسيحية (قوى بين يسارية ومتوددة). ومع هؤلاء هنالك رموز داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

وهذا التعاطي من جانب بشّار الأسد فرضته تداعيات إغتيال رفيق الحريري وشخصيات أخرى، وإطلاق إشارات من جانب المحكمة الدولية الخاصة بلبنان التي كان تمّ إنشاؤها لا تستبعد دوراً سورياً أمنياً وراء هذه الإغتيالات.

في ضوء الإنتفاضة التي بدأت يوم الثلاثاء 15 مارس/آذار 2011 كحالة احتجاج متواضعة تمثلت بتظاهرة قرب الجامع الأموي في دمشق أطلق المتظاهرون خلالها شعارات أقلقت أهل الأمن والحزب ومنها "وينك يا سوري وينك" و"الله. سورية. حرية وبس"، ثم تحولت يوم الجمعة 18 من الشهر نفسه إلى شرارة في درعا ما لبثت أن أصبحت لهيباً وثورة غير مسبوقة في مسلسل الثورات العربية والإقليمية شاملة معظم البلدات وقرى الريف السوري.. إننا في ضوء الإنتفاضة – الثورة وكيف أن النظام إعتمد القبضة الحديدية في محاولة للعلاج نتيجة اتساع مساحة التظاهرات ثم بداية انشقاقات في صفوف الجيش وفي بعض مفاصل الدولة، نجد أنفسنا نقول إن الرئيس بشّار إعتمد كل الاعتماد على الخاصرة اللبنانية بل إنه أدرج في "أجندة" المواجهة إمكانية توظيف الورقة اللبنانية كوسيلة لتخفيف الضغط الدولي والنفور الخليجي والعربي عموماً منه. وما نقصده بالتوظيف هو أن في استطاعة "اللوبي البشّاري" في لبنان أن يرفع الصوت عالياً ضد الموقف الأميركي – الأوروبي – الخليجي وبذلك لا تعود وسائل الإعلام الخليجية والأميركية والأوروبية تعكس وبالتفاصيل تطورات المأساة السورية مع التركيز على الأسلوب غير الإنساني الذي يعتمده النظام في مواجهة المنتفضين عليه. ومن جانب آخر فإن توظيف الورقة اللبنانية يكون من خلال نقل الفوضى وبمساعدة أطياف "اللوبي البشّاري" إياه إلى داخل لبنان. ومثل هذا الأمر كفيل بإندلاع الحرب الأهلية مجدّداً في لبنان ومِن قبل إندلاعها كإحتمال وارد في سورية.

يوماً بعد يوم وأسبوعاً بعد أسبوع وشهراً بعد شهر، تزداد وتيرة العنف ويعجز المجتمع الدولي عن وضْع حد للمأساة السورية. بل إن الرقم المليوني للاجئين السوريين الذين توزعوا على دول الجوار (تركيا، لبنان، الأردن، العراق) والتدمير اليومي من جانب النظام لبعض المناطق وحتى في المدن الكبرى (دمشق، حلب، حمص، حماه، معرة النعمان، دير الزور، درعا)، والإنتقام البشع المتمثل بتصفيات وإعدامات واكتشاف عشرات الجثث، وغير ذلك من الإرتكابات التي تحدث، لم تغيّر شيئاً من إصرار الدولتين الكبريين روسيا والصين على إستعمال حق "الفيتو" عند التصويت في مجلس الأمن على قرار من شأنه وضْع حد لكل ما أوردناه. كما أن إيران الحليف الإقليمي القوي للنظام البشّاري لم يبدِّل من موقفه المؤازر إلى حد

التبني للأسلوب الذي يعتمده النظام في مواجهة المنتفضين وتأكّد ثبات هذا الموقف من خلال زيارات مسؤولين إيرانيين إلى دمشق وبيروت لإبلاغ من يهمه الأمر وأيضاً من لا يهمه بأن أمن سورية بشّار الأسد من أمن إيران خامنئي - نجاد والحرس الثوري صاحب التأثير الأهم أمنياً والذي ليس من المُستبعد في ضوء مجريات الأزمة أن يكون بعض عناصره وخبرائه مشاركين في المواجهة ميدانياً أو في الحد الإفتراضي في غرفة العمليات ووراء الكواليس.

وزيادة في التوضيح نقول إنه كان لافتاً أن الذراع الأقوى في لبنان للنظام البشّاري ونقصد بها الجمع الشيعي المتمثل بـ "حزب الله" و"حركة أمل" وبعض الرموز الدرزية والسُنية والمسيحية المارونية والكاثوليكية والأرثوذكسية لم يستوقفها عند الحديث خطابة أو تصريحاً عن الأزمة في سورية أي عبارة تعاطُف مع الفواجع الإنسانية التي تحدُث مكتفية بالعبارات المؤيدة للرئيس بشّار وما يفعله نظامه. وفي المقابل نجد الطيف الآخر بأكثريته السُنية الحريرية وأكثريته الدرزية الجنبلاطية وأكثريته المارونية (سمير جعجع زعيم القوات اللبنانية وأمين الجميل رئيس حزب الكتائب) فضلاً عن ثلاثة أرباع الأرثوذكس وثلثيْ الكاثوليك يخوض سياسياً وإعلامياً ما يمكن تسميته معركة إسقاط النظام البشّاري الذي يتهم هذا الطيف المنضوي تحت مسمى "14 آذار" في مواجهة الطيف الآخر المسمى "8 آذار" بأنه يزوّد المنتفضين بما يستطيع من السلاح. وعلى هامش مواجهات اتهامية كلامية في هذا الشأن تعلو أصوات حادة من جانب رموز الطيف المعارض للنظام البشّاري لا تكتفي بمناصرة المعارضة السورية وإنما تطالب بإلغاء معاهدة أمنية - سياسية بين لبنان وسورية (نص المعاهدة مثبت في آخر صفحات الكتاب كوثيقة) سبق أن تمّ التوقيع عليها في دمشق يوم 22 مايو/أيار 1991 من جانب الرئيس اللبناني الياس الهراوي والرئيس السوري حافظ الأسد (الإثنان باتا في ذمّة الله مع ملاحظة أن الهراوي كان من اختيار الأسد الأب لترؤس الجمهورية الأولى بموجب اتفاق الطائف ثم التمديد له كما اختياره بعد ذلك لقائد الجيش الجنرال إميل لحود رئيساً فإصرار الأسد الإبن (بشّار) بعد ذلك على التمديد له ثم اختياره بعد ذلك قائد الجيش العماد ميشال سليمان للترؤس وهو اختيار بالغ الأهمية ويؤكد مدى قدرة النظام البشّاري على اختيار شخص بالذات لترؤس الجمهورية وبعدما كانت سورية البشّارية العسكرية والأمنية أُخرجت قسراً من لبنان وبقي لها فيه "اللوبي البشّاري" الذي سبق أن أشرنا إلى رموزه وشأن هؤلاء في الحياة السياسية).

والذي كان لافتاً في حينه أن الرئيس حافظ الأسد لم ينتظر إبرام المعاهدة إلى ما بعد أن يستقر حال البلد ويبني مؤسساته ويرمم ما فعلتْه الحرب ويُجري المزيد من

المشاورات في هذا الشأن، وذلك لأنه يعرف أن التأجيل معناه أن تنشأ ظروف قد تجعل مطلب إبرام المعاهدة نوعاً من الأحلام المستحيلة التحقيق.. وإنما بدأ على الفور ولمجرد أن تسلَّم الرئيس الهراوي منصبه رسمياً يثير مسألة المعاهدة في شكل أو آخر.. إلى أن كان يوم الأربعاء 22 مايو/أيار 1991 حيث أن الرئيس الهراوي يرافقه رئيس مجلس النواب حسين الحسيني ورئيس الوزراء عمر كرامي توجهوا إلى دمشق التي وصلوا إليها بعد استقبال رسمي لهم على الحدود من قِبَل وفد سوري يتألف من وزير الداخلية محمد حربة ووزير شؤون رئاسة الجمهورية وهيب فاضل ووزير الدولة للشؤون الخارجية ناصر قدور. أما الرئيس الأسد يحيط به كبار المسؤولين فإنه إستقبل الرئيس الهراوي عند المدخل الغربي للعاصمة السورية ثم توجه الجميع إلى "قصر الشعب" حيث تم التوقيع على "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" والتي تبدو ظروف إبرامها مثل تلك الظروف التي جعلت قيادة الإتحاد السوفياتي كخطوة لا بد منها لضمان أن مصر بعد عبد الناصر وفي عهد خلَفِه الرئيس (الراحل) أنور السادات لن تخرج عن العلاقة التقليدية مع الإتحاد السوفياتي، توفد رئيس الوزراء زمنذاك (الراحل) أليكسي كوسيغين وفي حقيبته نص معاهدة تمّ توقيعها من جانب الرئيس السادات والمسؤول السوفياتي الكبير مساء يوم الخميس 27 مايو/أيار 1971 بالحد الأدنى من المناقشة والحد الأقصى - كما تبيَّن بعد ذلك - من عدم الاقتناع. وما لبثت هذه المعاهدة أن أُلغيت من قِبَل الرئيس السادات الذي جنح بمصر نحو الولايات المتحدة وأبرم برعايتها معاهدة "كامب ديفيد" التي سجلت أول حالة صلح عربية - إسرائيلية بين نظامين في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي منذ العام 1949.

ولقد حدث أنه لسبب تكثُّر في شأنه التفسيرات جرى تسريب نص المعاهدة قبل التوقيع عليها ونشرت النص مع التعديلات التي تم إدخالها عليه الصحف اللبنانية الصادرة يوم السبت 18 مايو 1991 وبذلك فإن اللبنانيين لم ينتظروا انتهاء اجتماع دمشق ليعرفوا ماذا في هذه المعاهدة، لكنهم عرفوا من ذلك الاجتماع وبالذات من الكلمتيْن المتبادلتيْن بين الرئيسيْن أن المعاهدة هي بداية صيغة طموحة تتطلع إليها سورية وأنها خيار لا بد منه أقدم عليه الرئيس الهراوي وأنه بسبب هذا التناقض أو ما يشبه التقاطع بدأ الحكم السوري يفكر في الوسائل التي تحول دون حدوث مفاجآت لبنانية تنعكس على المعاهدة من نوع مفاجأة الرئيس السادات الذي بدأ يتحدث عن "وقفة مع الصديق" سرعان ما تحولت إلى وقوف في وجهه مدعوماً من الولايات المتحدة. ونقول ذلك مع الأخذ في الإعتبار أن الظروف الدولية مختلفة تماماً وتُوجب

المزيد من التنبيه. وثمة ملاحظة يمكن تسجيلها في شأن التسريب الذي أشرنا إليه وهي أن الذي أصاب المعاهدة أصاب من قبْل "اتفاق القاهرة" بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية مع الفارق في الهدف من التسريب. وبالنسبة إلى إتفاق القاهرة، فإنه على رغم أن المادة 15 منه تنص على أن يبقى سرياً ولا يجوز الاطلاع عليه إلاّ من قِبَل القيادات فقط.. فإنه لم تمض أيام قليلة إلاّ والإتفاق منشور على صفحات جريدة "النهار". ومنذ نشْره بدأت عملياً العاصفة الهوجاء على الوجود الفلسطيني إلى أن تحولت إلى إعصار ونقصد بذلك الحرب على مقاتلي المقاومة الفلسطينية وقادتها ثم ترحيلهم.

والمعاهدة تبدو مثالية لولا أن لبنان عقَدَها وهو في نقطة الصفر التي هو عليها سياسياً وعسكرياً فضلاً عن أنه مُدَمَّر إقتصادياً وعمرانياً. ولو أنه أبرم هذه المعاهدة وهو في وضْع معافى لكان أمكنه أن يحصل على شروط أفضل. وإذا نشأت في المستقبل ظروف بدت فيها سورية أقل شأناً مما هي عليه الآن فإن لبنان سيكون قد استفاد كثيراً من المعاهدة ومن مصلحته أن يحافظ عليها. فالمشكلة ليست في مضمون المعاهدة وإنما هي في فقدان التكافؤ حيث أن سورية في غاية القوة بالمقارنة مع لبنان الذي هو في غاية الضعف. هكذا الوضع السوري إلى قبل الإنتفاضة في عهد الرئيس الوارث بشّار وتداعياتها.

وفي الكلمتين اللتين تبادلهما الرئيسان بعد التوقيع وتبادُل الوثائق بدا الرئيس الأسد حريصاً على أن يطمئن اللبنانيين بالقول: "إن ما بين سورية ولبنان صنعه الله فكان التاريخ المشترك وكانت الجغرافيا المشتركة وكان الدم المشترك... وأؤكد أن سورية مع كل اللبنانيين ومع كل لبناني من دون تفريق ولا تمييز...". وبدا الرئيس الهراوي في معرض دعوة اللبنانيين إلى الخروج من عقدة الخوف يقول: "إن العرب والعالم إذ يُقدِّرون موقف سورية من اجتياح العراق للكويت فرفضت ابتلاع دولة لدولة، أحرى بلبنان الذي مدّ يده لسورية لتساعده على تَجاوُز التقاتل والتشرذم اللذين تفاقما على إنسانه وأرضه أن يعي روح المسؤولية التي صدر منها الموقف السوري الكبير.. وإلى المشككين أقول: اطمئنوا لأن لبنان أكبر من شكوكهم. إنه بإرادة الجميع وطن نهائي لجميع اللبنانيين، إنه أمنع من أن يذوب وأسطع من أن يغيب...".

وإذا جاز القول فإن الرئيس الهراوي توجَّه إلى دمشق ووضع توقيعه على المعاهدة مع سورية من دون أن يكون حاز على رضا البطريرك الماروني نصر الله صفير. ولو أن موقف البطريرك بقي طي الكتمان لكان الرئيس الهراوي في وضْع

أفضل عندما توجه إلى دمشق لكن البطريرك حرص في الوقت الذي أبلغه الرئيس اللبناني هاتفياً قبل بضع ساعات من السفر إلى سورية على أن يدلي بتصريحيْن. في الأول قال: "لا يجوز عقْد معاهدات قبل تحرير الأرض وانتشار الجيش اللبناني وبسْط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها كاملة وكل معاهدة تُعقد بين متعاقديْن غير متكافئيْن إنما تكون معاهدة مفروضة من طرف على آخر.. وليس للحكومة الحالية، وهي حكومة غير متوازنة، أن تعقد معاهدات بل من حق حكومة متوازنة تملك حرية الرأي والقرار المستقل أن تتولى ذلك...". وفي التصريح الثاني وكان لوكالة الصحافة الفرنسية أعرب البطريرك عن إعتقاده "أن هناك مساساً بالميثاق الوطني للعام 1943. عند إعلان الإستقلال، توافقَ اللبنانيون على القول لا للشرق ولا للغرب، وهذا يعني عدم سعي المسلمين إلى الإرتباط بسورية وعدم سعي المسيحيين وراء حماية فرنسا". وأبدى أسفه "للسرعة التي ميزت إقرار المعاهدة قبل إستعادة لبنان سيادته الكاملة". وكرر "إنه لا بد من أن تُوقَّع الإتفاقات والمعاهدات بين طرفيْن يتمتعان بالوضع السياسي نفسه (...) وما لم يتمكن لبنان من بسْط سلطته على كل أراضيه، لا يمكننا القول إنه حر وسيد أفعاله. لدينا مصلحة في توقيع إتفاقات مع سورية بصفة كونها بلداً مجاوراً، ولكن شرط أن يتم ذلك بين دولتيْن مستقلتيْن وسيدتيْن في إطار يمكِّن الطرفيْن من القيام بذلك بحرية". وأعرب عن دهشته "للسرعة التي تم فيها الإتفاق على كل شيء بين بيروت ودمشق". وأضاف: "كان من الأفضل تهيئة الوضع على الأرض نفسياً". وذكر أن إتفاقات أخرى مثل "اتفاق 17 أيار 1983" الذي وُقِّع بين لبنان وإسرائيل وأُلغي بعد ذلك بسنة، ومثل الإتفاق الثلاثي الذي وقّعته الميليشيات اللبنانية في دمشق العام 1985 "سرعان ما نُقِضَت". وأشار إلى "أن اتفاق الطائف ينص على وجود إتفاقات على نقاط محددة ومحدودة في الزمن بين لبنان وسورية من دون التطرق إلى المعاهدة التي يُعتَبر إطارها أكثر إلزاماً". وختم "إن المسؤولين اعتبروا بتوقيعهم هذه المعاهدة مع سورية أنهم سيحصلون على الأمن في مقابل السيادة. إلا أننا بتنا نخشى فقدان الأمن والسيادة معاً" لافتاً الإنتباه إلى "دخول إسرائيل على الخط بعدما نددت بالمعاهدة بشدة".

ويبدو أن أكثر من جهة لفتت إنتباه البطريرك إلى أنه مهما كانت قناعاته فإن هذه التصريحات التي يدلي بها من شأنها إضعاف الرئيس اللبناني وهو في دمشق وإظهاره بمظهر الخارج على أمر هناك ما يشبه الإتفاق في شأنه سواء كان هذا الأمر إتفاقات مع سورية ذات صفة بروتوكولية أو إتفاقات بشكل معاهدة.. ومن هنا جاء التوضيح الصادر عن بكركي الذي ذكر أن المواقف التي أدلى بها البطريرك

صفير "ليست جديدة بل كانت ولا تزال نابعة من مبدئها الأساسي ومن حرصها على السيادة والإستقلال والحرية التي نشأ عليها لبنان منذ قيامه وهذا هو مبرر وجوده". وأشار الصرح البطريركي إلى "أن الكلام الصادر عن سيد بكركي لا يعني على الإطلاق عدم رغبة بكركي في قيام علاقات مميزة مع الشقيقة سورية الجار الأقرب، بل على العكس تماماً في كل مرة يفسَّر الكلام على غير ما هو عليه، فبكركي كانت أول من طالب بإقامة مثل هذه العلاقات بين جارَيْن تربطهما علاقة وطيدة تختلف عن باقي الدول العربية، وهي بالفعل تريد إقامة هذه العلاقات ولكن على أسس ثابتة لا تهتز عند أول عاصفة".

بدا توقيع المعاهدة بين الرئيسَيْن حافظ الأسد والياس الهراوي أنه نتيجة طبيعية للحرب التي شهدها لبنان طوال ست عشرة سنة تهاوى خلالها لبنان الذي كان الأكثر ازدهاراً في المنطقة بإستثناء دول الخليج في سنوات الستينات والسبعينات، والذي كان الوحيد الذي يعتمد الديمقراطية نهجاً من دون أن يتم وضْع ضوابط لذلك.

وبالنسبة إلى جيلَيْن من اللبنانيين.. جيل مواليد الستينات وجيل مواليد السبعينات بدا التوقيع وكأنه أمر مستجد ولذا كثرت في هذا الشأن الاجتهادات التي تدور حول نقطة أساسية وهي أن سورية تريد وضْع اليد على لبنان وهذا كل شيء. هذا مع العلم أن توقيع المعاهدة كان خطوة مؤجَّلة لأمر كان من الأفضل أن يحدث منذ سنوات طويلة، لأنه ربما كان وفَّر على لبنان الكثير من المعاناة.

هنا لا بد من التذكير بذلك الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين البلدين عام 1943 وقضى بإنشاء "المجلس الأعلى لإدارة المصالح المشتركة من ثلاثة ممثلين لكل من البلدين على أن يزاول عمله ستة أشهر في بيروت وستة أشهر في دمشق". وهذا الإتفاق هو عملياً أقل من معاهدة إلاّ أنه أكثر من مجرد اتفاق عادي من نوع الإتفاقات التي يتم إبرامها بين الدول على الصعيد الإقتصادي أو العسكري. أما على الصعيد السياسي فلا بد من التذكير بأن ظاهرة الموقف السياسي السوري – اللبناني الواحد إلى حدّ ما والتي بدأت تظهر قبل توقيع المعاهدة بوقت طويل وإلى درجة أن لبنان قاطع قمتيْن عربيتيْن فقط لأن سورية لم تشارك فيهما.. إن هذه الظاهرة ليست جديدة حيث أن أول رئيس للإستقلال ونعني به (الراحل) الشيخ بشارة الخوري وصف حالة التنسيق التي كانت بينه وبين الرئيس السوري (الراحل) شكري القوتلي خلال مشاركتهما في القمة العربية الأولى في إنشاص (مصر) عام 1946 على النحو الآتي: "كنت وشكري بك القوتلي كأننا شخص واحد. تفكيرنا واحد واتجاهنا واحد والانعكاسات واحدة سواء في المفاوضات أم في الاجتماعات يستأنس واحدنا بالآخر...".

ومع أن المعاهدة هي بمثابة إعتراف من سورية بلبنان إلاّ أن الذين اعترضوا عليها رأوا أنها خطوة على طريق توحيد سورية ولبنان لمجرد أن تنشأ ظروف دولية تتقبل ذلك ولو بالحد الأدنى من رحابة الصدر، أو إنها تمهيد لضم لبنان وأيضاً لمجرد نشوء الظروف الدولية التي تجيز الضم. وهم إذا كانوا لم يوضحوا ما يجيش في نفوسهم من مخاوف إلاّ أنهم كانوا يرددون ذلك في المحافل الدولية وبالذات في اللقاءات والاجتماعات التي تتم وراء الكواليس. وفي استمرار كانوا يقولون إن مقياس إعتراف سورية بلبنان وطناً نهائياً ومستقلاً هو تبادُل السفراء ولا بأس أن يتم أي تنسيق وأي تبادُل مصالح في ظل هذا التنسيق. إلاّ أن سورية استمرت تتعامل مع المسألة على أساس الأمر الواقع وعلى أساس أن المعاهدة هي السقف الذي يظلل علاقات البلديْن وأنه لا داعي للإكثار من الاجتهادات والتمنيات.

وثمة نقطة جديرة بالملاحظة وهي أن المعاهدة السورية – اللبنانية تتم بعدما أعاد الحكم السوري النظر في أمور كثيرة، حيث ونتيجة متغيرات دولية أبرزها سقوط الإتحاد السوفياتي كدولة عظمى وإنفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم بدأ ذلك الحكم يتجه نحو المزيد من الإنفتاح وإزالة الكثير من القيود في المجال المصرفي والإقتصادي وتنشيط القطاع الخاص والإهتمام بالمشاريع السياحية والتخفيف من سياسة الحزم المعتمدة والتي أوجبت اعتقال الكثيرين الذين ما لبث أن تم الإفراج عن أعداد منهم تأكيداً للتوجه الجديد للحكم. وإذا جاز القول فإن هذا التوجه يعني أن سورية هي التي سجلت خطوات تستهدف أن تصبح في المجالات الإقتصادية والمالية ذات نظام يشبه نظام لبنان وأن هذا الأمر جعل عقْد المعاهدة متيسراً في حين أن ذلك ما كان من السهل حدوثه لو أن سورية استمرت تحافظ على النهج الاشتراكي في المجال الإقتصادي ولا تتوجه ويخطى غير متباطئة نحو الإنفتاح السياسي إلى جانب الإنفتاح الإقتصادي. وإذا كان من الصعب أن يتطور الإنفتاح في سورية إلى درجة أن تصبح الممارسة السياسية بالصيغة الرحبة التي هي عليها في لبنان فإن من السهل أن تصبح الممارسة السياسية في لبنان برحابة أقل بكثير مما هي عليه وذلك لكي لا يتجدد التناقض ويتحول إلى ما يشبه التقاطع الحاد. ومن هنا جاءت المعاهدة التي يمكن أن تحقق ذلك إنما مع مرور الوقت.

وإذا نحن تأملْنا في طريقة ممارسة العمل السياسي في لبنان وطريقة التعبير والحرية النسبية التي تتمتع بها الصحافة وقارنّا ذلك بما يحدث في سورية لجاز لنا الإفتراض أن مثل هذا الأمر لا يمكن أن يستمر. أما كيف تتطور المسائل وإلى أين تنتهي فإن ذلك رهن بسعة الأفق ورحابة الصدر وتقبُّل بعض الدول الكبرى وبالذات

الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا للخصوصية التي تتسم بها العلاقات بين سورية ولبنان خصوصاً أن سورية كانت حتى الأمس غير البعيد تعتبر أن لبنان حق لها وجاءت المعاهدة تترجم هذه النظرة بشكل عملي.

وأهمية المعاهدة السورية – اللبنانية أنها من نوع المعاهدات التي يصعب فصم عراها أو إلغاءها بالطريقة التي ألغى فيها الرئيس المصري (الراحل) أنور السادات المعاهدة التي أبرمها مع الإتحاد السوفياتي. فهي تستند إلى اتفاق الطائف الذي له صفة الميثاق. وهذا الميثاق الذي حقق تفاهماً على التعايش والوفاق بين اللبنانيين على مختلف طوائفهم تتحمل مسؤوليته المعنوية والمالية في وقت لاحق، إلى حدّ كبير، الدولة العربية الأكثر اقتداراً وهي المملكة العربية السعودية. والأهم من هذا كله هو أن ميثاق الطائف إكتسب شرعية دولية، أو إذا جاز التعبير جرى له ما يجري عند سقوط نظام وقيام نظام جديد مكانه وأن قوة النظام الجديد هي في إعلان الدول الكبرى ثم بقية الدول إعترافها به. وعند التأمل في التطورات التي رافقت التوصل إلى ميثاق الطائف يتبين لنا أن هذه الدول لم تسجل فقط الإعتراف به وإنما جاء الإعتراف مقروناً بالترحيب وأول هذه الدول تلك التي تعتبر أن عليها واجب حماية مسيحيي لبنان ورعايتهم. ولا تفوت هذه الدول مناسبة إلاّ وتؤكد تأييدها لميثاق الطائف وضرورة الالتزام به وأنه لا حل للبنانيين سواه وكأنها هي التي صاغت هذا الإتفاق. ولماذا لا يجوز الإفتراض بأن ذلك حدث، ألم يشارك السفير الأميركي لدى لبنان وبطريقة أكثر أهمية من المشاركة المباشرة، في كل أيام الحوار اللبناني الذي جرى في الطائف وإنتهى إلى إقرار الوثيقة الشهيرة التي هي عملياً ميثاق 1989 وهو الثاني والخطي بعد الميثاق الأول الشفهي عام 1943.

وإلى ذلك إن النقطة الأكثر قوة في هذه المعاهدة هي أن أحداً من مسلمي لبنان لم يسجل موقفاً ضدها أو اعتراضاً عليها. أما لبنان المسيحي فإنه إنقسم في شأنها وتحوّل مجرد الانقسام بين مؤيد للمعاهدة أو مساير لها أو غير متحفظ عليها من جهة وبين معارض لها إلى نقطة قوة لمصلحتها. أما بعض التحفظات الدولية فإنها ليست ذات أهمية فضلاً عن أنها تدور حول التفاصيل ولا تصل إلى العمق والجوهر.

والذي جعل المعاهدة لا تجد أحداً بين المسلمين يعارض أو يتحفظ هو أنها إحدى الثمار الطيبة لميثاق الطائف الذي إنتزع من رئيس الجمهورية سلطات كان يتمتع بها من دون أن يتحمل أي مسؤولية أمام البرلمان. ثم جاء ميثاق الطائف ليعطي مجلس الوزراء في لبنان بكل الطوائف المتمثلة فيه صلاحيات رئيس

الجمهورية. وحيث أن مجلس الوزراء يعني للوهلة الأولى المسلمين لأن رئيسه وفقاً لما اتُّفِقَ عليه في ميثاق 1943 من الطائفة السنية فقد ساد الإنطباع لمجرد أن صدر ميثاق الطائف بأن هذه الطائفة أخذت من رئيس الجمهورية الماروني صلاحياته. ولقد ساد هذا الإنطباع بينما كانت الطائفة السنية تُكثر من الشكوى بأن شوكتها هي الأضعف.

ولقد خضعت المعاهدة لمناقشات في العمق لكن الرغبة العارمة لدى اللبنانيين لتحقيق أجواء أمنية تطوي صفحات سنوات الحرب المعذّبة طغت على تحفظات جاءت من هنا وإعتراضات من هناك وطغت أيضاً على أصوات رافضة لها من بعض الزعامات اللبنانية المقيمة في الخارج. إلا أن هذا الرفض وتلك التحفظات جاءت فقط من مسيحيين وهذا أعطى المعاهدة قوة بدل أن يلقي الظلال عليها. وبين المتحفظين كان السياسي اللبناني الماروني المرموق (الراحل) العميد ريمون إده والرئيس السابق للجمهورية الشيخ أمين الجميل الذي قال وهو في باريس يوم الجمعة 17 مايو 1991 تعليقاً على إقرار مجلس الوزراء اللبناني للمعاهدة اللبنانية – السورية: "إن لبنان كان سيداً فوقع الآن في أشد حالات الخضوع، وأن مشروع المعاهدة الذي تبنته حكومة عيَّنتْها سورية نفسها هو دليل إضافي على عملية التبعية المذلة.. فماذا يبقى للبنان إذا تم تسيير الخارجية والدفاع والإقتصاد والتربية بواسطة مجلس رئاسي سوري – لبناني حسب نص المعاهدة وكيف يمكن لحكم ديكتاتوري كالذي في سورية أن يأخذ في الإعتبار خصوصية لبنان؟...".

ولقد التقت نظرة الرئيس اللبناني السابق، مع اختلاف المنطلقات والدوافع، مع نظرة إسرائيل لطبيعة المعاهدة والتي صادف أن وزير الدفاع الإسرائيلي موشي أرينز عبَّر عنها في اليوم نفسه من خلال تصريح قال فيه: "إن لبنان أصبح محمية سورية بعد تبنِّي الحكومة اللبنانية مشروع معاهدة الأُخوة والتعاون والتنسيق مع سورية...".

ومع أن التعاون والتنسيق ليس جديداً بين لبنان وسورية منذ إستقلال البلديْن وحتى قبل الإستقلال أيام كان البلدان تحت الانتداب الفرنسي، إلاّ أن الحد الأقصى لذلك التعاون لم يتجاوز بعض الأمور الإقتصادية والجمركية. أما المعاهدة فإنها وضعت العلاقات في مستوى أشبه في بعض الجوانب بـ "الإعلان السياسي" الذي وقّعه الرئيس الأسد والرئيس أحمد حسن البكر خلال الزيارة التي قام بها الرئيس السوري إلى بغداد بين 16 و19 يونيو/حزيران 1979. وقد تضمَّن الإشارة إلى تشكيل "قيادة سياسية موحَّدة للقُطريْن" تتولى إضافة إلى إختصاصات "الهيئة السياسية العليا" التي حددها "ميثاق العمل القومي" الذي سبق أن تم التوصل إليه في 26

أكتوبر/تشرين الأول 1978 خلال زيارة قام بها الرئيس الأسد إلى بغداد "وضع السياسة العربية للقطرين وإقرارها وإقرار مسائل السلم والحرب والسياسة الدفاعية للقطرين واتخاذ القرارات والإجراءات في كل المجالات الإقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية على طريق استكمال بناء الوحدة بين القطرين على أن تتولى اللجان المنبثقة من ميثاق العمل القومي والوزارات والمؤسسات والهيئات المختصة في القطرين تنفيذ ذلك تحت إشراف القيادة السياسية الموحدة". وهذا الإتفاق الوحدوي ليس فقط لم تتوافر له فرصة التنفيذ وإنما تحوَّل الطرفان إلى عدوين لا مثيل لعداوتهما بإستثناء عداوة بعض الخليجيين للرئيس صدَّام حسين بعد غزو القوات العراقية للكويت وإحتلالها بضعة أشهر وعداوة غالبية الأسرة الحاكمة في السعودية من قبل لعبد الناصر والناصرية.

كما يجوز على صعيد التشبيه إعتبار المعاهدة اللبنانية – السورية بأنها أقل من الوحدة الاندماجية من نوع الوحدة المصرية – السورية عام 1958، وأكثر من الإتحاد الذي أبصر النور بين مصر وسورية وليبيا إلاّ أنه سرعان ما إندثر وتحولت العلاقة بين الدول الثلاث إلى جفاء وما يشبه العداوة بين مصر وسورية. وعندما نضع العلاقة التي حققتْها المعاهدة في هذا المستوى فإننا نتوقف عند المجلس الأعلى الذي نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة والذي يترأسه رئيسا البلدين ويضم في عضويته ثلاثة أعضاء من كل جانب. فهذا المجلس كما يشير البند (ج) من المادة السادسة "يضع السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها ويشرف على تنفيذها، كما يعتمد الخطط والقرارات التي تتخذها هيئة المتابعة والتنسيق ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية ولجنة شؤون الدفاع والأمن أو أية لجنة تُنشأ في ما بعد على أن تعتمد في كل ذلك الأصول الدستورية في كل من البلدين...". وعند النظر في مواقف إتخذها لبنان قبْل المعاهدة وكيف أنه قاطع حتى مؤتمرين للملوك والرؤساء العرب لأن سورية قاطعتْهما يتأكد لنا أن مثل هذه المواقف في ظل المعاهدة التي تم توقيعها ستكون أكثر تشدداً والتزاماً وهو ما لا يحدث سوى من دولة ترتبط بعلاقة مع دولة أخرى كما أسلفْنا بما هو أقل من الوحدة وأكثر من الإتحاد.

ولكن نقطة الضعف في هذه المعاهدة هي أنها بين حُكْمين. حُكْم قومي المنطلقات والمنهج هو الحُكْم السوري. وحُكْم ليس بالنوعية نفسها هو الحُكْم اللبناني. ولكي تستقيم الأمور فإن أحد الحُكْمين يجب أن يكون مثل الآخر. ونتيجة بعض الأسباب والحيثيات الموضوعية فإن المطلوب هو أن تصبح منطلقات الحكم اللبناني

ومنهجه مثل منطلقات الحكم السوري. ومثل هذا الأمر لن يحدث بسبب التنوع المذهبي اللبناني الذي يتبين أنه راسخ الجذور. ولأنه كذلك فقد تصدّت بعض الزعامات المارونية للمعاهدة وأظهرتْها من خلال التصريحات والتعليقات وكما لو أنها تذويب للبنان المستقل والسيد والقوي من دون أن تأخذ هذه الزعامات في الإعتبار الظروف الراهنة التي يعيشها لبنان عندما تمّ إنجاز المعاهدة. وفي حينه كان من السابق لأوانه تصوُّر التزامات لبنان تجاه سورية بموجب المعاهدة، إلاّ أنه ليس من المستبعد على الإطلاق أن يجد لبنان نفسه يشارك سورية عملياً في مواجهات عسكرية إذا كان لا بد لها من خوضها كأن نرى في هذا السياق أن قوات لبنانية تقف إلى جانب قوات سورية في مواجهة مع قوات تركية إذا حدث أن نشبت حرب حدود أو مياه بين سورية وتركيا. وهذا على سبيل المثال لا الحصر. في حين أيضاً كان جائزاً القول إن المعاهدة لا تشكّل إحراجاً للبنان إذا كانت سورية في وفاق مع جيرانها الآخرين وأمكن إيجاد تسوية بينها وبين إسرائيل، أما عدا ذلك فإن لبنان وبعد المعاهدة بالذات هو شريك سورية في الضراء قبل السراء إلاّ إذا نشأت ظروف دولية جعلت الولايات المتحدة ومعها بعض الدول الأوربية تدفع بلبنان نحو الفكاك من المعاهدة على طريقة الرئيس (الراحل) أنور السادات في الفكاك من المعاهدة مع الإتحاد السوفياتي، أو تحدُث في لبنان لسبب أو آخر "حالة انفصال" من نوع تلك الحالة التي شهدتْها دمشق وانتهت بإنفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة المؤلفة منها ومن مصر.

وفي هذا الإطار لا بد من القول إن إسرائيل من دون حلول السلام في المنطقة لا يمكن أن تتحمل على الإطلاق إرتباط سورية ولبنان بمثل هذه المعاهدة لأنها ستجعل من الدولتين قوة على الصعيد السياسي والإستراتيجي بقوة العراق لو أتيح له أن يبقى واضعاً اليد على الكويت. ولو أن إبرام هذه المعاهدة جرى وليست إسرائيل محتلة لجزء من لبنان لكانت خاضت حرباً في سبيل ذلك، إلاّ أنها تحتل جزءاً حساساً من لبنان وتُحكم قبضتها في هذا الجزء المحتل.

ولكن الحكم السوري بدأ منذ اللحظة الأولى لتوقيع المعاهدة يخشى من الظروف الإقليمية والدولية التي قد تنعكس عليها. ولعله من أجل ذلك بدأ يسعى لمواجهة حدوث ما لا يتمنى حدوثه خصوصاً أنه تم عقْد المعاهدة في زمن تتعزز فيه الكيانات الصغيرة (الكويت على سبيل المثال) ويحدث تفكُّك للدول الكبرى (الإتحاد السوفياتي على سبيل المثال). ومن ضمن هذا السعي تأمين مجلس نيابي لبناني متجانس تؤمن أكثريته بالعلاقة المتميزة مع سورية ويختار رئيساً بعد الرئيس

الأكثر قرباً من الحكم السوري ونعني به الياس الهراوي يكون مثل الرئيس الهراوي في تَعامله مع سورية لا أن تأتي الانتخابات النيابية ببرلمان يجعل إلغاء المعاهدة هدفاً له وهو أمر يمكن حدوثه (زمنذاك) لو جاء إلى الحكم العميد ريمون إده أو العماد ميشال عون (قبل أن ينتقل من عدو للحكم السوري إلى الحليف الماروني الأقوى للرئيس بشّار شأنه في ذلك شأن شريكه المستجد "حزب الله").

وإلى ذلك إن الحُكْم السوري حرص على أن يتم حسْم هذا الأمر بينما القوات السورية متواجدة في مناطق كثيرة من لبنان وليس بعد الإنسحاب الذي يوصي به اتفاق الطائف، لأن الانتخابات لو جرت بعد الإنسحاب لربما انتهت العملية الانتخابية إلى مفاجآت ليست لمصلحة سورية على الإطلاق.

وفي نطاق المساعي السورية لمواجهة حدوث ما لا يتمنى الحكم السوري حدوثه كان الإتفاق الأمني الذي تم نشْر مشروع الإتفاق في شأنه في بيروت يوم السبت 7 سبتمبر/أيلول 1991 وكان أهم ما فيه أنه ينص على تأليف لجنة تسمى "لجنة شؤون الدفاع" من وزراء الدفاع والداخلية في كل من الدولتين... "تجتمع دورياً كل ثلاثة أشهر في كل من العاصمتين بيروت ودمشق أو في أي مكان آخر يُتّفَق عليه، كما تجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وفي إمكان اللجنة أن تستعين بمن تشاء من رؤساء الأجهزة الأمنية في كل من الدولتين أو رؤساء الأجهزة الأخرى لكل من الوزارتين. وعلى قيادات الجيش والأجهزة والإدارات الأخرى المعنية الاجتماع دورياً مرة كل شهر كلما دعت الحاجة في المكان الذي يُتّفَق عليه، لتنفيذ البرامج التي تضعها لجنة الدفاع والأمن ومراقبة تفاصيلها...".

وهذه اللجنة كما ينص مشروع الإتفاق "تختص بدراسة الوسائل للحفاظ على أمن الدولتين واقتراح الخطط المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما القومي ومواجهة أي إضطرابات تخلُّ بالأمن الداخلي لأيٍّ من الدولتين.. وبغية تأكيد تعهُّد كل من الدولتين عدم جعْل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية أو سورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، فإن على الأجهزة العسكرية والأمنية في كل من البلدين اتخاذ الإجراءات لمنع نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية من شأنه إلحاق الأذى والإساءة بالبلد الآخر، وأن يلتزم كل من الجانبيْن عدم تقديم ملجأ أو تسهيل مرور أو توفير حماية للأشخاص والمنظمات الذين يعملون ضد أمن الدولة الأخرى، وفي حال هربهم إليها، يلتزم الجانب الآخر القبض عليهم وتسليمهم إلى الجانب الثاني بناء على طلبه...". ومن الواضح أن الهدف الأساسي من هذا الإتفاق هو قطْع الطريق على أي طرف عربي أو غير عربي يمكن أن يعمل على

إلحاق الأذى بالحكم السوري أو التآمر عليه من لبنان كما كانت الحال قبل العام 1975 ببضع سنوات عندما كان لبنان هو المأوى لكل سياسي أو عسكري سوري مطرود من بلده أو يريد أن يتآمر على النظام في ذلك البلد.

وتبقى الإشارة إلى أن أول من طرح فكرة المعاهدة مع سورية كان الشيخ بطرس الخوري وهو من أصدقاء الدكتور رفعت الأسد (أبعده شقيقه الرئيس لاحقاً من منصبه ومن سورية وتحوّل بعدما تسلَّم بشّار الأسد الحكم إلى معارض له إنما بغير أسلوب المعارضين الآخرين). ولقد طرَحَها في وقت كان الدكتور رفعت في موقعه الرسمي القوي، وكان ذلك يوم الخميس 18 مارس/آذار 1976، أي في الوقت الذي كانت الضغوط تتزايد على صديقه الرئيس (الراحل) سليمان فرنجية بعدما نصب كمال جنبلاط المدافع في الجبل وتزايد شأن الحركة الإنقلابية التي قام بها العميد أول عزيز الأحدب مع أن الحُكْم السوري كان يوماً بعد يوم يفرغ الهواء من هذا البالون الاختباري. ومن المؤكد أن الشيخ بطرس طرح فكرة المعاهدة بحيث تكون على حدّ قوله أو قول الذين أوحوا له بفكرة الطرح ونعني هنا رفعت الأسد "على غرار الإتفاق المعقود بين سورية والأردن لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإعادة الأمن والطمأنينة إلى لبنان". وبالنسبة إلى الشيخ بطرس، من الطبيعي أن يكون إبتهج بهذه الفكرة فسارع إلى طرْحها لأن تحقيقها معناه أن تصبح العلاقة موثقة بين سورية ولبنان وأن يبقى صديقه الرئيس فرنجية في الحكم حتى اللحظة الأخيرة... أو إلى ما بعد ذلك.

بعد التوقيع على المعاهدة تحدث الرئيسان عن هذا الإنجاز اللذان حققاه وجاءت مفردات حديثهما حافلة بالدفء وإلى درجة أن الإثنين كانا يتلوان كلاماً موحداً. أبرز عبارات قالها الرئيس حافظ الأسد بعد التوضيح بأن لبنان هو صاحب فكرة المعاهدة، مع أن ذلك ليس حقيقياً بمعناه الموضوعي كانت:

- **"إن ما بين سورية ولبنان لم نصنعه نحن إنما صنعه الله، فكان التاريخ المشترك وكانت الجغرافيا المشتركة وكان الدم المشترك...**
- **"إننا شعب واحد ولو كنا في دولتين منفصلتين. الإخوان إخوان سواء عاشا معاً في بيت واحد أو عاشا في بيتين منفصلين...**
- **"إن المعاهدة عمل كبير يفتح الطريق للتعاون على المستويات كافة بما يخدم البلدين على قدم المساواة وبروح الأُخوة والمنفعة المتبادلة لأن هذه المعاهدة تُرتِّب التزامات متبادَلة بين البلدين تحقق خيرهما وتزيد قدرتهما...**
- **"إننا نعتبر أن ما هو خير للبنان هو خير لسورية وما هو خير لسورية هو خير للبنان.**

- "الأمن والبناء في أحد البلدين لا بد وأن ينعكس على البلد الشقيق الآخر...
- "المشكلة أننا في لبنان وسورية والوطن العربي لو نقوم جميعاً بما يجب علينا لكنا في خير عظيم. إن فقدان الود في أكثر الأحيان بيننا وبين الواجب هو الداء القاتل وإن العودة إلى عكس ذلك هي الدواء العاجل...
- "أرى أن هذه المعاهدة أرست أساس عهد جديد من الصفاء والمودة والتعاون والإخاء...
- "سنقدّم كل دعم للسلطة الشرعية في لبنان لتفرض سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية وأؤكد أن سورية مع كل اللبنانيين ومع كل لبنان ومع كل لبناني من دون تفريق ولا تمييز...

أما أبرز عبارات وردت في كلمة الرئيس الياس الهراوي فكانت الآتية:

- "هنيئاً لشعبينا الشقيقين خيارهما وإنجازهما. أمس أعلنّا في لبنان مسيرة السلام، واليوم نعلن في سورية تنظيم طريق الأُخوة والتعاون والتنسيق...
- "أثبت تاريخ طويل من الواقع السياسي أن تنظيم العلاقات بين لبنان وسورية بجرأة وصراحة على قاعدة ضمان المصالح المشتركة والإحترام المتبادَل لسيادة كل من البلدين الشقيقين كاملة غير منقوصة هو أفضل من البقاء على ما كانت عليه الحال...
- "إن العرب والعالم إذ يقدّرون موقف سورية من اجتياح العراق للكويت فرفضت ابتلاع دولة لدولة، أحرى بلبنان الذي مد يده لسورية لتساعده على تجاوُز التقاتل والتشرذم اللذين تفاقما على إنسانه وأرضه أن يعي روح المسؤولية التي صدر منها الموقف السوري الكبير. وتجسيداً لهذه الروح وقّعنا معاهدة الأُخوة والتعاون والتنسيق التي استمدت نصوصها من وثيقة الوفاق الوطني والتي كفلت الإقرار بلبنان دولة ذات سيادة كاملة غير منقوصة، والعرفان بتضحيات سورية على طريق دعْم وحدة لبنان وإرساء السلام فيه...
- "أقول للمشكّكين: إطمئنوا فإن لبنان أكبر من شكوككم. إنه بإرادة الجميع وطن نهائي لجميع اللبنانيين، إنه أمنع من أن يذوب وأسطع من أن يغيب...
- "كما في العبور من الحرب إلى السلم إمتزج الدم اللبناني والدم السوري، من باب أولى أن نبني جميعاً الإعمار والتقدم في مسيرة السلام...
- "إننا نتمسك بالإقتصاد الحر ونعمل على تطويره نحو الأفضل وإن التعاون بين إثنين يعني إقراراً بإثنين كل واحد منهما عون للآخر...

كان واضحاً كل الوضوح أن الذي يهم الرئيس حافظ الأسد هو إقرار المعاهدة وأن يتم التوقيع عليها في دمشق، مع أن توقيعها فوق بقعة حدودية مشتركة ما دامت الظروف لا تسمح للأسد الأب بأن يزور لبنان، كان هو الأفضل خصوصاً أن اللفتة الواعية والبعيدة النظر للرئيس (الراحل) جمال عبد الناصر الذي حرص على أن يتم اللقاء الأول والأخير بينه وبين الرئيس (الراحل) فؤاد شهاب داخل خيمة جرى نصْبها على الحدود لا أن يأتي الرئيس شهاب إلى دمشق وبذلك تُلقى الكثير من الظلال على إستقلالية لبنان وسيادته، تركت أثرها الطيب في نفوس اللبنانيين مسلمين ومسيحيين. وبالنسبة إلى الرئيس الياس الهراوي* لا مجال أمامه سوى أن يفعل ما فعله ويقول ما قاله وبمفردات يتسم بها أسلوب الشاعر سعيد عقل إبن زحلة جارة الوادي التي خلّدها شعراً ولحناً وغناءً الثلاثي المتألق إبداعاً في خمسينات القرن العشرين أحمد شوقي ومحمد عبد الوهاب وفيروز. ومع أنه كان من واجب الرئيس الهراوي أن يستحضر في كلمته أيام الإستقرار في الزمن الغابر على أيدي الرؤساء شكري القوتلي وبشارة الخوري ورياض الصلح ومعهم كوكبة من رجال الدولة الكثيري التميز في كل من سورية ولبنان، إلاّ أن الحصافة الهراوية مراعاة أن الرئيس حافظ الأسد هو من وضع الياس الهراوي في سدة الرئاسة* في شتوره.

يوم أوجبتا تناسي هذه المرحلة المحترمة من العلاقات السورية – اللبنانية والإكتفاء بإطلاق مفردات من شأنها التقليل من ضجيج بعض الرموز الروحية

(*) تم انتخاب الهراوي خلال جلسة عقدها 52 نائباً في قاعة فندق "بارك أوتيل" في بلدة شتورة القريبة من الحدود السورية في اتجاه دمشق يوم الجمعة 24 نوفمبر/تشرين الثاني 1989 حيث إقترع 47 نائباً لمصلحة الهراوي. ووُجدت في صندوق الاقتراع أربع أوراق بيضاء أما الصوت الـ 52 فكان عبارة عن ورقة ملغاة. وكانت طريقة انتخاب الهراوي مثل طريقة انتخاب الرئيس السلف رينيه معوض الذي جرى انتخابه في القاعدة الجوية العسكرية في القليعات (غير البعيدة عن الحدود السورية لجهة طرطوس واللاذقية الساحليتيْن) يوم الأحد 5 نوفمبر 89 وبحضور 53 نائباً وكان الرئيس التاسع بعد: بشارة الخوري (تم انتخابه عام 1943) وكميل شمعون (تم انتخابه عام 1952) وفؤاد شهاب (تم انتخابه عام 1958) وشارل حلو (تم انتخابه عام 1964) وسليمان فرنجية (تم انتخابه عام 1970) والياس سركيس (تم انتخابه عام 1976) وبشير الجميل (تم انتخابه عام 1982 وجرى إغتياله قبل أسبوع من تسلُّمه المنصب رسمياً) وأمين الجميل (تم انتخابه عام 1982).

والسياسية في لبنان إزاء المعاهدة ومن هؤلاء البطريرك الماروني ممثلاً سائر مطارنة الطائفة ورئيس الجمهورية السابق أمين الجميل ممثلاً أكثرية الأطياف الصامتة المعترضة على إبرام المعاهدة بذريعة عدم التكافؤ واستقواء الدولة العربية القوية سورية على الدولة المتوعكة حالها مثل حال الراقد في غرفة العناية.

وإلى بعض العبارات التي تؤكد على ديمومة لبنان والتمسك بالإقتصاد الحر الذي لا وجود له في سورية، فإن الرئيس الهراوي جاء إلى دمشق للتوقيع وقد أمكنه التسليم بإدخال بعض التعديلات على بنود المعاهدة وبما يترك الإنطباع بأنه حريص على السيادة والإستقلالية. وهذه التعديلات التي لم يتوقف عندها الرئيس حافظ الأسد كانت على النحو الآتي:

- تم شطب كلمة "إستراتيجية" في المقدمة حيث ورد في النص النهائي عبارة: "**والمصير المشترك والمصالح الأخوية المشتركة**" بدلاً من "**المصير المشترك والمصالح الإستراتيجية المشتركة**".
- وعبارة "**يخدم مصالحهما الأخوية**" بدلاً من "**مصالحهما الإستراتيجية**".

في المادة الأولى أيضاً تم حذف فقرة: "**بما يمكّن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والإقتصادية والأمنية لتوفير الإزدهار والإستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع تعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضماناً لمصيرهما المشترك**". واستُبدلت بعبارة: "**بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة وإستقلال كل منهما**".

في المادة الخامسة، شُطبت فقرة: "**الترابط بين الأمن الوطني والقومي للبلدين**" **واستُبدِلت بعبارة أضيفت إلى البند الثالث من المادة الخامسة وهي: "وفقاً لما هو وارد في هذه المعاهدة"**.

في المادة المتعلقة بتشكيل المجلس الأعلى وفي البند (أ) تمت إضافة عبارة "**كل من**" على: "**يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية في كل من الدولتين**"... ويُذكر أن هذا البند لم يُبَت بإنتظار التوافق عليه بين الرئيسين الهراوي والأسد.

في المادة السادسة: البند (د) حُذِفَت عبارة: "**إلاّ ما يستلزم تنفيذه الموافقة من السلطة التنفيذية أو التشريعية في كل من البلدين وفقاً لنُظمهما الدستورية**"، **واستُبدِلت بعبارة: "في إطار النُظم والأصول الدستورية في كل من البلدين"**.

في المادة السادسة البند (5) حُذِفَت عبارة: "**بمجرد صدورها عنها إلاّ ما يستلزم تنفيذه موافقة من السلطة التشريعية أو التنفيذية في كل من البلدين**".

في المادة السادسة تحت عنوان "الهيئة التنفيذية" البند (ب) أضيفت كلمة "**رفْع**" إلى عبارة: "**اللجان المتخصصة ومقرراتها المقترحات إلى...**"، بحيث أصبحت "**تنسيق توصيات اللجان المتخصصة ومقرراتها ورفْع المقترحات إلى...**".

تلك هي المعاهدة التي أرادها الرئيس حافظ الأسد ربطاً لا فكاك منه للعلاقة مع لبنان، وعلى أساس أنها كفيلة بتثبيت الوجود العسكري السوري في لبنان. وبهذا الوجود المكثف يبقى الدور الفاعل للنظام الأسدي، أو إذا جاز القول ينتهي أمر لبنان دولة مثل موناكو إنما برئيس جمهورية ورئيس برلمان ورئيس حكومة لكن القرار وبالذات الإستراتيجي سياسياً وعسكرياً يعود إلى سورية كون الثلاثة أجرام تدور في الفلك السوري. وهذا المشهد – المصير الإفتراضي كان إرتسم في وجداني قبل ست سنوات و75 يوماً وفي ضوء اتفاق الطائف. وفي حينه كنتُ أُدير في لندن مؤسسة للنشر اسمها "هاي لايت" وتصدر عنها مجلة "التضامن" الأسبوعية السياسية الإقتصادية ومجلة "الرشاقة" الشهرية بالتعاون مع مجلة "سليمنغ ماغازين" المتخصصة بالصحة والغذاء السليم ومعالجة السُمنة، وكذلك مجلة دورية تواكب المعارض الدولية على أنواعها اسمها "عالم المعارض" إلى جانب التعاون مع جامعة "كمبردج" في عملية نشر مشترك للكتب ذات الإهتمام بقضايا الشرق الأوسط. ولقد عبَّرتُ عن المشهد الإفتراضي من خلال المقال الافتتاحي لـ "التضامن" عدد السبت 27 يوليو 1985 وتحت عنوان "سورية في لبنان: إستفادة من دروس التدخلات والمداخلات... أو الإستقلال الثاني" بادئاً ومزيّناً الكلام بعبارة للإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) هي: "إضاعة الفرصة غصّة"، أما الغلاف الخارجي للعدد فكان عبارة عن لوحة معبِّرة للرسام المصري في "التضامن" الفنان علي عثمان تمثّل الرئيس حافظ الأسد مستلقياً وفي غاية الارتياح على بساط الريح الذي هو – كما صوَّره الفنان – علم لبنان، وتحت عنوان كبير هو: "لبنان حصة الأسد". والمقال المشار إليه هو بالنص الآتي:

بعد عشر سنين من أصعب السنين، التي يمكن أن تواجه وطناً وشعباً، ها هي الدلائل الكثيرة التي تشير إلى أن سورية قد تضع يديها على لبنان في شكل أو آخر. وتُمسكه بالقبضتين، وعلى مرأى ومسمع البعيد والقريب، والشرق والغرب، والمعترِض وغير المعترِض.

بعد عشر سنين ذاق خلالها اللبنانيون الأمرّين في مرحلة الاقتتال الأولى ثم في مرحلة الردع، ثم في مرحلة الغزو، ثم في المرحلة الإيرانية، ها هي سورية قاربت على أن تنجح في عملية إدخال لبنان في شباك الحل السوري، أو بالأحرى في "خُرم" الإبرة السورية.

بعد عشر سنين من أبشع أنواع الاقتتال وأغرب وسائل إشعال الفتن، ها هي سورية، على ما يبدو، تتأهب لكي تُمسك بزمام الأمور، وها هو الحكم السوري الحالي في حالة شبه ارتياح لأنه يحقق الحلم الذي تمناه الحكام الذين سبقوا حُكْم الرئيس حافظ الأسد في أن يضعوا اليد على هذا الوطن الأعجوبة الذي اسمه لبنان، أو على الأقل تكون يدهم هي اليد الطولى. فالحكم السوري بدءاً بحسني الزعيم، وانتهاءً بالرئيس الأسد، لا يتحمل أن يكون لبنان على الصورة التي كان عليها، ولا بد من أن يقاسم سورية الإزدهار الذي ينعم به.

بعد عشر سنين من القتل والذبح، والحرائق والقصف، والنهب والسلب، حفل بها لبنان، ها هي سورية تتأهب، على ما يبدو، لكي تتسلم أمره بطريقة تشبه في بعض جوانبها الطريقة التي تسلّم بها عبد الناصر أمر سورية التي هرع رموز زعاماتها المدنية والعسكرية إلى القاهرة عام 1957 يلحون على عبد الناصر تحقيق الوحدة. وعلى نحو ما فعله بعد 28 سنة رموز الزعامات اللبنانية الذين بدأوا يحجون إلى دمشق للطلب من الحكم السوري تحقيق الأمن في لبنان. ومثلما إن عبد الناصر كانت تهمه في الدرجة الأولى مبايعة بعثيي سورية له بدءاً بميشال عفلق وأكرم الحوراني وصلاح البيطار، وانتهاءً بأي قيادي بعثي في بقية مناطق سورية، قبل مبايعة شكري القوتلي والزعامات التقليدية، فإن الرئيس حافظ الأسد تهمه في الدرجة الأولى مبايعة المسلمين اللبنانيين له. فهم الورقة الرابحة – حيث لم تعد الورقة الفلسطينية رابحة مثلما الحال من قبل بعدما تمسكت الأغلبية الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات لها – في وجه بقية الدول العربية عندما يلتقي الحكام ويبدأ كل منهم يضع على الطاولة أمامه "ثروته" المعنوية التي بفضلها يريد دوراً أو شروطاً أو تحقيق صفقة سياسية ما.

بعد عشر سنين سالت فيها دماء نصف مليون بريء، وترملت خلالها مئات النساء، وتيتَّم فيها ألوف الأبناء، وفُجعت خلالها عشرات المئات من الأمهات، وعشرات المئات من الآباء بأولادهم.. ستضع سورية يدها، على ما يبدو، على لبنان الذي يلفه زنار من الأحزان وتعشش فيه غربان الموت.

بعد عشر سنين تكاثرت فيها اللكمات على وجه الإنسان اللبناني البطل من أجل أن يُغمى عليه، ويرفع اليدين مستسلماً، ها هي سورية، وبعدما سقط الإنسان البطل أرضاً، ستتسلم أمر لبنان، على ما يبدو، بالطريقة التي تسلمت بها مصر اليمن عام 1962، أو على الأقل بنسبة عالية من التشابه. وللتذكير فإن الدور الذي يقوم به في سورية عبد الحليم خدام إزاء موضوع لبنان هو الدور نفسه الذي قام به في مصر إزاء موضوع اليمن أنور السادات. والأدوار التي يقوم بها في لبنان كبير العسكريين السوريين محمد الخولي وبقية رجال الأجهزة السورية ورموزها هي الأدوار نفسها التي قام بها في اليمن كبير العسكريين المصريين عبد الحكيم عامر، وعشرات الرموز والرجال من الأجهزة المصرية.

بعد عشر سنين تحطمت خلالها كل الأحلام التي هي موضع غيرة الآخرين، والإزدهار الذي كان شوكة في خاصرة الآخرين، ولم يبق من لبنان المزدهر - بإستثناء مناطق قليلة - إلاّ الأطلال والدموع والأحزان والأضرحة وصور فلذات الأكباد الذين قضوا مظلومين... ستتسلم سورية، على ما يبدو، أمر لبنان. وستتسلمه والليرة السورية أقوى من الليرة اللبنانية، وبعض المدن السورية أكثر ازدهاراً من بعض المدن اللبنانية.

وهي ستتسلمه في ظروف لا مثيل لها. الإتحاد السوفياتي معها في هذا الأمر لسبب معلوم. والولايات المتحدة معها في هذا الأمر لأسباب غير مفهومة. والعرب كل في مصيبته، وكل طرف همومه على قدر ما يستطيع أن يتحمل أو لا يتحمل.

وستتسلمه مدعومة من ليبيا لسر من الصعب تفسيره، وبعدما ابتعدت مصر نتيجة صفقة "كامب ديفيد". ومصر كانت درع لبنان. وستتسلمه بعدما تم إبعاد السعودية بما في ذلك دور رجل المملكة في لبنان رفيق الحريري، بسبب هموم الخليج التي تعاظمت. والسعودية التي كانت تعني الكثير في لبنان، وكانت في حالات كثيرة سيفه لم تعد حتى قادرة على أن ترسل سفيراً أو قنصلاً أو قائماً بالأعمال يمثلونها في لبنان من دون أن يصيب أحدهم أذى الأصدقاء قبل غيرهم.

وستتسلمه بعدما تعرضت المقاومة الفلسطينية وبمساهمة أساسية من سورية في ذلك لضربة شبه قاضية، أو بالأحرى للضربة ما قبل القاضية، وبعدما إنشغل العراق في حرب لا إهتمام يتقدم على الإهتمام بها، ولا صوت يعلو على صوتها، وإن كانت هنالك استثناءات بين الحين والآخر.

والدول الثلاث (مصر والسعودية والعراق) هي وحدها، التي لولا المشاغل والهموم المشار إليها، كان يمكنها أن تعترض فلا تستطيع سورية أن تضع اليد على لبنان.

بعد عشر سنين كبُر فيها حجم بعض الزعامات اللبنانية ثم أصبحت لا شيء، ستتسلم سورية على ما يبدو أمر لبنان. وفي هذه السنوات إعتمد الحكم السوري في لبنان قاعدة التحالف والتعامل التي إعتمدها الرئيس السابق جعفر نميري في السودان، إلاَّ إذا كان الرئيس السوداني السابق، والذي دفع الثمن غالياً جداً نتيجة اعتماد تلك القاعدة، هو الذي تأثر بالأسلوب السوري وليس العكس مع الأخذ في الإعتبار أن ممارسات نميري بدأت قبل حرب لبنان.

ومن خلال نظرة ومقارنة يتبين لنا ذلك بوضوح. فقد تحالف حكم الرئيس الأسد في البداية مع الكتائب ضد الفلسطينيين ثم ضرَبَهم. أما في السودان فإن نميري تحالف مع الشيوعيين أولاً ثم ضرَبَهم. وتحالف الحكم السوري بعد ذلك مع الفلسطينيين ثم ضرَبَهم. ثم تحالف مع بعض الشيعة ليضرب بقايا الفلسطينيين، تماماً مثلما تحالف نميري مع الأنصار وزعيم الجناح الأقوى فيهم الصادق المهدي ثم ضرَبَه وضرَبَهم بتحالفه مع الإخوان المسلمين الذين بعدما ضرَبَهم كانت رياح التغيير قد بدأت تهب على السودان ثم أصبحت الرياح عاصفة شديدة ثم إعصاراً أسقط النظام بأسرع مما كان المرء يتصور.

بعد عشر سنين من أوجاع لا قدرة لبشر على تحمُّلها ها هي سورية كما تشير إلى ذلك الدلائل الكثيرة ستُمسك بزمام الأمور في لبنان.

وصحيح أن هذه الأوجاع قاسية إلى الدرجة التي يتقبل فيها المرء أية وصفة إلاَّ أنه من المهم جداً على سورية أن تمارس دورها بحيث تُقنع اللبناني بأنها تريد للبنان أن يستعيد عافيته ليعيد بناء نفسه وليس أي شيء آخر، وتُقنع اللبناني أيضاً بأنها تريد الأمان له والأمن في بلده لأن أمنها من أمن هذا البلد، وأنها لا تريد الهيمنة على الإطلاق. كذلك إنه من المهم جداً أن يتذكر الحكم السوري ما الذي جرى لعبد الناصر في سورية وكيف أن الشعبية الهائلة التي كانت له فيها لم تحجب عنه مخاطر الإنفصال، وهذا الذي جرى له في اليمن على الرغم من الشعبية المماثلة التي كانت له بين اليمنيين. فمنذ الإنفصال لم نسمع أن مصرياً واحداً يبدو ممتناً من سورية ولا هو يزورها، مثلما ليس هنالك أيضاً سوريون راضون عما تَسبَّب به الدور المصري في سورية أيام الوحدة - إلاّ في ما ندر - ومنذ ضُرِب دور مصر في اليمن لم يعد هنالك ود، لا بين الشعبين ولا بين الرسميين، إلاَّ في ما ندر.

فإذا استفاد الحكم السوري من هذه الفرصة ومن دروس الماضي غير البعيد، وقرأ جيداً في التاريخ العربي الحديث للتدخلات والمداخلات، فهذا معناه أنه سيختار في لبنان صيغة التعايش مع اللبنانيين بالحسنى وليس بالهيمنة. وهو إذا كان لن يفعل ذلك وصدرت عنه ممارسات من النوع الذي إشتهر به ضمن مفهومه للمسألة الأمنية داخل سورية وفي لبنان أيام مرحلة الردع، فهذا معناه أنه يسقي بممارساته بذرة الإستقلال الثاني التي ستنمو وبسرعة في لبنان، وربما بأسرع ما يتصور ذلك الحكم السوري.

كان ذلك المقال الافتتاحي ومعه الرسم الذي يعكس واقع الحال موضع انزعاج إخواننا بعض أهل الحكم السوري الذين لم يستوقفهم الجانب التنبيهي من الكلام الوارد في المقال ولا ذلك المشهد الذي تعكسه اللوحة التي تزيد منسوب الحاجة إلى التنبه، وإنما كان رأيهم أن الأمرين الكلام والرسم وخصوصاً إعتبار العَلَم اللبناني هو البساط الذي تَمدَّد عليه مرتاحاً الرئيس حافظ الأسد وحلَّق فوق بيروت التي ترمز العتمة في الغلاف إلى تدميرها وتحكيم الميليشيات بها، موقف استفزازي كفيل بتثوير مشاعر الناس داخل لبنان وفي العالم العربي ضد الدور السوري. وكانت أوساط الأستاذ عبد الحليم خدام الركن السياسي الأهم في النظام السوري وصاحب عبارة "بيروت أقرب إلى دمشق من حمصنا" وغيرها من عبارات بات بعد انشقاقه عن النظام نتيجة تهميش الرئيس بشّار له ولكثيرين من "الحرس القديم" بينهم حتى العماد مصطفى طلاس، يرى على الأرجح أنه تسرَّع في قولها، في طليعة المنزعجين من المقال المشار إليه. مع أن من واجب هؤلاء وآخرين لمصلحة النظام ولإثبات حُسْن النية تجاه لبنان وحتى تجاه الرأي العام السوري استحضار قول الشاعر العربي "أُعطيتُ مُلكاً فلم أُحسن سياسته... وكل من لا يسوسُ المُلك يُخلعه".

بعد الإنسحاب السوري العسكري بالكامل والأمني نسبياً من لبنان وعلى تداعيات إغتيال رفيق الحريري الزعيم السُني الأكثر قبولاً من جانب الطائفة السُنية في سورية وقبل الحريري وبعده سلسلة من الإغتيالات إرتبط حدوثها بالسلطات الأمنية السورية وبأطراف لبنانية تدور في فلك النظام البشّاري، بدأ الكلام يتزايد حول التخلص المتدرج من الهيمنة السورية. وكانت تتصدر المطالب في هذا الشأن البطريركية المارونية ومعظم رموز الطيف السياسي المعروف بـ "14 آذار" والذي يقوده سعد الدين الحريري بعدما دخل المعترَك السياسي في ظروف مشابهة لظروف دخول بشّار الأسد هذا المعترَك. وبالنسبة إلى الإثنين فإن الذي حدث عملياً هو

إدخال وليس دخول، بل إنه إقحام لكليهما. وحيث أن مقتضيات دخول سعد الدين الحريري المعترَك وبحيث يكون رئيساً للحكومة وليس أقل من ذلك، تتطلب انحناءة تكتيكية إزاء تلك الهيمنة، فإنه وبتشجيع من المملكة العربية السعودية قام بزيارة رسمية إلى دمشق وقيل الكثير حول انسجام اتسمت به الساعات القليلة التي أمضاها الحريري في دمشق لكن تبيَّن لاحقاً أن هذا الانسجام كان لضرورات "الكاميرا" حيث أن ما في القلب من مرارة بقي في القلب. وبعدها ازداد الجليد تراكماً ولم يفِ الرئيس بشّار بتعهدات للملك عبد الله بن عبد العزيز الذي إصطحبه معه في الطائرة الملكية وزارا بيروت آملاً الملك أن تشكّل هذا الخطوة تفهماً نهائياً من جانب الرئيس بشّار للخصوصية اللبنانية وبحيث يترك لبنان يستعيد عافيته وينصرف هو إلى الإهتمام بقضايا الشعب السوري وتحقيق تنمية مستدامة وتنشيط الإستثمار والإنفتاح وتمتين العلاقة مع الأشقاء العرب وطي صفحة التناور بالتنسيق الضمني مع الحكم الإيراني، وحيث أن الرئيس بشّار لم يف بهذه التعهدات فإن الفتور بدأ ينعكس على العلاقات السعودية – السورية. ثم حدثت الإنتفاضة في سورية وتطورت بشكل خطير. وبدلاً من أن يتدارك الرئيس بشّار الموقف ويضع الأمر بين الأيدي العربية فإنه جنح نحو أسلوب بالغ الخطورة واضعاً البلاد في مهب الاحتمالات السيئة على أنواعها.

هنا بدأت الأطياف اللبنانية التي قاست الكثير من الحكم السوري تُجدد الحديث بقوة حول ضرورة إلغاء المعاهدة التي شرحْنا في صفحات سابقة ظروفها، كما بدأ الحديث يتكرر حول ضرورة طرْد السفير السوري من لبنان ووضْع قوات "يونيفيل" كتلك التي في مناطق في الجنوب منعاً لمواجهة إسرائيلية – لبنانية (أي حزب الله). كما أن لبنان المنقسم في الموضوع السوري إزداد انقساماً، وإلى مشارف العداوة من جانب البعض.

هكذا تبدلت الحال أسوأ تبدُّل مع الرئيس بشّار. فقد إرتبط الإنسحاب القسري من لبنان به، وإرتبط التدهور في العلاقات مع الخليجيين وبالذات مع المملكة العربية السعودية به، وإرتبط انصراف المجتمع الدولي عنه به، وإرتبط الشح المالي في الخزينة السورية به، وإرتبط التدمير والقتل للذين انتفضوا مطالبين بحق التعامل الكريم معهم وبغير القبضة الأمنية به، وإرتبطت مسؤوليته عن المخاطرة بمصير سورية كبلد مُوحَّد به.

ومن الجائز القول إنه لم ينتصر وأصبح أسير مسؤوليته عن الإخفاقات التي حدثت وأشرنا إليها. وبدل أن يعالج الأمور بالروية فإنه إختار الأسلوب الذي لا

يضع الحاكم على الصراط المستقيم. وبعد حين لا يعود الحاكم ليس فقط قادراً على أداء مسؤولية المنصب الذي يتولاه وإنما لا يعود قادراً على النوم قرير العين لأن مشهد المقتولين والهائمين واللاجئين وكذلك مشهد الدمار في كل مكان خرجت منه صرخة اعتراض، لن يفارقا مقلتيه. وفي هذه الحال لا يعود علاج النصح الذي لم يؤخذ به سابقاً يُشفي لاحقاً.

الورقتان السورية والفلسطينية...
تتبادلان الأهمية

مرة أخرى يجد المرء نفسه يخاطب الرئيس السوري حافظ الأسد بالقول إن الذي يفعله الحكم الإسرائيلي الجديد لن يتوقف عند حد إلا بعد دفع القوات الإسرائيلية التي تحتل الجولان خارج الأرض المحتلة، ودفعها بالتي هي أحسن وليس خوض حرب تنتهي بمنتصر ومهزوم.

ومثل هذا الأمر سيحمل الحكم الليكودي على أن يوقف أسلوبه في التخاطب فلا يعود لمجرد أن انتصر نتنياهو على بيريز يتحدث وكأنه خارج للتو من حرب يونيو (حزيران) 1967، فضلاً عن أن دفع الإسرائيليين بالتي هي أحسن خارج الجولان سيجعلهم بالتالي يبتعدون عن الخليل ويجعلهم أيضاً ينفذون التزامات فرضها المجتمع الدولي ويجعلهم أيضاً وأيضاً يوقفون هذه اللهجة الاستفزازية عند الحديث عن موضوع القدس.

وقبل القمة العربية الأعجوبة التي جرى عقدها في القاهرة يومي 22 و23 يونيو (حزيران) الماضي كان ربما سيشعر الحكم السوري بأنه وحده في الخيار العسكري المحدود الذي قد يضطر إليه. لكن تلك القمة بالأجواء التي سادتها ثم بالمشاورات التي تخللتها ثم بالقرارات الكثيرة الاعتدال التي اتخذتها أشعرت الرئيس الأسد بأنه ليس وحده أو أنه لن يكون وحده ما دامت باتت مقتنعة بأن سعيه للسلام ليس تكتيكاً وإنما هو جزء من الرؤية المستجدة عنده للوضع في المنطقة.

ونحن عندما نقول إن الرئيس الأسد ليس وحده فعلى أساس أن الأشقاء العرب، وأولهم الأردن، سيساندونه سياسياً وإلى الحد الأقصى. ونقصد بهذا الحد إقرار الحكم الإسرائيلي بأن العملية السلمية يجب أن تستقر وأنه في ضوء ذلك لن يواصل التغريد خارج سرب الأكثرية الذي انضم إلى العملية تلك وينشط مخلصاً في سبيل إنجاحها. ثم إنها لن تكون الحرب التي تحتاج إلى المساندة والنجدات العسكرية وإلى الأسلحة والإمدادات يبعث بها هذا الشقيق أو ذاك على نحو ما كان يحدث في الماضي، أو يتعهد بدفع ثمنها في هذا المصرف أو ذاك وبذلك تصل إلى سورية بالحد الأدنى من

المشقة. لكن لماذا لن تكون الحرب وبالمفهوم المتعارف عليه، فلأن مبدأ الحرب متفق على تجميده وغير مرحب به وليست هنالك جهة محلية أو دولية مستعدة له.

أما ما نشير إليه وهو دفع الإسرائيليين من الجولان بالتي هي أحسن فإنها من العمليات العسكرية التي تبدو مستحبة الحدوث وسط الظروف الراهنة التي تعيشها عملية السلام، بل قد يجوز القول إنها وسيلة ضغط لا أكثر تتطلب بعض الطلقات لا أكثر. ومن المؤكد أنها ستكون موضع ترحيب الرأي العام العربي الذي يضيق ذرعاً يوماً بعد يوم بالاستهانات الإسرائيلية لأهل القرار العربي بل وبالإهانات التي يوجهها الحكم الليكودي لهم، وموضع مباركة الأنظمة العربية من دون استثناء – بما في ذلك، تكراراً، الأردن – ما دامت تتم تحت سقف العملية السلمية ولا تتضمن إحراجاً لأي منهم، وموضع رضى عدد كبير من دول العالم التي بات التعنت الإسرائيلي يزعجها ويربك لها سياساتها واتصالاتها ومصالحها مع العالم العربي، وموضع امتنان الدول الإسلامية من دون استثناء بما في ذلك تركيا. والأهم من هذا كله أن عملية دفع الإسرائيليين من الجولان بالتي هي أحسن ستكون موضع قبول ضمني من الإدارة الأميركية التي تحتاج أكثر من أي زمن مضى إلى من يساندها في مواجهة إسرائيل وما تطرحه حكومتها الجديدة من تعقيدات أمام العملية السلمية. ومن المؤكد أن عملية محدودة ومصممة على النحو الذي تكون فيه تدافعية أكثر منها هجومية، وهذا ليس بالأمر الصعب على القيادة السورية، ستشكل المساندة التي تحتاج إليها الإدارة الأميركية، ذلك أن هذه الإدارة تجد نفسها محرجة أمام الحكم الليكودي عندما يطرح أفكاره ومطالبه بكل تشدد متجاوزاً إستراتيجية أميركية يجري العمل في ضوئها، ولا يصدر من الجانب السوري ما هو أكثر من تلميحات وتلويحات وتحذيرات في صحيفة "تشرين" أو في صحيفة "الثورة" أو في وكالة "سانا" أو ضمن تعليقات يبثها التلفزيون أو الإذاعة أو تصريحات يدلي بها وزير الخارجية فاروق الشرع معظم الأحيان ووزير الإعلام محمد سلمان في بعض الأحيان.

ويجد المرء نفسه يتساءل هنا: وكيف يمكن أن ترضى الإدارة الأميركية بأمر ضد إسرائيل مصدره الجانب العربي، وتحديداً سورية؟ والجواب عن ذلك هو أن الذي يمكن أن يقلق هذه الإدارة هو صيغة علاقة جديدة تجمع سورية والعراق وإيران تتصدى لتفرد الولايات المتحدة ولنظامها العالمي الجديد الذي تريد من خلاله أن تحكم العالم، وتتصدى تبعاً لذلك لإسرائيل، أو صيغة علاقة متقدمة بين مصر وسورية وإيران تصمد أمام التفرد الأميركي من دون أن تلجأ إلى التصدي. أما عدا ذلك ومن ضمنه دفع الإسرائيليين بالتي هي أحسن خارج الجولان فإنها عملية كما

أوضحنا مستحبة وإلى حد ما مطلوبة وخصوصاً أنها تدافعية بمعنى أن رصاصها يدوي أكثر منه يصيب وبمعنى أنها من نوع حروب السلاح الأبيض لا أكثر. ولقد اعتدنا في مواجهات عربية – إسرائيلية سابقة أن نجد الإدارة الأميركية تسارع على الفور إلى المطالبة بـ "ضبط النفس" لكنها إزاء عملية دفع الإسرائيليين بالتي هي أحسن خارج الجولان لن تسارع على الفور وستتباطأ قدر الإمكان ما دامت المواجهة المستحبة تحت السيطرة وتستمر على التباطؤ إلى أن تحقق العملية التدافعية النجاح المرجو الذي يجعل نتنياهو لا يتجاوز حدوده ولا يعتمد مع العرب والمسلمين أسلوباً لم تستعمله بعض الدول الكبرى معهم. وهذا جاك شيراك رئيس فرنسا الدولة التي يمكن وحدها أن تفي باحتياجات أي دولة عربية ومتطلباتها يعامله العرب عندما يزورهم بكل الإحترام وكل التقدير ويعاملهم عندما يزورونه بكل الأصول. ومن المؤكد أن أي عربي شاهد عبر الشاشات الفضائية كيف كان استقبال الرئيس الفرنسي عندما زار المملكة العربية السعودية قبل بضعة أيام وأي أصول رافقت الزيارة، ثم شاهد بعد ذلك المهرجان الفظ الذي رافق إلقاء نتنياهو خطاباً في الكونغرس يوم الأربعاء الماضي (10 يوليو (تموز) 1996 يقول في قرارة نفسه إن ما نريده من الولايات المتحدة لن نحصل عليه ما دام رئيسها لا يضع حداً لتجاوزات رئيس وزراء إسرائيل وما دامت مؤسسة القرار السياسي (أي الكونغرس) تستقبل نتنياهو وكأنما هو بطل، ويقف الأعضاء ومعهم نائب الرئيس الأميركي يصفقون حوالى دقيقة وبحماسة منقطعة النظير له وهو يقول ما معناه إنه لن ينفذ العملية السلمية التي تريدها الإدارة الأميركية للصراع العربي – الإسرائيلي ثم يضع شروطاً لم تتجرأ الإدارة الأميركية على وضعها أمام بعض القادة العرب ولم ترد على الإطلاق خلال الزيارات التي قام بها عميد الدبلوماسية الأميركية وارن كريستوفر إلى دمشق ولا هو أشار إليها في تصريحات أدلى بها بعد حالة الجفاء الناشئة عن آخر زيارة قام بها إلى دمشق وقطعها عائداً إلى إسرائيل لأن الرئيس حافظ الأسد لم يستقبله. ومن هذه الشروط التي حملت أعضاء الكونغرس على التصفيق وبحرارة وحملت أيضاً جنرالات تمت دعوتهم إلى سماع خطاب نتنياهو على التصفيق وتحويل الجلسة إلى مهرجان، الأمن والمبادلة بالمثل والديمقراطية، وهي شروط تلقى آذاناً صاغية في المجتمع الأميركي ولدى أهل القرار ومؤسسات صناعة القرار مثل الكونغرس. لكن ما يدعو إلى الاستغراب هو كلامه الاستخفافي بالعرب والمسلمين والمسيحيين على حد سواء والمتعلق بالقدس التي تلتقي الإرادة الدولية على أنها يجب أن تكون قدسين ثم يأتي نتنياهو ليعلن ومن واشنطن ومن دون أن يعترض منطقه هذا أحد بأنها لن تكون

سوى واحدة ولإسرائيل فقط. وإلى ذلك فإن ما يلفت النظر هو أن بعض الصور التي التقطت داخل جلسة الكونغرس وكذلك خلال محادثات البيت الأبيض أظهرت نتنياهو وكأنه هو المضيف وليس الضيف وأظهرت المضيف الحقيقي الذي هو الرئيس كلينتون بأنه عاجز عن مجابهة هذا الضيف الاستفزازي الثقيل الوطأة على الإدارة الأميركية. ففي إحدى الصور نلاحظ أنه يناقش الرئيس كلينتون بحدة وبشيء من التحذير، وفي صورة أخرى نلاحظ تملق رئيس مجلس النواب الأميركي ونائب الرئيس الأميركي، وفي صور أخرى كثيرة نلاحظ أي نظرة يلقيها نتنياهو على مستقبليه أو على بعض المحيطين به. ولعله في ذلك يريد أن يحلب البقرة الانتخابية الأميركية حتى آخر نقطة ويملي من الشروط ما يعزز زعامته. ومن المؤكد أننا سنسمع بعد الآن الكثير من التصريحات عن الكثير من الوعود التي حصل عليها من إدارة الرئيس كلينتون التي وضع نتنياهو في فمها الماء بحيث لا يستطيع رئيس هذه الإدارة أن يبلع الماء لشدة مرارته وملوحة كلماته ولا يستطيع قذف الماء خشية أن يؤثر الرذاذ الذي يصيب الزعامة الليكودية على معركته الانتخابية.

وإزاء ذلك فإن عملية مدروسة وضمن إطار ترسمه غرفة عمليات سياسية وليست عسكرية ويتم بموجبها دفع الإسرائيليين بالتي هي أحسن، من الجولان، يمكن أن تشكل حلاً لمآزق أطراف كثيرة من بينها الطرف الأميركي الذي من دونها يمكن أن يظل حبيس الابتزاز الليكودي إلى نهاية السنة. أما العملية السلمية فإنها بدورها في أشد الحاجة إليها. وعند التأمل في أحوال العملية السلمية في وضعها الراهن وأي هشاشة هي عليها يتأكد لنا ذلك.

والأفضل أن يكون زمام المبادرة في اليد العربية، وهي هنا سورية، لأن الأجواء الراهنة تشير إلى أن إسرائيل ربما تكون ضمناً تخطط لـ 5 يونيو (حزيران) آخر مستغلة أن الإدارة الأميركية لا تستطيع أن تردعها وإذا هي تضررت فإن إدارة الرئيس كلينتون ستنجدها بكل ما لديها من إمكانات... هذا مع الأخذ في الإعتبار أنه لا أحد يريد للحرب أن تحدث، لكن كيف لن تحدث إذا كانت لن تدفع سورية بالتي هي أحسن الإسرائيليين خارج الجولان وتنقذ خاصرة العملية السلمية من الشوكة الليكودية التي تزعج... وقد تدمي؟

صحيفة "الشرق الأوسط" - يوليو (تموز) 1996

"حرب" من الأسد مستحبة عربياً ودولياً

مرة أخرى يلتقي الرئيس حافظ الأسد بصديق سورية اللدود الرئيس ياسر عرفات في بلدة القرداحة، مسقط رأس الرئيس الأسد، ثم في طرطوس العاصمة الصيفية للدولة السورية.

ومع أن الرئيس عرفات كان يتمنى لو أن اللقاء الثاني تم في دمشق وفي قصر الرئاسة وكان الاستقبال له في المطار استقبال رئيس دولة، إلا أنه لمصلحة الوفاق المنشود بين الرئيسين فإن اللقاءين حدثا خارج دمشق، وامتصت الأجواء الوجدانية التي رافقت اللقاءين الكثير مما في الصدور. ونقصد بهذه الأجواء أن الرئيس الأسد كان في اللقاء الأول يعيش ذروة أحزانه بسبب الغياب المفاجئ والصاعق والمأساوي لنجله الرائد باسل، الذي كان يتم إعداده لدور يرسم معالمه والده الرئيس منذ بضع سنوات. ومن الطبيعي أنه عندما جاء الرئيس عرفات في المرة الأولى إلى القرداحة عام 1994 لتقديم العزاء إلى الرئيس الأسد، فإن مشاعر الوالد المحزون تقدمت على مشاعر الرئيس المنزعج من مفاجأة أوسلو، التي شعر أنها استهدفت إرباك سورية وانتزاع الورقة الفلسطينية تماماً من يديها. ومع أن الحملة على الرئيس عرفات وما فعله تصاعدت كثيراً بعد ذلك من جانب أجهزة الإعلام السورية، فضلاً عن بعض التصريحات، ووصلت في معرض الرد الفلسطيني على الحملات بالمثل، إلى حد طرح موضوع "الجولان الفلسطيني" برسم التراشق الإعلامي، إلا أنه استقر في نفس الرئيس الأسد ووجدانه أن الرئيس عرفات لم تغب عن باله المشاركة في الأحزان، والحضور لتقديم العزاء.

ونلاحظ بالنسبة إلى اللقاء الثاني أن الرئيس عرفات لم يغب عن باله أيضاً الأمر الوجداني ذاته، وتوجه في لفتة من لفتاته، التي يؤديها على الوجه الأكمل، إلى ضريح الرائد باسل قبل أن يبدأ التحادث في قصر الرئاسة في اللاذقية مع الرئيس الأسد. وللمرء أن يتصور أي جو سيكون عليه اللقاء والتحادث عندما يصل الرئيس عرفات إلى القصر آتياً من زيارة ضريح الإبن الذي قرأ الفاتحة أمامه ترحماً على مَنْ في داخله، ويكمل ذلك بتقديم العزاء إلى الرئيس الأسد بوفاة شقيقه الأكبر، الذي

توفي قبل أيام وهو في الثانية والتسعين من العمر. ومن المؤكد أن الجو سيكون خالياً من الضيق ومن التوتر وستجد الشؤون المشتركة نفسها جنباً إلى جنب مع الشجون الشخصية. وفي المرحلة الراهنة ليس مطلوباً أكثر من ذلك، أي التحادث في العمق وبعيداً عن الضيق والتوتر، خصوصاً أن لقاء سابقاً بين الرئيسين رتبه الصديق المشترك الرئيس حسني مبارك على هامش اجتماعات القمة العربية التي جرى عقدها في القاهرة يوم 22 يونيو (حزيران) الماضي، أزال الكثير من الاحتقان الذي في الصدور.

ومع أن المسألة البروتوكولية ليست أساسية في المرحلة الراهنة، ويتقدم عليها انشغال البال بما ستؤدي إليه العملية السلمية المتعثرة، إلا أن استقبال الرئيس عرفات في المطار من جانب وزير الخارجية فاروق الشرع وليس من جانب عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية أعطى إنطباعاً بأن الدفء في العلاقة السورية – الفلسطينية بدأ رحلة العودة المتدرجة، إلا أنه ستكون هنالك حاجة إلى الكثير من الوقت في عملية التدرج إلى أن تصل درجة الحرارة إلى ما يجعل التحجر الذي في المشاعر يتضاءل، وإلى ما يجعل الدفء يستمر لفترة طويلة يذوب خلالها الصقيع الذي أحاط بالمشاعر منذ المواجهة السورية – الفلسطينية الشهيرة في لبنان التي تحولت إلى جراح غائرة بدا أن لأمها ليس بالأمر السهل على الإطلاق. وقد يقال إن الحكم السوري أراد من تكليف فاروق الشرع بالاستقبال تكريس تقليد يقضي بأن يكون استقبال الرئيس عرفات بعد الآن، في حال استقرت العلاقة واستتبعها تكاثر الزيارات، من نوع المستوى نفسه المعمول به في مصر، حيث إن وزير الخارجية عمرو موسى هو الذي يستقبل الرئيس عرفات في كل مرة يزور القاهرة. لكن في الوقت نفسه يمكن القول إن الرئيس عرفات يزور مصر بمعدل مرة وأحياناً مرتين في الشهر، بينما هذه هي زيارته الثانية إلى سورية، فضلاً عن أنه استُقبل في عواصم عربية كثيرة زارها منذ أن أعلن أنه بات رئيس دولة فلسطين، على مستويات تراوح بين مستوى الرجل الأول أو الرجل الثاني. وربما يكون المستوى السوري الأعلى للاستقبال متروكاً إلى ما بعد أن تصبح الدولة دولة ولا تعود المصادر الرسمية السورية محتارة في أمر التسمية التي تقرنها باسم الزعيم الفلسطيني، هل هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أم هو الرئيس الفلسطيني، مع الأخذ في الإعتبار أن التسمية التي كانت سائدة إلى ما قبل الزيارة التي تمت يوم الخميس 25 يوليو (تموز) 1996 هي "رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود"، وهي تسمية من الطبيعي أن تحدث في سياق الحملة السورية الشهيرة على "الهرولة" و"المهرولين"، ومن الطبيعي أن تنتهي

مع تبدل طبيعة العلاقة والمشاعر، وعلى أساس أنها ليست من الثوابت وإنما هي مفردات الحالات الطارئة، من نوع مباغتة الرئيس عرفات لسورية وغيرها باتفاقية أوسلو.

ولا ندري إذا كانت العلاقة السورية – الفلسطينية المستجدة ستتطور بسرعة نحو الأحسن، لكن من المؤكد أنها بعد اليوم لن تنتكس، وذلك استناداً لعدة إعتبارات لعل أهمها أن الخلاف لم يعد على الأهداف، فكلاهما متمسك بالعملية السلمية ويسعى إلى إنجازها وعلى وجه السرعة، وإنما هو على أسلوب إدارة التخاطب والتفاوض والتشاور، وهذه مسائل، في استطاعة زيارة أخرى يقوم بها الرئيس عرفات، زيارة تكون إلى دمشق شأنه في ذلك شأن بقية الزوار العرب والأجانب، أن تستنبط لها الجامع المشترك، وهذا سيساعد على تطوير العلاقة بحيث تصبح من نوع العلاقة المصرية – الفلسطينية، وإن كانت مشاعر الرئيس عرفات نحو مصر، أو إذا جاز القول إن هواه المصري إلى حد تكوين لهجة مصرية – فلسطينية عند الحديث باللغة العامية أو عند التخاطب باللغة الفصحى، ليست مثل مشاعره نحو سورية، وليس هواه السوري واحداً في أي حال. ومن الإعتبارات التي تجعل العلاقة السورية – الفلسطينية ليست مرشحة ولا عرضة للانتكاس، أن راعيها والذي يسهر عليها – إذا جاز القول أيضاً – هو الرئيس حسني مبارك الذي لولاه لما كان للمصالحة السورية – الفلسطينية أن تبدأ في القاهرة ولما كان لزيارة الرئيس عرفات يوم الخميس الماضي إلى القرداحة وطرطوس أن تتم. وللرئيس مبارك، في أي حال، الفضل في ابتكاره لصيغة إمكانية التعايش بين طرف عربي حسم أمره وصالح إسرائيل وبين طرف لم يحسم ولم يصالح، وبين طرف حسم أمر الانضمام إلى العملية السلمية وأمر الإقرار بوجود إسرائيل دولة يتم التعامل معها مستقبلاً إنما لم تحدث المصالحة بعد. وعندما نتأمل في العلاقة التي تربط بين الرؤساء حسني مبارك، وحافظ الأسد، ومعمر القذافي، وياسر عرفات، ونتأمل في الاتصالات الحثيثة والدائمة بين مصر وسورية، وبين مصر وليبيا، وبين مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك في الزيارات المتبادلة وما تتضمنه من تصريحات وبيانات، فإننا نرى أن إمكانية التعايش والتعامل المشار إليها ممكنة وطبيعية. ثم إننا عندما نتأمل في الدور التوفيقي الذي يقوم به الرئيسان مبارك وعرفات، وكل وفق أسلوب وطريقة، بين سورية وإسرائيل يتأكد لنا أمر أساسي وهو أن الخلافات العربية التقليدية إلى زوال، ومن بينها الخلاف السوري – الفلسطيني، الذي جاءت زيارة الرئيس

عرفات الأخيرة إلى سورية ولقاؤه بالرئيس الأسد لتشكل نقطة حاسمة في شأن تقويضه وإحلال صيغة جديدة من الوفاق والتعايش محله.

ويبقى أنه كان يكثر الحديث في استمرار عن الورقة الفلسطينية كإحدى الأوراق المهمة في يد الحكم السوري، وكيف أن الموقف السوري أصابه بعض الوهن عندما لم تعد تلك الورقة في يديه. ثم سارت التطورات التي ترافق العملية السلمية في اتجاه أن الورقة السورية في يدي الموقف الفلسطيني، لو كانت السلطة الوطنية، وبالذات بعد مجيء نتنياهو، تملكها، هي بأهمية الورقة الفلسطينية في يدي الموقف السوري. وفي ضوء هذه المعطيات جاءت زيارة الرئيس عرفات إلى سورية والاستقبال المدروس من جانب الحكم السوري للرئيس الفلسطيني ومأدبة العشاء الرئاسية تكريماً له وللوفد المرافق، زيارة تؤسس لما هو أكثر من التنسيق بين الجانبين لمواجهة العاصفة الليكودية العاتية، ولكن مثل هذا الأمر يحتاج على الأرجح إلى أن يعمل الرئيس عرفات على إستراتيجية جديدة تقوم على أساس تخفيف كفة مجموعة أوسلو في الميزان الفلسطيني، وهي كفة راجحة زيادة عما تفرضه الضرورات والحكمة.

وإذا كانت مرحلة بيريز أوجبت ذلك، وأوجبها الاندفاع الفلسطيني في العملية السلمية، فإن تلك المرحلة تراجعت أمام المرحلة الليكودية الراهنة التي يقودها بنيامين نتنياهو، والتي توجب صياغة موقف عربي جديد أطرافه مصر وسورية والسلطة الفلسطينية، وهذا ما يتم السعي له منذ القمة العربية، وسيستمر السعي إلى حين يغرد نتنياهو مع بقية المغردين للعملية السلمية وفق قاعدة لكل طرف حصته التي قررتها الإرادة الدولية من دون زيادة لإسرائيل ومن دون نقصان لسورية والسلطة الوطنية الفلسطينية.. ومن دون مساس بالرؤية الدولية لوضع القدس ومستقبلها.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يوليو (تموز) 1996

بريطانيا وسورية: حسنات الإستقرار في العلاقات

كان لافتاً للانتباه بعد فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات بقيادة زعيم شاب هو طوني بلير أن برقية التهنئة الأولى التي وصلته من حاكم عربي (ونستند هنا إلى ما أذيع) كانت من الرئيس حافظ الأسد. وحيث إن العلاقات البريطانية – السورية ليست بالتميز الإستثنائي لا على الصعيد السياسي ولا على الصعيد الإقتصادي ولا حتى بسبب أواصر تاريخية، فإن هذه المبادرة من جانب الرئيس الأسد وحرصه على أن يخص طوني بلير الذي يتسلم الحكم في السن التي تسلم فيها الرئيس الأسد الحكم، ببرقية تهنئة على جانب ملحوظ من الود، كان لها معنى وكانت ذات مغزى. وكلاهما، المعنى والمغزى، يصبان في المشروع الذي يبذل الرئيس السوري جهداً ملحوظاً ومنذ سبع سنوات من أجل تحقيقه، وهو أن يتطور الدور الأوروبي بحيث يمكن الاتكال عليه في التعامل مع العقلية السياسية للإدارة الأميركية غير المتفهمة وفي الضغط على إسرائيل الرافضة لعملية السلام التي يمكن أن تعيش ويرتضيها الحاكم والمحكوم في المنطقة وهي إذا هما ارتضياها تقطع الطريق على أي اهتزازات وتتيح المجال أمام إستقرار يحقق الإزدهار.

ومنذ بضع سنوات والرئيس حافظ الأسد يسعى من أجل بلورة الدور الأوروبي. ومع أنه استطاع تقريب فرنسا من الرؤية السورية لعملية السلام والتي باتت رؤية الأكثرية العربية إذا جاز التعبير وباتت سورية وكأنما هي المتحدث باسم هذه الأكثرية في كل ما يخص تلك الرؤية، إلا أن الرئيس الأسد على ما يجوز الإعتقاد يرى أنه لا أمل من أي دور أوروبي إذا كانت بريطانيا ليست جزءاً من هذا الدور، بل وليست متبنية له. وليس مبالغة القول إنه إذا اتفقت كل الدول الأوروبية من اليونان إلى أقاصي الشمال الأوروبي على طبيعة الدور ولم تكن بريطانيا العمود الفقري أو نقطة الارتكاز في هذا الدور، فإنه لن يُكتب له أن يبصر النور. وها هو الرئيس جاك شيراك الذي كان مقداماً وسار إلى آخر الشوط من أجل الدور الأوروبي الذي يمكن أن تتزعمه فرنسا، شاهد على أنه لا دور أوروبياً من دون بريطانيا.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تراهن على هذا الأمر وتبدو كثيرة الاطمئنان إلى أنه لن تقوم للدور الأوروبي قائمة ما دامت بريطانيا في جيب الولايات المتحدة. ومثل هذا الارتهان بلغ ذروته عندما سمحت الولايات المتحدة لرئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت تاتشر أن تحقق انتصاراً كبيراً على الأرجنتين في "الفوكلاند".

ومنذ ذلك الانتصار وبريطانيا اتخذت ما يشبه القرار بمبايعة الولايات المتحدة حتى في شؤون الشرق الأوسط الذي لبريطانيا حضور تاريخي في بعض دوله وسياساتها. ونقول ذلك على أساس أنه لو كانت الولايات المتحدة غير موافقة على الغزو البريطاني التاتشري للجزيرة لما كانت بريطانيا لتفعل ذلك وهي ربما لو حدث أنها قامت بالغزو رغم عدم الرضى الأميركي لربما كانت السفن الحربية التي أرسلتها وجدت سفناً أميركية بالقرب من الفوكلاند تم إبحارها عمداً لإبلاغ القطع البريطانية بالعودة من حيث أتت.

ولكن الولايات المتحدة باعت بريطانيا نصراً عسكرياً لمرة واحدة حصلت عليه مقابل موقف ستبقى الولايات المتحدة حاصلة عليه حتى إشعار آخر. وبالمفهوم التجاري فإن أميركا هي الرابحة بدليل ما رأيناه منذ ذلك الوقت حتى الآن، حيث إن القرار البريطاني في أي أمر يخص الشرق الأوسط مُصادر لحساب الإدارة الأميركية. وبسبب هذا القرار المصادر فإن بريطانيا تُعتبر عملياً هي المعطِّلة للدور الأوروبي المنشود والمأمول منها.

والسعي السوري من أجل تعديل طفيف أو جذري في الموقف البريطاني بهدف بلورة الدور الأوروبي بدأ منذ أن أوكل الرئيس الأسد إلى أحد الدبلوماسيين المتميزين السفير محمد خضر أن يتسلم السفارة في لندن وينطلق بالعلاقة البريطانية - السورية في اتجاه جديد يزيل رواسب المرحلة المضطربة السابقة ويؤسس لمرحلة يمكن أن تقود إلى أن تصبح بريطانيا داعمة للدور الأوروبي أو متبنية له أو على الأقل غير متنافرة معه ومعرقلة له.

وأضاف وزير الخارجية فاروق الشرع إلى توجيهات الرئيس الأسد التوضيح بأنه إذا كانت العلاقة الجديدة لن تكون دافئة ومتطورة وتبقى على البرود الذي كانت عليه، فمن الأفضل إذن أن تبقى كما كانت إلى أن تحين فرصة الدفء والتطوير. وفي أحد أبرز اجتماعات الكواليس التي شهدتها أروقة مبنى الأمم المتحدة في نيويورك في يونيو/حزيران 1990 وكان من بين الحضور محمد خضر الذي يشغل منصب مدير إدارة أوروبا الغربية والسوق المشتركة في وزارة الخارجية وديفيد غوربوث (حالياً هو المفوض السامي لبريطانيا في الهند) تمت مناقشة على مدى

ثلاث ساعات في العمق للعلاقة البريطانية – السورية. ثم تبين أن الحكومة البريطانية راغبة هي الأخرى في أن تستعاد العلاقة وتنتقل من مرحلة الإضطراب إلى مرحلة جديدة مستقرة ومتطورة. وعلى هذا الأساس زار غوريوث دمشق في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام 1990 وفي أواخر الشهر نفسه تم الإتفاق والإعلان عن إعادة العلاقات.

وبدأ محمد خضر منذ يوم 6 يونيو (حزيران) 1991 مهمة شاقة يتباهى بعدما أكملها بما أنجزه، حيث إن العلاقات البريطانية – السورية باتت على أفضل ما تكون عليه العلاقات. وتشاء الصدف أن هذا الإنجاز جاء تتويجاً للعمل الوظيفي للسفير محمد خضر، ذلك أنه سيغادر لندن منتصف أغسطس (آب) المقبل لكي يتقاعد على ضفاف المتوسط في اللاذقية على الساحل السوري مع أنه في قمة الحيوية وصاحب تجربة دبلوماسية عريقة بلغت أوجها في سنوات عمله كسفير لبلاده في الهند أمكنه خلالها إقناع رئيس الوزراء (الراحل) راجيف غاندي بزيارة سورية.

ونحن عندما نقول إن العلاقات البريطانية – السورية باتت على أفضل ما تكون عليه العلاقات، فإننا نستند في ذلك إلى ما كانت عليه حيث إنها كانت مثل العلاقات البريطانية – العراقية المستمرة منذ سبع سنوات على درجة كبيرة من السوء، ومثل العلاقات البريطانية – الليبية المتوترة دائماً. ونستند أيضاً إلى أن السفارة السورية في لندن كانت محاطة بالشكوك، غير مقصودة من البريطانيين الرسميين ورجال الأعمال والإعلام وكأنما هي مركز من مراكز الخطر، ثم باتت منذ السنة الأولى لتسلم السفير محمد خضر منصبه مشرعة الأبواب أمام الفعاليات البريطانية على مختلف أنواعها ومشاربها، وأمام الشمل السوري والعربي الذي كان يحتاج إلى من يجمعه. وإلى ذلك باتت زيارة وزير الخارجية البريطانية إلى سورية ورد وزير الخارجية السورية الزيارة له أمراً روتينياً إضافة إلى زيارات متبادلة تتم في حالات طارئة.

وهنالك إلى جانب ذلك أعضاء كثيرون في مجلسي العموم واللوردات قاموا بزيارات ناجحة إلى سورية وباتوا في استمرار على قائمة المدعوين إلى حفلات الاستقبال التي تقيمها السفارة وتكون عامرة بكبار المسؤولين والدبلوماسيين والإقتصاديين. وبعدما كان السفير السوري لا يجد سياسيين بريطانيين يتحدث إليهم بات يزور بين الحين والآخر مجلس العموم ويجد الكثيرين الذين يستمعون بإهتمام إليه، وبات يطرق إعلاميون بريطانيون باب مكتبه للاستفسار منه عن بعض المواقف. وعلى الصعيد الإقتصادي خطا التعاون خطوات كثيرة نحو الأفضل. كما

أن دوق كنت (الرابع في الأسرة المالكة) زار سورية في سبتمبر (أيلول) 1996 ومعه عشرة من رجال الأعمال، وكانت تلك أول زيارة ملكية بريطانية إلى سورية.

وإذا كانت حكومة المحافظين لم تتصرف بلباقة عندما لم يحدد رئيسها موعداً لعبد الحليم خدام النائب الأول للرئيس الأسد لزيارة بريطانيا ضمن جولاته ومعه وزير الخارجية فاروق الشرع التي شملت معظم عواصم العالم المهمة والفاعلة في القرار الدولي، فإن العزاء في ذلك هو أن الاثنين مستمران في موقعيهما بينما جون ميجور مُني ومعه حزب المحافظين بهزيمة كبرى وهو الذي كان برفضه استقبال السيدين خدام والشرع يتطلع إلى فوز مبين على أساس أن إسرائيل ستدعمه من خلال اللوبي اليهودي.

ونصل إلى أن برقية التهنئة المتميزة التي بعث بها الرئيس الأسد إلى النجم العمالي الكاسح طوني بلير قد تكون رداً في محله من جانب الرئيس الأسد على أسلوب تعامل جون ميجور مع النائب الأول لرئيس الجمهورية السورية ولوزير الخارجية وقد تكون تدعيماً لرؤية الرئيس الأسد في شأن الدور الأوروبي على أساس أن ما تعثر تحقيقه مع بريطانيا المحافظة قد يتحقق شيء منه مع بريطانيا العمالية.. وقد تكون البرقية للأمرين معاً ورسالة من الرئيس الأسد إلى طوني بلير بأن العلاقة التي أرادها أن تستقر مع بريطانيا المحافظين ونجح سفيره محمد خضر في تحقيق ذلك، ستستقر أكثر وأكثر مع بريطانيا العمالية لأن في إستقرار العلاقات حسنات كثيرة. وفي رد بلير على تهنئة الرئيس الأسد بمثلها ما يؤكد أن رئيس وزراء بريطانيا يبادله الرأي نفسه.

صحيفة "الشرق الأوسط" – يوليو (تموز) 1997

خبر إيراني سار للبحرين...
وغيرها

من أخبار إيران السارة عشية يوم الكسوف أن حكومتها وجهت الدعوة إلى أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لزيارتها وأن الشيخ حمد أجاب بأنه سيلبي الدعوة في أول فرصة مناسبة مضيفاً إلى ذلك القول إن تنمية العلاقات الثنائية والتعاون مفيد لإيران والبحرين ولجميع الدول الأخرى في المنطقة.

تأتي المبادرة الإيرانية بعدما وصل التمهيد للزيارة المرتقبة إلى النقطة الأخيرة. الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية بدأ التمهيد خلال ترؤسه وفد المملكة إلى القمة الإسلامية التي جرى عقدها في طهران وكان حضوره مناسبة طيبة حذفت خمسين في المئة من الأمور الصعبة التي تقف في طريق تحسين العلاقة السعودية – الإيرانية. وبعد الأمير عبد الله جاءت زيارة الرئيس محمد خاتمي إلى السعودية ثم زيارة وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز إلى إيران التي خاض خلالها غمار طبيعة ما يمكن أن تتسم به العلاقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في ما يخص أمن الخليج. وأمكن الأمير سلطان أن يحذف أيضاً خلال زيارته نسبة كبيرة من الأمور الصعبة وساعدته على ذلك الأجواء الطيبة التي أشاعها الرئيس الإيراني خلال زيارته للمملكة والتي تضمنت زيارة المنطقة الشرقية.

من بين القضايا التي استحوذت على الإهتمام في الزيارتين قضية التدخل الإيراني في البحرين وما فعله هذا التدخل بأحوال الجزيرة حيث تسبَّب إضطراب الوضع الأمني وعمليات الإحراق التي تحدث من قبل عناصر تحظى بدعم إيران بانتكاس الإزدهار المالي والإقتصادي وهجرة شركات وعائلات أجنبية. وعلى رغم الإجراءات التي اتخذتها حكومة البحرين إلا أن الأمن لم يستتب بما يجعل إستعادة الإزدهار والإستقرار ممكناً، وهذا أوجد في البحرين أزمة مالية مقلقة استطاع الأمير (الراحل) الشيخ عيسى أن يحاصرها بنجدات من الشقيقة الكبرى السعودية وبعض الشقيقات الخليجيات. كان واضحاً أنه لا بد من مبادرة لإنهاء هذه الأزمة وبما يترجم الجهد الطيب الذي بذله الأميران عبد الله وسلطان والأجواء الطيبة التي أشاعتها زيارة

الرئيس خاتمي للسعودية. وعلى رغم أن البحرين هي المتضررة وهي التي تشكو من تدخل إيران في شؤونها فإن معادلة الدولة الكبرى التي لا تتراجع حتى إذا كانت على خطأ والدولة الصغرى المطلوب منها إعادة النظر حتى إذا كانت هي المتضررة والمعتدى عليها... إن هذه المعادلة لم تلق الترحيب من جانب الأمير الراحل الشيخ عيسى الذي استمر يرفض أن يكون هو المبادر والمستسمح.

وشاءت الأقدار أن تحدث الوفاة المبكرة للشيخ عيسى ويتسلم الحكم ولي عهده الشيخ حمد ثم تتم زيارة الأمير سلطان لإيران، ويقرر الأمير الجديد أن ينجز ما كان والده متريثاً في شأنه. ووجد الشيخ حمد بعد الإضطرابات التي شهدتها إيران وكادت تهز النظام أن عليه أن يبادر فأفرج عن الشيخ الجمري الذي سبق اتهامه بأنه ملهم "ثوار البحرين" على النظام. وبعد هذا الإفراج وأمثولة الإضطرابات داخل إيران التي لا بد يأخذها الشيخ الجمري في الإعتبار بات من الجائز أن تأخذ العلاقة الإيرانية – البحرينية منحى جديداً. وبعد الزيارة المرتقبة لأمير البحرين إلى إيران والرد المتوقع من جانب الرئيس خاتمي على الزيارة بزيارة إلى البحرين لا نستبعد أن تتكرر ظاهرة "التحول الثوري" في الخليج بحيث يصبح "ثوار البحرين" جزءاً من النظام الذي يقوده الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وعلى نحو ما سبق أن فعله "ثوار ظفار" الذين أصبحوا جنوداً ووزراء في النظام الذي يقوده السلطان قابوس في سلطنة عُمان. وبالنسبة إلينا في لبنان فإن الانفراج المتزايد في العلاقة بين إيران والبحرين ومستقبلاً بين إيران ومصر وإيران والجزائر، هو في بعض جوانبه لمصلحتنا لأنه سيشملنا بعد ذلك. ومن أجل هذا نقول: اللهم إشرح لهم صدرهم ويسِّر لهم أمرهم...

صحيفة "اللواء" – آب (أغسطس) 1999

كلينتون - باراك اللغز...
وليس الأسد

إذا قالت إسرائيل إنها ستعتدي فصدّقوها، لأنها في مسألة العدوان لا تتراجع عن وعيدها. ومنذ نصف قرن وهي ثابتة على مبدأ العدوان لا تحيد عنه وكأنما هو واجبها الذي من أجله كان زرعها في المنطقة.

وإذا قالت إسرائيل إنها تريد السلام وتتمنى للمنطقة سلاماً يسود دُوَله وتنعم به شعوبها فلا يجب أن نُصدّقها ولا أن نبني الآمال والأحلام على نحو ما بناها كثيرون على رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي إيهود باراك الذي افترضنا أنه لمجرد أن يفوز في الانتخابات فإنه سيجنح نحو السلم الذي سبق أن جنح كثيرون له. ولقد تبين أن السلم الذي بكَّر في الجنوح إليه كل من الرئيس أنور السادات والملك حسين والرئيس ياسر عرفات ليس السلم المنشود وأن تقديراتهم جاءت على غير ما افترضوا وعلى نقيض الآمال والأحلام التي زيَّنوها لشعوبهم.

وفي الحالتين تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية، لأنها في ما يخص العدوان تشجعه في معرض عدم منعه وعدم إدانته وقطع الطريق على أي قرار دولي في نطاق الأمم المتحدة. وحتى إذا اتفقت الدول الأربع الكبرى بريطانيا وفرنسا وروسيا والصين على القرار الذي يشكل الحد الأدنى فإن الدولة الخامسة الدائمة العضوية التي هي الولايات المتحدة تُجهض هذا الاتفاق بمعنى إستعمالها حق الفيتو. وبدل أن تكون إسرائيل ممتنة لهذه الخطوة وتعتبرها أمثولة رادعة لها فإنها تنظر إليها على أنها مجرد سابقة وتستعد لعدوان جديد. كما أن الولايات المتحدة في ما يخص السعي من أجل التسوية تتحمل المسؤولية لأنه عندما تتعهد إدارة الرئيس كلينتون لرئيس وزراء إسرائيل باراك برفع العلاقة إلى ما فوق السقف الإستراتيجي، وتمده بالطائرات المتطورة وبكل أنواع السلاح الذي يطلبه وهو ما زال في الأيام الأولى من حكمه الذي رفع التسوية السلمية شعاراً وهدفاً له، فهذا معناه أن الإدارة الأميركية تحرض إسرائيل على العدوان وتحثها في أسلوب غير مباشر على عدم إبداء المرونة وعدم الرد على التحية السورية بمثلها.

لقد افترضنا أن الغرور والتشدد والروح العدوانية والالتفاف على الاتفاقات.. كل هذه الأمور اندثرت بتواري نتانياهو عن الحُكم ثم جاء باراك المبهور بالانتصار الذي

حققه في الانتخابات يتمسك بهذه المسلكية التي لا يمكن أن تجعل منه رجل تسوية. ولذا فإننا نخشى بعد المبالغة الأميركية في الاحتفاء بزيارته الأولى إلى واشنطن كرئيس للوزراء والمبالغة في تقديم المساعدات العسكرية المتطورة له، وكذلك بعد الخطوة المستهجنة من جانب ألمانيا والقاضية بتقديم غواصات نووية لإسرائيل... إننا نخشى بعد هذا الذي يجري من أن تكون قضية باراك هي الثأر من الانتصار العربي الذي تحقق في حرب تشرين الأول 1973، وحيث إنه لا يمكن أن يثأر من مصر المتمسكة باتفاقية كامب ديفيد التي أبرمها الرئيس (الراحل) أنور السادات بل ونكاد نقول إنه غير مأذون أميركياً له بمثل هذا الثأر عسكرياً فإن تركيزه ضمناً هو على سورية شريكة مصر في ذلك الانتصار خصوصاً أنها ما زالت على صمودها تتمسك بالتسوية العادلة والتي بموجبها تستعيد أرضها المحتلة.

وبصرف النظر عما إذا كان الثأر سيكون من سورية بشكل مباشر أو من خلال عدوان جديد على لبنان فإن الاستنتاج واحد، والنتيجة أيضاً واحدة. وعندما نقول ذلك فإننا نأخذ في الإعتبار التهديد الذي أطلقه مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي يوم الثلاثاء الماضي وتوعَّد فيه بتدمير الجيش اللبناني إذا لم يتدخل لمنع عمليات المقاومة ضد المستوطنات في حال نفذت إسرائيل إنسحاباً من جانب واحد من الجنوب مع أن المقاومة أوضحت في مناسبات كثيرة أن واجبها ينحصر في تحرير الجنوب من الإحتلال الإسرائيلي. وعندما يقول هذا المسؤول الإسرائيلي الذي هو موضع تقدير باراك وثقته وكاتم نواياه الشريرة عموماً هذا الكلام ويضيف إليه أن العدوان الذي تعرَّض له لبنان يوم 24 حزيران الماضي "كان صحيحاً ومُحقاً" وأن الحرب ضد سورية أفضل من التراجع إلى خطوط 4 حزيران 1967، وتتزامن هذه التصريحات مع تراجع نوعي في رؤية باراك لقضية التسوية في المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية... إنه عندما يُصرِّح هذا المسؤول الإسرائيلي بذلك فمن الطبيعي ليس فقط أن نُصدِّقه ونستعد لرد عدوانه، وإنما لنعتبر أيضاً أن التصريح هو شروع في العدوان، وأن الولايات المتحدة تؤيد المخطط الذي قد يكون بالفعل هو الشغل الشاغل للجنرال باراك بعدما بات "رئيساً وزعيماً شعبياً"، وأنها ضمناً مع أن يحدث هذا الثأر الذي حقَّق الجانب السياسي منه الرئيس (الديمقراطي) جيمي كارتر وقد يتحقق الجانب العسكري منه مع "إسرائيل باراك". وسنظل على إعتقادنا هذا إلى أن نسمع ذات يوم أن الإدارة الأميركية أنذرت إسرائيل أو أدانتها أو حجبت عنها المال والسلاح ما دامت لا تجنح نحو السلام الذي جنح إليه العرب.

ومن هنا فإنه عندما يُكثر الرئيس كلينتون من الحديث عن ضرورة تسهيل الرئيس حافظ الأسد للعملية السلمية ويُمطره بالتمنيات والرسائل والمبعوثين فإنه لا يبدو صادقاً. وهو في ذلك يلتقي مع باراك الذي يستنجد به لمساعدته على حل لغز الأسد مع أن الرئيس السوري جعل مسألة السلام كتاباً مفتوحاً يقرأ فيه بسهولة من يريد الخير للمنطقة، وبذلك فإن اللغز هو الثنائي باراك – كلينتون حتى إشعار آخر... وليس الرئيس الأسد على الإطلاق.

صحيفة "اللواء" – آب (أغسطس) 1999

سلام الهواء

الطلق

كلام إيهود باراك عن "أن السلام ممكن مع سورية إذا جلس في غرفة مع الرئيس حافظ الأسد" لا يكفي لإقناع دمشق، ومعها كل العرب المساندين لمواقفها، بجدية نوايا رئيس الحكومة الإسرائيلية التي يحتاج إثباتها إلى كثير من الخطوات العملية باتجاه تسهيل إعادة إنطلاقة المفاوضات مع سورية.

ولا نعتقد أن باراك إذا أقدم على مثل هذه الخطوات لن يجد ما من شأنه أن يدفع عملية السلام إلى الأمام، طبعاً في حال كانت نواياه صادقة فعلاً، وغير مناور ولا متردد، أو ربما غير ساع إلى نصب مكمن لقائد عربي يعرف تمام المعرفة أن صموده هو حجر عثرة في السلام الأميركي – الإسرائيلي المنقوص الذي يصرّون عليه، ويعرف ويعرف معه الرئيس كلينتون ومبعوثوه ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت المفتونة بلعبة "البروشات" بأنواعها ومعانيها، على صدرها، أنه بعدم الهرولة على نحو ما فعل آخرون وبعدم الارتماء كما ارتمى كثيرون، كشف الرئيس الأسد عدم صدق رغبتهم بالسلام وأفشل أكثر من مكيدة أرادوها له.

وباراك كعسكري في جيش أذاق العرب قبل اثنين وثلاثين عاماً من الهزيمة وكجنرال في المؤسسة نفسها ذاقت طعم الانكسار قبل ستة وعشرين عاماً من جيشين عربيين مجروحين في كبريائهما وإبائهما، يدرك كل الإدراك أن القائد الذي ارتبط النصر بإسمه لا يشكو عقدة الهزيمة لكي يعالجها بالمزيد من التنازلات، فضلاً عن أنه إذا كانت إسرائيل تملك ورقة ضغط كبيرة تساوم بها وهي أن الولايات المتحدة تضع ثقلها مع إسرائيل إذا هي اعتدت أو إذا هي منيت بضربات موجعة، فإن سورية تملك ورقة ضغط أكبر وهي لا سلام من دونها ولا يستقر هذا السلام ويدوم إذا لم تكن ساهرة عليه. وها هي تؤكد ذلك، الثقوب التي مُنيَ بها جدار الصمود العربي من الثقب المصري إلى الثقب الأردني إلى الثقب الفلسطيني.

ولا بد أن الحكم الإسرائيلي يدرك تمام الإدراك أنه على رغم تقطيع أوصال الوقفة العربية الواحدة وإخراج مصر والأردن والقيادة الفلسطينية من دائرة الصراع بالاتفاقات التي أُبرمت خلسة وخداعاً معها، فإن الصراع باق وهنالك خيط رفيع يربط الوضع العربي الراهن بالسلام، وهو خيط رفيع قابل للانقطاع في حال أن سورية لن تشارك في العملية السلمية. وإذا حدث وانقطع الخيط وانفجر الوضع مواجهة عسكرية سورية - إسرائيلية فإن العرب المشجعين للعملية السلمية لن يعودوا مشجعين، وأن العرب الملتزمين بالتسوية السلمية لن يكونوا متفرجين ولا حتى داعمين سراً لسورية، وإنما قد تحدث المفاجأة المأمول حدوثها وهي أن تجمد الأطراف العربية الثلاثة مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتحت وطأة ضغوط شعبية، الاتفاقات والمعاهدات التي سبق أن أبرمتها. وهي عندما ستفعل ذلك فإن إسرائيل ستجد نفسها في المستقبل تطالب بإستئناف التفاوض مع العرب من النقطة التي كانت عليها الأحوال قبل الانفجار وستطالب أيضاً، وتبذل السعي الكبير في سبيل ذلك، بإعادة العمل بالاتفاقات التي جرى تجميدها. أي أنها ستجد نفسها عملياً تطالب بما طالبت به سورية على مدى ثلاث سنوات وما زالت تطالب به، وهو استئناف المفاوضات مع إسرائيل (التي سبق أن بدأت في عهد إسحق رابين) من النقطة التي أوقفها عندها وصول نتانياهو إلى الحكم.

إن إيهود باراك يعرف ذلك ويعرف ما هو أكثر من ذلك. ولأنه يعرف كل هذه الأمور فإنه يقول إن السلام ممكن مع سورية إذا هو جلس في غرفة مع الرئيس حافظ الأسد، الذي يفضل أن يكون بحث أمر هذا السلام في الهواء الطلق وليس داخل الغرف المغلقة.

ولكن المشكلة باراك أن خيار السلام عنده غير محسوم، وأن الخيار الإستراتيجي الذي بناه هو نصف سلام ونصف عدوان، أو كما لخّصه إعلامي إسرائيلي واضح البصيرة بإطلاق تسمية "باراكياهو" على رئيس الوزراء الحائر المتردد. أما الخيار الإستراتيجي الذي حسم الرئيس الأسد الأمر إزاءه فهو خيار السلام.. والسلام فقط حتى إذا تطلّب الأمر الاستعداد عسكرياً وإلى حد الظن بأن الرئيس الأسد يتحفز ليعيد بالقوة ما سبق أن أُخذ من سورية بالقوة إلا إذا نفّذ باراك أفكاره التي خاض بها المعركة الانتخابية والتي تعهّد فيها بأن يزيل آثار ما فعله سلفه غير الصالح نتانياهو بالمناخ المشجع لعملية السلام.

ويبقى أن باراك بقوله إن السلام ممكن إذا جلس في غرفة مع الرئيس حافظ الأسد إنما يبحث عن صفقة يبرمها بعقلية التاجر اليهودي الشاطر مع

العربي الكريم السخي. وهذا جائز ربما لو كانت المسألة بين تاجرين وتتعلق بسجادة أو سلعة من السلع، في حين أنها محرّمة ما دامت أرضاً وسيادة وحقاً وطنياً، وما دام المؤتمن على ذلك قائد من نسيج مختلف.. ولا ينتسب من قريب أو من بعيد إلى المفرّطين.

صحيفة "اللواء" – آب (أغسطس) 1999

الثورة الإدارية

تُكمل إنجازات الحركة التصحيحية

عشية الذكرى التاسعة والعشرين للحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد ووضع بها سورية على طريق الإستقرار، يبدو الحُكم السوري في غاية الثقة بالنفس جاهزاً للسلام إذا جاء عادلاً وشاملاً، وهو لن يكون كذلك إلا إذا استؤنفت المحادثات من النقطة التي توقفت عندها مع إغتيال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحق رابين.

ولكن هذه الجهوزية ليس معناها أن العين السورية استسلمت للرقاد. كما أن هذا الثبات على المبدأ يتلازم مع استعداد للمزيد من التحمل إنطلاقاً من أمر بديهي وهو إما سلام عادل وشامل ومشرّف وإما التأهب لأي مفاجآت. ومن هنا مواصلة الإهتمام بتطوير الجيش وتعزيز عقيدته، ذلك أن "الباراكية" في بعض جوانبها مكر لا بد من التنبه له.

وعلى مدى الأشهر العشرة الماضية لمس كل المسؤولين الأجانب الذين زاروا دمشق هذا الأمر ولم يحدث أن عاد هؤلاء وآخرهم رئيس الدبلوماسية الفرنسية بانطباع يوحي بأن هنالك تبدلاً في الرؤية السورية إزاء العملية السلمية، كما أن هؤلاء لم يلمسوا ضيق الصدر السوري من الوضع الذي يراوح مكانه. وبين كل زيارة يقوم بها مسؤول وآخر يتأكد أمر بالغ الأهمية وهو أن سورية لا تناور في موضوع السلام وتنتظر وضوح الموقف الإسرائيلي بينما إسرائيل تناور وتأمل في أن يضيق صدر سورية من كثرة الانتظار فتقبل بحل منقوص.

في الوقت نفسه يتواصل التحرك السياسي بالمستوى والأسلوب الذي بدأه الدكتور بشّار الأسد. ويلقى هذا التحرك ارتياح الرأي العام السوري ليس فقط لنوعية التعامل العربي والدولي مع الدكتور بشّار وإنما لبعض التصريحات التي تصدر عنه خلال الزيارات التي يقوم بها مثل تصريحه الذي أدلى به في أبو ظبي وأكد فيه اتجاه سورية إلى إحداث إصلاح إقتصادي. ولقد شعر السوريون بالارتياح الذي نشير إليه عندما شاهدوا أو قرأوا أي استقبال لقيه الدكتور بشّار قبل أيام عندما زار باريس من قِبَل الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وأي تصريحات في غاية الوضوح والحزم أدلى بها ومن دون أن يترك المجال أمام آلة الإعلام الأجنبي لكي تربكه. وتزايد شعورهم بالارتياح وهم يرون الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات يخص

الدكتور بشّار عندما استقبله يوم السبت الماضي بلفتة ملحوظة حيث إنه أشرك معظم أبنائه الذين أعدّهم ليكونوا قيادات مستنيرة في القرن الواحد والعشرين في اللقاء. والأبناء الذين نشير إليهم كانوا رئيس الأركان الفريق الركن طيار محمد بن زايد، ووزير الدولة للشؤون الخارجية حمدان بن زايد، ومسؤول جهاز المخابرات هزاع بن زايد، ووكيل وزارة الداخلية سيف بن زايد، والعقيد الركن نهيان بن زايد، ورئيس الدائرة الخاصة لرئيس الدولة طحنون بن زايد، ووكيل وزارة المالية والصناعة أحمد بن زايد، ورئيس الدائرة الخاصة لرئيس الدولة طحنون بن زايد، ووكيل وزارة المالية والصناعة أحمد بن زايد، ورئيس مكتب رئيس الدولة منصور بن زايد، ومدير ديوان الرئاسة ذياب بن زايد، ووزير الإعلام عبد الله بن زايد، وخالد بن زايد.

وبدا الشيخ زايد في هذه اللفتة غير المألوفة كثيراً كمن يقول لزائره المتميز الدكتور بشّار ما معناه أن هؤلاء الأبناء سيواصلون من بعدي ولذا من المناسب – وأنت من جيلهم – أن تتعرّف عليهم شيخاً شيخاً. وفي الوقت نفسه بدا كمن يقول لأبنائه وهو يُشركهم في هذا اللقاء إن زائرنا الدكتور بشّار هو نجل قائد عربي بعيد النظر ومحنك لم يستقر حال سورية إلا في السنوات التي تسلّم فيها زمام القيادة يوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، وأنه حريص على أن يتواصل هذا الإستقرار من بعده أطال الله عُمره على أيدي نوعية جادة من القيادات التي واكبت تجربته ويشكل زائرنا الدكتور بشّار الحلقة الأقرب إلى والده.

نصل في ضوء بعض الوقائع وبعض الإشارات إلى أن الحركة التصحيحية التي قام بها الرئيس حافظ الأسد في مثل تاريخ اليوم من العام 1970 أنجزت مهمتها بالنصر في تشرين الأول 1973 وبالإستقرار المستمر حتى الآن وأن طبعة القرن الواحد والعشرين لهذه الحركة ستكون الثورة الإدارية التي تجذب الإستثمارات إلى سورية والتي تكتمل يوماً بعد آخر ملامحها. ومن هنا التفاف الرأي العام السوري حول بشّار الأسد الذي يرون فيه رمزاً للثورة الإدارية وللتحديث ومواكبة التكنولوجيا والمعلوماتية خصوصاً أن سنوات النضال الوطني وتعميق الإستقرار أوجبت تباطؤاً وتأجيلاً لهذا التوجه. كما أن السوريين يرون في الدكتور بشّار الأسد رمزاً للتصحيح الإقتصادي والمالي الذي سيعود عليهم بالرخاء، وهو تصحيح لا بد منه في زمن السلم الذي يتعثّر السعي لتحقيقه بسبب المماطلات والتلاعبات الإسرائيلية من جهة وتساهل الإدارة الأميركية مع هذا الأسلوب من جهة أخرى، لكنه لم يسقط كخيار إستراتيجي من جانب قيادة الرئيس حافظ الأسد... وتلك نقطة القوة في الموقف السوري.

صحيفة "اللواء" – تشرين الأول (أكتوبر) 1999

في إنتظار عودة ظاهرة
أَحبَّها المصريون والسوريون

الآن وبعدما اطمأن الرئيس حسني مبارك إلى وضعه الصحي بعد فحوصات وعلاج في الأذنين في باريس استغرقت عشرة أيام يمكن التوقع بأن الرئيس المصري قد يستأنف تحركاً سياسياً كان بدأه قبل سنتين وبكثير من التركيز بهدف تسريع العملية السلمية. ذلك أنه في كل مرة لا تتقدم هذه العملية تنتعش الذاكرة العربية التي تعتبر تلقائياً أن السبب في كل الذي يجري للأمة هو أن الرئيس (الراحل) أنور السادات استعجل مصالحة إسرائيل واعتمد في ذلك أسلوباً لا يتحمله المزاج العربي على الإطلاق. وكلما حقَّقت العملية السلمية بعض التقدم فإن حدة الوخز للضمير المصري تصبح أخف وطأة.

وإستناداً إلى التحرك الذي عهدناه في الرئيس مبارك فإن ظاهرة التزاور بينه وبين الرئيس حافظ الأسد والتي أحبها ثم إفتقدها السوريون والمصريون والعرب عموماً، قد تتجدَّد بحيث يزور الرئيس مبارك دمشق بعد أن يكون الدكتور بشَّار الأسد زار القاهرة على نحو زيارات قام بها إلى فرنسا ومن قبل ذلك إلى المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج. وبعد هذه الزيارة يتلاشى الفتور الذي ساد تلك الظاهرة التي شكَّلت أسلوباً جديداً في دُنيا التشاور العربي على مستوى أهل القمة.

وقد يكون سبب ذلك الفتور أن الرئيس مبارك أراد قمة خماسية (مصر وسورية ولبنان والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية) وأن الرئيس الأسد ارتأى أن تكون القمة شاملة يناقش فيها الملوك والرؤساء كل الموضوعات الشائك منها والعالق وبما يحقق موقفاً عربياً قوياً في مواجهة الألاعيب الإسرائيلية.

ولكن الاقتراح المصري ليس السبب الوحيد وإنما قد تكون هنالك أسباب جانبية من بينها كثرة الذين يتعاطون الحديث عن العلاقة المصرية – السورية في الجانب المصري. وتلك نقطة تستوقف المتابع مثل حالنا لمسيرة العلاقة المصرية – السورية. وحول هذه النقطة يمكن تسجيل ملاحظة خلاصتها أنه بعد كل لقاء قمة مصري – سوري فإن المتحدث الرسمي في الرئاسة السورية جبران كورية هو الوحيد الذي يدلي بتصريح مدروس، إلاّ إذا كان الرئيسان يودان التحدث إلى الصحافة وعند ذلك يتم

توجيه أسئلة إليهما ويجيبان عنها. عدا ذلك فإن أحداً من المسؤولين السوريين أو من وسائل الإعلام السورية لا يتعاطى مع الحدث، ولذا فإنه لا إشكالات تحدث على الجانب السوري. أما في مصر فإن طبيعة التعاطي مع الأحداث السياسية تجعل كل من يريد أن يقول رأياً أو تحليلاً وسواء كان وزيراً أو مستشاراً أو صحافياً مقرباً من الرئاسة، يدلي بالرأي والتحليل من دون أن يأخذ في الإعتبار الحساسية التي يُمكن أن تنشأ في الجانب السوري عن ذلك. هذا إلى جانب أن الذين يصرحون ويحللون لا يأخذون أيضاً في الإعتبار أن مصر أبرمت اتفاقات سلام مع إسرائيل بينما على الجانب السوري لم يحدث ذلك.

وفي تقديرنا أنه لو راعى المسؤولون المصريون هذه المسألة وإنحصر التعاطي الرسمي في تناول العلاقة بين الرئيسين مبارك والأسد، بما في ذلك ظاهرة اللقاءات الدورية التي تتم بينهما، بمتحدث رئاسي على نحو ما هو حاصل في سورية، فإن نسبة التحسُّس تتضاءل كثيراً... ولا نظن أن ذلك بالأمر المستحيل.

صحيفة "اللواء" – تشرين الثاني (نوفمبر) 1999

فاروق الشرع
المفاوض

يزورنا اليوم وزير الخارجية السورية فاروق الشرع الذي سبق أن تعافى بيننا وأحاطه أشقاؤه اللبنانيون بكل الإهتمام بعد العملية الدقيقة التي أُجريت له في بيروت قبل حوالى شهرين.

وزيارته لنا هي بهدف إطلاع الدولة على ما جرى في واشنطن والتشاور في ما سيجري مستقبلاً استعداداً لبدء المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية.

في ضوء جلسة التفاوض الأولى، التي تابعها بإهتمام استثنائي الرأي العام العربي من المحيط إلى الخليج على الفضائيات وصفحات الصحف، ساد إنطباع بأن فاروق الشرع كان يتصرف بثقة متناهية بالنفس. وفي الوقت نفسه إستطاع أن يحارب على ثلاث جبهات.

جبهة مراعاة البلد المضيف بحيث لا يقال في واشنطن الكلام الذي يركّز على سلبيات الماضي من دون التفاؤل بإيجابيات مستقبلية، وفي هذه الجبهة نجح فاروق الشرع وكانت كلمته كثيرة التوازن وموضع ارتياح الإدارة الأميركية.

وجبهة إفهام إيهود باراك أنه سيبقى إلى حين التوقيع على اتفاق السلام العادل والشامل عدواً يحتل أرض غيره، وفي هذه الجبهة نجح فاروق الشرع في التعبير عن الرؤية الكثيرة الوضوح للرئيس حافظ الأسد في موضوع السلام، فضلاً عن أن الماضي غير البعيد لهذه الرؤية يؤكد ذلك حيث أن سورية وهي تستأنف التفاوض تتسلح بإنتصار تحقَّق في تشرين الأول 1973 وبرغبة في موضوع السلام على أساس الشرعية الدولية متمثلة بقبول سورية القرارين الدوليين 242 و338.

وجبهة الإعلام الأميركي والإعلام الصهيوني الباحث عن صورة هنا أو مصافحة هناك أو خطأ في التصرف. وفي هذه الجبهة استطاع فاروق الشرع أن يتقي كل المحاولات والمكامن ويعود إلى دمشق من أصعب مواجهة تواجه وزير خارجية وهو على المسلكية الوطنية والقومية التي من المناسب للوفد اللبناني المفاوض أن يتأمل فيها جيداً وكذلك في مضمون التعليق الذي بثته إذاعة دمشق

بعد وصول الشرع من واشنطن وجاء فيه "إنها لحظة الحقيقة ولحظة القرارات الصعبة...". والتأمل كي يكون المفاوض اللبناني بصلابة فاروق الشرع المفاوض وبذلك لا يصاب بأن تعثر... أو يقع لا سمح الله في فخ ما ينصبونه له.

صحيفة "اللواء" – ديسمبر (كانون الأول) 1999

ما يريده الملك فهد ومبارك للأسد وسورية

لمجرد أن دشّن الرئيس بيل كلينتون في حديقة الزهور في البيت الأبيض الخطوة الأساسية على طريق استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية فإن الأنظار توجهت إلى المملكة العربية السعودية ومصر ليس فقط لأن للدولتين دوراً في إقناع الإدارة الأميركية بأن تتصرف بشيء من الحياد إذا كانت تريد بالفعل للمفاوضات أن تُستأنف، وإنما لأن هنالك خصوصية في العلاقة السعودية - السورية والعلاقة المصرية - السورية غير ملحوظة في سائر العلاقات الثنائية العربية.

وهذه العلاقة المتميزة تتجاوز بعض الشكليات أحياناً وتتجاوز أحياناً أخرى الفتور الذي يعتري العلاقة ويكون مثل حالة صداع لا يؤثر على الجوهر. ومن هنا ننظر إلى الفتور الذي إعترى العلاقة المصرية - السورية والذي في ظل استمراره وصل وزير الخارجية المصرية عمرو موسى إلى دمشق لمجرد أن تم الإعلان عن موعد اللقاء التاريخي في واشنطن وغرضه من الزيارة القول للقيادة السورية ما الذي تريدينه من مصر في هذه المرحلة خصوصاً أن الرئيس مبارك يعرف مشقة التفاوض مع إسرائيل وكيف أنه شخصياً وطواقم التفاوض المصرية تحمَّل الكثير من أجل إستعادة طابا التي أرادت إسرائيل التعامل معها وفق قاعدة المساومات، وكل ذلك بهدف أن تقبض الثمن حالة شاملة من التطبيع وعلى جميع المستويات وهو ما لم يحققه الرئيس مبارك متحملاً كل الإزعاجات والمنغصات رافضاً زيارة إسرائيل.

ولكن الفتور الذي وصفه عمرو موسى بأنه سحابة صيف لم يمنع الرئيس مبارك من أن يتحرك على الفور ويتشاور مع الملك فهد بن عبد العزيز في الوسيلة التي تدعم سورية في المواجهة السياسية التي تخوضها على نحو دعمها من خلال قمة الإسكندرية الشهيرة عام 1994 والتي كانت تدشيناً لظاهرة القمة الثلاثية السعودية - المصرية - السورية والتي تكررت بعد ذلك في اللاذقية وكان لها أثرها الطيِّب في الوقفة السورية التي صمدت إلى حين جاء الأخذ بالمطلب الذي طرحه الرئيس الأسد وهو استئناف التفاوض مع إسرائيل من النقطة التي توقفت عندها بإغتيال إسحق رابين.

الآن هناك تشاور في شأن انعقاد جديد للقمة الثلاثية في الرياض أو في دمشق. ومن شأن هذا الانعقاد أن يجعل الطرف السوري يخوض معركة التفاوض بكل التأني ويأخذ وقته وبذلك يحصل على أفضل الشروط وبذلك يكون الملك فهد وصديقه الرئيس مبارك قاما بمبادرة فورية هدفها استنهاض الوضع العربي. وما أحوجنا إلى تكاثر مثل هذه المبادرات... وإلى تطويرها.

صحيفة "اللواء" - ديسمبر (كانون الأول) 1999

لم يكن من باب المصادفة أن التصريح المثير اللافت للإنتباه للعماد أول مصطفى طلاس كان الأول في عهد الحكومة السورية الجديدة التي شكّلها الدكتور محمد مصطفى ميرو قبل أيام، وأن الذي أدلى به في اليوم الأول لعيد الأضحى كان وزير الدفاع السوري المتجدد والمجدَّد له والذي تجيز العلاقة التاريخية بين الرئيس حافظ الأسد وبينه أن يدلي بتصريحات ويسجل مواقف تبدو وكما لو أنه مطلوب منه ودون غيره الإدلاء بها أو تسجيلها لكي تكتسب مصداقية مطلقة من جانب من يهمهم الأمر. كذلك لم يكن من باب المصادفة أن يدلي العماد أول طلاس بهذا التصريح خلال جلسة في منزل النائب والوزير سليمان فرنجية الحفيد الحليف اللبناني الماروني التاريخي للرئيس الأسد، وأنه أطلقه خلال زيارة تفقدية لمعايدة القوات السورية المرابطة في منطقة لبنان الشمالي...

وبعد هذا التصريح وردود فعل أميركية وإسرائيلية يكتنف معظمها الإيحاء بدل الوضوح، لم يعد هنالك سوى أن نتطلع إلى الحديث التاريخي الذي ستشهده جنيف يوم الأحد المقبل والذي، وفي سابقة غير مألوفة، أعلن الرئيس كلينتون نفسه عنه يوم الاثنين الماضي في نهاية زيارته الرسمية إلى بنغلادش. ويتمثل الحدث بلقاء يضم الرئيس حافظ الأسد والرئيس كلينتون.

سيأتي لقاء القمة هذا وهو الثالث بين الرئيسين (الأول في جنيف يوم 16-1-1994 والثاني في دمشق يوم 27-10 من العام نفسه) بعدما تكشَّفت نوايا إسرائيل إزاء عملية السلام وبعدما لم تترك حكومتها وسيلة للتلاعب إلاَّ واقترفتها، ولم يترك ديفيد ليفي تصريحاً سيئاً إلاَّ وأدلى به. وكلها، الوسائل والتصريحات، تكشف عن أن إسرائيل تخشى السلام لأنها في ظل هذا السلام ستصبح دولة صغيرة حجماً كمرحلة أولى وشأناً كمرحلة لاحقة. ونقول ذلك على أساس أن السلام لا بد سينهي مبررات إستعمال القوة من جانبها وكذلك اضطرار الولايات المتحدة إلى دعم العدوان والمعتدي بالسلاح المتقدم يصل إلى إسرائيل في أسرع وقت، وبسيف الفيتو تشهره في وجه أي شكوى عربية من العدوان أو أي قرار دولي متوازن.

وفي المقابل سيأتي هذا اللقاء بعدما حافظت سورية على ثبات موقفها المؤيد للعملية السلمية من دون أن يستفزها تصريح من هذا المسؤول الإسرائيلي أو ذاك.

وهذا زاد من تقدير المجتمع الدولي لها. فضلاً عن أن الرئيس الأسد كان في أسابيع التشنج الإسرائيلي مهتماً بمرحلة التغيير والإنفتاح والإصلاحات الإقتصادية والإدارية التي تجعل سورية تواكب عملية السلام التي لا بد منها والتي كانت الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور محمد مصطفى ميرو التي تشكلت يوم الإثنين 13 مارس (آذار) 2000 إحدى خطواتها على صعيد الجبهة الداخلية... جبهة استقبال مرحلة السلام ومواكبتها بعقلية منفتحة تخطط للمستقبل الذي سيكون الصراع فيه على أشده في المجال التقني والإقتصادي.

من المحتمل أن تكون وراء القمة التي ستنعقد يوم الأحد في جنيف وهدفها تأمين وصول عملية التفاوض إلى محطتها الأخيرة من دون معوقات، خطة أميركية ينشغل مستشارو الرئيس كلينتون منذ فترة في تأمين الإعداد الجيد لها وبحيث تبدأ هذه القمة ثنائية ثم لا تلبث أن تصبح ثلاثية بإشراك رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك فيها وربما رباعية وذلك بتوجيه الدعوة إلى الرئيس إميل لحود للإنضمام إليها. لكن من المؤكد أنه لو كانت هذه الخطة كميناً أميركياً أو إنها تفتقد الجدية أو يمكن أن تكون معرضة للإنتكاس فإن الرئيس الأسد لن يشارك فيها.

وإذا نحن افترضنا أن هذه القمة التي لا بد من عقدها عاجلاً أم آجلاً، ستنعقد في سويسرا وبالصيغة الإفتراضية التي أشرنا إليها، فإن المكاسب للأطراف المشاركة ستكون على النحو الآتي:

يكون الرئيس الأسد حقق فكرة اللقاء الثلاثي الذي يطمح إليه الرئيس كلينتون، إنما على أرض محايدة وهذا أمر بالغ الأهمية على الصعيد النفسي العربي عموماً والسوري بوجه خاص. وعندما يتساهل رئيس النظام العالمي الجديد في هذا الأمر ويرتضي أن يتم اللقاء وفق رؤية الرئيس الأسد وليس كما يتمنى ويريد فلأنه بهذا اللقاء يضمن فوز نائبه في انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني المقبل وبذلك يستمر كلينتون في الواجهة ولا ينسحب إلى الظل وتستأنف وسائل الإعلام – هذا إفتراضاً بأن جورج بوش الإبن هو الذي سيفوز وليس آل جور – التجريح به وتسلية القراء والمشاهدين، بعدما تكون زالت المحظورات بانتهاء ولايته الرئاسية، بقصص لا نهاية لها عن فضائحه ونزواته طوال سنوات رئاسته وحتى قبل هذه السنوات أيام كان في بداية مرحلة التحرش الجنسي الذي اشتهر به. وإلى ذلك فإنه عندما يرتضي الرئيس كلينتون أن يتم اللقاء وفق رؤية الرئيس الأسد وليس كما يتمنى في واشنطن وبحيث يكون اللقاء هو المشهد التاريخي المدهش الذي يستوجب التصفيق المتواصل وبعدها تُغلق الستارة، فعلى أساس أنه بهذا اللقاء الذي سيكون

بمثابة التاج لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط يرضي مشاعر الإسرائيليين الذين طالما اشتكوا من عقدة أن التفاوض بين سورية وإسرائيل غير متكافئ لأن الجانب السوري يتمثل بوزير الخارجية بينما الجانب الإسرائيلي يتمثل برئيس الوزراء. والإرضاء بمعنى أن يقول للإسرائيليين ها أن ما كنتم تتمنون حصوله قد حدث وها أن اللقاء سيكون على مستوى القمة وإن كنت مقابل ذلك تساهلتُ في أمر أن يحدث اللقاء في سويسرا وليس في واشنطن. ومقابل هذا الإرضاء ربما تصبح معركة هيلاري كلينتون على مقعد مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك سهلة بحيث تفوز وبذلك يكون كلينتون حقق ما لم يحققه رئيس أميركي من قبل.

وبالنسبة إلى الرئيس الأسد فإن الرئيس كلينتون يكون حقق له باللقاء الثلاثي وخارج واشنطن أمرين يعنيان الكثير بالنسبة إليه. الأول هو أن اللقاء في البيت الأبيض سيبدو على أنه حلقة متأخرة في مسلسل المصالحات العربية – الإسرائيلية بعد الأولى التي أبرمها الرئيس الديمقراطي الأسبق جيمي كارتر بين الرئيس (الراحل) أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل (الراحل) مناحيم بيغن، وبعد الثانية التي أبرمها الرئيس الديمقراطي الحالي كلينتون بين إسحق رابين والملك حسين ثم بين إسحق رابين والرئيس ياسر عرفات وكذلك بين نتنياهو وعرفات وبين باراك وعرفات. والرئيس الأسد لا يحبذ الأمر ويرى أن المصالحة السورية – الإسرائيلية مستقلة شكلاً ومضموناً إلى حد ما عن تلك المصالحات المشار إليها. بمعنى أن نسبة الكبرياء فيها هي الأعلى بينما في تلك المصالحات لم تكن كذلك. أما الأمر الثاني فهو أن اللقاء يتحقق قبل تنفيذ إسرائيل خطة الإنسحاب من جنوب لبنان وبذلك يصبح هذا الإنسحاب جزءاً من محادثات القمة وما أسفرت عنه من تفاهمات بدل أن يتحول إلى مسألة تشغل البال السوري وتترتب عليها مواقف وإجراءات لا تخدم العلاقة المستقبلية السورية – اللبنانية فضلاً عن أنها ستترك ظلالها على الموقف السوري الثابت من السلام كخيار إستراتيجي.

وتبقى خمس نقاط هي مزيج من الملاحظات والإفتراضات.

الأولى هي أن القمة السورية – الأميركية التي بات شبه مؤكد أنها ستُعقد يوم الأحد المقبل في جنيف قد تتحول إلى ثلاثية بإشراك باراك، ثم إلى قمة رباعية في حال ارتأى الرئيس كلينتون أن ينجز في الوقت نفسه وفي القمة ذاتها الأمر المتعلق بلبنان وبما يرضي مشاعر اللبنانيين، وتوجَّه الدعوة إلى الرئيس إميل لحود للإنضمام إلى المجتمعين الثلاثة. وهنا تحضرنا زيارة وزير خارجية سويسرا جوزف ديس الشهر الماضي إلى لبنان بعدما كان زار سورية. وبدا الوزير السويسري بعدما أعلن الوزير

طلاس عن القمة السورية – الأميركية الممكنة وكما لو أنه كان يقوم بالتحضير لقمة أوسع. بمعنى أن تصبح رباعية بإشراك باراك فيها ودعوة الرئيس اللبناني إليها. وحتى إذا لم تتحول القمة السورية – الأميركية إلى ثلاثية ثم رباعية فإن قمة مماثلة قد تنعقد عندئذ في واشنطن وتضم كلينتون ولحود وباراك وتكمل ما استقر عليه الأمر في لقاء الرئيسين الأسد وكلينتون في جنيف.

وفي الإطار نفسه يحضرنا أيضاً التصريح الذي أدلى به وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي على إثر إجتماع في العاصمة السويسرية (برن) مع وزير الخارجية السويسري يوم الإثنين 13 مارس (آذار) 2000 وقال فيه "ربما لا يوجد هناك مكان أكثر ملاءمة من سويسرا لإجراء محادثات السلام. وفي ما يتعلق بإسرائيل فإن بوسعنا إجراء هذه المحادثات غداً. والأمر متروك لسورية لاتخاذ قرار في هذا الشأن...". ومن هنا فإن كلام الوزير طلاس معناه أن سورية على موقفها من استئناف المحادثات إنما بعد إزالة المعوقات الإسرائيلية وهذه يستطيع الرئيس كلينتون إزالتها إذا هو أراد.

والنقطة الثانية هي أن القمة التي تخطط الإدارة الأميركية لكي تكون ثلاثية أو رباعية والتي بات واضحاً أمر انعقادها مرة واحدة أو على مرحلتين وفي واشنطن بعد جنيف، ستثبت وللمرة الأولى أن آخر ولاية الرئيس في الولايات المتحدة هي بأهمية النصف الأول من هذه الولاية، أي أنها ليست وقتاً لانتظار اليوم الأخير للرحيل من دون الإنجاز في المجالين الداخلي والخارجي.

والنقطة الثالثة هي أن القمة السورية – الأميركية والتي قد تتحول إلى ثلاثية أو رباعية بانضمام الرئيس لحود وباراك إليها ستكرس أمراً بالغ الأهمية وهو أن السلام العربي – الإسرائيلي هو إنجاز للديمقراطيين (أي الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة) وأن الحزب الجمهوري لم يحظ بشيء من هذا المجد. ونقول ذلك على أساس أن الرئيس كارتر كان الذي بدأ عام 1978 وأن الرئيس كلينتون أكمل بعد ذلك. وكلاهما يمثلان الحزب الديمقراطي. ومثل هذا الإنجاز سيجعل المواطن الأميركي يشعر أنه يعيش في عصر الحزب الديمقراطي وسيشعر أيضاً بالإمتنان لهذا الحزب لأنه أزاح عنه كابوس الإبتزاز الإسرائيلي وعبء المساعدات غير المحدودة لإسرائيل والتي يشعر المواطن الأميركي أنه يتم تقديمها من ضرائبه التي يدفعها وعلى حساب رفاهيته. ومثل هذا الشعور سينعكس بالإيجاب لمصلحة الرئيس الأميركي الأول في الألفية الثالثة آل جور، مفترضين أنه هو الذي سيفوز.

والنقطة الرابعة هي أن القمة تأتي بعد انفراج في العلاقة الأميركية – الإيرانية من أسبابه ودواعيه الموقف الإيراني (ومثله الليبي) بخصوص إنتاج النفط بما يحد من زيادة الأسعار التي تحبذها الولايات المتحدة. وكان رد وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت التحببي على موقف إيران (وربما على ليبيا في وقت آخر ومناسبة أخرى) المسارعة إلى فتح باب الإنفراج وهو ما يعني الكثير للجانب السوري من موضوع إدارة الصراع مع إسرائيل.

والنقطة الأخيرة وهي إستكمال لما سبقها أن آل جور مقابل ذلك وتثبيتاً لعملية السلام وإستقرار منقطة الشرق الأوسط قد يختار رئيسه كلينتون – وبعدما يصبح سابقاً – ممثلاً شخصياً له للإشراف على تثبيت السلام وينوب عنه في المتابعة لأنه هو صاحب الفضلين: فضل وصوله (أي آل جور) إلى الرئاسة وفضل إنجاز أهم عملية للسلام في التاريخ الحديث.

وفي حال حدث ذلك وهو ليس بالأمر المستبعد سنجد كلينتون، وهو الذي ما زال في عز شبابه أي ليس مثل كارتر المتثاقل الخطى البطيء الهمة والتحرك، يتجول في المنطقة بوهج الرئيس المكلل بتاج نصر السلام ليس على طريقة دنيس روس، وإنما كنسخة أميركية للورنس العرب وبحيث يصبح "بيل أوف أرابيا" BILL OF ARABIA. وكل الدلائل تشير إلى ذلك، بل إن بعضها يؤكده... وإن كان التأكيد سيبقى في إطار الإفتراض حتى إشعار آخر.

صحيفة "الشرق الأوسط" – مارس (آذار) 2000

قمة جنيف

وما بعدها...

يذهب الرئيس حافظ الأسد إلى جنيف لعقد القمة الثالثة له مع الرئيس كلينتون وهو واثق الخطى ومطمئن إلى الجبهة الداخلية التي جاء تشكيل حكومة مرحلة "الإخلاص والنزاهة" ذات الرؤى الإقتصادية وذات الرغبة في التحديث والشروع في مواكبة القرن الواحد والعشرين بكل ما فيه من جديد ومن تحديات، خطوة على طريق صلابة هذه الجبهة.

ويذهب الرئيس الأسد إلى القمة وقد استمر ثابتاً على السلام كخيار إستراتيجي، ولم تصدر عن أي مسؤول سوري في الأشهر التي تلت الجولة الأولى من المفاوضات مع إسرائيل التصريحات التي من شأنها أن تجعل دول العالم تشكك بصدق التوجهات والنوايا السورية. وهو أدار هذه المرحلة من الصراع بعقلية رجل الدولة الذي ينظر إلى بعيد ولا تستوقفه التلاعبات والتشنجات تأتي من الطرف الآخر مُفترضاً – وإفتراضه في محله – أن الذي سيُعيد النظر مهما طال التلاعب هو إسرائيل بضغط من الولايات المتحدة أو أن الإدارة الأميركية هي التي ستُعيد النظر بهدف الضغط على إسرائيل. وعندما يقرر الرئيس الأميركي التوجه إلى جنيف ليعقد قمة ثالثة وربما أخيرة مع الرئيس الأسد فهذا معناه أن إدارته قررت أن تمارس بعض الضغط المنشود ليس من أجل سورية وإنما من أجل السمعة الأميركية خصوصاً بعدما كان الرئيس كلينتون أعلن في نهاية الجولة الثانية من المفاوضات أن هذه المفاوضات ستُستأنف بعد شهرين. ولكن ذلك لم يحدث بسبب التلاعب الإسرائيلي. وهو لا يريد أن يقرأ في وجوه أفراد الشعب الأميركي وشعوب العالم تساؤلات خلاصتها أين هي فترة الشهرين التي تحدثت عنها وإذا كنت لست قادراً فلماذا الالتزام بالشهرين ولماذا لا تعلن المسؤول عن التعثر والتلاعب؟

من هنا يجوز الإفتراض أن مرحلة ما بعد القمة ستؤكد ما إذا كان الرئيس كلينتون يريد بالفعل أن يتوج ولايته الثانية بإنجاز تاريخي. وهو من أجل ذلك أراد أن يكون لقاؤه بالرئيس الأسد في جنيف رسالة إلى إيهود باراك فحواها أنه إذا كان

موقف إسرائيل من عملية السلام لن يكون بمستوى الموقف السوري من حيث الالتزام والوضوح وأسلوب التعامل فإن السلام سيكون صعب المنال. وهو بكَّر في توجيه الرسالة وبدا كمن يعطي باراك مهلة أسبوع بحيث إنه إما أن يُسرع الخطى إلى محطة السلام في جنيف أو واشنطن... وإما أن القطار سيفوته.

صحيفة "اللواء" - مارس (آذار) 2000

رئيس دون

مستوى الصراع..

من يقرأ ويسمع ردود الفعل الإسرائيلية على ما انتهت إليه القمة السورية – الأميركية في جنيف، يتأكد له أن إسرائيل لا تريد السلام وإنما ستنتظر استسلام الأمة لها. فالقمة في نظرها تعتبر مثمرة وناجحة لو أنه تم الأخذ بالرؤية الأميركية للصراع العربي – الإسرائيلي، وهي رؤية لا يبدو أنها تراعي الحقوق الوطنية ولا هي تحترم التراث الديني.

ولقد اعتبرنا عندما أبدى الرئيس كلينتون الرغبة بلقاء الرئيس حافظ الأسد في جنيف أن الرئيس الأميركي، وقد بدأ العد العكسي لانتهاء ولايته الثانية يريد أن يحقق الإنجاز التاريخي الذي يتطلع إليه وهو تحقيق تسوية بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان. كذلك افترضنا أنه بعد ست سنوات من التعاطي المباشر مع عمليات التسوية التي تستهدف تبريد سخونة الصراع العربي – الإسرائيلي، باتت لدى الرئيس كلينتون رؤية كثيرة الوضوح غابت عنها الغشاوة التي طالما حجبت عن عيون معظم رؤساء الولايات المتحدة السابقين الكثير من الحقائق. كما أنه بات، ما دامت شمس رئاسته على أهبة المغيب، قادراً على أن يخاطب إسرائيل بلهجة من يعرف ألاعيبها ومن يرى في قرارة نفسه أن العدوان هو من صلب عقيدة الذين يحكمون إسرائيل.

هذا ما افترضناه. لكن الرئيس كلينتون كما بدا لمجرد أن عاد إلى واشنطن من لقاء القمة في جنيف كان الرئيس الذي لم يستوعب بما فيه الكفاية، حقائق الصراع العربي – الإسرائيلي، إما لأنه لا يريد أن يستوعب كي لا يلتزم بموقف عادل، وإما أنه لا قدرة له على الاستيعاب. وفي الحالتين فإنه ليس رئيساً بمستوى هذا الصراع الذي يحتاج إلى رجل الدولة القادر على أن يتفهم ماذا يعني أن الحقوق الوطنية إستُلبت من أمة وأن التراث الديني هو موضع استهانة من مجموعة عصابات أعطيت حق إقامة دولة على حساب وطن ليس لها وشعب هو صاحب الحق الشرعي في هذا الوطن.

عسى ولعل تكون اللقاءات العربية بعد الآن مع الرئيس كلينتون بدءاً من لقائه مع الرئيس حسني مبارك الذي يقوم بزيارة رسمية إلى واشنطن ثم مع الرئيس اليمني

علـي عبـد الله صـالح الـذي سـيزور واشـنطن بعـد أيـام وصـولاً إلـى بقيـة الحكـام والمسـؤولين العـرب الـذين سـيزورون واشـنطن فـي مـا تبقـى مـن أشـهر الحقبـة الكلنتونيـة... عسـى ولعـل تكـون اللقـاءات مناسـبة لتوضـيح بضـع حقـائق للـرئيس الأميركـي علـى أمـل أن يفعل شيئاً فـي اللحظـة الأخيرة لا أن يبقـى هاجسـه وهاجس أركان إدارتـه اليهود فـي معظمهم ليس كيف يتم تحقيق الحل العادل والشامل، وإنما كيـف يواصـلون السـعي والضـغط لتفريـق الشـمل العربـي وفـك المسـار السـوري عـن المسار اللبناني من أجل تسهيل الأمر على إسرائيل لكـي تعتدي. ولا نظـن أن الـوعي العربـي يمكـن أن يسـمح لمثـل هـذه التلاعبـات أن تمـر. وعنـد الـرأي العـام العربـي مـن المحيط إلى الخليج الخبر اليقين... وفي اللحظة المناسبة.

صحيفة "اللواء" – مارس (آذار) 2000

ما بعد لقاء تدمر

ما دام وزير الخارجية السورية فاروق الشرع يقول وهو في تدمر، محاطاً بزميليه السعودي الأمير سعود الفيصل والمصري عمرو موسى، "إن هناك اتصالات مع الإدارة الأميركية لم تنقطع في صدد استئناف المفاوضات، ونحن ما زلنا نعتقد أن الفرصة لا تزال متاحة من أجل التجاوب مع متطلبات السلام على جميع الجبهات..." فهذا معناه أن في الأفق مفاجأة سارَّة لمصلحة العملية السلمية.

وعندما يقول الأمير سعود الفيصل بعد التحادث مع زميليه السوري والمصري "إن باب السلام بين العرب وإسرائيل لم يُقفل ولو أُقفل فسنفتحه..." فهذا معناه أن مهمة الوزراء الثلاثة الذين التقوا في تدمر قبل أمس أخذت في الإعتبار عامل الوقت وكيف يجب الاستفادة من كل دقيقة من الأيام المتبقية على تنفيذ إسرائيل انسحابها من لبنان، بحيث يتم الإنسحاب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي ومن الجولان في وقت واحد.

وعندما يقول عمرو موسى في المناسبة نفسها "إن الاتصالات السورية مع الجانب الأميركي لم تنقطع ونحن ما زلنا نعتقد أن الفرصة لا تزال متاحة للتجاوب مع متطلبات السلام على جميع الجبهات..." ويُمهِّد لكلامه هذا بالقول قبل أن يغادر القاهرة إلى دمشق "إن عزل سورية مسألة غير قابلة للتفاهم أو التفاوض..."، فهذا يشير إلى أن مهمة لقاء تدمر هي إزالة بعض الشوائب التي نشأت في لقاء القمة في جنيف بين الرئيسين حافظ الأسد وبيل كلينتون وتوضيح بعض الأمور التي أفرزها ذلك اللقاء وأُحيطت بشكوك كثيرة مفاجئة.

قبل أن يتم لقاء تدمر كان هناك شعور بأن الباب السوري – الأميركي أُغلق تماماً وبالتالي فإن الصيف سيشهد تفجيراً من الصعب السيطرة عليه في حال استمر الباب مغلقاً وأصرَّت الإدارة الأميركية على عزل سورية. وبعد هذا اللقاء وما حفل به من تصريحات وصدر عنه من مؤشرات لمصلحة العملية السلمية، بات التفاؤل بصيف سلمي يغلب على التشاؤم والمخاوف. وعندما يقتصر اللقاء (إلى جانب سورية) على السعودية ومصر اللتين تربط قيادتهما بالإدارة الأميركية علاقة

إستراتيجية كثيرة التميُّز، فهذا معناه أن لقاء تدمر الثلاثي ليس فقط من أجل التمهيد للقاء على مستوى القمة وإنما لصياغة رؤية سورية أكثر مرونة مدعومة من السعودية ومصر من شأنها أن تجعل استئناف التفاوض وارداً والاتفاق ممكناً وإنطلاقاً من حقيقة في استطاعة مهمة مستعجلة يقوم بها سعود الفيصل وعمرو موسى في واشنطن إقناع الرئيس كلينتون بها وتتلخَّص بأنه لا سلام من دون سورية ولا إستقرار بعزلها... ومن المؤكد بأن مهمة الرئيس الحريري في باريس مع الرئيس شيراك، ثم في دمشق مع الدكتور بشَّار الأسد تصب في الاتجاه نفسه.

صحيفة "اللواء" – مايو (أيار) 2000

من لقاء تدمر إلى لقاء مبارك والأسد

مرة أخرى ولن تكون الأخيرة تتأكد أهمية الوقفة العربية التضامنية. فما أن بادرت الدول العربية متمثلة بمصر والسعودية وسورية في لقاء تدمر الذي ضم وزراء خارجية الدول الثلاث الأكثر انسجاماً في علاقاتها، إلى الالتفاف حول لبنان كي لا تنعزل سورية ومع سورية كي يبقى يواجه لبنان مسألة الإنسحاب برباطة جأش، حتى ارتبكت الحكومة الإسرائيلية التي كانت لها رهاناتها الخاصة، وانتهزت حدوث واحدة من عمليات المقاومة المشروعة لترد عليها بعدوان يصب في الرهان نفسه وهو أن ترتبك العلاقة بين الدولتين الشقيقتين وينتهي الارتباك إلى عزل سورية.

ذاك هو الانطباع الذي خرج به المراقب للتطورات عن لقاء تدمر. وزيادة في التوضح يمكن القول إن الدول الثلاث أرسلت إشارة إلى العالم ومن سورية بصرف النظر عما إذا كان اللقاء تم في تدمر وليس في العاصمة دمشق، خلاصتها أن العرب ليسوا ضد الفصل المستجد (أي دور القوات الدولية) لإنهاء النزاع اللبناني – الإسرائيلي ما دام هذا الفصل هو عملياً تتمة لما سبقه متمثلاً بالقرارين 425 و426 والذي تحمّل لبنان بسببهما سبع عشرة سنة من الاعتداءات المتواصلة. وبعد هذه الإشارة التي شدت إليها انتباه العالم وأكدت إمكانية حدوث الوقفة التضامنية في الوقت الحرج باتت إسرائيل تبحث عن رد على هذه الخطوة وجاءت من خلال العدوان الجديد على محطات الكهرباء.

ومرة أخرى تحدث الوقفة التضامنية ذلك أنه لمجرد أن انتشر نبأ العدوان حتى كانت الدول العربية جاهزة للرد وجاءت طبيعة الاجتماع الذي عقدته الجامعة على مستوى المندوبين تؤكد الروحية العربية الجديدة. بل من الجائز القول إن المندوبين ظهروا وكما لو أنهم وزراء خارجية، وأرسل هذا الاجتماع إشارات وإيحاءات خلاصتها أن الدول العربية باتت في ضوء العدوان الإسرائيلي الجديد على لبنان جاهزة لاتخاذ توصيات أكثر حزماً في موضوع التطبيع المتعثّر أصلاً خصوصاً أن الرأي العام العربي ينتظر وبفارغ الصبر النبأ الذي يُفرح القلوب وهو أنه تم تعليق

اتفاقات بعض الدول العربية المعقودة مع إسرائيل إلى أن تنفذ هذه الأخيرة بالكامل مقتضيات السلام العادل والشامل.

خلاصة الأمر أن القنابل الموقوتة التي أرادتها إسرائيل من موضوع الإنسحاب تتعطل واحدة بعد الأخرى. وإذا كانت هنالك بقايا قنابل فإن اللقاء بين الرئيسين حسني مبارك وحافظ الأسد كفيل بتعطيلها. وبعد هذا التعطيل تصبح الساحة مُهيَّأة إلى القمة العربية الشاملة التي تبحث كل قضايا الأمة، وبما يجعل إسرائيل محشورة في الزاوية... أو ربما تبذل السعي مع أميركا وغيرها لكي يستأنف العرب التحادث معها من النقطة التي توقفت عندها بالقمة العربية المشار إليها.

صحيفة "اللواء" – مايو (أيار) 2000

مصر وسورية:

وليمتان... وإنتحاران

اختلطت غرائب أمور أهل السياسة بغرائب طباع الناس العاديين وبذلك بدت صورة الواقع العربي سوداوية كما لم نعهدها من قبل. ففي الوقت الذي كان المواطن من المحيط إلى الخليج في غاية الإستهجان لما فعله "خبير التشريح" السوداني محمد آدم عمر المستوطِن صنعاء بعد جولة في مجال العنف والضياع شملت لبنان في زمن الحرب الأهلية ومنه إلى إسرائيل متسللاً، وكيف قتل عشرات الطالبات الجامعيات تشريحاً، وكانت مصر تشهد أزمة تفاعلت كما لم تتفاعل أزمة في مصر وكادت تتسبب في محنة تهدد الإستقرار، وتتعلق برواية من تأليف السوري حيدر حيدر... في هذا الوقت كانت أخبار دمشق تشير إلى أن رئيس وزراء سورية السابق محمود الزعبي طُرد من منصبه الرفيع في حزب البعث الحاكم في سورية وأنه وُضع قيد الإقامة الجبرية ووُضعت ممتلكاته وأمواله وأموال زوجته وأولاده المنقولة وغير المنقولة برسم المصادرة إلى أن يبت القضاء في أمره، ثم ما لبثت قضية الزعبي أن أخذت أبعاداً درامية حيث أن الرجل الذي أمضى ثلاثة عشر عاماً رئيساً للوزراء يتمتع بسلطات قلّ أن حظي بها رئيس وزراء عادي (أي أن رئيس الوزراء ليس هو رئيس الدولة في الوقت نفسه) في العالم، قضى يوم الأحد 21 مايو (أيار) 2000 إنتحاراً حيث أنه أطلق رصاص مسدسه على رأسه، وقيل في فمه، وبحضور زوجته وأولاده قبل ثوان من مقابلة مدير شرطة دمشق الذي جاء إلى الفيللا التي يسكنها في إحدى الضواحي الراقية من دمشق "لتبليغه (على حد قول النبأ الرسمي) مذكرة قضائية للمثول أمام قاضي التحقيق وإستجوابه في القضايا المنسوبة إليه والمتعلقة بإرتكاباته التي ألحقت أضراراً كبيرة بالإقتصاد الوطني...".

وجاءت حادثة الإنتحار في وقت كانت الإنتخابات الحزبية أوشكت على الإنتهاء تمهيداً لعقد مؤتمر قُطري لحزب البعث سيشهد ضخ دماء جديدة في القيادة. كما أنه سيتاح للدكتور بشّار نجل الرئيس حافظ الأسد أن يصبح عضواً في القيادة القُطرية وبذلك يتسنى له بموجب دستور البلاد أن يشغل منصباً كبيراً في الدولة. وهذا المنصب يؤهل الدكتور بشّار (على نحو ما خطّطَ له والده

الرئيس) ليتبوأ منصب رئيس البلاد في الوقت المحدَّد في بال الرئيس الأسد لتوريث ابنه الحكم.

جاءت جرائم "خبير التشريح" السوداني محمد آدم عمر تعيد إلى الأذهان جرائم الشقيقتين المصريتين ريا وسكينة اللتين كانتا قبل نصف قرن تستدرجان في مدينة الإسكندرية النساء المكتنزات مصاغاً في المعصمين أو في العنق إلى منزلهما وهناك يُقضى عليهن بعد إنتزاع المصاغ والمجوهرات منهن ويتم دفنهن في طقوس تعتمد على رقصة الزار. ولا بد أن الملايين من العرب نساء ورجالاً عرفوا بقصة ريا وسكينة نتيجة إنتشار الفضائيات التي تبث بين الحين والآخر فيلماً سينمائياً مصرياً عن هذه الواقعة أو تبث المسرحية الشهيرة التي تحمل اسم "ريا وسكينة" وتألقت فيها تمثيلاً وغناء الفنانة شادية والفنانة سهير البابلي والفنان عبد المنعم مدبولي والفنان أحمد بدير.

أما حادثة انتحار محمود الزعبي فجاءت تعيد إلى الأذهان واقعة انتحار المشير عبد الحكيم عامر بعد أيام من هزيمة 5 يونيو (حزيران) 1967 مع اختلاف الظروف، فالمشير عامر حاول التآمر على صديقه الرئيس جمال عبد الناصر وبذلك يتجاوز نظرة الناس إليه وإعتباره يتحمل مسؤولية الهزيمة، خصوصاً بعدما أعلن عبد الناصر من جانبه أنه يتحمل المسؤولية ومستعد للتنحي. وعندما انكشف أمر التآمر وتفادياً من عبد الحكيم عامر للوقوف في قفص الإتهام أمام محكمة عسكرية لا بد من أنها ستدينه فإنه آثر الإنتحار بإبتلاع حبة قاتلة على أن يظهر على الناس داخل القفص وهو الذي كان الآمر الناهي والسيد المطاع المطلق الصلاحية المغفورة من صديقه عبد الناصر أي هفوات أو تجاوزات بما في ذلك تحويل منصب وزير الحربية (الدفاع بعد ذلك) إلى منصب استقطاب، بوسائل شتى، للضباط يتساوى من حيث قدراته وتأثيره مع منصب رئاسة الجمهورية.

وفي الحالتين، حالة المشير عامر عام 1967 وحالة محمود الزعبي بعد ثلاثة وثلاثين عاماً فإن المال وعدم تقدير الموقف وكذلك طول البقاء في الموقع الرسمي كثير الشأن والقوة هي الجامع المشترك للمحنة التي أصابتهما. فالمشير عامل بقي حوالى ست عشرة سنة متتالية في المنصب الواحد وفي تصرُّفه ميزانية حقَّق من خلالها ونتيجة سخائه المبالغ فيه استقطاباً غير صحي لضباط المؤسسة العسكرية وظهرت مساوئ هذا الإستقطاب خلال حرب اليمن ثم بعد ذلك في حرب 1967. ولو أن المشير عامل لم يبق كل هذه المدة الطويلة في موقعه، أو لو كانت هنالك رقابة مشددة على الإنفاق من جانبه للمال العام، لما كانت حاله وصلت إلى ما وصلت

إليه. أما الزعبي فإن بقاءه ثلاثة عشر عاماً رئيساً للوزراء وبالصلاحيات المعطاة لهذا المنصب فضلاً عن المناخ العام المستشري فيه الفساد والتطلع إلى الرفاهية، يجعله عن قصد أو عن غير قصد يرى بعد السنوات الثلاث الأولى ثم بالذات بعد التجديد الأول له، أن هذا المنصب هو له دون غيره وبالتالي يستطيع أن يمارسه على النحو الذي يرتأيه. وفي مثل هذه الحالات فإن ارتكاب الخطأ الأول هو الصعب أما بعد ذلك فإن الأخطاء والتجاوزات سواء كانت الإكثار من التملك أو الإقتناء أو الإستفادة من الإمتيازات أو الدخول في عمليات إستثمارية خارج البلاد، تصبح مسألة روتينية، وتصبح كمن يقطف ثماراً من أشجار حديقة منزله بما يعني أنه ليس في الأمر تجاوزات.

وتبقى واقعة رواية "وليمة لأعشاب البحر" التي فاجأت وزارة الثقافة المصرية الرأي العام المصري بأنها أنجزت على نفقتها طبعة جديدة من هذه الرواية لمؤلفها الروائي السوري حيدر حيدر، من دون أن تأخذ الوزارة وبالذات وزيرها في الإعتبار أن الرواية قد ترضي النخبة المثقفة المصرية كثيرة التحرر بسبب خروجها على الحياء العام ولمسها ما لا يجوز لمسه من المسائل المتعلقة بالإسلام، إلاَّ أنها تكهرب الأكثرية الساحقة من الستين مليون مصري.

وبصرف النظر عمَّا هو مستتر من نوايا "حزب العمل" الذي أثارت صحيفة "الشعب" الناطقة بإسمه الموضوع وحوَّلته من اللحظة الأولى إلى فضيحة ومعركة، فإن الأمر في مجمله بدا لافتاً للإنتباه ويحمل في طياته الكثير من علامات الإستفهام: لماذا هذه الرواية بالذات؟ ولماذا نشرها في هذه الظروف بالذات؟ وهل إن وزير الثقافة فاروق حسني الذي ميَّزه الرئيس حسني مبارك عن الآخرين وجعل وزارته وكذلك وزارة السياحة من وزارات الدرجة الممتازة كثيرة الأهمية، لا يدري خصوصية المجتمع المصري وإنه بدل أن يتأقلم مع هذه الخصوصية فإنه أراد أن ينقل هذا المجتمع إليه وهو - أي فاروق حسني - المقيم خارج مصر أكثر من الإقامة فيها والذي يبدو في مفاهيمه وكما لو إنه من المستشرقين.

نجحت صحيفة "الشعب" في تحويل أمر نشر الدولة الرواية من مجرد لفت إنتباه يمكن معالجة الذيول الناشئة عن هذا النشر إلى حملة ضارية اختلط فيها التخوين بالتكفير بالتوصيف غير اللائق بالمطالبة بإقالة وزير. ونجحت أيضاً في وضع القضية بتصرف الشارع بدل وضعها بتصرف رئيس الجمهورية. وبسبب حساسية الموضوع والإستعداد النفسي عند الأزهريين والمتدينين والمحافظين عموماً لمثل هذا الأمر، فإن مواجهة حدثت وسقط جرحى إصابة بعضهم خطيرة في

تظاهرات طالبية حاشدة. وخاض وزير الثقافة المعركة ظاهرياً للدفاع عن النفس وضمناً لمواجهة التيار الإسلامي الذي يراه ظلامياً ضامناً تأييد الرئيس مبارك له وبأن الرئيس لن يستقيله كما حدث لوزراء آخرين من قبل. ودخلت الفضائيات ووسائل الإعلام العربية والأجنبية على الخط وبدأت مصر تغلي وكان ذلك أمراً سيئاً كونه تزامن مع أزمة حادة تتعلق بالسيولة وبإحجام بيوتات مالية دولية عن المضي قُدماً في الإستثمار في مصر. وبسبب تعقيدات داخل الصف الأزهري فإن شيخ الأزهر انتصر للرأي الذي يدين نشر رواية السوري حيدر حيدر بينما اختار النظام في المقابل وكخطوة متوازنة توجيه ضربة أكثر من موجهة وأقل من قاضية إلى الحزب الذي يقف وراء الحملة وإلى الصحيفة التي نشرت الحملة وعمّمتها. وبذلك أمكن محاصرة فتنة كان يمكن أن تتسبب بالأذى للنظام في مصر وتفتح الباب أمام تداعيات لا نهاية لها. وإذا جاز التشبيه فإن "وليمة لأعشاب البحر" أي رواية السوري حيدر حيدر كانت في بعض جوانبها مثل تلك الوليمة السورية التي التهمها اضطراراً عبد الناصر عام 1958. ولا نعتقد أن وزير الثقافة قرأ الرواية. وهو ربما لو فعل لما كان دافع عنها على رغم أنه فنان ومتحرر وعازب ومفتون بالإنترنت والكومبيوتر وثورة المعلوماتية، وأنه أمضى ثمانية عشر عاماً في بلاد "الدولشي فيتا" مديراً للأكاديمية المصرية للفنون في روما. فهي رواية متخمة بالعبارات الجنسية الفاضحة وبالإجتهادات كثيرة التحرر في أمور تتعلق بالدين الإسلامي وبالخالق عز وجل. أما الوليمة السابقة التي التهمها عبد الناصر أو ألهموه إياها قبل 42 سنة فتمثّلت بتهويل مجموعة من الضباط السوريين وقلة من السياسيين القوميي التوجه بأن سورية ستسقط في براثن السوريّين الأكثر إحمراراً خالد العظم وخالد بكداش، وأن الحل لإنقاذ سورية من هذين الخالدين الإثنين هو في قيام وحدة بين مصر وسورية. وقامت الوحدة وكان الإنفصال بعد ثلاث سنوات... ثم كان الذي كان للعمل القومي ولا يزال إلى الآن. أعان الله مصر.

صحيفة "الشرق الأوسط" – مايو (أيار) 2000

تأملات في رحيل

حافظ الأسد

كان أمير دولة الكويت الراحل الشيخ صباح السالم الصباح هو آخر مسؤول عربي تبادل عناق الوداع في مطار القاهرة مع الرئيس جمال عبد الناصر في الثانية والنصف بعد ظهر يوم الإثنين 28 سبتمبر (أيلول) 1970 من دون أن يدري الأمير أنه في اللحظة نفسها كانت نوبة حادة تعصف بقلب الرئيس المصري وتنعكس آثارها على وجهه شحوباً وعلى جسمه نحولاً وإلى درجة الشعور بأنه لم يعد قادراً على الوقوف فكان أن تم نقله على وجه السرعة إلى منزله بدل نقله إلى مستشفى، وكان علاجه على الطريقة التقليدية بدل إعلان حالة طوارئ طبيبة. ولم تمضِ ثلاث ساعات إلاّ وكان عبد الناصر أسلم الروح عن 52 عاماً وهو مدد على سرير غرفة نومه.

وبإستثناء ما كتبه في حينه الأستاذ محمد حسنين هيكل من أن عبد الناصر استمع بواسطة الراديو المجاور لسريره إلى نشرة أخبار الساعة الخامسة بعد الظهر من إذاعة القاهرة حيث كان في انتظار أن يسمع خبراً معيَّناً وبعدها أسلم الروح، فإننا لم نعرف عن اللحظات الأخيرة في حياة عبد الناصر شيئاً. كما أن الخبر الذي كان ينتظر سماعه في نشرة الساعة الخامسة إستمر لغزاً وإن كان من الجائز الإفتراض أنه يتعلق بالقمة العربية الإستثنائية التي استضافها عبد الناصر على رغم شدة وطأة المرض عليه من أجل إيجاد حل للأزمة المستفحلة بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية، والذي كان أمير الكويت بين المشاركين فيها وأصر عبد الناصر على أن يقوم شخصياً بتوديعه في المطار.

كان ذلك قبل حوالى ثلاثين سنة. ومنذ ذلك اليوم الحزين والتساؤل في شأن ذلك الخبر وارد. وقبل أربعة أيام (السبت 10 يونيو (حزيران) 2000) تتكرر الواقعة مع بعض التعديل حيث إن الرئيس اللبناني إميل لحود كان آخر من تحدَّث هاتفياً من بيروت مع الرئيس حافظ الأسد الذي عرف العالم بوفاته من محطة الـ "سي. إن. إن" الأميركية قبل أن يذاع النبأ رسمياً من دمشق ومن بقية الإذاعات ومحطات التلفزيون والفضائيات العربية الرسمية وغير الرسمية. ولكن الرئيس لحود لم يترك

إشارة إلى أنه كان آخر من تحدَّث هاتفياً مع الرئيس الأسد تتحول إلى لغز تكثُر في شأنه التأويلات بحيث يتكاثر الذين يتساءلون حول الذي جرى خلال هذا الحديث، وإنما ارتأى تضمين برقية التعزية التي بعث بها (إضافة إلى التعزية الهاتفية) إلى الدكتور بشَّار الأسد، ما جرى في ذلك الحديث ومنها قوله (أي الرئيس لحود): "لقد كنتُ آخر من تكلَّم معه ظهر هذا اليوم هاتفياً وكان بيننا حديث عن الأوضاع العامة وشؤون المنطقة وشجونها وهموم سورية ولبنان وانتصارهما في معركة المقاومة وتحرير الجنوب، وكانت آخر عبارة قالها لي: "قدَرُنا أن نبني لأولادنا مستقبلاً أفضل مما ورثنا" ثم كان صمت مفاجئ وإنقطع الإتصال وأدركتُ بعدها أنه سلَّم الأمانة وبلَّغ الرسالة...". ثم أضاف الرئيس لحود إلى هذه الواقعة ما يجوز إعتباره صورة العلاقة كما ستكون عليه مستقبلاً بين الإثنين (الرئيس اللبناني إميل لحود والرئيس المرتقب لسورية بعد أيام الدكتور بشَّار الأسد) حيث قال في برقيته التي ستبقى أكثر برقيات التعزية تميزاً والتي تلقاها الدكتور بشَّار: "قدَرُنا نحن وإياكم أن نُكمل هذا الطريق، ونحن بإذن الله منتصرون وسيذكر لبنان وشعبه دائماً بكثير من الوفاء ما كانه حافظ الأسد لوحدة لبنان ولأمنه وتحريره...".

ومثلما أن ظروف الوفاة متشابهة بين عبد الناصر الذي جاءته لحظة ملاقاة وجه ربه وهو يقوم بالواجب الوطني، وحافظ الأسد الذي جاءته اللحظة نفسها وهو في ساحة الواجب... مثلما أن الظروف تلك متشابهة فإن بين الإثنين جامعاً مشتركاً هو أنهما رحلا إلى دنيا الآخرة من دون أن يضع كل منهما توقيعه إلى جانب توقيع رئيس وزراء إسرائيل. وتلك كانت بالنسبة إلى الإثنين مسألة في غاية الأهمية يشعر كل منهما بأنها ستخدش كبرياءه الوطني وتهيل علامات الإستفهام على تراثه القومي. والتوقيع المشار إليه هو ما كانت تتطلع إسرائيل إليه وتأمل الحصول عليه من عبد الناصر بعد هزيمة 5 يونيو (حزيران) 1967 وما استمر إيهود باراك ومِنْ ورائه إدارة الرئيس بيل كلينتون التي تتشكل أكثريتها من يهود أميركيين متعاطفين بقوة مع إسرائيل، يتطلعان إلى الحصول عليه من حافظ الأسد، وشعرا أنهما سيحصلان عليه قريباً في ضوء اللقاء الأخير في القاهرة بين وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ووزير الخارجية السورية فاروق الشرع. لكن الله الذي ترفَّق بعبد الناصر جزاء عدم استسلامه للإرادة الإسرائيلية فإختاره إلى جواره من قبل أن يضطر إلى وضع توقيعه إلى جانب توقيع موشي دايان أو مناحيم بيغن أو غولدا مئير، ترفَّق أيضاً بحافظ الأسد واختاره إلى جواره من قبل أن يضطر هو الآخر إلى وضع توقيعه إلى جانب توقيع إيهود باراك. وكلاهما، عبد الناصر من قبل وحافظ الأسد

بعد ذلك لم يغلقا الباب أمام أي تسوية عادلة ولكن، على ما يجوز قوله، إن المطلوب كان إذلال هيبتهما وهو ما تنبَّه له الإثنان كل من رؤيته وحساباته.

بالرحيل المباغت لحافظ الأسد بعد الرحيل المبكِّر قبل حوالى ثلاثين سنة لجمال عبد الناصر تقترب من المغيب شمس الزعامات العربية ذات الأصول الثورية التي تساوى شخص الزعيم فيها مع أهمية بلده وأحياناً كان الشخص أكثر أهمية من البلد نفسه. وتشاء الصدف أن تكون هذه الزعامات عبارة عن مزيج عسكري – مدني مع ملاحظة أن عبد الناصر كان ضعيفاً أمام علاقاته ببعض رفاقه الذين تسببوا له في محنتين هما محنة انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة ثم المحنة الناشئة عن هزيمة 5 يونيو (حزيران) 1967، في حين أن حافظ الأسد لم يضعف أمام تلك العلاقات بما في ذلك علاقة القربى فصان النظام ثلاثين سنة ولم يترك لبنان يتملص من بين يديه على نحو تملُّص سورية من بين يدي عبد الناصر. وليس فقط ذلك، بل إن الحزن الرسمي اللبناني متمثلاً بالرئاسات الثلاث وحزن الذين يتعاطون العمل السياسي في لبنان تساوى مع الحزن الذي شهدته سورية بدءاً بنواب مجلس الشعب الذين فقدوا زعيماً... وأي زعيم كان هذا الفقيد.

أمس ووري الرئيس حافظ الأسد الثرى بكل مهابة في مسقط رأسه "القرداحة" إلى جانب والدته وإبنه باسل تاركاً سورية التي حكمها ثلاثين سنة بأسلوب غير مطروق يقوم على الحزم أمنياً والعزم وطنياً، في عهدة إبنه الدكتور بشَّار الذي تأهَّل على يديه في فترة زمنية قصيرة نسبياً. واللافت للإنتباه أن عملية انتقال السلطة أخذت في الإعتبار رغبة الرئيس الراحل التي لم تكن دفينة، ذلك أن مرحلة التأهيل كانت واضحة للسوريين والعرب والعالم على حد سواء. ومن أجل ذلك كانت الإجراءات السريعة الإيقاع لمادة في الدستور صيغت بحيث يصبح في استطاعة الدكتور بشَّار الأسد أن يكون رئيساً للجمهورية مسجِّلة سورية في ذلك أنها الجمهورية الأولى في العالم التي يُتوفى فيها الرئيس فيرثه ابنه... وهذا ما يتوق إليه بقية رؤساء الجمهورية في العالم العربي وكان الذي يعيق توقهم أنه ليس هنالك سابقة في هذا الشأن وبالذات بعدما لم يؤخذ في مصر عند وفاة عبد الناصر بإقتراح عاطفي من رئيس حزب الكتائب اللبنانية المرحوم الشيخ بيار الجميل والد بشير الذي انتخب رئيساً لكنه لم يتسلم حيث قضى إغتيالاً وأمين الذي انتخب وبات رئيساً ثم انتهى مهجَّراً يعيش في فرنسا ويتجول حول العالم إنما لا يستطيع أن يأتي إلى بلده لبنان. وخلاصة إقتراح الشيخ بيار هو أن يخلف خالد عبد الناصر والده الرئيس جمال. ولكن ما هو ممكن في سورية كان غير ممكن في مصر.

هل تسلم سورية من المفاجآت وهل يتواصل إستقرارها القائم على الحزم الأمني والعزم الوطني مع الدكتور بشّار؟

من الجائز طرح مثل هذه التساؤلات وغيرها كثير مع أن الذين يعرفون الرئيس (الأب) والرئيس المرتقب (الإبن) ومن بينهم رئيس وزراء لبنان السابق - اللاحق رفيق الحريري الذي عرف الإثنين كما لم يعرفهما لبناني بهذا العمق، يؤكدون أن الإبن سر أبيه.

وفي ضوء ذلك فإنه ما دام الإبن سيسير على نهج والده فإنه سيصل بسورية إلى بر الإستقرار، ويصل بلبنان إلى حالة جديدة من الثقة والطمأنينة تشمل الجميع خصوصاً أن فارق السن بين الرئيس لحود والدكتور بشّار من جهة وحاجة الدكتور بشّار إلى مؤازرة لبنان الرسمي والشعبي له في هذه الظروف (والتي هي بقدر حاجة لبنان إلى مؤازرة سورية قبل عشرين سنة) يشكلان عاملاً ملحوظاً على طريق التكافؤ في العلاقة بما يجيز للرئيس اللبناني أن يطرح مقترحات وبدائل (مستنداً دائماً إلى واقعة أن الرئيس الأسد أسلم الروح وهو يتحدث معه)، وبما يحقق وحدة وطنية سورية - لبنانية من شأنها أن تجعل العملية السلمية المتعثرة سهلة المنال... بعد طول انتظار وكثرة سعي.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يونيو (حزيران) 2000

دبلوماسية فاروق الشرع
وعدم دبلوماسية ياسر عرفات

قبل الرحيل المفاجئ للرئيس حافظ الأسد بثلاثة أيام حدثت لفتة دبلوماسية كثيرة الحذاقة من جانب وزير الخارجية السورية الأستاذ فاروق الشرع من شأنها أن تساعد الوضع السوري الجديد. فقبل أن يُسبق الوزير الشرع لقاءه في القاهرة يوم الأربعاء 7 يونيو (حزيران) 2000 بوزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت (التي مثّلت بلادها في تشييع جنازة الرئيس الأسد يوم الثلاثاء 13 يونيو 2000) أدلى بتصريح حذّر فيه من "المبالغة غير العقلانية في الانتصار الذي حققه لبنان والمقاومة اللبنانية مدعومة بالصمود السوري والتأييد العربي" مضيفاً إلى ذلك القول "إن الذي حدث شيء عظيم، لكن علينا أن نتذكر أن إسرائيل ما زالت تملك واحدة من أقوى ترسانات السلاح في العالم وأنها لن تُسلّم بالهزيمة بسهولة...".

وعلى رغم أن هذا الكلام يقوله فاروق الشرع لا يجوز إعتباره مثل الكلام الذي قاله الرئيس ياسر عرفات في المقابلة التي أجرتها معه القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي وبثتها مساء السبت 27 مايو (أيار) 2000، تعليقاً على النصر اللبناني على الإحتلال الإسرائيلي، إلا أن منطلق الكلامين واحد وهو أن تَطمئنَّ الإدارة الأميركية والتي من طبعها ألا تَطمئنَّ إذا كانت حليفتها إسرائيل غير مطمئنّة أو مصابة بإنتكاسة كتلك التي أصابتها جرّاء اضطرارها للإنسحاب من جنوب لبنان لتفادي النزف اليومي الذي تقاسيه قواتها من العمليات الشجاعة التي تنفّذها المقاومة.

وللتذكير من أجل التوضيح بأنه لا يجوز إعتبار كلام الرئيس ياسر عرفات مثل كلام الوزير الشرع، فإن ما قاله عرفات في حينه هو أن باراك أمر بالإنسحاب لتطبيق القرار 425 وليس بسبب "حزب الله". وهو قول أصاب كل عربي مفتون بإنتصار المقاومة على إسرائيل بصدمة، وبالذات لأن قائله هو رمز من رموز المقاومة ضد العدوان الإسرائيلي على حقوق الشعب الفلسطيني وما زال يبذل بعض الجهد في سبيل ذلك بعدما تنازل مضطراً عن ثوابت كثيرة تخص فلسطين الوطن وفلسطين الشعب.

أراد الرئيس عرفات تطييب خاطر رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك وطمأنة الإدارة الأميركية في الوقت نفسه، فكان ذلك التصريح المستفز لمشاعر الفرح العربي الناشئة عن تسجيل هدف في مرمى العدو. وكان في تقديره أن هذا التصريح سيداوي بعض الشيء الجرح الإسرائيلي فيعيد باراك النظر في عناده وابتزازه المتواصل. وكان – وفي تقديره هو وليس غيره – أن هذا التصريح سيجعل إدارة الرئيس كلينتون تُبدي إعجاباً منقطع النظر بهذه "الموضوعية" من جانب "القائد الثوري" أبو عمار فيطلب كلينتون من وزيرة الخارجية أولبرايت في جولتها (التي تمت) أن تعامل الجانب الفلسطيني بما يستحقه من مساندة على هذه الموضوعية وكيف وصلت به الحال كواحد من فرسان "سلام الشجعان" إلى أن يقول الذي قاله على الملأ ومن خلال مقابلة مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، هذا مع الأخذ في الإعتبار أن الرئيس عرفات ما كان ليستطيع أن يقول ما قاله في أي محطة تلفزيون عربية – عدا قناة "الجزيرة" – التي تلتقي مع الرئيس عرفات في النهج الموضوعي المتزايد حدة عنده.

ولكن الذي حدث هو أن أولبرايت قامت بجولتها وقابلت باراك فأعطته من الدعم والوضوح في الموقف الأميركي المساند لإسرائيل ما لم يتوقعه بهذا التأكيد الذي جاء عليه الدعم، ثم قابلت عرفات مكتفية بإعطائه بعض الحلاوة من طرف اللسان الأميركي وهو ما لا يقدِّم وقد يؤخِّر.

هذا بالنسبة إلى التصريح المستهجَن والمستعجِل الذي صدر عن الرئيس عرفات. أما بالنسبة إلى الكلام الذي قاله الوزير الشرع في القاهرة فإنه كان كلاماً مدروساً أخذ قائله في الإعتبار عامل المكان والتوقيت والمناسبة. فهو قاله بعد اجتماع دول إعلان دمشق الذي إستضافته القاهرة، وهي الدول التي تربطها علاقة كثيرة التميز مع الولايات المتحدة والمتفهمة لإستراتيجية الإدارة الأميركية بما يخص القضايا العالقة في منطقة الشرق الأوسط. وهو قاله بعد لقاء لوزراء خارجية هذه الدول بالرئيس حسني مبارك، وكانت أجواء اللقاء تتميز بإرتياح الرئيس والوزراء. وهو راعى التحفظ الناشئ لدى هذه الدول على التغريد اللبناني الحماسي لدى الدولة والمقاومة ابتهاجاً بما حدث، وهو تحفّظ ينطبق عليه التعبير المصري الشائع في مثل هذه المناسبات وهو "بالراحة يا إخواننا". وهو دقَّ على الوتر الأولبرايتي الحساس عندما قال الكلام الذي قاله خصوصاً عندما حذف دور إيران مكتفياً بالإشارة إلى أن الدعم الذي لقيه لبنان الرسمي والمقاومة كان من خلال "الصمود السوري والتأييد العربي"، وأيضاً عندما اعترف بأن إسرائيل ما زالت تملك واحدة من أقوى ترسانات السلاح وعندما قال "إن إسرائيل لن تُسلّم بالهزيمة بسهولة".

الترجمة الأميركية لهذا الكلام جاءت على الفور. فاللقاء الذي تمّ في القاهرة بين الشرع وأولبرايت "كان إيجابياً وبناءً وأزال الكثير من سوء التفاهم" على حد توصيف وزير الخارجية السورية الذي شعر بأن "هناك محاولة من الجانب الأميركي لتصحيح الأمور..." مؤكداً أن هنالك فرصة لإستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل من غير أن تتخلى سورية عن مطالبها بإستعادة كامل هضبة الجولان المحتلة، ومن دون أن ينسى التذكير بأن سورية "قادرة على الصبر مثلما أثمر صبر المقاومة في لبنان".

ما نريد قوله هو أن الوزير فاروق الشرع لم يتجاوز الأصول وراعى المشاعر وفي الوقت نفسه ساهم في ترطيب التربة الجافة للعلاقة الأميركية - السورية نتيجة عدم نجاح قمة الرئيسين حافظ الأسد وبيل كلينتون في جنيف في مارس (آذار) الماضي، وأمكنه بعث الحيوية في أوصال قناة الاتصالات الأميركية - السورية تمهيداً لمعاودة التشغيل المنتظم لهذه القناة بهدف التوصل إلى استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه أبدى الحرص على التمسك بالثوابت. أما الرئيس عرفات فإنه إستهان بالمشاعر وتجاوز الأصول في مناسبة الفرح العربي.

وهذا هو الفرق بين دبلوماسية فاروق الشرع التي تراعي الحالة النفسية العربية لدى الشعوب من جهة ولدى الأنظمة من جهة أخرى، وهي تدق الباب الأميركي، وبين دبلوماسية الرئيس عرفات الذي يرى كما الرئيس الراحل أنور السادات من قبل أن تسعاً وتسعين من أوراق اللعبة في يد أميركا... ومن أجل ذلك فلماذا تضييع الوقت والإنشغال بمراعاة المشاعر. وعند التأمل نجد أن الرؤية الساداتية لم تكن في محلها تماماً، وأودت بصاحبها إلى التهلكة.

ويبقى أننا، ونحن نقول ذلك، نأخذ في الإعتبار أن بعض التعديل الذي تقتضيه ضرورة إستقرار الإستمرارية، ربما سيحدث في مفردات التخاطب السورية بعد رحيل الرئيس الأسد الأمر الذي من شأنه أن تصبح دبلوماسية الرئيس عرفات ليست مستهجنة إلى الحد الذي كانت عليه عندما كان الرئيس الأسد ما زال حياً... ولا مجال عنده لأي مرونة.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يونيو (حزيران) 2000

زائر الضاحية الجنوبية

في وضح النهار...

مَنْ كان يتوقع أن تتطور الأمور بهذا الإيقاع الذي تطورت عليها وما زالت، وتصل الحال بنا إلى يوم نرى فيه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يقوم وفي وضح النهار في التاسعة وعشر دقائق من يوم الثلاثاء 20 يونيو (حزيران) 2000 بزيارة زميله في منصب "الأمانة العامة" السيد حسن نصر الله الأمين العام لـ "حزب الله" الذي تقبَّل برحابة صدر وصول زائره الدولي متأخراً عشر دقائق.

جاءت الزيارة في وقت أنجز حزب البعث في سورية الجانب الحزبي من عملية انتقال السلطة إلى الدكتور بشّار الأسد، وجاءت تشكل حدثاً بالغ الأهمية وغير مسبوق لكي تتم مقارنتها مع حدث مماثل، وفي الماضي عايشنا زعماء ثوريين وقفوا خطباء على منبر المنظمة الدولية من بينهم فيديل كاسترو الذي إذا أمدَّ الله بعمره ربما يكون عميد الرؤساء الصامدين في منصب الرئاسة طوال نصف قرن. كما أننا عايشنا مشاهدة رجل دين هو الرئيس القبرصي (الراحل) المطران مكاريوس يقف أيضاً خطيباً على منبر المنظمة. أما الذي يحدث للمرة الأولى فهو أن الأمين العام للأمم المتحدة هو الذي يبادر ويقوم بزيارة رجل دين من الجيل الشاب هو الأهم بين رجال الدين في طائفته في لبنان بعد الإمام موسى الصدر الذي ترفض الطائفة إعتباره متوفى وما زالت ترى أنه مغيَّب. (ليس الآن مجال البحث في ظروف واقعة اختفاء موسى الصدر).

كان منظر دخول موكب الأمين العام كوفي أنان الضاحية الجنوبية من بيروت والمجاورة للمطار حيث مقر الأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصر الله لافتاً للإنتباه ومثيراً للدهشة. فالضاحية هي معقل الحزب وعبارة عن مجموعة من الأحياء الشعبية معظم سكانها من الطائفة الشيعية. وفي هذه الضاحية يتخذ أيضاً رجل الدين العلاّمة الشيعي السيد محمد حسين فضل الله مقراً لسكناه. وفي استمرار كانت طرقات أحياء الضاحية وأزقتها موضع إهتمام أمني ورقابة مشددة لا مثيل لها خشية أن يقتحمها عملاء ينفِّذون لإسرائيل عمليات إغتيال بعض

قادة "حزب الله" بواسطة سيارات مفخخة، أو يقومون بوضع متفجرات في أماكن مكتظة بهدف إحداث فوضى وإرتباكات لا مثيل لها. ومن هنا فإن اليقظة التي تلازم حالة الاستنفار شبه المتواصلة لدى الإدارات الأمنية في الحزب لتفادي وقوع مثل هذه العمليات كانت بدقة يقظة الشبان الذين انتشروا في خطوط المواجهة لتنفيذ عمليات ضد قوات الإحتلال الإسرائيلي وعملاء إسرائيل العاملين في ما عُرف بـ "جيش لبنان الجنوبي". وكثيراً ما حدثت اختراقات أمكن كشفها في اللحظة الأخيرة.

وفي الضاحية الجنوبية حيث "دولة حزب الله" إذا جاز القول تشعر أنك في أحياء قريبة الشبه من أحياء كربلاء والنجف وأحياء في ضواحي طهران. النساء عموماً محجّبات والرجال عموماً أطلقوا لحاهم بدرجات متفاوتة. وفي المناسبات الخاصة مثل عاشوراء يمارس أهل الضاحية الحزن بصدق. وفي الضاحية باتت هنالك لهجة جديدة هي مزيج من المفردات التي يتميز بها المذهب الجعفري بلكنة إيرانية وشجن عراقي. وما يحدث في بعض المناطق اللبنانية من جرائم وأعمال غير أخلاقية وعدم انضباط ومظاهر غير محترمة وسرقات، لا يحدث في الضاحية حيث بَسَط "حزب الله" الحزم والمهابة.

هذه ملامح عابرة عن الضاحية الجنوبية التي أقدم الأمين العام كوفي أنان على مبادرة شجاعة بزيارته مقر السيد حسن نصر الله يوم الثلاثاء 20 يونيو (حزيران) في موكب محروس من قوى الأمن اللبنانية وعناصر الحماية التابعة للحزب.

بطبيعة الحال وجد أنان مقراً يخلو من أي أُبهة ويشبه في بعض جوانب بساطته مقر سكن رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص. ووجد أنان نفسه للمرة الثانية وجهاً لوجه أمام قيادات تابعة للحزب، حيث سبق له أن التقى عندما كان في عهد سلفه الدكتور بطرس غالي يشغل منصب الأمين العام المساعد بعض القياديين في الحزب. والفرق بين المرة الأولى في بداية التسعينات وهذه المرة أن الحزب زمنذاك كان مشروع مقاومة أما الآن فإنه صاحب إنجاز مُبهر حيث نجح في تحقيق نصر على الإحتلال إضطر الحكومة الإسرائيلية تحت تأثير العمليات الشجاعة لمقاتلي "حزب الله" على مدى عشر سنين إلى سحب قواتها من لبنان ومن دون فرض شروط مسبقة.

كان الإجتماع عبارة عن لقاء أمين عام كثير الأسف لإخفاقات المنظمة الدولية، التي يقف على رأسها، في إستيعاب بعض الحقائق ومن بينها أن

"حزب الله" هو حركة مقاومة وإن كانت الغاية تبرر له بعض الوسائل التي اضطر للأخذ بها وإعتبرها آخرون "إرهاباً"، بأمين عام لحزب خارج من انتصار يغبطه عليه قادة بعض الجيوش العربية النظامية. ولولا الهوية المذهبية (شيعي) لهذا الحزب من جهة والولاء السياسي المطلق من جانبه للثورة الإيرانية من جهة أخرى، لكان ذلك الإنتصار أحدث صحوة على المستوى القومي. لكن طبيعة الهوية ونوعية الولاء جعلت الإبتهاج العربي والإسلامي بالإنتصار الذي حقّقه يبقى حبيس الصدور لدى الكثيرين وبذلك لم يعطَ الحزب حقه من الإنصاف العربي والدولي، إلى أن جاء الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يطلب الإجتماع بالأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله. وجاء الإجتماع في مقر الأخير وليس لدى طرف ثالث ليؤكد ما معناه أن كوفي أنان إما أنه شجاع إلى الدرجة التي يقوم بهذه الخطوة ليعوِّض من خلالها تقصيراً متكرراً ومتعمَّداً من جانب المنظمة الدولية تجاه لبنان والمقاومة التي يتصدرها "حزب الله"، أو أنه مخوَّل ضمناً من الإدارة الأميركية لكي يخطو هذه الخطوة وهو مطمئن إلى أنه لن يلقى العقاب الذي سبق أن لقيّه سلفه الدكتور بطرس غالي. ونحن عندما نقول ذلك فعلى أساس أن الأمين العام للأمم المتحدة وبالذات كوفي أنان يحرص على ألاَّ يخطو أي خطوات من شأنها أن تزعج الإدارة الأميركية حتى إذا كانت هذه الخطوات تدخل في نطاق صلاحياته كأمين عام للأمم المتحدة. كما أننا نأخذ في الإعتبار أن الأمين العام قد يكون وتحت غطاء منصبه الدولي مكلَّفاً برسالة خاصة من الإدارة الأميركية لكي يبلغها دون غيره للأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصر الله. وهنا تستوقفنا ملاحظة أن هذا اللقاء ما كان ليتم قبل موافقة إيران وأنه من أجل ذلك جاءت زيارة أنان إلى طهران واجتماعه بكل من مرشد الثورة خامنئي ورئيس الجمهورية خاتمي. وبعد هذه الزيارة باتت الطريق سالكة أمام اللقاء المثمر في وضح النهار وتحت بريق عدسات المصورين الذين بذلوا جهداً إستثنائياً لتسجيل لقطات ناجحة للإجتماع المثير بين أمينين عامَّين واحد مقره إحدى ناطحات السحاب في نيويورك والثاني مقره الضاحية الجنوبية من بيروت التي لا نعرف ما إذا كانت بعد هذا اللقاء ستبقى هاجساً مقلقاً للإدارة الأميركية والطائرات المدنية الأميركية.

ويبقى أننا استناداً إلى صورة اللقاء حيث بدا الأمينان العامّان مرتاحي الوجهين محاطَين بالعلم اللبناني إلى جهة أنان وعلم "حزب الله" إلى جهة أمينه العام، وكذلك إلى التوضيحات التي أبلغها السيد حسن وأوردها بيان أصدره الحزب... إننا استناداً

إلى ذلك نفترض أن مفاجآت سارة آتية ولا ريب لمصلحة العملية السلمية ومن بينها إننا قد نسمع ذات يوم أن وفداً من قيادة "حزب الله" زار أنان في مقره في نيويورك رداً على زيارته الشجاعة وفي وضح النهار للضاحية الجنوبية، وأن أعضاء الوفد مُنحوا لهذا الغرض تأشيرة دخول رسمية إلى نيويورك خالية من المخاوف على أساس أن من كانوا مقاومين باتوا الآن جزءاً من اللعبة السياسية... ورقماً صعباً في هذه اللعبة.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يونيو (حزيران) 2000

فرحة أردنية...

لم تكتمل

لم تكتمل فرحة الأردنيين بجناحيهم.. جناح الأردني الصميم وجناح الأردني من أصل فلسطيني، بالحكومة الجديدة التي اختارها الملك عبد الله لهم خلفاً لحكومة عبد الرؤوف الروابدة وفاجأهم بأن من يترأسها هذه المرة ليس من طاقم أهل السياسة وإنما هو النائب المهندس علي أبو الراغب، وهو شخصية من نسيج رئيس وزراء لبنان السابق - اللاحق رفيق الحريري ورئيس وزراء مصر السابق كمال الجنزوري... فهو مهندس ومقاول ومقتدر مالياً وصاحب سمعة طيبة في كل الأوساط، ولا عداوات له ولا خصومات. كما أنه في الفترة التي عمل فيها وزيراً للصناعة والتجارة كان يتحرك بمنهجية من يخطط لكي يرتقي السلم وصولاً إلى أعلى. وجاءته الفرصة مع قرار الملك عبد الله بإحداث نقلة نوعية في العمل التنفيذي يطلق بموجبها في سماء العمل الرسمي نجماً من إختياره. وإختار صديقه المهندس علي أبو الراغب الذي لم يسبق أن انضم إلى نادي رؤساء الوزارات الذين يتوالون على هذا المنصب وفق معايير استمر الملك حسين يعتمدها حتى لحظة اختياره عبد الكريم الكباريتي رئيساً للوزراء.

كان هدف الملك عبد الله من إختيار المهندس النائب علي أبو الراغب لتشكيل حكومة جديدة هو الإنتقال من حكومة تتقدم الهموم والإهتمامات الإقتصادية والمعيشية عندها على أي هموم وإهتمامات سياسية. وفي الوقت نفسه تُحقق وحدة صف من دون أن يكون هنالك توحُّد على الهدف. وفي سبيل ذلك إستنبط خلطة حكومية غير مسبوقة بالشكل الذي جاءت عليه. فهي ترضي الفلسطيني من دون أن تشغل بال الأردني. وهي تفتح الباب أمام الإسلاميين. وهي ترفع يافطة تؤكد أنها الحكومة التي يريدها الملك لتحاول تصحيح المسار الإقتصادي بحيث لا تبقى سياسة الأردن مرتبطة بالكامل بالمواقف السياسية لجهة التعامل مع العراق ولجهة الاعتماد على النجدة الخليجية ولجهة تفادي عدم الإغراق في التفاؤل حول مستقبل التعامل الإقتصادي والتجاري مع إسرائيل، ولجهة تطوير المساعدات من الولايات المتحدة وبعض الدول الصديقة.

وما يلفت الإنتباه أن رئيس الوزراء الأول للملك عبد الله (على أساس أن الآخرين من سمير الرفاعي وبهجت التلهوني إلى عبد الكريم الكباريتي هم عملياً رؤساء حكومات والده الراحل) التقط الإشارة الملكية بحصافة فقرر ألاَّ يستأثر بكل شيء من الكبيرة إلى الصغيرة، وهذا تواضع يرضي الملك والوزراء ويرضي أيضاً الرأي العام. وفي هذا الإطار نراه يوزع مسؤوليات كثيرة على أربعة نواب له، الأمر الذي بات لنائب رئيس الوزراء في الأردن أهمية على نحو ما هي عليه الأهمية التي يستأثر بها في لبنان نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر.

كانت فرحة الأردنيين بحكومتهم الجديدة ملحوظة. فقد توقَّعوا، بعد إقحام الرئيس أبو الراغب لشخصيات مرموقة في مجال القطاع الخاص في العمل الوزاري، أن يكون هذا القطاع سنداً للقطاع العام المتعثرة بعض مفاصله. وإفترضوا أن الأحوال الإقتصادية والمعيشية في البلد ستشهد بعض التحسن وذلك لأنه ليس من مصلحة الوزراء الآتين من ميدان الشركات والمقاولات والصناعات والمصارف وتجارب الأسواق وخبرتها أن يفشلوا، كما أنهم ليسوا مستعدين لرؤية التظاهرات الشعبية ضدهم تجوب شوارع عمان والمدن الأردنية بسبب فشلهم. ومن هنا فإن هؤلاء الوزراء سيُكثِّفون الجهد كثمن لإشراكهم في المنصب الوزاري.

إلى ذلك إفترض الأردنيون أن الحكومة الأولى للملك عبد الله سترفع صواري الإستقرار على سفينة الحكم الأردني المبتهج بالحليف السوري المرتقب وتبعاً لذلك تسير العلاقات في ظل قيادتين شابتين وعلى كثير من الإنسجام (قيادة الملك عبد الله للأردن وقيادة الدكتور بشّار الأسد لسورية) وهي كثيرة الإطمئنان إلى أن الرياح العاتية لن تقوى هذه المرة على سفينة الحكم بحيث تجنح أو تتمزق صواريها. وفي ظل هذا الوضع كثير الهدوء تنشط السياحة وتضخ الولايات المتحدة المزيد من المساعدات وتنتعش المشاريع على أنواعها وتشهد أسواق المملكة إنحساراً في الركود المسيطر عليها منذ ثلاث سنوات.

تلك هي ملامح فرحة الأردنيين علىنحو ما كانت عليه عندما كلَّف الملك عبد الله يوم الأحد 18 يونيو (حزيران) 2000 صديقه ومحط آماله في إنقاذه من "لوبي" رؤساء الوزارات الذين يتشاطرون عليه من دون أن يحققوا له رؤيته في الإنتقال من أُردن الحسين بن طلال إلى أُردن عبد الله بن الحسين، ومن دون أن يعني ذلك إنقضاض الثاني على تراث الأول.. ولكنها نوازع مَنْ يتسلم الحكم حتى إذا كان إبناً يرث أباً، تفرض أن يكون له بعض التميُّز وكثير الشعور بأنه قادر على أن يمارس اللعبة بأسلوب تنطبع عليه شخصيته.

ولقد سارت الأمور على نحو جيد إلى أن ظهرت في الأفق فجأة علامتان لا تدعوان إلى الطمأنينة. تمثّلت الأولى يوم الجمعة 23 يونيو (حزيران) 2000 بإعلان متحدث في الخارجية الأميركية بأن السفارة في عمان مُستهدَفة محذِّراً من "عمل إرهابي" أكثر خطورة مما كانت عليه الحال في ديسمبر (كانون الأول) الماضي. ثم جاءت العلامة اللاحقة متمثِّلة بحادثة إطلاق النار من جانب جندي إسرائيلي يوم السبت 24 يونيو (حزيران) على وفد من إتحاد النقابات المهنية الأردنية كان في زيارة لبنان للتهنئة بتحرير الجنوب. وجرى الحادث أمام الشريط الشائك عند بوابة فاطمة في بلدة كفركلا التي تحولت مزاراً. وأصيب في الحادث ثلاثة من أعضاء الوفد الأردني تم إدخالهم مستشفى في المنطقة وكان من بينهم رئيس لجنة مقاومة التطبيع مع إسرائيل.

وجدت الحقبة الراغبية نفسها فجأة أنها أمام تحديات أمنية ووطنية، الأمر الذي يعني أنها لن تكون معنية فقط بالتنمية والإصلاح الإقتصادي وتأمين المزيد من الدخل بالعملة الصعبة. ومن الطبيعي أنه عندما تُحذِّر الخارجية الأميركية من عملية إرهابية خطيرة ستتعرض لها السفارة في عمان وتُحذِّر الرعايا وتُنبِّه من يعنيهم الأمر في الوقت نفسه، فإن ارتباكات ستسود ويتأثر بسببها السوق من جهة والسياحة المعلَّقة عليها الآمال من جهة أخرى. كما أنه من الطبيعي عندما يتعرض الوفد النقابي الأردني وهو في زيارة تهنئة لخلاص الجنوب اللبناني من الإحتلال الإسرائيلي إلى إطلاق النار عمداً عليه من جنود إسرائيليين أن تتأثر الحكومة التي لم يمضِ على تشكيلها ستة أيام لما جرى خشية أن تترك إنطباعاً بأن أهل المال والأعمال والتجارة والمصادر الذين ينتسب رئس الحكومة وأكثرية الوزراء إليهم هم غير معنيين وغير مهتمين بالمسألة الوطنية وأن قضيتهم الأساسية هي تحقيق إزدهار نسبي ومعيشة معقولة يتقدمان على أي أمور وطنية. وفي بلد مثل الأردن لا يبدو هذا الأمر مقبولاً بما فيه الكفاية وبما يطمئن المسؤول مهما إشتد شظف العيش.

ومن أجل تفادي التأثر بدأ التفكير بما هو مطلوب من الحكومة الحديثة العهد الطرية العود السياسي أن تفعله. فالإعتذار الإسرائيلي الشكلي من جانب إسرائيل لا يكفي خصوصاً أن الإعتذار الماضي لم يشفِ غليل الأردنيين الذين راعهم مشهد تعرُّض وفد يمثِّل مجلس النواب الأردني أمام الحرم الإبراهيمي لإهانة لا مثيل لها من قِبَل الجنود الإسرائيليين وإضطر هؤلاء مسايرة لمليكهم ولظروف الأردن (الغارق حينها في الإرتباك السياسي والتوريثي) إلى بلع الإهانة وهضمها، تاركين بإرتضائهم هذا إنطباعاً لدى الرأي العام الأردني بأن نسبة الإحترام للنفس لدى هؤلاء ليست

مرتفعة بما يكفي. وعلى هذا الأساس فلا بد من أن يأتي الإعتذار عن العدوان الإسرائيلي على الوفد النقابي الأردني الزائر للجنوب بمستوى اعتذار الملك (الراحل) حسين للإسرائيليين على واقعة إطلاق الجندي أحمد الدقامسة النار على طالبات إسرائيليات استفزته زيارتهن لأرض آبائه وأجداده التي لم تعد بموجب صفقة تخصهم ولا تخص الأبناء والأحفاد من بعد. والذي إستفزه هو أن الطالبات كنَّ في غاية الإبتهاج رقصاً وغناء فكان منه الذي كان، وكان من الملك حسين أن زار ذوي الطالبات الضحايا وإنحنى أمام مصابهم طالباً الصفح منهم بعدما أرسل أحمد الدقامسة إلى السجن حيث لا يزال فيه. وإستقبل نتنياهو السيِّئ السمعة هذه المبادرة من الملك حسين استقبال اللئام وعمل على توظيفها لمصلحته.

إن الكلام يطول في ما يمكن أن يحدث في شأن العدوان الإسرائيلي على الوفد النقابي الأردني الذي حدث عمداً لأن الوفد أردني، وحدث على ما يجوز الإعتقاد كرد على واقعة الجندي أحمد الدقامسة والطالبات وكرسالة إلى النقابات العربية بأن لا تحذو حذو الوفد الأردني وتبعث بوفود تهنئة للمقاومة في لبنان. وما يعنينا هنا على وجه التحديد هو أن حكومة الأردن الجديدة، التي هي إقتصادية في الدرجة الأولى سياسية في الدرجة الثانية خلافاً لكل الحكومات التي سبقتها، أحدثت حالة فرح في نفوس الأردنيين شعباً وملكاً... لكن الفرحة لم تكتمل، وعلى هذا الأساس فإن باب المفاجآت مفتوح على كل الإحتمالات.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يوليو (تموز) 2000

لبنان وسورية...
والفرصة الذهبية التي لا تتكرر

أمضى اللبنانيون المحايدون الطيبون ومعهم بعض محبي بلدهم وبالذات المملكة العربية السعودية التي لولا الاتفاق الذي تم إنجازه في الطائف لما كان للحرب اللبنانية أن تتوقف، الأسبوعين الماضيين وهم على درجة من القلق بسبب الأجواء المفتعلة والمحمومة التي أوحت بأن البلد الذي بات آمناً هو على كف حرب أهلية جديدة. وما نقصده بقولنا "اللبنانيون المحايدون الطيبون" هو أن غالبية اللبنانيين ضد هذه الأجواء ويريدون لبلدهم أن يستقر ويفضلون مناقشة كل الأمور العالقة بعيداً عن التشنج ونبذ أساليب التلويح بالقوة والاحتكام إلى الفوضى والشغب بدل الاحتكام إلى العقل والضمير. وهؤلاء كانوا قبل الحرب التي اشتعلت يوم الثالث عشر من أبريل (نيسان) 1975 وطال اشتعالها وتشعبت فواجعها مع أن يتم كل شيء تحت سقف الحوار والمناقشة المسؤولة، ولكن الغرباء استحكموا ببعض الزعامات واستعملوها كأدوات تفجير وبات اللبنانيون في غالبيتهم وقوداً لحرب غير مفهومة كان يمكن أن تستمر حتى يومنا هذا لولا أن المملكة العربية السعودية بقيادتها الحكيمة والمخلصة رمت ببعض ثقلها المعنوي واستطاعت جمع رموز الصيغة اللبنانية على كلمة سواء.

ونحن عندما نستحضر في الذكرى السادسة والعشرين لتلك الحرب ما الذي جرى على مدى شهر في الطائف ثم في جدة نلاحظ أنها من المرات القليلة التي تقوم فيها قيادة بلد بكاملها في التعاطي مع موضوع بهدف إيجاد حل متوازن له، هذا فضلاً عن أن المملكة العربية السعودية لم تكن مجرد بلد مضيف وإنما كانت إذا جاز التوصيف وعلى مدى شهر كامل بمثابة مستشفى أخذ على عاتقه نقل بلد بكامله إلى هذا المستشفى الذي هو غرفة عناية فائقة وتولى العلاج طاقم متخصص يجمع إلى القدرة على العلاج مشاعر المحب للمريض الراقد في هذا المستشفى. ونقول ذلك لنؤكد ما معناه أن المملكة العربية السعودية لم تكن مجرد مضيفة مؤتمر وإنما كانت مهمومة ومهتمة في الوقت نفسه. مهمومة بالحال التي انتهى إليها بلد أحبه أبناء الملك عبد العزيز وهم في طريقهم إلى تسلُّم المسؤولية واستمروا على

حبهم له بعدما باتوا يشغلون مواقع في مفاصل رئيسية في الدولة، وهي في تقديرنا حالة غير مطروحة خصوصاً أن لبنان ليس على حدود المملكة لكي يقال إن لهذه العاطفة موجبات بدافع المسايرة من أجل احتواء خلاف حدودي.

وفي تقديرنا أيضاً أنه لو كان المؤتمر الذي استضافته المملكة لم ينعقد فيها وإنما في بلد آخر، لما كان للحرب أن تتوقف ولكانت ستستمر ويتساقط الضحايا بالعشرات يومياً ويأتي التدمير على ما تبقى من معالم البنيان في البلد إلى أن ينتهي الأمر إلى غالب ومغلوب، بل ربما كانت وصلت الحال بلبنان إلى أنه مثل أفغانستان الآن وكانت – من يدري – ستنشأ نتيجة لذلك جماعات ترى أن يتم تدمير قلعة بعلبك وجبيل وبقية القلاع والتماثيل الأثرية والنواويس التي ترمز إلى حضارة مضت عليها ألوف السنوات، وكذلك تماثيل رياض الصلح وبشارة الخوري وحبيب أبي شهلا (من رموز الإستقلال بين رجال السياسة) وجبران خليل جبران. كذلك ربما كان سيشهد لبنان جماعات تكفِّر المؤمنين وتبرّئ المشركين وتحلل الحرام وتحرِّم الحلال.

في تقديرنا أيضاً وأيضاً أنه لو لم يتابع الملك فهد بن عبد العزيز وكذلك ولي عهده الأمير عبد الله والنائب الثاني الأمير سلطان وأمير الرياض سلمان بن عبد العزيز ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل على مدار الساعة طوال شهر ما يدور داخل اجتماعات رموز الصيغة اللبنانية ويتم في اللحظة الحرجة التي تواجهها المناقشات، بذل المسعى المخلص والودي ومن دون أن يتخذ ذلك طابع التدخل، لكان ربما لن يصل مؤتمر الطائف إلى نتيجة، ولكان النواب الذين شاركوا في المؤتمر ربما عادوا كل إلى المكان الذي جاء منه إما في المنافي الاختيارية – الاضطرارية في لندن وباريس وجنيف وقبرص وإما في لبنان المنقسم إلى جناحين شرقي وغربي.. هذا إذا كان لن يلقى العائدون من المؤتمر – أو نفر منهم – جزاءهم على أيدي الذين يواصلون إشعال البيت ناراً أو تستقطب الفوضى بعض هؤلاء العائدين بحيث ينتقلون إلى الحواجز بدل الشرعية.

وفي قولنا إنه ما كان للحرب أن تتوقف لولا جغرافية مكان انعقاد مؤتمر رموز الصيغة اللبنانية (أي أعضاء البرلمان) ولولا نخوة القيادة المضيفة وحرصها على إيجاد الحل حباً بلبنان وليس من أجل أن تضيف إلى إهتمامها بالأشقاء وقضاياهم مأثرة إهتمام جديدة... إننا في قولنا هذا لا نتحدث من فراغ وإنما نستند إلى أمثلة واقعية حول مؤتمرات بهدف المصالحة جرى عقدها في دول كثيرة وأخفقت في التوصل إلى حلول. بل إنه بالنسبة إلى المعضلة اللبنانية نفسها حدث قبل مؤتمر

الطائف أن عقد رموز الصيغة اللبنانية اجتماعات لهم في لوزان على أساس أن هذه المدينة السويسرية شأنها شأن جارتها جنيف هي مكان محايد وأن فيها من الهدوء ما من شأنه أن يجعل العقول تبتكر الحلول المناسبة، وفي لوزان يمكن الاستعانة بكل الأطراف الدولية المهتمة بالوضع في لبنان. ومع ذلك فإن الاجتماعات انتهت إلى لا شيء. وهذا سببه أنها لم تنعقد في رحاب من هم محبون للبنان وصادقون في حدبهم عليه.

الذي أوجب هذا الكلام أن لبنان عاش قبل أيام من الذكرى السادسة والعشرين للحرب أجواء توحي كما لو أنه على أهبة أن تتكرر على أرضه وبين شعبه تلك الحرب اللعينة. تصريحات من هنا عبر الصحف أو شبكات الإنترنت. ومسيرات من هناك. وتظاهرات تطلق هتافات من النوع الذي يحمل في طياته نوايا خبيثة. وعرض عضلات في الشوارع يسير فيه مقنّعون يخفون وجوههم ويرفعون عالياً السواطير والسكاكين والفؤوس والسيوف غير الأصيلة وغرضهم من ذلك الإيحاء بأنهم سيجعلون من لبنان جزائر ثانية تشهد بعض قراها وبلداتها يومياً جرائم ذبح لنساء ورجال وفلاحين وأطفال وأحياناً لعائلات بكامل أفرادها.

ولا يحتار المرء في تصنيف هذه الممارسات والذين يمارسونها بصرف النظر عن مكانتهم ومقامهم ورؤاهم، فهم ضد بلدهم وضد الإستقرار وضد صيغة الطائف لأنها كانت الصيغة المتوازية التي ارتأت أن لا يكون هنالك في لبنان غالب ومغلوب. لكن من المهم أن يكون واضحاً للجميع أن صيغة الطائف وعلى النحو الذي أوردنا ظروف الانعقاد وأهمية جغرافية المكان ونخوة القيادة المضيفة وحرصها على لبنان مع أنه تكراراً، ليس على الحدود ولا مشاكل حدودية معه ولا هو منافس للزعامة السعودية وليس حاسداً للمملكة... إن صيغة الطائف هذه هي من نوع الفرص الذهبية. والفرصة الذهبية عادة لا تتكرر كما أن تضييعها هو بمثابة الخسارة الكبرى. ويخطئ أولوا الأمر اللبنانيون والسوريون معاً إذا هم ظنوا أن الاستهانة بهذه الصيغة وعدم التعامل معها بواقعية ومرونة وبعيداً عن العناد والتشدد، من شأنه أن يفيد. كذلك يخطئ هؤلاء إذا هم اعتقدوا أنه ما دامت المملكة العربية السعودية كانت الراعية لاتفاق الطائف وكانت قيادتها هي المضيفة وهي الباذلة بصدق كل الجهد المخلص فإنها لا بد ستتدخل من جديد في حال تجددت المواجهة.

أما لماذا يخطئ هؤلاء جميعاً، ومن دون أن نخوض في تحديد الأسماء والمقامات ونوعية الولاءات والتحزبات، فلأن المملكة قامت بواجبها وأكثر (على نحو ما تفعل مع الفلسطينيين على صعيد المساندة المالية والسياسية وبالذات بالنسبة إلى

الإنتفاضـة) وأن البقيـة تقـع علـى عـاتق الطـرفين اللبنـاني والسـوري، الأول بتشـعباته وتقاطعاتـه والثـاني بشـخص قيادتـه الوريثـة الشـابة التـي شـجع نزوعهـا نحـو الإنفتـاح وإعادة النظر المتدرجة بهدف تحقيق انفراجات في أكثر من موضوع داخلي، أطرافاً فـي لبنـان علـى أن تطـرح بعشـوائية وبروحيـة إنتقاميـة تفتقـد التجـرد، موضـوع اتفـاق الطائف الذي يشكل الوجود العسكري السوري في لبنان أحد بنوده.

وليس منطقياً ولا هو مـألوف علـى الإطـلاق أن يـتم الاسـتنجاد بالمطـافئ مرة ثانية لإطفاء حريق في بيت أشعله عمداً أصحاب هذا البيت. والمثل الشعري السائر يقول إن اللبيب من الإشارة يفهم.

صحيفة "الشرق الأوسط" - أبريل (نيسان) 2001

الدرس السوري بعد الدرسين الروسي ثم الصيني

من الواضح ان الدرس الصيني ومن قبله الدرس الروسي كان لهما الأثر البالغ على الإدارة الأميركية. ولولاهما وما تركه كل درس من تداعيات على الهيبة الأميركية لما كان الرئيس جورج بوش الإبن أجرى الاتصال الهاتفي الذي اجراه مع الرئيس بشّار الأسد.

وما يلفت الانتباه في هذا الاتصال ان المتحدث الرئاسي الأميركي لم يكن اميناً في نقل ما دار في المكالمة الهاتفية التي اجراها الرئيس جورج بوش الإبن مع الرئيس الأسد الإبن وإنما اجتزأ من المكالمة ما يناسبه وما يُظهر الإدارة الأميركية بأنها هي التي تنصح ولا تتقبل النصيحة، وأنها هي التي تنبه الآخرين (عدا إسرائيل بالطبع) ولا تسمح لأحد بأن ينبهها، وأنها هي التي من حقها تقييم دور الامين العام للامم المتحدة وترفض ان يكون للغير تقييم لهذا الدور، وذلك على أساس ان الأمم المتحدة في نظرها يجب ان تكون جرماً يدور في فلك النظام العالمي الجديد الذي تقوده وان مجلس الأمن يجب ان يبقى هو الآخر تحت السيطرة الأميركية.

ومن المؤكد انه لو كان المتحدث الرئاسي امينا وروى ما الذي قاله للرئيس السوري وما سمعه منه لكان سيبدو رئيس الولايات المتحدة على غير الهالة التكساسية التي هو عليها ولكان سيجد الكثيرين من المنافسين والخصوم له يقولون له ما معناه ان رئيساً اصغر منه سناً ويقود نظاماً ورثه عن والده، يمضي وهو في سدة الحكم منذ اشهر وقبل فترة وجيزة من تسلُّم الرئيس جورج بوش الإبن الحكم يخاطب رئيس الدولة التي تبسط هيمنتها على العالم بالأسلوب الذي لم يعتد عليه رئيس النظام العالمي الجديد.

في ضوء ذلك نتمنى – مع ان ما نتمناه هو خروج على التقاليد وأصول التعامل الرئاسية – لو ان الرئاسة السورية تبث نص الحديث المتبادل الذي دار بين الرئيسين جورج بوش الإبن وبشّار الأسد خصوصاً انه تم – على الارجح – من دون الحاجة إلى ترجمة. وببث هذا النص يصبح الدرس الذي تلقته الإدارة الأميركية خلال أقل من شهرين ثلاثياً، أي الدرس الروسي الذي تمثل بأن الإدارة الأميركية

قررت طرد خمسين دبلوماسياً روسياً فردت الرئاسة الروسية على القرار بالمثل وعلى وجه السرعة. والدرس الصيني الذي تمثل بإصرار الحكم الصيني على ان يعتذر الرئيس بوش الإبن على حادثة طائرة التجسس التي ما زالت تداعياتها مستمرة، وقد تم الاعتذار ولولا ذلك لكان طاقم الطائرة ما زال رهن التحقيق من قبل الاجهزة الصينية المختصة. والدرس السوري الذي تمثل بأن الرئيس بوش الإبن اتصل هاتفياً بالرئيس الأسد الإبن ليطلب منه ضبط النفس فسمع منه مرة أخرى الكلام الذي لا يرضيه وتنزعج منه إسرائيل بعد الكلام الذي قاله الرئيس بشّار في القمة العربية الدورية الأولى في عمان وفاجأ به الإدارة الأميركية والحكومة الشارونية على حد سواء... وكان هذا الكلام – على ما يجوز الإعتقاد – أحد الدواعي الرئيسية للعدوان الذي استهدف محطة الرادار السورية المقامة ضمن اتفاق رسمي على بقعة ارض لبنانية.

صحيفة "اللواء" – أبريل (نيسان) 2001

إختبارات عربية وسورية - لبنانية للعدوان الإسرائيلي

يبدو العدوان الإسرائيلي الذي استهدف بقعة عسكرية سورية فوق ارض لبنانية وكما لو انه اختبار للعلاقة اللبنانية – السورية بعد حملة التصعيد التي استهدفت فك عرى هذه العلاقة ومدى الأثر الذي تركته الحملة على الحكم اللبناني.

كذلك يبدو العدوان إياه وكما لو انه اختبار لقدرة القيادة السورية الجديدة، أي الرئيس بشّار الأسد، على مواجهة التحدي وهل تصمد هذه القيادة امام هذا التحدي.

كذلك يبدو العدوان المشار إليه وكما لو انه اختبار لمدى مصداقية القادة العرب في القمة العربية الدورية الأولى في عمان في ترجمة كلمات بيانهم الختامي إلى افعال.

في الاختبارات الثلاثة جاءت النتيجة تؤكد بعض الحقائق التي لا ترتاح إليها إسرائيل.

فالعلاقة اللبنانية – السورية استمرت على تماسكها وبدا الرئيسان اميل لحود وبشّار الأسد في تعاملهما مع العدوان وكأنهما رئيسان في شخص واحد. وبدت القيادة العسكرية اللبنانية في تعاملها مع ذيول العدوان ومنذ اللحظة الأولى وكما لو ان الذي اصاب سورية اصاب أيضاً لبنان، أو كما لو ان البقعة التي استهدفها العدوان هي بقعة لبنانية فوق ارض سورية مثلما هي بقعة سورية فوق ارض لبنانية. كما ان رموز الحكم تعاملوا جميعهم مع العدوان من دون أن تخيفهم هذه "البادرة" الشارونية فلم يقطع الرئيس نبيه بري زيارة يقوم بها إلى الصين ولم يقطع الرئيس رفيق الحريري زيارة كان ساعة حدث العدوان يقوم بها إلى قطر. وهذا معناه ان الاطمئنان قائم وان رئيس البلاد يتصرف في غياب شريكيه وكما لو انهما معه وحوله.

كما ان الاختبار جاء لمصلحة قدرة الرئيس بشّار الأسد على التعامل مع التحدي الإسرائيلي بأسلوب والده الرئيس الراحل الذي يترك الرد إلى الوقت المناسب، وجاء وهدياً بالأسلوب نفسه يضع الإدارة الأميركية في دائرة الإتهام بأنها تكون وراء العدوان عندما لا تردع المعتدي، أو أنها تبارك العدوان ما دامت لا تدينه. كما أنها

تكون تشجع المعتدي على المزيد من العدوان عندما تضغط على الامين العام للامم المتحدة كوفي أنان الذي روّج للعدوان من خلال مبعوثه ستيفان دي مستورا بعد ساعات من العملية الجهادية المشروعة لمقاتلي "حزب الله" في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة وقبل ساعات من حدوث العدوان، وايضاً من خلال تحايل الامين العام وتصنيفه الملتوي لما حدث وتلاعبه الواضح في المفردات والالفاظ وذلك من خلال إعتبار المقاومة عدواناً والعدوان مجرد تصعيد. وخيراً تصرَّف الرئيس بشّار عندما سجل شخصياً هذه الملاحظة موضحاً انه اذا كان العدوان لن يسمى من جانب الامين العام للامم المتحدة بالاسم فإن من شأن ذلك ان يزيد من حدة ردة الفعل في الشارع العربي.

وجاء الاختبار لا ترتاح إليه الإدارة الأميركية ولا "البطولات" الشارونية، بالنسبة إلى مصداقية القادة العرب في قمتهم الدورية الأولى من حيث ترجمة كلمات بيانهم الختامي إلى افعال. ونتيجة للسخط العربي عموماً والمصري – السعودي في شكل خاص وفي شقيه المعلن أو من خلال الاتصالات التي لا يؤتى على ذكر مضامين ما يقال فيها جاءت الموافقة على انعقاد مؤتمر إستثنائي لوزراء الخارجية العرب سينعقد بعد غد السبت في القاهرة وجاء طلب الإدارة الأميركية من شارون ان يتراجع عن اجتياحه لمناطق في غزة.. وهو اجتياح اراده شارون للتغطية على العدوان الإسرائيلي على موقع الرادار السوري في لبنان. أما الإدارة الأميركية فإنها استهدفت من الضغط تهدئة الخواطر العربية وبالذات تهدئة خواطر الأطراف الصديقة لها وتحديدا مصر والسعودية اللتان اعتبرتا العدوان الإسرائيلي على الموقع السوري مع ما رافق العدوان من تصريحات أميركية متفهمة كل التفهم لدواعي العدوان وكأنما هو عدوان على المرونة العربية ازاء العملية السلمية. وهذه المرونة العربية باتت نتيجة التعامل الأميركي – الإسرائيلي مع العملية السلمية على اهبة ان تتراجع ليس توقاً من القادة العرب إلى الحرب ولا حباً منهم للتصعيد، وإنما لأن العدو الإسرائيلي المحاط بحماية الإدارة الأميركية ومساعدتها يؤكد في كل مرة ان إسرائيل هي سيدة المنطقة وأنها مفوضة كامل التفويض من الإدارة الأميركية لتكون كذلك... وهذا بالطبع ما يحملنا على القول ان المرونة العربية باتت على أهبة التراجع.

صحيفة "اللواء" – أبريل (نيسان) 2001

لبنان بعد التطبيع المرتقَب بين سورية وعرفات

من الخطوات الايجابية على صعيد العلاقة السورية – الفلسطينية ان سورية بدأت تعترف بجوازات السفر الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا معناه ان عشرات الفلسطينيين الذين يحملون هذه الجوازات سيتدفقون إلى دمشق إما لزيارة الاهل والاقارب وإما لإستعادة ذكريات قديمة نشأت خلال إقامتهم في الستينات والسبعينات في دمشق أو بعض المدن السورية.

في الوقت نفسه ان الإعتراف بهذه الجوازات هو إعتراف بالجهة التي اصدرتها وهي السلطة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن أنه تعزيز لهذا الجواز الذي سيتعزز أكثر فأكثر بعد قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وإلى ذلك ان هذا الإعتراف يأتي في وقت بدأ الجليد الذي اتسمت به العلاقة بين الحكم السوري والسلطة الفلسطينية يذوب منذ القمة الثنائية السورية – الفلسطينية في عمان على هامش القمة العربية الدورية الأولى التي عُقِدت في العاصمة الأردنية يومي 72 و82 آذار الماضي، وفي تقديرنا انه عندما سيزور الرئيس ياسر عرفات دمشق بعد أيام كما هو متوقع ومتفق عليه فإن ايقاع التحرك السياسي الفلسطيني سيكون افضل لانه بات مدعوماً بوقفة سورية إلى جانب قيادة الرئيس عرفات التي تعصف بها الانواء والمماطلات الإسرائيلية. كما ان الرأي العام الفلسطيني عموماً سيكون كثير الارتياح بعد هذا الانفراج في العلاقات خصوصاً اذا اقترن التطبيع السوري – الفلسطيني بولادة وحدة وطنية فلسطينية، وهي وحدة كانت مغيَّبة لبضع سنوات اعقبت مغادرة عرفات واعداد كبيرة من المقاتلين لبنان وباتت شبه مستحيلة الحدوث بعد اتفاق أوسلو الذي كان عمليا مثل معاهدة كامب ديفيد التي ابرمها الرئيس انور السادات مع إسرائيل. ونقول ذلك مع الأخذ في الإعتبار ان الوحدة الوطنية التي يمكن تحقيقها لن تكون على أساس التسليم بالكامل بالخط الذي اختاره الرئيس عرفات وإنما على أساس صياغة رؤية جديدة للتعامل الفلسطيني مع العملية السلمية وعلى نحو لا ينتهي الأمر بالمفاوض الفلسطيني رافعاً يديه.

ومن المؤكد انه في ضوء اللقاء المرتقب للرئيس عرفات في دمشق مع الرئيس بشّار الأسد ومع القيادات الفلسطينية المقيمة في سورية ستظهر ملامح هذه الرؤية التي نعنيها... وإلا لما كان للقاء عمان ان يتم ولا لزيارة عرفات إلى دمشق ان تحدث.

وما نتمناه في ضوء الزيارة المرتقبة والتطبيع السوري – الفلسطيني، هو حدوث تطبيع مماثل مع لبنان يتراجع بموجبه قانون تحريم الفلسطيني من التملك في لبنان شقة... ولا حتى مترين من الأرض يوارى داخل ترابهما جثمانه بعد الوفاة.

صحيفة "اللواء" – أبريل (نيسان) 2001

إقلاق سوري في محله...
وإطلالة مشرقة على الخارج

مرة أخرى يرمي الرئيس بشّار الأسد المجتمع الإسرائيلي بتهمة العنصرية ويشدد على أن كياناً اختار المواطنون فيه شخصاً مثل أرييل شارون ليكون رئيساً لحكومتهم، هو عملياً كيان عنصري وأن المجتمع الإسرائيلي بالتالي هو أكثر عنصرية من النازية.

أهمية كلام الرئيس بشّار أنه كرر التهمة أمام رئيس وزراء إسبانيا خوسيه ماريا ازنار الذي جاء بعد فيليبي غونزاليس رئيس الوزراء السابق الذي، بحكم انتسابه إلى الدولية الاشتراكية المنتسب إليها أيضاً شيمون بيريز، كان كثير التفهم والتعاطف مع الموقف الإسرائيلي. وأهمية الكلام أيضاً أنه قيل في مؤتمر صحافي مشترك عقده الاثنان في مدريد يوم الخميس 3 مايو (أيار) 2001 وبعد جولة مطولة من المحادثات بينهما، وقيل في إحدى قلاع الكاثوليكية في أوروبا وفي عقر دار المجتمع الإسباني الذي يتفهم أكثر من أي شعب أوروبي آخر المعاناة التي تعيشها المنطقة من جرّاء ممارسات دولة طارئة على المنطقة. كما أن أهمية هذا الكلام أنه جاء بينما الرئيس جورج بوش الإبن مجتمعاً في البيت الأبيض مع أحد رموز الكيان الصهيوني النازي أو الأشد عنصرية من النازية شيمون بيريز الذي يروّج للعدوان الشاروني. ومن هنا يمكن القول إن كلام الرئيس بشّار هو في بعض مراميه رد على القائمة الأميركية "السوداء" في نظر أميركا وإسرائيل و"البيضاء" في نظر الشعب العربي والتي تصنِّف فيها الخارجية الأميركية حركات التحرر الوطني والدول التي تساندها - وسورية إحداها - من الدول الداعمة لما تعتبره أميركا - إسرائيل إرهاباً. وهو رد شجاع من جانب الرئيس السوري الشاب.

وإلى ذلك إن أهمية معاودة الرئيس بشّار رمي المجتمع الإسرائيلي بتهمة العنصرية التي هي أشد من النازية، إن الرئيس السوري لم يتراجع عن الإقلاق الذي سبَّبه للإدارة الأميركية عندما رمى للمرة الأولى المجتمع الإسرائيلي بتهمة العنصرية - النازية خلال القمة العربية الدورية الأولى في عمان (27-28 آذار/مارس 2000) فإحتجت الإدارة التي كهربها هذا التوصيف، كما أنه كرر التهمة

أمام حشد كبير من وسائل الإعلام الدولية مرفِقاً التهمة بأمثلة كثيرة تدعم رؤيته. ومن المؤكد أن وسائل الإعلام المشار إليها التي لفتها الحضور العفوي للرئيس السوري والسورية الأولى زوجته (السيدة أسماء) والارتياح الملحوظ من جانب الملك خوان كارلوس وزوجته الملكة صوفي، لفتها أيضاً هذا التناسق في طول وبساطة وشياكة كل من الثنائي المضيف والثنائي الضيف. كما أن وسائل الإعلام والمراقبين والسفراء لفتهم أيضاً أن الضيف العربي الذي طالما تباهى بلده ووالده بالتراث الأموي وافتتح في مدينة قرطبة وبحضور الملك كارلوس والملكة صوفيا خلال زيارته معرضاً فنياً بعنوان "عظمة الأمويين في قرطبة"، اختار أن تكون إسبانيا قبل فرنسا هي البلد الأوروبي الأول الذي يزوره رئيس لسورية في عهد الأسد الإبن، واستحضروا عندما عاود رمي المجتمع الإسرائيلي بتهمة العنصرية والنازية واقعة الملصق الذي رفعه خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد للسلام وزير الخارجية فاروق الشرع ليرد على رئيس وزراء إسرائيل زمنذاك إسحق شامير الذي وضع البريطانيون صورته على الملصق مع عبارة أنه مطلوب بتهمة الإرهاب.

في ضوء هذه الزيارة الناجحة بكل المقاييس للرئيس بشّار الأسد إلى إسبانيا ومعاودته رمي تهمة المجتمع الإسرائيلي بالعنصرية وقوله إنها أشد من النازية، يصح القول إن الرئيس السوري الشاب مقدام بكل المقاييس، وتصح مطالبته بأن يكرر في كل زيارة يقوم بها إلى الخارج، وبالذات عندما سيزور فرنسا قريباً، رمي المجتمع الإسرائيلي بالتهمة إياها. كما يجوز التمني بأن يتحدث كل زائر رسمي عربي إلى أميركا وإلى دول أوروبا ودول العالم عموماً باللهجة نفسها ولو كره المضيفون ذلك. ولنتصور على سبيل المثال لا الحصر لو أن الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله الثاني والرئيس رفيق الحريري تحدثوا في زياراتهم إلى واشنطن باللهجة نفسها وتحدث أيضاً الرئيس نبيه بري عندما زار الصين والرئيس إميل لحود عندما زار أرمينيا ورومانيا، أي أجواء كانت ستنتج عن هذه اللهجة. أما وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني فإن مثل هذا التمني عليه لا يبدو قابلاً للتحقيق وإلا لكان، عندما التقى في واشنطن بصديقه ومحرضه على إقامة علاقات مع إسرائيل شيمون بيريز بعدما كان هذا التقى بالرئيس جورج بوش الإبن، خاطبه باللهجة نفسها، لعل في هذا التخاطب ما يجعل إسرائيل تسلك الصراط المستقيم.

وفي إطار التمني وكسلاح فعال في المواجهة الدبلوماسية والسياسية تجوز مطالبة مؤسسة القمة العربية التي يترأسها لبضعة أشهر الملك عبد الله الثاني ثم يخلفه في الرئاسة عند انعقاد القمة الدورية الثانية في بيروت يوم 27 مارس (آذار)

2002 الرئيس إميل لحود، بأن يكون تصنيف المجتمع الإسرائيلي بأنه عنصري بل وأشد ضراوة وضرراً من النازية، فقرة أساسية في أدبيات القمة وذلك إلى أن يعود هذا المجتمع إلى رشده ويسلك جادة الصواب فيختار الزعيم الذي يقوده إلى التعقل ويدفع به إلى خيمة السلام التي اختار العرب مبكرين الدخول إليها وقبل إسرائيل مع أن منطق الأمور يفرض عليهم الانتظار على بابها إلى حين التأكد من أن إسرائيل بشخص من يترأس حكومتها ومَنْ معه دخلوا هذه الخيمة وجلسوا ينتظرون دخول الجانب العربي. ودخلوا من دون شروط مسبقة ما دام القبول العربي بهم هو ذروة المطالب التي يمكن الحصول عليها. ودخلوا من دون التخطيط سلفاً لإيقاع العرب – أو على وجه الدقة بعضهم – في شر خياراتهم، كأنه يثقبوا الخيمة من الجانب الآخر ويغادروا تحايلاً وتسللاً وبحيث إنه عندما يدخل الخيمة أقطاب الجانب العربي لن يجدوا الإسرائيلي المحتال، وهذا، من باب التشبيه، ما حدث بالفعل. وإذا نحن تأملنا في الذي حدث منذ أن أبرم الرئيس أنور السادات تلك الصفقة التي تثير الشبهات وحتى الوقت الراهن لوجدنا أن تشبيه الخيمة التي أشرنا إليه كان في محله، حيث إن الجانب العربي بات أسير الخيمة التي يقف على بابها الطرف الأميركي – الإسرائيلي لا يدخل كما تقتضي الأصول دخوله والالتزام بإتفاقات تم التوصل إليها، وفي الوقت نفسه لا يكتفي بمنع من هم داخل الخيمة من مغادرتها وإنما يمارس في حق الشعب الفلسطيني ما هو أشد شراسة من الحرب وكأنما يريد من خلال الحصار والتدمير والقتل المبرمج ومن دون التمييز بين الصغار والكبار بل وإعتبار الطفل الصغير أنه بذرة ستثمر مع الوقت مقاتلاً يثأر لآبائه وأجداده ويزداد إصراراً على إسترجاع الوطن.. إنه بما يفعله كمن يريد إحراج القادة العرب وإهانتهم وإبلاغ كل عربي قائداً كان أو مواطناً بأنه سيصيبه ما يصيب الفلسطيني إذا هو أراد مغادرة الخيمة والنطق بالشكوى وبكلمة الحق على نحو ما فعل الرئيس بشّار الأسد خلال الزيارة كثيرة الرقي التي قام بها إلى إسبانيا وشكلت إطلالة مشرقة غير مسبوقة لسورية على العالم الخارجي، وكان لزوجته السيدة أسماء، والتي تبدو في شخصيتها من النسيج نفسه لملكة الأردن الشابة رانيا عبد الله الحسين، مساهمة ملحوظة في هذه الإطلالة. وفي هذه الزيارة التي أخذ الرئيس بشّار وقته الرحب فيها خلافاً لزيارات والده الراحل إلى الخارج، وهي نادرة عموماً وتفتقد الجانب الاجتماعي، كان الموقف الشجاع الذي سجّله والمتمثل بمعاودة رمي إسرائيل بتهمة العنصرية التي هي أشد من النازية، وفي تقديرنا خدمة أداها الرئيس بشّار كواجب قومي للموقف العربي كي يستمر على ما هو عليه من تماسك في وجه الهجمة الإسرائيلية.

كما أن معاودة رمي التهمة ومن مدريد بالذات كانت بمثابة رسالة إلى كل أوروبي طالما إكتوى من ممارسات النازية في الأربعينات. ومَن إكتوى بنار هذه الممارسات لا بد من أنه سيتفهم مع الوقت الشكوى العربية من الممارسات المماثلة التي تقوم بها إسرائيل بدعم من أميركا وتفهُّم يثير الاستغراب من بعض الدول الأوروبية، خصوصاً أن لهجة الرئيس بشّار التي تبدو متأثرة من حيث منطلقاتها ببعض مفاهيم ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز للصراع العربي - الإسرائيلي، تبدو مقنعة ويزيد في حتمية الاقتناع بها مع الوقت أنها بعيدة عن التجني وأنها ماثلة بالصوت والصورة أمام الجميع... ولا ينقصها سوى المتابع المتجرد الذي يعنيه نقاء الضمير والذي لا يخشى في الحق لومة لائم.

صحيفة "الشرق الأوسط" - مايو (أيار) 2001

الرئيس بشّار وحضوره الدولي أوروبياً وأميركياً

مرة أخرى ولن تكون الأخيرة يؤكد الرئيس بشّار الأسد حضوره كرجل دولة. لا يهاب التهويل الصهيوني ولا ينفعل. ويقول بثقة المطمئن إلى سلامة رؤيته للموقف، الكلام الذي يجعل من سامعه طرفاً يحترم القائل حتى اذا كان غير موافق على ما سمعه، أو ليس قادراً على الموافقة، مع ان الاقتناع متوافر إلى ابعد الحدود.

في زيارته إلى اسبانيا التي كانت الأولى يطل منها بصفة كونه رئيساً للجمهورية على العالم الخارجي اكد الرئيس بشّار الحضور الذي نشير اليه. وفي زيارته الثانية وكانت إلى فرنسا زادت نسبة التألق في حضوره. وها هو في زيارته الثالثة إلى المانيا على عهدنا به يؤكد الحضور كرجل دولة واثق بنفسه وبعدالة موقفه ومطالب بلده. وفي تقديرنا انه في زيارته الرابعة التي ستكون إلى بريطانيا سيجعل التألق السياسي يبلغ مداه. ولا بد ان رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير الذي يكبر الرئيس بشّار بسنوات قليلة سيجد نفسه امام نموذج لم يألفه من القيادات العربية.

هذا الأسلوب في التخاطب وهذا الاعتماد على المنطق في طرح المسائل يؤكدان أهمية ان يكون الذين يتسلمون مقادير القيادة في العالم العربي امضوا بضع سنوات في الخارج وبالذات في دول اوروبية يشكل العمل السياسي فيها مدرسة بكل معنى الكلمة. والرئيس بشّار الذي امضى بضع سنوات في بريطانيا اكتسب أسلوب التعاطي مع الآخرين وكيف ان المنطق امر في غاية الأهمية عند طرح أي قضية، كما ان التكتيك هو أيضاً مطلوب إنما شرط ان يخدم الإستراتيجية لا ان يكون بغرض الاثارة فقط.

وأهمية سنوات الرئيس بشّار في بريطانيا أنها لم تكن كسنوات آخرين اوصلتهم المقادير والمعادلات السياسية المحلية إلى القمة. وهؤلاء كانوا إما ملحقين عسكريين أو في بعثات تدريب وبالتالي فإن استفادتهم لم تكن بمثل استفادة الرئيس بشّار الذي كان يواصل دراسته في الطب وفي الوقت نفسه كانت حواسه مستيقظة وهو يتابع ايقاعات العمل السياسي كثيرّ الرقي في بريطانيا واوروبا عموماً، وفي الوقت نفسه يستمر حريصاً على تحصين جذوره وتربيته القومية العربية.

أهمية زيارة الرئيس بشّار إلى فرنسا ثم إلى المانيا، وقبل زيارته المرتقبة إلى بريطانيا، هي في كون هذه الدول معاقل للوبيات اليهودية الفاعلة. بل إن وقوفه في برلين خطيباً داعياً إلى السلام الحقيقي هو خير رد على أرييل شارون الذي رأى في مجرد زيارة الرئيس بشّار إلى المانيا هزيمة لإسرائيل المعتدية التي درجت على ابتزاز المانيا، فتعمَّد زيارة مستوطنة إسرائيلية في الجولان والقى في مستقبليه كلمة قال فيها إن توسيع الاستيطان اليهودي في مرتفعات الجولان هو "من اجمل الإنجازات والنجاحات في تاريخ الصهيونية" مضيفاً إلى ذلك قوله: "ان تطوير الجولان وزيادة السكان اليهود وتوسيع المستوطنات وإحضار سكان جدد هي وحدها الكفيلة بتحويل التوطين في الجولان إلى واقع لا يمكن الرجوع عنه..".

وللمرء العاقل والمحايد أن يقارن بين هذا الكلام وبين الذي قاله الرئيس بشّار في برلين خلال المؤتمر الصحافي المشترك مع المستشار شرودر. وما قاله الرئيس السوري الواثق من سلامة موقفه وقدرة منطقه وعدالة مطالب بلده كان الآتي: "إن سورية تسعى لتحقيق السلام للجميع.. لكن السلام ليس مجرد اتفاقية سلام يصفق لها البعض ويغضب منها أصحاب الحق ثم نراها تسقط سريعاً أو تدريجياً..".

في المدى غير البعيد عندما سيزور الرئيس بشّار واشنطن سيكون قادة العالم الخارجي وبينهم الرئيس جورج بوش الإبن اعتادوا على نموذج لم يألفوه من القادة العرب قد يرتأي ان يخاطبهم من خلال فهمه لعقليتهم وبذلك يكسب مواقع افضل في قائمة الإهتمامات الدولية.

وفي أيلول المقبل عندما يشارك الرئيس بشّار (على نحو ما نتوقع) في الدورة السنوية للجمعية العامة للامم المتحدة ويقف من على منبرها وللمرة الأولى خطيباً فإنه سيؤكد الحضور الأهم. وقد تكون اطلالته هذه وفي العاصمة الكبرى للصهيونية العالمية (نيويورك) مناسبة لكي يُقنع الامين العام كوفي أنان بأن يمارس واجبه وضمن الحق الذي يعطيه اياه دستور المنظمة الدولية، لا أن يبقى الامين العام اسير الهيمنة الأميركية والهوى اليهودي سواء كان هذا الهوى شخصياً من جانبه أو كان من جنود قواته في جنوب لبنان المنشغلة بتصوير افلام فيديو تخدم إسرائيل. وبين الهيمنة والهوى تفرِّط المنظمة الدولية بحقوق شعوب في العالم اكثرها معاناة الشعب الفلسطيني وتستهين بمطالب الدول التي احتلت إسرائيل بعض اراضيها، ومنها سورية. وبدل ان يعيد المحتل هذه الأرض فإنه وبلسان شارون يعتبر إحتلال الجولان من اجمل الإنجازات والنجاحات في تاريخ الصهيونية. وبقليل من المقارنة والقراءة بين السطور يمكننا القول ان المنظمة الدولية تكون بتقاعسها، عن عجز أو عن عدم

رغبة لا فرق، تعتبر هي الأخرى هذا الاستيطان في الجولان إنجازاً ونجاحاً من إنجازات الصهيونية ونجاحاتها... وفي ضوء ذلك ماذا تعود حاجتنا بل حاجة معظم دول العالم بما فيها دول القارة الاوروبية عدا بريطانيا، المتأمركة زيادة كما يجب، إلى مثل هذه المنظمة؟!

صحيفة "اللواء" – يوليو (تموز) 2001

تأملات في زيارة الرئيس بشّار للكويت

انهى الرئيس بشّار الأسد زيارة كثيرة التميز قام بها إلى الكويت بدأت يوم السبت الماضي على أساس انها ستستغرق يومين ثم مددها يوماً بناء على رغبة أهل الحكم الكويتي الذين احاطوه بالإهتمام الذي يتجاوز البروتوكول بكثير.

منذ اللحظة الأولى التي اعقبت الإعلان عن ان الرئيس بشّار سيزور الكويت تكاثرت الإفتراضات في ان زيارته هذه ستكون زيارة التوفيق بين العراق والكويت. وفي اليوم الأول للزيارة قيل الكثير في هذا الشأن. ثم عندما طلب المضيف الكويتي من الضيف السوري تمديد الزيارة يوماً ساد إنطباع بأن الرئيس السوري كان طرح يوم وصوله بعض الأفكار في شأن الخلاف العراقي – الكويتي وأن المضيف اراد ألاّ يغادر الضيف البلاد من دون أن تكون هنالك اجابات عن أفكاره التي طرحها وإرفاق الاجابة بالمناقشة.

خلال ذلك كانت هنالك توضيحات رسمية كويتية فقط بأن الرئيس بشّار لم يبحث موضوع الخلاف العراقي – الكويتي خلال زيارته. ومن هذه التوضيحات قول وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد والذي بات ملف هذا الخلاف بين يديه "ان الجانبين بحثا التعاون الإقتصادي ولم يتطرقا إلى الملف العراقي...". لكن المصادر السورية الرسمية أكدت من جانبها "ان المحادثات مع امير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح كانت مثمرة وتناولت العلاقات الثنائية بين البلدين والمستجدات في المنطقة وخاصة ما يجري في الأراضي العربية المحتلة والاعتداءات على الشعب الفلسطيني والوسائل لدعم الإنتفاضة وتفعيل التضامن العربي في مواجهة التحديات المحدقة بالأمة العربية..".

في ضوء طبيعة الزيارة وهي الأولى يقوم بها الرئيس بشّار إلى الكويت كرئيس للجمهورية ومن خلال التأمل في الوضع العام وقراءة ما بين سطور التصريحات يمكن تسجيل الملاحظات الثلاث الآتية:

الأولى: ان الرئيس بشّار لا بد طرح على المسؤولين الكويتيين موضوع موضوعات الساعة، أي الخلاف العراقي – الكويتي، ضمن رؤية واثقة وواضحة وصريحة. وما يجعله يطرحها على هذا النحو هو أنه يمثل الدولة التي فاجأت العالم بالدور الذي قامت به لتحرير الكويت. وتمثل الدور بأنها وقفت بكل ثقلها سياسياً

ضد ما فعله الحكم العراقي بالكويت ثم شاركت عسكرياً وبصيغة محسوبة بدقة في الحملة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة.

الثانية: انه اذا كان الرئيس بشّار لم يطرح الموضوع كمادة مستقلة في جدول أعمال المحادثات، فإن هذا الموضوع وجد فرصة له للتناول في بقية الموضوعات التي طُرحت برسم البحث. فإذا كان البحث يدور حول العملية السلمية فإن ازالة الخلاف العراقي - الكويتي ضرورية لتنشيط هذه العملية. وإذا كان البحث يدور حول الإنتفاضة فإن الإزالة المشار إليها ضرورية هي الأخرى. وإذا كان البحث حول أهمية إستقرار المنطقة فكيف سيحدث هذا الإستقرار من دون حل الخلاف العراقي - الكويتي. واذا كان لا بد من تحقيق التضامن العربي الذي يستهين العالم بنا نتيجة غيابه أو تغييبه، فكيف سيحدث هذا التضامن من دون ايجاد حل للخلاف العراقي - الكويتي.

الثالثة: ان العلاقات بين سورية والكويت أكثر من جيدة. ومن شأن زيارة رئس الدولة السورية ان تساعد في تطوير الشق الإقتصادي والإستثماري من هذه العلاقات. لكن في الوقت نفسه ان مثل هكذا زيارة لا بد ان تكون كثيرة التميز ولا بد ان الرئيس السوري سيخوض في اعماق الوضع العربي وبالذات القضايا العالقة في هذا الوضع، وذلك لأن حلحلة هذه القضايا في الحد الأدنى وايجاد حلول لها في الحد الأقصى يشكل نوعاً من الطمأنينة والارتياح في الموقف السوري.

تلك ثلاث ملاحظات حول الزيارة الأولى للرئيس بشّار إلى الكويت والتي حاولت الإدارة الأميركية التشويش عليها من قبل ان تتم وذلك عندما أتاهت احدى مقاتلاتها، التي تشارك في الاعتداءات الروتينية على العراق، لمدة حوالى نصف ساعة في الأجواء السورية قائلة ان الذي حدث كان توهاناً وليس اتاهة، وهو قول لا يصدقه عاقل.. اذ كيف يمكن وللمرة الأولى خلال أحد عشر عاماً ان تتوه مقاتلة أميركية متطورة في اجواء بلد لمدة طويلة بينما المنطقة حافلة بالرادارات وطائرات الانذار المبكر التي تتيح للطيار التنبه والعودة إلى خط سيره المسموح به.

وخيراً تمالك الحكم السوري اعصابه لأن صاروخاً سورياً كان من شأنه تدمير هذه الطائرة. ولكن الحكم السوري اكتفى بتسجيل المخالفة الأميركية في ملف المخالفات، وعدم تعكير اجواء الزيارة الأولى للرئس بشّار إلى الكويت والتي كانت في سبيل استنهاض الأحوال العربية الراهنة. والخلاف العراقي - الكويتي هو أحد معوقات هذا الاستنهاض... الذي بات لا بد منه.

صحيفة "اللواء" - أغسطس (آب) 2001

المواجهة المتواصلة للرئيس بشّار مع إسرائيل العنصرية

إختار الرئيس بشّار الأسد شباب العالم ليقول لهم ما معناه انه مثلهم شاب شاءت الاقدار ان تضعه في قمة المسؤولية، وهذا هيأ له الوقوف على الحقائق والتعقيدات وعلى طبيعة الصراعات في المنطقة التي تشكل بلده سورية موضع القلب في الجسم.

وبدلاً من ان يغمرهم بالنصائح والتمنيات فإنه اختار وضع نقاط على بعض الحروف، أو اذا جاز التعبير قام بوضع عناوين لواقع الحال في المنطقة منطلقاً في ذلك من انه شاب يخاطب شباباً وهذا يجعل المتلقين يتوقفون عند كل كلمة يقولها لهم ممثل شباب العالم في مؤسسة الحكم. ونقول ذلك على أساس انه الأصغر سناً بين الذين مكانهم في القمة.

الكلام الذي قاله الرئيس بشّار جاء في شكل رسالة إلى المهرجان العالمي الخامس عشر للشبيبة والطلبة الذي يقام في العاصمة الجزائرية اذيع مضمونها قبل امس، وجاءت صياغتها تجعل كل مشارك في هذا المهرجان وبالتالي كل شاب وطالب من العالم يشعر أن الرسالة مرسلة إليه شخصيا وبالبريد المضمون. وهو أسلوب كثير النفع والرقي في مخاطبة الرأي العالم العالمي وبالذات السلالات الشابة.

النقاط التي وضعها الرئيس بشّار على الحروف، وكذلك عناوين واقع الحال في المنطقة كثيرة، إلاّ ان تركيز الرئيس الشاب في مخاطبة الشباب على المنحى العنصري للدولة العبرية تستوقف قارئ رسالته الأولى إلى شباب العالم. وفي هذا الصدد نلاحظ توصيفه لحكومة شارون على النحو الآتي: "... وتقود أعمال العدوان الإسرائيلية حكومة على رأسها رجل ارتكب المجازر بحق العرب وهو يفاخر بما يقوم به ويجمع من حوله كل عناصر التطرف الصهيونية التي وصل بها هذا التطرف إلى حد إباحة إغتيال الأبرياء وقتل الشيوخ والنساء والاطفال بفتاوى من كبار رجال الدين في إسرائيل الذين يصفون العرب بالعقارب والافاعي وانه يجب قتلهم. وهذه الفتاوى تتعارض مع كل الاديان السماوية، كما ان أعمال القتل والإغتيال تقترن بتدمير المساكن على رؤوس أصحابها وتخريب المزارع العربية بإقتلاع الاشجار

وتجريف الأرض. كما تقترن بحرمان شعب فلسطين العربي من مياه الشرب والري وبسرقة المياه من لبنان إضافة إلى استمرار احتجاز المعتقلين العرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية...".

من المؤكد أن شباب العالم عندماسمعوا رسالة من يمثلهم في مؤسسة الحكم وجدوا أنفسهم امام رئيس يتحدث بلغتهم عن سلطة تحكم في إسرائيل بأسلوب لا يمكن أن يقره العقل أو الضمير. ومن المؤكد أيضاً أن ما سمعوه سيحفر في نفوسهم وسيجعل شباب العالم يعلنون ذات يوم غضبهم على العنصرية الإسرائيلية بمثل إعلان غضبهم على العولمة. وما حدث في جنوى قبل اسابيع يؤكد أن انفجار الغضب سهل الحدوث عندما تتوفر مقومات هذا الانفجار.

ولا يستبعد المرء أن يكون المؤتمر الذي ستعقده الأمم المتحدة في مدينة "دربان" في جنوب افريقيا من 31/8 إلى 7/9/2001 والذي تهدد الولايات المتحدة بمقاطعته في حال إدراج اقتراح يعتبر إسرائيل دولة عنصرية، هو بداية انفجار الغضب العالمي على العنصرية الإسرائيلية. وهنا يكون الرئيس بشّار الذي كان المبادر في القمة العربية الدورية الأولى في العاصمة الأردنية عمان في آذار الماضي إلى خوض مواجهة هذه العنصرية وما زال يصول ويجول على ساحة هذه المواجهة، ادى خدمة للسلام المنشود في المنطقة العربية وللإستقرار المهتز في معظم دول العالم التي تشكو من وطأة ابتزاز الصهيونية للولايات المتحدة وضغوط الإدارة الأميركية على هذه الدول أو على بعضها... مباشرة أو من خلال الأمم المتحدة وامين عامها كوفي أنان المتفهم كل التفهم لـ "الضرورات" الإسرائيلية.

صحيفة "اللواء" - أغسطس (آب) 2001

عندما يأتي عرفات

إلى دمشق

لمجرد أن انتهى التشاور السوري – الفلسطيني إلى الإتفاق على زيارة يقوم بها الرئس ياسر عرفات إلى دمشق وتم تحديد يومي 12 و13 أيلول الجاري موعداً لإتمام هذه الزيارة، فإن شارون سمح لوزير الخارجية شيمون بيريز بأن يستعجل الاجتماع بعرفات وقبل ان ينعقد اللقاء السوري – الفلسطيني.

كما ان شارون سمح باللقاء الذي لا جدوى منه على الارجح بين عرفات وبيريز بعد مفاجأة بدوربانا التي جاءت بمثابة صفعة على الخد الشاروني الملطخ بدماء اطفال فلسطين، وتمثلت المفاجأة بأن ثلاثة الاف منظمة غير حكومية تمثل 44 تجمعاً اقليمياً يتوزعون على قارات العالم الخمس بكل الوانها ودياناتها وتياراتها السياسية، اصدرت في الوقت الذي كانت أميركا وإسرائيل تحاولان اجهاض مؤتمر مكافحة العنصرية وذلك بإفشاله في تضمين بيانه الختامي ما يؤكد على ان الصهيونية مساوية للعنصرية، بياناً يتهم إسرائيل بأنها بترتكب بطريقة منظمة جرائم عنصرية تشمل جرائم ضد الإنسانية وممارسات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي... ويصفها بأنها بدولة تفرقة عنصرية يتسم فيها التمييز العنصري كجريمة ضد الإنسانية بممارسات الفصل والعزل والأعمال غير الإنسانية...

من الواضح ان هذه اللهجة في بيان هذه المنظمات سببها الموقف الأميركي في الدرجة الأولى، وكيف ان إدارة الرئس جورج بوش الإبن نصَّبت نفسها محامي الدفاع عن الشيطان الشاروني الذي يمعن انتهاكاً في القوانين الدولية وتهشيماً في الهيبة الأميركية. بل ان هذه اللهجة تشبه في معناها ومغزاها صرخة الغضب التي اطلقها الشبان المحتجون على الهيمنة الأميركية في اجتماع مدينة بجنوبا الايطالية قبل بضعة اسابيع.

وأهمية هذا الموقف الذي سجلته ثلاثة الاف منظمة انه يمثل المشاعر العفوية لكل الذين ضاقت صدورهم من هذا الاستهتار الشاروني بالقيم والمبادىء وحقوق الآخرين وممارسة الأساليب العنصرية كما لم يمارسها النازيون، ومن الحماية الأميركية لهذا الاستهتار ومحاولة حجب أي ادانة له. بل قد يجوز القول ان أهمية

الموقف المشار إليه هي في انه اختراق شعبي أممي للإصرار الأميركي على إعتبار شارون بريئاً من الدم الفلسطيني مع ان هذا الدم ظاهر يومياً على فم الذئب الشاروني الذي يستعذب قتل الاطفال وتدمير المنازل وذبح النساء والشيوخ بعدما بات خبيراً في عملية القتل هذه منذ بإنجازها المخزي مع شريكه اللبناني في صبرا وشاتيلا.

ونلاحظ انه حتى منظمة بهيومان رايتس ووتشا التي تعنى بحقوق الإنسان ومقرها في نيويورك القلعة اليهودية التي تمارس فيها الصهيونية كل انواع الابتزاز والضغط، ألم تستطع ان تنأى كلياً عن مضمون البيان الذي اصدرته المنظمات غير الحكومية. وهي على رغم تنصلها من البيان بحجة ان لغته شديدة اللهجة ضد إسرائيل، الا ان المدير التنفيذي للمنظمة ريد برودي، وتحسباً من جانبه لفقدان المنظمة أي مصداقية واي تأثير، حرص على التخفيف من خطوة التنصل التي اتخذتها المنظمة وذلك بالإدلاء بتصريح جاء فيه: بلقد ارتكبت إسرائيل سلسلة جرائم ضد الشعب الفلسطيني، لكن ليس من الدقة استخدام تعبير الإبادة الجماعية وكذلك مساواة الصهيونية بالعنصرية...

ما يهمنا هنا التأكيد عليه هو أن الرأي العام العالمي اصدر حكمه على إسرائيل، بدلاً من المؤتمر الذي تضغط عليه الإدارة الأميركية بكل ثقلها. وهذا الحكم هو مثل كرة الثلج التي سيزيد حجمها إلى ان تصبح بحجم الجبل معنوياً، وسيكون من الصعب على الإدارة الأميركية في ضوء ذلك أن تُبقي على النظرة التي تتمسك بها ازاء ممارسات إسرائيل العنصرية.

كما ان هذا الحكم هو ورقة في يد الرئيس عرفات من شأنها ان تقوي موقفه عندما يلتقي بالمتلاعب بيريز فلا يتركه – في حال تم الاجتماع بينهما – يخدعه وبحيث لا يأتي إلى دمشق للقاء الرئيس بشّار الأسد وهو حائر بين التمسك بسراب اوسلو وبين وضع افضل للقضية يكون فيه حليفاً للتيار الذي تتصدره سورية ويرى ان التنسيق المخلص، ولو في الحد الادنى على طريقة التشاور المصري – السوري وكانت زيارة الرئيس حسني مبارك إلى دمشق امس احدى حلقاته، من شأنه ان يحقق افضل النتائج... ولو بعد حين...

صحيفة "اللواء" سبتمبر (أيلول) 2001

سورية الجديدة

في مجلس الأمن

مرة أخرى تتأكد أهمية الحضور الدولي لسورية ويحقق هذا البلد الصامد الصابر على الضيم الأميركي فوزاً ناله بجدارة في عهد الرئيس الأسد الإبن، وهو حق طالما تكالبت القوى الدولية في السر والعلن من أجل ألاّ ينال هذا الحق في عهد الرئيس الأسد الأب.

وقبل امس باتت سورية عضواً غير دائم في مجلس الأمن في اقتراع سري حصلت بموجبه على160 صوتاً من اصل 189. وفي تقديرنا ان بعض الذين لم يضعوا اصواتهم لمصلحة انتخاب سورية لم يفعلوا ذلك عن اقتناع وإنما نتيجة مسايرات من جهة وضغوط من جهة أخرى فضلاً عن بعض مشاعر حسد من جهة ثالثة.

العضوية غير الدائمة لسورية في مجلس الأمن ليست جديدة. فهي سبق وحصلت على هذه العضوية مرتين الأولى عام 1947 والثانية عام 1970. لكن الجديد في الأمر هو ان هذا الفوز بالعضوية وبهذه النسبة العالية من الاصوات هو رد موضوعي وحازم على معزوفة الإرهاب، التي طالما حاولت الإدارة الأميركية وقوى التأثير والضغط الصهيوني على تلك الإدارة عزفها في كل مرة تصدر عن سورية اشارات بأنها لن تساير في مسألة الحق الدولي في إستعادة ما تحتله إسرائيل من اراضيها في الجولان، والحق الدولي الآخر في سلام شامل وعادل تقوم بموجبه الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وعندما نتأمل في ردود الفعل على النتيجة التي انتهى اليهاالتصويت وكيف ان إسرائيل وحدها هي المغتاظة وان بعض المتصهينين من السياسيين الأميركان يشاركونها هذا الغيظ، يتأكد لنا ان دول العالم تريد لسورية هذا الحضور الدولي من خلال مجلس الأمن. ونقول ذلك وبصرف النظر عما اذا كانت الولايات المتحدة بسبب ظروف بحرب الإرهاب ارتأت عدم التشويش على انتساب سورية إلى مجلس الأمن من خلال صيغة العضوية غير الدائمة ولمدة سنتين، أو انها ربما وضعت صوتها لمصلحة الانتساب وآثرت عدم الافصاح عن ذلك.

من المؤكد ان الحضور السوري في مجلس الأمن سيعطي العمل العربي حيوية مطلوبة. كما ان هذا الانتخاب وبأكثرية ملحوظة هو تأكيد مضاف إلى ان الرئيس بشّار الأسد يواصل بهمة عالية مواصلة التصحيح، وأن هذا الارتياح الدولي لنهجه الذي يجمع بين الثبات على المبدأ وتوسيع هامش المرونة والاجتهاد وبالذات عند تكاثر المواقف الصعبة التي تتسم بالتعقيد، هو الدليل على ان عودة سورية إلى مجلس الأمن الدولي ومن خلال صيغة العضوية غير الدائمة، من شأنها ان تفيد الإستقرار الإقليمي، والذي هو جزء من الإستقرار الدولي أو سند أساسي له.

ويبقى أن الإبقاء على اسم سورية في تلك اللائحة السيئة النوايا التي أقترن اسمها بلائحة دول الإرهاب بعد انتساب سورية الجديدة إلى مجلس الأمن الدولي وبأكثرية الاصوات التي تلفت الانتباه، سيكون امراً في غاية الاستغراب، أو فلنقل انه سيكون مجرد نكتة، وأن التخلص من هذه اللائحة افضل لأميركا وللإستقرار الذي تقول انها تنشده لها وللعالم... وتلك مسألة تحتمل النقاش والنظر.

صحيفة "اللواء" – أكتوبر (تشرين الأول) 2001

زيارة في ساعة الشدّة العربية

في ساعة الشدّة العربية جاءت زيارة الرئيس بشّار الأسد إلى لبنان وجاءت تأخذ في الإعتبار الخصوصية اللبنانية بدءاً من الوصول جواً إلى مطار بيروت والمغادرة براً. كما أنها جاءت رسمية شكلاً أخوية بكل معاني الأخوة مضموناً.

وعندما نقول ان زيارة الرئيس بشّار جاءت في ساعة الشدة العربية فليس معنى ذلك ان الوضع العربي كان على درجة من الارتياح والتوافق والوفاق والتآلف والتنسيق ثم حدثت الشدة فجأة. فهذه الشدة هي حصيلة التداعيات والمفاجآت والتقلبات والتراجعات وبلوغ العدوان درجة بالغة الخطورة على الشعب الفلسطيني بدأت مع توصيل أرييل شارون إلى الحكم وانتزاع إمكانية المعارضة الفاعلة بمشاركة حزبي الحكم في إسرائيل في صيغة "حكومة الوحدة الوطنية" وبالتالي باتت إمكانية إسقاط الحكومة ضمن الأسلوب التقليدي غير واردة.

وإذا جاز القول فإن الزيارة جاءت أيضاً في الوقت الذي كثرت الاجتهادات في شأن المواجهة السياسية العربية، وجاءت في وقت تزايدت علامات الاستفهام والتعجب لدى الرأي العام العربي حول هذه الاجتهادات من جهة وحول ترك الشعب الفلسطيني يواجه وحيدا هذه الهجمة العدوانية الشارونية وكأنما بات هنالك فصل عملي من جانب الأنظمة العربية بين فلسطين كقضية وفلسطين كنزاع داخلي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. بل ليس مستبعدا الإفتراض بأن الغرض من الزيارة هو لاستنباط موقف عربي منطقي يستقطب هذه الأنظمة فلا تتكاثر الاجتهادات خصوصا ان "الرؤية القذافية" للمسألة الفلسطينية ذهبت بعيدا وإلى درجة بات لا بد من إبداء الخشية من نسف القمة العربية الدورية الثانية في بيروت أواخر آذار الجاري في حال مضى العقيد معمر القذافي إلى النهاية في موضوع الإنسحاب من الجامعة العربية على نحو ما اشار بالكثير من الحزم إلى ذلك في خطابه قبل امس في مدينة "سرت" العاصمة الرديف للجماهيرية الليبية.

في جدول أعمال المحادثات كانت هنالك ستة بنود من اصل سبعة تتعلق بقضايا ثنائية تخص البلدين انتهى البحث في شأنها إلى إتفاقات لمصلحة البلدين

ومن دون أن يَطمع شقيق بشقيقه، لكن البند السابع المعنون "ما يطرأ" هو في نهاية الأمر البند الأهم والذي من أجله كانت الزيارة. و"ما يطرأ" وقد طرأ بالفعل ليس فقط تصعيد العدوان الشاروني على الشعب الفلسطيني وليس ضجيج الضربة الأميركية المحتملة للعراق وإيران أو لواحدة تكون بمثابة رسالة إلى الأخرى لدخول بيت الطاعة الأميركي، وإنما هي الاجتهادات المتمثلة بـ "الرؤية السعودية" التي ارتبطت بولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز والتي أُسيء تفهمها أميركياً وأُسيء التعامل معها إسرائيلياً، و"الرؤية القذافية" التي يصعب على المرء فهمها. وقد يكون الرئيس بشَّار بما يمثله وتمثله سورية من جهة وسورية القوية بلبنان بمثل ما هو لبنان قوي بها يتطلع إلى أن تكون "الرؤية الثالثة" التي هو في صدد بلورتها هي الرؤية التي تلتقي القمة العربية حولها والتي لا تتجزأ بموجبها الحلول أي بما معناه لا يأتي الحل المتعلق بالنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على حساب الإحتلال الإسرائيلي في الجولان وتوطين الفلسطينيين في لبنان فضلاً عمّا تبقّى من ارض لبنانية تحتلها إسرائيل... وبالعكس.

يبقى ان زيارة الرئيس بشَّار ما دامت حدثت وعلى النحو الذي تمّت فيه؛ تبدو مزيجا من لقاءات وزيارات لعل أهمها الزيارة التاريخية السورية الأولى للبنان أيام كانت العلاقة بين رئيسي البلدين في أواخر الأربعينات الشيخ بشارة الخوري وشكري القوتلي بمثل ما هي عليه من دفء العلاقة بين رئيسي البلدين في مطلع القرن الواحد والعشرين العماد اميل لحود والدكتور بشَّار الأسد. ومثلما ان الزيارة الأولى احدثت في حينه ارتياحا على كل المستويات فإن الزيارة التي تمّت قبل امس احدثت ارتياحا مماثلا ومن المؤكد أنها ستؤسس لنوعية جديدة من التزاور على نحو ظاهرة التزاور بين الرئيسين المصري والسوري.

ونكرر القول إن الزيارة جاءت في ساعة الشدة العربية... وجاءت يقوم بها الأسد الإبن بالنيابة عن نفسه وعن الأسد الأب الذي رحل ولبنان في انتظار أن يستقبله وعلى نحو استقباله أمس للرئيس بشَّار.

صحيفة "اللواء" – مارس (آذار) 2002

التحرك المصري
والإستنتاج السوري

يذكّرنا التحرك الذي يقوم به الرئيس حسني مبارك هذه الأيام بالتحرك الذي سبق ان قام به في أعقاب اجتياح القوات العراقية للكويت يوم 2 آب 1990 وقبل ان تبدأ حرب بوش الأب. في تلك الفترة كان الرئيس مبارك كثير القلق مما آلت إليه التطورات، وكان مقتنعاً بأن الحرب ستحدث في أي لحظة، وأن بعض التجاوب من الرئيس صدام حسين مع الدعوات إلى الإنسحاب وإلى اعطاء الأشقاء العرب فرصة لتبريد الاجواء ببعض المساعي يمكن أن يقطع الطريق على الحرب، أو على الأقل تكون هذه مجرد ضربات بغرض تنفيس التعبئة التي قامت بها إدارة بوش الأب والاستعدادات العسكرية للحرب التي أنجزت الدراسات في شأنها وباتت عبارة عن خطة في غرفة العمليات تنتظر إعطاء الأوامر الرئاسية للتنفيذ.

في الماضي إعتمد الرئيس مبارك أسلوب التراسل. وفي هذه المرة يعتمد أسلوب التحادث المباشر. فهو بعدما اجتمع في القاهرة بوزير الخارجية العراقية الدكتور ناجي صبري الحديثي وكان اللقاء عبارة عن تبليغ الرئيس مبارك نوايا طيبة في شأن الأزمة وتحميل الوزير رؤيته وبعض الأفكار والاقتراحات التي من شأنها تبريد الاجواء لكي ينقلها إلى الرئيس صدام، انتقل إلى المملكة العربية السعودية لأنه رأى ليونة في الموقف العراقي تُوجِب التحرك ولكي يحصل من القيادة السعودية على دعم لرؤيته وعلى تشجيع لتلك الليونة وبحيث ان الدعم السعودي مضافاً إليه الدعم السوري المستند إلى واقعية ملحوظة في النظرة إلى الأزمة من شأنهما ترويض الإدارة الأميركية قليلاً، بحيث لا ينفجر الموقف حرباً تُولِّد حروباً صغيرة، وفوضى لا مثيل لها، وبحيث يقتصر الأمر على ضربات يمكن العراق استيعابها وتحقق تنفيساً للاحتقان الشرير في النفس الأميركية.

ونحن عندما نقول إن النظرة السورية إلى الأزمة نظرة واقعية، فإننا نستند إلى التشخيص الذي اورده وزير الخارجية السورية فاروق الشرع امام اجتماع حزبي وحكومي ونقابي قبل أمس بعد مداولات له واجتماعات عربية في القاهرة ودولية في نيويورك من بينها اجتماع مع وزير الخارجية الأميركية كولن باول. ومما قاله الشرع:

"إن المنطقة تمر بمرحلة دقيقة وحساسة لا سابق لها منذ الحرب العالمية الثانية وتتمثّل في أن الولايات المتحدة هي التي تحمل راية التغيير في العالم بواسطة القوة وخارج الشرعية الدولية. وهي ليست على إستعداد لسماع رأي الآخرين بل تريد أن تُسمِع الآخر رأيها من دون نقاش...".

إزاء ذلك ما هو المطلوب وما الذي تراه الدول الثلاث مصر والسعودية وسورية وما الذي من أجله يقوم الرئيس مبارك بالتحرك المشكور الذي يقوم به؟

إن نصرة العراق معنوياً وسياسياً قائمة. لكن ما العمل اذا كان الإنطباع الذي لدى الدول الثلاث عما يمكن أن تفعله الإدارة الأميركية هو ماسيحدث أي الحرب ولو قامت بها أميركا لوحدها وهذا ما لا تخفيه؟

الذي يمكن القيام به هو المزيد من الخطوات يقوم بها الحكم العراقي وسحب أي ذريعة يمكن للإدارة الأميركية التذرّع بها. وهذه الخطوات في مجملها تتعلق بقرارات دولية نفّذ العراق القسم الاكبر منها على رغم انها مجحفة ولا يزال القليل الذي يمكن تنفيذه. وهذا القليل ربما لن يمنع الحرب، لكن العراق سيكون في هذه الحال معتدى عليه من أميركا وبامتياز.

وهذا في حد ذاته مكسب استعراضي لأميركا على المدى القصير... لكنه لمصلحة العراق على المدى الطويل.

صحيفة "اللواء" – سبتمبر (أيلول) 2002

بشّار الأسد في لندن خدمة لثلاثة أرباع المجتمع البريطاني

من الطبيعي ان ينزعج اللوبي الصهيوني في بريطانيا وهو يلاحظ هذه الحفاوة الرئاسية الملكية بالرئيس الدكتور بشّار الأسد. كذلك من الطبيعي ان يشعر هذا اللوبي بالإنزعاج من المفردات التي قالها الرئيس السوري الشاب قبل ان تبدأ الزيارة ثم في اليوم الأول لها. ومن بين هذه المفردات قول الرئيس بشّار "من يبحث عن الحرب كهدف هو مريض نفسياً لذلك أعتقد ان الشيء الأساسي هو أن نقوم بعمل وقائي وليس علاجياً"، وقوله "من المهم تطبيق كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية"، وقوله "من الأجدى عدم اضاعة الوقت في تعريف الإرهاب بل يجب العمل على إحلال السلام في الشرق الأوسط".

أما لماذا الإنزعاج فلأن هذا اللوبي صاحب التأثير في القرار البريطاني على رغم عدم اتساع رقعة انتشاره كما هي الحال في أميركا، لا يريد للحكومة البريطانية ان تفعل عكس ما هو حاصل حالياً وما يطالبها به الرئس بشّار بإسم الأمتين. وما يريده هو أن تبقى ملتصقة بالإدارة الأميركية، ما دامت هذه الإدارة منحازة بالكامل إلى إسرائيل ومهووسة بالحرب، وذات مفهوم للإرهاب يطمس أي قضية وطنية ويشوّه أي سعي من جانب الشعب الفلسطيني لإسترداد الحق أو بعضه.

في يومه الأول بدا الرئيس بشّار كما العهد به صريحاً وحازماً وموضوعياً في ما يقوله ويطالب به. كما انه لم يخرج عن الثوابت وإن كان اعاد النظر في بعض المفردات بحيث انه لم يأتِ على ذكر الإدارة الأميركية خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده مع رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير، لكن كان واضحاً انه يقصدها من خلال قوله: "ان من يبحث عن الحرب كهدف هو مريض نفسياً". كذلك بدا يتهم بريطانيا وبكثير من اللباقة التي تراعي أصول الإستضافة بأنها لا تفعل شيئاً لتطبيق القرار 242 الذي كان مندوبها في مجلس الأمن اللورد كارادون وراء استنباط مضمونه. وبسبب عدم تطبيق هذا القرار فإن إسرائيل لا تزال تحتل أرضاً سورية.

ويبقى انه من محاسن الصدف ان زيارة الرئيس بشّار حققت انفراجاً في الوضع الشخصي للرئيس بلير الذي يعاني منذ أيام من وعكة في السمعة سببها نصّاب

أوسترالي استطاع التسلل من خلال صديقة له ارتبطت بدورها بعلاقة استشارية مع شيري زوجة بلير المحامية المعروفة، إلى داخل المحرمات. وبسبب زيارة الرئيس بشّار وزوجته اسماء غادرت شيري عزلتها وتوقفت وسائل الإعلام مؤقتاً عن نشر المزيد من الأخبار والصور حول ما إصطلحت هذه الوسائل على تسميته "شيري غيت". وفي الصورة التذكارية للرئيسين وزوجتيهما في مقر رئاسة الحكومة البريطانية بدا تأثير الخروج من العزلة واضحاً على وجه شيري بلير.

يبقى أيضاً ان الموضوعية التي إتسمت بها اقوال الرئيس بشّار في المؤتمر الصحافي وبالذات معارضته للحرب على العراق وتصنيف من يريدها بأنه مريض نفسياً، خدمت عملياً ثلاثة ارباع المجتمع البريطاني ورموز هذه النسبة من رجال سياسة وأصحاب شركات وجنرالات ورجال دين يرون في الحرب على العراق عكس ما يرى بلير، ويأملون في ان يعمل رئيسهم على ترشيد صديقه الرئس جورج بوش الإبن كي لا تتصدع العلاقة العربية – البريطانية بالكامل... ولا تعود تنفع فيها الزيارات والوعود.

صحيفة "اللواء" – ديسمبر (كانون الأول) 2002

رد أميركي بلسان شارون على زيارة بشّار

دخل أرييل شارون قبل امس على السيناريو الثلاثي الأميركي – البريطاني – الإسرائيلي لكي يدّعي بأن العراق ارسل سلاح الدمار الشامل إلى سورية وإلى ليبيا. ولقد اسند إليه المثلث هذه المهمة بعدما كان الإحراج العراقي للإدارة الأميركية ولحليفتها الحكومة البريطانية بلغ ذروته بعدم عثور المفتشين على أي سلاح وبعدما كان هؤلاء قاموا بالجولات التي يريدونها ومن دون أن يأخذوا فترات استراحة. وفي جولاتهم هذه التي شملت أحد القصور الرئاسية ومراكز التصنيع الحربي ومؤسسات انتاج الادوية والاسمدة لم يجد هؤلاء ما يؤكد الادعاءات الأميركية احياناً والبريطانية احياناً أخرى. كذلك بلغ الإحراج ذروته بعدما اعلن العراق عدم ممانعته في استقبال عناصر من المخابرات الأميركية للتأكد من ان العراق خال مما تصر الإدارة الأميركية على ادعاء وجوده.

بعد ذلك قيل للسفاح المقيت شارون ما معناه: عليك بهذا الإتهام لسورية، حيث انك بذلك تضرب عصفورين بحجر واحد، تزعج السوريين الذين يتمسكون بإستعادة ارضهم وبحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وفق ما ينص عليه قرار مجلس الأمن 242 وفي اطار روحية المبادرة العربية. وتزعج في الوقت نفسه لبنان الذي يزداد تمسكاً بالعلاقة المتميزة والمتوازنة مع سورية ويزداد التفافاً حول مبدأ المقاومة... وإن تجنّى الكنديون على "حزب الله" وكرهوا ذلك دون وجه حق. وفي الوقت نفسه تنوب عنا في توجيه هذا الإتهام لأننا اذا وجّهناه فهذا معناه ان نضيف سورية إلى "لائحة الإتهام" ونتعامل معها على نحو تعامُلنا مع العراق وهذا ليس وقته.

وبما ان أرييل شارون عبد مأمور، وبالذات لمثل هذه الأدوار الشريرة، فإنه اخذ على عاتقه الأمر واطلق الإتهام الذي نشير اليه. وهو بهذا لن يخسر شيئاً لأنه في الاصل رمز للعدوان ونموذج للعلاقة الأميركية – الإسرائيلية التي بسببها يضيق الصدر العربي والإسلامي وإلى درجة انه بات لا يتحمل سماع الكلام الأميركي عن الرغبة في ايجاد حلول سلمية وعن البرامج التي تستهدف نشر الديمقراطية، وذلك لأن هذا الكلام لا قيمة له ما دام لا يرافقه التنفيذ المخلص والموضوعي.

ومن الجائز القول أيضاً وإفتراضاً ان زيارة الرئيس بشّار الأسد إلى بريطانيا والتصريحات التي ادلى بها ثم زيارته بعد ذلك إلى فرنسا واطلاق تصريحات منها لا تعجب في أي حال كواسر الإدارة الأميركية ومعظمهم من المتصهينين، قد تكون ازعجت المهيمنين في البيت الابيض وعليه فانتظر هؤلاء عودة الرئيس بشّار إلى بلاده لكي يوكلوا وبصيغة الإنتقام وروحيته إلى شارون توجيه الإتهام، وهو ما كان صعباً توجيهه من قبل هذه الزيارة لإعتبارات تتعلق بإغواء الحكم السوري من أجل ان يكون موقفه من الحرب المقررة على العراق بمثل موقف إيران. كما ان توجيه الإتهام كان سيبدو مستحيلاً قبل زيارة الرئيس بشّار إلى بريطانيا خشية ان يؤدي ذلك إلى الغاء الزيارة، أو يتم خلال الزيارة لأن ذلك كان سيسبّب إحراجاً ما بعده إحراج لرئيس الحكومة البريطانية طوني بلير. ونقول ذلك على أساس ان مضمون الإتهام الذي اطلقه شارون لا يمكن أن يكون إستكمل تكوينه فجأة.

من هنا القول ان السيناريو الثلاثي أوجب دخول شارون على الخط. والغرض البعيد المدى من ذلك هو قطع الطريق على أي دور سوري في اتجاه تجميع العرب على موقف موحد من الحرب على العراق. وهو دور تباركه المملكة العربية السعوية التي ادلى وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل في اليوم الذي اطلق فيه شارون الإتهام لسورية بتصريحات تتسم بالحزم في ما يتعلق بالحرب على العراق. كما ان هذه التصريحات بدت بمثابة صوت يختلف عن صوت وإعلان الدوحة" الذي صدر في ختام أعمال القمة الخليجية الثالثة والعشرين... وكانت أقل من عادية مع ان المرحلة تتطلب ان تكون إستثنائية ومتميزة من حيث المشاركة ومن حيث القرارات.

صحيفة "اللواء" – ديسمبر (كانون الأول) 2002

التشاور المطلوب
إستباقاً ليوم الفصل

من المفترض انه ما دام التصويت على القرار 1441 كان بالإجماع وشمل هذا التصويت الايجابي سورية، فإن التعامل مع مهمة المفتشين يجب ان ينطلق من الروحية نفسها. لكن الذي نشهده ومنذ ان ضمنت الإدارة الأميركية الإجماع ان هذه الإدارة تحاول بالتشكيك وإفتعال الذرائع شق الصف موحية بأن القرار ليس من أجل الحل العاقل وإنما هو خديعة وغطاء للعدوان المقرر اصلاً على العراق.

وما نلاحظه هو أن الإدارة الأميركية ومعها الحكومة البريطانية وإلى جانبهما الحكومة الإسرائيلية تسجل الإنزعاج تلو الإنزعاج من كل تصريح يفيد بأن عملية التفتيش تسير بشكل جيد ووفق الشروط المنصوص عنها في القرار 1441 الذي لولا تصويت سورية إلى جانب الآخرين عليه لربما كانت ستحدث ازمة حادة في العلاقات الدولية.

ومع ان الرئيس بشّار الأسد سجل في زيارته إلى كل من بريطانيا وفرنسا ما يجوز إعتباره الرد العربي على التشكيك والنوايا غير النزيهة الأميركية والبريطانية، إلاّ ان صوت العدوان ما زال يعلو على بقية الاصوات. ومن هنا فإن الموقف يتطلب نوعاً من التشاور العربي يتم على وجه السرعة ويكون بمثابة الأسلوب الوقائي السلمي الذي من شأنه ان يكون الرد على الأسلوب الوقائي الحربي الذي يصر كواسر البيت الابيض على اعتماده رضي الشركاء الذين اصدروا قرار مجلس الأمن بالإجماع أم لم يرضوا. وما هو متداول في بورصة التوقعات ان يوم 20 كانون الثاني هو يوم الفصل.

وفي هذا الإطار يصبح جائزاً التوقع بأن سورية التي أخذ رئيسها الدكتور بشّار الأسد على عاتقه مهمة الصمود والتصدي للمخططات الحربية، ستكون محور المزيد من الاتصالات العربية. لكن الذي نتمناه ويريده الحكم السوري ليس التشاور بهدف الاستفسار عما بحثه الرئيس بشّار في زيارتيه إلى كل من لندن وباريس وذلك لأنه ادلى في العاصمتين بالتصريحات التي لا ينقصها الوضوح كما لا تنقصها المبدئية والشجاعة المستندتان إلى الرصانة والموضوعية، وإنما المطلوب التفاف عربي

صادق حول سورية لكي تواصل المهمة الوطنية. ونقول ذلك على أساس ان اليد الواحدة لا تصفق على نحو ما يقول المثل السائر وأنه لا بد من مشاركة الأيادي العربية الأخرى، وفي الوقت نفسه يوقف بعض الأشقاء العرب تصفيقهم للعدوان المرتقب غير واعين إلى انه يستهدف المنطقة وليس العراق فقط. ولو ان ذلك ليس هو مضمون المخطط العدواني لكانت الإدارة الأميركية اعتبرت ان الفصل الاخير من الأزمة انتهى بإنتهاء إصدار القرار 1441 وبحيث تتعاون الدول الاعضاء في مجلس الأمن مع العراق وعلى قاعدة النوايا الطيبة، لا ان يتم إعتبار القرار بوابة للاجتياح الأميركي ومطية للمعتدين الذين لا يريدون الخير للأمتين، ويحلمون بوضع اليد على الثروات... حتى إذا سالت من أجل ذلك انهار من الدماء.

صحيفة "اللواء" – ديسمبر (كانون الأول) 2002

الساحة تنتظر
فهل يتقدم بشّار؟

اختار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح العاصمة اللبنانية والصحافة اللبنانية ليطلق منها يوم السبت الماضي تصريحاً بالغ الأهمية حرص على أن يكون الإدلاء به من عاصمة القمة العربية الدورية الثانية ولكي يسمعه القاصون والدانون... المشارقة والمغاربة والخليجيون على حد سواء. وبدا حريصاً أيضاً على ان يسبق تصريحه هذا الزيارة الخاطفة التشاورية التي قام بها إلى دمشق عائداً منها إلى بلاده بعد زيارة رسمية سياسية- سياحية قام بها إلى لبنان في جو عاصف وممطر ومثلج. وجاء يسجل في زيارته الخاطفة إلى دمشق انه الأول بين الحكام العرب الذي يتشاور مع الدكتور بشّار الأسد في شأن الزيارة -الحدث التي قام بها الرئس السوري إلى بريطانيا وأجرى خلالها محادثات مع رئس حكومتها طوني بلير شريك الرئس جورج بوش الإبن في حربه المقررة على العراق، كما انه ادلى وهو في العاصمة البريطانية بتصريحات إتسمت بالحزم والمبدئية لم يسمعها الانكليز بهذا الوضوح من حكام عرب آخرين عدا ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز قبل بضع سنوات.

من جملة ما قاله الرئيس اليمني الذي طال انتظاره لإقرار جيرانه دول مجلس التعاون الخليجي بسلامة انتسابه عضواً في المجلس: "إن الأمة العربية بحاجة إلى رأس قيادي يوجِّه المجتمع العربي ويقود السفينة إلى الشاطئ الأمين بعدما يكون قد تشاور مع كل شرائح المجتمع العربي...".

وأمس كان المحرر السياسي لـ "اللواء" يسأل في افتتاحية العدد عن الدور العربي وأين هو في صناعة الأحداث، مضيفاً ان "هنالك حالة غليان داخلي على إمتداد الوطن العربي"، ملاحظاً ان القيادات "لم تعرف كيف تداوي خلافاتها وتوحِّد موقفها، ولا حركة الجماهير الغاضبة عرفت كيف تخرج من طور الإنفعال وردود الفعل العفوية والعشوائية، إلى مواقع الفعل المدروس والمفيد في التصدي للهجمة الأميركية العاتية على المنطقة...".

ما لم يقله الرئيس اليمني قالته هذه الصحيفة وبدا القولان مجتمعين يوضحان المسألة خير توضيح. ولكن الإكتفاء بالتشخيص غير كاف وبات الأمر يحتاج بالفعل

إلى مَنْ يتقدم إلى الساحة ويكون مؤمناً بأمته، وغير مرتجف من العضلات الأميركية، ولا تنقصه المبدئية والتمسك بالثوابت الوطنية، ويمكنه الاستغناء عن المساعدات التي بات واضحاً أنها بغرض مصادرة الموقف القومي، وعلى استعداد للبذل والتضحية.

ولم يحدث أن كانت التطورات تشكِّل عنصر مساعدة لمن يريد أن يتقدم الصفوف ويرفع الراية، ذلك ان الأوضاع بلغت من السوء حداً لا يطاق، وان الإستهانة بالأمتين العربية والإسلامية تجاوزت خط الكرامة بكثير. ونقول ذلك على أساس ان الإدارة الأميركية وإلى حد ما الحكومة البريطانية تتعاملان مع قضايانا وكأنما لا وجود للأمتين ولا أهمية للحكومات وللشعوب.

وقد يقال ان ما تفعله أميركا وتساندها في ذلك بريطانيا هو إعصار لا يلبث ان يهدأ. وهذه قراءة غير دقيقة للتطورات لأن الإعصار الذي يأتي من الطبيعة يحدث فجأة ولا يكون هنالك المجال الكافي لمواجهته، بينما الذي تفعله أميركا وتساندها فيه إسرائيل وتنتظر إسرائيل حدوثه بفارغ الصبر عبارة عن مخطط عدواني مبرمج تصدر حوله يومياً عشرات التصريحات والإنذارات التي تتسم بالوعيد، وتأتي هذه التصريحات احياناً مرفقة بالصور التي تعكس حجم الاستعداد العسكري للحرب والمناورات التي تجري فوق ارض عربية للغرض نفسه. وإذن فإن عنصر المفاجأة لا أساس له. وتبعاً لذلك من المفترض ان يكون هنالك موقف عربي متماسك ويمثل الإجماع. ولا يبدو في ضوء تعدد المواقف التي يمكن ملاحظتها من خلال بيانات واجتماعات ومؤتمرات ان هذا الموقف يمكن التوصل إليه إلاَّ في حال قرر مَنْ يحمل المواصفات التي اشرنا إليها ان يتقدم إلى الساحة ويرفع الراية.

وفي تقديرنا ان الرئيس بشَّار الأسد أهْلٌ لذلك، وهو ما كان من السابق لأوانه الجزم به قبل زيارته إلى لندن وما سمعناه يقوله للمسؤولين فيها.

ومن الجائز الإعتقاد ان قمة إستثنائية في دمشق قد تشكِّل نقطة التحول المطلوبة على أساس ان لا أحد يمكن أن يعترض على عقدها وهذا يعني ان الإجماع ممكن. كما ان كل مَنْ يحضر لا يمكن أن يغرِّد على هواه وإنما يكون التغريد موحداً وفي الإتجاه الذي يجعل الحرب خياراً مصروفاً النظر عنه، ويجعل التغيير المسالم في العراق وفي الإتجاه الذي يطمئن الجيران ولا يقلق الأبعدين بمن في ذلك أميركا امراً ممكناً.

فهل نتوقع ان يتقدم الرئيس بشَّار ويتسلم الراية مبادراً بالدعوة إلى قمة عربية إستثنائية، وبذلك يحقق أمنية الرأي العام العربي بمن في ذلك الرئيس علي عبد الله صالح؟

إنها فرصة العمر لمن يريد خدمة أمته.

صحيفة "اللواء" - ديسمبر (كانون الأول) 2002

بشّار الأسد في لندن:
كلمة حق في الزيارة – الحدث

كانت الزيارة التي قام بها الأسد السوري الشاب إلى ديار الأسد البريطاني العجوز ناجحة بكل المقاييس. فالرئيس بشّار لم يخطط للزيارة وفي باله ان النهج الذي تسير عليه حكومة طوني بلير سينقلب من نهج مهووس بالحرب على العراق ومن سياسة لا تصحح الظلم التاريخي الذي الحقته بريطانيا بالشعب الفلسطيني وبالتالي بالأمتين العربية والإسلامية، وإنما رأى ان كلمة حق عربية يراد بها الحق ولا شيء غير الحق يجب ان تقال ومن على منبر دولي منحاز بالكامل للسياسة الأميركية المنحازة بدورها لإسرائيل. وهو قال هذه الكلمة ومن دون تغليفها بالمخمل. وفي الوقت نفسه قالها باللباقة التي يفرضها واجب الضيف على الدولة المضيفة. أما المسائل المتعلقة بالأمور الإقتصادية والثقافية فهذه نتركها للمعنيين من وزراء ورجال أعمال رافقوه في زيارته التي دشنت خطاً مقطوعاً منذ زمن طويل ونعني به خط التزاور السوري – البريطاني على مستوى القمة. ومن المؤكد ان الميزان التجاري السنوي في ضوء هذه الزيارة – الحدث لن يبقى على التواضع الذي هو عليه ولمصلحة بريطانيا ولم يتجاوز 160 مليون جنيه استرليني.

وما أنجزه الرئيس بشّار في الجانب السياسي من زيارته إلى بريطانيا يدعو إلى التقدير. فهو فَرَضَ الإحترام لبلده ولأمته ولشخصه على افضل ما يكون عليه الفرض. وبدا في لقائه بالرئاسة البريطانية، ثم ببقية المسؤولين في الحكومة الذين يضعون على الورق سيناريو ما يجب ان تكون عليه العلاقة بعد الآن مع سورية، ثم بزعماء الأحزاب المعارضة، ثم بالملكة اليزابيت الثانية، واثقاً كل الثقة بنفسه متطلعاً إلى جوامع مشتركة يؤسس عليها للعلاقة المستقبلية موضحاً وعلى قاعدة الألتزام الوطني والقومي ان التغيير المطلوب من أمة العرب ومن قلبها النابض سورية حدث وتبلور في إعتبار السلام خياراً إستراتيجيا وهذا واضح وبما لا يترك المجال للشك في رؤية الأمير عبد الله بن عبد العزيز التي باتت مبادرة عربية. اما الذي لم يحدث ويُخشى من هذا التأخير لحدوثه وربما رفض حدوثه فهو التغيير في الموقف الأميركي – البريطاني الذي يتطور نحو الأسوأ.

ونحن عند التأمل في ما قاله الرئيس بشّار سواء لرئيس الحكومة البريطانية طوني بلير أو لوسائل الإعلام وامام الملكة اليزابيت التي خصته بلفتة ترحيبية لها معناها الطيب في طقوس البروتوكول البريطاني ونعني باللفتة ابلاغ الرئيس بشّار وزوجته اسماء ومن خلال مضاعفة مدة اللقاء في قصر بكنغهام لتناول الشاي رمز الإهتمام بالضيف، انهما موضع ارتياح المملكة المتحدة لهما... اننا عند التأمل في ما قاله الرئيس بشّار يتبين لنا ان الكلام الذي يجب ان يقال للدول الكبرى غير المتفهمة للواقع العربي وغير مكترثة وإلى درجة الإستهانة بالخصوصية العربية هو ما قاله الرئيس بشّار حول المسألتين الأساسيتين العراق وفلسطين.. وبالذات قوله قبل ان يغادر لندن إلى باريس في زيارة لبضع ساعات تشبه في بعض مقتضياتها وعنصر المفاجأة فيها زيارة الرئيس جاك شيراك للرئيس بشّار في دمشق لبضع ساعات مباشرة بعد إرفضاض مؤتمر الفرنكوفونية في العاصمة اللبنانية "ان شن الولايات المتحدة الحرب على العراق سيعيد العرب عقوداً إلى الوراء وينثر بذور الإرهاب في المستقبل وذلك لأن عواقب العمل العسكري ستكون مروعة، كما ان الفجوة ستتسع بين العالم العربي والغرب. وربما تُحقق الولايات المتحدة انتصاراً عسكرياً سريعاً ولكنها ستجاهد كي تتم لها السيطرة على العراق. وعلى المدى الطويل ستعاني الولايات المتحدة كثيراً. وهناك قناعة كبيرة في الغرب وفي المنطقة العربية ان القضية الكبرى هي النفط. وما يقال عن ان العراق يهدد جيرانه هو غير صحيح. ولذا فإن الأولويات التي وضعتها الولايات المتحدة غير مقنعة ولا تتصل في واقع الأمر بأسلحة الدمار الشامل وصدام حسين...". هذا عن العراق. أما عن فلسطين فقال: "يريد الإسرائيليون إضعاف عرفات في سبيل احضار مجموعة اشخاص نعرفهم بالإسم لديهم علاقات جيدة مع إسرائيل. والتأثير الإسرائيلي على الولايات المتحدة في هذه القضية واضح. لكن النتيجة ستكون إضطراباً أكثر في الشرق الأوسط. وبالنسبة إلى الاستشهاديين فإن الفلسطينيين عندما لا تكون لديهم صواريخ ولا طائرات إف 16 فمن الطبيعي أن يذهبوا بأنفهسم ليقتلوا الإسرائيليين الذين لديهم قنابل وصواريخ حقيقية يضعونها في طائراتهم ويلقونها على منازل الفلسطينيين...".

من المؤكد ان الرئيس بشّار قال في لقاءاته وبالذات مع الملكة اليزابيت وولي العهد الأمير تشارلز كلاماً مضافاً عما قاله للرئيس بلير، ويتعلق بالجانب الإنساني من المعاناة المتفاقمة في صفوف الشعبين العراقي والفلسطيني.

ومن المؤكد ان الأم الملكة وإبنها ولي العهد وجدا شفافية ملحوظةً وصدقاً وعفوية في كلام هذا النموذج المتميز من بين القادة العرب الذين مروا على قصر

"سانت جيمس" في العقدين الماضيين. وعدا الملك فهد بن عبد العزيز وولي العهد الأمير عبد الله والأميرين سلطان وسلمان لم تسمع الام وابنها تشخيصاً للحالة الفلسطينية بمثل عمق تشخيص هؤلاء المسؤولين، ثم أضيف إليهم هذه الأيام تشخيص الرئيس بشّار على أمل ان تتأكد بريطانيا من انها ما دامت تتحمل وزر ما اصاب فلسطين شعباً ووطناً فإنها تتحمل في الدرجة الأولى مسؤولية ما يعتبرونه إرهاباً، ذلك انه مع استفحال تلك المحنة انفجر الغضب فبات نضالاً في رأي أصحابه ومريديهم وأرهاباً في نظر الدول الكبرى الشريكة في مسؤولية المحنة الفلسطينية التي تنتسب المأساة العراقية في بعض جوانبها اليها.

نكرر القول ان زيارة الرئيس بشّار الأسد إلى بريطانيا كانت حدثاً ويمكن أن تشكّل منعطفاً بالنسبة إلى الوضع الذي يعيشه العالم في حال استوعبت الإدارة الأميركية اجواء هذه الزيارة، وفي حال ابلغ الرئيس طوني بلير صديقه وحليفه الرئيس جورج بوش الإبن ما سمعه من الرئيس بشّار وما أوجبت أصول المحادثات الثنائية بين القادة عدم البوح به... وإن كانت قراءة ما بين سطور كلام الرئيس بشّار ثم استعجاله التشاور في باريس مع الرئيس المتفهم جاك شيراك، تفي بالغرض وتوضح أي رؤية موضوعية كانت رؤية هذا الرئيس الأسد الشاب الواثق من نفسه والمؤمن بعدالة قضية امته في الاطلالة الثانية له على ديار الأسد البريطاني العجوز.

صحيفة "اللواء" – ديسمبر (كانون الأول) 2002

بشّار الأسد في لندن: الزائر إستثنائي والزمن كذلك

ينظر المسؤولون البريطانيون إلى الزيارة التي بدأها أمس إلى لندن الرئيس الدكتور بشّار الأسد على أنها وضع الحجر الأساس لمرحلة جديدة من العلاقات السورية - البريطانية تجعل هذه العلاقات تستقر بعدما عاشت قطيعتين تسبّبتا بالفتور لهذه العلاقات.

وفي المرتين لم تكن سورية هي السبب في هذه القطيعة وإنما الرؤية البريطانية الضيقة وعدم التفهُّم من جانب الحكومات البريطانية المتعاقبة لخصوصية الدور السوري في لبنان من جهة، وللبرنامج القومي للحكم الذي اراده الرئيس الراحل حافظ الأسد للمنطقة وبالذات ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، من جهة أخرى.

واذا كانت القطيعة الأولى جاءت في أعقاب حرب 5 حزيران 1967 وجاءت أيضاً رداً عربياً على ذلك العدوان ومن يجاريه من دول الغرب وبالذات أميركا وبريطانيا، فإن القطيعة الثانية من تشرين الأول 1986 إلى آخر 1990 كانت القطيعة الأشد تأثيراً وكانت السبب في الفتور الذي ساد العلاقات وجعل التعامل بين الدولتين يتّسم بالحذر، فضلاً عن ان الأسلوب البريطاني في التعامل كان في معظم الأحيان إستفزازياً.

وبطبيعة الحال فإنه في ظل القطيعة الدبلوماسية تتراجع أي فرص على صعيد التعامل التجاري وايضاً على الصعيدين الثقافي والعلمي. ولهذا السبب فإن العلاقة بين البلدين على الصعيدين كانت في استمرار ضامرة. وعندما لاحظت الحكومة البريطانية أي استفادة تجنيها فرنسا من هذا الفتور في العلاقة السورية - البريطانية، فإن حكومتي مارغريت تاتشر وجون ميجور قررتا فتح الأبواب امام علاقة مميزة مع سورية، وبذلت الإثنتان سعياً في هذا الإتجاه وكان في نية تاتشر لو لم تسقط ان تزور سورية وتدعو الرئيس حافظ الأسد لزيارتها. لكن السقوط المريع لتلك السيدة ارجأ تنفيذ ما تتطلع إليه ثم سار جون ميجور في الإتجاه نفسه إلى ان كان تسلُّم الدكتور بشّار مقاليد الحكم خلفاً لوالده الذي توفاه الله. ومنذ سنتين وحكومة طوني بلير تخطط لإحداث نقلة نوعية في العلاقات مع سورية معتمدة في ذلك على ان

الأسد الإبن أكثر مرونة من الأسد الأب في موضوع العلاقة مع الغرب وايضاً في مسألة الإنفتاح الإقتصادي. كما ان الإنسجام السعودي - السوري- المصري في موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي أضاف المزيد من الحماسة إلى الرغبة البريطانية في تطوير العلاقة مع سورية. ومن هنا كانت زيارة طوني بلير إلى دمشق التي بدا فيها وكما لو انه ذهب من أجل توجيه الدعوة، أو أن الذهاب هو إشارة للحكم السوري المتجدد خلاصتها ان الباب البريطاني مفتوح على مصراعيه امام الرئيس بشّار وأن زيارة له إلى بريطانيا من شأنها ضخّ بعض الدماء في شرايين العلاقة البريطانية- السورية التي كادت تتيبّس بسبب سنوات القطيعة وعدم حدوث مبادرات من جانب بريطانيا تعكس حسن النية.

بين زيارة طوني بلير إلى دمشق وزيارة بشّار الأسد إلى لندن فترة زمنية تُعتبر طويلة نسبياً، الأمر الذي يعني ان الرئيس بشّار أعطى المزيد من الوقت والتأمل لدراسة ما يجب ان تكون عليه العلاقة السورية- البريطانية في مدارها الجديد. وتدليلاً على طول الفترة ان الحكومة البريطانية سجلت تذكيرين في هذا المعنى إلى ان استقرّ الرأي على ان تتم في هذه الظروف البالغة الخطورة التي تعيشها المنطقة.

الزائر إستثنائي والبلد المُزار إتخذ موقفاً إستثنائياً والزمن الذي تتم فيه الزيارة إستثنائي. والأنظار موجّهة إلى النتائج بمعنى هل ستكون إستثنائية؟

صحيفة "اللواء" - ديسمبر (كانون الأول) 2002

أميركا العاصية الفهم على الإنفتاحين الإيراني والسوري

تتعامل الإدارة الأميركية مع الرئيس بشَّار الأسد بمثل تعاملها مع الرئيس محمد خاتمي. والسبب واضح وضوح شمس الصيف، وهو أن الرئيسين يكشفان في كل خطوة مرنة يخطوانها حقيقة النوايا الأميركية، وكيف ان كواسر هذه الإدارة لا يريدون لأي حاكم عربي أو إسلامي ان يكون مرناً ويعمل صادقاً في سبيل التغيير المتأني، وإنما الذي يريدونه من هذا الحاكم هو أن يكون رقماً في المشروع الأميركي يتلقى وينفِّذ ومن دون أن يتأمل ويناقش.

لقد سبق للرئيس خاتمي منذ ان جاء إلى الحكم من خلال انتخابات حرة حقق فيها نصراً غير مسبوق في أي من الدول المحكومة بنظام ثوري أن بدأ وفي اطار توازن القوى والتراث الثوري فتح النوافذ على أميركا بأمل ان يعقب ذلك فتح الأبواب وتبدأ إيران عهداً جديداً مع الإدارة الأميركية. وفي هذا السياق قطع الرئيس خاتمي شوطاً كبيراً واستطاع تليين مواقف بعض رموز النظام عسى ولعل تتحقق الخطوة الكبرى وبحيث تدخل الدولتان في مدار التطبيع. لكن الرئيس خاتمي فوجئ بالإدارة الأميركية تتعامل بالكثير من الخفَّة مع الطروحات المرنة الصادرة عنه. وهي بدل ان ترد على التحية بمثلها فإنها بدأت تبحث عن حيثيات تعزِّز فيها التوجه التصعيدي واضعة الرجل في الموقف الحرج حيث ان المحافظين في الجمهورية الإسلامية بدأوا يلومونه على ما فعله وبدأوا تعزيز قواهم وشأنهم.

لكن مع ذلك واصل الرئيس خاتمي التحليق في اجواء المرونة وقام بزيارات إلى الخارج من بينها لبنان اراد من خلالها التأكيد للإدارة الأميركية وللغرب عموماً ان امكانات عهد جديد من التعامل المتوازن متوافرة وانه ليس من مصلحة أحد تضييع هذه اللحظة التي قد لا تتكرر.

كان الرئيس خاتمي كمن ينادي ولا يجد من يرد على النداء. ثم جاءت الحرب على العراق لتفتح الإدارة الأميركية الصفحة الأولى من الجزء الثاني من كتاب التصعيد مع إيران. وهي منذ ثلاثة اشهر لا تتوقف عن إقلاق الدولة التي اراد خاتمها ان تبدأ عهداً جديداً مع أميركا ووصل الإقلاق إلى حد التدخل المباشر في

قضايا ذات خصوصية وطنية ودينية، كما أنها بدأت عملية تحريض وعلى المكشوف للطلاب المحتجين تماماً على نحو ما سبق ان فعلت من قبل مع الطلاب المحتجين في الصين فأساءت بذلك إلى هؤلاء وجعلت النظام الثوري في الصين يتماسك أكثر فأكثر ثم يعتمد التغيير المناسب والمتأني بعد حوالى ربع قرن.

يطول الكلام في هذا الشأن وتتكاثر الوقائع. وما نريد قوله هو أن الإدارة الأميركية تنزعج من التوجهات التي تتسم بالمرونة، وتفضل أن تعتمد بعض الأنظمة، الواردة اسماؤها في برنامج كواسر تلك الإدارة، التشدُّد كي يكون حجَّة لها لإلحاق الأذى بهذا النظام أو ذاك. ومن هنا نلاحظ كيف انها في تعاطيها مع الشأن السوري لا تتعامل باللباقة مع الرئيس بشّار الذي حاله مثل حال خاتمي اراد مخلصاً اعتماد خطوات بالغة المرونة في اتجاه تطوير العلاقة مع الإدارة الأميركية وكذلك في اتجاه تحقيق انفراجات نوعية على الصعيد الداخلي من بينها الخطوة المتمثلة بالفصل بين حزب البعث والدولة والخطوة العسكرية الأخرى المتعلقة بلبنان. لكن الإدارة البوشية تفتعل في استمرار اموراً بغرض تعطيل هذا التوجه وتتناغم مع الكونغرس لتشويه المشروع السوري الذي يعمل الرئيس بشّار مخلصاً من أجل تثبيته والذي يقوم على ان يكون الماضي تراثاً وليس إرثاً.

وعندما تصل الحال إلى حد أن وزير الخارجية السورية فاروق الشرع الممسك بملف العلاقة مع الولايات المتحدة قال قبل امس "ان الإدارة الحالية للبيت الابيض لا تفي بوعودها ومنحازة لإسرائيل وتتميز بمستوى عال من العنف والحماقة يدفعها إلى ممارسة ضغوط كبيرة جداً على سورية وان الصقور من بين هذه الإدارة يريدون ان يبقى السيف مصلتاً فوق رقاب السوريين".. انه عندما تصل الحال إلى هذا الحد فهذا معناه أن الإنفتاح البشّاري شأنه شأن الإنفتاح الخاتمي لن يؤدي إلى نتائج طيبة مع هذه الإدارة العاصية الفهم والتفهُّم على هذين الإنفتاحين العاقلين والنزيهين... والتي تفقد الاصدقاء يوماً بعد يوم وتقطع الطريق على تجديد الصداقات القديمة وبناء أسس موضوعية لعلاقات جديدة.

صحيفة "اللواء" – يوليو (تموز) 2003

تنبيهات بشّار للأشقاء والأصدقاء ولطابخي المؤامرات

يشمُّ المتابع للتحركات التي بدأت عقب اذاعة بوثيقة جنيفا والتصريحات التي تدلي بها بعض الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية والأميركية وكذلك بعض الأطراف العربية، ان هنالك نية مبيتة لنفض اليد من المشروع الشامل للسلام وحصر الحل بالموضوع الفلسطيني – الإسرائيلي.. أي ما معناه بصريح العبارة وضع موضوع الإنسحاب الإسرائيلي من الجولان واستكمال الإنسحاب من جنوب لبنان في الأدراج أو في خانة المؤجلات إلى أن يأتي وقت تفرض فيه الإدارة الأميركية الحالية المتصهينة أو إدارة جديدة تكون أكثر تصهيناً على البلدين بأمراً واقعاًا من نوع بالأمر الواقع العراقيا.

واستناداً إلى ظاهرة التآمر الدولي على المنطقة والتي تأخذ اشكالاً عدة، فإن احتمال حدوث ما نشير إليه وارد في أي ظرف يناسب طابخي المؤامرات. ومن هنا تستوقفنا التنبيهات المتواصلة من جانب الرئيس بشّار الأسد للمخاطر التي بلغت ذروتها، أو فلنقل مشارف الذروة على أساس ان تنبيهات حاسمة يمكن أن يسجلها في الأيام المقبلة، عندما حذر في مأدبة عشاء أقامها أول أمس تكريماً للرئيس البرازيلي، الذي بدأ أمس زيارة إلى لبنان بعدما كان زار سورية، من حدوث أشد العواقب خطورة في حال لم تتدخل الإرادة الدولية العقلانية لحسم الصراع، وبعدما كان قال للأميركان إدارة وشعباً عبر مقابلة أجرتها معه صحيفة بنيويورك تايمز ونشرتها يوم الإثنين الماضي كلاماً يؤكد فيه الرغبة في السلام وعدم وضع شروط لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل داعياً الإدارة الأميركية إلى امتلاك الرؤية الواضحة لعملية السلام وإلى أن تجعل من أميركا قوة إستقرار بدل أن تتحول إلى بقوة فوضى كما يحدث الآن للمنطقة نتيجة خياراتها الحربية والسياسية، مبدياً حُسن النية ومن خلال مفردات بعيدة عن المناورة والمداورة من أجل علاقة جيدة مع الولايات المتحدة مع التذكير بمساعدات سورية للأميركان في مكافحة الإرهاب.

والرغبة السورية في السلام ليست جديدة حيث انها خيار إستراتيجي منذ مؤتمر مدريد. لكن الجديد هو أن إدارة الرئيس بوش الأب لم تكن عند وعدها، وأن إدارة

الرئيس كلنتون لم تكن عند ثباتها على الموقف، ثم جاءت إدارة الرئيس بوش الإبن لترتد على كل ما كان تم التفاهم عليه من حيث المبدأ مع الإدارتين السابقتين بأن يكون الحل شاملاً.. أي عدم حل الموضوع الفلسطيني قبل الموضوع السوري – اللبناني وبالعكس. وما تفعله هذه الإدارة يشير إلى انها تنشط في اتجاه إنجاز الحل المتعلق بالفلسطينيين وترك سورية ولبنان للأقدار ولظروف يصبح من السهل خلالها الانقضاض عليهما وإجبارهما على حل لا يُستعاد فيه الحق بالكامل على نحو ما سيحدث للفلسطينيين.. هذا في حال باتت وثيقة جنيف هي البديل المتوافَق عليه دولياً وإسقاط كل رموز حقبة الإتفاقات السابقة من جدول الأعمال بمن فيهم الرئيس ياسر عرفات.

ونجد أنفسنا نقول إنه لو كان استقبال الإدارة البوشية والحكومة الشارونية للكلام الذي قاله الرئيس بشّار للأميركان والإسرائيليين والعالم عموماً في المقابلة التي أجرتها معه صحيفة نيويورك تايمز بمستوى حُسن النية الذي اتسمت به معظم العبارات البشّارية لربما كان الرئيس السوري لن يجد نفسه يحذر أمام الرئيس البرازيلي من أشد العواقب خطورة. ولكن الذي حدث هو أن المتحدث بإسم البيت الأبيض وزميله المتحدث بإسم الخارجية قالا كلاماً فيه الكثير من سوء النية وتزامَن قولهما مع تأكيدات بأن الرئيس بوش ينوي التوقيع على قانون بمحاسبة سورية وإستعادة السيادة للبنان لدى استلامه بوقت قريب من الكونغرس. كما ان كلام المتحدثَين الإثنين تزامنَ مع تشجيع من جانب الرئيس بوش للاجتماع الذي سيعقده وزير الخارجية كولن باول اليوم مع قطبي الوثيقة ياسر عبد ربه ويوسي بيلين.

تبقى الإشارة إلى أن اللهجة الأميركية ستبقى على حالها ما دامت الإدارة البوشية تلعب ورقة أميركا كـ قوة فوضى وليس كـ بقوة إستقرار. وسيبقى الرئيس بشّار يواصل التنبيهات بحيث لا تقتصر على أميركا وبعض دول العالم وإنما ستشمل الأشقاء الذين سيحرجهم كل الإحراج لجوء سورية بفعل الإضطرار إلى الخيار الذي من شأنه جعل العواقب أشد خطورة هو الأمر الواقع في وجه الأمر الواقع الآخر الذي تخطط إسرائيل بالتعاون مع الإدارة البوشية له. ولن ينقذ الوضع إلاّ التبدل المستبعَد من جانب الإدارة البوشية في اتجاه التصرف كـ بقوة إستقرار أو إنتفاضة سياسية حازمة يقوم بها حكماء العالم.. أو بالإرادة الدولية العقلانية على نحو تصنيف الرئيس بشّار لهذا التجمع من دون تحديد هذه الدول وأولئك الحكماء.

صحيفة "اللواء" – ديسمبر (كانون الأول) 2003

زيارة بشّار وأصوات شريرة ضد جبهة السلام

عزف ضمن أوركسترا أكثر منها مصادفة هذه التهديدات تصدر في يوم واحد من واشنطن وتل أبيب وتصب جام الغضب على دول تعمل بإخلاص من أجل ان يسود السلام ويأتي الحق العربي ليزهق الباطل الأميركي - الإسرائيلي.

يتمثل العزف الذي نشير إليه، بتحريض من جانب "فيروس" العدوان داخل الإدارة الأميركية من خلال اثنين من رموز هذا "الفيروس" وهما ريتشارد بيرل المستشار المسموع الرأي في وزارة الدفاع الأميركية ودافيد فروم الذي سبق ان كان خلال فترة عمله في البيت الأبيض مسموع الرأي هو الآخر بدليل مشاركته في استنباط مفاهيم "محور الشر" التي على أساسها يخوض بوش الإبن حروبه التي لا يرضى عنها الله وعباده من القطب إلى القطب.. عدا بؤرة الشر التي اغتصبت ارض المقدسات فلسطين العربية. وأحدث ابتكارات هذا الثنائي بيرل - فروم هو، على نحو ما أفادت المعلومات من واشنطن، بيان في شكل كتاب يحمل العنوان الآتي: "نهاية للشر، كيف يمكن الانتصار على الإرهاب" يطالبان فيه بتغيير النظام في كل من سورية وإيران وتصنيف المملكة العربية السعودية وفرنسا على انهما من الخصوم وليستا من الأصدقاء. ويسرد هذا الثنائي المتآمر على الإستقرار الدولي والكاره لكل الأصول واللياقات في العلاقات بين الدول جملة شروط استفزازية وتعجيزية الغرض منها تسهيل عملية تحريض الإدارة البوشية على ان تفعل بالأنظمة المشار إليها ما فعلته بالعراق.

بالمقابل وفي الوقت نفسه ينطلق صوت رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال موشي يعالون من خلال مقابلة مع اذاعة الجيش مهدداً سورية باعتداءات جديدة موضحاً التهديد على النحو الآتي: "إذا تجاهلت سورية رسائل إسرائيل والتي تمثلت في هجوم الجيش على القاعدة الإرهابية في عين الصاحب وكذلك رسائل المجتمع الدولي، فقد تكون هناك حاجة لتوجيه مزيد من الرسائل من هذا النوع..."

لا تفسير لهذا العزف العدواني من جانب ريتشارد بيرل ودافيد فروم في واشنطن وإبن جلدتهم موشي يعالون في تل أبيب سوى انه غيظ من هذا الإنفتاح

المتوازن من جانب سورية وتركيا على بعضهما وخوف المتصهينين من نشوء جبهة سلام صلبة في الشرق الأوسط تضم سورية وإيران وتركيا والعراق الذي هو في طور التجدد ولبنان. ولأن المتصهينين داخل الإدارة البوشية ومعهم الحليف الإسرائيلي يريدون مستسلمين لهم ولا يريدون مسالمين معهم وعلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية والحلول العادلة والشاملة فإنهم يفتعلون الشرور التي ستتعثر في حال بقي التحرك السياسي على نحو ما يقوم به الرئيس بشّار في المدار الأخضر بعيداً عن الخط الأحمر... أي الاستسلام للأمر الواقع البوشي – الشاروني.

صحيفة "اللواء" – يناير (كانون الثاني) 2004

المهم قبل الأهم

بين سورية وتركيا

في زمن غير هذا الزمن الذي تعيشه المنطقة كانت زيارة بشّار الأسد إلى تركيا التي سيقوم بها اليوم ستبدو موضع التساؤل نتيجة ما بين البلدين الجارين من قضايا خلافية ليس من السهل على سورية تناسيها كما ليس في مقدور الحكم التركي البت بها. لكن الزمن الراهن والذي هو من افرازات عصر الإحتلال الأميركي جعل التساؤل يتراجع وتتقدم عليه الحنكة والحكمة وهما الجامع المشترك نسبياً بين الحكم السوري والحكم التركي.

هذا ليس كلاماً نقصد منه التبرير. ولكن وطأة تداعيات الإحتلال وما قد تنتج عن هذه التداعيات من مفاجآت بمثل المفاجأة العراقية.. أي الأخذ بالحل الحربي العشوائي، توجب على دولة بأهمية سورية ودولة جارة بمكانة تركيا ان تنظرا وعلى المستوى القيادي بواقع الحال المهم لعل التأمل الموضوعي من جانبهما يوصل إلى وضع ملف واقع الماضي الأهم على بساط البحث.

ومن المنطقي أن نأخذ في الإعتبار أن موقف كل من الدولتين الجارتين سورية وتركيا من واقع الحال المهم أي الإحتلال الأميركي للعراق على درجة من التجانس، حيث إن الحكم السوري والحكم التركي بقيا على مسافة ملحوظة من الهجمة الأميركية على العراق. وفوق مثل هكذا أرضية سياسية يمكن التحادث أن يتم في أجواء من الارتياح والتجانس. وحتى بالنسبة إلى العلاقة التركية – الإسرائيلية فإن هنالك الكثير من النقاط المشتركة بين الرؤية البشّارية التي تتسم بالاستعداد لأي مفاوضات مع إسرائيل تعيد الأرض المحتلة إلى سورية وتحقق للشعب الفلسطيني مطلبه الذي بلورته المبادرة العربية المستندة إلى رؤية ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز والتي تحولت في القمة العربية الدورية الثانية في بيروت إلى مبادرة عربية بالإجماع، وبين النظرة الاردوغانية التي لا يشوب منطلقاتها الاندفاع في التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل على نحو ما كان يحدث أيام الحكومات التي سبقت وصول الإسلاميين إلى الحكم في تركيا. وإلى ذلك فإن كون الرئيس بشّار الأسد يقوم بزيارة رسمية إلى تركيا هي الأولى لرئيس

سوري منذ الإستقلال قد تشكل عامل جذب يقرِّب تركيا أكثر وأكثر من جيرانها العرب، وليس العكس.

وتبقى الإشارة إلى أن نوعية الوفد المرافق للرئيس بشّار تعطي إنطباعاً بأن الزيارة هي من أجل اختراق الحاجز النفسي، كما انها تعطي إنطباعاً لكثرة ما بين أعضاء الوفد من رجال أعمال إضافة إلى وزير السياحة أنها زيارة سياحية شكلاً سياسية بامتياز ضمناً، وأنها مدخل إلى عهد سوري - تركي جديد يتكاثر فيه تبادل الزيارات على كل المستويات وبما يحقق حالة من الانسجام السياسي إزاء واقع الحال الدولي. وما بعد الانسجام قد يحدث التنسيق.. اضطراراً وليس اختياراً.

صحيفة "اللواء" - يناير (كانون الثاني) 2004

كلام بشّار الأسد وعناد بوش الإبن وصمت بوش الأب

كأنما الرئيس بشّار الأسد في تشخيصه للوضع العراقي والوضع الفلسطيني وللأسلوب الأميركي الفظ في التدخل في شؤون الآخرين، يبدو كمن يريد القول للإدارة البوشية وبالذات إلى أولئك المتصهينين الذين يضخون الاقتراحات الكثيرة السوء للرئيس بوش الإبن انكم تحرثون في البحر. كما انه في كلامه هذا يريد تذكيرهم بتنبيهاته قبل حوالى خمسة عشر شهراً وتحذيراته من تعقيدات الغوص في الرمال العراقية. وها هو الغوص يمتد إلى ما فوق الركاب في اتجاه الصدر والعنق. كما أن التدخل الفظ لم يعد مستتراً كون "العم سام" يمارسه على المكشوف وبحيث أن الأمر لا يقتصر على كبار الإدارة وإنما وصل إلى صغارها أمثال السفير جيفري فيلتمان الذي يستهل تعيينه في بيروت خلفاً للسفير باتل بمواعظ واستفزازات ودروس في تأدية الواجب على النحو الذي تريده الإدارة البوشية.

أما الرئيس بوش الإبن فإنه بعناده وتعامُل قوات الإحتلال مع العراقيين وبالذات ما يحدث في "الفلوجة" وعلى مشارف الكوفة والنجف يتصرف على نحو القول الشعبي "أنا أعمى ما بشوف.. أنا ضرَّاب السيوف". فهو لا يملك البصيرة التي تجعله يرى ما يحدث، وهو ليس أمامه سوى القول ما معناه "لن ننسحب" و"لن نترك برنامج الحرية والديمقراطية الذي نريد للعراق ينهزم أمام قلة من الأشرار" وغيره من سيّئ الكلام الذي هو دائماً نقيض الحقيقة وضد المنطق ويمثل سوء بدعة العلم العراقي الجديد الذي أُخلي من عبارة "الله أكبر" نتيجة مشاعر تتعلق بالحقد والكراهية في الدرجة الأولى.

وقد يقال ان مثل هذا الموقف من جانب بوش الإبن الذي يبتسم عندما يتحدث في الوقت الذي تكون الطائرات والقاذفات الأميركية تُشعل مدينة مثل "الفلوجة" ناراً تشوي أجساد الأطفال والنساء والعجزة وتدمر المنازل على مَنْ فيها.. وعلى الطريقة الشارونية المألوفة ضد الشعب الفلسطيني، سببه ان ذئاب ادارته متصهينون وأنهم لا يريدون خيراً لكل ما هو عربي، وأنه أسير هؤلاء وأسير بعض الأصدقاء العرب الذين يوغرون صدره لأسباب شخصية. وإذا كانت هذه حال بوش الإبن لماذا هذا الغياب

الملحوظ لوالده الرئيس الأسبق بوش الأب؟ أليست هذه الأحوال توجب اقتحام الأب لكي ينبه، بحكم التجربة وعامل السن، إبنه إلى شر أفعال ادارته وسوء نصائح المتصهينين المزروعين في هذه الإدارة، ويوضح له أن أفعال إدارته هذه تستهدف العقيدة الإسلامية والتقاليد العربية؟ ونحن نقول ذلك على أساس ان قانون الأبوة يفرض على الأب المبادرة ونجدة الإبن أياً كانت حال الإبن فكيف إذا كان رئيساً للدولة الأعظم وسار وكأنه منوَّم نحو حرب جعلت بلده في الحضيض على صعيد نظرة الرأي العام في العالم لسلوكها مع الآخرين، كما أنها جعلت العرب والمسلمين ومعهم كل مستقيم رأي في العالم مقتنعين تمام الإقتناع بأن أصابع الصهيونية وراء كل خطوات الإدارة البوشية وأن المخطط الشرير يقوم على التحريض الإعلامي أولاً ثم الإرباك الأمني.. وصولاً إلى ما هو أخطر. لكن عدم اقتحام بوش الأب معناه أحد أمرين: إما انه من رأي إبنه وأن الإبن في هذه الحال هو سر أبيه ما دام يكمل في مطلع القرن الواحد والعشرين حرباً كان الأب بدأها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وإما أن طريق الأب الرئيس الأسبق غير سالكة إلى البيت الأبيض أمامه. وإذا كان بوش الأب على هذا النحو فما الذي يجعل زوجته لورا لا تمارس النصيحة مع إبنها بموجب قانون الأمومة.. إلاَّ إذا كانت هذه الأم تملك المشاعر نفسها، مع التذكير بأنها بدت قبل خمس عشرة سنة مستمتعة بـ "انتصار" زوجها (بوش الأب) على بضع مئات من الأطفال والنساء والعجائز كانوا اختبأوا في ملجأ العامرية لإتقاء الصواريخ الأميركية المنهمرة كالمطر على عاصمة الرشيد فأرسل إليهم بوش الأب صاروخاً اخترق فوهة الملجأ وجعلهم كعصف مأكول. وإذا كانت هذه حال الوالدة ومشاعرها فمن الطبيعي أن ترى في صواريخ إبنها التي تحرق الأخضر واليابس والأجساد في "الفلوجة" وغيرها انها "رسالة إلهية" على أساس ان العائلة، وفق ادعاء إبنها، ممنوحة من العلي القدير هذا "الحق". وفي هذه الحال فإنها لا تقتحم هي الأخرى تاركة إبنها الرئيس وزوجته المبتهجة هي الأخرى يواصلان استعذاب القتل مثل ابتهاج الشريك الهائم طوني بلير وزوجته والشريك الثالث برلسكوني وبقية الشركاء الصغار بهذا الإحراق المبرمج للقيم والأرواح والحضارة يتواصل.

نعود لنقول ان محنة العراق سببها ان صوت الحكمة والتشخيص الموضوعي على نحو ما يقوله بصريح الكلام الرئيس بشّار الأسد ومن قبل أن تُبتلى دمشق بالتفجير المعلومة - المجهولة الجهات التي تقف وراء الفاعلين، غير مقبول من "الصديق" الأميركي "الأعمى الذي لا يشوف وهو ضرَّاب السيوف" وأن من ينصح وينبه مستشاراً مخلصاً كان أو أباً على نحو ما أشرنا، غائب مختاراً أو مضطراً. وهو

لو كان حاضراً لكان قال للرئيس بوش الإبن ما يعتقد السفراء الإنكليز السابقون في قرارة نفوسهم أنه يحدث.. أي أن هذه الرذائل البوشية – الشارونية المدعومة من بقية جوقة الإفتراء والتلاعب تعطي نتائج عكسية لما يتصوره الرئيس بوش، حيث أنها تجعل المجتمع العربي – الإسلامي أكثر توحداً وتجعل بالتالي رقعة الكراهية تتزايد نحو هؤلاء المتلاعبين بمصائر الآخرين. وفي تقديرنا إن إصرار الشعب العراقي ومعه الشعب الفلسطيني ومعهما بعض القيادات الوطنية ستجعل كفة الميزان تعتدل على أساس انه إذا كان الحق سيُزهق ليحل محله الباطل فهذا ضد إرادة الخالق وهذا أيضاً معناه ان القرن الواحد والعشرين هو قرن العولمة وشريعة العدوان، وهذا مؤشر إلى ان الفوضى والحروب الأهلية والتفجيرات في عتمة الليالي ستشمل العالم.. ومن القطب إلى القطب.

صحيفة "اللواء" - أبريل (نيسان) 2004

الزيارة البشّارية
والزيارة البوشية

تبدو زيارة الرئيس بشّار الأسد إلى اسبانيا بالمقارنة مع زيارة الرئيس جورج بوش الإبن اليوم إلى ايطاليا، وكما لو انها المثال الذي يجب ان تكون عليه الزيارات الرسمية، أي بما معناه يكون الزائر على درجة من اللباقة في التعامل مع الآخرين وبالذات إذا كان هذا الزائر في موقع القمة.

ومن خلال بعض المقارنات يتأكد لنا ذلك، فالرئيس بشّار وجد في اسبانيا التي زارها قبل ثلاثة أيام ملكاً يستقبله بكل الود ويضفي على الزيارة لمسات عائلية رد عليها الرئيس السوري بالمثل سواء بالكلام الطيب منه ومن زوجته التي ترافقه في معظم زياراته الرسمية أو من خلال هدية زفاف ولي العهد التي حملاها من دمشق. وعند التأمل في معظم الصور التي التقطتها العدسات للملك خوان كارلوس مع الرئيس بشّار وللملكة صوفيا مع السيدة السورية الأولى أسماء، وأحياناً للأربعة معاً، نلاحظ ان التخاطب كان عفوياً وان الابتسامات كانت من القلب.

كما ان الرئيس بشّار وجد في اسبانيا رئيس حكومة سجلت منذ اللحظة الأولى للنصر المبهر الذي نالته خطوات مبدئية في شأن الموضوع العراقي تنسجم كثير الانسجام مع الخطوات المبدئية التي سبق ان اتخذها الرئيس بشّار ويواصل متابعتها وترتيب منطلقاتها. وعند التأمل في لقاء الرئيس السوري مع الرئيس الاسباني رودريغيز ثاباتيرو يتأكد لنا مدى هذا التوافق بين من يضعون المبدئية في أولوية ادارتهم لشؤون البلاد والعباد. ولا نستبعد ان يكون الشكر من جانب الرئيس بشّار لرئيس الحكومة الاسبانية جاء عميقاً على خطوته المتمثلة في سحب القوات الاسبانية من العراق لأن ذلك عزز الرؤية البشّارية للموضوع الأكثر تعقيداً بين الموضوعات العالقة وبات لهذه الرؤية عمق دولي متفهم لها ونكاد نقول انه نصيرها المتميز في القارة الأوروبية. كما لا نستبعد في الوقت نفسه ان يكون الرئيس الاسباني قال للرئيس بشّار ما معناه انك أنت من يستحق الشكر لأن موقف بلدكم الواعي والمتفهم والواقعي للموضوع العراقي وللعملية السلمية عموماً في المنطقة كان من جملة حيثيات شجعتنا على ان نتخذ خطوة الإنسحاب.

وفي الوقت الذي كان الرأي العام الاسباني بمثل ملكه ورئيس حكومته وبقية المسؤولين في غاية الترحيب والارتياح للزيارة البشّارية، كانت العاصمة الايطالية في حالة غليان احتجاجاً على الزيارة التي سيقوم بها الرئيس بوش الإبن اليوم إلى ايطاليا وكان الرأي العام الايطالي يواصل استعداداته لكي يكون استقباله للرئيس بوش بمثل استقبال الرأي العام البريطاني.. وهو استقبال شكّل الضربة الأولى القاسية على الرأس البوشي، ولدى الايطاليين حيثيات كثيرة لم تتوافر لأشقائهم البريطانيين لعل أهمها فضائح سجن "أبوغريب" والممارسات اللاأخلاقية التي اقترفتها قوات إدارة تدعي الحرص على حقوق الإنسان.

وإلى ذلك ان زيارة الرئيس بوش إلى ايطاليا مبغوضة حتى من البابا يوحنا بولس الثاني وليس فقط من جموع الشعب الايطالي عدا أصحاب الهوى البرلسكوني. ومع ان الرئيس الأميركي لا يعبأ بما يقال عنه إلاّ ان انتقادات رئيس الكنيسة الكاثوليكية للسلوك البوشي عموماً يمكن أن تشكل صدمة للرئيس الزائر الذي فوجئ بأن الاعتراض على مجيئه لا يقتصر على أهل اليسار وإنما يشمل حتى أولئك المحسوبين على الهوى الأميركي امثال رئيس الحكومة السابق اندريوتي الذي استهجن من خلال الإعلام الايطالي الزيارة بالقول: لماذا يأتينا بوش من الأساس؟

وفي تقديرنا ان مجرد الترحيب بالرئيس بشّار في اسبانيا وعلى المستويين الملكي والحكومي إضافة إلى ارتياح الرأي العام للزيارة هو أيضاً رسالة من جملة رسائل تبعث بها أطراف عربية ودولية كثيرة إلى الإدارة الأميركية ومضمونها ان على هذه الإدارة ان تتعقل، وان تتأكد بأنها ستستمر مبغوضة في نظر الناس.. ما دامت اسيرة بضعة متصهينين يوغرون صدر رئيس هذه الإدارة فيشن حرباً لا معنى لها ولا أساس قانونياً ترتكز عليه، ويتجاوب مع الإجراءات التأديبية من نوع قانون المحاسبة ويضع مصلحة إسرائيل الشارونية فقط في جدول أعمال إهتماماته معتبراً ان ما يفعله هو الصحيح.. مع انه الخطيئة بعينها.

صحيفة "اللواء" - يونيو (حزيران) 2004

ما ينقص الرؤية البشّارية
من الإدارة البوشية

في نطاق إعادة ترتيب البيت الداخلي السوري ووفق رؤية بشّارية يأتي اجتماع "الجبهة الوطنية التقدمية" أول أمس وكما لو أنه الخطوة الأولى على طريق تخفيف الوصاية البعثية عن بقية الاحزاب المشاركة وصولاً إلى الاخذ بالتعددية المحلّلة وانسجاماً مع المناخ السياسي الإقليمي المتأثر بالمناخ الدولي.

ومع أن ما تمخض عنه الاجتماع لم يكن حاسماً في شأن ما نشير اليه، إلاّ أن الاحزاب المشاركة في الجبهة بما فيها البعث باتت متفقة على بعض الطروحات والشعارات والمبادئ التي كانت موضع تنافر ومنها ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي. والآن بات الخطاب السياسي أكثر واقعية بعدما جرى خلال الاجتماع حذف كل ما يشير إلى "العلاقة مع الإتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي" وهو ما كان مطلباً رئيسياً لشيوعيي الجبهة وإقرار بند "يجيز الصلح مع إسرائيل على أساس قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية" خلافاً للنص السابق الذي كان ينادي بلاءات قمة الخرطوم 1967 الشهيرة "لا صلح. لا تفاوض. لا إعتراف" وهو ما كان يلتقي حوله (أي النص) الناصريون قبل أن يتخلى عنه البعثيون بعدما بدأت جولات من الاتصالات السورية - الأميركية - الإسرائيلية.

ما فعلته الجبهة يأتي متأخراً كثيراً. فالإتحاد السوفياتي تساقط وقامت على أنقاضه ثلاث جمهوريات هي "جمهورية غورباتشوف" و"جمهورية يلتسن" و"جمهورية بوتين". والمعسكر الاشتراكي بات معسكراً أطلسياً. والتعددية الحزبية والسياسية التي "يشجع المجتمعون" على الأخذ بها وضمن شروط باتت تسود الأنظمة والمجتمعات عدا كوريا الشمالية وكوبا. وحتى الصين باتت على أهبة الشروع في فتح الأبواب الموصدة أمام الآخرين بعدما قاربت على الانتهاء من فتح النوافذ.

ومما يثير الدهشة ان سنوات عدة مرّت على التحولات التي نشير إليها وبالذات ما يتعلق بدول ما كان يسمى "المعسكر الاشتراكي" وبالصراع العربي - الإسرائيلي، من دون أن تتداعى "الجبهة الوطنية التقدمية" إلى الاجتماع بغرض

قراءة التطورات واتخاذ الوقفة أو الموقف منها. لكن أن تتأخر يبقى أفضل من أن لا تتحرك ولو بعد حين.

ما هو المهم الآن ليس ان "الجبهة الوطنية التقدمية" عقدت اجتماعاً وعدّلت ما كان من الواجب تعديله، وإنما ان ينصهر الاعضاء في حزب واحد ما داموا جبهة يقابله الحزب الآخر الذي هو التيار البشّاري المتزايد النمو والذي يملك من مقومات الإقناع والرغبة في التعديل والتحديث وتصحيح التصحيح ما لا يملكه الحراس القدامى الذين يمسكون بمقاليد قيادة "الجبهة الوطنية التقدمية". ومن شأن الأخذ بما نقوله أن تقوم في سورية تجربة الحزبين على النحو المأخوذ به في بريطانيا وأميركا وهي تجربة لا تترك مجالاً للاحتقانات في النفوس فضلاً عن ان الحزبين يختلفان حول الأسلوب لكنهما يتوحدان حول القضايا الأساسية وهذا ما يحتاج إليه كل بلد عربي.. وبالذات سورية التي تعيش منذ سنتين التحول المدروس في اتجاه إعادة النظر وبحيث تكون سورية وطناً وحُكماً لكل السوريين كي لا يصيبها ما أصاب العراق ولكي ترد في الوقت نفسه النصال الأميركية نصلاً بعد آخر.. وآخرها وليس أخيرها التذكير الصادر اول امس عن وزير الخارجية كولن باول المتمثل بقوله "لقد حان الوقت لكي يتمكن اللبنانيون من تقرير مستقبلهم بأنفسهم وليس بوجود القوات السورية، التي تتلقى أوامرها مباشرة من دمشق" وقوله أيضاً "لقد أجرينا بعض المحادثات الايجابية نسبياً مع السوريين في الأسابيع الماضية تتعلق بإسرائيل والفلسطينيين والإرهابيين الذين يتمركزون في دمشق وبالحدود مع العراق التي لا تزال قابلة للاختراق بشكل كبير. لكن الاجتماعات الجيدة تختلف عن التنفيذ على الأرض. وعليه سنقيس المواقف السورية استناداً إلى سلوكهم وليس موقفهم فحسب..".

والذي يثير الدهشة في كلام هذا الجنرال الذي نصفه صقر ونصفه حمامة انه يتحدث فقط عما يريده من سورية لكنه لا ينبس بكلمة واحدة عما تريده سورية من الإدارة البوشية. وهذا ما كان يتطلب من "الجبهة الوطنية التقدمية" في اجتماعها التحدث عنه بصراحة والقول ما معناه ان المرونة لا تقتصر على الجانب السوري وأن على الإدارة البوشية أن ترد على هذه المرونة بالقليل من التفهم.. الذي يؤكد حسن النية.

صحيفة "اللواء" - أكتوبر (تشرين الأول) 2004

تأملات في اليُسْر السوري والعُسْر اللبناني

بينما العُسْر يواكب ترتيب شؤون البيت اللبناني ويحاول الرئيس رفيق الحريري إقناع من يصعب إقناعهم وترويض من يجب ترويضهم واستدراج من بات من الضروري استدراجهم، يباغت الرئيس بشَّار الأسد السوريين مباشرة واللبنانيين بشكل غير مباشر بخطوة تتسم باليُسْر، ولا يتطلب الإقدام عليها كل هذه المشقة في السعي الحريري لتركيبة حكومية يثق بها المواطن اللبناني ويحترمها المجتمع الدولي. ويبدو التعديل الوزاري الذي أجراه الرئيس بشَّار أول أمس وكما لو أنه رسالة إلى من يهمهم الأمر خلاصتها ان الإهتمام الخارجي من جانب الحكم السوري سينحسر وستكون هنالك في المقابل إهتمامات نوعية وجذرية على صعيد الجبهة الداخلية وبحيث انه اذا كانت هنالك خطوات لا بد من اتخاذها في ضوء قرارات وتحركات ومضايقات دولية ومنها ما يتعلق بقرار مجلس الأمن 1559 وما يتعلق أيضاً بالترتيبات السورية – الأميركية على الحدود مع العراق، فمن الضروري ان تكون الجبهة الداخلية هي محور الهموم والإهتمامات. وفي هذا الاطار يمكن القول ان التعديل الوزاري الذي شمل ثماني حقائب هو بأهمية تشكيل حكومة جديدة. وهذه الأهمية لا تنحصر فقط في التوقيت ولا في المباغتة وإنما في اسناد منصب وزير الداخلية إلى اللواء غازي كنعان الذي كان لعشرين سنة رمز الوجود السوري في لبنان واكتسب موقعاً في الحكم غير مسبوق من حيث الأهمية. وهذا معناه ان أي احتمالات تغيير أو تعديل في طبيعة العلاقة نتيجة وطأة الضغوط الدولية، وبالذات الأميركية – الفرنسية، ستأخذ في الإعتبار أن هنالك وزيراً للداخلية في سورية، محيط بكل صغيرة وكبيرة في الشأنين السياسي والأمني اللبناني وعلى هذا الأساس فمن مصلحة لبنان ومصلحة الضاغطين عليه، حباً به أو نزوعاً للاستئثار بوضع اليد عليه، حسبان هذا الامر. لكن في الوقت نفسه قد يكون هذا التعديل وما يتعلق باللواء غازي كنعان الذي هو من عسكريين قلائل اكتسبوا خبرة سياسية وذلك بسبب تعاطيه في الشأن اللبناني الذي كان في الوقت نفسه شأناً عربياً بتميز ودولياً بامتياز، نوعاً من التكريم للرجل على نحو تكريم حدث من جانب الرئيس جمال عبد الناصر لبعض الاقربين

إليه بعدما اشتدت التحديات الدولية عليه عقب هزيمة 1967، وأن شَمْل سبعة وزراء بالتعديل هو من أجل هذا التكريم في الدرجة الأولى. كما ان هذا التعديل قد يكون خطوة مرتبطة بالتغيير الحكومي الاكبر الذي يتقاسم فيه أهل الخبرة، ومن جميع الاطياف السياسية، المسؤولية ولا يعود أهل الثقة وحدهم الممسكين بمفاصل الدولة. وبالتغيير الاكبر تبدأ الجمهورية الثالثة في سورية.. ويكون الرئيس بشّار أكثر حيوية في وضع برنامجه الترميمي موضع التنفيذ. وتبقى الاشارة إلى ان الرئيس بشّار عندما يسير واثقاً في هذا الإتجاه ويحصر التعديل بإسناد المناصب إلى بعثيين وبالذات في الداخلية والإعلام، فلأنه يريد بذلك القول ما معناه انه ما دامت إعادة النظر والترميم أمراً لا بد منه فمن الافضل ان يتولى ذلك الرفاق البعثيون لا ان يتولاها آخرون من بعدهم وبذلك يكون البعثيون تاريخياً هم من أخطأ وغيرهم من رمّم.. وهذا ما يبدو الرئيس بشّار متنبهاً له وضمن رؤية تقوم على ان المرحلة الماضية كانت لها ضروراتها وسلوكيات القيّمين عليها، وأن المرحلة الآتية لن تكون استمراراً بالمطلق وإنما ذات طبيعة نوعية يتم رسم ملامحها من جانب أهل العقيدة البعثية أنفسهم.. انما بنظرة عدم الاستئثار. ويعزز ضرورة اعتماد ذلك ان التأجيل بعد التأجيل من جانب أهل الحكم البعثي في العراق جعل المخاطر تقترب.. وهي بالفعل اقتربت وعصفت بالدولة التي كانت رقماً صعباً فباتت مستباحة. والذي يدعو إلى الاطمئنان هو أن الرئيس بشّار واع تمام الوعي للأمر وأن التعديل المباغت في الحكومة شأنه شأن الإنسحاب الثاني لبعض القوات السورية في لبنان هما من ضمن اشارات كثيرة الوضوح إلى ان الوعي البشّاري في غاية التنبه. وبقية الخطوات واردة.. والأرجح انها ليست بعيدة.

صحيفة "اللواء" - أكتوبر (تشرين الأول) 2004

المبادرة البشّارية برسم أميركا قبل إسرائيل

لو كان المشروع الصهيوني وبالذات بطبعته الشارونية يريد السلام، لكانت إسرائيل رأت في الرغبة الموضوعية من جانب الرئيس بشّار الأسد بالتفاوض من أجل التسوية التي تضع الصراع على طريق النهاية وعلى نحو ما سمعنا المبعوث الدولي تيري رود لارسن ينسبه إلى الرئيس بشّار بعد اجتماع خارج اجواء التأزم بينهما في دمشق اول امس، فرصة من المؤسف عدم اغتنامها والتعامل معها كلحظة ليس من السهل تجدّدها. لكن الشارونيين تعاملوا مع هذه المبادرة الصغرى التي تتسم بحسن النية بمثل تعاملهم مع المبادرة الكبرى التي صدرت عقب ارفضاض القمة العربية الدورية الثانية في بيروت وقد اقرت بالإجماع رؤية ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز للصراع العربي – الإسرائيلي وبحيث باتت هذه الرؤية موقفاً عربياً لا خروج عليه ولا تبرؤ منه.

ما قاله المبعوث الدولي عن لقائه بالرئيس بشّار هو: "كرر لي الرئيس الأسد أنه مدَّ يده لنظرائه الإسرائيليين وأنه مستعد للذهاب إلى الطاولة من دون شروط. كان هذا هو الموقف الدائم للرئيس السوري وأعاد تكراره لي. وهذا مشجع لأننا في الأمم المتحدة لا نؤمن بأن سلاماً دائماً سيتحقق اذا لم يتحقق سلام شامل. علينا ان نعمل على كل المسارات في الشرق الأوسط ولكننا مع ذلك لا نستطيع القيام بكل شيء في الوقت نفسه وعلينا ان نتقدم بدقة...".

وحيث ان عبارة "مفاوضات دون شروط" تلفت الانتباه كونها عقدة العقد لذا كان من الطبيعي ان يركز الإعلاميون الذين التفوا حول لارسن وهو يعلن ذلك على هذه العبارة محاولين الحصول على المزيد من التوضيح في هذا الشأن، لكن المبعوث الدولي اكتفى بالقول: "لا استطيع الحديث بالنيابة عن الرئيس السوري والحكومة السورية. عليهما الحديث عن نفسيهما. انا فقط أنقل الرسالة الأساسية التي تلقيتها من الرئيس هذا الصباح...".

موقف في غاية الوضوح ولا يحتاج إلى المزيد من الشرح. فالمبعوث الدولي قال الذي قاله بعدما كان اجتمع بالرئيس بشّار. والمبعوث الدولي لم ينتظر إلى حين

مغادرة سورية لكي يقول الذي قاله، ومن الأرجح انه سأل الرئيس بشّار إذا كان يتحفظ على إعلان الموقف وهو ما زال في دمشق وأن الرئيس بشّار انار له الضوء الاخضر تأكيداً لحسن النية وصدق الرغبة.

على رغم ذلك لا تتجاوب إسرائيل ويأتي رد فعلها ينضح بالتهرب. فهي تدَّعي أن "لا جديد في الاشارات السورية" مع ان إعلان ذلك تزامناً مع اقتراب مباشرة الرئيس بوش الإبن ولايته الرئاسية الثانية هو أمر مهم. وهي تدَّعي ان سورية تدعم الإرهاب وما دامت كذلك فإن ما قاله الرئيس بشّار غير مشجع مع ان هذا الكلام يقال عقب رحيل الرئيس ياسر عرفات والتحضير الفلسطيني لتثبيت قيادة جديدة هو أيضاً امر مهم.

ما تريده إسرائيل هو أن تأتي سورية صاغرة إليها وهذا لن يحدث. وما فعله الرئيس انور السادات عندما زارهم في إسرائيل لن يتكرر خصوصاً انهم فسَّروا تصرفه بأنه حالة ضعف واستسلام وليس رغبة حقيقية في التسوية الموضوعية. ومن هنا فإن الموقف السوري هو اولاً برسم الإدارة البوشية المتجددة قبل ان يكون برسم أرييل شارون، فإما أن تتعامل معه بمسؤولية، وإما أن تترك الشارونيين يتلاعبون بالمصائر ويؤسسون بهذا التلاعب لحالات من العنف في المنطقة لا مثيل لها. ونقول ذلك آخذين في الإعتبار ما يمكن أن تقوم به إسرائيل عندما تباشر وزيرة الخارجية المعيَّنة كوندوليزا رايس مهامها فتصغي إلى الهمسات الشارونية في مسمعها بأن ما يقوله الرئيس بشّار هو لغم يزرعه في طريق عملها الجديد، وأنه لو كان عكس ذلك لكان انتظر إلى حين تتسلم المسؤولية رسمياً ويهديها ورقة الرغبة بالتفاوض ومن دون شروط بدل ان يبلغها إلى مبعوث كوفي أنان. ونحن نعرف مدى براعة الشارونيين في الإيقاع بالآخرين.. بمن فيهم الأميركان أنفسهم.

صحيفة "اللواء" – نوفمبر (تشرين الثاني) 2004

خارطة الطريقين الجنبلاطية – الأميركية والسورية – الجنبلاطية

عادت بنا الذاكرة ونحن نتأمل في المصالحة المباغتة بين وليد جنبلاط والإدارة البوشية والتي تمثلت باللقاء الذي جرى في القصر الجنبلاطي في المختارة يوم الاحد الماضي بين السفير الأميركي جيفري فيلتمان وصاحب القصر، إلى الأيام التي كان فيها الأخ وليد في ذروة غضبه على أميركا وما تفعله بالعراق وفلسطين، وكيف أن الغضب وصل به إلى حد التمني لو أن الصاروخ المقاوِم الذي استهدف "فندق الرشيد" في العاصمة العراقية وبالذات الطبقة التي فيها غرفة بول وولفويتز أحد ذئاب الإدارة البوشية وأحد أبرز مخططي وضع اليد على العراق وضمن رؤية المتصهينين في الإدارة للمخطط الشرير أصاب مقتلاً لـ "هذه الجرثومة المسماة بول وولفويتز...".

زمنذاك كانت "ثورة" وليد جنبلاط على أميركا قريبة الشبه بـ "ثورته" منذ بضعة أسابيع على الوجود السوري في لبنان. وبسبب تلك "الثورة" تبلَّغ الزعيم الثائر رسالة من قنصل السفارة الأميركية في بيروت أمبر باسكيت تضمنت القول "ان وزارة الخارجية الأميركية ترى أن السيد وليد جنبلاط لم يعد مؤهلاً لحمل تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة وفقاً للفصل 212 من قانون الهجرة والجنسية" الذي ينص على عدم الاهلية للتأشيرة لدى "أي أجنبي استخدم مركزه البارز في أي بلد من أجل أن يُقرّ أو يناصر أي نشاط إرهابي أو أن يُقنع الآخرين بدعم نشاط إرهابي أو منظمة إرهابية...".

لم يتوقع السفير زمنذاك فنسنت باتل ان تصل الأمور مع جنبلاط إلى هذا الحد، وكان يتمنى لو ان انفعال ذئاب الإدارة البوشية بقي محصوراً في دائرة الاحتجاج لا ان يتم الإيعاز إلى القنصل بسحب تأشيرة كانت أُعطيت إلى جنبلاط في العام 2002 وتستمر صلاحيتها حتى العام 2007 وذلك لأنه يدرك مدى سوء التداعيات التي تنشأ عن هذا التعامل.

لكن الذي حصل هو أن وليد جنبلاط تعامَل بروح رياضية مع الأمر مازجاً هذه الروح بروح الفكاهة وبالذات من خلال التعليق: "ان موقفي هو جزء من الموقف

العالمي الذي يرفض السياسة الأميركية التوسعية الاستعمارية الهوجاء كما ان موقفي هو موقف عمدة لندن الذي يقول ان السيد بوش خطر على الأمن العالمي وأنه رئيس غير منتخَب وعلى هذا الأساس فلتُسحب التأشيرة أولاً من عمدة لندن ومن عشرات الآلاف من البريطانيين وأحرار العالم الذين يعترضون على سياسة أميركا...".

دام اللقاء الذي تشير إليه بين السفير الأميركي جيفري فيلتمان ووليد جنبلاط ساعتين ونصف الساعة وبحضور عميد الكتلة الوطنية كارلوس اده والنائب غطاس خوري وتخللته مأدبة غداء. وكان لافتاً حضور هذين الشخصين المارونيين بالذات من دون حضور أي سياسي درزي. كذلك كان لافتاً أن لا السفير ولا وليد جنبلاط أدليا بتصريحات بعد هذا اللقاء الذي لم يحدث لأن النهج الأميركي تبدل نحو ما يتمناه وليد جنبلاط وإنما لأن الخط السياسي الجنبلاطي الجديد بات أقرب في الموضوع اللبناني على الأقل متجانساً إلى حد كبير مع النظرة الأميركية بعد التجانس الواضح مع النظرة الشيراكية والإعلان صراحة عن هذا التجانس. وعلى هذا الأساس فلا بد من لفتة بوشية تكون مؤشراً إلى ضرورة ازالة آثار قرار سحب التأشيرة. ومن هنا جاءت الزيارة.

بعد إستعادة الود الجنبلاطي – البوشي، أو فلنقل مصالحة أميركا لوليد جنبلاط، تبقى الحالة الثانية من الحالتين العالقتين في الوضع السياسي للزعيم الدرزي ونعني بها الجفوة المتبادلة بينه وبين الحكم السوري.. وإن كان الرئيس بشّار أراد من قوله لوفد الحزب الشيوعي اللبناني في اليوم الثاني لزيارة السفير الأميركي إلى قصر المختارة "إننا نختلف مع جنبلاط لكننا نرفض تخوينه" التوضيح بما فيه الكفاية ان الطريق السورية – الجنبلاطية يمكن هي الأخرى أن تكون سالكة ويمثل ما ستكون عليه بعد الآن الطريق الأميركية البوشية – الجنبلاطية.

وتلك هي أصول اللعبة.. التي يربح فيها مَنْ يمارس بشطارة لعبة خارطة الطرق السياسية الكثيرة الوعورة والتعقيد.

صحيفة "اللواء" – ديسمبر (كانون الأول) 2004

المقايضة العادلة..

بين فلاديمير وبشّار

تأتي زيارة الرئيس بشّار الأسد إلى روسيا في وقت لم تتضح بما يكفي نوايا الإدارة البوشية تجاه سورية، وإن كانت وتيرة التحذير والتهويل ارتفعت عشية تتويج جورج بوش الإبن رئيساً لولاية ثانية، تستغرق أربع سنوات، ستكون عاصفة على الأرجح. فمن كلام كونداليزا رايس في شهادتها امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، قبل تثبيتها وزيرة للخارجية، إلى كلام سيد البيت الأبيض لمناسبة تتويجه، وكلاهما شديد التأثر بالمنظّر الإسرائيلي بناتان شارانسكي، الذي يشغل منصب وزير الإسكان المسؤول عن توسيع المستوطنات الإسرائيلية على الاراضي العربية، ومؤلف كتاب "قضية الحرية"، الذي قرأه بوش وأوصى كونداليزا بقراءته، أو أن العكس هو الصحيح، إلى كلام ريتشارد ارميتاج نائب وزير الخارجية أيام كولن باول، عند لقائه بالرئيس بشّار الأسد قبل اسبوعين في دمشق، وهو كلام اتسم بقلة الدبلوماسية واللياقة، إلى اوركسترا التهويل التي تواصل العزف بإدارة مايسترو متصهين... انه من كلام هؤلاء الذين نشير اليهم، ثم من النوايا المبيتة للرئيس بوش في خطاب التتويج، واعتماده أسلوب "نشر الحرية في العالم" بمفهوم الإسرائيلي شارانسكي، نرى أن ما هو آت قد يكون اشد هولاً من الذي مضى، وأن الرئيس بوش في صدد فتح جبهات جديدة قد تكون سورية أو إيران، أو دولاً عربية ليست في الحسبان، يتم التغيير فيها من دون الحاجة إلى حروب كتلك التي استهدفت العراق.

ومن الطبيعي عندما تكون الحال على ما هي عليه، ان يطرق الرئيس بشّار باب الصديق، طالباً منه ما هو أكثر من النطق، ما دامت حال هذا الصديق تُمكّنه من تقديم النجدة، التي من شأنها تحقيق بعض التوازن.

ومع أن الرئيس بشّار حرص على أن يطرق البوابات الاوروبية خلال السنوات الثلاث الماضية، ومن قبل ان يطرق الباب الروسي، إلاّ ان الاوروبيين لم يكونوا عند حسن الظن، وتركوا الإدارة البوشية ومعها الحكومة الشارونية تمعنان زعزعة في الموقف السوري، معتمدين في ذلك وسائل غير نظيفة على الإطلاق. بل ان الحال

وصلت إلى حد إعتبار قبول الرئيس بشّار بالتفاوض ومن دون شروط، بأنه حالة ضعف وأن من الافضل لهما الانقضاض عليه بدل التجاوب مع دعوته إلى الحوار، وبنية من يريد مخلصاً إحلال السلام وفق تسوية موضوعية محل الصراع، تستند إلى رؤية ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، التي انتهت مبادرة عربية اقرتها بالإجماع القمة الدورية الثانية في بيروت. ثم أتبع الثنائي البوشي – الشاروني عدم التجاوب مع التوجه البشّاري بالتهويل، ثم بالتشويش على زيارة الرئيس بشّار إلى موسكو، وإعتبار الرغبة في الحصول على صفقة صواريخ "اسكندر A" والتي يتم حملها على الكتف بأنها تهديد لإسرائيل. ولم يكتف الشارونيون بتسميم أجواء الزيارة من خلال الكتابات والتصريحات والتلفيقات، وإنما وصلت إلى حد أن أرييل شارون أجرى اتصالاً بالرئيس فلاديمير بوتين، مستبقاً وصول الرئيس بشّار إلى موسكو أمس، يطلب منه عدم إبرام صفقة الصواريخ مع سورية.

من حقنا أن نخشى احتمال تجاوب بوتين مع شارون، الذي قال من طرف واحد إن محادثته الهاتفية مع بوتين "كانت طويلة وودية"، لكننا في الوقت نفسه نرى أن تخلّي روسيا عن إيران، وهو ما لم يحدث حتى الآن، وتخلي روسيا عن سورية، وهذا ما تريده الإدارة البوشية وحليفها شارون، معناهما خلع الأنياب الروسية وتقليم مخالب بوتين، وبحيث لا يعود في استطاعته تحقيق تطلعاته القيصرية، وفي أن يكون نداً لأميركا في بعض المناطق، وبالذات في دول الجوار الممتدة من افغانستان إلى سورية مروراً بإيران.

ولهذه المناسبة يمكن القول إن سورية القوية والصامدة هي ورقة لمصلحة طموح بوتين وتطلعاته. ومثل هذه القوة لا تكون فقط بالجدولة الميسَّرة للديون الروسية على سورية والبالغة 13 مليار دولار، ولا برفع حجم التبادل التجاري الذي لا يتجاوز 210 ملايين دولار، ولا بتطوير التعاون في مجال الطاقة والري وبناء السدود واستخراج النفط، وتنشيط البعثات الدراسية في المعاهد الروسية والتي وصلت إلى 35 الف طالب، وإنما تكون، ما دامت هنالك ارض سورية محتلة، بالإصرار على تطوير التعاون العسكري ما دام ينحصر في الإتفاقات المبرمة، والذي لا تشكل صواريخ "اسكندر A" خرقاً لها، إلاّ اذا كانت الإدارة البوشية والحكومة الشارونية تريان أن مثل هذه الصواريخ ستحسم الموقف لمصلحة سورية، في حال وصلت إلى المقاومين العراقيين وإلى "حزب الله" في لبنان، أو في حال نفّذت الإدارة البوشية وعيدها لسورية، وكررت معها ما فعلته بالعراق، وبذلك تصبح هذه الصواريخ رقماً صعباً ضد القوات الأميركية، إن هي اوقعت سورية في قبضة الإحتلال. ونقول ذلك على أساس

انها سهلة، ما دامت الاكتاف السورية تتحملها، وما دام السوريون مثل اخوانهم العراقيين لا يطيقون الإحتلال والمحتلين.

وأما اذا كانت هنالك ظروف ضاغطة على الرئيس بوتين، كي لا يبرم صفقة الصواريخ مع الرئيس بشّار، فليكن البديل لذلك هو إصراره كقوة لها تأثيرها في الأمم المتحدة، كون روسيا من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، على ان يبدأ التفاوض من أجل التسوية، وعلى نحو ما اشار إليه بكل الوضوح قبل شهرين الرئيس بشّار، الذي قال لمبعوث الأمم المتحدة انه مستعد للتفاوض ومن دون شروط. وهذه مقايضة في الحد الأدنى.. وإلاً فعلى تطلعات بوتين ومصداقية روسياه السلام.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يناير (كانون الثاني) 2005

خطاب الأب إيذاناً بالدخول

وخطاب الإبن إعلاناً بالخروج

عشية الذكرى السنوية الأولى لحادثة 13 أبريل (نيسان) 1975 التي كانت الشرارة للحرب اللبنانية أو لحرب الآخرين على أرض لبنان بواسطة بعض أبنائه ومعظم ضيوفه الفلسطينيين وكل الثوريين الأمميين الشاردين، أعلن الرئيس (الراحل) حافظ الأسد في خطاب ألقاه في جلسة افتتاح "المؤتمر العام الثاني لإتحاد شبيبة الثورة" الذي عُقد في دمشق عن الاستعداد لإرسال قوات سورية إلى لبنان.

كان الخطاب المكتوب خالياً من الفقرة التي تشير إلى ذلك. لكن الرئيس الأسد خرج عن النص ليهاجم "المتاجرين بالدين والسياسة والثورة وسفاكي الدماء" وليضيف القول: "إن سورية مستعدة للتحرك إلى لبنان لحماية كل مظلوم وضد كل ظالم...". وفي الخطاب أيضاً الذي قوطع 16 مرة بالتصفيق نبَّه الفلسطينيين، الذين كانوا جزءاً أساسياً وبقيادة زعيمهم ياسر عرفات من مشروع الحرب، إلى خطورة المؤامرة وقال إنه إتفق مع الرئيس اللبناني (زمنذاك) سليمان فرنجية (جد القطب الماروني الحالي سليمان) على أن يستقيل درءاً للإنفجار الأكبر.

هذا الموقف من جانب الرئيس حافظ الأسد جاء بينما كانت القوات السورية باتت في الأراضي اللبنانية وبعد مشاورات ومقايضات بدأت يوم 14 مارس (آذار) عام 1976 عندما أوكل الرئيس السوري إلى رئيس أركان الجيش اللواء حكمت الشهابي (يعيش الآن في أميركا حيث يعمل نجله طبيباً) مهمة التباحث مع السفير الأميركي لدى سورية ريتشارد مورفي في إمكانية اثنين ثم ثلاثة... ثم تبعثر شر تبعثُر.

طالت المداولات السورية – الأميركية التي كان وزير الخارجية (زمنذاك) هنري كيسينجر العنصر الفاعل فيها وانتهت إلى أن القوات السورية دخلت ثم انتشرت بموافقة الإدارة الأميركية، وشجع الإدارة على ذلك أن الرئيس الأسد أراد نصرة الفلسطينيين المعتدلين والمسيحيين المحافظين في وجه التجمع اليساري الذي كان يقوده زمنذاك الزعيم الدرزي كمال جنبلاط وكان يتطلع من وراء ذلك إلى ثورة دستورية تنتهي بترؤسه لبنان وبذلك تنقلب المعادلة القائمة على أن رئيس الجمهورية

يجب أن يكون مسيحياً مارونياً ويكون رئيس البرلمان مسلماً شيعياً ورئيس الحكومة مسلماً سُنيًا. وكان جنبلاط الأب في تطلُّعه هذا يستند إلى أنه الرقم الأكثر صعوبة في الحالة اللبنانية كونه جعل الثوريين المعتدلين واليساريين المتشددين ومن كل الأطياف اللبنانية يلتفون حوله ويؤازرونه في الالتفاف على الطموح السوري. وهو لم يُخف تطلُّعه عن بعض المقربين إليه حيث إنه فاتح البعض منهم بالرغبة في أن يترأس الحكومة (المنصب الرئاسي الثالث) في حال استحال ترؤس المنصب الأول.. على أن يختار بنفسه من يكون ذلك الأول. وهو نتيجة هذا التطلع التعجيزي والإصرار على منافسة الحكم السوري على الإمساك بمقاليد الأمور في لبنان سجل كلاماً في منتهى التشدد إزاء المنافس السوري من نوع كلام وريثه وليد عن الحكم السوري الذي يتولاه الآن الأسد الإبن بشّار. وفي نهاية المطاف سقط كمال جنبلاط بفعل الإغتيال مضرجاً بتداعيات ثورته الدستورية وتطلعاته التعجيزية.

منذ ذلك الخطاب للأسد الأب والقوات السورية متواجدة في كل لبنان. وبعدما تم التوصل إلى اتفاق الطائف الذي أذاع وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل وثيقته يوم الإثنين 18 سبتمبر (أيلول) 1989، أراد الرئيس الأسد إعطاء العلاقة السورية مع "لبنان الطائف" صيغة الإرتباط بإتفاق أبدي فكانت المعاهدة المسماة "معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق" التي تم التوقيع عليها في دمشق يوم 22 مايو (أيار) 1991 من جانب الرئيس حافظ الأسد وأول رئيس في عهد "لبنان الطائف" الياس الهراوي. وتقول إنه الأول لأن من كان مفترضاً أن يكون الأول بالفعل وهو رينيه معوَّض (التاسع في تاريخ رؤساء لبنان منذ الإستقلال عام 1973) لقي حتفه يوم الأربعاء 22 نوفمبر (تشرين الثاني) 1989 في عملية تفجير أقل هولاً من تلك التي استهدفت الرئيس رفيق الحريري يوم الإثنين 14 فبراير (شباط) 2005. وجاء تفجير الرئيس معوَّض بعد دقائق من مغادرته الاحتفال الذي أقامه في القصر الحكومي بذكرى الإستقلال بحضور السفراء العرب والأجانب في طريقه إلى منزله.

ومثلما كان لافتاً أن الرئيس الأسد الأب إستعجل إبرام المعاهدة مع الياس الهراوي الذي اختاره ليكون رئيساً للجمهورية ولمجرد إنجاز العملية الانتخابية ولم ينتظر إلى ما بعد أن يستقر البلد ويبني مؤسساته ويرمم ما فعلته الحرب، فإنه كان أيضاً لافتاً أن الممكن من التنبه والتحسب سجَّله الجانب اللبناني قبل وضع التواقيع على الورق. وعلى سبيل المثال فإنه عندما أراد الجانب السوري أن ينص البند الثاني من المادة الخامسة من المعاهدة على "وحدة المصير والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين" فإن الجانب اللبناني المتهيب أراد حذف كلمة "وحدة" وكان له ما أرد حيث

بـات البنـد المشـار إليـه علـى النحـو الآتـي: "المصـير المشـترك والمصـالح المشـتركة القائمة بين البلدين..". وإذا كان الدافع إلى التهيب هو الإبقاء قدر الإمكان على نوع من الإستقلالية للقرار اللبناني فإن التطورات التي أعقبت أربـع عشرة سنة من سريان التعامل السوري مـع لبنان وفق المعاهدة التـي حملت توقيـع كل من الرئيسين الياس الهراوي وحـافظ الأسـد وتـاريخ 22 مـايو (أيـار) 1991 أثبتـت أن اليـد السـورية كانـت عموماً هي الأقوى، وأن "لبنـان الطـائف" لم يقو على تخفيف حدة القبضـة على نحـو مـا فعـل الـرئيس (الراحـل) أنـور السـادات الـذي كـان هـو الآخـر وضـع توقيعـه يـوم الخمـيس 27 مـايو (أيـار) 1971 علـى معاهدة جـاء رئيس وزراء الإتحـاد السـوفياتي ألكسي كوسيغين حـاملاً إليـه نصـها ولا ينقصـها سوى "التوقيـع السـاداتي" الـذي كـان "التوقيع الهراوي" بعد عشرين سنة توأماً له من حيث ظروف الخشية وضـرورات إبقاء الطرف الثاني المستضـعَف يحلِّق فـي مدار الطرف الأول الأقوى. والمستضـعَفان هنا هما: مصـر الحـائرة والمنهكـة من جرَّاء هزيمـة 5 يونيو (حزيران) 1967 والغارقـة فـي الأحـزان علـى الرحيـل المفـاجئ عـن 52 سـنة للـرئيس جمـال عبـد الناصـر. ولبنـان المهيض الجنـاح الـذي لـولا اتفـاق الطـائف والجهد السـعودي الإسـتثنائي لإنجـاز هذا الإتفـاق لمـا استطـاع الإفاقـة مـن الغيبوبـة التـي مُنـي بهـا العقـل وحـل محلهـا جنـون الاقتتـال. وللتذكير فإن السـادات ألغـى المعاهدة وطرد الخبـراء السوفيات مضيفاً لُبنة إلى جملة لُبنات من بينها اللُّبنة البولندية في مخطط وضـع الحجر الأساس لتقويض الإمبراطوريـة الماركسية التـي بإزالتهـا تهـاوى أبنـاء مـاركس ولينين السـوفيات وبقيت الساحة حكراً على أبناء العم سام.

رحل الأسد الأب وبقيت المعاهدة مع لبنان جزءاً من الإرث لا يدري ماذا يفعل بـه الأسد الإبن. وبدل أن يساعده رموز الصفوف المتتالية في الحكم على بلورة ما يمكن بلورتـه للمرحلـة المقبلـة وتصـحيح مـا يجب تصـحيحه فإن البعض منهم خرج على الأصول في الموضوع اللبناني إما من خلال الممارسة وإما من خلال التحليل البغـيض للموقـف. وجـاءت العمليـة الترويعيـة التـي استهدفت الرمـز المقبـول لبنانياً وعربياً ودولياً رفيق الحريري تشكل حالة صـحوة أثبتت أن العلاقة اللبنانية – السـورية علـى نحـو مـا سـارت عليـه طـوال 29 سنة كانـت تسير علـى قاعدة الطـرف الأقـوى والطـرف المستضـعَف. ولأنـهـا استمرت كذلك فإن أسـاليب أهـل الأمن العنيف طغت على وجهـات نظر أهل الرأي الحصـيف. وهكذا وجد الرئيس بشَّار نفسـه أمام حالة غير مسبوقة إبتعد فيها الأشقاء العرب عن الحكم السوري الواعد وإصطف معظمهم جنباً إلى جنب مع الأصدقاء الدوليين اللائمين الغاضبين مشـاركين فـي أضخم حملة

ضغط على الحكم البشّاري بعد الحملة المماثلة التي استهدفت الحكم الصدّامي. ودرءاً منه لتخفيف حدة الحملة كان خطابه مساء يوم السبت 5 مارس (آذار) 2005 معلناً فيه قرار الإنسحاب العسكري الشامل من لبنان.

ويبقى أن ما أردته من هذا الإستحضار للوقائع هو تبصر أجيال شابة جديدة إضافة إلى جيل الشباب الذين وهنت ذاكرتهم إلى جانب قواهم بخلفية إجراء تاريخي يتمثل في خطاب الرئيس الأسد الأب إيذاناً بالتدخل العسكري في لبنان وإرسال قوات تمركزت في معظم المناطق اللبنانية، وفي ضرورات قرار ربما كان لن يقدم عليه الرئيس الأسد الأب لكن الرئيس الأسد الإبن اتخذه وكان إعلاناً بالخروج العسكري السوري من لبنان. ومع أن الرئيس بشّار كان دون العاشرة من العمر عندما اتخذ والده قرار الدخول العسكري إلى لبنان الأمر الذي يعني أنه مجرد وارث لجملة قرارات وإجراءات وخطوات، إلاّ أنه في أي حال ربما يرى ذات يوم أنه بخطوته التي قضت بإعلان الخروج العسكري لم يخرج على العهد بالمفهوم المبدئي وإنما بدأ يؤسس لعهده الخاص به بالمفهوم الموضوعي.. وهو أمر مرغوب سورياً ومأمول عربياً ومرحّب به دولياً.

صحيفة "الشرق الأوسط" – مارس (آذار) 2005

الضارّة التي تنفع

في تحرك بشّار

بات واضحاً في ضوء تداعيات الأزمة اللبنانية – السورية وفي تفرعات هذه الأزمة ومنها زيارة الرئيس بشّار الأسد إلى الرياض التي لم تكن مثل سابقاتها من حيث الدفء الذي كانت تتسم به الزيارات السابقة، ان مثلث القرار العربي، مصر والسعودية وسورية، سيشهد بعض الذبول في انتظار ان يتم حسم بعض المواقف وبالذات الموقف السوري من الموضوع اللبناني الذي سيُعلنه الرئيس بشّار اليوم أمام البرلمان السوري الذي سبق أن بايعه بالإجماع عقب رحيل والده. واللافت أن الموقف تبلّغته روسيا مسبقاً وفي شكل زيارة عاجلة إلى موسكو قام بها النجم الصاعد للدبلوماسية السورية المتجدّدة وليد المعلم. وهذا السلوك من شأنه أن يشكّل إغاظة للجانبين الأميركي والفرنسي بدليل أن الأول وفي شخص الرئيس بوش ردّ أمس مُلقياً المزيد من الحطب الكلامي على نار الأزمة.

ونقول الذي نقوله في شأن المثلث على أساس ان التقاطع في الرؤية التقليدية لدول المثلث اصبح ملموساً وإلى درجة انه من الصعب تكوين رؤية مشتركة للدول الثلاث. بل قد يجوز القول ان ما يشبه الفراق على اهبة الحدوث وبحيث لا يعود التشاور بالحيوية التي كان عليها حتى قرار التمديد للرئيس اميل لحود، ثم جاءت العملية الترويعية المتمثلة بالفاجعة الحريرية لتجعل التشاور شكلياً... ونكاد نقول باهتاً. واستناداً إلى اجواء المهمة التي قام بها وزير الخارجية السورية فاروق الشرع في القاهرة ثم في الرياض وكانت تمهيداً لزيارة الرئيس بشّار إلى العاصمة السعودية وللقاء مرتقب بين الرئيسين مبارك وبشّار، فإن القول باحتمال حدوث ما يشبه الفراق السعودي – المصري عن الموقف السوري الراهن يبدو في محله، وإن إستعادة الحيوية إلى المثلث لن تتم قبل عملية تصحيح جذرية لا يعود فيها الموقف السوري على النحو الذي هو عليه. وهذا التصحيح من المتوقع أن يُوضح الرئيس بشّار معالمه وخطوطه العريضة في خطابه الإستثنائي بعد ظهر اليوم أمام البرلمان السوري.

وما يلفت الانتباه هو أن الشريكين السعودي والمصري ما زالا حريصين على شريكهما الثالث بدليل ان كلاً منهما يعتمد أسلوب النصح والتنبيه والتمني وأنهما لا

يعبِّران عن ذلك مباشرة وانما من خلال المعلومات التي تنسبها وكالات الانباء إلى "مصادر" أو "أوساط". وهذا الأسلوب هو عادة لاحتواء الأزمة من جهة ولإبلاغ الرأي العام المتحفز لمعرفة الحقيقة بأن هنالك وقفة يمكن أن تتخذ في اللحظة التي لا يفيد فيها النصح ولا يكون هنالك تنبُّه للتحذير.

وقد يقال ان الضغوط الأميركية والدولية عموماً هي التي تجعل من الصعب على أي موقف عربي شامل معالجة الأزمة اللبنانية – السورية وهي أيضاً التي تجعل الشريكين السعودي والمصري لا يصغيان ما فيه الكفاية إلى شريكهما السوري الذي يرى ان الغطاء العربي من خلال القمة الدورية في الجزائر أو من خلال قمة مصغرة في الرياض أو القاهرة أو دمشق هو الحل المثالي للأزمة اللبنانية – السورية. لكن الرد على ذلك هو أن هذه التخريجة كانت ممكنة بل وواجبة الحدوث في مرحلة ما قبل التمديد ومن دون مشقة، وغير مستحيلة وتستحق المشقة في مرحلة ما قبل الفاجعة الحريرية لأن الأزمة كانت خالية من القتل والتدمير وفي الوقت نفسه كان من المحتمل تبريد الاجواء المتوترة وتخفيف سرعة الاندفاع البوشي – الشيراكي في اتجاه تطبيق قرار مجلس الأمن 1559، لكن الأمور اخذت منحى آخر بعد الفاجعة وباتت فرصة المرونة معدومة فضلاً عن أن ضغط الرأي العام اللبناني والعربي والدولي أضيف إلى الضغط الرسمي البوشي – الشيراكي وهو أمر لم يكن في الحسبان، بمعنى ان للشهيد رفيق الحريري هذه المكانة على المستوى الدولي في نفوس الناس.

وهنا يبدو لافتاً كيف ان التعاطف مع الحريري بات جزءاً من الموقف الرسمي الدولي وعزّز ذلك ابتعاد الأطراف العربية والدولية الصديقة للحكم السوري عنه في هذه الضائقة السياسية التي يعيشها.

تبقى الاشارة ونحن نرى بداية انفراط الصيغة المألوفة للمثلث العربي الفاعل في القرار الإقليمي وفي الحضور الدولي وعلى نحو انفراط عقد "دول إعلان دمشق" من قبل، الاشارة إلى رأي سمعناه في الرياض من مرجع له سمعته على صعيد الحكمة والتبصر، وخلاصته ان المطلوب من الحكم السوري ان يفعله ليس ضاراً بالمطلق وإنما هو من الخطوات التي ينطبق عليها القول "رب ضارة نافعة" وذلك على أساس ان خطوة الإنسحاب من لبنان والتي لم تتم بالاقتناع السوري وتسببت بولادة الإكراه الدولي من شأنها ان توفر للرئيس بشّار تعاطفاً عربياً معه وتفهماً أميركياً – فرنسياً ودولياً عموماً لظروفه وإستقراراً للبنان وسورية معاً. وغالب الإعتقاد أن الرئيس بشّار سمع هذا الرأي خلال الزيارة الخاطفة للرياض والتي تندرج تحت بند: اللهم فاشهد.

اللهم اني قد بلّغت، وأنه في ضوء ما سمعه من أهل الحكم السعودي قرَّر من أجل إستعادة ودّهم له أن يقول اليوم الكلمة التي طالما تردَّد في أن يقولها والتي قد تكون الكلمة الفصل أو ما دون الفصل بقليل. وللمرة الأولى يكون العالم من القطب إلى القطب في حالة انتظار وتَرَقُّب لكلام يقوله رئيس سورية... والذي على أساسه ستتعطّل لغة التهديد والوعيد.

صحيفة "اللواء" – مارس (آذار) 2005

زيارة الأمير عبد الله سورياً... ولبنانياً

استناداً إلى واقع الحال العربي فإن زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز هذه المرة إلى كل من أميركا وفرنسا وكندا بعد استراحة مغربية تكتسب أهمية بالغة. ويبدو الأمير في زياراته كما لو أنه مبعوث القمة العربية الدورية الثانية التي استضافها تجييراً رئيس دولة الامارات الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في بيروت قبل ثلاث سنوات، وليس مبعوث القمم العربية اللاحقة وأحدثها قمة الجزائر.. والتي كانت في معظمها مع الاسف قمماً مرتبكة لم تعرف كيف توظف الإنجاز الذي حققته تلك القمة والمتمثل بـ "المبادرة العربية" التي هي في الأصل رؤية متقدمة للتسوية السياسية الموضوعية طرحها الأمير عبد الله وحظيت في قمة بيروت بالإجماع الأمر الذي جعلها "مبادرة عربية".

والقول بأنه لم يتم توظيف هذه المبادرة من جانب أهلها يستند إلى أن أطرافاً عربية كثيرة بدأت وبالتدرج تغرد خارج السرب فتطرح أحياناً اقتراحات تأخذ من صلابة المبادرة بدل ان تكون هنالك تدعيمات لها. ولنا في التعديلات التي أراد الأردن ادخالها على المبادرة عند انعقاد قمة الجزائر المثال على ذلك. كما لنا المثال في بعض الاستضافات العربية لمسؤولين إسرائيليين، وفي دعوة موجَّهة إلى أرييل شارون للقيام بزيارة تونس، وفي تنشيط قنوات الاتصال المصرية والأردنية مع إسرائيل، وفي كتابات تثير الدهشة من بينها ما نشرته صحيفة إماراتية تصدر بالانكليزية داعية إلى التطبيع. وإلى ذلك هنالك الاتصالات الثنائية غير المعلن عنها والمصافحات المباغتة التي يصعب على المرء قبول تفسيراتها، ومن ذلك ان على المسلم ان يرد على من يحييه بتحية مماثلة أو أحسن منها، ولذا فإن تبادُل التصافح بين رئيس دولة إسرائيل كاتساف وكل من الرئيسين محمد خاتمي وبشّار الأسد كان اجتهاداً في الوقت غير المناسب.

ومن المؤكد أن المزيد من الالتفاف حول المبادرة منذ طرحها وتأكيد كل قمة عربية عُقدت بعد قمة بيروت على ان المبادرة هي خاتمة المرونة السياسية العربية ولا مجال لتوسيع هامش هذه المرونة، كان لن يجعل أرييل شارون قادراً على تسجيل

اختراقات في الموقف الأميركي وذلك لأن الإدارة البوشية ترى ان من المصلحة التعامل بجدية مع المشروع العربي للتسوية ما دام هنالك اجماع عليه.. وتلك سابقة في تاريخ العمل السياسي العربي.

المهم الآن ان الأمير عبد الله الذي تعلّق الأمة عليه الآمال سيبعث في زيارته إلى أميركا بعض الحيوية في المبادرة العربية التي هي مبادرته في الاصل وستكون هذه الزيارة مناسبة لإسداء الكثير من النصح إلى الرئيس بوش بأن يخفف قليلاً من غلوائه التصهيني.

وهذا النصح سيكون مدعوماً من جانب الرئيس جاك شيراك وموضع بحث في العمق مع الأمير عبد الله الذي بدأ أول امس زيارته إلى فرنسا ولقي خلالها منذ اللحظة الأولى في مطار أورلي استقبالاً وإهتماماً شيراكياً يتجاوز البروتوكول بكثير. والدافع إلى النصح ليس لأن عمق الصداقة بين الرئيس الفرنسي وولي العهد السعودي يجيز ذلك، وإنما لأن الرئيس شيراك يرى ان التفريط بالمبادرة ليس فقط تضييعاً لفرصة قد لا تتكرر وإنما لأن أي خارطة طريق بوشية سواء المعروفة أو تلك التي يقال انها ستخضع لتعديلات نوعية في ضوء زيارة أرييل شارون إلى أميركا ومحادثاته مع الرئيس بوش، لن تلقى التجاوب المطلوب إلاّ من خلال بوابة المبادرة العربية التي صيغت بكل الواقعية القادرة على ترويض كل محاولات التشدد في حال الأخذ بها.

وزيارة الأمير عبد الله إلى باريس فيها بعض ملامح الزيارة التي قام بها الملك خالد بن عبد العزيز إلى باريس قبل بضع سنوات بعد ساعات من إعلان فوز فرنسوا ميتران بالرئاسة وتقديم السعودية لهذه المناسبة نجدة جعلت الرئيس ميتران يؤسس منذ ذلك الوقت لعلاقة سعودية – فرنسية تزداد تطوراً سنة بعد أخرى. وفي ضوء هذا التميز للعلاقة بين الرئيس شيراك والأمير عبد الله يمكن التوقع بأن ولي العهد السعودي سيوصي في لقاء المصارحة بالتروي لتفادي التردي ناصحاً بتخفيف حدة الموقف الفرنسي – الأميركي ازاء الحكم السوري لتسهيل التفاهم اللبناني المتعثر وذلك لأن إبقاء هذه الحدة على ما هي عليها قد يجعل الأمور تتفاقم وبحيث لا يعود من السهل السيطرة على الموقف. وهذا الذي يحدث منذ أيام في لبنان ومنذ أشهر في العراق دليل على ذلك. ومن هنا فإن وصول وليد المعلم نائب وزير الخارجية السورية إلى الرياض قبل ساعات من توجُّه الأمير عبد الله إلى باريس، حاملاً رسالة من الرئيس بشّار الأسد إلى ولي العهد ربما الهدف منه ان يتولى الأمير تهدئة الموقف الأميركي – الفرنسي ريثما يتم اكتمال الإنسحاب العسكري السوري من لبنان بالكامل

وتنصرف القيادة السورية إلى الإهتمام بالجبهة الداخلية... وهو أمر ترتاح له المملكة وتجعل وتيرة العلاقة التقليدية بين دمشق والرياض تعود إلى ما كانت عليه في سنوات ما قبل إغتيال الرئيس رفيق الحريري الذي كان صاحب مشروع قوامه التغيير من خلال التصحيح.

صحيفة "اللواء" – أبريل (نيسان) 2005

رؤية بشّار وكلام أسماء...

ومئوية الحريري

باقٍ على المؤتمر القُطْري العاشر الذي أقرته القيادة القطرية للبعث الحاكم في سورية ثلاثة عشر يوماً من الجائز الإفتراض انها ثلاثة عشر عاماً، وذلك لأن الرأي العام السوري ومعه المجتمع الدولي في أطول حالة انتظار لما سيتم اتخاذه من خطوات وقرارات تُبعد عن الحكم مرارة الكأس التي ينوي البعض تجريعها لسورية حكماً وشعباً.

وتأتي الانباء من دمشق واضحة أحياناً ومتناقضة أحياناً أخرى وكلها تدور حول رموز سيغيب نجمها ورموز سيسطع في المقابل نجمها. كما ان الأنباء تتحدث أيضاً عن قرارات لها تأثير الصدمة وعلى الصعيدين الداخلي والدولي.

لن نتوقف عند هذه الأنباء، فالمؤتمر على أهبة الانعقاد والخطوات قيد الإعداد، والوضع لا يحتمل اصدار توصيات تتسم بالنيّات فقط وبصيغة "سوف نعمل على كذا وكذا..." وإنما الذي يجدي هو القرار الذي يبهر الداخل قبل الخارج لما يحويه من نظرة موضوعية لواقع الحال. والإبهار هنا بمعنى ان المؤتمر قرر ما هو مطلوب ان يقرره لمصلحة سورية ككيان وكشعب وليس فقط لما يعزز شأن الحزب الذي يحكم وحيداً منذ بضعة عقود، وأنه لا مجال للمزيد من التأجيل وذلك لقطع الطريق على بعض البوشيين الذين يبحثون عن أي ثغرة لكي ينالوا من سورية.

فالإصلاح السياسي غدا بأهمية الهدف مثل "الحرية" و"الوحدة" و"الاشتراكية"، وإعادة بناء المؤسسات أصبحت أمراً وقائياً. والإطلالة المستحبة على العالم هي التي تجلب الخير والإستقرار والإستثمارات.. انما بعد صياغة جديدة للسلوك الرسمي والحزبي. وفي تقديرنا ان ذلك لن يتم إلاّ من خلال حكومة وحدة وطنية وانتخابات حرة يتكاثر فيها المتنافسون ومن كل الاطياف السياسية، وتجري تحت سمع وبصر لجان مراقبة دولية. وعندما يلاحظ السوري والعربي والاجنبي عموماً ان حكومة من نوع حكومة نجيب ميقاتي تشكلت بعد المؤتمر القطري وأخذت على عاتقها اجراء انتخابات غير مثقلة بالشروط التعجيزية التي فصّلها المفصّلون وفق مقاسات محددة وأُعطي الإعلام حقه في التعبير بالتراضي وليس بالإكراه أو

الإمـلاء، فـإن ذرائـع البوشـيين تصـبح واهيـة وتتبـدل تبعـاً لـذلك اللهجـة الاسـتفزازية المعتمدة في مخاطبة الحكم السوري.

ويستوقفنا، ونحن نقول ذلك، الكلام الذي سمعه السوريون يوم الأحد الماضـي من السيدة أسماء الأسد زوجة الرئيس بشّار والذي لم يحدث ان سمعوه من قبل من زوجة أي رئيس سوري.. بل وربما من امرأة سورية في واحد من مواقع المسؤولية. وخلاصـة مـا سـمعناه مـن السـيدة الأولـى انـه اذا ارادت سـورية جـذب الإسـتثمارات الاجنبيـة الضـرورية لتحقيـق الإزدهـار الإقتصـادي "يجـب ان نـرى المزيـد مـن الإصلاحات السياسية والمؤسسية..".

هذا الكلام يختصر الحالة السورية العامة. وعندما يصدر عن زوجة الرئيس أُم ولده حافظ فهذا يعني انها لا تتحدث من فراغ ولا بصيغة الوعظ والتمنيات وإنما تعبِّر عن رؤية زوجها الرئيس لما يراه وكيف انه لا بد من إعادة النظر في ما هو أمامه بحيث يتقدم الإصلاح على الهاجس الأمني وبحيث يصبح الحكم بمؤسساته المتعددة يعمل وفق نظرية اصلاحية وليس بمقتضيات النظرية الأمنية والحزبية.

وفي انتظار المؤتمر بين 6 حزيران و9 منه نجد أنفسنا مثل كثيرين توّاقين إلى الوقوف على الصدمة الايجابية المنطلق والمردود التي سيُحدثها الرئيس بشّار... وتكون مثل تلك التي نشأت عن الإنسحاب السوري الهادئ من لبنان.

ويبقى أننا نُسجِّل هذه الرؤية والتمنيات ونحن نعيش حلول اليوم المئة لإغتيال الـرئيس رفيـق الحريـري ونتطلّـع إلـى أن تكـون هـذه الفاجعـة حاضـرة فـي أذهـان المشاركين في مؤتمر الإصلاح البشّاري وتُقال على الهواء لا في الكواليس كلمة حق حولها تُراد بها الحقيقة، إضافة إلى الوقوف دقيقة صمت حداداً، ولو متأخراً جداً من جانب الحكم السوري، على رجل دولة ابتغى مخلصاً الخير للبلدين الشقيقين.

صحيفة "اللواء" – مايو (أيار) 2005

هل يقتبس بشّار تجربة مبارك؟

من يتأمل في ما يحدث في سورية ولبنان يجد أن الطرفين يخوضان صراع اللحظة الأخيرة وكل في منحى يخصه. وفي ما يخص الحكم السوري نلاحظ أنه يسعى ردعاً منه لمفاجآت دولية غير سارة لتصحيح واقع الحال في فترة زمنية لا تتجاوز الشهرين كي لا تطاله القبضة الدولية. وهو من أجل ذلك بدأ يميل إلى رحابة الصدر في ما يتعلق بالكتابات النقدية ما دامت تحت سقف لفت النظر لا أكثر. كما أنه على الصعيد الحزبي يتجه نحو تطعيم الصف القيادي بوجوه جديدة لا تكون ارتبطت بالربع القرن الماضي من الحكم البعثي وبالذات ما يتعلق بممارسات لذلك الحكم أوجبتْها القناعات والتطلعات والمحاذير الناشئة عن ظروف الإحتلال الإسرائيلي.

والمتابعون للتفاعلات التي تحدث في المجتمع السياسي السوري يلاحظون حركة غير مسبوقة من حيث النوعية في صفوف أهل البعث تسبق انعقاد المؤتمر القُطري للحزب بين السادس والتاسع من يونيو (حزيران) المقبل. ويمكن الاستنتاج من خلال هذه المتابعة أن الرئيس بشّار الأسد الذي ارتاح الرأي العام السوري عدا "أغنياء الوجود في لبنان" والذين هم مثل "أغنياء الحرب" لقراراته المتجاوبة مع الإرادة الدولية والدقة التي تميزت بها عملية الإنسحاب بالكامل من لبنان، سيخرج من المؤتمر المقرر عقده وقد أعطى الحكم ملامح جديدة كفيلة بدرء مخاطر العقوبات وما هو أشد ضراوة منها والتي كانت ستتقرر لو حدث تباطؤ في الإنسحاب.

وحتى الآن ليس واضحاً ما إذا كان البعض من أبناء الجيل الشاب من البعثيين في سورية وبالذات أولئك المبهورين ببشّار الأسد والذين لم يذوقوا طعم الحكم بعد ومن أجل ذلك فإنهم يملكون القدرة على التمييز بين البعث كسلوك والبحث كإحتكار للسلطة، قد يفاجئ المؤتمر بأفكار واقتراحات غير مألوفة في المؤتمرات البعثية. وقد تتملك أحدهم الشجاعة ما دام الخوف من المبادرات التصحيحية لم يعد يسيطر على النفوس متسبباً لمن يبادر بالجزاءات الحزبية القاسية، فيطرح من الأفكار ما من شأنها أن تفاجئ المجتمع الدولي ويرتاح لها المجتمع السوري ولا تأتي

علـى حساب برنـامج التجدد الـذي يريـده الـرئيس بشَّـار ويفضـل أن تـأتي الإشـارات الأولية إليه من صفوف القاعدة البعثية بإيعاز منه أو من دون إيعاز وليس من الذين فـي قمـة السلطتين السياسية والحزبيـة. بـل لـيس مـن المستبعَد أن نجد مـن يطالـب بتغيير اسم الحزب وليس في ذلك ما يضير في شيء لأن سمعة "البعث" لم تكن من الصفاء في النية تجاه الآخرين ولا من حيث الإيمان بحقوق الآخرين على ما يوجب المحافظة على هذه التسمية. وها هو "الحزب الشيوعي" يقرر تغيير اسمه وهي مبادرة طيبة من شأنها تقريب الناس من أفكار الحزب الجديد. كذلك ليس من المستبعَد أن يفاجئ أحدهم المؤتمر بالقول ما معناه أن تجربة نصف قرن بعثي حافل بالإنقلابات والتصفيات والتصحيح والتكتلات تحتـاج إلـى كلمـة ناقدة للذات تسـاعد علـى تنقيـة النفوس والصفوف من الشوائب وهذا يتم من خلال أن تكون الساحة السياسية برسم الجميـع.. ومن دون أن يكون هنالك مجال لممارسـة "الفيتو البعثـي" الـذي كـان فـي استمرار إزاء الآخرين عدا أطياف سياسية غير فاعلة مثل "الفيتو الأميركي" الذي يندفع داخل الأمم المتحدة لمجرد أن تكون هناك إدانة ولو شكلية لإسرائيل.

وما نفترض حدوثه ليس في أي حال ضد الرئيس بشَّار بطبعته الجديدة، ذلك أنه بعد خطوته النوعية في ما يتعلق بالإنسحاب من لبنان وقبل الموعد المحدد دولياً للانسحاب بات غير بشَّار الأسد ما قبل الإنسحاب. بل إنه بخطوته هذه أكد أنـه مع الأكثريـة السورية التـي رحبـت بـالخطوة، وبالتـالي فـإن الأقليـة التـي كانـت ضـد هـذه الخطوة لن تكون معوقة برنامجه لإستكمال التغيير الذي يجعل المجتمع الدولي أكثر قبولاً للحكـم السـوري. والقـول بـأن الأكثريـة السـورية معـه لا يستند إلـى المسـيرات والتظـاهرات التـي حـدثت فـي بعـض المـدن السـورية وكانـت رداً لا بـد منـه علـى تظاهرات التحدي اللبنانية، وإنما إلى الشعور بأن هذا الإنسحاب سيُقلص شيئاً فشيئاً ظـاهرة الأقليـة المستفيدة والمستقوية علـى حسـاب الأكثريـة المحرومـة والمستضـعَفة. وظـاهرة تصنيف المواطَنـة علـى أنها درجات، وهذا سيكون من خـلال التركيز علـى الجبهـة الداخليـة وإعـادة النظـر فـي خطـط التنميـة وفـي السلوك بشكل عـام وبحيث يصبح الحال السوري مثل الحال المصري، وكيف أن الرئيس حسني مبارك يمارس المسؤولية الرئاسية منذ ربع قرن وقد أسقط الدور الخارجي وأمعن إهتماماً بالتنمية ومن دون أن يستوقفه أن مصـر الدولـة العربيـة الأكبر ليست صـاحبة دور حتـى فـي الشأن السوداني، كما أنها لولا بعض الظروف المرتبطة بالتسوية التـي أبـرم الـرئيس أنـور السـادات صـفقة حولها مـع إسرائيل وبرعايـة الإدارة الأميركيـة فـي زمـن الـرئيس جيمي كارتر لما كانت حتى بذلت هذا الذي تبذله في ما يخص النزاع الفلسطيني –

الشاروني. ومن الجائز الإفتراض أن الرئيس بشّار بدأ يتأمل أكثر من ذي قبل في تجربة الرئيس حسني مبارك الذي سيجدد على أهون سبيل ولاية رئاسية جديدة وبدأ يصغي إليه أكثر من ذي قبل، أي أيام كان الحكم السوري باسطاً نفوذه في لبنان عسكرياً وسياسياً. كما يجوز الإعتقاد بأن الرئيس مبارك قال للرئيس بشّار عند لقائهما قبل أيام في شرم الشيخ ما معناه: تأكد بأن لا أحد كان يحسدكم على هذا الاستئثار بلبنان.. اللهم عدا الذين يريدون بكم العسر وليس اليسر، وتأكد أيضاً بأنك بعد هذا الإنسحاب تستطيع أن تحكم بهدوء وتُرضي شعب سورية حتى إذا كانت الإمكانات على شيء قليل من الوفرة، وتفك هذه العزلة التي فرضتموها بأنفسكم على بلدكم. وليس من المستبعَد أن يكون الرئيس مبارك وبأسلوب يجمع بين الجدية والظُرف في الوقت نفسه قال للرئيس بشّار ما معناه: خلاص بقى حكاية البعث دي. مش كفاية اللي حصل لصدّام. وهذا الكلام ما كان الرئيس مبارك ليقوله للأسد الأب لكن بات من الضروري قوله للأسد الإبن لإعتبارات كثيرة بينها عامل السن وضيق ذات اليد الطويلة للحكم السوري في ضوء الذي حدث في لبنان.

خلاصة القول إن العد العكسي البشّاري بدأ الموافقة، بالرضى على ما نعتقد وليس بدافع الرضوخ، على قرار الإنسحاب من لبنان ووصل إلى ما قبل النهاية مع اكتمال الإنسحاب وأن الرقم الأخير في هذا العد العكسي سيكون ماثلاً أمام المجتمع السوري خصوصاً والمجتمع الدولي عموماً في النصف الثاني من يونيو وبعدما تكون إتضحت تماماً في ضوء المؤتمر القُطري لحزب البعث بين 6 و9 يونيو الطبعة الجديدة للحكم السوري والتي ستكون منقَّحة وأكثر قبولاً من قِبلَ الداخل والخارج. ولا يعود من المستبعَد الإفتراض بأنه بعد هذا المؤتمر لن يكون هنالك المزيد من هذه المؤتمرات وأن مؤسسات الدولة السورية وفق منظور التشارك على قاعدة التغيير النوعي ومن دون "فيتو" من سوري على آخر هي التي ستتبلور ملامحها. ومثل هذا المشهد سيكون درساً للبنانيين الغارقين منذ الإنسحاب السوري في متاهات القوانين الانتخابية وأيُها المناسب والأفضل، وكيف أن المجادلة في شأنها وصلت إلى حد أن بعض رجال الدين المسيحي المفروض أن دورهم هو التهدئة بدأوا يتصرفون وكما لو أنهم نواة "ميليشيا دينية مارونية" تؤسس لـ "ميليشيا دينية مسلمة". وإذن فالمسألة مرتبطة بالصراع على من هو زعيم هذا الشارع المسيحي ومن هو زعيم ذلك الشارع المسلم. لا سامح الله المفتنين في الأرض اللبنانية.

صحيفة "الشرق الأوسط" – مايو (أيار) 2005

في انتظار عبد الله الثاني بعد بشّار

نحن نفهم من دون أن نتفهم ان الإدارة الأميركية تحتج على الكلام الذي قاله الرئيس بشّار الأسد حول نازية إسرائيل وعنصريتها، وذلك على أساس ان هذه الإدارة تساند إسرائيل حتى عندما تكون هذه متجنية أو مخطئة أو معتدية فتستعمل الفيتو في مجلس الأمن لاسقاط قرار ادانة في حق إسرائيل، أو تكلف وزارة الخارجية الادلاء بتصريح أو تعليق يتناول بالنقد أو الاحتجاج كلاما قيل عن إسرائيل من نوع الكلام الذي سمعناه منه في القمة العربية الدورية الأولى في عمان ثم خلال زيارته إلى اسبانيا وبعد ذلك يوم استقباله البابا يوحنا بولس الثاني في دمشق.

ولقد جاء تعليق المتحدث بإسم الخارجية الأميركية على كلام الرئيس بشّار مجافياً للمنطق وكثير التملق لإسرائيل ولا يمكن أن يقنع حتى اطفال أميركا وامهاتهم الذين يشاهدون على الشاشات التلفزيونية الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في حق الناس وكيف تستهدف بالذات الاطفال، وذلك لان عقيدة هؤلاء القتلة تقوم على ان المطلوب هو ابادة النسل الفلسطيني، والعربي إذا امكن أو في مرحلة لاحقة. والشواهد كثيرة من دير ياسين إلى صبرا وشاتيلا إلى قانا إلى الفتى محمد الدره إلى الطفلة الرضيع إيمان. وقد نصل إلى وقت نسمع فيه عن فظائع إسرائيلية مثل بقر بطون الحوامل وتكسير ظهور النساء كي لا يحملن بعد الآن وبذلك لا يتكاثر النسل الفلسطيني.

أما الذي لا نفهمه ومن الطبيعي ألا نتفهمه فهو الاعتراض الذي فاجأنا به يوم الاثنين الماضي المتحدث بإسم الخارجية الفرنسية على تشخيص الرئيس بشّار للنازية الجديدة المتمثلة بإسرائيل والذي أورده أمام الحبر الأعظم. ومما قاله المتحدث الفرنسي بإن البابا يوحنا بولس الثاني دعا إلى سلام حقيقي في الشرق الأوسط وموقف جديد من التفاهم والإحترام بين الشعوب، لكن تصريحات الرئيس الأسد لا تتجاوب للأسف مع هذه الدعوة...

ما نقوله للمتحدث الفرنسي المتحذلق هو أن الزيارة الثالثة والتسعين لقداسة البابا (أي زيارته لسورية) هي أهم زياراته على الاطلاق، لأنه سمع فيها ومن رئيس الدولة التي هي مهد المسيحية كلاماً منطقياً بعيداً عن أي انفعال، وأنه لو كانت بقية

الدول العربية سجلت بالكلام، وعلى طريقة الرئيس بشّار وبأسلوبه، النظرة نفسها إلى إسرائيل لكانت هذه الأخيرة أوقفت هذه العربدة التي تبدو مطمئنة لعواقبها ما دامت تمارسها على المسرح الأميركي المغطى بسقف الأمم المتحدة.

ومن هنا نجد أنفسنا نتساءل: إلى متى سيبقى الرئيس بشّار الأسد لوحده يقول ان إسرائيل تتصرف بأساليب ومفاهيم نازية وعنصرية. وما الذي يمنع بقية القادة العرب من ان يقولوا الشيء نفسه خصوصاً انهم يدلون يومياً بالتصريحات التي يقولون فيها انهم مع القضية الفلسطينية ويؤيدون حق الشعب الفلسطيني.. الخ وكلها كما تبين تصريحات لم يهتز لها جفن شارون إلى ان جاء كلام الرئيس بشّار يكهرب هذا السفاح ويزعج الإدارة الأميركية حليفته ويدفع بالمتحدث الفرنسي إلى التحذلق.

بل ما هو الذي يمنع رئيس القمة العربية الملك عبد الله الثاني من ان ينوب عن الملوك والرؤساء في الادلاء بتصريح بإسم القمة يقول فيه ان تشخيص الرئيس السوري للعقلية الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية لا يمثله وحده وإنما يمثّل رأي كل عربي من المحيط إلى الخليج حاكماً ومحكوماً.

اننا في انتظار كلمة حق يقولها عبد الله بن الحسين. فهل سيلبي التمني؟

صحيفة "اللواء" – مايو (أيار) 2005

ما بعد المؤتمر هو الأهم

سورياً ولبنانياً

بعد أربعة أيام من الانتظار قال الرئيس بشّار الأسد للشعب السوري ولرفاقه أهل البعث: هذا عهد جديد سنبدأه معاً ونحاول قدر الإمكان تحقيق مجتمع وطني متكاتفين متضامنين متفهمين أي ظروف تحيط بنا على كل الحدود من الحدود مع العراق إلى الحدود مع الأردن إلى الحدود مع لبنان إلى الحدود مع إسرائيل. وما يحيط بسورية يدعو إلى التنبه ويثير في النفس الشكوك ويبعث على القلق.

ومن خلال القراءة المتأنية للقرارات التي انتهى إليها المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث نلاحظ ان هذا المؤتمر أنجز ما يمكن إنجازه وليس ما يجب إنجازه. ولو أن ما يريد الرئيس بشّار تحقيقه ممكن لما كانت وقفته التأملية أمام واقع الحال على النحو الذي لاحظناه طوال أيام انعقاد المؤتمر. فهو لا يريد إحداث صدمة حزبية مقابل فرحة لدى غير البعثيين. وهو لا يرى الانتقال في صيغة الاستدارة مئة وثمانين درجة من حكم الحزب الواحد إلى الحكم التشاركي. وهو يرى ان التغيير خطوة خطوة مأمون المفاجآت غير السارة التي تنشأ عن قرار حاسم.

لكن مع ذلك فإن ما تم اتخاذه يشكل معالم خطة للتغيير تشبه خطط الحكومات مثل الخطة الخمسية والخطة العشرية.. وهكذا. فإنشاء مجلس شورى له دوره في صياغة القرار السياسي والإقتصادي خطوة جيدة، وتجنيس بضعة ألوف من الاكراد خطوة تقطع الطريق على فوضى يمكن أن تنشأ في أي حال، وإنشاء مجلس أعلى للإعلام يترك إنطباعاً بأن حرية التعبير ستكون متاحة وقابلة للتطور، وعدم حصرالمناصب الكبرى باستثناء الرئاسات الثلاث بالبعثيين من شأنها تحقيق تكافؤات ليست متاحة منذ أربعة عقود. والتحول المأمول في الموضوع الإقتصادي يشكل خطوة بالغة الأهمية. والإنفتاح على العالم الخارجي بصيغة الدولة السورية وليس فقط الدولة البعثية سيفك بالتدرج طوق العزلة الذي اتسعت مساحته وبدأ يلقي بظلاله على الجميع.

لكن يبقى الموضوع اللبناني هو الأكثر أهمية ولا ينفع فيه الترميم الذي يقال ان الحكم السوري سيعتمده أسلوب علاج، ذلك أن هنالك فجوات نفسية حدثت وهذه

تتطلب وقفات كبرى من جانب الحكم السوري. ولا نظن أن هذا الحكم يحتاج إلى من يوضح هذه الوقفات، ذلك أنه أدرى بما يتطلع إليه اللبنانيون الذين ما زالوا مثل إخوانهم السوريين في حيرة من أمر توصيل الأمور إلى ما انتهت إليه من تدهور، وكيف ان سلوك الاجهزة المخابراتية الذي قاد إلى انفصال سورية عن مصر هو نفسه يتكرر بأساليب مختلفة وأشخاص جدد ويتسبب بانفصال لبنان عن سورية. ونخشى ان يتكرس الإنفصال الثاني بعدما استحال أمر علاج الإنفصال الأول.

وخلاصة الأمر ان المرحلة الأهم هي مرحلة ما بعد المؤتمر ذلك انه بات في أيدي الحكم السوري ورقة الرغبة بالتغيير التي كان يفتقر إليها في الماضي. وبهذه الورقة يمكن أن يُطمئن العاملين على تقويضه إلى أنه راغب بالحوار مع العالم وبمثل رغبة الأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصر الله بتبني المقولة – المطلب للرئيس المغدور الشيخ بشير الجميل حول الـ 10425 كلم^2. والرغبة بالحوار تعني ان لا تحفظات على أي موضوع وتلك مسألة لا اعتراض عليها من أي مواطن سوري كما أن المؤتمر القطري العاشر أجازها للقيادات البعثية الصغرى والكبرى والأكبر. وعلى هذا الأساس فإن المحظورات تراجعت والممكنات التي كانت مستحيلات تقدمت. وقد لا يكون هنالك موجب بعد الآن لمؤتمر قطري حادي عشر... وإنما لمؤتمر وطني سوري يمارس فيه الجميع الواجب تجاه الوطن بروحية كانت مغيَّبة وباتت حاضرة كما لو أنها المدخل إلى حالة صحية جديدة.

صحيفة "اللواء" – يونيو (حزيران) 2005

بشّار...

إن أعلن

إذا أعلن الرئيس بشّار الأسد في ختام المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، أو عقب الختام، ان سورية بعد اليوم خالية كلياً من سجناء الرأي السياسي وأنه لن يكون مصير صاحب رأي متقاطع أو معارض السجن ما دام الرأي ليس خارج الخط الوطني والأمن القومي، فإنه سيجد التفافاً شعبياً شاملاً حوله لا مثيل له في تاريخ سورية على مدى أربعين سنة. وبهذا الالتفاف يستطيع مواجهة كل الذين يريدون بسورية شراً.

وهو إذا اعتمد قاعدة التعامل مع القضايا الداخلية تحت سقف القضاء العادل الذي لا سلطة فوق سلطته فإن هذا الاحتقان الذي في الصدور سيتحول إلى حالة من الطمأنينة يشعر فيها المواطن ان القضاء معه والرئيس معه، وما دامت تلك هي الحال فإنه لا داعي للقلق على شيء.

وهو إذا رأى ان الوضع الأخلاقي الذي يزداد تدهوراً لا يمكن معالجته بغير معالجة الوضع المعيشي والتربوي والصحي وبذلك لا يعود الفساد يستشري على نحو ما هو عليه الآن، فإن الالتفاف الشعبي حول الحكم المتجدد سيزداد ولن تكون هنالك حاجة للأجهزة على أنواعها.

وهو إذا اعتبر ان البطاقة الشخصية هي الأهم وليست بطاقة العضوية الحزبية، فإنه سيجد نفسه يمثّل وعن كامل الاقتناع والحماسة شعب سورية من الجبل إلى الساحل.. إلى أعماق الريف.

لقد أمضى الدكتور بشّار الأسد الكثير من الأشهر في بلد عريق في الديمقراطية ورأى، قارئاً ومتابعاً ومناقشاً ومعايشاً، ان من ينتمي إلى حزب العمال أو إلى حزب المحافظين أو إلى الأحزاب الصغيرة الأخرى، كلهم سواسية. ولا مجال أمام البريطاني في حال كان حزبه هو الذي يحكم أن يعتبر نفسه مواطناً درجة أولى وأن غيره درجة ثانية وعلى هذا الأساس فإن له أفضلية في كل الميادين كما أن له حصانة مثل تلك التي يتمتع بها الدبلوماسي. كذلك رأى ان الصراع السياسي متاح أمام الجميع لكنه يتوقف ومن دون أن تطلب الحكومة رسمياً وقفه، في حال بدا انه

يشكل اختراقاً للأمن القومي. وكثيراً ما وصلت المناقشات بين الحزب الذي يحكم والحزب الذي يعارض إلى حد التجريح الشخصي، لكن الطرفين يلتقيان عند مسألة أن الأمن الوطني البريطاني يتقدم على أي مسائل أخرى.

كذلك رأى الدكتور بشّار وهو يتابع تحصيله الطبي كيف ان الرأي محترم من الجميع وأولهم الذين في الحكم، وان الفساد من المحرَّمات، وعدم تسديد الضرائب من الجرائم الكبرى.

ولن نضيف أمثلة عمّا رآه الدكتور بشّار وعايشه ولقي في نفسه الارتياح الكبير كمواطن من بلد في العالم الثالث يتلقى العلم التخصصي في بلد متقدم بإمتياز هو بريطانيا. فالأمثلة والوقائع كثيرة. ولا بد انه كمواطن تمنى لو أن بلده يصل إلى زمن تصبح الأحوال فيه على نحو ما هي عليه في بريطانيا التي عاش فيها، من حيث الإلتزام الوطني إنما في إطار احترام حرية الرأي ومن حيث إعتبار القضاء هو الأهم ومن حيث ان بطاقة العضوية الحزبية لا تعني أن يكون حاملها صاحب حقوق ما دام حزبه هو الذي يحكم. وعندما يتمنى المرء ذلك فإنه في قرارة نفسه يرى ان مثل هذا المشهد لا يحققه إلاّ مَنْ كان في سدة الحكم وبيده سلطة اتخاذ القرار.

وها هو الدكتور بشّار رئيساً وفي استطاعته أن يحقق هذا التحول الذي يتطلع إليه الجميع بل انهم تواقون إليه منذ نصف قرن. فإذا فعل فهذا معناه انه من نوعية الذين يريدون مخلصين تطوير بلدهم ما داموا باتوا حكاماً. أما إذا كان لن يفعل فإنه بذلك يعمل على تثبيت دعائم حكم تقليدي تستوجب عملية تثبيته الإجراءات الأمنية وحجر الرأي وعدم فتح النوافذ أمام الهواء النقي.

وفي تقديرنا من خلال ما قرأناه بين سطور خطاب الرئيس بشّار الذي افتتح به المؤتمر وما سمعناه من كثيرين ان الرئيس السوري لا يريد أن يكون تقليدياً ولا يريد لسورية أن تبقى رمزاً للإخافة وإقلاق الآخرين وموضع اتهام في كل مرة تحدث فيها عملية تفجير هنا وتصفية جسدية هناك وإخفاء أشخاص هنالك، وهو بهذا التمني يعبّر عن مكنونات نفسه.. وعن حقيقة مشاعر الناس.

صحيفة "اللواء" – يونيو (حزيران) 2005

بقية تأملات في مؤتمر التصحيح الثاني

كنا مثل كل السوريين بمختلف أطيافهم السياسية والحزبية بمن في ذلك الجمهور البعثي، نتمنى لو أن المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، أو "مؤتمر بشّار" اذا جاز التحديد، منعقد في الهواء الطلق أي بما معناه لو أنه كان منقولاً مباشرة عبر الفضائية السورية وبقية الفضائيات العربية والدولية، ذلك انه ليس مؤتمراً تستوجب الظروف أن يكون مغلقاً وسرياً ولا نعرف ما الذي يدور داخل القاعة عدا الذي تقوله وزيرة الاغتراب العربي وليس فقط وزيرة المغتربين السوريين الدكتورة بثينة شعبان، مع الأخذ في الإعتبار أنها أجادت كل الاجادة كمتحدثة بإسم المؤتمر. وعندما تقول الدكتورة بثينة ان الرئيس بشّار أبدى استغرابه عدم نقل بعض جلسات النقاش في لجان المؤتمر على الهواء فإن كلامها هذا يثير أيضاً الاستغراب، ذلك ان النقل المباشر كان يمكن أن يحصل بإشارة من جانب الرئيس بشّار وهذا ما لم يحدث ربما لأن النقل المباشر كان سيجعل "بعض الرفاق" يتهيبون الموقف فلا يقول هؤلاء ما يدور في الخاطر خشية المحاذير أو يبالغ نفر منهم في الاطراءات غير المستحبة والتشدد بما لا يخدم الهدف العام من المؤتمر.. هذا مع ملاحظة أن النقل المباشر كان سيترك إنطباعاً ايجابياً على المستويين الداخلي والدولي، فحواه ان الحكم السوري سيقلب صفحة الإعلام الموجّه ويفتح النوافذ أمام الإعلام المتوازن والمسؤول، بمعنى ان كاتب الكلمة يتحمل مسؤولية ما يكتبه في حال تجاوزت خط حرية التعبير بما يسيء إلى الوطن وينال من كرامة الآخرين، وأن من يحاسب هو القضاء المستقل والمتجرد وغير المتأثر بأي ضغوط. ومن هنا فإن انشاء "مجلس أعلى للإعلام" المنوي اعتماده هو نقلة نوعية في برنامج التجدد الذي ينتظره السوريون من رئيسهم.

وثمة ملاحظة تستوقف المرء مثل حالنا وهو يتابع بالكثير من التأني أعمال المؤتمر القطري العاشر للحزب والذي هو بإفتراض ما سينتهي إليه حركة التصحيح الثانية للرئيس الأسد الإبن بعد حركة التصحيح الأولى التي قام بها الرئيس الأسد الأب. وتتعلق الملاحظة بما يتردد عن أن جيلاً جديداً أكثر شباباً وأكثر استعداداً

للتكيف مع التطورات الإقليمية والدولية، سيحلّ محل الجيل القديم. وقد كثرت التكهنات في هذا الشأن وقيل إن عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية سيكون المبادر إلى تدشين هذه الخطوة وإن كلمته التي استغرقت ساعة أي المدة نفسها التي استغرقتها كلمات الرئيس بشّار ورؤساء الاحزاب المنتسبة إلى الجبهة الوطنية والتقدمية وأحدثها الحزب القومي السوري في شخص عصام المحايري، كانت أشبه بـ "المطالعة السياسية" أرادها خدام ان تكون "خطاب الوداع" له وعدم تحميله المسؤولية السياسية على ما انتهت إليه العلاقة مع لبنان كونه كان حاملاً بكلتا يديه الملف اللبناني. وهنا نتساءل: ما الذي يمنع ان يكون هنالك "تقاعُد حزبي" مثل تقاعُد السفراء وكبار الموظفين بعد بلوغهم السن القانونية؟ ونضيف إلى هذه الملاحظة واحدة أخرى تتعلق ببقية رؤساء أحزاب الجبهة المطلوب منهم أيضاً خطوة تقاعدية وإتاحة المجال أمام وجوه شابة تثري صيغة الجبهة في حال كان لا مجال أمام تغيير هذه الصيغة وترك السوريين يشكلون أحزاباً جديدة أو يضخ بعضهم الحيوية في أحزاب الماضي. عِلْماً بأن هذه الأحزاب اندثرت ولم تعد حاضرة في وجدان جيلين من السوريين، أما بالنسبة إلى جيل الخمسينيات فإنها مجرد ذكرى لا أكثر.

تبقى الإشارة إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بإرسال مبعوثه الخاص تيري رود لارسن إلى دمشق أول أمس في مهمة عاجلة تتعلق بقرار مجلس الأمن 1559، قد يكون يريد ابلاغ الرئيس السوري ما معناه انه ما دام هنالك مؤتمر للحزب ينعقد في ظروف إستثنائية بالنسبة إلى سورية وإلى المنطقة عموماً فإنه يتمنى لو أن هذا المؤتمر يخرج بتوصية تحدد طبيعة العلاقة المستقبلية مع لبنان من خلال حسم عقدة مزارع شبعا وعقدة "حزب الله" و"العقدة العراقية" وبذلك لا يعود الأمين العام والمنظمة الدولية على الإحراج المرتقب وصولهما إليه نتيجة الضغوط الأميركية... والتي لا مجال لتخفيفها إلاّ بخطوة من شأنها عدم ابقاء الحكم السوري و"حزب الله" في دائرة الاستهداف.

صحيفة "اللواء" – يونيو (حزيران) 2005

البعث للحزبيين

وبشّار للسوريين

لاحظتُ مثل كثيرين ونحن نتابع في الجلسة الافتتاحية لـ "المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث" في سورية الخطاب الذي ألقاه الرئيس بشّار الأسد ان هنالك لازمة تحدث في صيغة التصفيق العام كلما ورد ذكر اسم الرئيس بشّار أو اسم والده الرئيس الراحل حافظ الأسد، وهي لازمة شبيهة بتلك التي نلاحظها خلال المناسبات الاحتفالية والتكريمية التي يقيمها "حزب الله" في لبنان.

هذه اللازمة هي من الخصوصية لكل من "حزب البعث" في سورية و"حزب الله" في لبنان وهي أيضاً نوع من التهيب للمقام السياسي بالنسبة إلى الحزب الأول ونوع من التهيب الديني بالنسبة إلى الحزب الآخر. ويشعر الحزبان انهما بهذه اللازمة يحققان الحفاظ على حالة التعبئة النفسية لدى الرفاق والانصار.

تلك الملاحظة ليست هي كل ما استوقفني كمتابع للخطاب البشّاري من على منبر قاعة المؤتمرات الرحبة في قصر الامويين، غير البعيد عن مقام السيدة زينب حيث لم يعد الزوار اللبنانيون للمقام كما كانوا من قبل وحيث هنالك ندرة في الزوار العراقيين. أما بعض الخليجيين فما زالت زيارتهم للمقام كما في الماضي. وهكذا فإن الإيرانيين هم الأكثر تدفقاً.

والملاحظات الأخرى كثيرة من بينها أن المؤتمر لا ينعقد في ظل أجواء من التأزم الحاد الناشئ عما أصاب العلاقة اللبنانية – السورية وإنما هنالك في الكواليس رغبات وتمنيات في أن تعقب المؤتمر انفراجات في موضوع هذه العلاقة. ومن أجل ذلك يلفت البعض انتباهنا إلى أن قنوات الاتصال السورية – الأميركية لم تتعطل وما زالت هنالك حوارات مسؤولة تجري بين عناصر أمنية وأن هذه الحوارات ترمي إلى امكانية عقد لقاء على مستويات تكون أعلى من المستوى الوزاري وأقل من المستوى الرئاسي. وفي هذا الاطار هنالك كلام في شأن اسناد منصب رئاسة الحكومة أو نائب رئيس الجمهورية إلى شخصية دبلوماسية من الجيل البشّاري ملمة كل الالمام بالعقلية السياسية الأميركية بين البيت الابيض والأمم المتحدة. ولأن المجالس بالأمانات فإننا نكتفي بالإشارة العامة من دون التسمية. وفي حال حدث ذلك وبعد

انتهاء أعمال المؤتمر ببضعة أيام فإن لغة تخاطُب مختلفة سنبدأ سماعها من جانب الإدارة الأميركية والحكم السوري وستكون في اتجاه التهدئة النسبية.. وبالتدرج.

من الملاحظات أيضاً أن المذيع الذي قدَّم برنامج الجلسة الافتتاحية لم يقدِّم بشَّار الأسد بصفته الحزبية أي الأمين العام للحزب وإنما بصفته الرئاسية الأمر الذي يجيز الإعتقاد بأن الدكتور بشَّار هو من أراد هذه الصيغة للتقديم وأنها لا يمكن على الاطلاق ان تكون من اجتهادات المذيع. اما لماذا الإفتراض بأنه أراد فللإيحاء بأن الحزب هو للبعثيين اما هو فإنه لكل السوريين بشتى أطيافهم السياسية وهي خطوة أكثر رحابة على صعيد تطوير صيغة التعددية ستشهدها سورية في حال تراجعت الهجمة الاستفزازية عليها وتُرك لها أمر صياغة رؤيتها الجديدة داخلياً وعربياً ودولياً. اما اذا كانت الهجمة المشار إليها لن تتراجع أو ازدادت حدة فإن صقور البعث ومن بينهم اولئك الذين يمسكون بالمفاصل الأمنية سيرون ان المزيد من الصلابة في البعث كحزب يمسك بمقاليد الحكم هو الوسيلة الوحيدة في مواجهة الهجمة.

ما يمكن قوله ان الاجواء العامة التي يلاحظها المرء سواء من خلال تركيز الرئيس بشَّار في خطابه على مخاطر الفساد وضرورة استنباط علاج للأوضاع الاجتماعية والحالة الاخلاقية عموماً وأيضاً من خلال آراء من هنا وتحليلات من أوساط سورية في الكواليس، هو أن المؤتمر هذه المرة هو "مؤتمر البعث في سورية" وليس مؤتمر سورية البعثية وأنه مؤتمر بشَّار الرئيس أكثر منه مؤتمر بشَّار الأمين العام للحزب.. وهي الترقية الإستثنائية التي نالها في المؤتمر الرابع في مثل هذا الشهر من العام 2000 تكريماً لذكرى والده وتقديراً للإستقرار الذي حقَّقه حكمُه وصمد أكثر من ربع قرن.

صحيفة "اللواء" - يونيو (حزيران) 2005

بشّار يبدأ التغيير والبعث
يقتبس سعودياً ومصرياً

نظلم الرئيس بشّار الأسد إذا نحن افترضنا بعد انعقاد المؤتمر القُطري العاشر لحزب البعث (من 6 إلى 10 يونيو/حزيران 2005) أنه لم يحقق التغيير الجذري في الحياة السياسية السورية. ونقول ذلك على أساس أن الأجواء الإقليمية والدولية التي سبقت انعقاد المؤتمر والناشئة عن الحالة العراقية الصعبة والحالة اللبنانية الأكثر صعوبة أوحت بأن الرئيس بشّار الذي وضعه المجتمع الدولي، أو فلنقل الضغوط الأميركية – الفرنسية، أمام معادلة في منتهى الدقة وهي إما أن تُغيِّر أو تتغيَّر، سيجعل من المؤتمر مناسبة للتغيير الجذري من دون أن يأخذ المفترضون في الإعتبار أن التغيير من دون التأكد من عدالة المقايضة من شأنه أن يشكِّل مخاطرة غير مأمونة العواقب، شأنه في ذلك شأن رفض التغييرات والإغراق في العناد، على نحو ما فعل البعث العراقي الذي كان ببعض الخطوات المرنة في إمكانه إنقاذ رأسه... أو على الأقل إرجاء مخطط الفتك به بضع سنوات تحدث فيها تطورات من شأنها جعل الأمور أكثر استقامة.

وما نقصده بالمقايضة هو إعطاء الحكم البعثي في سورية ما من شأنه تبرير التغيير والظهور بالمظهر الذي يؤكد به أنه لم يُفرط ولم يستسلم وإنما قام بما يحفظ لسورية هيبتها وللسوري مصلحته، وخصوصاً بعدما تأثرت الهيبة والمصلحة نتيجة التداعيات التي نشأت عن الفاجعة الحريرية وأدت إلى إنسحاب القوات السورية من لبنان، وهو إنسحاب أشبه بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، وانسحاب القوات المصرية من اليمن.. مع فارق أن اللسان اليمني كان أكثر رفقاً بالمصريين من بعض الألسنة اللبنانية التي تلفظت بحق أهل الحكم السوري ألفاظاً كان مجرد الهمس بها قبل الإنسحاب يتسبب بالأذى للهامسين.

لم يأخذ المجتمع الدولي بالمقايضة التي نشير إليها تاركاً الحكم السوري ينتزع بيديه ما استطاع الانتزاع الشوك الناشئ عن احتفاظه ببعض أوراق العلاقة مع التشدد الفلسطيني وعدم فض الشراكة مع "حزب الله" في لبنان وعدم تحويل نفسه إلى درع يحمي القوات الأميركية في العراق، هذا إلى جانب الورقة الأهم وهي التمسك

بإستعادة الأرض السورية التي تحتلها إسرائيل. وبدا المجتمع الدولي في موقفه هذا كمن يقول للحكم السوري نفِّذ ثم فاوض، الأمر الذي يعني أن يجلس إلى طاولة التفاوض منزوع الأوراق عدا ورقة حُسن النية التي لا يجري تصريفها في بورصة الحقوق المصادَرة.

في ظل هذه الأجواء عقد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث أعماله فيما الأنظار شاخصة نحو "قصر الأمويين" حيث مكان الانعقاد لتعرف ما إذا كان الدخان البشّاري الأبيض (أي التغيير) سيخرج من المدخنة أم يستمر الدخان البعثي الأسود (أي التكلس) هو العابق في السماء السورية. وجاء الانعقاد بعد انفراجات ملموسة على صعيد التعامل مع الإعلام الخارجي بحيث لم يعد المراسلون أو المندوبون الأجانب يلقون المعاملة التي تتسم بالحذر والخشونة وبات هؤلاء يتجولون ويصوّرون من دون رقباء ويقابلون المسؤولين ويتحدثون إلى المثقفين والمعارضين، كما أنهم باتوا يدخلون البلاد من دون معوّقات وأحياناً يحصلون في مطار دمشق على تأشيرة الدخول، وعزز هذا التحول الإيجابي في ما يخص الإعلاميين الأجانب إسناد إدارة الإعلام الخارجي إلى نوعية منفتحة ومثقفة وقادرة على قراءة ما تتوخاه القيادة وتلقى التشجيع من المراجع الأعلى بدءاً بالوزير وهي خطوة على طريق تصويب المشهد الإعلامي كان الحكم السوري في أشد الحاجة إليها. ولقد سمعنا من بعض الزملاء الأميركان والفرنسيين والإسبان الذين جاءوا مشدودين إلى مؤتمر البعث إشادات حول السلوك الجديد للإعلام الخارجي وديناميكية مدير هذا الإعلام الأستاذ الجامعي الدكتور نزار ميهوب جعلتنا نفترض أن الحكم السوري إلى مزيد من الإنفتاح على العالم والتخلص من الحذر الذي كان سمة المسؤول السوري أياً كان موقعه.

كان خطاب الرئيس بشّار مدروساً بعناية ولم يكن ضرورياً على الإطلاق تصنيفه بأنه "خطاب توجيهي" على نحو ما اعتبرته صيغة النبأ الرسمي المنشورة في وسائل الإعلام الرسمية صبيحة يوم انعقاد المؤتمر، ذلك أن معنى "التوجيه" أن رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب يخاطب جمعاً عليه واجب تنفيذ ما في الخطاب، وهذا يخطف من المؤتمر وهج المناقشة الرحبة والحرة. لكن ذلك ليس الجانب الذي استوقفني شخصياً كمتابع للمؤتمر وإنما الذي استغربته هو عدم بث جلسات المؤتمر عبر الفضائية السورية وبقية الفضائيات وعدم بث خطاب الختام للرئيس بشّار مثل بث خطاب الافتتاح. ومثل هذا البث كان سيوحي للداخل والخارج على حد سواء بأن لا شيء سيكون محجوباً عن الناس بعد الآن. كما أنني من بين

الذين استغربوا عدم إعتبار رفيق الحريري صديق سورية والمدافع عنها طوال سنوات ترؤسه الحكومة في لبنان وحتى في الفترة التي كان فيها خارج الحكم من بين الشهداء الذين وقف أعضاء المؤتمر دقيقة صمت كتحية لذكراهم مع أن هذه اللفتة وتسمية الرئيس الشهيد بالإسم من شأنها تليين الشرايين السياسية اللبنانية التي تيبّست. فضلاً عن أن مثل هذا الأمر كان سيلقى الارتياح في نفوس الرأي العام في كل من لبنان وسورية، خصوصاً أن الترميم الذي يريده المؤتمر للتصدع في العلاقة مع لبنان يبدأ من هذه النقطة وصولاً إلى المساعدة في توضيح مسألة من قتل الحريري ولماذا؟ وهل أن الحكم السوري ضحية افتراء عند توجيه التهمة غير المرفقة بالحيثيات والمستندات إليه، أم أن هنالك مسؤولية ما ومقترفين ارتكبوا ذلك الإثم الذي بسببه وليس نتيجة أي نشاطات معارضين لبنانيين وقوانين محاسبة وقرارات دولية، كانت "الإنتفاضة اللبنانية" وكان الإنسحاب السوري من لبنان.

ومن خلال التأمل في ما انتهى إليه المؤتمر القُطري من نتائج يمكن القول إن هاجس إخفاق محاولة غورباتشوف في الإتحاد السوفياتي كانت حاضرة في بال الرئيس بشّار فجعلته لا يسبر غور إعادة النظر بما فيه الكفاية. فالذي فعله غورباتشوف هو أنه ساهم في انهيار قوة عظمى هي الإتحاد السوفياتي انتهت بالتدرج إلى أنها أصبحت دولة كبرى إسماً (روسيا) إنما من دون أي تأثير يُذكر لها على القرار الدولي. كما أن هاجس الإنفتاح الذي أخذ به الرئيس (الراحل) أنور السادات جعل مصر دولة كبرى إسماً إنما من دون أن يكون تأثيرها كما في الماضي في محيطها العربي وعلى الصعيدين الإفريقي والدولي عموماً. وعندما يكون هذان الهاجسان حاضريْن فمن الطبيعي أن يكون الرئيس بشّار متريثاً بل ومتردداً مكتفياً بشيء من التغيير ذي الشكل الإقتباسي مثل استحداث "مجلس شورى" يشارك في اتخاذ القرار السياسي والإقتصادي في البلاد و"مجلس أعلى للإعلام" كما في المملكة العربية السعودية، ومثل إضفاء ملامح جديدة على حزب البعث والحياة الحزبية عموماً وربما بعد تغيير طفيف في التسمية بحيث يكون كما "الحزب الوطني" في مصر وتكون الحياة الحزبية السورية كما الحياة الحزبية الراهنة في مصر أيضاً، هذا إلى جانب الإبقاء على قانون الطوارئ "إنما بعد مراجعة له" وتكون المرأة البعثية التي تتمثل في اللجنة المركزية للحزب بـ 18 امرأة من أصل أعضاء اللجنة الستة والتسعين، نالت دوراً مثلما نالت المرأة الكويتية حقاً.

ويبقى أن ملامح التغيير كانت ستبدو أكثر وضوحاً لو قُيِّض لنا أن نعرف ما لم يتم الكشف عنه من كلام الرئيس بشّار ومضامين المداولات داخل الأبواب

المغلقة، وهو ما كانت تحيطنا به الدكتورة بثينة شعبان التي جاء الإبقاء عليها منبر تَخاطُب مع العالم متحررة من القيود الحزبية ولذا لم يتم اختيارها عضواً في القيادة القُطرية الجديدة، أو لأن الرصيد الحزبي أوجب تعيين شهناز فاكوش عضو قيادة فرع حزب البعث في دير الزور بدلاً منها. أما وأن ذلك لم يحدث لذا لم نجد أمامنا ربما حتى إشعار آخر سوى ما نقلته الدكتورة بثينة عن أعمال جلسات الرفاق. ومن هنا نلاحظ أن رفاق حافظ الأسد باتوا متقاعدين ليحل محلهم رفاق بشّار الأسد في القيادة القطرية للحزب. كما نلاحظ أن ثقة أهل البعث بغير البعثي ما زالت غير مؤكدة بدليل أن منصب رئيس السلطة التنفيذية ومنصب رئيس السلطة التشريعية لن يشغلهما غير البعثيين الأمر الذي يعني أن كل الرئاسات في اليد الحزبية البعثية مع احتمال ترك نيابات الرئاسة إلى غير البعثيين ومنها نيابة رئاسة الجمهورية.

ونخلص إلى القول إن الرئيس بشّار بدأ الخطوة الأولى على طريق التغيير وأنه يخطو بتريث الذي يعيش هاجس إخفاق محاولة غورباتشوف، إلاَّ أنه أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بضرورة تصحيح وضع يعيش منذ بضعة عقود في حالة طوارئ أوجبت اتخاذ قرارات يسخر العالم منها حين يعرف طبيعتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر عدم السماح بفتح صالونات الحلاقة وتنظيم الأعراس وفتح فرن خبز ومطعم وغيرها من الممنوعات والمحظورات. وهي قرارات لو قيل لحافظ الأسد الحفيد إن حافظ الأسد الجد اتخذها وأن الوالد الرئيس بشّار لم يحذفها لكان هذا الحفيد سيستغرب قائلاً: ما هذا الذي فعلتموه يا جدي. على نحو استغراب جيل السبعينات والثمانينات والتسعينات داخل سورية وخارجها لأنها صدرت كقرارات... وصمدت كل هذا الزمن فيما العالم يتقدم.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يونيو (حزيران) 2005

المأمول من
بشّار الأسد

هزت العقوبات السورية للشاحنات الفكرة التي طالما سعى الرئيس حافظ الأسد إلى ترسيخها في الأذهان وغادر الدنيا مطمئناً إلى أن الإبن بشّار المتأكد من أن أهل النظام سيلتفون حوله ويبايعونه رئيساً يخلف والده، سيعزز هذه الفكرة. أما لماذا هذا التعزيز فلأنها الحيثية التي على أساسها استقرت سورية عسكرياً وسياسياً وتجارياً في لبنان طوال ربع قرن.

والفكرة التي نعنيها هي "شعب واحد في بلدين". والتفسير البدهي لهذه الفكرة ومن دون أي تنظير هو أن الحكم ينحاز إلى الشعب ويرعى مصالحه ولا يتأثر ذلك بالخلافات التي يمكن أن تحدث بين الحكومات.

وحتى اذا وصلت الامور إلى ما وصلت إليه وأوجبت على الحكم السوري سحب القوات والعناصر الأمنية من لبنان، فإن مراعاة مصالح الناس يجب ان تصان وتبقى في منأى عن التطورات التي تحدث وذلك لأن المواطن العادي ليس هو من يتخذ القرار.

من هنا فإنه عندما يُشهر الحكم السوري سيف العقوبات على الشاحنات ويقفل باب العبور أمامها ويدخل المنع الاسبوع الرابع ولا مِنْ رفع لهذه العقوبات، يكون في صدد ترسيخ الفكرة التي أشرنا إليها إنما بشكل معاكس أي "شعبان في بلدين" وليسا "شعب واحد في بلدين".

وإزاء ذلك نحن هنا أمام حُكم يعمل بأسلوب المرحوم خالد العظم وليس أمام حُكم يقوده الدكتور بشّار حافظ الأسد، وأمام حالة إنتقامية صادرة عن عقل أمني وليست حالة صاغها فكر قومي.

كما أننا ونحن نتأمل في مشهد طابور الشاحنات الذي تجاوز طولاً السبعة كيلومترات نستحضر منظر الشاحنات السورية التي رمت بضعة ألوف من إخواننا المصريين الذين كانوا يعملون أو قاطنين في المدن السورية في زمن الوحدة ثم جاء حكم الإنفصال يضعهم محشورين في شاحنات ويرميهم من دون رحمة على الحدود حيث طابور الشاحنات هذه الأيام تاركاً للبنانيين ان يستقبلوهم ويستضيفوهم. وخير شاهد على هذا المشهد النائب والوزير السابق سامي الخطيب.

كذلك نستحضر مشهد الألوف من اخواننا الفلسطينيين الذين قرر العقيد معمر القذافي ومن منطلق الغضب على القيادة العرفاتية رميهم على الحدود مع مصر وكيف أن هؤلاء أمضوا أياماً صعبة في الخيام التي نصبوها، يقول الواحد منهم بينه وبين نفسه: اذا كان الذي يفعل بنا هذا قومي التوجه عروبي النزعة إسلامي الخُلق فكيف بمن هم نقيض ذلك تماماً؟

كما اننا نستحضر الكتل البشرية الفلسطينية الهائلة التي رماها اخواننا الكويتيون خارج دولتهم بعد تحريرها عقاباً لهم على موقف اتخذته قيادتهم ولا علاقة لهم به على الاطلاق، والطوابير اليمنية التي كانت تعتاش وتعمل في المملكة العربية السعودية منذ عشرات السنين وأوجب موقف الرئيس علي عبد الله صالح في المغامرة الصدّامية في الكويت ترحيلهم.

ما نتمناه هو أن يعيد الرئيس بشّار الأسد النظر في هذه المعاقبة من جانب حكومته إلاّ إذا كان بات هو مثل كثيرين من أهل السياسة في لبنان ومن سورية أيضاً يرون ان شعار "شعب واحد في بلدين" بات جزءاً من مرحلة انتهت ليحل محله شعار العين بالعين والسن بالسن وأن العقوبات على الشاحنات هي البداية ستتلوها عقوبات أخرى إلاّ اذا حدث ما لا نريده للرئيس بشّار ولمستقبل العلاقات وهو أن يفرض المجتمع الدولي على الحكم السوري وتحت تأثير الضغوط الأميركية التي ما أن تهدأ قليلاً حتى تشتعل من جديد، قرارات تلزمه بفتح سفارة في لبنان وهو على حد كلام رئيس البرلمان السوري محمود الأبرش لصحيفة "الرأي العام" الكويتية قبل ثلاثة أيام "الموضوع معلّق لكنه غير مستبعَد"، وبوقف الحصار البري المتواصل والحصار البحري الذي بدأ، وعلى نحو القرار الذي فرض عليه الإنسحاب العسكري من لبنان ووجد نفسه مكرَها على التنفيذ... لا بطل.

صحيفة "اللواء" - يوليو (تموز) 2005

الواقع المؤلم

سورياً ولبنانياً

من قبل ان يلخص الرئيس فؤاد السنيورة خطة حكومته لنوعية العلاقة الجديدة مع سورية وكيف ستتم معالجة الرواسب الناشئة عن الإنسحاب اضطراراً وليس اختياراً، بالقول "اننا سنواصل الاقتحام الودي لسورية" كان وزير الخارجية فوزي صلوخ بدأ نشاطه الرسمي بتصريح قال فيه حول العلاقة المتوترة مع الحكم السوري والوسيلة الممكنة لعلاجها "سنهجم عليهم بالمحبة ويهجمون علينا بالمحبة".

لا "الاقتحام" الودي سيجدي على ما يبدو ولا "هجوم المحبة" حصل في شكل عملي وبقيت المسألة مجرد مفردات منمقة لا تُسهّل العبور المتوخى للشاحنات ولا تستعيد الود المفقود. وسبب ذلك ان الاقتحام منقوص كون الذين يرون العكس هم أكثر من الذين يشاركون الرئيس السنيورة الرأي، كما أن "هجوم المحبة" كان عبارة عن مشاعر شخصية من وزير إفترض ان براعته وخبرته الدبلوماسية خلال سنوات عمله كسفير قبل ان تصيبه نعمة التوزير يمكنهما اجتراح المعجزة وإبراء الجرح السوري الذي ما زال ينزف من شدة نصل الإنسحاب الاضطراري.

في ضوء هذا الوضع هل ستبقى الأمور على ما هي عليه حيث الحكم السوري يتلقى التهديد تلو الآخر من الإدارة الأميركية، ويرد على هذه التهديدات بالمزيد من الممارسات التأديبية للبنان مع احتمال رفع التأديب إلى مستوى العقوبات التي من شأنها شل الإقتصاد اللبناني؟ وهل ان بعض الأطراف العربية غير متنبهة إلى هذا الذي يحدث ومن أجل ذلك فإنها لا تبادر إلى بذل المسعى الحميد الذي يخفف من حدة الأزمة، أم انها متنبهة لكنها ترى ان الأزمة تنحصر في طرفين يتنازعان حق "مُلكية" طرف ثالث هو لبنان وكأنما هذا الوطن سائب ولا وجود لمستندات تؤكد سيادته وحقه في اتخاذ قراره ورسم معالم مصلحته. ولأن الجانب الأميركي روَّض القادة العرب منذ أزمة العراق مع الكويت التي انتهت على يدي بوش الأب حرباً لتحرير الكويت تلتها غزوة في عهد بوش الإبن لحذف العراق أو تهميش دوره العربي والإقليمي، على اتخاذ موقف الحياد من أي مسألة تأخذها الإدارة الأميركية على عاتقها، فإنه لا أحد من القادة العرب يتقدم لتبريد المشاعر السورية الغاضبة وتهدئة

انفعال المشاعر اللبنانية المبتهجة بما تَحقَّق، مع ان مبادرة طيبة من جانب بعض القادة العرب لرأب الصدع اللبناني – السوري يمكن أن تحاصر أزمة قد تصبح في وقت ليس بالبعيد وبالذات بعد ان يذيع رئيس لجنة التحقيق الدولية في واقعة إغتيال الرئيس رفيق الحريري تقريره، عداوة حقيقية.. خصوصاً ان "لبنان السوري" سيجد نفسه مضطراً لعدم التصدي للتقرير تهيباً منه للشرعية الدولية.

وهنا نجد أنفسنا نقول لو ان اتفاق الطائف تضمَّن على هامش "وثيقة الوفاق الوطني" انشاء لجنة متابعة سعودية – مغربية – جزائرية لإطفاء حرائق أي أزمة تنشأ بين لبنان وسورية بعد وضع الإتفاق موضع التنفيذ، لكان من شأن هذه اللجنة ان تتحرك على الفور وتحاول التوفيق بين لبنان وسورية وذلك من خلال اقناع أهل الحكم السوري بأن دوره في لبنان كان اضطرارياً وأن انهاء هذا الدور جاء في ظل ظروف اضطرارية، وأن الإقرار بالأمر الواقع يصبح احياناً عنصر وقاية بدل ان يكون حافز غضب واستفزاز وجنوح إلى الإنتقام. أما وإن اللجنة التي نشير إليها لم تتشكل وأن "الاقتحام الودي السنيوري" لا يفي هو و"هجوم المحبة" الصلوخي بالغرض، فإن الأمر يستوجب الأخذ بالتفهم خشية ان يتسبب التشفي اللبناني من جهة والإصرار السوري على اعتماد التأديب حالياً والعقاب القاسي في الوقت المناسب بأن الشقيقين انتهى بهما الأمر إلى انهما يبكيان كالنساء... علاقة جوار لم يحافظا عليها كالرجال.

صحيفة "اللواء" – أغسطس (آب) 2005

هز الهيبة بهدف الخلخلة سورياً ولبنانياً

من الواضح حتى الآن أن ما أنجزه المحقق الدولي ديتليف ميليس هو هز هيبة البعض ممن كان من المستحيل هز هيبتهم في الماضي. وحتى الإدارة الأميركية كان يستعصي عليها هز هيبة البعض المشار إليهم ونقلهم من مواقع التربع على قمة السلطة الأمنية إلى غرف صغيرة داخل السجون على نحو ما حدث للجنرالات اللبنانيين الأربعة: مصطفى حمدان وجميل السيد وريمون عازار وعلي الحاج، أو إلى كرسي المساءلة كمشتبَه بهم أو دون الإشتباه بقليل على نحو ما بدأ يحدث منذ يومين لـ "جنرالات الأمن السوري" في لبنان ما قبل الإنسحاب: غازي كنعان ورستم غزالة وجامع جامع ومحمد خلوف. وهؤلاء هم وجبة أولى ستتلوها وجبات على نحو ما تشير المعلومات المتوافرة ومنها ان جلسات الاستجواب ستطول وأن هنالك عشرة مدنيين وعسكريين برسم الاستجواب.

وتدليلاً على مسألة هز الهيبة ما تقوله مبتهجة وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس التي أنساها والإدارة البوشية عموماً الوجع العراقي المؤلم وبالذات مقتل تسعة من الجنود والأمنيين في يوم واحد بين الرمادي وبغداد، الإنجاز الذي يحققه ميليس بين لبنان وسورية، وكيف أنه بفضل التفويض الدولي وضع رموزاً لبنانية وسورية مدنية وعسكرية جلهم من القابضين على مؤسسات الحكم في موضع الشبهة يحقق معهم ساعة يشاء ويحوّل "الخط العسكري" الذي كان رمز العبور الأمني والسياسي خلال الدور السوري الأمني البالغ الخشونة في لبنان إلى مجرد طريق لسيارات التحقيق.

والقول بأن المحقق الدولي أصاب الهيبة في موقع القلب صحيح إلى حد ما. ذلك ان الرأي العام السوري كما الرأي العام اللبناني لا حديث للناس سوى عن ميليس، وكيف أنه ببرودة الاعصاب التي تتسم بها شخصيته وبالسلطة الممنوحة له من مجلس الأمن وبالرعاية المحاط بها من الإدارة الأميركية، يلقي الظلال يومياً ومنذ أن بدأ مهمته على هيبة أُولي الأمر السياسي والأمني في كلا البلدين ومن دون أن تستوقفه مسألة السيادة وذلك لأن الحصانة الدولية الممنوحة له تتجاوز سيادات

الآخرين. وعندما يكون حديث الناس على نحو ما أشرنا إليه فللمرء أن يتصور مدى نسبة انحسار الهيبة في نظر المواطن المحكوم للسيد الحاكم. وقد يكون هذا هو ما أرادته الإدارة البوشية التي طالما لوَّحت في الماضي بإستعمال ورقة "خلخلة النظام" في كل من سورية وإيران.

واللافت للانتباه ان مسألة هز الهيبة تُقابَل بالرضى وعلى قاعدة "مُكره أخوك لا بطل"، ذلك ان الحكم في سورية كما في لبنان لا يستطيع على رغم اتساع تداعيات هز الهيبة في أوساط الناس سوى التأكيد على أنه سيتعاون مع لجنة التحقيق الدولية وأنه يفعل ذلك لأنه واثق من براءته من دم الرئيس رفيق الحريري لأن الذي أكله كان الذئب وليس الأخوة هم من رموه في الجب المتفجر قرب الـ "سان جورج". وعملية الهز هذه قد تستغرق أياماً ما دام التاريخ المحدد للمحقق الثعلب ميليس لتقديم تقريره النهائي هو 24 تشرين الأول المقبل الذي سيكون يوم صيام. وليتصور المرء حالة الهيبة اذا كان الهز لها من خلال الإكثار من الاستجواب لعشرات الاشخاص سيستمر.

صحيفة "اللواء" – سبتمبر (أيلول) 2005

لبنان وسورية

من يوم إلى يوم

كنا في لبنان مثل اخواننا في سورية ومعنا كل من لا يريد للعلاقة اللبنانية – السورية ان تتطور إلى خصومة تترك تداعياتها الخطيرة على حياة الناس ومصالحهم، نحسب بالدقيقة اليوم الذي سيذيع فيه المحقق الدولي ديتليف ميليس تقريره وذلك لكي نعرف ونطمئن. وجاء يوم الخميس 20 تشرين الأول الجاري يوم تقديم ميليس تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة يزيل عن الكاهل عبئاً ثقيلاً، حيث اننا وقفنا فيه على ملامح الحقيقة التي نتطلع إليها. وتكراراً نقول اننا هنا كلبنانيين وسوريين وأشقاء عرب متعاطفين معنا استقبلْنا جميعاً وبنفس اللهفة إلى المعرفة ما تضمَّنه التقرير.

بعد الخميس 20 تشرين الأول وجدْنا أنفسنا في حالة انتظار غير مسبوقة ليوم آخر هو الثلاثاء 25 تشرين الأول (أي هذا اليوم)حيث سيعقد مجلس الأمن الاجتماع الحاسم والذي يبدو سلفاً أنه لن يكون لمصلحة الحكم السوري الذي حاول التقليل من حيادية تقرير ميليس وأفاض بعض المسؤولين فيه في نفي وقائع. وبعد هذا الاجتماع وما ستصدر عنه من قرارات لا تعود هنالك جدوى للغة الكلام ولا يعود مفيداً نفي الوقائع، وسنجد أنفسنا أمام حالة جديدة لم تألفها سورية من قبل وستترك تداعياتها آثاراً على المعادلة اللبنانية، خصوصاً أن الحكم السوري سيجد نفسه في وضع أكثر سوءاً من الوضع الذي كان عليه الوضع في العراق بعد فرض العقوبات على الحكم الصدَّامي عام 1992 والتي امتدت سنوات من الشقاء وتسببت في تحلل النظام. ونقول ان الوضع هو أكثر سوءاً بالنسبة إلى الحكم السوري على أساس ان الحكم الصدَّامي بقيت له بعض الأطراف العربية والدولية تسانده سياسياً وغذائياً قدر الامكان بما يُبقي على قدرة الصمود النسبي ويسد الرمق. كما ان النفط المهرَّب قبل "النفط مقابل الغذاء" الشرعي الدولي كان يحل بعض المشاكل والاختناقات. أما بالنسبة إلى الحكم السوري فإن العزلة المفروضة عليه خانقة. وبعدما كان هنالك اصطفاف من جانب شرائح سياسية وإقتصادية من اللبنانيين والعرب تقف في طابور المواعيد لكي تحظى بمقابلة الرئيس السوري، ها نحن أمام مشهد جديد حيث زوار

دمشق نادرون وانهم من الثانويين الذين ينطبق عليهم القول انهم لا يُطعمون من جوع ولا يُؤمنون من خوف.. بمعنى انهم في لحظة الحصار لا يفكون هذا الحصار ولا حتى يلتفون إلى النهاية حول النظام.. فضلاً عن ان الإمكانات السورية محدودة على صعيد النفط وان الإستثمارات المرجوة والتي بذل الرئيس بشَّار جهوداً لدى مراجع خليجية من أجل توظيفها في سورية ونجح إلى حد ما في جذب بعضها، ستتوقف إلى حين وربما تبقى متجمدة طويلاً.

من هنا نجد أنفسنا نقول للأطراف اللبنانية المتعاملة أو المتعاطفة مع الحكم السوري وبالذات "حزب الله" و"حركة أمل" أقوى رافدين للنهر السوري الذي يتضاءل منسوبه، ونقول الشيء نفسه للمتعاطفين العرب مع هذا الحكم ان المطلوب منهم في هذه اللحظات الحاسمة إسداء النصح إلى الحكم السوري بأن يتجاوب مع ما ينوي المجتمع الدولي الأخذ به، وذلك لأن التيار قوي والإعصار أقوى والنوايا ليست سليمة. كما ان سياسة إحداث الخلخلة في النظام التي سبق ان كشفت عنها رسمياً الإدارة الأميركية من قبل لن تتوقف.

وقد نجد أنفسنا نتساءل: لماذا هذا التباطؤ في صياغة موقف جديد شبيه بموقف "حكم الانقاذ" السوداني وموقف "الحكم القذافي" في ليبيا؟ ولماذا لم يبدأ الرئيس بشَّار في ضوء مؤتمر الحزب الحاكم قبل أشهر عملية التغيير التي كان من شأن الأخذ بها اطفاء بعض الحرائق الدولية؟ أما إذا كان لم يفعل مطمئناً إلى أن الحزب قادر على هذا الإطفاء وعلى حماية النظام وبالتالي على تجاوز كل العراقيل الموضوعة في طريقه كأنها افخاخ، فهذا أمر آخر لا يمكن التأكد منه إلاَّ في اللحظة الصعبة التي نراها تقترب.. ومن دون أن يكون في الأفق ما يشير إلى أن الاستعداد لمواجهتها هو على النحو المطلوب.

صحيفة "اللواء" – أكتوبر (تشرين الأول) 2005

العلاقة التي تدوم دهراً
بين لبنان وسورية

لا بأس بهذا التنفيس للاحتقانات التي في الصدور اللبنانية والسورية على حد سواء يتم من خلال كلام هنا وتصريح هناك، فقد اعتدنا طوال ثلاثة عقود من العلاقة اللبنانية – السورية على هذا الأسلوب من التخاطب وكيف ان كلمة الإطراء المبالغ فيها تتحول إلى كلمة تهجمية بعد حين أو العكس. وليس الآن وقت استحضار الأمثلة.

قبل التصعيد السوري أمس في الصحف الرسمية والوعيد الذي أطلقه عبر صحيفة "الشرق" القطرية رئيس الحكومة السورية محمد ناجي العطري وخلاصته أن نار جهنم ستُفتح على أميركا إنْ هي اعتدت على سورية، كنا نجد أنفسنا نتساءل: إذا كان هذا هو رد الفعل على كلام لم تنشره احدى صحف الحكم السوري وهي من حيث الأهمية والتعبير عن تفكير القيادة: "تشرين" و"الثورة" و"البعث" فكيف اذن سيكون الرد لو ان ما نشرته المطبوعة المستحدثة "الإقتصادية" جرى نشره في صحيفة "تشرين"؟ ثم جاءت حملة التصعيد أمس تؤكد أمراً أساسياً وهو أنه اذا كان الكلام من فضة فإن السكوت في هذه المرحلة الدقيقة هو من ذهب. وما نقصده من قولنا هذا هو أهل الحكم السوري الذي لن يفيد في شيء سماحهم بنشر ما لا يجوز نشره، كما لا ضرورة للوعيد بنار جهنم على نحو قول الرئيس العطري الذي ربما سيتراجع عنه.

وأما المطلوب بدل هذه المساجلات فهو إلى جانب السكوت في انتظار صدور قرار الإتهام أو المطالعة التوصيفية من جانب القاضي ديتليف ميليس الذي من الواضح انه يعتمد أسلوب تعميم الظنون من أجل التوصل إلى الحقيقة، هو صياغة أفكار للعلاقة المقبلة مع سورية من جانب لبنان وللعلاقة المقبلة مع لبنان من جانب سورية. وهي علاقة يتمنى المواطن اللبناني كما السوري ان تكون مبنية على وضوح وفي الإطار الرسمي.

وعندما نأمل في ذلك فمن منطلق الحرص على ان ينتقل البلدان الشقيقان من مشاعر الشماتة والثأر والحسد ومعاودة الكر بأمل إسترجاع وضع باتت مستحيلة

استعادته، إلى واقع جديد مبني على ان البقاء هو للمصلحة المشتركة وإعتبار السنوات الثلاثين الماضية حالة إستثنائية كان من الضروري ان تنتهي لأن من شأن استمرارها كان حدوث ما هو اخطر بكثير من الذي حدث.

عسى ولعل من هذه النظرة نبدأ. واذا فعلنا فإن امكانية التعاون الخالي من الشوائب لا تعود مستحيلة. وثمة ما يجب وضع حد له وهو المتعلق بالفضفضة الكلامية، ذلك انه كلما استمر ترديد هذا الكلام كلما إبتعدنا عن صياغة العلاقة التي تدوم دهراً وعلى احسن ما يرام وليس ثلاثة عقود.. وعلى أسوأ ما تكون عليه أصول العلاقة.

صحيفة "اللواء" - أكتوبر (تشرين الأول) 2005

التطبيع المفتوح ومحاذير اللعب مع الحكم السوري

بعد تكاثُر الاجتهادات في شأن التطبيع مع إسرائيل وأحدثها الاجتهاد التسامحي لرئيس وزراء تونس الذي أورده في مؤتمر صحافي عقده في دبي قبل أمس متمثلاً بقوله: "لا خلاف مباشراً بين تونس وإسرائيل ونحن على استعداد تام للتطبيع مع إسرائيل وإقامة علاقات عادية في ظل تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه..." بات لا بد من تحديد مبادئ لهذا التطبيع المفتوح تقطع الطريق على الاجتهادات والمجتهدين.. وما نقصده بذلك هو استصدار تفسير معنى التطبيع وعدم إباحة اعتماد الخطوات التطبيقية قبل استرداد الشعب الفلسطيني حقوقه أو على الأقل قبل استصدار بيان من الأمم المتحدة يجدد التأكيد على ان القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن هو السقف الدولي الذي تتوقف عند بنوده الابتزازات الإسرائيلية، وأن المبادرة العربية التي اقرتها بالإجماع القمة الدورية الثانية في بيروت يومي 23 و24 آذار 2002 هي السقف العربي الذي ليس من حق أي دولة عربية تجاوزه ما دامت صوتت على تلك المبادرة.

ونقول ذلك لأنه في غياب ما ندعو إليه سنجد كل يوم من يفسر على هواه ويجتهد وفق اهوائه. كما اننا سنجد تبعاً لذلك وزير الدفاع الإسرائيلي شاوول موفاز يضيف وغيره من الليكوديين المبهورين بفوز شارون على نتنياهو المزيد من التصريحات المماثلة للتصريح الذي أدلى به وقال فيه إن الجولان سيبقى بيد إسرائيل إلى الأبد وان إسرائيل ستبذل كل جهد لتوسيع الاستيطان فيه مرفقاً هذا التصريح بوضع حجر الأساس لمنطقة صناعية جديدة في مستوطنة "كترين" في الجولان. والتصريحات هذه تشكل استهانة إسرائيلية بالقرار الدولي مماثلة لإستهانة أرييل شارون الذي قال عن القدس ومن على منبر الأمم المتحدة كلاماً مماثلاً معتبراً ان المدينة التي على أرضها الحرم الثاني هي عاصمة إسرائيل الأبدية. ونخشى ان يكون الشارونيون ومعهم المجتمع الدولي إعتبروا السكوت العربي الرسمي عن هذا الكلام علامة رضى أو في الحد الادنى ان المثل الشعبي "أُذن من طين وأُذن من عجين" كان هو رد الفعل. كذلك نخشى ان يكون السكوت العربي الرسمي عمّا قاله

موفاز في شأن الجولان مماثلاً للسكوت الآخر ويشجع الحكومات والأنظمة العربية على ذلك ان الحكم السوري يعيش الآن مأزقاً دولياً اوجبت عليه تداعيات هذا المأزق المتعلق بلبنان من جهة والعراق من جهة أخرى ان يبلع السكين، آخذاً بنصيحة الرئيس حسني مبارك بعدم التصريح ضد الإدارة الأميركية، مكتفياً بالرد على موفاز من خلال تعليق اذاعي جاء فيه "إن ما حدث في جنوب لبنان وغزة لا بد سيحدث في الجولان والضفة الغربية والقدس عاجلاً أم آجلاً" ويتحدث عن التوجهات العدوانية الإسرائيلية وكأنما مثل هذه التوجهات ليست متواصلة منذ العام 1948 مع تنوع في الاعتداءات.

ونقول ذلك من دون أن نقفز فوق الزيارة البالغة الأهمية التي قام بها قبل أيام إلى موسكو رئيس الأركان السوري العماد علي حبيب والتي على رغم التكتم الروسي والسوري معاً على نتائجها عدا تسريبات مفادها ان صفقة سلاح تتجاوز المليار دولار تم إبرامها، من شأنها ان تؤسس لنقلة نوعية في العلاقات السورية – الروسية يفرضها هذا التضييق الأميركي على الخناق السوري، كما ان من شأنها ان تردع بعض الشيء إسرائيل عن افعالها واستفزازاتها المتكررة. وما يستوقفنا في زيارة رئيس الأركان السوري انها متزامنة مع ضجيج المساءلة الدولية في شخص المحقق الدولي ديتليف ميليس وبعض معاونيه لعدد من المسؤولين المدنيين والعسكريين في شأن عملية إغتيال الرئيس رفيق الحريري.. وكأنما هي رسالة من الحكم السوري إلى الأشقاء العرب المتباعدين مفادها ان هذا الموقف من جانبهم عدا الموقف المصري الذي يسدي النصيحة بروحية إسدائها إلى العقيد معمر القذافي عندما كادت الفأس الأميركية – الدولية تصل إلى الرأس القذافيّ، يجعله يطرق الباب الروسي وعلى نحو طرْق أهل الحكم الإيراني لهذا الباب.

وعند التأمل في البيان الروسي عن الزيارة نلاحظ الإكتفاء بالقول إن لقاء رئيس الأركان السوري ووزير الدفاع الروسي سيرغي ايفانوف "تناول صيانة وتحديث العتاد العسكري السوري من قِبَل خبراء روس وتدريب عسكريين سوريين في المراكز الروسية وإتفاقات محتملة على شراء أسلحة روسية..". ومثل هذا التبسيط الرسمي والمفردات الإيحائية للزيارة ربما الغرض منه عدم إقلاق المجتمع الدولي الذي يربط بين الزيارة وبين تصريحات تلفزيونية ادلى بها الرئيس فلاديمير بوتين بينما زيارة رئيس الأركان السوري لم تنته بعد، واشار فيها من جملة ما اشار إلى الإنتاج الصاروخي الجديد لروسيا والذي هو من النوع "الذي لا يُقهر" على حد قوله. وهنا تجدر الاشارة إلى امرين. الأول هو أن رئيس الأركان السوري زار يوم الثلاثاء

الماضـي مؤسسـة روسـية تشـتهر بتصـنيع الصـواريخ البالغـة الدقـة وان وكالـة "انترفاكس" نقلت عن مصدر في وزارة الدفاع قوله انه تم الإتفاق على زيادة عدد الضباط السوريين الذين سيتلقون تدريباً في روسيا من ثلاثين إلى خمسين. أما الأمر الثاني فهو أن مصادر تركية نقلت عن رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان تحذيره الإدارة الأميركية من ان اللعب مع الحكم السوري سيكون خطيراً للغاية وأن سورية ستكون أسوأ من العراق.

خلاصة القول إن باب التطبيع المفتوح على مصراعيه يحتاج إلى تقنية أو ترشيد يخفف من اندفاع المطبِّعين بسرعة صاروخية. كما ان الموضوع السوري يحتاج إلى وقفة عربية تكون على الأقل بمستوى موقف فرنسا كما اورده وزير خارجيتها فيليب دوست بلازي اول امس خلال زيارة لمدة يوم لوحظ ان حدوثها جاء عقب زيارة الرئيس بشّار الأسد ومحادثاته مع الرئيس حسني مبارك. ومما قاله الوزير الفرنسي: "ان فرنسا ترغب في إقرار العدل في قضية إغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري كما انها لا ترغب في حصول أي زعزعة في سورية..".

وبعد ثلاثة أيام يبدأ شهر الصوم الذي هو افضل المناسبات للتأمل في الأمرين، أمر التطبيع المفتوح وأمر محاذير اللعب مع الحكم السوري خشية ان تعصف اعاصير احتقانات الغضب وتضييق الخناق على الرقاب بالإستقرار.. وربما بالأخضر واليابس.

صحيفة "اللواء" – أكتوبر (تشرين الأول) 2005

المسعى المطلوب لرأب التصدع السوري - اللبناني

تزداد الأزمة اللبنانية - السورية تعقيداً من دون أن يقتحم الساحة مَنْ يتوسط باذلاً المساعي الحميدة، عِلْماً بأن التشاور والمحادثات الثنائية بين بعض القادة وكبار المسؤولين العرب تتطرق إلى هذه الأزمة. ولا نغالي اذا نحن قلنا بأنها تتصدر المحادثات، وهذا على سبيل المثال ما حدث قبل ثلاثة أيام بين الرئيس حسني مبارك وولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي ارتأى وربما بسبب الأزمة اللبنانية - السورية أن تكون زيارته الرسمية الأولى كولي للعهد إلى مصر عِلْماً بأن نهج التشاور السياسي بين البلدين مستمر من خلال الزيارات على مستوى القمة أو من خلال المبعوثين وكذلك الاتصالات الهاتفية.

ولكن الأزمة التي نشير إليها تتطلب خطوات أكثر تقدماً خصوصاً أن التعامل الدولي مع الأزمة مقلق لطرفيها، وأن الآثار الناجمة عنها على الصعيد النفسي للشعبين السوري واللبناني لا تدعو إلى الطمأنينة.

ومع أن مساعي بعض أهل القرار العربي لدى المجتمع الدولي وبالذات لدى الإدارة الأميركية والرئاستين الفرنسية والبريطانية من شأنها تبريد الأجواء الناشئة عن الأزمة، إلاّ أن مسعى الأشقاء العرب هو المطلوب وعلى وجه السرعة وبالذات من الطرف الذي يملك من الحذاقة والمشاعر الطيبة ما يجعل المسعى يحقق نتائج كفيلة بتضييق رقعة الحدة المستحكمة بالتخاطب السوري - اللبناني. ومن هنا التمني على اخواننا أهل الحكم السوداني مواصلة بذل المسعى الحميد الذي ارتأوا القيام به لمحاصرة الخلاف الناشئ على خلفية العتب والغضب والحذر بين الجارين اللبناني والسوري. وهذا المسعى يتمثل في ايفاد الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل وزير الخارجية السابق والمستشار حالياً في ديوان رئاسة الجمهورية يوم الأربعاء المقبل غداة عيد الإستقلال إلى دمشق وبيروت للتحادث والتشاور مع رموز الأزمة التي بدأت تشغل البال العربي عموماً.

واقتراحنا الذي له صفة التمني يستند إلى بعض الحيثيات ومنها أن أهل الحكم السوداني باتوا أصحاب باع عريق في مسألة المصالحة الداخلية والخارجية على حد

سواء، كما أنهم يتميزون عن غيرهم من الدول العربية بأنهم يرتبطون بأطيب العلاقات مع كل من لبنان وسورية، فضلاً عن أن لا أطماع لهم في مكاسب أو مغانم يحصلون عليها من طرفي الخصومة المستجدة، مكتفين بالمكسب الأساسي الذي يؤكد صدق مشاعر قلوبهم على البلدين وطناً وشعباً ونظاماً، ويقظة عقولهم إزاء ما قد يصيب البلدين من أضرار وتصدعات في حال بقيت الامور على نحو ما هي عليه.

ومع أن أي مسعى حميد من أجل إيجاد حل أزمة من نوع الأزمة السورية – اللبنانية يتطلب في الدرجة الأولى القبول من حيث المبدأ بالخطوة وهذا ما يتوقعه الرئيس عمر البشير من رموز الأزمة، وإلاّ فإن المسعى لن يثمر، لكننا نرى بالنسبة إلى المسعى الحميد السوداني ان نسبة القبول به تزيد على نسبة عدم القبول، أو على الأقل عدم الترحيب وهذا ناشئ عن علاقة سودانية – سورية متميزة أرساها "الحكم الانقاذي" مع الرئيس حافظ الأسد وتتواصل مع الرئيس بشّار، كما ان العلاقة اللبنانية – السودانية على التميز نفسه قبل الدور الأمني المتجرد للكتيبة السودانية العاملة في لبنان خلال السنوات الصعبة من الحرب وبعد ذلك الدور الذي عمد الرئيس عمر البشير ونائبه علي عثمان طه على تطويره سياسياً واقتصادياً. وكان من شأن هذا الدور أن يكتسب أهمية كبرى لولا أن الفاجعة الحريرية تسببت في نكسة لهذا الدور المرشح للإستعادة وفي أكثر من مجال.

ونخلص إلى القول إن أهل الحكم السوداني مطالبون كواجب في الدرجة الأولى وليس من أجل مصالح آنية أو مستقبلية ببذل المسعى الحميد، ومتابعة هذا المسعى على مستوى السفير بعد عودة المبعوث السوداني من مهمة تسليم الرسائل.

ولدى هؤلاء رصيد يجيز لهم البذل ويجيز لنا التوقع بالنجاح. وإذا هم بادروا فإن بقية الأطراف ستبارك وربما تقول للطرف السوداني: بارك الله في سعيك... ويا ليته لم يتأخر.

صحيفة "اللواء" – نوفمبر (تشرين الثاني) 2005

الغضب البطيء والعفو السريع لبنانياً وسورياً

في واحدة من أصعب المراحل التي واجهت العمل الفلسطيني ونتيجة شعور من زعيم حركة فتح ياسر عرفات الذي يتصدر القيادة ومن بقية قادة الفصائل الأخرى بأن الآتي أعظم بالنسبة إلى القضية، حدثت المفاجأة المتمثلة بقبول الرئيس جمال عبد الناصر مبادرة روجرز فما كان من عرفات ورفاقه بقية قادة الفصائل الذين ازدادوا خوفاً من المجهول إلاّ أن بدأوا التنظير الذي يبرعون فيه، وقالوا كلاماً ظالماً عن عبد الناصر الذي اضطرته الظروف الإستثنائية الصعبة إلى القبول بما كان لا يتمنى حدوثه وارتضى الموافقة على مبادرة روجرز لأنه رأى فيها مدخلاً إلى حل الكثير من التعقيدات الناشئة عن هزيمة الخامس من حزيران 1967 والتي كانت فاجعة بمثل الفاجعة التي أصابت لبنان بإغتيال الرئيس رفيق الحريري.

ومن جملة التنظيرات الفلسطينية قول عرفات وبعض الذين معه أو حوله أنه اذا كان عبد الناصر تعب من النضال فما عليه سوى أن يستريح ويسلّم الراية إلى غيره.

هكذا في لحظة تنظيرية ظالمة تناسى الفلسطينيون ما فعله عبد الناصر من أجل القضية وتناسى أبو عمار وأبو اياد وآخرون كيف ان عبد الناصر كان الجناح الذي طاروا عليه إلى العالم الخارجي بدءاً بالكرملين الذي كان زمنذاك، أي في النصف الثاني من الستينيات وعلى مدى ربع قرن كامل تلك القوة الدولية التي تهتز فرائص دول الحلف الاطلسي من القرارات التي يتخذها والتحالفات الخارجية التي يبرمها.

كان موقف الفلسطينيين مثل طعم الحنظل بالنسبة إلى عبد الناصر ولكن الرجل كظم الغيظ قدر المستطاع واعتبر أن هؤلاء الإخوة يعيشون محنة حقيقية وأن من حقهم أن يعبِّروا عن ضيقهم بالأسلوب الذي يريحهم. ولذا فإنه آثر عدم التعامل معهم بالتنظير المماثل مفترضاً ان الرؤية الواقعية للامور ستحل محل هذا الغضب والاحتقانات، ومعتبراً أن دور مصر من دون العلاقة الجيدة بينها وبين الفلسطينيين يكون ضعيفاً، كما ان العمل الفلسطيني من دون مساندة مصر يبقى أقل بكثير من

التمنيات والطموح. وفي ضوء هذه الحقيقة سارت الامور بعد ذلك حيث ان الفلسطينيين لم يجدوا في أيلول 1970 سوى عبد الناصر لكي يستنبط الحل الذي بموجبه أمكن محاصرة الأزمة بين الملك حسين وبين عرفات ورفاقه الذين كان من شأن غياب الحل ان يسقطوا قتلى وسط المواجهة العاصفة.

هذا الموضوع يحتاج إلى الكثير من الصفحات للإحاطة به، ولكن استحضارنا له هو بغرض القول ان الكلام السوري عن لبنان وبعض مقاماته الرسمية والسياسية جاء نتيجة شعور ومخاوف من المجهول الدولي شبيهة بمخاوف الفلسطينيين من المجهول المماثل لأن عبد الناصر ارتضى القبول بمبادرة روجرز مضطراً لمواجهة الفاجعة الوطنية الناشئة عن الهزيمة بمثل اضطرار لبنان للقبول بالعلاج الدولي لمعرفة حقيقة تلك التصفية المروعة لرمز استنهاض الوطن. وما كنا نتمناه هو أن يتعامل الرئيس بشّار الأسد مع الحالة الاضطرارية اللبنانية بمثل تعامُل عبد الناصر مع الحالة الاضطرارية الفلسطينية، خصوصاً ان دور سورية من دون التعاطف اللبناني معه لن يكون مثمراً لأن هذا التعاطف هو ورقة رابحة في اليد السورية وبمثل الورقة الفلسطينية التي كما نلاحظ يمسك بها الرئيس مبارك ومن دون أن يعترض أي فلسطيني على ذلك لأنه ينظر إليها بمنظار التعاطف وليس بعين التملك. أما وقد قيل الذي قيل ويا ليته بقي حبيس الصدور فإن التأمل في معنى ومغزى العبارة التراثية "خير الرجال بطيء الغضب سريع العفو"، هو المطلوب... بل انه العلاج الشافي عندما تشتد الأزمات.

صحيفة "اللواء" – نوفمبر (تشرين الثاني) 2005

قرار التنبيه في انتظار الحكمة والتضحية

يمكن تصنيف قرار مجلس الأمن 1636 الذي تمَّ التوصل إليه أول أمس بصيغة توفيقية على أنه القرار الذي ينبه الحكم السوري أشد التنبيه، وأنه دون ما كان ينتظره المغرضون الذين لا يريدون خيراً بالعلاقة اللبنانية – السورية.. لكنه أقل مما كان يخشاه القلقون على مستقبل هذه العلاقة.

القرار من النوع المطول شرحاً الشامل لكل ما يمكن أن يخطر في البال، حتى أنه يبدو مثل مطالعة أمام محكمة. وأهميته أنه صدر بالإجماع الأمر الذي يعني ان اسقاط "الفيتو" ممكن عندما تتصرف الدول الاعضاء بواقعية ولا يكون الغرض من قرار يتم استصداره هو الإنتقام.

بعد اصدار القرار وانتهاء فترة حبس الأنفاس اللبنانية والسورية تصبح المطالبة بتحكيم العقل ضرورية، ذلك ان الغاء المادة 41 لم يكن بالأمر السهل. ويكفي أن نتصور الأحوال لو ان التعديل الذي قضى بإسقاط المادة المتعلقة بالعقوبات لم يحدث وتم تضمين القرار تلك المادة التي لا قدرة للمجتمع السوري على تحمُّلها. وعلى هذا الأساس فإن مسؤولية الدول الثلاث الجزائر وروسيا والصين التي وقفت معترضة بثبات على ادراج المادة 41 في القرار، ستكون كبرى بعدما انتهت المسألة إلى ما انتهت عليه.

ونقول ان المسؤولية كبرى على أساس ان هذه الدول وعدت الإدارة الأميركية، وهو ما أكده لنا مسؤول عربي خليجي كبير الشأن، بأنها ستبذل كل ما في وسعها لحمل الحكم السوري على التنفيذ الكلي للقرار على رغم ما يتعلق بالأشخاص الذين وردت أسماؤهم في تقرير ميليس ومطالبة القرار باعتقالهم كونهم مشتبهاً بهم في ضلوعهم بإغتيال الرئيس رفيق الحريري وهو أمر دقيق في الحسابات السورية.. وإلى درجة أن تنفيذه يتسبب بتداعيات تجعل الوضع يزداد تعقيداً. لكن الدول الثلاث أخذت، وعلى نحو ما سمعناه في أوساط المسؤول الخليجي الرفيع الشأن، على عاتقها أمر استيلاد المخرَج المناسب وفي فترة زمنية لا تصل إلى مطلع كانون الأول المقبل، أي قبل أسبوعين من المهلة المحددة بموجب قرار مجلس الأمن، لتنفيذ الحكم

السوري مضمون القرار بحذافيره.. وإلاّ جاز عندها إستعمال القوة أو فرض العقوبات أو الأمرين معاً.

وعلى هامش ما سمعناه وأشرنا إليه هنالك توقعات بأن يجري الرئيس بشّار الأسد تعديلاً جوهرياً في تركيبة الحكم تتسم باعتماد صيغة ديمقراطية تلفت أنظار المجتمع الدولي، أي بما معناه يشكل حكومة جديدة ويعفي المسؤولين الذين يشغلون المناصب الأمنية الحساسة من المسؤولية، وذلك كحل وسط بين ما يطلبه المجتمع الدولي وما يتحمله مجتمع أهل الحكم السوري.

التوقعات كثيرة. وهدية المجتمع الدولي للسوريين لمناسبة العيد مغلفة بالمخاطر كونها هدية ملغومة.

وفي أي حال نتمنى لمناسبة حلول عيد الفطر أن يكون اعتماد الحكمة هو الأسلوب المأخوذ به ويكون الاستعداد للتضحية أمراً لا بد منه.

صحيفة "اللواء" – نوفمبر (تشرين الثاني) 2005

مبارك وبشّار...
وقمة البشير

لا يبدو المسعى المصري مع الأزمة الكثيرة التعقيد بين الحكم السوري وثلاثة أرباع الحكم اللبناني أقل مشقة من ذلك المسعى الذي لا يتوقف مع الأزمة الفلسطينية – الإسرائيلية.. مع فارق أن ملف الأزمة الجديدة هو بين يدي الرئيس حسني مبارك شخصياً فيما الأزمة الأخرى بقيت منذ اللحظة الأولى بين يدي اللواء عمر سليمان مدير جهاز المخابرات المصرية.

ومع انه لم يتضح ما يمكن إعتبارها نتائج ايجابية عن الاجتماع الذي جرى عقده في القاهرة أول أمس بين الرئيسين مبارك وبشّار الأسد إلاّ أن مثابرة الرئيس المصري على سعيه معناه انه يرفض قطع الأمل بالتوصل إلى نتيجة حتى اذا هي كانت في الحد الادنى استبدال لغة التخاطب الحادة بلغة أكثر هدوءاً بين طرفي الأزمة اللبنانية – السورية.. وهي لغة حفلت حتى الآن بالمفردات التي تزيد نار الأزمة اشتعالاً ومن دون التوصل إلى ما من شأنه اظهار الحقيقة بالنسبة إلى طرف وحسم مسألة التبرئة بالنسبة إلى طرف آخر.

والذي يلفت الانتباه في لقاء القمة السورية – المصرية ان الرئيس مبارك لا يريد اقتحام أطراف أخرى للمسعى ولذا فمن الصعب إعتبار ما يقوم به بأنه رافد للمسعى السوداني وإنما هو مسعى مستقل شأنه في ذلك شأن مسعاه بالنسبة إلى الأزمة الفلسطينية – الإسرائيلية. ودليلنا على ذلك هو أن الرئيس مبارك أشرك فقط الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في لقائه بالرئيس بشّار ولم يشرك مصطفى عثمان اسماعيل مستشار الرئيس عمر حسن البشير مع أن مثل هذا التشارك كان من شأنه اعطاء المسعى بعض الزخم. ولكن الرئيس مبارك آثر عدم المشاركة والإكتفاء بعمرو موسى على أساس أنه يمثل كل الدول العربية، واستقبال المستشار السوداني على هامش اجتماع القمة المصرية – السورية. ونلاحظ هنا بعض العتب السوداني غير المعلن بالصراحة الكاملة على ذلك متمثلاً بقول مصطفى عثمان اسماعيل "ان السودان يتحرك في اطار عربي لإحتواء التوتر في العلاقات اللبنانية – السورية...". وعندما تكون هذه هي طبيعة التحرك ويكون

السودان على موعد بعد ثلاثة أشهر لإستضافة القمة العربية الدورية فمن الطبيعي أن يتم اشراكه وهذا ما لم يحدث على رغم مصادفة وجود المستشار السوداني في القاهرة يوم وصول الرئيس بشّار إليها الأمر الذي جعل المسؤول السوداني يقول كلاماً يوحي من خلاله بأن السودان هو المبادر العربي الأول إلى بذل مسعى لتقريب وجهات النظر بين الحكم السوري وثلاثة أرباع الحكم اللبناني.

وبالإضافة إلى ذلك فإن ما يلفت الانتباه هو أن الرئيس بشّار لم ينتقل من القاهرة إلى الخرطوم للتشاور مع صاحب المبادرة الأولى الفريق عمر البشير مع ان مثل هذا الأمر كان سيشجع الجانب السوداني على ضخ المزيد من الحيوية في مسعاه، مع ملاحظة ان الرئيس البشير المشغول البال هذه الأيام بـ "جبهة" تشاد المفتَعَل حدوثها و"جبهة" دارفور التي ما ان يتم غلقها حتى تهب عليها رياح أجنبية تعاود فتحها، يتمنى لو أن القمة العربية الدورية التي سيستضيفها تكون قمة الوفاق العربي وهو وفاق لن يأخذ الصفاء المرجو ما دامت الحالة اللبنانية – السورية باقية على ما هي عليه لا تسر الخاطر... وتنذر إلى ذلك بما هو أكثر مدعاة للقلق.

صحيفة "اللواء" – ديسمبر (كانون الأول) 2005

تبادُل النجدة

في الزيارة النجَّادية

يزور الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجَّاد سورية من أجل تبادُل النجدة مع بلده، ذلك ان إيران تحتاج في أزمتها النووية مع المجتمع الدولي إلى مساندين لها وبالذات إلى المساندين العرب والمسلمين، وأن الحكم البشَّاري يتطلع إلى جمع أكبر عدد من الدول المتفهمة للأزمة اللبنانية – السورية.

وفي العادة ان الزيارة الأولى يقوم بها رئيس دولة ذات شأن إلى دولة أخرى تكون مهمة وتستتبعها نتائج ملحوظة. أما بالنسبة إلى الزيارة النجَّادية التي بدأت أمس فإنها في بعض جوانبها تشكل بعض الإحراج في ما يتعلق بمفهوم الرئيس الإيراني للصراع العربي – الإسرائيلي إنطلاقاً من تصريحاته على مدى الأشهر الثلاثة التي أحدثت دوياً ما زال حتى إشعار آخر أشبه بالصوت الذي ينشأ عن اختراق الطائرات الحربية جدار الصوت في سماء مدن تحلق فيها. ونقول ذلك على أساس أن الرئيس بشَّار منسجم في موضوع الصراع هذا مع الموقف العربي الموحَّد الذي تمثله "المبادرة العربية" التي ابتكرها الملك عبد الله بن عبد العزيز يوم كان ما زال ولياً للعهد، والتي أقرتها بالإجماع القمة العربية الدورية الثانية في بيروت يوم 24 آذار 2002، بدليل انه منذ تلك القمة وعلى رغم الأزمات العاصفة مع المجتمع الدولي فإن الرئيس بشَّار لم يخرج عن إعتبار السلام إستراتيجية ثابتة.. عدا التركيز بين الحين والآخر على أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع عنصري. والفرق كبير بين النظرة النجَّادية التي ترى أن يغادر اليهود أرض فلسطين وتتولى الدول الاوروبية استضافتهم وتوطينهم، وبين النظرة البشَّارية التي هي إمتداد للخط الذي بدأه والده الرئيس حافظ الأسد من قبل ورحل من دون أن يُضفي أي اجتهادات على هذا الخط الذي ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية، وعلى وجه التحديد قرار مجلس الأمن 242 الذي ترفض إسرائيل للسنة الثامنة والثلاثين على التوالي تنفيذه ويتغاضى المجتمع الدولي عن هذا العصيان عِلْماً بأن القرار الذي صدر عن مجلس الأمن عام 1967 كان من أجل إسرائيل قبل أن يكون لمصلحة العرب.

في أي حال هنالك جوامع كثيرة بين الموقف السوري والموقف الإيراني يمكن تطويرها عدا ما يتصل بالصراع العربي – الإسرائيلي والعلاقة مع المجتمع الدولي. لكن الخشية واردة من أن يؤثِّر التحرك الإيراني وفي هذه الظروف بالذات على النظرة السورية خصوصاً ان لغة التخاطب النجّادية الحادة ثورياً هي غير لغة التخاطب الخاتمية التي تميل إلى عدم تأجيج مشاعر الذين لا يطيقون أي ملاحظات تتعلق بإسرائيل، ولذا فإن الانصات العربي عموماً إلى لغة التخاطب الخاتمية كان أكثر قبولاً مع الأخذ في الإعتبار أن هذه اللغة كانت في استمرار ضمن خط الثوابت.

يبقى أن أمور الزيارات تكون عادة مرهونة بخواتمها.. أي بالبيان المشترك الذي يصدر عن الضيف والمضيف تتويجاً للزيارة والمحادثات، ومرهونة أيضاً بما يتسرب من معلومات لا ترد بالصراحة الكافية في البيان لإعتبارات تتعلق بالأمن القومي لكلا البلدين. وعلى هذا الأساس فإننا نترقب بالكثير من الإهتمام البيان المشترك وما يلي ذلك من تسريبات حول الزيارة النجّادية لسورية خصوصاً أن الرئيس الإيراني يبدأ اطلالته الأولى على العالم العربي بزيارة دمشق بعد الإطلالة العابرة من خلال مشاركته في القمة الإسلامية الإستثنائية في مكة المكرمة والتي لم تكن، أي تلك المشاركة، كافية لخوض مناقشات في العمق معه حول اندفاعه الثوري في زمن تحتاج فيه الأمة إلى ما يتيسر من التهدئة... أو التهدئة الكاملة لكي تتمكن من إعادة ترتيب بيوت الحكم العربية والإسلامية التي أصابتها على مدى ثلاثة عقود بعض التصدعات.

صحيفة "اللواء" – يناير (كانون الثاني) 2006

كلارك "البعثي"...

سورياً وعراقياً

مصادفة في منتهى الغرابة، وهي انه مثلما هنالك للبعث العراقي وزير أميركي سابق هو المحامي رامزي كلارك، فإن للبعث السوري شخصية سياسية أميركية مرموقة من العائلة نفسها هو ويسلي كلارك. هذه المصادفة يمكن تقديمها على النحو الذي يؤكد التوضيح وجه الغرابة فيها. فبالنسبة إلى كلارك الصدّامي نشير إلى ان علاقة صداقة نشأت بين رامزي كلارك والرئيس صدّام حسين في زمن الحصار الذي فرضه الرئيس جورج بوش الأب على العراق بعد حربه لتحرير الكويت والذي ورثه الرئيس بيل كلنتون واورثه أيضاً إلى الرئيس جورج بوش الإبن بعدما كان النظام الصدّامي غدا على أهبة الخلل. وكان رامزي كلارك من جملة شخصيات أميركية واوروبية، ابرزها النائب البريطاني جورج غالوي والروسي جيرونوفسكي، تتردد على العراق وتبعث بعض الحيوية المعنوية في شرايين النظام الصدّامي التي بدأت تتشف بالتدرج. وفي زياراته كان رامزي كلارك يدلي ببعض التصريحات التي يريد من ورائها القول ما معناه انه يمثل ضمير الشعب الأميركي مع ملاحظة ان هذا الضمير الذي لم يتحرك ما فيه الكفاية لدرء تداعيات الحصار في زمن بوش الأب بقي على الحال نفسها طوال سنوات رئاسة كلنتون انما من دون أن تفتر همة كلارك البعثي العراقي الذي كان بدأ يقترب من سن الشيخوخة. وحيث ان الرجل ليس عنده ما يفعله على صعيد المؤازرة سوى الذي فعله فإنه بعدما اسقطت القوات الأميركية النظام وتلى ذلك اعتقال الرئيس صدّام مع كبار رموز نظامه وزجهم في السجن الخاص بهم في محيط مطار العاصمة مقدمة لمثولهم امام "المحكمة الخاصة"، سجّل وقفة مؤازرة ملحوظة تمثلت في انضمامه إلى مجموعة من المحامين العرب والاوروبيين.

لكن هذه المجموعة كانت تفتقر إلى أميركي وجاءت مشاركة رامزي كلارك بقية المحامين المشار إليهم في الدفاع عن صدّام المقيّد بالاغلال تجعل هيئة الدفاع ذات طابع دولي، وهو ما من شأنه ان يفيد معنوياً، ذلك ان وسائل الإعلام الأميركية والاجنبية عموماً لا تستوقفها هذه المسألة لكن الجموع الصدّامية كانت ترى العكس

وتعتبر أنه ما دام هنالك أميركي يدافع عن رئيسهم فهذا يعني ان للرئيس الواقف امام المحكمة انصاراً داخل أميركا نفسها التي خاضت الحرب ضد عراقه واسقطت نظامه. وهذه حال الرأي العام عموماً في دول العالم الثالث.

اما بالنسبة إلى كلارك البشّاري فنشير إلى انه في الوقت الذي يعيش النظام ازمة حادة مع المجتمع الدولي وازمة أكثر حدة مع الإدارة الأميركية، ولا يجد هذا النظام من يرد عنه موجات القذائف الكلامية الإتهامية من شخصيات فاعلة في القرار الأميركي، تأتيه النجدة يوم الأربعاء 1 فبراير (شباط) 2006 ولأسباب غير مفهومة دواعيها من الجنرال ويسلي كلارك المرشح السابق للانتخابات الرئاسية الأميركية الذي قال في كلمة ألقاها امام "مؤسسة أميركا الجديدة" في واشنطن حملت عنوان "حال الإتحاد الحقيقية – 2006" وتناول فيها الموضوع النووي الإيراني والعلاقة السورية – الإيرانية عموماً "إن سورية اليوم تمثّل فرصة تاريخية للولايات المتحدة، فبدلاً من الإكتفاء بتهديدها يجب ان نتحدث مباشرة مع بشّار الأسد ونشجعه على وضع أُسس الإنفتاح الإقتصادي والسياسي والانتقال التدريجي ووقف تسلل المتمردين من سورية إلى العراق وإنهاء رعاية المؤسسات الإرهابية التي تدعمها إيران في مقابل تثبيت حكمه خلال التحقيقات التي تجريها الأمم المتحدة. ومثل هذا الأمر سيحقق لنا تقدماً اكبر في مواجهة سعي إيران الثابت لامتلاك سلاح نووي...". ويبدو كلام كلارك البشّاري منصفاً وموضوعياً، بالمقارنة مع كلام أركان الإدارة الأميركية، بدءاً من الرئيس بوش الذي صنّف في "خطاب الإتحاد" يوم الأربعاء النظام في سورية بأنه "غير ديمقراطي مثله مثل النظام في بورما وزيمبابوي وكوريا الشمالية وإيران"، مروراً بالتصريحات الحادة لوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد وعدد من اعضاء مجلسي النواب والشيوخ وصولاً إلى مدير الاستخبارات القومية الأميركية جون نيغروبونتي الذي قال في اليوم التالي (الخميس 2 – 2 – 2006) كلاماً في منتهى الخشونة جاء فيه "ان النظام السوري قد يواجه، نتيجة مواصلة التدخل في لبنان، تحديات داخلية وضغوطاً متعددة من شأنها ان تطرح اسئلة حول قدرة بشّار الأسد على القيادة والحكم وان تؤدي إلى انهياره، وذلك يتصل في المحصلة النهائية بالتحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة في إغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري...". ولكن نقطة الضعف في كلام كلارك البشّاري أن الرجل شأنه شأن كلارك الصدّامي لا يملك من مقومات التأثير سوى إبداء الرأي وذلك لأن أي صفة خارج المنصب الرسمي في الإدارة، كما نيغروبونتي على سبيل المثال، أو عضوية

الكونغرس أو مُلْكية مؤسسة اعلامية كبرى، لا يكون لها أي فعالية... أي بما معناه إن صفة مرشح سابق لرئاسة الجمهورية لا يمكن تصريفها في بورصة التأثير في صناعة القرار أو تعديل ما هو قائم. اما على صعيد الرأي العام المحلي السوري فإن كلام كلارك البشّاري هو مثل كلام كلارك الصدّامي من حيث ان قطاعات من الرأي العام ستقول وسط زحمة حالات التأزم التي يعيشها النظام السوري ما معناه ان هنالك من كان يمكن أن يترأس أميركا يدعو إلى الأخذ بأسلوب الحوار مع رئيسنا.

ولو ان كلارك البشّاري ومِنْ قبل كلارك الصدّامي كانا من المحسوبين على بعض أهل القرار في الإدارة البوشية لجاز الإفتراض بأن ما يفعله الإثنان يندرج ضمن سيناريو تقضي اللعبة السياسية بأن تتم ممارسته وفق قاعدة تعدد الادوار بمعنى ان طرفاً يتشدد وآخر يتودد وفي النهاية تصب النتيجة في مصلحة المايسترو الذي يقود اللاعبين. ويبقى ان هذا الذي يحدث من جانب شخصيتين أميركيتين غير عاديتين نحو البعث الصدّامي والبعث البشّاري لا يحدث ازاء إيران التي تتحدى الإدارة البوشية ويسجل رئيسها محمود احمدي نجاد اعلى درجات التحدي، مخاطباً في أكثر من مناسبة حكّام أميركا واوروبا قائلاً "ان إيران ليست في حاجة إلى الغرب بل انكم انتم الذين تحتاجون إلى إيران ويجب أن يُنزع سلاحكم بسبب الحروب التي اثرتموها في العالم..."، ولا يحدث ازاء فنزويلا الذي وصل التحدي برئيسها هوغو تشافيز إلى درجة التلويح بإغلاق مصافي النفط الفنزويلية في الولايات المتحدة وبيع النفط المخصص للأسواق الأميركية إلى جهات أخرى اذا قطعت أميركا العلاقات مع بلاده، وهذا بعدما كان في السابق عرض تقديم المساعدات إلى الفقراء والمشردين فيها وإلى التحريض عليها في دول أخرى من القارة اللاتينية وإلى المضي في إبرام صفقات سلاح ابرزها واحدة مع اسبانيا لا يريد الرئيس بوش إتمامها... فإلى التجريح الشخصي متمثلاً بقول تشافيز في خطاب له لمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لتوليه الحكم عبر إنقلاب عسكري "ان سلوك الرئيس الأميركي الامبريالي القاتل الفاشي لا حدود له. اعتقد أن هتلر سيكون طفلاً رضيعاً اذا ما قورن بجورج بوش...". ومن غرائب الصدف ان التحدي النجادي والتحدي التشافيزي اللذين اشرنا إليهما، حدثا في يوم واحد هو الإثنين 2006/2/6.

اما لماذا لا يحدث مع إيران وفنزويلا فلأن البعث الصدّامي والبعث البشّاري لم يتجاوزا الخط الاحمر في التعرض لأميركا بينما ذهب الإيرانيون منذ ان وصل نجاد

إلى الحكم بعيداً في هذا الشأن... وذهب تشافيز أبعد بعدما قررت الإدارة الأميركية قبل ثلاث سنوات قلب نظام حكم تشافيز المتربع على كرسي الرئاسة منذ أربع عشرة سنة قد تتلوها أربع عشرة أخرى يكون خلالها بوش الإبن ورئيسان لاحقان غادروا البيت الابيض. والله أعلم

صحيفة "الشرق الأوسط" – فبراير (شباط) 2006

رزمة تقويم الإعوجاج النجادي وتبرئة التملُّص البشَّاري

في الوقت الذي تتزايد نسبة التصعيد من جانب الإدارة الأميركية والحكومة البريطانية والرئاسة الفرنسية ومعها الدول الحليفة الكبرى نسبياً مثل ايطاليا واستراليا وكندا وألمانيا واليابان في الموضوع النووي الإيراني وتقترب لحظة فرض المزيد من العقوبات على إيران استباقاً لضربة أو ربما تزامناً مع ضربة في حال لم توافق إيران النجادية على رزمة الحوافز التي عرضتها مجموعة 51+ وهي أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين والإتحاد الأوروبي... في هذا الوقت لا يجد الرئيس محمود أحمدي نجاد أمامه سوى المزيد من التشدد في الموضوع إياه، أي القدرة النووية، وذلك لأنها ورقته الوحيدة التي اذا لم تثمر معه لن يكون معصوماً وسيصبح مغضوباً من الشعب الإيراني لأنه ليس فقط وضع إيران في نقطة عدم اطمئنان الجيران إلى نياتها، وإنما أضاع ثروة هائلة على مشروع يعرف سلفاً انه بالنسبة إلى المجتمع الدولي محكوم بضوابط.. أي بما معناه لن يترك هذا المجتمع إيران تنجز الخطوة تلو الأخرى على طريق امتلاك النووي السلمي بدون رقابة وذلك لأن دول هذا المجتمع وبالذات المالكة للسلاح النووي تعرف تمام المعرفة ان النووي السلمي يصبح سلاحاً نووياً بالقليل من الجهد والكثير من الإنفاق عليه. وبالنسبة إلى إيران فإن الحكم الحالي مستعد ليس فقط للقليل من الجهد وإنما للكثير الكثير، كما أن خيرات النفط وفيرة وفي الاستطاعة الإنفاق بسخاء على المشروع النووي، مع ملاحظة ان الارتفاع المذهل في أسعار النفط يخفف عن الحكم النجادي عبء الإنفاق. وزيادة في التوضيح نقول إنه لو أن الإنفاق استمر على الوتيرة نفسها ولم يرتفع سعر برميل النفط ويصل إلى حد المائة وثلاثين دولاراً لكانت إيران التي تعيش في الأصل ازمة إقتصادية ستشهد إنتفاضة ضد التوجه النجادي يصعب على الرجل تطويق تداعياته برؤيته الحماسية - الإيمانية التي طالما عبّر عنها من خلال ايحاءات قال انها تصله من الهالة الدينية للمهدي المنتَظَر. على رغم ذلك يأتي التملص التدرُّجي البشّاري من الحليف الإيراني يشكّل صدمة قد يستفيد منها خصوم التوجه النجادي، خصوصاً ان الرئيس بشّار الأسد ذهب بعيداً وسيذهب على الأرجح عميقاً ثم أبعد

وأعمق في موضوع التفاوض مع إسرائيل وتوظيف ما بدأه في هذا الشأن في تنشيط قنوات الاتصال مع دول العالم بما من شأنه فك طوق العزلة على الحكم السوري. ومن المؤكد عندما يشارك الرئيس السوري في القمة المتوسطية في باريس يوم 13 يوليو (تموز) المقبل ويقول وزير الخارجية الفرنسية برنار كوشنير إن بشّار الأسد سيكون إلى الطاولة نفسها مع الوفد الإسرائيلي وأن الجولة الأخيرة من التفاوض غير المباشر بين الوفدين السوري والإسرائيلي في تركيا شهدت إتفاقاً على الارتقاء من البحث في الأمور التقنية إلى البحث في المضامين وستُستأنف على مرحلتين في يوليو المقبل، ولا يكون رد الفعل الإيراني بالنارية المعروفة عن الرئيس نجاد الذي ينادي باستمرار بزوال إسرائيل، فهذا دليل على الصدمة التي نشير اليها. وفي حال اغتنمت فرنسا الساركوزية مناسبة استضافة الرئيس بشّار وجمعت بينه وبين رئيس الحكومة الإسرائيلية ايهود أولمرت أو رئيس الدولة شيمعون بيريز أو وزيرة الخارجية تسيبي ليفني كون احدهم سيترأس وفد إسرائيل إلى القمة، فإن الصدمة الإيرانية ستكون أشد وطأة ولن يخفف من شدتها قول سفير إيران لدى سورية أحمد موسوي قبل أيام (الثلاثاء 17-6-2008) "إن العلاقات السورية – الإيرانية جيدة جداً ومَنْ يحاول تعكير هذه العلاقات فشل في الماضي وسيفشل في المستقبل، وهناك نصف مليون سائح إيراني يزورون سورية سنوياً وينفق كل واحد منهم بمعدل متوسط ما بين 1500 دولار إلى 2500 دولار وهو أمر ايجابي كأحد مؤشرات التعاون الايجابية بين البلدين، كما ان وفداً من رجال الأعمال السوريين سيزور طهران خلال الأيام المقبلة". وتلك في أي حال حيثية تبقى أقل بكثير مما ستجنيه سورية من نجاح التفاوض مع إسرائيل، وصولاً إلى اتفاق يعيد الجولان المحتل بموجب تسوية شبيهة بتلك التي حصلت عليها مصر السادات، مع ملاحظة ان إستعادة سيناء تمت في ضوء نصر عسكري نسبي بينما إستعادة الجولان في حال حدوثها ستكون في ضوء تسوية تسالُمية تغْني عن المواجهة العسكرية وتحقق للنظام مكاسب شبيهة بتلك التي تجنيها مصر مبارك. في ضوء ذلك وبعد العرض الدولي السخي لإيران الذي ينعشها إقتصادياً ويحقق لها النووي السلمي تحت المراقبة ويمنحها دوراً اقليمياً لن يرتاح له بطبيعة الحال الجيران الخليجيون، ما الذي يمكن تصوُّر حدوثه في إيران؟ هل ينسحب نجاد بهدوء معتبراً ان العرض الدولي هو لمنفعة إيران الدولة والشعب لكنه ضد رؤيته ومشروعاته رافضاً ان يسجل على نفسه وهو الداعي إلى ازالة إسرائيل والمراهن على ورقة التحالف مع الحكم السوري، التراجع والوقوف راضياً بالعرض وساكتاً أمام التحول النوعي في الحكم السوري من ممانع إلى متفاوض مع إسرائيل

قابل بوجودها متعايش مع جوارها متخلياً عن مفاصل أساسية تعلّق إيران عليها الآمال الكبرى وأهمها المفصل المتصل بـ"حزب الله" في لبنان و"حركة حماس" في فلسطين والمفصل الآخر المتصل بتغاضي سورية عن الهوى الإيراني بالعراق؟ أم هل يدفع بالأمور إلى حافة الهاوية وفي إعتقاده انه من خلال قلب الطاولة على ما فوقها من خرائط ومخططات وإستراتيجيات يمكن أن يصبح رجل إيران القوي من خارج مؤسسة علماء الدين؟ في نهاية الأمر هنالك رجال دولة في إيران ينظرون إلى الامور بتعقل ويملكون القدرة على استقراء ما في الغيب السياسي. ومن هنا فإن تفكير السيد محمد خاتمي بمعاودة ترشيح نفسه رئيساً للبلاد قد يكون الحل للخروج من المأزق وتفادي إيران وضع نفسها في عنق الزجاجة، كما أنه الرئيس الذي يرتضي، ومن دون أن يكون كمن يتجرَّع السم تلك الحيثية الخمينية الشهيرة، بالنسبة إلى وقف القبول بوقف اطلاق النار مع عراق صدّام حسين، العرض الدولي السخي ما دام يشكِّل بداية لتقويم الإعوجاج وإراحة البال البشّاري من تداعيات التملص المباغت، وما دام ينقذ إيران من ويلات هي في غنى عنها. واذا كان خاتمي لن يرشح نفسه فهنالك البديل الذي هو رئيس مجلس الشورى (البرلمان) علي لاريجاني الشخص الواقعي الذي يزن الأمور بدقة كما صُيّاغ الذهب وبصبر كما نُسّاج السجاد وبتعقل وضمير كما رجال الدولة الذين يرون أن الوطن يبقى أهم من الشخص.

صحيفة "الشرق الأوسط" - فبراير (شباط) 2006

الحياد الحل: للوطن الصغير لبنان..
والوطن الأصغر فلسطين

على وقع اصداء مسيرات وتظاهرات بعضها مبرَّر وضروري وبعضها الآخر كيدي ومفتعَل ولا موجب له على الإطلاق، وفي ظل أجواء مجادلات عقيمة بين بعض رموز العمل السياسي في لبنان اطلق المجادلون عليها تسمية "الحوار الوطني" وهي تسمية ظالمة كثيراً لمبدأ الحوار ومجحفة بعض الشيء في حق المفهوم الموضوعي للوطنية، حلت الذكرى السادسة للانتصار العربي الثاني المتمثل بإجبار إسرائيل على انسحابها يوم 25 مايو (أيار) 2000 من مناطق احتلتها في جنوب لبنان مع الإبقاء على قوات من جيش العدوان المسمى "جيش الدفاع الإسرائيلي"، خلافاً لواقع الحال طوال ثمان وخمسين سنة، تحتل ارضاً غير محسومة مُلكيتها تسمى "مزارع شبعا".

منذ ذلك اليوم ولبنان مصنَّف على انه الوطن الصغير الذي استطاع من خلال المقاومة إجبار المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل على الإنسحاب، والتأسيس لواقع جديد استهدفت منه الإستراتيجية الإسرائيلية فك إرتباط لبنان بالصراع العربي – الإسرائيلي كخطوة لاحقة لخطوة تحييد مصر نسبياً من هذا الصراع التزاماً بإتفاقية "كامب ديفيد" التي ابرمها الرئيس انور السادات مع مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل برعاية الرئيس جيمي كارتر الوحيد الباقي على قيد الحياة من مثلث تلك الصفقة، وكخطوة تسبق الخطوتين اللتين حدثتا بعد ذلك وهما المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية واتفاق اوسلو الفلسطيني – الإسرائيلي.

ومع ان المقاومة حظيت بتسهيلات نوعية في ظل الوجود السوري في لبنان والاطمئنان إلى الدعم العسكري والمالي لها من إيران عن طريق سورية، إلاّ ان استعذاب الاستشهاد وقدرة قيادة "حزب الله" على إعتبار من يستشهد بأنه كمن أدّى فرائض الصوم والصلاة والحج مثَّلت العنصر الأكثر أهمية في ذلك الانتصار خصوصاً انه جاء استشهاداً بفعل المواجهة مع مواقع عسكرية فقط وليس في صيغة العمليات الانتحارية العشوائية التي لا تميز بين المدنيين والعسكريين ولا بين المطاعم ومحطات "الاوتوبيس" والثكنات والمواقع العسكرية على نحو ما يحدث من جانب

"الحماسيين" و"الجهاديين" وآخرين في فلسطين وما يحدث في العراق منذ الإحتلال الأميركي – البريطاني لبلاد الرافدين. وقبل ان ينضم الشاب هادي، نجل الأمين العام لـ "حزب الله"، إلى قافلة المستشهدين كانت هنالك علامة استفهام وأخرى تعجُّب كبيرتين في شأن هذا الاستشهاد ولماذا يقتصر على فقراء الطائفة الشيعية وابناء العائلات المسحوقة (على نحو ما يحصل في فلسطين) ولا يشمل الطبقة الأعلى بدليل ان كل الذين استشهدوا كانوا من "طبقة المحرومين" على نحو تسمية الإمام المجهول المصير موسى الصدر لهذه الطبقة. لكن استشهاد هادي نصر الله اضفى مصداقية نوعية على "حزب الله" وعلى القطب الأهم في هذا الحزب حسن نصر الله الذي ساعدت اطلالته على الناس وحُسن المخاطبة وعمق الثقافة الدينية – السياسية عنده الممزوجة بالسلوك الاجتماعي المستقيم على تسليم الجمهور الشيعي في اكثريته بتحليلاته للموقف السياسي ولتوجيهاته. ومع ذلك بقيت هنالك ثغرة في المسألة تتمثل في ان قيادة السيد حسن تدفع بجماهير "حزب الله" إلى ان تكون لهم من ناحية الولاء والملبس والحديث والعقيدة الدينية خصوصية إيرانية، فضلاً عن ان السيد حسن نفسه كان في كل خطاب يلقيه أو مقابلة صحافية أو تلفزيونية تُجرى معه، وكذلك في الليالي العاشورائية، يذكِّر هذه الجماهير بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمسألة الولاء للثورة الإيرانية ومرشدها آية الله خامنئي. وهو في هذا التذكير منسجم مع نفسه ومع تفكيره ومع حقيقة "حزب الله" وجوداً وتكويناً.

بعد الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب كان من المفترَض ان يلقي "حزب الله" البندقية ويحمل غصن الزيتون وذلك على أساس انه ادى قسطه للعلى وعليه واجب الإهتمام بالتنمية والعمل السياسي وتأهيل جماهير الحزب في هذا الإتجاه. لكن العلاقة الإستراتيجية من جانب إيران مع سورية والتأثير الذي للوجود السوري في لبنان على الصغيرة والكبيرة جعلت "حزب الله" يعتبر نفسه حالة دائمة يقتضي بقاءها الصراعُ الدوليُ على سورية وإيران وليس حالة اقتضاها الإحتلال الإسرائيلي الذي يرى المجتمع الدولي بأنه انتهى بانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني. ومن هنا جاءت مسألة هوية مزارع شبعا وهل هي سورية وبذلك ينتهي دور المقاومة، أم انها لبنانية وهذا يعني ان التحرير ما زال منقوصاً وان المقاومة ما زالت موجبة. ومن أجل طبيعة العلاقة الإستراتيجية السورية – الإيرانية اعتبر "حزب الله" ان "مزارع شبعا" لبنانية، مبرِّراً إعتباره هذا بأن الأمم المتحدة لا تحسم أمر الهوية وان الحكم السوري لضرورات إستعادة الشأن السوري في لبنان لأسباب سياسية وحاجات إقتصادية وكذلك لمقايضة هذا الشأن بإستعادة الجولان المحتل على نحو الإستعادة

المنقوصة السيادة على سيناء يعتبر المزارع لبنانية وغير لبنانية، وهو موقف زئبقي يتمسك به لأن الحسم معناه ان يتم ترسيم الحدود وإقامة العلاقات الدبلوماسية على نحو ما صار أمراً لا بد منه بعد صدور قرار دولي في هذا الشأن. اما الدواعي الخفية من عدم الحسم فهي إستمرار هذا الحكم في عهد الرئيس الأسد الإبن على نظرة الحكم في عهد الرئيس الأسد الأب بأن لبنان أرض سورية، تماماً على نحو نظرة الرئيس صدّام حسين أيام عز حكمه بأن الكويت أرض عراقية، أو بتوصيف أكثر دقة إن لبنان في نظر البعث السوري والكويت في نظر البعث العراقي هما خروفان صغيران جميلان احدهما ابيض والثاني اسمر تاها عن القطيع ويجب استعادتهما قبل ان يلتهمهما ذئب العم سام.

نصل من هنا إلى القول إن العقدة الأساسية المزدوجة في الحالة اللبنانية هي "حزب الله" الذي يقود التجمع السياسي والحزبي الذي يعمل من أجل إستعادة الدور السوري في لبنان لأن شأن هذا التجمع هو في ظل هذا الدور كما اثبتت ذلك وقائع ربع قرن من الممارسة التي تتسم بالهيمنة المطلقة والجامحة. وفي جلسات "الحوار الوطني" كان السيد حسن نصر الله وإلى حد ما رئيس البرلمان ورئيس حركة "امل" نبيه بري يمثلان هذا التجمع. وفي المقابل كان يمثل الجزء الآخر من العقدة المزدوجة الشتات المسيحي الماروني - الكاثوليكي - الارثوذكسي - البروتستنتي - السُني لكنه شعبياً ليس التجمع الأقوى. ولو ان جماهير هذا التجمع منظمة وملتزمة على نحو ما هو حاصل في "حزب الله" على سبيل المثال حيث في استطاعة اشارة أو عبارة أو "كود" متفق عليه يأتي من جانب السيد حسن نصر الله ان يجعل مليون حنجرة تهتف في وقت واحد أو مليون ساعد ترتفع في لحظة واحدة أو مليون حزبي يلبون النداء إلى تظاهرة أو استعراض في الوقت المحدد، لكان امكن حسم امور كثيرة أو الإتفاق بصيغة الائتلاف على خطوة عملية وإن كان من الجائز القول إن المواجهة السياسية وغير السياسية ربما يمكن أن تحدث عندما تكون هنالك قوة امام قوة مثلها.

ما يمكن قوله في ظل هذا الواقع المأساوي الذي يعيشه لبنان منذ الإنسحاب السوري غير الكريم إن هذا الوطن الصغير مساحة الكبير دوراً الأكبر كعنصر إقلاق في المنطقة، لا حل للوضع الذي يعيشه إلاَّ في إعلانه دولة محايدة ويكون حياده منسجماً مع الصفة التي تلازمه منذ أكثر من نصف قرن وهي "لبنان سويسرا الشرق". وهذا الحياد لا يجادل في شأن منافعه الشعب اللبناني وبكل طوائفه. وحتى اذا كان هناك من يفضل عدم البوح علناً بالترحيب إلاَّ انه ضمناً يتمنى ذلك. وكيف

لا يتمنى ما دام هذا الحياد هو الحل بما يحققه من إستقرار وطمأنينة وخلاص من التلاعب بـه يأتي احياناً من اشقاء يستضيفهم ونعنـي بهم الافواج الفلسطينية التي دخلت لاجئة ثم انتهت قوة ثورية ضاربة تمارس قياداتها التدخل في صغير الشؤون اللبنانية وكبيرها، وتصل الحال بها إلى ان المرجعية الأهم ونعني بـه الرئيس الراحل ياسر عرفات والنخبـة القياديـة المحيطـة المقربـة منـه صـارت تـرى ان القضـية التـي يمثلونها تتطلب إبداء الرأي في تعيين رئيس الحكومة أو الوزراء، وان القضية نفسها تجيـز للفلسـطيني التسـامح معـه عنـد ارتكابـه التجـاوزات. كمـا ان هـذه المرجعيـة استخدمت في بعض الاحيان المال الذي يأتي من تبرعات ومساعدات عربية بغرض تطوير أحوال الفلسطينيين في المخيمات ومؤازرة حركة المقاومة على الصمود في غير موضعه، ولاقى هذا الاستخدام القبول والاقبال لدى أصحاب نفوس ضعيفة من شرائح فـي المجتمع السياسي والحزبي اللبنـاني.. وإن جاز القول ان هنالك من وقف مؤازراً عـن مبدئيـة واحاسيس وطنيـة وقوميـة. وهذا الحضـور البالغ الأهميـة والتأثير للشقيق الفلسطيني جعل الشقيق السوري يرى انه الأحق بهذا الحضور من الفلسطيني وعلى خلفية النظرة التي تتلخص في انه اذا كان الفلسطيني ضيفاً على لبنان بصيغة لاجـئ فـإن السـوري هو تاريخياً صـاحب هذه الـدار التـي اسـمها لبنـان. وفـي ضوء تداعيات الشرارة التي اندلعت يوم 13 أبريل (نيسان) عام 1975 وتحولت إلى حرب دامت ست عشرة سنة، انتهى لبنـان دولـة سورية عملياً من رئيس الجمهوريـة إلـى رئيس البرلمـان إلـى رئيس الحكومـة إلى قائد الجيش إلـى رئيس الأمن العـام وبقيـة الاجهزة الأمنيـة إلـى رؤسـاء الأحزاب والطوائف (عدا الطائفة المارونيـة) إلـى رؤسـاء المحـاكم والـدوائر والمؤسسـات والمخـافر والجامعـة إلـى رؤسـاء البلـديات والمخـاتير. الى.. الـى.. الـى.. الكثير مما يمكن الإشارة اليه. وبالإضافة إلى ذلك ان الحضـور السوري تمثّل فـي اقتحـام مجتمـع رجـال المـال والأعمـال والمصـارف، وفـي استيطان عشرات الالوف من العمال السوريين في لبنان يَلقون فيه من التسهيلات والتسـامح ما جعلهم يشكلون مشروع جالية متميزة قادرة مع الوقت، وفـي ضوء تشريعات قانونيـة تتفرع عن المعاهدة التي ابرمها الرئيس الأول بموجب اتفاق الطائف الياس الهراوي مـع الرئيس حـافظ الأسـد وعلـى قاعدة "علاقة من صنع الله" وهـي "البنان وسـورية شعب واحد في بلدين"، على ان تكون مؤثرة في الحياة اللبنانية العامة.

وبعد الإنسـحاب السـوري الاضـطراري وبصيغة الإجلاء لم يتبدل الوضـع نحـو الأحسن، ذلك ان الرئاسـتين الأولـى (إميل لحود رئيس الجمهوريـة) والرئاسـة الثانيـة (نبيـه بـري رئيس البرلمـان) استمرتا سـوريتي الهوى والمصـلحة ومـن دون أن يؤدي

تباعُد الرئاسة الثالثة (فؤاد السنيورة رئيس الحكومة الحريري الاصل السياسي والمالي) إلى خلل جذري في المعادلة. واوجبت الهجمة الأميركية – الفرنسية – البريطانية وما افرزته من قرارات صادرة عن مجلس الأمن رفع درجة التفاف "حزب الله" حول الحكم السوري مقابل الالتفاف الدولي عليه المرحَّب به من جانب قوى سياسية لبنانية. واظهرت جلسات "الحوار الوطني" ان النقاش عقيم وان "اللوبي السوري" يتصرف على أساس تمكين سورية من إستعادة الدور في لبنان فيما الطرف الآخر يسعى مستقوياً بالمجتمع الدولي لحسم العلاقة اللبنانية مع سورية على قاعدة ترسيم الحدود وتبادُل التمثيل الدبلوماسي وهو ما لا يريد الحكم السوري حدوثه وإن كان يتظاهر قولاً بالموافقة. اما لماذا لا يريده ولا يريده رموز "اللوبي السوري" في لبنان وبالذات "حزب الله" و"حركة أمل" وبعض الرموز المسيحية والدرزية والسُنية فلأن معنى ذلك طي صفحة عنوانها "لبنان حصة الأسد" جسدناها ذات يوم بغلاف لمجلة "التضامن" التي كنت أُصدرها من لندن صممه الفنان الرسام علي عثمان ويبدو فيه الرئيس حافظ الأسد مستلقياً بكل إرتياح على العلم اللبناني بشكل بساط الريح محلقاً في سماء لبنان العابقة بدخان الاقتتال والتفجيرات.

لا "الحوار الوطني" سينهي المشكلة، ولا مؤازرة "اللوبي السوري" في لبنان ستعيد الدور إلى سابق عهده، ولا التحرش السوري بلبنان سيفيد الشعب السوري، ولا مشاكسة أهل السياسة والأحزاب اللبنانية للحكم السوري ستريح الشعب اللبناني، ولا الهجمة الدولية على سورية ستحقق الإستقرار المنشود في المنطقة.

وحده حياد لبنان هو الحل. ووحده الحياد هو ما يمكن أن يرحب به العرب الذين لا اطماع لهم في لبنان ويتمنون له نعمة الإستقرار. وهذا الوطن الصغير لا يحتاج إلى شيء في حال إعلان حياده فقد وهبه الله سبحانه وتعالى النعم الكثيرة من الطبيعة الساحرة إلى التنوع المذهبي بحيث لا يكون لطائفة دون أخرى. وفي استطاعة هذا الوطن الصغير أن يجني المليارات وعلى مدار السنة من السياحة والاصطياف والترانزيت والمؤتمرات والسرية المصرفية والجامعات التي يجب اختصارها وتطويرها والمستشفيات التي يعاد تأهيلها وتجهيزها بأحدث المعدات، وايضاً من الصناعات الخفيفة والزراعة والاستفادة من الثروة المائية، ومن بعض اموال المغتربين الذين هم ثلاثة اضعاف عدد سكانه المقيمين. لكن هذا يتطلب إعادة النظر بحيث يصبح وطن إستثمار وليس ساحة صراع سياسي. وهذا ليس بالأمر المستحيل تحقيقه لو ان رموز العمل السياسي والحزبي قرروا ان يكونوا في الدرجة الأولى للبنان وليس للغريب شقيقاً كان أو صديقاً أو خصماً.. وهو ما كان

يتطلع إليه الرئيس رفيق الحريري فجاء استباق تحقيق الحلم بإغتيال الرجل افظع إغتيال.

وعندما إستضافت المملكة العربية السعودية رموز الشرعية اللبنانية الذين انتهوا إلى "اتفاق الطائف" كانت الفرصة مؤاتية لكي يقال لهؤلاء: من الافضل لكم، لحياتكم ولأبنائكم ولمستقبل بلدكم ولإستقراركم ولقطع الطريق على احترابكم بعد الآن ان تعلنوا في اجتماعكم حياد وطنكم. لكن ذلك لم يحدث ولم تضغط المملكة كي لا تتحمل هذا "الوزر" الوطني مع انها لو فعلت لكانت افادت. ولم يحدث أيضاً عندما التقى بعض رموز العمل السياسي إلى طاولة الحوار مع انهم لو خرجوا بوثيقة يعلنون فيها انهم باسم الشعب اللبناني يطالبون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإعلان لبنان دولة محايدة، لكانت مسيرات مليونية جابت شوارع العاصمة بيروت والمدن والبلدات والقرى من اقصى لبنان إلى أقصاه ترفع لافتات الشكر إلى هؤلاء لأنهم اختاروا الحياد ووضعوا مصلحة الوطن قبل المصلحة الشخصية. ولن يلام الوطن الصغير اذا هو بات "سويسرا الشرق" بالفعل، ذلك انه بخياره هذا يريد الأمن والآمان وعدم إغضاب الطامعين به لأنه محايد وليس برسم البيع أو المقايضة أو المشاركة. ثم انه صاحب سجل عريق في العمل الوطني والمقاومة ونجدة الغير والتضحية. وَمنْ كانت هذه حاله آن الاوان لكي يخلد إلى الطمأنينة. وبعد لبنان الوطن الصغير يبقى الحياد مطلوباً للوطن الأصغر فلسطين. ولهذا الأمر كلام آخر. فلنتأمل ونناقش من دون مزايدة وتشنج.

صحيفة "الشرق الأوسط" – مايو (أيار) 2006

وسيط دولي لتهدئة الأزمة اللبنانية – السورية

لو أن العلاقة السورية – البريطانية هي على التوافق الذي كانت عليه قبل ثلاث سنوات وبلغت أوجها عند قيام الرئيس بشّار الأسد بزيارة إلى بريطانيا حيث لقي خلالها من الملكة اليزابيت ومن رئيس الحكومة طوني بلير حفاوة إستثنائية، لكانت بريطانيا الآن هي الوسيط الدولي المناسب للتوفيق بين لبنان وسورية. وفي حينه كانت بريطانيا تتطلع إلى دور في المنطقة وكانت مشغولة البال بالتطلعات الشيراكية وتريد أن تكبح جماح هذه التطلعات وبحيث تكون لها حصة في الكعكة السورية – اللبنانية لا أن تستحوذ فرنسا جاك شيراك على كل شيء. كما انها كانت في ذلك تعتمد على ثلاثة أمور هي: العاطفة التي في نفس الرئيس بشّار نحو بريطانيا التي أمضى فيها دارساً ثلاث سنوات ثم انتهت بعد الترؤس الاضطراري بالزواج من أسماء الاخرس السورية – البريطانية بما يعني أن من حق ابنهما (حافظ) وابنتهما (زين) الحصول على الجنسية البريطانية لجهة الأم. والأمر الثاني هو أن في بريطانيا عدداً من السوريين الذين يشار إليهم بأنهم "السوريون البيض" وهؤلاء "لوبي" استمر موضع ارتياح بريطانيا حكومة وشعباً إلى أن حدثت مشكلة من صنع الاستخبارات واستهدفت تفجير طائرة إسرائيلية متجهة من مطار "هيثرو" إلى تل أبيب وكانت من حيث التفكير الشرير من نوع عمليات إغتيال حدثت في لبنان، لكن "اللوبي" السوري استطاع إستعادة الثقة به وإلى درجة أن الحكومة البريطانية اعتمدت عليه في ترميم العلاقة. أما الأمر الثالث فهو أن العلاقة التاريخية بين بريطانيا والطائفة الدرزية من جبل العرب (حوران) إلى جبل لبنان (الشوف) متميزة وبحيث تساعد بريطانيا على أن يكون لها موطئ قدم مريح في المعادلة اللبنانية – السورية.

مناسبة هذا الكلام ان الأزمة التي تعيشها العلاقات اللبنانية – السورية تحتاج إلى وسيط دولي. وكانت بريطانيا مؤهلة لهذا الدور لولا ان جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري من جهة وقبل ذلك الحرب الأميركية – البريطانية على العراق، جعلت هذه الدولة الكبرى طرفاً في الأزمة وتتخذ من الحكم السوري موقفاً منسجماً وإلى

درجة التجانس والتوافق مع الموقف الأميركي. لكن على رغم ذلك كان لافتاً للإنتباه ان السفير السوري لدى بريطانيا سامي الخيمي أوحى خلال زيارة السنيورة بأنه مكلَّف من الرئيس بشّار بمهمة ترحب ضمناً بها الحكومة البريطانية وهي التحادث مع السنيورة بما من شأنه ترطيب الأجواء وبحيث عندما يقوم بزيارة دمشق فإنه يجد لدى أهل الحكم السوري ما لم يجده في الزيارة الأولى. وعندما يتم لقاء السفير بالرئيس السنيورة ودون غيره من السفراء العرب ويقتصر اللقاء على الإثنين ولمدة نصف ساعة ومن دون مشاركة أحد من أعضاء الوفد اللبناني فإن مثل هذا اللقاء ليس للتحية على نحو ما كان يحدث بين الرؤساء اللبنانيين الثلاثة، عندما يزورون دول العالم، وسفراء سورية حيث وُجدوا ويأتي اللقاء بمبادرة من السفير السوري وبترتيب متقن من السفير اللبناني جهاد مرتضى، فهذا يعني أن في الأفق ما يشير إلى ان ما كان مستحيلاً على صعيد التهدئة أصبح على درجة من اليسر، مع ملاحظة أن كلام السفير السوري خلال لقاء السنيورة بالسفراء العرب لم يكن وليد ساعته وإنما كان معداً سلفاً وبتوجيه من الرئيس بشّار لكي يسمعه السنيورة... وفي لندن بالذات، المحطة الدولية المحتملة والمؤهلة للتوفيق بين لبنان وسورية.

صحيفة "اللواء" - مايو (أيار) 2006

أمثولة خليجية من ثلاثة أولياء عهود برسم بشّار وبعض اللبنانيين

هنالك إنجازان خليجيان في منتهى الأهمية حققهما ثلاثة من أولياء العهود من شأن التأمل فيهما، من جانب أهل القرار في سورية وأهل التأزم في لبنان، أن يساعدهم على مغادرة الشرنقة التي يعيشون فيها.

ولي العهد الأول هو الأمير سلطان بن عبد العزيز حامل هموم الملف السعودي - اليمني على مدى سنوات الذي قام يوم الخميس أول يونيو (حزيران) 2006 بزيارة إلى اليمن مصطحباً وفداً متميزاً يضم وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ووقّع خلالها في القصر الجمهوري في "المكلا" عاصمة منطقة حضرموت (شرق البلاد) مع رئيس مجلس الوزراء اليمني عبد القادر باجمال على الخرائط النهائية لمعاهدة الحدود الدولية بين البلدين. وجاء التوقيع في ختام اجتماعات الدورة السابعة عشرة لـ "مجلس التنسيق السعودي - اليمني". كما أنه وضع حجر الأساس لمشروع "مستشفى الأمير سلطان الجامعي" الذي سيقوم بتمويله، إلى جانب وضع حجر الأساس لمشروع "كلية الأمير سلطان التقنية"، التابعين لـ "جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا...". وهذه ليست كل ثمار الزيارة، فهنالك منطقة للتجارة الحرة سُميت "منطقة الأُخوَّة" بغرض رفع حجم التجارة بين البلدين وهنالك الشركة القابضة التي تستهدف إنشاء مشاريع ضخمة في مجالات عدة بينها الإستثمار في الموانئ وإدارتها. وبالنسبة إلى التعاون من جانب القطاع الخاص فإن الجانبين يتطلعان إلى رفع التبادل من مليارين ونصف المليار دولار في العام إلى أكثر. وعلى صعيد تأهيل الإقتصاد اليمني هنالك بروتوكولات ومذكرات تفاهم لتفعيل الدور السعودي في تأهيل هذا الإقتصاد وإتفاقات تمويل تصل قيمتها الإجمالية إلى حوالى مئة وستين مليون دولار لمشاريع التنمية في اليمن. ومثل هذه الإتفاقات بالروحية التي تتم فيها وبالحرص المشترك من الجانبين على التطوير، من شأنها تعزيز جهود الحكومتين السعودية واليمنية للسيطرة على أعمال تهريب أسلحة ومخدرات وبضائع تجري من منافذ في بعض ثغرات في الحدود البالغة 1800 كيلومتر.

قبل أن يبدأ الأمير سلطان الزيارة كان الترحيب اليمني وعلى جميع المستويات الرسمية والشعبية ملحوظاً. فالرئيس علي عبد الله صالح قال عشية وصول الأمير إن علاقات اليمن بالسعودية هي "في أرقى المستويات". ومن المؤكد أنه عندما اجتمع بولي العهد بعد وصوله وهو اللقاء الثاني بينهما خلال شهرين بعد اللقاء الأول على هامش زيارتيهما إلى هونغ كونغ، أضاف من الكلام الترحيبي ما يعكس الرقي الذي يشير إليه. ورئيس الحكومة اليمنية عبد القادر باجمال استحضر كلام الملك عبد الله بن عبد العزيز في شأن تسهيل رغبة انضمام اليمن إلى "مجلس التعاون الخليجي" في ضوء الموافقة الضمنية من جانب دول المجلس خلال اجتماع أبو ظبي على هذه الرغبة، مما يعني أن عقدة "الدولة المؤهلة" وما يتفرع عن هذه العقدة من جزئيات تتعلق بعدم التجانس الاجتماعي بين اليمن ومجتمعات بقية دول "مجلس التعاون"، غدت قابلة للتراجع أمام إيجابيات التعاون الإقتصادي والإستثماري وخصوصية الأنظمة على نحو ما هو حاصل في "الإتحاد الأوروبي" الذي تأمل شعوب دول "مجلس التعاون" بأن يصبح "مجلسها" بقوة ذلك "الإتحاد".

بعد هذه الخطوة المتميزة المتمثلة بالتوقيع على الخرائط النهائية للحدود وإشراك القطاع الخاص في صياغة العلاقة الجديدة بين البلدين الجارين الشقيقين، لن تعود حالات التهريب على الوتيرة التي كانت عليها قبل إغلاق ملف الحدود.. وبالذات تهريب السلاح الذي غدا لبضع سنوات تجارة يمنية رابحة لكثرة أنواع الأسلحة التي توفرت لتجار السلاح نتيجة سقوط دولة اليمن الجنوبي وتبعثُر أطنان من قطع السلاح، الأمر الذي يسَّر للعابثين بالأمن السعودي الحصول عليها. وإلى ذلك فإن تسهيل مقتضيات الرغبة اليمنية في الانضمام إلى "مجلس التعاون الخليجي" بات يفرض على اليمن إعتبار أي قطعة سلاح يتم تهريبها إلى المملكة موجهة إلى الرغبة المشار إليها، الأمر الذي يعني أنها ستتعامل مع ظاهرة التهريب والمهرِّبين بما يجعل الحدود التي تم ترسيمها نهائياً عصيَّة على التهريب والمهرِّبين، أو فلنقل إنها سترى أن عدم ضبط الحدود هو محاولة من أطراف داخلية أو خارجية لإفشال التطلعات التي ستجعل اليمن النجمة السابعة المضيئة في سماء "مجلس التعاون" التي تتلبد أحياناً بغيوم ثقيلة ناشئة عن عدم تفهُّم من جانب البعض وعدم رغبة بالتضحية من جانب بعض آخر.

وخلاصة القول إن الخطوة التي أنجزها ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز في زيارته ستثلج صدور مجتمع رجال الأعمال الحضرميي الأصول المزدهر في المملكة والجالية اليمنية عموماً ما دامت اليمن باتت على مشارف

الانضمام إلى "مجلس التعاون" وهذا سينعكس إيجاباً على كل يمني وبالذات أولئك الذين اضطرتهم تداعيات الغزوة الصدّامية للكويت أن يغادروا المملكة مصدر الرزق وأرض الذكريات الطيبة، ذلك أن ترسيم الحدود من جهة، والتعاون الرحب من جهة أخرى، سيولِّدان أجواء ثقة من شأنها إستعادة الماضي المستقر إلى ما كان عليه. وقبل إنجاز هذه الخطوة كان المرء في معرض التمني بحدوثها يرى استحالة الإنجاز وذلك لكثرة الحساسيات المشتركة والتي وصلت إلى مشارف القطيعة في بعض الأحيان وإلى مواجهات نارية على بعض ثغرات الحدود في مرحلة من المراحل وإلى لغة تخاطُب غير ودودة. ومن هنا فإنه عندما يحدث هذا الإنجاز وعلى قاعدة النوايا الطيبة وفي منأى عن الأطماع والتدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والإستقلال والخصوصية يصبح طبيعياً القول إن الإنجاز السعودي - اليمني هو للبلدين في الدرجة الأولى، إلاَّ أنه أمثولة برسم لبنان وسورية الدولتين الشقيقتين والجارتين اللتين تعيشان ظروفاً ناشئة عن عقدة حدود تفتقر إلى الترسيم ومن اليسير حلها وفق أسلوب ولي العهد الأمير سلطان في تعاطيه مع الحالة اليمنية واعتماد الجانب اليمني قاعدة الرد على التحية بمثلها لأن مصالح البلاد والعباد تستوجب ذلك.

عسى ولعلى يحدث بين الشقيقين الجارين السوري واللبناني ما حدث بين الشقيقين الجارين السعودي واليمني. وعسى يتأمل أولو الأمر بما حدث بين المملكة واليمن وكيف أن ما هو آتٍ بينهما نتيجة الإنجاز سيزيل مع الوقت آثار الكم الهائل من التأزم.

كما عسى يتأمل الشقيقان الجاران السوري واللبناني بما أنجزاه وليا عهد آخران هما ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة خلال زيارة قام بها الأول يوم الأحد 11 يونيو (حزيران) 2006 إلى المنامة. وبالروحية التي اعتمدها ولي العهد السعودي في زيارته إلى عاصمة حضرموت وأنجز خلالها ترسيم الحدود مع اليمن، أنجز وليا العهد الشابان الخطوة التي تستحق التقدير وهي توقيع اتفاق بناء "جسر البحرين - قطر" البالغة تكاليفه حوالي بليوني دولار وآخر لإنشاء "مؤسسة جسر البحرين - قطر" واتفاق للتعاون القنصلي والدبلوماسي.

وبموجب هذا الإنجاز ستصفو العلاقات بين دولتين صغيرتين عاشتا لفترة أزمة بالغة الخطورة وصلت في عهد الجدين الشيخ خليفة والشيخ عيسى، رحمة الله عليه، إلى حد المواجهة والتآمر فإدانات وأحكام. ومثل هذا التفاهم الذي بدا لبعض الوقت

في الماضي على درجة من الاستحالة يشكل هو الآخر أمثولة في الدرجة الثانية للشقيقين الجارين مصر والسودان اللذين يكثران من إبرام الإتفاقات لكن لا تنفيذ، وفي الدرجة الأولى للشقيقين الجارين اللبناني والسوري. وما يستوقفنا هو أن ولي العهد القطري وولي العهد البحريني اللذين أهداهما والداهما هذا الإنجاز ليكون قاعدة إدارة كل منهما لشؤون البلاد والعباد والعلاقات المستقرة في المستقبل عندما يؤول الحكم إليهما، لم يهدرا الوقت في التصريحات والاشتراطات والتعجيزات، مثل الحال السورية - اللبنانية، وإنما اتكلا، كما ولي العهد السعودي الأمير سلطان، على الله وقالا ما معناه: هذا أمر لا بد منهم فليتم إنجازه الآن قبل الغد. كما أن الجسر الذي تقرر إنشاؤه وسمياه "بجسر المحبة" ليربط دولتين تفصل بينهما مياه الخليج على نحو "جسر المحبة" الآخر - جسر الملك فهد بن عبد العزيز الذي يربط شرق المملكة بالبحرين، هو خطوة ذات ملامح وحدوية للأرض وإن هو جسر فوق الماء، وهذا ما لا يحتاجه جغرافياً الوضع بين لبنان وسورية وإنما الذي يحتاجه هو الإرادة وحسن النية وعدم طمع الكبير بالصغير واحترام السيادة والخصوصية. وبذلك تستقر الأمور يا دكتور بشّار... ويا بعض اللبنانيين الذين تربطكم أفضل العلاقات بأطراف الإنجازات المشار إليها، وهي السعودية واليمن والبحرين وقطر، والذين ينطبق عليهم القول مع بعض التعديل: إغفر لهم يا أبتاه. إنهم لا يدرون ماذا يفعلون بمستقبل العباد وكيف يعبثون بمصير البلاد.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يونيو (حزيران) 2006

أحوالنا الصعبة لبنانياً وسورياً

بين ايادي اردوغان وبوتين

من الطبيعي عندما لا يتصافى الشقيقان الجاران اللبناني والسوري وتحديداً الحكم في سورية، واطياف من الشعب في لبنان ولا تحقق المحاولات الخجولة من بعض الأشقاء العرب من أجل ايجاد جوامع مشتركة كفيلة بتقليص حجم العتب والغضب من الصدور المشتركة، ان يقتحم الساحة آخرون تربطهم بالطرفين اللبناني والسوري علاقة قائمة على المصالح المشتركة من جهة وعلى المشاعر الوجدانية من جهة أخرى.

وأحدث المقتحمين رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان الذي اجاز لنفسه، ومن منطلق حيادي القول على هامش المحادثات التي اجراها قبل ثلاثة أيام رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة في انقرة وانتهت إلى اتفاق للتعاون التربوي وآخر عبارة عن مذكرة تفاهم للجنة الإقتصادية المشتركة اللبنانية - التركية، القول "ان ما سنقوم به في المستقبل سيساعد على بسط الأمن والإستقرار والرفاهية في المنطقة ككل، ونحن ندرك مسؤوليتنا في هذا المجال ونرى ان مشاكل لبنان لا بد أن تُحل داخل لبنان عن طريق الحوار ولذلك نؤيد الحوار الذي بدأ في شهر آذار الماضي ونتمنى له نتائج طيبة في المستقبل...".

من الواضح ان اردوغان يتطلع إلى دور اقليمي مستنداً في ذلك إلى علاقة نوعية بالحكم السوري من جهة وإلى علاقة كثيرة التميز تربطه بـ "البنان رفيق الحريري" بالذات. ونستحضر الآن تلك المبادرة المتميزة أيضاً التي سجلها عقب استشهاد الرئيس الحريري وكانت من حيث حضوره إلى بيروت والكلام الذي قاله ويتسم بالتأثر البالغ مثل بادرة الرئيس الفرنسي جاك شيراك.

وهذه الخصوصية للرجل، التي يمكن ملاحظتها في الحضور الدولي له وفي القبول الفلسطيني والإسرائيلي لمساعيه التي ليس هنالك إعلان عنها، تشجعه على التطلع إلى ممارسة دور اقليمي، ولذا إغتنم مناسبة زيارة السنيورة لكي يقول ما قاله حول الأزمة اللبنانية - السورية مع ملاحظة ان الذي قاله في اللقاء الثنائي مع ضيفه ربما يكون أكثر تحديداً خصوصاً انه يتحدث مع رئيس حكومة لبنانية حريري

الأصل السياسي. وعندما يقول السنيورة لسائليه بعد المحادثات حول احتمال وساطة يقوم بها الرئيس التركي "ان اردوغان صديق حميم للبنان كما هو صديق لسورية في ذات الوقت وكان دائماً يلعب دوراً مهماً في تعميق العلاقات بين تركيا وسورية وبين تركيا ولبنان" فكأنما هو يعني ان الرجل مؤهل لوساطة يقوم بها. وكان كلامه سيبدو أكثر وضوحاً لو اضاف عبارة "ان اردوغان يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تطبيع العلاقات اللبنانية – السورية" وهي علاقات تحتاج إلى تطبيع.

هل يحدث تفعيل من جانب اردوغان للأمر فيقوم شخصياً بزيارة إلى دمشق وأخرى إلى بيروت تعقبها استضافة لقاء لبناني – سوري على المستوى الرفيع في انقرة؟

الجواب عن ذلك واستناداً إلى معلومات خاصة سمعناها من مرجع دبلوماسي مطلع هو أن اردوغان في صدد التفعيل انما ليس ببطء ما يقال ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الإقدام عليه وهو استضافة لقاء لبناني – سوري في موسكو أو في المنتجع الصيفي الرئاسي على شاطئ البحر الاسود يريد مشاركة الصديق التاريخي وليد جنبلاط فيه إلى جانب أشخاص سوريين في مواقع كثيرة الحساسية، وأنه ينتظر نتائج جلسات "الحوار الوطني" لكي يدعو إليه عن طريق سفيره النشيط في لبنان سيرغي بوكين الذي نلاحظ مثل آخرين انه الأكثر دينامية في موضوع التعاطي مع واقع الحال اللبناني – السوري بدليل انه إما يسبق السفير الأميركي جيفري فيلتمان إلى لقاءات متميزة أو يسارع إلى لقاء عندما يرى ان السفير الأميركي سبقه أو بادر اليه. والاثنان في هذه الحيوية مثل السفيرين السعودي الدكتور عبد العزيز خوجه والمصري حسين ضرار وبين الحين والآخر السفير السوداني سيد أحمد البخيت الذي يحاول بلده السودان الكثير من أجل التوفيق بين لبنان الصديق والحكم السوري الحليف. وما يجوز إفتراضه هو أن السفير التركي سينضم في ضوء ما ينوي رئيسه اردوغان القيام به على صعيد المسعى التوفيقي بين بعض لبنان والحكم السوري، إلى "اللوبي الدبلوماسي" الذي اشرنا إليه والذي يضم إلى جانب فيلتمان وبوتين السفير البريطاني جيمس واط والسفير الفرنسي بيرنار إيمييه.

وكما انه لا داعي لإستعجال النتائج فإنه لا موجب للإغراق في التفاؤل، ذلك ان الامور لن تصطلح قبل ان تظهر حقيقة من قتل الرئيس رفيق الحريري أو شارك أو اوحى... ولماذا هذا الإثم والغدر في حق رجل دولة سعى مخلصاً لعلاقة تقوم على التوازن وتنأى عن الحساسيات.

صحيفة "اللواء" – يونيو (حزيران) 2006

الحوار الصاروخي وما نتمناه

من إيران وسورية

الحوار الصاروخي هو اللافت في المواجهة المستمرة بين جزء من لبنان متمثلاً بـ "حزب الله" وإسرائيل مجتمعة.

وعندما نقول "جزء من لبنان" فلأن الواقع المحلي يشير إلى ذلك. كما أن موقفين لافتين وغير موفَّقين في نظرنا يؤكدان ذلك هما موقف وزير الخارجية السورية وليد المعلم وموقف المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي اللذين تعاملا مع المحنة اللبنانية بأسلوب من يريد للنار أن تبقى مشتعلة بدل أن يساهم الطرفان في عملية اطفاء مطلوب حدوثها على وجه السرعة. فالأول ذهب إلى المؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية العرب يوم السبت الماضي في القاهرة ليروي لزملائه حلم اليقظة الذي رآه وهو في الطائرة بين دمشق والقاهرة مطالباً اياهم بموقف مؤازرة، لم يتخذه أصلاً الحكم السوري ولم يترجمه إلى فِعْل لكي يُحرج الآخرين، عِلْماً بأنه لو اقتحمت سورية المواجهة وفتحت جبهة المقاومة في الجولان أو حرّكت جيشها وطائراتها في اتجاه الجبهة لكان مؤتمر القاهرة لن ينتهي على نحو ما انتهى إليه ولكانت الطاولة العربية انقلبت رأساً على عقب واختلطت الاوراق والتوجهات كما لم تختلط من قبل. وبطبيعة الحال فإن الرد على كلام الوزير المعلم جاء بمستوى مضمون الكلام الذي غلبت فيه المشاعر الوجدانية على النظرة الواقعية.

أما الموقف الثاني فتمثَّل بقول خامنئي "ان الولايات المتحدة طالبت بنزع سلاح حزب الله وهذا لن يحصل، فالشعب اللبناني يساند حزب الله والمقاومة، والسواعد القوية ستمنع الصهاينة من القيام بما يشاؤون...". وهذا الكلام يؤكد ما ليس من المصلحة الآن تأكيده في ما يقال عن مصدر الصواريخ التي يستعملها الحزب وعن تأثير إيران على قراره.. وإلى درجة القول من جانب مراجع دولية وعربية وأقطاب سياسة لبنانيين إن "حزب الله" خاض المواجهة بلبنان من أجل إيران وسورية.

ما يتمناه اللبنانيون وبالذات الألوف المؤلَّفة من النازحين الذين لو تجوَّل الوزير المعلم وآية الله خامنئي بينهم لكانت الدمعة ستسقط على خد كل منهما حزناً على أحوال الاطفال والنساء والشيوخ الذين لا تقوى أقدامهم على السير وصعود سلالم

المدارس الرسمية التي أوصلتهم المحنة إلى العيش فيها لاجئين، أن تأخذ الحكمة طريقها إلى أهل القرار السوري والإيراني فيوصون بالمرونة، أو يعلن الجانبان الحرب على إسرائيل وتحمُّل المخاطر التي من غير الانصاف اقتصار تحمُّلها على لبنان الذي تحوَّل في خمسة أيام من وطن واعد وحالم بالتنمية والإستقرار بما يعوِّضه سنوات الحرب المريرة إلى وطن إستهدفه العدوان المتذرع بحجة خطف جنديين فأمعن فيه قصفاً وتدميراً وزعزعة للنفوس وانتهى الأمر بـ "الشعب اللبناني" الذي يتباهى به آية الله خامنئي إلى شعب مشرد أو نازح أو قابع في العراء ينتظر تأمين مأوى له.

أما أن يبقى الموقف عبارة عن حلم راود مخيلة الوزير وليد المعلم، ورفض من جانب المرجعية السياسية والعسكرية الإيرانية لأي مرونة يمارسها "حزب الله" الذي يدمر العدو على مدار الساعة بنياته التحتية ويحاول كسر ما تبقَّى من إرادة جمهوره، ففي ذلك ظلم أشبه بظلم ذوي القربى الذي هو قياساً بالنتائج أشد مرارة من ظلم المجتمع الدولي الذي يشقى المرء للتأكد مما اذا كان هذا المجتمع وبالذات الدولة الأعظم أميركا التي صادرت قرار وضع اليد على لبنان من الحكم السوري، حريصاً بالفعل على هذا الوطن الصغير المغلوب على أمره، ومن الجميع دون استثناء.

وتبقى الاشارة إلى ان المواجهة على ما يبدو لن تتوقف حتى اطلاق آخر صاروخ على إسرائيل من الترسانة الصاروخية التي في حوزة "حزب الله" والتي هي بالألوف وهذا ما يمكن فهمه من كلام آية الله خامنئي الذي يرى ان اطلاق هذه الصواريخ على إسرائيل يبقى أفضل من تسليمها... أو تدميرها.

صحيفة "اللواء" - يوليو (تموز) 2006

نحن وسورية
والقوة الدولية

اذا كانت القوة الدولية ستتصرف على أساس الحياد الايجابي وبذلك لا تكون قوة أمان لإسرائيل وعيناً ساهرة لرد أي مواجهات تستهدفها، فإنها ستحقق في الفترة التي ستستغرقها إقامتها إستقراراً نسبياً يؤسس للحل النهائي والشامل. اما اذا كانت ستتصرف وفق سياسة الكيل بمكيالين المتبعة من جانب الأمم المتحدة فإن ضررها سيكون أكثر من نفعها، فضلاً عن أنها ستتحول مع الوقت إلى قوة مراقبة لمشكلة عالقة وهو أمر لن يفيدنا كونه سيؤسس لحالة من نوع اتفاق الهدنة بينما نحن نتطلع إلى ما يحقق راحة البال المشغول منذ أكثر من نصف قرن بهموم تأخذ من طريق الأمان والنهوض.

والحديث حول القوة الدولية يجعلنا نتمنى على الحكم السوري المباشرة بقطع الطريق على أن تصبح القوة الدولية مثل جدار برلين أو مثل الجدار العنصري الذي بدأ أرييل شارون بناءه ويتطلع خَلَفُه السيّئ التصرف ايهود أولمرت إلى استكمال البناء. وهذا التشبيه من جانبنا ليس من باب الافتراء وإنما هو حقيقة. فهذه القوة الدولية في حال انتشارها على طول الحدود مع سورية ستتصرف على أساس أنها "الأمن العام الدولي" و"الجمرك الدولي" وهي حالة أكثر خطورة من حالة الهدنة المستديمة. وبدل أن يكون الرد السوري على نشر القوة الدولية هو التلويح بإغلاق الحدود مع لبنان فإن التطبيع الأخوي للعلاقة بين البلدين هو ما نقصده بقطع الطريق على ما يمكن حدوثه مع ملاحظة أن اغلاق الحدود في الماضي لفترة قصيرة كان من الإجراءات غير الموفقة لأنه جعل الجراح المعنوية النازفة أصلاً تزداد نزفاً.

ولقد افترضْنا أن أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني سيكون أكثر من ناقل رسائل فلا تقتصر مهمته عندما زار لبنان على القول إنه يحمل ترحيباً من الرئيس بشّار الأسد بزيارة يقوم بها رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة إلى دمشق وإنما اقناع الرئيس السوري بأن يبدأ مع لبنان التعامل الخالي من ربط الحاضر بالماضي القريب لأن الاستمرار في هذا الربط لن يحقق أي نتيجة. وهو لو فعل ذلك لما كان السنيورة سيقول وعلى الملأ في المؤتمر الصحافي قبل أمس كلاماً قال أكثر

منه للشيخ حمد في لقائهما الثنائي. ومما قاله السنيورة: "تلقيت هذه الدعوة من خلال أمير قطر وقد ذكرتُ له أن موقفي كان ولا يزال أن هناك حاجة للتواصل بيننا وبين الشقيقة سورية وأن نجلس وأن نتكلم بصراحة ووضوح وبعيداً عن اللُبس وبشكل يتفق مع مصلحة البلدين لأنه ليست لدينا مصلحة أن نكون على خلاف مع سورية وأن تكون سورية على خلاف مع لبنان ولكن على كلينا أن نقرأ أن العلاقات يجب أن تكون مبنية على الإحترام المتبادل. ويجب أن يتم التعامل مع لبنان على أنه بلد مستقل وذو سيادة وعندها يكون عاملاً لصالحه وصالح القضية العربية أكثر بكثير من كونه بلداً تابعاً. ولقد حسم اللبنانيون هذا الأمر وعلينا أن نعمل على هذا الأساس، وعندما تتضح هذه المواضيع نجلس حول الطاولة وعندها لا بد من الوصول إلى توافُق إنطلاقاً من هذه المبادئ...".

ونكرر التمني في ضوء الدعوة التي جاءت إلى السنيورة على لسان أمير قطر لكي يزور سورية والرد اللافت للانتباه عليها من جانبه عن طريق الإعلام، أن يعاود الرئيس بشّار التأمل ملياً لا أن يضيف مسألة وضع قوات دولية على طول الحدود مع لبنان سبباً إلى قطيعة قد تحدث. وهو اذا عاود التأمل ملياً سيرى المشهد السياسي الإقليمي والدولي على غير ما هو حاضر في باله... وسيجد أن مصلحة الحكم السوري الذي يتربع على قمته هو في إعادة النظر.

صحيفة "اللواء" – أغسطس (آب) 2006

الإقتباس الممكن لتجربة التفاوض
على طريقة السادات والأسد

في إسرائيل يدلي وزير البنى التحتية بنيامين اليعازار يوم السبت 30/9/2006 بتصريحات على خلفية الوضع النفسي الناشئ عن الإخفاق في المواجهة مع "حزب الله" جاء فيها قوله: "يجب تصفية حسن نصر الله في أقرب فرصة لأنه يجسد الشر بالنسبة لنا وللمسلمين والمسيحيين...".

كان هذا تعليق الوزير الإسرائيلي بعد الظهور العلني للأمين العام للحزب في مهرجان الانتصار الذي حققه المقاومون وشهدت به الأوساط الدولية العسكرية والسياسية، وكذلك التداعيات داخل إسرائيل على أصعدة أهل السياسة والجيش والمخابرات وعلى الأسلحة والآليات، ومنها على وجه التحديد وقف انتاج دبابة "الميركافا" التي طالما وصفوها بأنها "الديناصور العسكري الضخم".

وجاء في التصريحات أيضاً رداً على تكهنات سرت في حينه ومنها ان إسرائيل ستحاول إغتيال السيد حسن إن هو وقف خطيباً في المهرجان قول اليعازار: "كنت سأعارض مثل هذه الخطوة كي لا نعرّض آلاف الاشخاص للإصابة. لكن في أي حال يجب أن نقضي عليه...".

اذا كان هذا هو هاجس أهل القرار في إسرائيل فأي تسوية يمكن أن تتم معهم وأي تعايش يمكن أن يتحقق. ومن الواضح أن الذين يجري تصنيفهم على أنهم من الصقور في المجتمع السياسي الإسرائيلي يريدون توظيف تداعيات الحرب على لبنان لمصلحة شخصية، أي بما معناه يمارسون التشدد في أقصى درجاته، مع أن المطلوب منهم التأمل بعمق في ما حدث وتصحيح المفاهيم القائمة على العدوان.

وبدل أن تتعالى صيحات الأخذ بالثأر من "حزب الله" والتهديد العلني بإغتيال الامين العام للحزب السيد حسن نصر الله وآخرين من قيادة الحزب والمقاومة، فإن الأكثر جدوى للطرفين إسرائيل و"حزب الله" هو الانتقال إلى أسلوب التفاوض على نحو ما فعل الرئيس أنور السادات الذي سارع إلى توظيف الانتصار النسبي على إسرائيل في "حرب أكتوبر" 1973 مقابل الانكسار النسبي لإسرائيل في تلك الحرب. والذي ساعد على الأخذ بمبدأ التفاوض أن الطرفين المصري والإسرائيلي أقرّا ضمناً

بالنتائج التي انتهت إليها الحرب. وما حصل بين إسرائيل ايهود أولمرت و"حزب الله" يشبه إلى حد ما الذي حصل بين مصر وإسرائيل في مثل هذه الأيام قبل ثلاث وثلاثين سنة.

وفي إعتقادنا انه لو وُجد الطرف الثالث الذي يشجع فكرة التفاوض لأمكن تحقيق تسوية يتم بمقتضاها الإنسحاب الإسرائيلي الشامل من الاراضي اللبنانية وإستعادة كل الاسرى القابعين في الزنازين الإسرائيلية ولا يعود هنالك موجب لكي ترتفع صيحات الأخذ بالثأر من نوع تهديد بنيامين اليعازار الذي يتطلع من خلال قوله "يجب تصفية حسن نصر الله في أقرب فرصة لانه يجسد الشر بالنسبة لنا وللمسلمين والمسيحيين..." إلى أن يترأس إسرائيل ذات يوم. وفي الزمن الساداتي قام طرفان بتشجيع فكرة التفاوض هما ملك المغرب الحسن الثاني ورئيس رومانيا تشاوشيسكو.

وقد يقال إن الجانب اللبناني هنا ليس الدولة لكي يحدث التفاوض المشار إليه وأن لبنان الدولة ليس هو من خاض المواجهة على نحو ما فعلت مصر. وهذا صحيح من حيث المبدأ وعلى درجة من التعقيد في الوقت نفسه. لكن الأمر يَسهُل اذا تم الاخذ بأسلوب الرئيس حافظ الأسد في التفاوض في السر وفي العلن والذي كان سيستمر لو بقي على قيد الحياة، أو بمبدأ الاجتهاد والفتوى السياسية.. أي بما معناه يتولى من يُمثِّل "حزب الله" في الحكومة إلى جانب وزراء آخرين عملية التفاوض التي نفترضها، أو كمرحلة تمهيدية تشكِّل الحكومة بالتفاهم مع "حزب الله" وفداً مشتركاً مع التعهد بدعمه والتأكيد على شرعية تمثيله. وبهذه الصيغة لا يعود "حزب الله" يعتبر أنه مسلوب حقه كطرف خاض المواجهة وحقق الانتصار النسبي المشار اليه.

ويبقى اننا ونحن نفكر على هذا النحو نأخذ في الإعتبار الضرورة وأحكامها، كما نأخذ في الإعتبار أهمية عدم بعثرة نتائج الانتصار النسبي الذي تحقق، وقطع الطريق على "الصقور" الإسرائيليين المسكونين بهواجس التصفية بدل التفكير في ما من شأنه ان يُيسِّر السبيل أمام التهدئة والإستقرار، وفي الوقت نفسه تشجيع التيار الإسرائيلي المستجد الذي يتنامى ببطء ويرى ان الحل هو في "المبادرة العربية". وبعد وزير القضاء مئير شطريت الذي دعا إلى إدارة حوار على أساس هذه المبادرة من أجل صنع السلام الشامل، ها هو رئيس "الموساد" السابق افرايم هليفي يدلي بتصريح جاء فيه قوله: "ان المبادرة العربية للسلام تشكل أساساً متيناً للسلام ولا غنى عنها في التوصل إلى السلام الحقيقي...".

وتبقى الاشارة إلى ان مثل هذا التحرك ضروري خصوصاً ان هنالك الطرف العربي – الدولي الجاهز لتنشيط فكرة التفاوض والاستعداد لتعويم "حزب الله" ومعه توأمه "حماس" مالياً ونعني به دولة قطر التي ترتضي الإدارة الأميركية سعيها ويلقى هذا السعي وبنسبة ملحوظة الترحيب والمؤازرة من جانب كل من الحكم السوري والحكم الإيراني والحكومة الإسرائيلية والشقيقان المتنافران: السلطة الوطنية الفلسطينية التي تترأسها "فتح" بشخص محمود عباس والحكومة التي تترأسها "حماس" بشخص اسماعيل هنية. والسعي المشار إليه لا يتم وراء الكواليس فقط، وإنما ميدانياً في العلن... وعلى رؤوس الأشهاد.

صحيفة "اللواء" – أكتوبر (تشرين الأول) 2006

موقف بشّار بعد كلام مبارك والأمير سلطان

إعتدنا كإعلاميين على ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز يلخص، وبأسلوب ما قَلّ ودلّ، المواقف التي يكثر في شأنها التنظير. وهو على سبيل المثال لا الحصر أطلق قبل أيام وبينما الارتباك يسود الصف الفلسطيني وجانباً من الصف العربي المتردد والمشاكس، على "المبادرة العربية" صفة "المنارة الصحيحة".. وهو توصيف في محله كون المبادرة تنير معالم الطريق مع مراعاة عدم الاستسلام للأمر الواقع الأميركي - الإسرائيلي.

ومن أحدث الأوصاف السياسية للأمير سلطان قوله أول أمس وفي ضوء المحادثات التي أجراها رئيس مجلس النواب نبيه بري في المملكة وعاد بعدها يبشر بـ "عيدية" يتطلع كل اللبنانيين إلى معرفة طبيعتها، تعليقاً حول ما يتردد عن وجود "طبعة جديدة" لإتفاق الطائف الذي أبصر النور في المملكة وعلى يدي قيادتها المخلصة والمُحِبة للبنان "ان اتفاق الطائف مثل الرجل الفاضل لا يُعاب أبداً وهذا شيء يعرفه الاخوة في لبنان وأرجو أن يتم تطبيق اتفاق الطائف بحكمة وعناية...".

واستكمالاً لهذا الوصف السلطاني يقول عن أخيه الملك عبد الله انه "بذل مجهوداً لا يتصوره عقل بشر وبصمت وأن المملكة بقيادته تعمل كل ما في وسعها لصالح لبنان بما لا يتعارض مع مصالح أي دولة عربية أخرى...". والدولة الأخرى هي سورية وإن كان الأمير سلطان تفادى التسمية.

هذه التوضيحات من جانب ولي العهد السعودي تزامنت مع محادثات أجراها في دمشق وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وأراد منها ابلاغ الرئيس بشّار وبإسم دول مجلس التعاون الخليجي الذي تترأس دورته الحالية مملكة البحرين أمرين. الأول هو: "لا سلام حقيقياً دون سورية" والثاني هو: "لا سياسة محاور ضد سورية". وبطبيعة الحال فإن هذا الكلام لم يسمعه الرئيس بشّار بهذا الصفاء والوضوح من وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني الذي زار دمشق قبل أن يزورها زميله البحريني بثلاثة أيام.

أما لماذا لم يسمعه فلأن قطر تغرد بين الحين والآخر خارج السرب الخليجي وتسجل الكثير من التقاطع المتعمد مع الموقف السعودي، بينما البحرين ملتزمة تماماً بالرؤية السعودية وتتصرف على أساس أن المملكة الكبرى أي السعودية هي الحاضنة للمملكة الصغرى أي البحرين.

ما نريد قوله إنْ الكرة غدت في الملعب البشّاري والمطلوب منه على ما يجوز الإفتراض هو طي صفحة تسجيل الملاحظات الخشنة في حق السعودية ومصر التي طالما رددها أمام زوار عرب وأجانب من بينهم رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق عمر كرامي والرد على الأشقاء الذين يؤكدون "ان لا سياسة محاور ضد سورية" بالتوضيح ان لا تحالف من جانب سورية مع إيران ضد مصالح ورؤى هؤلاء الاشقاء ولا الوقوف طرفاً في لبنان ضد طرف آخر من أجل إسقاطه.. أي بما معناه تبادُل التوضيح بأن لا محاور وإنما ضباب كثيف يحجب الرؤية ولا بد من تبديده لكي تصفو السماء ومعها القلوب.

وإلى ذلك إن المطلوب أيضاً هو الاستفادة من المناخ الدولي السائد والتنبه إلى محاذير قد تحدث، وهذا ما كان وارداً بحثه مع الرئيس حسني مبارك في اللقاء الذي كان سيتم بينهما في القاهرة قبل ثلاثة أيام، وعلى خلفية رسالة بعث بها الرئيس مبارك إلى الرئيس بشّار من خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة "الاسبوع" المصرية المتعاطفة مع الحكم البشّاري فحواها أن مصر ترفض انهيار النظام في سورية. كما ان الرسالة كانت في الوقت نفسه دعوة من نوع جديد إلى الرئيس بشّار كي يزور القاهرة ويسمع من الرئيس مبارك المزيد من التوضيح والتنبيه وربما على قاعدة (اللهم اني قد بلّغت اللهم فاشهد). وهذا ما فسره الرئيس السوري الذي إستوقفه أكثر من أي مرة قول الرئيس مبارك في المقابلة المشار إليها "هناك اتصالات مصرية – سورية تجري في الوقت الراهن وأن مصر حريصة على سورية وعلى أمنها وترفض أي محاولات يمكن أن تؤدي إلى انهيارها، ذلك ان البديل يمثل خطراً شديداً على الأمن القومي للمنطقة. ولقد نصحتُ بعدم ممارسة الضغوط على سورية وضرورة التعامل معها وإعطاء الأولوية لسياسة الحوار حول كافة القضايا محل الخلاف سواء بين سورية وأية أطراف دولية أو بين سورية وأية أطراف اقليمية. ان مصر ترفض تقسيم دول المنطقة إلى معتدلين ومتطرفين وتتمسك بسياسة تهدف إلى لمّ الشمل العربي ونبذ الخلافات والسعي إلى حل المشاكل التي تواجه المنطقة بعيداً عن لغة الحرب والتهديدات...". كما شدّد الرئيس مبارك في المقابلة على "عمق العلاقات بين مصر وسورية" مؤكداً أن "أية خلافات يجب ألاّ تقف عائقاً أمام تطور العلاقات بين

البلدين وأنه من الضروري أيضاً وقف التدخل في شؤون لبنان وحمايته من أي اعتداءات خارجية...".

خلاصة القول ان الفرصة باتت فضية وقد تصبح ذهبية أمام الرئيس بشّار إنما في ضوء التسليم بما بين سطور كلام الأمير سلطان حول اتفاق الطائف وأيضاً حول جهود الملك عبد الله بن عبد العزيز، وكذلك في ضوء ما بين سطور كلام الرئيس مبارك وبما سيسمعه من الرئيس بري.

وفي حال حدوث ذلك لا يعود الاعتذار عن كلام سابق أمراً صعباً على النفس، وإنما يكتسب صفة اللباقة واللياقة من جانب مَنْ هم بمرتبة الأبناء نحو مَنْ هم بمرتبة الآباء، كما أنه يُرضي الرأي العام السوري العريض ما دام يحقق التهدئة... ويستعيد راحة البال.

صحيفة "اللواء" – أكتوبر (تشرين الأول) 2006

الأحوال البشّارية بعد انقشاع

الجفوة السعودية - المصرية

الآن وبعدما بدأت العلاقة الشخصية بين الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس بشّار الأسد تستعيد بالتدرج زمن الصفاء الذي كانت دائماً تتسم به، فإن حديث التسوية للموضوع اللبناني سيصبح حُكماً أكثر يسراً من ذي قبل وبالذات على الرئيس نبيه بري الذي سيعزز بعد الآن موقع رئاسة مجلس النواب بعدما عزز ما فيه الكفاية طوال الاشهر الثلاثة الماضية موقع رئاسته لـ "حركة أمل" توأم "حزب الله" من والدة أخرى. ونقول ذلك على أساس أن عقدة العقد خلال الشهرين الاخيرين في الأزمة اللبنانية كانت تتمحور بالذات حول مصير الفتور السائد في العلاقة البشّارية - السعودية وانعكاس هذا الفتور على بطء السعي المعقودة آمال وصوله إلى نتيجة على الرئيس بري والذي آثر التباطؤ في انتظار انقشاع الغيمة الثقيلة من سماء العلاقة السعودية - السورية، وليس تهاوناً في الأصول البرلمانية كما أساء البعض اليه. وبعد الذي انتهت إليه العلاقة البشّارية - السعودية يتأكد أن الرئيس بري كان بعيد النظر وأن كثرة اللقاءات بينه وبين الرئيس الآخر سعد الحريري كانت استباقاً مدروساً لما سيحدث مستقبلاً وبعد القمة وليست مجرد تسلية في الوقت الضائع.

وفي تقديرنا ان الرئيس بشّار ذهب إلى القمة بنية استرضاء مَنْ هو بمكانة والده الرئيس الراحل حافظ الأسد، أي الملك عبد الله بن عبد العزيز. وذهب ليصغي وليتبلغ من النصح ما إعتاد أن يسمعه في الماضي سواء عندما كان يشارك في مرحلة التأهيل للحكم في مجلس الوالد الراحل عندما يزور ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز دمشق، أو حتى في السنوات الأربع الأولى التي بات فيها الإبن بشّار على رأس الحكم في سورية خلفاً لوالده. كما أنه ذهب إلى القمة مرتضياً، على ما يجوز الإعتقاد، أي مطالب يطلبها الملك عبد الله بن عبد العزيز سواء ما يتعلق بلبنان أو العراق أو إيران أو فلسطين، وأيضاً ما يتعلق بالتوتر غير المبرَّر في علاقة سورية البشّارية مع فرنسا الشيراكية والتوتر الذي يجب ألاّ يتطور في العلاقات السورية - الأميركية خصوصاً أن هذا التوتر تخسر منه سورية وتستفيد منه إيران. وما دامت

كل هذه المطالب المشار إليها تنفع سورية النظام والشعب والكيان، ويعرضها الملك عبد الله بصيغة إسداء النصيحة، فلماذا لا يكون القبول من جانب الرئيس بشّار بها؟ وعندما يدق الباب السوري نواب أميركيون جمهوريون أتوا إلى دمشق أمس مستبِقين وفداً نيابياً من الحزب الديمقراطي برئاسة نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب سيصل الثلاثاء المقبل، فإن مثل هذا التوجه لا بد أن يرتبط في بعض تسهيلات حدوثه ببدء إنقشاع الغيوم الثقيلة من سماء العلاقة السعودية - البشّارية ومعها العلاقة البشّارية - المصرية.

ونعود إلى ما بدأناه لنقول إن العلاقة البشّارية التي استقامت مع المملكة العربية السعودية ستيسّر الأمر على الرئيس نبيه بري الذي ينتظر مثل هذه اللحظة بفارغ الصبر وكثرة التحمُّل. ولا نملك في هذا المجال سوى القول: اللهم يسِّر... ولا تُعسِّر.

صحيفة "اللواء" - مارس (آذار) 2007

سورية العربية وبشّار المختَلِف في قمة الرياض

نستحضر ونحن نتأمل في الموقف السوري الراهن قول الرئيس بشّار الأسد بعد زيارته إلى إيران يوم السبت 17 شباط الماضي بعدما كان أنهى المحادثات في اليوم التالي بلقاء مع مرشد الجمهورية آية الله خامنئي "إنها واحدة من أنجح زياراتي الرسمية وإن التطورات في المنطقة أثبتت صواب رؤى كل من إيران وسورية، أما الإدارة الأميركية فإنها تبغي تثبيط معنويات الصمود والمقاومة لدى شعوب ودول المنطقة التي تتحدى جبهة أميركا لكنها لم تنجح في تحقيق أهدافها..."، وقول آية الله خامنئي "إن الولايات المتحدة وحلفاءها ستكون الخاسرة الوحيدة في الشرق الأوسط وإن إيران وسورية تمثلان عمقاً إستراتيجياً متبادلاً كما ان العلاقات بينهما هي أكثر العلاقات العريقة والمتميزة في المنطقة...".

كان ذلك قبل أن تأخذ الاتصالات السعودية - الإيرانية بُعدها بالنسبة إلى التوافق على بعض النقاط الساخنة في الأزمة اللبنانية والوضع في العراق، ثم جاءت زيارة وزير الدفاع الإيراني اللواء مصطفى محمد نجار إلى سورية بعد ثلاثة أسابيع من زيارة الأسد إلى طهران وإدلائه بالتصريحات التي أوردنا بعضها على سبيل المثال لا الحصر وإجراء محادثات في شأن توطيد التعاون العسكري بين الجانبين، لتجعلنا نطرح في هذا الشأن عدة تساؤلات تتمحور حول: هل أن الرئيس بشّار سيشارك في القمة العربية الدورية في الرياض متسلحاً بهذه العلاقة القوية الإستراتيجية مع إيران، أم أنه سيكون بشّاراً مختلفاً في ضوء الانفراجات الأولية بين نظامه والمجموعة الأوروبية فضلاً عن الاتصالات الخجولة شكلاً الصريحة فِعْلاً مع الإدارة الأميركية والقناة البلجيكية التي كان لافتاً جداً تشغيلها وفي شخص وزير الخارجية كاريل دي غوخت الذي التقى الرئيس بشّار يوم الثلاثاء 6 آذار الجاري وأجرى محادثات مع نائبه فاروق الشرع ووزير الخارجية وليد المعلم؟

والقول إن القناة البلجيكية لافتة لأن بروكسيل هي محطة المعارضة الخدّامية - البيانونية ضد النظام في سورية والتي يوجّه منها الثنائي البعثي - الاخواني وعلى لسان عبد الحليم خدّام وشريكه في "جبهة الخلاص الوطني" علي

صدر الدين البيانوني المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية البيان تلو البيان الذي يدعو إلى الانقضاض على النظام وبناء دولة ديمقراطية. وأحدث البيانات كان يوم 8 - 3 - 2007 لمناسبة حركة الثامن من آذار 1963 التي أوصلت البعث إلى السلطة.

ما يعنينا هنا أن الرئيس بشّار يتأهب كما توجبُ ذلك المصلحة السورية للمشاركة في قمة الملك عبد الله بن عبد العزيز. وحتى الآن لم يصدر عنه الكلام الذي يبدد مشاعر العتب عليه الأمر الذي يعني أنه متمسك بالعلاقة المتميزة مع إيران. ومثل هذا التمسك قد يجعله يوفد نائبه فاروق الشرع لترؤس وفد سورية إلى القمة. وفي حال حدث ذلك فإن فرصة تكون ضاعت من أجل ترميم علاقة يبدو الحكم البشّاري في أشد الحاجة إليها خصوصاً أن التغريد البشّاري في الفضاء الإيراني بعيداً عن السرب العربي أوجد حالة من العزلة على الرئيس بشّار ومن مصلحته التعجيل في إنهاء هذه العزلة... لأنها ضد سورية العربية.

صحيفة "اللواء" – مارس (آذار) 2007

أهمية المصارحة مع بشَّار وضرورة إزالة آثار المعطِّلات السورية

اتسمت بالصراحة شبه المتناهية محادثات المنسّق الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الاوروبي خافيير سولانا مع الرئيس بشَّار بشَّار الأسد وعدد من المسؤولين السوريين يوم الأربعاء 14 - 3 - 2007 في دمشق. وجرت المحادثات بعدما كان حرِصَ سولانا على مناقشة المسؤولين في لبنان عدا الرئيس اميل لحود، ولماذا هذا الإستثناء ما دام (أي سولانا) سيتحدث مع الرئيس بشَّار. كما أن المحادثات جرت بعد تشاوُر سولانا مع الملك عبد الله بن عبد العزيز والتحادث مع وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل ما جعل صورة الموقف جلية أمامه وبحيث أمكنه أن يوضح للرئيس بشَّار ما هو من الضروري توضيحه حتى لا يبقى الموقف السوري على ما هو عليه يفتقر إلى المصداقية المطلوبة كونه يقوم على النفي أو التبرير أو الاستهانة بأمور تتعلق بلبنان وغدت غير قابلة لإعادة النظر فيها من جانب المجتمع الدولي وأهمها ما يتعلق بالمحكمة الدولية وترسيم الحدود وتبادُل التمثيل الدبلوماسي، فضلاً عن أمور أخرى تتصل بالتأثير السوري في الموضوعين الفلسطيني والعراقي. ومن خلال بعض العبارات، التي وردت في تصريحات سولانا في المؤتمر الصحافي الذي عقده مع وزير الخارجية السورية وليد المعلم قبل أن يغادر دمشق، يمكن ملاحظة الصراحة.. انما من جانب واحد هو الجانب الاوروبي. فقد قال سولانا إن عدم زيارته دمشق لثلاث سنوات "سببها أن مواقف الإتحاد الاوروبي مختلفة مع سورية حيال جميع المسائل التي تهم الطرفين"، وقال أيضاً إنه دعا الرئيس بشَّار إلى "بذل جهود كبيرة لتطبيق القرار 1701 وهذا أمر جوهري لتحقيق السلام والإستقرار في لبنان" ودعاه أيضاً "إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد تهريب الأسلحة عبر الحدود مع لبنان". والأهم من هذا كله إنه قال للرئيس بشَّار "يجب إقران الأقوال بالأفعال" رامياً بذلك في الملعب البشَّاري إمكانية إبرام صفقة تنفَّذ بموجبها سورية كل ما هو مطلوب منها على الصعيد الداخلي والإقليمي وبالذات ما يتعلق بلبنان وفلسطين والعراق، على أن ينظر المجتمع الدولي في أمر إعادة الجولان إليها. لكن نقطة الضعف في هذا العرض أنه يأتي من وسيط أوروبي وليس

من الإدارة الأميركية أو من الأمين العام للأمم المتحدة الذي في حال طرح هذا العرض يكون مخوّلاً من جانب تلك الإدارة بطرحه. وعندما نقول إن العرض جاء من وسيط أوروبي هو خافيير سولانا فإننا في ذلك لا ننتقص من أهمية الرجل، لكن سعيه هذا يشبه ذلك السعي الذي بذله الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في موضوع لبنان قبل شهرين فإحتار الناس في أمر هذا السعي هل هو عربي عام أو عربي خاص. ونقول ذلك على أساس أن مؤسسة القمة العربية وفي شخص الرئيس السوداني عمر البشير الذي يترأسها لمدة سنة بدأت يوم 28 – 3 – 2006 وتنتهي يوم 28 – 3 – 2007 لم تكلف عمرو موسى بطرح مبادرة ولو حدث ذلك لكان بدا السعي عربياً وليس مجرد سعي خاص لا مصلحة لأي دولة عربية بالإعتراض عليه كما لا مصلحة لرئاسة القمة، أي السودان، بالتحفظ ما دام سبق أن طرح مبادرة، وأسند إلى المستشار مصطفى عثمان اسماعيل أمر تسويقها لكن ما لبث أن انتهى المستشار ملحقاً بمسعى عمرو موسى، ثم تتلاشى المحاولتان اللتان كانتا مجرد نوايا طيبة تحتاج إلى الإجماع العربي الداعم لهما وهو ما لم يتم الأخذ به. ومن الطبيعي أن تكون مهمة سولانا أكثر فعالية من مهمة عمرو موسى لأن الأول لا يمكن أن يتحرك إلاّ بتكليف رسمي من الإتحاد الاوروبي، ولأنه في محادثاته كما في تصريحاته وعلى نحو ما أشرنا إليه يخاطب الرئيس بشّار بصراحة غير مألوفة وغير ممكنة بالنسبة إلى عمرو موسى. وفي غياب هذه الصراحة لا يعود الحديث مجدياً ويكون التبرير والنفي هما محور الموقف السوري الذي لا يؤدي إلى وفاق. وهنا نتطرق إلى ما كان يحتاجه لقاء فاروق الشرع نائب الرئيس بشّار الأسد بالرئيس حسني مبارك وهو مصارحة كتلك التي إتسم بها لقاء سولانا بالرئيس بشّار. كما أنه لكي تستقيم الامور كان من الضروري عند تصريح الشرع عن نتائج ذلك اللقاء اعتماد المفردات الكفيلة بإزالة آثار الإرتداد السلبي المتمثل بزلة اللسان الشهيرة حول "أشباه الرجال" وهو أمر لم تحققه تخريجة السيد النائب، أي فاروق الشرع، الذي قال "إن الرئيس بشّار لم يكن يقصد بعبارته الشهيرة أياً من القادة العرب وإنما بعض القيادات الصغيرة في بعض البلدان العربية"، وهو تبرير لا نظن أنه سيفيد ربما لأن ايفاد الشرع إلى القاهرة تأخر كثيراً وربما لأن إزالة الآثار تكون من قِبَل القائل المسببِّ وليس من خلال التبرير وعلى قاعدة المثل الشعبي "كلمة تُحنِّن وكلمة تُجنِّن". وهنالك أيام عدة تفصلنا عن قمة الرياض تكفي لمن يريد أن يقول الكلام الذي يُحنِّن ويكون بديلاً لـ "زلة اللسان" التي لا تختلف كثيراً عن "الزلات البوشية" التي أثبتت تداعيات ما بعد قولها انها جاءت في غير محلها، فضلاً عن أنه من

غير الجائز صدورها عن الذين يملكون سلطة اتخاذ القرار عند الحديث عن أمور البلاد والعباد. كما أن الأيام التي تفصلنا عن موعد انعقاد القمة كافية لكي يحسم الرئيس بشَّار أمر "المعطِّلات" السورية للعلاقة التي نتمنى أن تكون على أحسن وأثبت حال مع لبنان وبحيث لا يعود هنالك موجب للغريب الاوروبي، سولانا أو غيره.. وبالذات وزير خارجية بلجيكا الذي سبق سولانا إلى دمشق، لكي يبدو حريصاً على لبنان أكثر من شقيقته سورية وبأن يقول رداً على ما صدر من المسؤولين السوريين من تبرير ونفي وتبرؤ "عليكم إقران الأقوال بالأفعال" وذلك لأنه غير مقتنع بما سمعه. وما دام ليس مقتنعاً فإن التوتر لن يزول إلاّ على قاعدة الصراحة التامة... وربما يصل إلى ما لا يتمناه المرء لسورية العزيزة.

صحيفة "اللواء" – مارس (آذار) 2007

أي أميركا هي الأفضل

لـ سورية الأسد؟

ترى أميركا (الجمهورية) المتمثلة في شخص الرئيس جورج بوش الإبن وبعض صقور ادارته التي لا ترحم ولا تترك مجالاً لرحمة رب العالمين تأخذ فرصتها على البلاد والعباد، ان حل الأزمة في المنطقة يمر على ركام النظام السوري الذي يقوده الرئيس بشّار الأسد. والركام هنا بمعناه المعنوي أي أن يستدير النظام بالرضى ومن دون الحاجة إلى الاقتناع، ويصبح بالتالي طوع اليد الأميركية.

وترى أميركا (الديمقراطية) في شخص رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي أن حل الأزمة يمر من خلال النظام، مع ملاحظة أن الرئيسة بيلوسي من حيث الشأن داخل المجلس وداخل الحزب ليست مطلقة اليد ولا صاحبة الشأن الكبير على نحو ما هي على سبيل المثال حال رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري الذي كان استقباله لزميلته الأميركية عندما زارته في برلمانه الثاني (قصره في عين التينة) ودوداً. لكن على رغم ضآلة الشأن فإن ما تطرحه بيلوسي سيكون ولا بد مسموعاً في أوساط حزبها الذي يتطلع إلى خطف البيت الابيض من الغريم الجمهوري.

في هذه الحال ما الذي في استطاعة الرئيس بشّار أن يفعله؟ هل يترك نظامه برسم الاستهداف (الجمهوري البوشي) أم يبدأ إعادة نظر متدرجة تبعث الطمأنينة في نفوس العباد وتُبقي البلاد في منأى عن محاولات العدوان أو مغامرات التآمر؟

لعل السلامة المرجوة هي في التأمل جيداً في رؤية نانسي بيلوسي كما ستوضحها بعد عودتها إلى حزبها والبرلمان الذي تترأسه، كما أن السلامة المرجوة هي أيضاً في تنشيط قنوات الاتصال مع أميركا (الجمهورية) لأن لا شيء يؤكد أنها ستتوارى لتحل محل الإدارة البوشية إدارة (ديمقراطية) ذكراً كان الذي سيترأس أو هيلاري كلينتون التي حتى اشعار آخر تبدو الأوفر حظاً في صفوف الحزب الديمقراطي.

وعندما نقول ذلك فإننا نأخذ في الإعتبار أن اللعب على صراع الحزبين الجمهوري والديمقراطي لا يفيدنا في شيء لسبب بديهي وهو أن الإثنين يلتقيان حول مصلحة إسرائيل أولاً. وبالنسبة إلى سورية بالذات فإن قضيتها الأساسية هي في

إستعادة أرضها المحتلة. ومن دون إستعادة الجولان وعلى نحو إستعادة مصر صحراء سيناء لا قدرة للرئيس بشّار على تبرير أي تأمرُك يمكن أن ينتهي إليه حال النظام سواء على طريقة النظام الليبي أو بالآسلوب الحاصل الآن في بعض لبنان وفي بعض السودان وفي بعض فلسطين. وهي طريقة تُبقي البلد في منأى عن الإحتلال والفواجع مثل ما يعيشه العراق. كما انها الطريقة المرحَّب بها من كل أطياف الشعب ما دام البنيان لن يتهدم والدم لن يُراق ولقة العيش لن تتأثر.

ومِنْ هنا نصل إلى القول إن رئيسة البرلمان الأميركي بالإطلالة المريحة لها على الناس في سورية والكلام الطيب عن الدور الذي تلعبه سورية على صعيد المشاركة في حل الأزمة في المنطقة بدءاً من إيران وصولاً إلى لبنان مروراً بالعراق وفلسطين، كانت تخاطب سورية الشعب وسورية النظام معاً وكانت في قرارة نفسها تراهن على الرضى الشعبي العارم على ما تقوله.

ويبقى اننا عندما ننتظر سماع رؤية نانسي بيلوسي كما ستوضحها بعد عودتها إلى حزبها وإلى البرلمان الذي تترأسه، فعلى أساس أن مقتضيات الجولة التي قامت بها استوجبت أنواعاً من لياقة المخاطبة أفضل من مخاطبة الذكور الزوار من نواب وأعضاء مجلس شيوخ، لكن الصياغة النهائية للرؤية الرسمية ستكون مختلفة، على الأقل من حيث إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة إلى المطالب. ونخشى هنا ان تكون مراعاة إسرائيل هي الطاغية وبحيث يرى الرئيس بشّار أن أميركا تبقى هي هي في عهدة (الجمهوريين) كانت أم في عهدة (الديمقراطيين).

صحيفة "اللواء" – أبريل (نيسان) 2007

نيسان بوش الأب مع صدّام..
ونيسان بوش الإبن مع بشّار

ونحن نعيش حالة أبريل (نيسان) بوش الإبن مع سورية البشّارية، نجد أنفسنا نستحضر حالة أبريل بوش الأب مع العراق الصدّامي. وبالمقارنة يمكن لمن تطيب له قراءة ما بين السطور، أن يلاحظ ما يعزز الكثير من الملامح المتصلة بأسلوب الاتصال الذي تقوم به أميركا ذات الحزبين بالآخرين، ويكون ظاهره ترشيد العلاقة وتصحيح مسارها فيما باطنه الوعيد بعد الترغيب الذي لا يجد الصدى الطيب له.

أبريل بوش الأب مع العراق الصدّامي بدأ يوم الخميس 12 أبريل 1990 بلقاء في الموصل بين الرئيس صدّام حسين ووفد من الكونغرس كان وصل إلى بغداد، فيما أزمة العراق مع المجتمع الدولي في قمة التعقيد بذريعة أن العراق يقوم بتطوير أسلحة بيولوجية ويسعى لصنع قنبلة ذرية وجرثومية، فضلاً عن امتلاك المدفع العملاق. أما بداية التعقيد فحدثت عند قول الرئيس صدَّام في كلمة ألقاها يوم الإثنين 2 أبريل 1990 "إن العراق سيجعل النار تأكل نصف إسرائيل، إذا حاولت الاعتداء على المنشآت العسكرية الصناعية العراقية"، كاشفاً عن أن العراق "يمتلك السلاح الكيماوي المزدوج (النيترون) الذي تملكه فقط الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي...". وكرر الوعيد من خلال قوله: "إن الذي يضرب العراق بالأسلحة الذرية سيضربه العراق بالسلاح الكيماوي المزدوج، الذي صنعه منذ عام 1987 ولم يستخدمه ضد إيران، وإن العراق لا يخاف إلاّ من الله، وسيقطع رأس وذنب الدبور الذي يعتدي عليه..". وتزامنت الحملة الأميركية - البريطانية على العراق في وقت كان الرئيس صدّام أصر على رفض التجاوب مع مطالب الحكومة البريطانية عدم تنفيذ حكم الإعدام بالصحافي البريطاني الإيراني الأصل فرزاد رباطي بازوفت بتهمة التجسس، فقال في هذا الشأن "إن أي جاسوس يمر بالعراق ويتصور أن خلفه دولة عظمى، سيجري تقطيعه إلى أربعة أجزاء، لأن العراق لأبنائه وللعرب، ولمن يدخل صديقاً مسالماً أياً كانت جنسيته...". وقال عن أميركا التي كانت قطعاتها البحرية الصاروخية بدأت تستقر في مياه الخليج وعلى نحو إستقرارها منذ بضعة أسابيع في المياه نفسها، استعداداً لضربة محتملة لإيران النجادية التي تتعامل مع المجتمع

الدولي بأسلوب صدّام، ويستعمل رئيسها محمود أحمدي نجاد مفردات صدّامية مماثلة عند التخاطب والاستهانة والتعبير عن الاعتزاز بالنفس"، إن الولايات المتحدة دولة عظمى بالمقاييس المادية وليس بالمقاييس الأخلاقية. ومن يريد أن يحتل موانئ جنوب العراق فليجرب...".

في ظل هذه الأجواء السياسية الخانقة أوفد الرئيس جورج بوش الأب صديقه السناتور روبرت دول زعيم الأقلية الجمهورية في الكونغرس إلى العراق، يرافقه أربعة من أعضاء مجلس الشيوخ هم السناتور ألن سمسون والسناتور جايمس مكلور والسناتور متبرت والسناتور هوارد متيزن بوم. ولم يتم اللقاء في بغداد وإنما في الموصل واستغرق ساعتين بدأ بتسليم الرئيس صدّام رسالة من الرئيس جورج بوش الأب تتعلق برغبة الإدارة الأميركية في تطوير العلاقات مع العراق استقبلها صدّام لمجرد إطلاعه عليها بارتياح ملحوظ معلقاً بأنه يملك الرغبة نفسها على أساس المصالح المتبادلة وبما يخدم السلام. لكن الوفد الزائر أصيب بالهلع وهو يستمع إلى الرئيس صدّام، يقول إن العراق سيرد على أي اعتداء إسرائيلي، وأنه سيستعمل الكيماوي المزدوج في حال استعملت إسرائيل السلاح النووي نافياً في الوقت نفسه روايات وادعاءات نشرتها وسائل الإعلام الأجنبية عن امتلاك العراق الأسلحة البيولوجية وما قيل عن مخاطر المدفع العملاق.

غادر الوفد الأميركي المتميز العراق حاملاً إنطباعاً طيباً عن رغبة الرئيس صدّام حسين في علاقات جيدة مع أميركا وهو الإنطباع الذي حمله قبل ذلك بأيام السناتور سبكتر الذي زار العراق قبل أن يأتي السناتور دول على رأس وفد، بعد محادثات أجراها مع صدّام بحضور وزير الخارجية طارق عزيز. ثم يتبين بعد ذلك أن الهدف من هذه الاتصالات هو الإيقاع بالعراق وتخدير النظام وإغرائه مقدمة للتغرير به. وهذا ما فعلته السفيرة الأميركية المجهولة المقام إبريل غلاسبي التي أوحت للرئيس صدّام بما يشبه الرضى إذا قرر اعتماد ما سماه "الفعل المؤثر" مع الكويت. وهو ما أقدم عليه بالفعل، وكان مؤثراً إنما على العراق أكثر مما هو على الكويت، لأن حرب بوش الأب استعادت الكويت ورمت بالعراق في الآتون المشتعل حتى الآن بسبب حرب بوش الإبن.

في أبريل بعد سبع عشرة سنة يتكرر السيناريو الأميركي مع الضفة الأخرى من البعث الحاكم في العالم العربي. فبعد عزلة طالت كثيراً يأتي إلى دمشق يوم الأحد 1 أبريل 2007 وفد من مجلس النواب الأميركي يمثل الحزب الجمهوري. ثم تقوم رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي يوم الثلاثاء 3 أبريل بزيارة غير مسبوقة إلى دمشق،

عدا زيارة السناتور الديمقراطي جون كيري قبل أشهر حيث التقى بالرئيس بشَّار من دون جدوى، شكلت ثغرة في جدار العزلة المفروضة من الإدارة البوشية على النظام البشَّاري من دون أن تفيد النظام في شيء ذلك أن مطالب نانسي (الديمقراطية) لا تختلف في الجوهر عن مطالب الإدارة (الجمهورية)، فضلاً عن أنها تأتي في سياق الصراع على رئاسة الولايات المتحدة بعد سنة وتطلعات الحزب الديمقراطي الذي مُني مرشحه جون كيري بهزيمة أمام بوش الإبن في معركة تجديد الولاية، إلى الفوز بالبيت الأبيض الذي استأثر به الجمهوريون على مدى ولايتين رئاسيتين حافلتين بالحروب والإحتلال والاستنزاف المادي والبشري. وكما مطالب الوفد النيابي (الجمهوري) تعجيزية بالنسبة إلى النظام البشَّاري، فإن مطالب نانسي بيلوسي مماثلة من حيث التعجيز. كلاهما يعطي من طرف اللسان حلاوة، وكلاهما يريد من بشَّار الأسد ما سبق أن أراده الوفد الذي ترأسه السناتور روبرت دول من صدّام حسين. وبالنسبة إلى الاثنين صدّام من قبل وبشَّار الآن، فإن التجاوب مع المطالب يعني استدارة بالكامل تشبه استدارة العقيد معمر القذافي، الأمر الذي يعني أن لا يعود هنالك مبرر لمواصلة الحكم تحت خيمة "البعث القائد". وفي هذه الحال يأخذ كل جَمْع حجمه وليس أكثر. وبالاستناد إلى واقعة استحضار ما حدث مع صدّام حيث أسالوا لعابه في اتجاه الكويت قد تكون هنالك إسالة للعاب البشَّاري في اتجاه لبنان مرة أخرى، إنما تحت المظلة الأميركية وذلك على أساس بدعة "الحق التاريخي" لكلا البعثين بـ "القطر اللبناني" و"القطر الكويتي". لكن مقدمات إسالة اللعاب السوري مكلفة، حيث إنها تبدأ بفك الإرتباط مع حزب الله، واستكمال إنهاء العلاقة مع بقية الفصائل الفلسطينية المتشددة بعد خروج حماس على هذا التشدد، وإنزال مستوى العلاقة مع إيران إلى ما كانت عليه في ما مضى، وتوظيف الخبرة السورية في تأديب العراقيين العصاة على الإحتلال.

وخلاصة القول إنه قبل أن يبعث بوش الأب بالرسل إلى صدّام حسين، كان السفير العراقي نزار حمدون الذي رمم خلال فترة زمنية ليست طويلة ما أمكنه ترميمه من العلاقة العراقية – الأميركية المتوترة والمستعادة على يديه بعد قطيعة دبلوماسية طويلة نجح أيضاً في إقناع عدد من رموز المؤسسات السياسية والإقتصادية والإعلامية الأميركية بتشجيع السعي لبناء علاقة متميزة بين العراق وأميركا. وهو سعي تكرر بين النظام البشَّاري والإدارة البوشية على يدي السفير السوري وليد المعلم، الذي كوفئ بتعيينه وزيراً للخارجية. وفي حين دفع نزار حمدون (الذي ابتُلي بالسرطان الذي أودى به لاحقاً) الثمن، لأنه قال لرئيسه صدّام بعد التهديد الشهير

بـ "حرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج إذا هي اعتدت على العراق" إنه تبلّغ من مستويات رفيعة الشأن في مؤسسة الحكم الأميركي، أن على الرئيس صدّام أن يغيِّر أو سيتغير، فإن السفير عماد مصطفى الذي يبذل قصارى جهده لترميم علاقة بالغة التوتر تؤهله لمنصب وزير الخارجية لاحقاً قد يجد نفسه يقول للرئيس بشّار العبارة نفسها، التي قالها نزار حمدون للرئيس صدّام مع فارق أن التغيير عند بشّار الأسد أكثر يسراً منه عند صدّام. ومن شأن الأيام الآتية أن تنبئنا بالمفاجأة السارة أو المباغتة التي تؤكد حقيقة أساسية، وهي أن الإدارة الأميركية تبعث بالرسل ومصادفة في الأسبوع الأول من أبريل ليعرضوا الرغبة بخير العلاقة أو ترميمها في الظاهر، لكن مهمة هؤلاء في الوقت نفسه، هي وضع لغم في ديوان من يزورون للإيقاع به في الوقت المناسب.. وربما المحدد سلفاً. والله أعلم.

وفي انتظار ما ستأتينا به الأيام من مفاجأة متوقعة أو مباغتة غير متوقعة يعيش الرئيس بشّار فترة تأمل في هذا الود المفاجئ من جانب أميركا نحو سورية والمشابه لذلك الود نحو سورية والده من قبل. وخلال هذا التأمل يستحضر ولا بد كلاماً سمعه من وزيرة خارجية الرئيس كلينتون (الديمقراطية) مادلين أولبرايت، عندما اختلت به لبضع دقائق بعد تقديمها واجب التعزية الرسمية الأميركية بوفاة والده، كما يستحضر كلام (الديمقراطية الأخرى) نانسي بيلوسي التي سجلت بزيارتها له في دمشق خطوة قد تكون مهمة جداً إذا هو أحسن الاستفادة منها بقدر استحسانه حديثها مستحضراً ملامح زوجته السيدة أسماء عندما ستصبح في عمر نانسي بيلوسي أو ملامح هذه الأخيرة عندما كانت في عمر أسماء، هذا إلى جانب التشابه في المحيا، هنالك ابتسامة مشتركة بين الاثنتين تشيع التفاؤل بتغيير الواقع الراهن في العلاقات الأميركية – السورية من حال مايل.. إلى الحال الأفضل.

صحيفة "الشرق الأوسط" – نيسان (أبريل) 2007

لغز الجنرالات في الحالة السورية - اللبنانية

من حق الأخ العربي في ديار الوطن وفي دنيا الاغتراب بين أوروبا وأفريقيا، وصولاً إلى كندا وأميركا وأستراليا، أن نفسر له بين الحين والآخر بعض الألغاز في المسألة اللبنانية، ذلك انه يسمع ويرى على شاشات الفضائيات الكثير في شأنها، إلا انه لا يجد تفسيراً لها. ويبقى اللغز الذي يتعلق برئيس الجمهورية الجنرال إميل لحود هو اللغز الذي لا يضاهي لغوزيته سوى لغز "أبو الهول". فعند اختياره هو بالذات، من جانب الحكم السوري، وكان الرئيس حافظ الأسد ما زال على قيد الحياة، ليكون رئيساً للجمهورية واختيار خلَف له بالذات هو الجنرال ميشال سليمان ليكون قائداً للجيش، فعلى أساس أن سليمان اللبناني يكون مستقبلاً مثل سليمان المصري، أي الجنرال عمر سليمان، خلفاً للرئيس حسني مبارك وهذا ما تريده أميركا لترسيخ برنامجها المتوازن في المنطقة. ولقد سار الخيار السوري على النحو الأفضل ولم يحدث أن تجاوز الجنرال لحود الإستراتيجية المرسومة بدقة من جانب الرئيس الأسد الأب وبحيث أن الأمور بقيت تحت خط الرضى بالنسبة إلى أمرين مهمين: الأول أن يكون رئيس الجمهورية اللبنانية المسيحي الماروني إميل لحود حليف "حزب الله" الشيعي وحركة "أمل" الشيعية كونهما القوتين الضاربتين في العمق اللبناني للحكم السوري المتحالف عن نصف اقتناع ونصف ضرورة مع النظام الثوري في إيران. ولقد كان الرئيس لحود عند حسن الظن السوري به بالمعنى الايجابي لـ "الظن"، إذ طوال سنوات الولاية الرئاسية الأولى لم يصدر عن الرئيس أي كلام يخرج عن نطاق الرؤية السورية للعلاقة التحالفية المطلوبة وهي أن المقاومة المتمثلة بـ "حزب الله" هي التي قامت بواجب التحرير، وأن مهمتها لم تنته بانسحاب القوات الإسرائيلية، تنفيذاً للقرار 425 الصادر عن مجلس الأمن، من الجنوب، ولن تنتهي إلا بعد تحقيق الإنسحاب الكامل من "مزارع شبعا" و"تلال كفرشوبا". أما الأمر الثاني المهم فهو أن يكون قائد الجيش الخلَف الجنرال ميشال سليمان متفهماً لما هو مطلوب فلا يتجاوب مع الأطراف التي تطالب بإرسال قوات من الجيش إلى الجنوب تحل محل قوات "حزب الله".. أي بما معناه إخراج الحزب كورقة فاعلة في اليد السورية من

كفة ميزان القوى. وبصرف النظر عما إذا كان الجنرال سليمان كعسكري مقتنعاً بذلك أو أنه غير مقتنع، لكن احتمال الترؤس بعد لحود يجعل عدم الاقتناع أمراً ثانوياً، إلا أنه في النهاية انتهج الرؤية السياسية للمسألة، وبذلك بقي دور الجيش اللبناني ضمن الرؤية السورية مع توضيحات بين الحين والآخر لمساوئ إرسال الجيش النظامي إلى مناطق الحدود.

جاءت الوفاة المباغتة للرئيس حافظ الأسد، ومن قبل ذلك مقتل الإبن باسل الذي أعدَّه لكي يخلفه كونه، أي الأب، في وضع صحي على درجة من الدقة، تُحدِث ارتباكاً في الوضع، ذلك ان التسوية السورية – الإسرائيلية الموعود بها من جانب الإدارة الأميركية في زمن كلنتون لم تتحقق في حياة الأسد الأب، ثم دخلت مع بوش الإبن مرحلة المراوغة في عهد الأسد الإبن الدكتور بشّار الذي وجد نفسه مضطراً للانتقال بعد مقتل شقيقه، في حادث ربما يكون مدبَّراً وربما هو حادث سير عادي، من مجال التخصص الطبي في أمراض العيون إلى مجال استيعاب دروس مكثفة في مجال إدارة شؤون البلاد وعدم التفريط بلبنان مهما كلَّف الأمر.. وبالذات لبنان على نحو ما سارت عليه الأحوال في السنوات اللحودية، لأنه ما دام النظام ممسكاً بلبنان وبالذات برئاساته الثلاث: الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة الحكومة، ومعها "حزب الله"، فإن قدرة النظام على التفاوض مع إسرائيل في حال ارتأت الإدارة الأميركية إنجاز التسوية المرجأة تكون قوية. كما أن هذه الإدارة ومعها إسرائيل ستطرقان الباب السوري من أجل الحل إما على نحو ما حدث مع مصر في الحد الأقصى، أو من خلال مقايضات يكون فيها الأمر الواقع السوري في لبنان مقبولاً. وعندما قاربت ولاية لحود على الانتهاء ولم يحدث طرق الباب على النحو المأمول، فإن الرئيس بشّار في ضوء نصيحة من الوالد أو رؤية توافقية من مراكز القوى الفاعلة في النظام ارتأى التمديد للرئيس المتفهم والمتعاون إميل لحود، مستنداً في ذلك إلى سابقة التمديد التي أرادها الأسد الأب للرئيس الياس الهراوي في انتظار اكتمال خطة التجانس في العقيدة العسكرية للجيش اللبناني مع شقيقه الجيش السوري، والتي أتقن تنفيذ مراحلها الأولية قائد الجيش إميل لحود. وهو، أي الرئيس بشّار، فعل ذلك لأن الإدارة الأميركية ليس فقط لم تطرق الباب من أجل التسوية وإنما هي لم تسأله حتى رأيه في من سيخلف لحود، وكان يرى أن السؤال معناه الإقرار بالدور السوري في المعادلة اللبنانية في ما يخص رئاسة الجمهورية.

بعد التمديد الذي أفرز وضعاً سياسياً خطيراً في لبنان دخلت الإدارة الأميركية بكل عزيمة وعلى المكشوف على خط الأزمة بين أطراف سياسية لبنانية والنظام في

سورية، وبدأت تنشط في اتجاه إسقاط هذا النظام من خلال إضعاف شأنه في لبنان لكي تحل محله. وجاءت واقعة إغتيال الرئيس رفيق الحريري تشكل الفرصة المناسبة للانقضاض على الشأن السوري فكان الإنسحاب العسكري الاضطراري الذي يعتبره الرئيس بشَّار عودة للقوات.. أي مثل تصنيف ما حدث لمصر يوم 5 يونيو 1967 بأنها "نكسة" وليست هزيمة. وهنا بدأ العمل لاقتلاع الشأن السوري بدءاً بإجبار رئيس الجمهورية إميل لحود على الاستقالة. ولذا يمكن القول إن هذه الاستقالة في حال حدوثها تكون مثل إنسحاب القوات السورية. كما أن حدوثها يعني أن رئاسة الجمهورية لا تعود خياراً أو قراراً سورياً، ويعني أن رئيس الجمهورية البديل لا يمكن أن يقول، كما درج الرئيس لحود على القول، إن مهمة "حزب الله" كحركة مقاومة لا تنتهي إلاّ بعودة الفلسطينيين من لبنان إلى وطنهم فلسطين، الأمر الذي يعني ان التحالف مع "حزب الله" قائم. ومع الرئيس البديل يتم إنسحاب القوات الإسرائيلية من "مزارع شبعا" و"تلال كفرشوبا" على نحو إنسحاب إسرائيل بالحسنى من "طابا" في مصر. وفي ضوء هذا الإنسحاب يصبح ترسيم الحدود مع سورية برسم التنفيذ ويتم حسم هوية تلك المزارع، فإما هي لبنانية ويكون لبنان ربح أرضا لم تعد محتلة، وإما هي أرض سورية تدخل ضمن صفقة التسوية مع الحكم البشَّاري وبعد ذلك يصبح تبادُل التمثيل الدبلوماسي أمرا لا بد منه. أما "حزب الله" فإنه في هذه الحال يكون أدى قسطه للعلى... إنما من دون أن يخلد إلى النوم، وإنما يتصرف بعد الجهاد العظيم لتحرير الأرض إلى الجهاد الأعظم لتأهيل الحزبيين والمحازبين بأنهم لبنانيون أباً عن جد وأن مسؤولية كل لبناني من الجنوب إلى الشمال إلى البقاع مروراً بالعاصمة بيروت هي تبرئة الذمة نحو الوطن والشروع في بنائه... والحفاظ عليه من لعبة الأعداء وتلاعب الأصدقاء ولُعاب بعض الأشقاء.

صحيفة الشرق الأوسط- مايو (أيار) 2007

التغريد السوري داخل السرب

خطوة خطوة

ترى وزيرة شؤون المغتربين السورية الدكتورة بثينة شعبان ان اللقاء الذي تم في شرم الشيخ يوم الخميس (3 – 5 – 2007) بين وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس ووزير الخارجية السورية وليد المعلم دليل على أن الإدارة البوشية في مأزق وأنها في حاجة إلى دراسة الوضع في العراق.

هذا الكلام صحيح بنسبة كبيرة ويؤكد صحته ان شعبية الرئيس بوش الإبن في تقهقر إلى درجة أن نسبة الذين يؤيدون الرئيس وصلت في استطلاع لمجلة "نيوز ويك" على موقعها على شبكة الانترنت إلى 28 في المئة وهي نسبة من التدني لم يسجلها في تاريخ رؤساء أميركا سوى الرئيس جيمي كارتر عام 1979، وعلى الارجح نتيجة إخفاقه في الموضوع الإيراني الناشئ عن إحتلال الطلاب الثوريين الإيرانيين مبنى السفارة في طهران بمن فيها من دبلوماسيين وموظفين.

وكلام الوزيرة السورية التي تتفرَّد دون زملائها من الوزراء السوريين بإطلالات كتابية أسبوعية تعالج فيها موضوعات الساعة وبالذات ما يلمس المصالح السورية، صحيح تؤكد ذلك حالة القلق التي تعيشها الإدارة البوشية من دون أن تفيدها اطلالات استعراضية للرئيس بوش من بينها قيادته دراجة هوائية مرتدياً "شورت" رياضي و"بلوزة" خفيفة وذلك لمناسبة حلول أيار شهر الرياضات وكمال الاجسام في الولايات المتحدة. ومن مظاهر القلق أن الرئيس بوش بدأ يُكثر، وإن كان ذلك بصيغة التهويل والتحذير، من ترديد كلمة "الهزيمة" عند الحديث عن الإنسحاب ويقرن ذلك بالقول إن الذي سيحدث هو إن "المتشددين والقتلة والإرهابيين" سيسيطرون وسيصبح العراق تحت سطوتهم وهو ما يمكن أن يهدد مصالح أميركا في المنطقة. وهذه المصالح تتصل بالاحتياطات النفطية الهائلة في العراق والسعودية والكويت والامارات وقطر والتي أوضح أهميتها بالنسبة إلى الإقتصاد الأميركي والاوروبي. كما أن من مظاهر القلق ترويج أخبار تحمل في ثناياها الهلع ومفادها أن في استطاعة إيران الحصول من كوريا الشمالية على صواريخ عابرة يمكن أن تصيب مواقع في أميركا نفسها، ولذا فمن مصلحة كل أميركي دعم مطالب بوش كي لا

يُمنى بالهزيمة وكي يُبقي كلا من إيران وسورية ومعهما السودان و"حزب الله" في القبضة الأميركية خصوصاً أن الغطاء الشرعي الدولي موجود متمثلاً في مجلس الأمن، وبعض قراراته الجائرة.

في ضوء خطورة المأزق الأميركي قد تجد الإدارة البوشية أن مزيداً من الخطوات في اتجاه الحكم السوري من شأنها أن تشكل مدخلاً للانفراج. لكن شرط عدم تعطيل إيران لهذا التوجه السوري وذلك بترك الدبلوماسية السورية تواصل محاولاتها لتقريب وجهات النظر من دون التشويش عليها وإطلاق اشارات في هذا الصدد كتلك التي أطلقتها حديثاً ومن بينها ان لقاء الوزير وليد المعلم مع الوزيرة كوندوليزا في شرم الشيخ كان يتسم بشيء من الارتجال كما ان الحفاوة السورية برئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي وببعض أعضاء الكونغرس من نواب وشيوخ اتسمت بالتسرع وكان من شأن التأني أن يحقق مردوداً أفضل. وفي تقديرنا أن هذا الانزعاج الإيراني سببه في الواقع ان إيران تفضل أن يتم التطبيع الأميركي - السوري من خلال البوابة الإيرانية، وليس فرادى أو من خلال البوابة السعودية - المصرية، خصوصاً أن أهل الحكم الإيراني يشعرون أن الدولتين العربيتين الكبريين الفاعلتين اقليمياً ودولياً تعملان على خطف سورية منهم، أو فلنقل إستعادة الحكم السوري إلى موقعه الطبيعي.. وهي محاولة طالما انها بدأت في القمة الدورية في الرياض فإنها ستتواصل خطوة خطوة، وما لقاء المعلم - كوندوليزا على هامش المؤتمر الدولي للعراق في شرم الشيخ سوى خطوة أولى في هذا الإتجاه. ومن الطبيعي أن تنزعج الأوساط الإيرانية من هذا السلوك لأن التغريد السوري لن يعود على الارجح كما في الماضي... وسيكون بعد الآن على ما يجوز القول داخل السرب.

صحيفة اللواء - مايو (أيار) 2007

لبنان المُستباح والزعامات المحروسة في سجونها مخافة القتل

لم يحدث ان تلازم الخوف مع كبار أهل العمل السياسي والحزبي في لبنان، كما هو حاصل منذ إغتيال الرئيس رفيق الحريري، ثم بعدما بدأ التحقيق الدولي في الإغتيال، صعوداً بعد العدوان الإسرائيلي في يوليو (تموز) قبل أحد عشر شهراً على كل جسر في لبنان وعلى مواقع "حزب الله" في العاصمة بيروت وفي بقية المناطق من الحدود مع إسرائيل في الجنوب إلى الحدود مع سورية في البقاع والشمال من دون إغفال ضرب محطات توليد الكهرباء وتعطيل مدرجات مطار بيروت المدني الوحيد الذي يربط لبنان جواً بالعالم الخارجي.

وبدواعي الخوف أحاط الذين نشير إليهم أنفسهم بحرّاس وسوّروا مداخل الشوارع التي تقع فيها منازلهم بالحواجز الإسمنتية واستقدموا السيارات التي لا يخترقها الرصاص. ولم يعد بعضهم يسافر إلاّ عند الضرورة، ولا يستقبل الناس كما من قبل أو يتفقد أحوالهم كما دَرَج في الماضي على ذلك. وقد وضع البعض منهم حراسة له مستورَدة غير الحراسة المحلية واختصر اللقاءات باستثناء الظهور على الفضائيات التي كانت الدليل على انهم ما زالوا بخير وأنهم شجعان. وكل هذه الاحتياطات هي من أجل تفادي المكاره إغتيالاً عادياً أو من خلال التفجيرات المدوية كتلك التي استهدفت كثيرين من هؤلاء آخرهم وليس أخيرهم القاضي وليد عيدو عضو مجلس النواب اللبناني والعضو الأكثر حيوية في "تيار المستقبل" الذي يتزعمه النائب سعد الدين رفيق الحريري.

عملياً تحوَّل أقطاب أهل العمل السياسي والحزبي في لبنان إلى سجناء أو إلى ما يشبه الإقامة الجبرية وكل منهم بداعي الخشية من مكاره تتنوع الجهات المسبِّبة لها. وعندما تصبح حال هؤلاء على هذا النوع فهذا يعني ان واجبهم القيادي منتكس. وكلما انقضى يوم على هذه الحالة بدا الانتكاس أكثر وضوحاً في بلد يعيش رؤساء مؤسساته السيادية، أي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، حالة من التنافر فلا يلتقون ولا يتفاهمون ولا يؤدي كل منهم الواجب المناط به تأديته. كما ان كلاً منهم يتصرف على أساس ان المنصب أمر يخصه وان المقر الرئاسي مقره

ومن حقه ان يكون حامل مفتاح هذا المقر يقفله ساعة يشاء ويفتحه عندما يريد.. وهي حالة نادرة في عالم الحكم وإدارة شؤون البلاد، كما انها مؤشر إلى فقدان أصحاب هذه المناصب شرعية الإجماع الوطني عليهم. وهذا يؤكد ضرورة ان يكون هؤلاء الرؤساء غير منتمين إلى أي حزب أو تيار سياسي أو موالين لأنظمة خارجية، لأنهم في ذلك يتصرفون ضمن الحياد بالنسبة إلى الأزمات السياسية فلا يتعطل دور رئيس الجمهورية ولا يرتبك دور رئيس مجلس النواب ولا يتعثر دور رئيس الحكومة.

ولو ان الاحتياطات الأمنية كانت لبضعة أيام أو نتيجة حدث طارىء يستوجب اليقظة لكان من الطبيعي ان يتنبه هؤلاء وتتولى الجهات الأمنية حمايتهم. اما ان يكون الأمر على نحو ما هو حاصل في لبنان، أي للسنة الثالثة على التوالي، فهذا يعني ان الوضع ميئوس منه وان مسلسل التفجير إلى ما لا نهاية وان أي احتياطات أمنية لا تُجدي، بدليل ان الرئيس رفيق الحريري رحمة الله عليه اتخذ أكثر الاحتياطات دقة لكن امكن للأشرار الفتك به. وجاءت واقعة تفجير النائب وليد عيدو عصر يوم الأربعاء 13 يونيو (حزيران) 2007 وهو خارج من النادي الرياضي بصحبة نجله البكر واثنين من المرافقين لتترك إنطباعاً بأن الأشرار لا يميزون بين مَنْ يحيط تحركه بإجراءات واحتياطات أمنية على نحو ما كان عليه موكب رفيق الحريري وبين مَنْ يتحرك في إطار الحد الأدنى من الاحتياطات على نحو ما جرى للآخرين الذين استشهدوا بفعل عمليات تفجير أو أولئك الذين تحولوا إلى شهداء أحياء. والمهم في نظر الجهة المحرضة والمخطِّطة ان يكون التفجير مُرعباً بدليل ان كمية آل "ت.ان.ت" التي استعملت في تفجير النائب وليد عيدو بلغت ثمانين كيلوغراماً مع ان الإغتيال لا يتطلب أكثر من رصاصة مسدس أو في الحد الأقصى بضع رصاصات. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا الأسلوب في الإغتيالات يجعل كل رموز العمل السياسي والحزبي يسجنون أنفسهم بأنفسهم مع ملاحظة ان الاحتباس الذي يشبه في بعض ملامحه الإقامة الجبرية الشائع اعتمادها في أوساط الأنظمة الثورية يزداد حدة. ومع ذلك فإن هؤلاء لا يفكون هذا الأسر بمعنى ان يتفقوا على قاعدة الحوار والمنطق وتأكيد الولاء للوطن وليس فقط إستعماله.. وبعيداً عن المكابرة والعناد.

وما يبعث على القلق ان الذين يستهدفهم الإغتيال وتحديداً منذ إغتيال رفيق الحريري يوم الاثنين 14 فبراير (شباط) 2005 وحتى إغتيال النائب وليد عيدو انهم من المسيحيين والمسلمين السُنة، وأنهم من الفريق الذي يناصب الحكم السوري الخصام والإستفزاز، وهذا يترك المجال امام استعجال اتهام ذلك الحكم بأنه وراء

التفجيرات يساعد على ذلك ان الخطاب السياسي السوري غير متقن بما فيه الكفاية لدحض هذا الإتهام، كما ان عدم سقوط ضحايا من رموز العمل السياسي والحزبي والحركي في لبنان الذين إما يحلقون في المدارين السوري والإيراني وإما على امل ترئيسهم في حال تعثّر الرهان الأميركي – الأوروبي على لبنان، يزيد من وتيرة الإفتراض بأن كل عملية تفجير تحدث يقف النظامان السوري والإيراني وراءها وإن نفى الاثنان ان تكون لهما أي علاقة بذلك. ولكن صدمة الإنسحاب السوري من لبنان والخشية المتزايدة لدى أهل الحكم الإيراني من خلخلة أو ضربة أو عقوبات بالغة القساوة تفرضها الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي على إيران، هما اللذان يجعلان الإتهام السياسي لكليهما يتقدم على الإتهام الجنائي. وإلاّ فما مَعنى انه اذا حدث تفجير في الساعة الرابعة عصراً يأتي الإتهام في الرابعة وخمس دقائق للحكم السوري، ومن دون انتظار إطفاء الحريق أو انتشال الضحايا من بين الركام وكذلك مِنْ قبل وصول المحقق الذي يكشف على الادلة الجنائية إلى مكان الحادث. واللافت ان عملية إغتيال النائب عيدو التي وصلت درجة الإجرام فيها إلى حد انها حدثت على مقربة من ناد رياضي جاءت في وقت يخوض الجيش اللبناني أُولى مواجهاته مع تنظيم فلسطيني الاسم يصر خصوم الحكم السوري من اللبنانيين على انه تنظيم سوري الإعداد والتكليف، ويعطي إصرارهم بعض القبول ان "لوبي" الحكم السوري في لبنان هادئ إلى ابعد الحدود مع هذه المواجهة.

ماذا بعد هذه العملية الإجرامية؟ الجواب هو أن مصير لبنان في علم الغيب اذا كانت العقلية السياسية والحزبية والحركية اللبنانية ستبقى على ما هي عليه.

اما اذا حدث نوع من إفساح المجال امام لحظات ضميرية فإن لبنان قد ينجو من الغرق في مستنقع الحاقدين المتلاعبين الذين يستعملون وطنهم ساحة صراع الآخرين مع ان حق المواطنة يفرض عليهم ان يكونوا كلهم للوطن وكلهم للعَلَمْ.. وملء عين الزمن. وهذه هي كلمات عَلَمَهم الوطني الذين استبدلوه بأعلام الآخرين عرباً وعَجماً شرقاً وغرباً. معاذ الله.

صحيفة "الشرق الأوسط" – يونيو (حزيران) 2007

المحكمة بـ "الممتنِع السهل"
و"الثلث غير المعطِّل"

كانت مصادفة غير مستحبة على الإطلاق من جانب الرئيس بشّار الأسد والأطياف السياسية اللبنانية التي تناصر موقفه من الموضوع اللبناني وما يخص على وجه التحديد المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، ان قرار مجلس الأمن في شأن هذه المحكمة صدر متزامناً مع إعلان وزير الداخلية في سورية نتائج الاستفتاء على تجديد الولاية الرئاسية لمدة سبع سنوات يكون الأسد الإبن في نهايتها على مشارف الخمسين وهي سن تجيز له، في حال سارت الأمور في سورية على نحو ما سيَّرها والده الرئيس الراحل، أن يجدد ولاية ثالثة ورابعة.

أما لماذا المصادفة غير مستحبة فلأن فرحة التجديد وفق نتائج الاستفتاء التي أذاعها وزير الداخلية اختلطت بصدمة نتائج التصويت في مجلس الأمن على قرار بإنشاء المحكمة يحمل الرقم 1757 وبذلك شدَّت خطوة مجلس الأمن انتباه الجمع اللبناني والسوري على حد سواء آخذة من بهجة أهل النظام البشّاري بالتجديد وفق الاستفتاء الذي استقبلَتْه إدارة بوش بنوع من الاستخفاف، ما جعل الإعلام السوري يرد على "التحية" الأميركية بمثلها، بل بخشونة أكثر.

ما يلفت الانتباه في نتائج التصويت في مجلس الأمن أنها جاءت تشير إلى أن الثلث الذي امتنع عن التصويت متمثلاً بالصين وروسيا واندونيسيا وجنوب أفريقيا وقطر لم يكن معطِّلاً على نحو ما تنادي به المعارضة اللبنانية متمثلة بـ "حزب الله" و"حركة امل" و"التيار العوني"، ذلك ان الأمور لا تقاس بالكثافة السكانية العددية بمعنى ان عدد السكان في الدول الخمس التي امتنعت عن التصويت يفوق عدد السكان في الدول التي صوتت مع قرار انشاء المحكمة. لذا بدا مشهد جلسة مجلس الأمن قريب الشبه بالمشهد السياسي الراهن في لبنان مع فارق ان الثلث الدولي ارتضى ما آلت إليه نتيجة التصويت عملاً بمبدأ رجحان موقف الأكثرية على موقف الاقلية، بينما الثلث اللبناني لا يمارس اللعبة وفق الأصول نفسها رافضاً إعتبار الأكثرية مالكة أحقية ان يكون القرار وفق وزنها التمثيلي في البرلمان، بل حتى ان الثلث يعتبر حكومة الثلثين غير شرعية، وتلك احجية جاء التصويت في مجلس

الأمن على قرار المحكمة الدولية يفسرها ويقول ما معناه ان في استطاعة الثلث الذي يعارض المحكمة كتفاصيل وليس كمبدأ ان يشارك في جلسة التصويت وان تقول كل دولة معترِضة من دول الثلث هذه رأيها وترتضي بعد ذلك النتيجة، ومن دون أن يتصرف هذا الثلث على نحو الثلث اللبناني، أي ان يعتبر الثلثين حالة غير شرعية ولا يجوز لها ممارسة حق تملكه بموجب الدستور.

وحتى لو صادف ان رئيس مجلس الأمن لشهر التصويت (الذي كان شهر مايو) هو أحد ممثلي دول الثلث وليس الأميركي الأفغاني الأصل زلماي زاده فإنه لا يمكنه التصرف على نحو ما فعله أحد رموز الثلث اللبناني ونعني به رئيس البرلمان نبيه بري، الذي بدوافع كونه رئيساً لـ "حركة أمل" المتحالفة مذهبياً وسياسياً مع "حزب الله" المتحالف هذا الاخير مع الجنرال ميشال عون وهو اول تحالف شيعي – مسيحي ماروني من نوعه في لبنان الطوائفي، اقفل خيار انعقاد المجلس وذلك كي لا يأتي قرار المحكمة لبنانياً ويسلك بالتالي طريقه نحو الفصل السابع في مجلس الأمن الدولي، وهو ما حدث في الجلسة التي عقدها المجلس يوم الأربعاء 30 مايو 2007، وكأنما أراد بري من أسلوب تَعامُله المشار إليه القول ما معناه للرئيس بشّار الرافض جملة وتفصيلاً للمحكمة إن لبنان بجناحه الأسدي بقي على كلمته حتى اللحظة الأخيرة وانه لن يسجل على نفسه انه في اليوم الذي يجدد فيه الرئيس بشّار ولايته الثانية يكون "لبنانه" موافقاً على المحكمة التي يرفضها (أي النظام السوري) أو حتى مُيَسِراً أمر إصدارها بشرعية المجلس النيابي. ومثل هذا السلوك يحتمل أكثر من تفسير لعل أبرزه تأكيد الوفاء لـ "سورية الأسد" وكذلك إرسال الكرة إلى ملعب بشّار الأسد ومِنْ دون أن تكون دخلت شِباك حارس المرمى اللبناني الصلب نبيه بري.

ما يلفت الانتباه أيضاً ان الذين امتنعوا عن التصويت كانوا في قرارهم هذا حريصين على اعتماد سياسة حفظ ماء الوجهين: الأول وجه كل دولة تجاه نفسها بحيث لا تبدو هذه الدولة، وبالذات روسيا والصين، انها تمالئ أميركا وفي الوقت نفسه تعطي بعض الحلاوة من طرف اللسان إلى الصديقين السوري والإيراني الرافضيْن للمحكمة من خلال عمقيهما اللبناني، وبذلك تهتز هيبة الدولتين أمام الرأي العام وكذلك في أوساط أهل القرار الدولي. والثاني وجه كل دولة أمام أميركا نفسها بدافع إرتباطات إستراتيجية معها وكذلك خشية ان تثير لها الإدارة الأميركية المتحكمة بالأمم المتحدة والمؤسسات التابعة للمنظمة وبالذات مجلس الأمن عواصف في أكثر من مكان تبعث على القلق في النفس وتتسبب، وبالذات بالنسبة إلى الصين، بحدوث

ارتباكات في خطط التنمية التي من أجلها يعمل النظام الصيني وفق سياسة إنفتاح نوعية على وضع التحدي لأميركا في آخر بنود جدول التعامل مع المجتمع الدولي وترفض الإنفاق من المليارات التي تتكدس من التجارة في خزائنها على بناء حاملة طائرات تبعث بها إلى مياه الخليج والبحرين الأحمر والمتوسط كرسالة تأييد عالية الصوت لأصدقائها الحكام في إيران وسورية والسودان، مكتفية بوقفات لها طابع الوشوشة أحيانا أو رفع الصوت أحيانا أخرى... إنما من دون إستعمال مفردات تزعج التهدئة التي تتسم بها العلاقات.

وما يقال عن العملاق الصيني يقال عن الهيلمان الروسي. وكلاهما اتخذ موقف "الممتنِع السهل"، أو الممانعة بالمفهوم السوري، وتفاديا لممارسة قوة "الثلث المعطِّل"، أي بما معناه أنهما ليس فقط لم يُسقطا القرار من خلال "الفيتو"، وإنما لم يتلفظا بالاعتراض، وبذلك فإن الامتناع عن التصويت هنا هو نصف موافقة، وهذا أمر أعطى القرار قوة لأنه صدر ضمن عملية تصويت ديمقراطية قال فيها كل طرف ما يريد قوله، وتلك رسالة مزدوجة من مجلس الأمن إلى "سورية اللبنانية" و"لبنان السوري".

فبالنسبة إلى الأولى ينحصر فحوى الرسالة بما معناه ان عملية الاستفتاء على تجديد الرئاسة السورية بالطقوس التي تمت فيها والنتائج التي أتت عليها وهي 97.62 في المئة لا تشكل أداة ضغط على المجتمع الدولي بالنسبة إلى الموضوع المرفوض المبغوض من جانب النظام السوري ونعني به المحكمة، بدليل ان قرار المحكمة صدر وضمن عملية تصويت خلت من الضغوط ما دام القرار لم يصدر بالإجماع وكانت نسبة التصويت 66.66 في المئة مع القرار و33.33 في المئة ليست معه وليست ضده على أساس أن هذا هو مفهوم الامتناع أو "الممتنِع السهل" أو "الممانعة" على نحو ما سبق وأوضحنا.

أما بالنسبة إلى "لبنان السوري" فإن فحوى الرسالة هو أن الاعتراض لا يلغي ممارسة المسؤولية ضمن الأصول وإبداء الرأي والتصويت والقبول بالنتيجة. وإذا كان ذلك لم يحدث فإن الاستفادة من فترة العشرة أيام لتحقيق التوافق تشكل فرصة، وبذلك يصبح القرار 1557 مجرد وسيلة ضغط مِنْ أجل أن يتوافق مَنْ هم في أشد الحاجة إلى التوافق مع أنفسهم... ومن أجل وطنهم.

صحيفة الشرق الأوسط- يونيو (حزيران) 2007

كساد في موسم رد الجمائل

من حيثيات وقوف "حزب الله" و"حركة أمل" مع سورية ورفضهما أي محاولة في هذا الشأن بما في ذلك ما يتعلق بترسيم الحدود وتبادل التمثيل الدبلوماسي وخلاف الأمرين من أمور تتعلق بالسيادة الوطنية وإستقلالية القرار ودفع التهم الجاهزة سلفاً من جانب خصوم النظام السوري والمتعلقة بالإغتيالات والتفجيرات، ان لهذا النظام طوال سنوات الأسد الأب وبعض سنوات الأسد الإبن في عنق "حزب الله" وعنق "حركة أمل" جمائل، وان القاعدة المألوفة هي ان يرد المدين الديون المترتبة عليه للدائن... وخصوصاً اذا كانت الجمائل من النوع الذي يرفع الشأن إلى مستوى الزعامة الشعبية والمواقع المتقدمة في السلطة.

وهذا الوقوف الذي تتخلله أحياناً بفعل تأثير الأقوى على القوي، يجنح نحو ما يُصطلح على تسميته "الكيل بمكيالين" بدليل ان موقف "حزب الله" و"حركة أمل" من واقعة إغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، كان دون وقفة رد الجمائل لرجل دولة له في ذمة زعامتيْ الطائفة الشيعية في لبنان ما يوجب التعامل مع تلك الواقعة بغير التعامل الشكلي الذي صدر عنهما. ولكن تأثير الموقف السوري - الإيراني الأقوى من موقف الحريري القوي مع الزعامتين، هو الذي أخل بالمعادلة وجعل فاجعة تصفية رفيق الحريري دون مساند شيعي لها عدا مساندات خجولة من افراد دينيين لا تأثير لهم في الشارع الشيعي ومن مثقفين وسياسيين مبحوحي، الصوت حتى في ظل الحضور الأميركي والأوروبي والدولي عموماً في الحالة السياسية اللبنانية. ونقول إنه لا تأثير لهم كون الطائفة الشيعية وحدها دون سائر الطوائف التي لا مجال فيها لغير التقاسم الحالي بين "حزب الله" و"حركة أمل"، في حين ان سائر الطوائف تعيش حالة من التنوع السياسي والحزبي ومن دون خشية حزب أو حركة من أحد، ففي الطائفة المارونية تنوُّع ملحوظ، كذلك في الطائفة الارثوذكسية والطائفة السُّنية والطائفة الدرزية. والأرمن هم من حيث التشبيه الأقرب للطائفة الشيعية، حيث ان هؤلاء موزعون على حزبين إنما يصبان في بحرين وتلك معادلة سياسية ذكية حفظت

للأرمن القبول بهم كجالية نصفها مع الحكم ونصفها الآخر مع المعارضة مع احتمال تبدُّل الأدوار أحياناً.

ولقد أثبتت الأزمة اللبنانية بعد استقالة الوزراء الشيعة الذين يمثلون "حزب الله" و"حركة أمل" مدى إمساك الطرفين بالشارع الشيعي من الجنوب إلى منطقة بعلبك وجوارها مروراً بالضاحية ومتفرعاتها في مفاصل العاصمة بيروت، ومدى تمسُّك ابناء الطائفة بـ "الحزب" و"الحركة". فقد استحال على رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ومَنْ حوله ووراءه إختيار وزراء بدائل، في حين انه لو كانت المسألة حاصلة بالنسبة إلى وزراء من بقية الطوائف لكان قد وجد بدل الوزير الواحد خمسين على الأقل يتمنون اتصال السنيورة بالواحد منهم لكي يقول له: لقد اخترناك للحقيبة الوزارية الفلانية.

والاستحالة المشار إليها تكمن في امساك المرجعيتين المشار إليهما بالقرار: مرجعية السيد حسن نصر الله كأمين عام لـ "حزب الله" ومرجعية نبيه بري كرئيس لـ "حركة أمل". وحتى اذا حاول السنيورة عرض فكرة التوزير على شيعة آخرين فإنه لن يحقق الغرض، ذلك ان لا أحد سيوافق درءاً للأعظم، فضلا عن ان الموافقة في حال حدوثها تملأ فراغ المقعد بما يحقق الشرعية المنقوصة، لكنها لن تسد الثغرة الأساسية المتعلقة بنقصان التوافق الوطني والتمثيل الطائفي.

ولقد عاشت الطائفة السُنية في أواخر الخمسينيات مثل هذه الأزمة بصيغة أخرى، حيث تبيَّن ان ترئيس خليل الهبري للحكومة خروجاً على التوجه الناصري للطائفة زمنذاك لم يصمد.

لكن المرء مثل حالنا وهو يرى هذا الحرص من جانب "حزب الله" و"حركة أمل" على رد الجمائل لسورية الأسد وإيران الخمينية – الخامنئية – النجادية وإلى حد أن بعض مقتضيات وتداعيات هذا الرد ينعكس على أزمة خانقة يعيشها لبنان ويزداد تبعاً لذلك منسوب الاختناق، يجد نفسه يتساءل: ما الذي يمنع الرئيس محمود أحمدي نجاد رمز مرحلة الزعامة الإيرانية في الزمن الحالي من إبلاغ حليفه الرئيس بشّار الأسد بأن الظروف تستوجب تسديد ديون لفرنسا في العنق الإيراني، وانه يرى مشاركته الطلب من القطبين الشيعيين اللبنانيين "حزب الله" و"حركة أمل" وعملا بمبدأ "رد الجمائل" وكذلك "الرد على التحية بمثلها أو بأحسن منها"، ان يؤازرا المسعى الفرنسي الهادف إلى الحل المتوازن في لبنان؟

ومع ان الرئيس نجاد والرئيس بشّار كانا في سن فتيَّة عندما حدث الجميل الفرنسي، إلاَّ ان استحضار وقائع الزمن الذي مضى، يؤكد مدى أهمية ما قامت به فرنسا عندما إستضافت الإمام آية الله الخميني وأقطاب حركته السياسية ورعايتهم،

وهم في ملاذهم الفرنسي في "نوفل لو شاتو" على مسافة ساعة من العاصمة باريس خير رعاية على مدى بضعة أشهر، تفوق في بعض جوانبها رعايتها للجنرال ميشال عون على مدى بضع سنوات. وكما انه لولا إستضافة فرنسا للخميني وجماعته لكان الإمام قد يصاب بمكروه كبير من مخابرات الشاه (السافاك)، فإن الجنرال عون كان سيلقى مصيرا مماثلا من أطراف أخرى.

كذلك انه لولا إرسال الخميني وجماعته محروسين وبطائرة فرنسية خاصة وبطاقم فرنسي ترافقها طائرات حربية اوصلتهم حتى مطار طهران، لما كان للعهد الثوري في إيران ان يبدأ. وإرسال الخميني على النحو المشار إليه هو مثل التوصيل المثلث المعاكس للجنرال عون من لبنان إلى فرنسا بالسيارة ثم بالبحر ثم بالطائرة. لذا فإنه اذا كُتب للثورة في إيران ان تصمد كل هذه السنوات وللجنرال عون ان يستأنف تطلعاته نحو زعامة طائفته أملا بتزكيته رئيساً للجمهورية، فلأن الفضل لأصحاب الفضل في ذلك وهي فرنسا التي تستبد بها الدهشة كيف ان أقطاب فريق عدم رد جمائلها هم الذين لولاها لما كانوا على نحو ما هي أحوالهم، ونعني بهم الحلف غير المتجانس الذي يضم "حزب الله" و"حركة أمل" و"تيار الجنرال ميشال عون". وهؤلاء نالوا أحياناً بشكل غير مباشر وأحيانا بشكل مباشر وعلى نحو ما أوضحْنا من فرنسا أكثر بكثير مما ناله رفيق الحريري من فرنسا في عهدة صديقه جاك شيراك، وبما يوجب عليهم عندما طرحت فرنسا الساركوزية مبادرتها للحل ان يكون هنالك رد لجمائل الماضي لا ان يكون عدم الرد شبيها بالأساليب التي اتبعت في التعامل مع المسعى الطيب من جانب المملكة العربية السعودية الذي بذل في سبيل إنجاحه السفير الدكتور عبد العزيز خوجة ما لم يبذله وسيط من قبل في أي نزاع. ونقول ذلك على أساس ان إستضافة المملكة في الطائف لممثلي الشرعية اللبنانية كانت بأريحية الإستضافة الفرنسية للخميني وجماعته والإستضافة الثانية للجنرال عون.

وفي صفحات التاريخ تكون الدهشة كبيرة أمام الذي لا يرد الجمائل... وأكبر ازاء من يشرب من البئر ويرمي فيها الحجر يا إخواننا في حركة "حماس".

صحيفة "الشرق الأوسط" – يوليو (تموز) 2007

البشرى النجادية بـ الصيف الساخن بعد خطاب بشّار لتبريد مشاعر السوريين

لا أعتقد أن اخواننا أبناء الشعب السوري استقبلوا بالارتياح تلك "البشرى" النجادية بأن ما تبقَّى من أسابيع الصيف ستكون حارة بالمعنى الحربي للكلمة. بل يجوز القول إن هذه "البشرى" شوشت على الارتياح الذي إستقبل به السوريون خطاب الرئيس بشّار الأسد بعد أدائه قسم اليمين الدستورية لولاية رئاسية ثانية تستمر حتى العام 2013، وبالذات تلميحه إلى مسألة الإصلاح الذي يعني عملياً إعادة نظر في أمور كثيرة تحت هذا العنوان، وكذلك نأيه عن التطرق إلى الموضوع اللبناني. ثم يأتي ضيفه المرموق الرئيس محمود أحمدي نجاد ليكون الرئيس الأول والوحيد حتى قدوم آخرين الذي يحضر من طهران للتهنئة بتجديد الرئاسة الأمر الذي يترك أبلغ الأثر في النفس البشّارية، وتشمل الزيارة لقاء الرئيس الزائر بالأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصر الله وبقطبي "فلسطين الغزاوية" الخارجين على التوافق مع "فلسطين الفتحاوية" خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" ورمضان شلح الأمين العام لحركة "الجهاد الإسلامي". ولو أن الرئيس بشّار شارك في هذا الاجتماع لكانت مساحة الارتياح المشار إليها ضاقت بعض الشيء لأنها كانت ستوحي بأن ما أوضحه في الخطاب، الذي كان يعكس عناوين إهتماماته في سنوات الولاية الرئاسية الثانية، تراجَعَ أمام رؤية جديدة للوضع في المنطقة شرح الرئيس نجاد معالمها وخطوطها العريضة أمام صديقه الشخصي والعام الرئيس بشّار. لكن الرئيس بشّار لم يشارك موحياً بأن موضوعيْ "حزب الله" وحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" تعنيان إيران، أو هكذا الحال في الولاية الرئاسية الثانية، أكثر مما تعنيان سورية، وإلاّ فكيف يكون الإصلاح؟

وحتى بالنسبة إلى موضوع لبنان فإن الرئيس بشّار تعمَّد على ما يجوز الإفتراض عدم التطرق إليه في الخطاب منتظراً قدوم الرئيس نجاد كي يكون الحديث حوله متجانساً بعض الشيء. وهذا ما لا نلاحظه بين سطور الفقرة التي تضمَّنها البيان المشترك في هذا الشأن وهي بالنص الآتي: "أكد الرئيسان تعزيز الوحدة الوطنية والوفاق الوطني في لبنان ودعمهما كما يُجمع على ذلك اللبنانيون كافة وبما

يضمن أمن وإستقرار لبنان وسلامة أراضيه وحق الشعب اللبناني في مقاومة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد السيادة اللبنانية وإستعادة ما تبقّى من أراضيه المحتلة. ويدعو الرئيسان الأوساط الدولية المسؤولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف العدوان الصهيوني...". والواضح أن الرئيسين أبقيا البيان المشترك خالياً من مفردات كثيرة حفلت بها مواقف كل منهما في الفترة الماضية بالنسبة إلى الموضوعين الأكثر سخونة على الصعيدين الإقليمي والدولي وهما الموضوع اللبناني والموضوع الفلسطيني. ولعلهما في ذلك أرادا ابلاغ المجتمع الدولي بما معناه ان المرونة ستُعطى من جانبهما مساحة مع الأمل بأن تقابلها من جانب المجتمع الدولي خطوة بالمثل.

في الوقت نفسه لا نرى في البيان لمسة تشجيع للأقطاب المتناحرين بين رام الله وغزة على توحيد الصف باستثناء قول أحد قياديي "حماس" بعد الاجتماع مع الرئيس الإيراني "إن الرئيس نجاد وعد بمواصلة دعم الشعب الفلسطيني وحماس والجهود لترسيخ حوار فلسطيني بعد احداث غزة الأخيرة...". وهذا القول حافل بالالتباس، ويتزامن مع فوضى سياسية لا مثيل لحدتها وغرابة فصولها بين "فلسطين رام الله" و"فلسطين غزة" حيث أن الرئيس محمود عباس يصر على الانتخابات المبكرة في نهاية السنة متسلحاً بالالتفاف الدولي حوله والرضى الأميركي عن ادارته للأزمة – الصراع مع "حماس"، وترجمة هذا الرضى إلى مغريات مالية فضلاً عن خطوات نوعية على صعيد الأسرى والمال من جانب حكومة ايهود أولمرت الذي يعيش هذه الأيام تداعيات نكسة سياسية جديدة تتمثل في تقرير من 582 صفحة أصدره مراقب الدولة في إسرائيل ويحمّله مسؤولية حصول "إخفاقات كبيرة بلغت ويا للأسف مستوى غير مقبول لأنه ووزير الدفاع لم يأخذا في الإعتبار قدرة صواريخ حزب الله على اصابة شمال إسرائيل بالشلل" موضحاً أنه خلال 34 يوماً من صيف 2006 أطلق "حزب الله" أكثر من أربعة آلاف صاروخ على شمال إسرائيل تسببت بمقتل 163 إسرائيلياً بينهم 44 مدنياً مقابل 1200 قتيل في لبنان معظمهم من المدنيين، كما ان تلك الصواريخ اضطرت مليون إسرائيلي إلى الاختباء في ملاجئ غير مجهزة تجهيزاً جيداً أو الفرار إلى جنوب البلاد. كما يتزامن قول نجاد مع تصميم "حماس" على حضور جلسة المجلس التشريعي غداً بغرض اسقاط حكومة سلام فياض أو "حكومة السلطة" أو "حكومة فلسطين رام الله"، وعلى منع إجراء الانتخابات المبكرة في غزة وهو ما يقره بعض القياديين في "فتح" الذين يرون استحالة إجراء انتخابات "لأن غزة محتلة". أما المفردات التي تحفل بها التصريحات

والتصريحات المضادة بين الرئيس محمود عباس وبعض قادة "حماس" ومنهم محمود الزهار الذي لا يغفر للرئيس عباس أنه وراء اقصائه عن وزارة الخارجية، فإنها من النوع الذي ينطبق عليه الوصف انه خارج الأصول واللياقة وغير مسبوق في قاموس التخاطب الثوري.

وبالعودة إلى زيارة الرئيس نجاد إلى دمشق التي هي الثانية له في غضون ستة أشهر نلاحظ أن إيران تحاول جاهدة الإبقاء على الانسجام القائم بينها وبين سورية البشّارية، خصوصاً ان الرئيس نجاد على أهبة الانصراف.. إلاَّ اذا كان يراهن على ولاية رئاسية جديدة تتزامن سنواتها مع سنوات الولاية الثانية للرئيس بشّار وأن ورقة الولاية الثانية للرئيس نجاد هي في الإبقاء على سورية كما حالها في الولاية البشّارية الأولى وليس كما حالها بعد الآن حيث سيترجم الرئيس بشّار إلى خطوات ما وعد به في خطابه على صعيد الإصلاح الداخلي والحل السياسي مع إسرائيل، أي الاقتراب أكثر من المجتمع الدولي والسرب العربي والتخفيف بالتدرج من العلاقة مع إيران الجموحة نووياً ولبنانياً وفلسطينياً.

صحيفة "اللواء" – يوليو (تموز) 2007

سورية السورية والتحيّة المطلوبة ردأ على بشّار

يخرج المرء بالارتياح لسماع خطاب الرئيس بشّار الأسد قبل أمس بعد أدائه قَسَم اليمين لولاية رئاسية جديدة يكون خلالها إقترب من يوبيله الذهبي.. وهي السن التي يخلد فيها المرء إلى نفسه يسألها ويحاسبها على ما كان من الممكن تفاديه قراراً كان أو كلاماً أو موقفاً.

والارتياح الذي نشير إليه مردُّه أن الرئيس بشّار يوحي بأن الولاية الثانية ستكون لسورية السورية بعدما كانت الولاية الأولى على درجة من المزج بين أمور الداخل والخارج على حد سواء. ونكاد نقول إن الرئيس بشّار على أهبة التنقيح لمواقف هدياً بأسلوب التصحيح الذي سبق أن إعتمده والده الرئيس الراحل من قبل. وهو في هذا يبدو مثل إعادة اصدار كتاب يحمل عبارة "طبعة جديدة ومنقحة".

وفي تقديرنا إن وضعاً أفضل سيحدث اذا رد المجتمع الدولي على التحية البشّارية بمثلها، وهي تحية صادرة عن رجل دولة لا يبدو راغباً في مواصلة التحديات بدليل أن الهم الأساسي في الخطاب كان إنهاء شوكة الإحتلال للجولان التي تدمي الخاصرة السورية، وإعتبار النظرة السابقة للموضوع اللبناني أمراً يخص الولاية الأولى تحل محلها في الولاية الثانية نظرة جديدة قائمة على استيعاب للظروف الدولية والإقليمية، وكذلك لحقيقة لا بد من مسح الغبار عنها وهي أن علاقة بين لبنان وسورية قائمة على الطمأنينة والسلامة، ومع كل الاطياف اللبنانية وليس مع طيف على حساب طيف آخر، تبقى أفضل من أي علاقة أخرى وبالذات علاقة بعض سنوات الولاية الأولى. كما أن الهم الأساسي في الخطاب هو أن يخلد الجار العراقي إلى الإستقرار. وفي الحالتين فإن إستقرار الخاصرتين اللبنانية والعراقية من شأنه أن ييسر تطلعات "الولاية الإستثمارية" بمعنى أن تكون السنوات السبع الجديدة سنوات خير على البلاد والعباد وليست شبيهة بالسنوات العجاف سياسياً ودولياً وإقتصادياً. ومن المؤكد أن الإستثمار العربي والدولي كمشاريع وسياحة سيحط الرحال في سورية عندما يطمئن المجتمعان العربي والدولي إلى أن سورية الولاية البشّارية الثانية هي تلك التي ستغرد مع السرب ولن تترك مجالاً للحذر والقلق في الوقت نفسه.

ومن الضروري ونحن نفترض ذلك، أن يرد المجتمع الدولي على التحية بمثلها ونعني تحديداً تحقيق التسوية بين سورية وإسرائيل عبر الثالث الضامن أو "الطرف الثالث" كما سماه الرئيس بشّار في خطابه. وكأننا به يريد القول ما معناه إن الأمر يتطلب الشاهد النزيه أو المنزّه من الارتماء في الحضن الصهيوني والذي في هذه الحال يصبح الشاهد الزور. وعندما يسارع الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون لكي يكون الشاهد النزيه فلأن الرجل مقتنع ضمناً بأحقية الطالب وصوابية المطّلب، كي لا نقول الشرط البشّاري. لكننا هنا نلفت الانتباه إلى سابقة غير مشجعة تتمثل في المفاوضات بغرض التسوية بين العراق وإيران عقب وقف اطلاق النار بين الجانبين تنفيذاً لرغبة المرحوم الامام آية الله الخميني التي لخصها بعبارته الشهيرة من أنه يقبل وقف اطلاق النار انما كمن يتجرع السم. وفي تلك المفاوضات كان الأمين العام للأمم المتحدة زمنذاك خافيير دي كويار يترأس جلسات التفاوض وكان كل طرف يخاطب الآخر من خلال الامين العام ثم انتهت الامور إلى لا شيء لأنه لم يكن هنالك إقدام على موقف شجاع يتسم بالتضحية والتنازل الذي يوصل إلى نتائج ايجابية.

خلاصة القول انني من الذين يرون طبعة مختلفة من بشّار الأسد... انما منقحة وتشجع على التفاؤل بأننا أمام سنوات سبع سورية جديدة لا موجب خلالها لغير التفهم فالتفاهم فإستعادة الود... وبما يُرضي الوجدان ويعزز مصالح الناس وتحقيق المطالب الحقة التي لسورية في ذمة المجتمع الدولي.

صحيفة "اللواء" - يوليو (تموز) 2007

لا يحدث..
إلاَّ في لبنان

لم يحدث ان وصل السجال بين اطياف العمل السياسي والحزبي في بلد عربي إلى الدرجة التي وصل إليها في لبنان، وإن كان من الجائز القول إن الاطياف المماثلة في السودان وفلسطين والعراق لم تُقصِّر.

لكن الاطياف اللبنانية فازت بـ "ميدالية جدارة الإسفاف" وإنزال تقاليد السجال إلى مستوى متدن وبحيث ان مفردات التخاطب التي نلاحظها في تصريحات هذا القطب السياسي أو ذاك القطب الحزبي تتجاوز بكثير الأصول وإلى درجة يصعب معها التمييز بين مفردات يرددها أهل الشوارع وأخرى يرددها أهل المقامات والدواوين السياسية والحزبية.

ولقد توقَّع اللبنانيون ان تحتد المساجلة بين بعض رموز العمل السياسي والحزبي بعدما شارفت ولاية رئيس الجمهورية الحالي إميل لحود على النهاية، وذلك أمر مألوف في دنيا الترئيس والترؤس، الاَّ ان الذي لم يخطر في البال هو أن رئيس الجمهورية المفروض أنه فوق النزاعات السياسية وانه المرجعية التي يتم الاحتكام إليها، يجد نفسه خصماً وليس حَكَماً وانه ينازل بالكلام أحد ابرز الزعماء الحزبيين، النائب وليد جنبلاط وينبش كل منهما من الذاكرة مواقف وتصريحات عن الآخر يشير إليها بصيغة مَنْ يشتم أو يرد الشتيمة.

وهذه المواقف والتصريحات تتمحور حول العلاقة مع الحكم السوري الذي انقلب عليه جنبلاط فبات يعوِّض بالنقد الجارح ومستهجَن كلام المديح المبالغ فيه والتسليم بصوابية سلوك ذلك الحكم أيام كان هذا الحكم هو المرجعية السياسية للرئاسات اللبنانية الثلاث، وكان جنبلاط مضطراً وصاغراً لذلك الأمر الواقع. اما إميل لحود الذي تعود لذلك الحكم افضال ترئيسه كما الذين سبقوه من الياس سركيس إلى امين الجميل إلى الياس الهراوي، ثم التمديد بإكراه رئيس الحكومة رفيق الحريري وعدم الارتياح الضمني لذلك من جانب رئيس البرلمان نبيه بري، فإنه بقي حتى بعدما انسحبت القوات السورية من لبنان على العهد وفياً لمن وضعه على سدة الرئاسة ست سنوات تلتها ثلاثُ التمديد التي كانت صعبة على الوضع العام،

خصوصاً ان اللبنانيين فقدوا بعد التمديد الرئيس الذي يجب ان يكون فوق الصراعات ويكون الحَكَم فقط وليس الخصم ومن دون ممارسة دور الذي يميز بين الحقيقة والتضليل وبين الاقتناع والمداهنة وبين الزهد والطمع وبين القناعة والحسد.

منذ إغتيال رفيق الحريري وما تلا هذه الفاجعة من تداعيات ازدادت المبارزات اللسانية اسفافاً وتحقيراً متبادَلاً للمتبارزين كباراً وصغاراً، مع ملاحظة ان اثنين من هؤلاء كانا في غاية الشراسة اللفظية وهما رئيس الجمهورية إميل لحود مستقوياً بالرئيس بشّار الأسد ومَنْ يلوذ به من ابناء الطائفة المارونية وبعض القوى السياسية والحزبية اللبنانية وأبرزها "حزب الله" و"حركة أمل" (اي 90 في المئة من شيعة لبنان) في مواجهة وليد جنبلاط ومَنْ يحيط به مِن قوى إسلامية سُنية في معظمها وقوى مسيحية تتساوى في عصبيتها مع القوى المسيحية المتحزبة للجنرال ميشال عون.

ومع انه عندما يُنشر الكلام أو يُذاع، وبصرف النظر عما اذا كان على لسان الشخص أو من خلال "مكتبه الإعلامي" أو في صيغة مقالة في صحيفة أو تصريح مبثوث أو مطبوع، يصبح التذكير به واستحضار فقرات مما قيل مسألة مباحة، فإن المرء مثل حالنا، يعف عن معاودة عبارات وردت على ألسنة المتبارزين في حق بعضهم البعض أو في حق مؤسسات دولية مُهابة الجانب، مع ان الذي يشير إلى الشتيمة ليس شتّاماً، كما ناقل الكفر الذي ليس بكافر.

وقد يلومنا القارئ لأننا نفعل ذلك ويكون فِعْلنا كمن يتستر على فضيحة، وهذا صحيح لولا ان الفضائيات والإذاعات والبيانات الرسمية وصفحات الجرائد اليومية نشرته وبثته وبذلك لم يعد المخزي من الكلام السياسي خافياً على احد.

مقابل هذا الذي نلاحظ انه لا يحدث إلاّ في لبنان وبعض الاحيان في السودان والعراق وفلسطين، لم يحدث ان وجد قائد الجيش في أي دولة عربية أو غير عربية نفسه يدخل غمار السياسة على نحو ما وجد قائد الجيش في لبنان العماد ميشال سليمان نفسه يفعل ذلك، ربما من أجل وضع امور معقَّدة في نصابها وربما من أجل وضع حد لفيضان الإتهامات الفورية للحكم السوري من انه وراء كل سيء أو ضيم يصاب به لبنان وربما من أجل تهدئة خواطر الجيش الذي يقوده والمصدوم، أي هذا الجيش وقائده، بالمنازلة الفولكلورية بين أهل السياسة، في وقت يخوض منازلة درامية سالت فيها دماء كثيرة وفاضت ارواح عزيزة خلال مواجهة.

وهو بعدما تمنى في مناسبات سابقة على أهل السياسة ان يخففوا من غلوائهم ويصونوا بالإتفاق أو التوافق الوطن الذي اضناه العراك السياسي بعدما انهكت

الحرب مفاصله وشتت عائلاته وبحيث ان لبنان الذي هاجر بات الوطن الفرع المنسلخ عن الوطن الاصل، نجده يوم الاثنين 2007/8/13 وفيما القذائف اللفظية المتبادلة بين رئيس الجمهورية والنائب وليد جنبلاط على اشدها والكلام في شأن احتمال ان يكون هو الرئيس الذي سيخلف الرئيس لحود، يتحدث كقطب سياسي فيتمنى على رموز العمل السياسي كباراً وصغاراً "العودة إلى تطبيق اتفاق الطائف نصاً وروحاً وتقديم التنازلات المتبادلة حتى نتمكن جميعاً من العبور إلى بر الأمان...". وفي السياق نفسه كان يدحض اتهام وزير الداخلية اللبنانية بأن المخابرات السورية هي وراء تنظيم "فتح الإسلام" الذي يخوض الجيش اللبناني منذ شهرين مواجهة طاحنة مع عناصره، وإنما، أي "فتح الإسلام"، جزء من تنظيم "القاعدة" خلافاً للتأكيدات الأميركية الرسمية بأن "فتح الإسلام" هي احدى الفصائل التابعة لـ "فتح الإنتفاضة" المدعومة من سورية، فضلاً عن انه يرى ان "فتح الإسلام" ليست عصابة "لأن في ذلك تبخيساً لتضحيات العسكريين اللبنانيين ودمائهم..." وإنما افراد هذا التنظيم "مدرَّبون تدريباً عالياً ومزوَّدون بأحدث الأسلحة، من البندقية حتى المدفع والصاروخ، مع خبرة عالية في أعمال التفخيخ والتفجيرات، كما ان مخازن الأسلحة والذخيرة في المخيم أصبحت كلها في تصرُّفه ناهيك من الملاجئ والأنفاق والدُشم ومخازن التموين المعدَّة سلفاً والموجودة في المخيمات الفلسطينية كافة، لذلك لا يجوز التقليل من أهمية هذا التنظيم المسلَّح وإمتداداته الداخلية والخارجية...".

وفي كلامه هذا يبدو العماد ميشال سليمان مثل رئيس الأركان التركي الذي عندما يتحدث سياسة فإنه كمن يوجه رسائل وبالذات إلى أهل السياسة. ومع ان العماد سليمان أكد في سياق كلامه انه "باق في قيادة الجيش حتى الانتهاء من إنتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة" وسبق ان قال قبل ذلك يوم تكاثَر الحديث عن احتمال قيام حكومة ثانية في لبنان إلى جانب الحكومة التي يرأسها فؤاد السنيورة انه في حال حدوث ذلك سيقدِّم استقالته إلى الحكومتين، فإن المرء ليحار وهو يقرأ ما بين سطور كلامه في امر قائد الجيش الذي يبدو وضعه مثل وضع قائد الجيش الأول في المؤسسة العسكرية الجنرال فؤاد شهاب الذي استدعاه يوم 18 سبتمبر (أيلول) 1952 الشيخ بشارة الخوري، أول رئيس للبنان بعد الإستقلال، وكان يعيش ازمة سياسية بالغة الحدة، إلى منزله ليقول له: "هذا هو الدستور بين يديك كقائد للجيش، احتفظ به وحافظ عليه". ويومها شكَّل فؤاد شهاب حكومة من ثلاثة كان هو احدهم وهذه مهدت لإنتخاب كميل شمعون رئيساً

للجمهورية. ثم بعدما انتهت الولاية بـ "ثورة" لمصلحة عبد الناصر جرى التوافق على فؤاد شهاب ليكون رئيس البلاد من 23 سبتمبر 1958 إلى 23 سبتمبر 1964 وذلك لأن قائد الجيش زمنذاك ابدى على نحو قائد الجيش اليوم من الزهد بالمنصب ما جعل الرئاسة تسارع الخطى اليه.

وعلى هذا الأساس قد يكون كلام ميشال سليمان على نحو ما اوردنا فقرات منه، هو الخطوط العريضة لبيان وزاري لحكومة سيشكلها بتكليف من سَلَفِهِ في قيادة الجيش الذي ترأس الجمهورية إميل لحود على ان يكون كما الذي حصل للجنرال فؤاد شهاب، هو رئيس الجمهورية المستقرة للعام 2013. وهنا نلاحظ ان كلامه قيل يوم 13 أغسطس وقيل بينما رأس المرجعية المسيحية البطريرك الماروني نصر الله صفير يقول في اليوم نفسه: "ان الوضع سيء والناس لم تعد تحتمل، والله وحده قادر على انقاذنا ومساعدتنا...".

ونخلص إلى التساؤل: هل ان اليوم اشبه بالبارحة، أم ما ابعد صيف إميل لحود – ميشال سليمان عام 2007 عن صيف بشارة الخوري – فؤاد شهاب عام 1952؟

صحيفة "الشرق الأوسط" – أغسطس (آب) 2007

إنتفاضة كلامية لمصلحة العلاقة السورية - العراقية

بصرف النظر عما اذا كان كلام رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي خلال زيارته إلى دمشق نوعاً من "الإنتفاضة الكلامية"، أو إنه جزء من مقتضيات سيناريو ترغيب أهل الحكم السوري بعلاقة جوار معدَّلة يستفيد منها العراق وترتاح لها الإدارة الأميركية وتستهدف في مرحلة لاحقة تباعُد الحكم السوري قليلاً عن إيران وابتعاده كثيراً عن إرباك الوضع السياسي في لبنان، فإنه كلام جيد ومؤشر إلى أن المشاعر الوطنية التي تصاب بما يشبه الكسل أحياناً تستأنف نشاطها وتتجدد حيويتها. وهذه المشاعر يتم على الفور توظيفها لمصلحة العلاقات التي تعود بالخير على البلدين وبالإستقرار على النظامين وبالطمأنينة للشعبين.

ما سمعناه من الرئيس نوري المالكي رداً على ما قيل إنه يحمل تحذيراً إلى الرئيس بشّار الأسد من الإدارة الأميركية هو "إنني لا أحمل رسالة من أحد". وهو قول ملطّف لا يلغي حقيقة أن الزائر العراقي لا بد من أنه يحمل شيئاً ما. وهذا الشيء ربما يكون انذاراً أو تحذيراً أميركياً، أو ربما نصيحة في صيغة تمنيات من أخ عراقي إلى أخ سوري.

كما إن ما سمعناه من المالكي رداً على ملاحظة كثيرة الخشونة قالها الرئيس بوش عن الحكومة العراقية وطبيعة عملها، لا تعني أن حبل المودة تراخى بين رئيس وزراء العراق الدولة الأسيرة بعد الإحتلال الأميركي ورئيس دولة الإحتلال بوش الإبن، وإنما تترك إنطباعاً بأن الإثنين يمكن أن يتساجلا وعلى مستوى واحد من الكلام وهذا يفيد رئيس الحكومة العراقية لأنه يُظهره في موقع الند وليس فقط في موقع المأمور الذي لا حول له ولا قوة. ونشير هنا إلى أن الملاحظة الخشنة تمثلت بقول الرئيس بوش "إن مشاعر إحباط تنتابني إزاء القيادة العراقية التي تترأس حكومة منقسمة ومشلولة جرّاء مقاطعات بعض الاحزاب لها وحالات التشاحن والخصام...". أما الرد المالكي عليها فتمثَّل بقول رئيس الحكومة العراقية: "إن انتقادات الرئيس بوش خارجة عن اللياقات الدبلوماسية والسياسية ونابعة من حسابات انتخابية أميركية. وهؤلاء الذين يُدلون بتصريحات مماثلة يعبِّرون عن حالة انزعاج من زيارتنا

إلى سورية، لكننا لن نبالي، وما يهمنا هو شعبنا ودستورنا، كما يمكننا ايجاد أصدقاء في مكان آخر. لا أحد يملك الحق بوضع جداول زمنية لحكومة العراق المنتخبة من شعبها، والذي يهمنا هو رضى شعبنا ورضى أنفسنا، وكذلك تجربتنا الديمقراطية...".

نكرر القول إن هذه المساجلة التي تتسم بجرأة لم نعهدها من قبل بمسؤول عراقي في ظل الإحتلال في مخاطبة الرئيس الأميركي، لا تبدو حالة تمرد بالكامل على أميركا من جانب نوري المالكي. لكننا في الوقت نفسه لا نستبعد أن تكون إنتفاضة تجعل الرجل مقبولاً من إيران وسورية معاً تمهيداً لتطوير قدرته على أن يلعب دور صاحب المسعى الحميد بين الإدارة الأميركية وكل من النظامين السوري والإيراني، لأنه بذلك يبقى في موقعه رئيساً للحكومة قاطعاً الطريق على اثنين من أبرز المنافسين له الطامعين في الحلول محله وهما ابراهيم الجعفري وإياد علاوي وكل منهما شغل المنصب من قبل.

وتبقى الاشارة إلى أنه في حال صمد التفاهم السوري - العراقي الناشئ عن زيارة الرئيس نوري المالكي إلى دمشق والمثمرة من حيث التفاهم النسبي سياسياً واقتصادياً، ولم يُصبه ما سبق أن أصاب تفاهماً مماثلاً في زمن الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين، فإن العلاقة السورية - العراقية تغني سورية عن اهوائها اللبنانية وتريح العراق من الهوى الإيراني به. وفي هذه الحال يرتاح الإثنان ويُريحان دول الجوار من توترات هي في غنى عنها. أما الشعب في البلدين فإنه سيكون حامداً شاكراً لأنها المرة الأولى التي سيشعر بها بنعمة التوافق... المغيَّبة بإجراءات رسمية وتحديات على مستوى أصحاب القرار.

صحيفة "اللواء" - أغسطس (آب) 2007

المالكي ما بعد الزيارة الأولى لطهران ثم دمشق

بعد زيارته الأولى إلى طهران والتي لم تحقق من التمنيات ما ابتغاه لكي يدعم حكومته المتشققة، ها هو رئيس هذه الحكومة نوري المالكي يحط الرحال قبل أمس في دمشق يزورها للمرة الأولى كرئيس للحكومة في وقت غير مريح لها نتيجة توتر في العلاقات السورية - السعودية قد يعقبه على الأرجح توتر مماثل في علاقات الحكم السوري مع مصر. وفي الحالتين ينعكس هذا التوتر ارتباكاً في رؤية العراق لما يأمل أن تكون عليه الأوضاع خصوصاً بعدما بدأ الكلام يتزايد في شأن استبدال القوات الأميركية والبريطانية بقوات تابعة للامم المتحدة وعلى غرار "اليونيفيل" في لبنان مع بعض التطوير. وهذا الاحتمال كان جزءاً من أغراض الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسية برنار كوشنير إلى بغداد وكانت من نوع الزيارات المباغتة وذات طبيعة إستثنائية وموضع عدم اعتراض الإدارة الأميركية عليها.

قبل خوض غمار المحادثات الشاقة مع أهل الحكم السوري كانت للرئيس المالكي زيارة للمراقد الشيعية في العاصمة السورية وقراءة للفاتحة أمام ضريح رأس الإمام الحسين. بعد ذلك بدأ الحديث الصعب والمتضمن من المطالب إحراجات شديدة. فهو ناقل تحذيرات أميركية. وقبل أن تطلب الإدارة الأميركية منه نقل هذه التحذيرات إلى أهل الحكم السوري كان الرئيس محمود أحمدي نجاد والمرشد الأعلى للثورة في إيران آية الله خامنئي نصحاه بعدم إحراج الرئيس بشّار. لكنه أبلغ أهل الحكم السوري ما هو مكلَّف بإبلاغه مضيفاً، اذا جاز الإفتراض، التمني على الرئيس بشّار اغتنام فرصة التفكير بإحلال القوات الدولية محل القوات الأميركية وإبداء حُسن النية مع الإدارة الأميركية عسى ولعل تُعدِّل هذه الأخيرة في نظرتها إلى طبيعة العلاقة مع سورية.

ما تطلبه الإدارة الأميركية ليس مستحيلاً ولكن الذي يريده الحكم السوري هو أن يتم الطلب وفق الأصول، أي مباشرة ومن خلال زيارة تقوم بها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس إلى دمشق تعقبها زيارة يقوم بها وزير الخارجية السورية وليد المعلم إلى واشنطن، فضلاً عن مكافأة الحكم السوري على هدية ضبط الحدود مع العراق

وقطع الطريق على العناصر التي تقول سلطات الإحتلال انها وراء العمليات الإرهابية التي تحدث في العراق مستهدفة في شكل خاص القوات الأميركية والبريطانية. ومن المؤكد في حال حدث هذا التطبيع على المستوى السياسي والأمني أن يتدفق الخير العراقي على سورية وتشارك هذه الأخيرة في مشاريع إعادة الإعمار ولا تعود وطأة اللاجئين العراقيين تضغط على نحو ما هي الحال الآن وهو ضغط ثقيل جداً على الوضع السوري لكنه في الوقت نفسه ورقة تفيد في عملية المقايضة اذا تم التفاهم على اعتمادها.

نصل إلى التساؤل: هل ستنتهي زيارة المالكي الأولى إلى دمشق ناجحة من حيث التبرُّك بقراءة الفاتحة في مقام السيدة زينب لكنها متعثرة سياسياً كما زيارته الأولى قبل ذلك إلى طهران، أم أن النظامين الحليفين السوري والإيراني سيجدان في رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي جسراً لا بأس به يعبران من خلاله الطريق إلى الحالة المستحيلة حتى اشعار آخر ونعني بها تطبيع العلاقة مع الإدارة الأميركية... ومع هذه الإدارة بالذات قبل انصرافها ومن دون المراهنة على المجهول الآتي لترؤس أميركا؟

نتساءل وننتظر.

صحيفة "اللواء" – أغسطس (آب) 2007

ساركوزي اليعرُبي...
رافض الـ "حماسْتان"

يجوز القول إن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ترك إلى لقائه الأول بكل سفراء فرنسا لدى دول العالم يوم الاثنين 2007/8/27 امر تحديد الدور الجديد لفرنسا المتجددة في العالم. ونجده من خلال عبارات اوردها في حديثه إلى السفراء، يتطلع إلى حضور فاعل في القضايا العربية الشائكة سواء من حيث دعوته إلى جدولة الإنسحاب الأميركي والبريطاني من العراق ورفض قيام "حماستان" في غزة وصولاً إلى استعداده لحوار مع الحكم السوري.. إنما شرط ان يتصرف هذا الحكم بشكل يتيح خروج لبنان من الأزمة التي يعيشها والتي يلقي المجتمع الدولي وزر إستمرارها وتعقيدها على الحكم السوري ومؤيديه من الأطياف السياسية والحزبية في لبنان وبالذات "حزب الله" و"حركة أمل" وبعض القيادات المسيحية والدرزية المعارضة.

في هذا اللقاء بدا ساركوزي واضحاً في ان الرئيس الفرنسي القوي هو الذي يستقوي بالعرب من الخليج إلى المتوسط. وبهذه الرؤية كانت زيارته الأولى إلى أميركا البوشية يوم السبت 2007/8/11، والتي سيتبعها بزيارة ثانية بعد مشاركته في أعمال الدورة العادية للجمعية العمومية للامم المتحدة هذا الشهر. وفي نهاية الخريف، يحط الرحال في الصين حيث "أم الدول الكبرى" مهتمة بالتنمية والإقتصاد وغير معنية بالحروب والإيديولوجيات. كما ان بعض الذين سبقوه إلى "الإليزيه" قصر الرئاسة الفرنسية العامر بالحضور العربي وبالذات في العهد الشيراكي يستقوون احياناً ببني غسان وبني قحطان. فقد كان الرئيس السابق جاك شيراك مسكوناً بهاجس الإستقواء بالعرب انما من خلال منظومة تكون لفرنسا الكلمة العليا فيها، ومن أجل ذلك نراه عزز شأن الفرنكوفونية وارتأى عقد القمة التاسعة في بيروت للفرنكوفونيين، وذلك لأن العاصمة اللبنانية على المتوسط شأنها شأن دول كثيرة في مشرق الأمة ومغربها من سورية إلى مصر إلى فلسطين إلى ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، وهذا يعني ان يكون لفرنسا أكثر من موطئ القدم سياسياً ومعنوياً في هذه الدول.

وإلى ذلك ان الإنعقاد في بيروت كان خدمة إستثنائية من جانب الرئيس شيراك لصديقه الرئيس رفيق الحريري، وكان اشارة كثيرة الوضوح تتعلق بحرص شديد من فرنسا على عرب المتوسط وبقدر الحرص نفسه على العلاقة الطيبة مع دول الخليج. وهنا نستحضر ما تضمَّنه البيان الصادر عن القمة (من 16 إلى 18 أكتوبر/تشرين الأول 2002) بعد انتهاء أعمالها حيث ان الرؤساء الخمسة والخمسين أو من يمثِّلهم ابدوا إهتماماً ملحوظاً في شأن إعمار بيروت واعتبروا المبادرة العربية المعروفة أيضاً بـ "مبادرة عبد الله بن عبد العزيز" الاطار الأفضل للسلام في المنطقة، وان الأولوية للقانون الدولي في موضوع العراق.

قبل شيراك كان الرئيس فرنسوا ميتران مسكوناً بهاجس الإستقواء بالعرب، ومن خلال منظومة أيضاً يلتف حولها أهل الحكم وأهل المعارضة. ونعني بأهل الحكم الذين هم ثوريون، كما نعني بأهل المعارضة تلك الأحزاب التي تغرد في الفضاء السياسي اليساري، وهم كثرة في المنطقة العربية قبل ان تتفتح براعم التوجهات الإسلامية والأصولية وتلتصق بتنظيمات تنتسب إلى هذه التوجهات تهمة العنف للبعض والإرهاب للبعض الآخر. ورأى ميتران بحكم عقيدته السياسية كونه رئيساً لـ "الحزب الاشتراكي" ان تكون الاشتراكية الدولية هي الخيمة التي تحقق لفرنسا الحضور القيادي، الذي يتطلع إليه ضارباً في الوقت نفسه بحجر آخر غير حجر الإستقواء بعرب المتوسط، وهو التفاف الحكومات الاشتراكية الأوروبية حوله وكذلك حكومات وأحزاب أخرى في مناطق عدة من العالم. لكن تطلعات شيراك كانت افضل، لأنها ابعدت الحذر من نفوس الحكام في حين ان ميتران ابتكر "الكوكتيل" الذي اشرنا إليه وهو "الاشتراكية الدولية" الأخت من والد آخر لـ "الأممية الشيوعية" التي هي تجمُّع الماركسيين في العالم.

ها هو الآن الرئيس نيكولا ساركوزي، يعلن على الملأ امام سفراء بلاده إلى دول العالم، انه هو الآخر مسكون بهواجس الإستقواء بالعرب عموماً وعرب المتوسط بشكل خاص، تشجعه على ذلك الوقفة المتميزة معه من جانب الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي لبلاده في دول المتوسط مكانة كبرى، والذي خصَّه بزيارة مارس خلالها ساركوزي في قصر الإليزيه، وكذلك في مقر إقامة الملك كل اللياقات آملاً من وراء ذلك استمالة القيادة السعودية إلى فرنسا، ما دام رئيسها الجديد يعرُبي بامتياز. أما الصيغة التي يراها ساركوزي فإنها أكثر تواضعاً من صيغة السلف شيراك ومن قَبْله ميتران، حيث انه يتطلع إلى "اتحاد متوسطي" لا يكون بديلاً عن تجربة شبه اتحادية أخرى تُعرف بـ "مسار برشلونة" الذي يضم 27 دولة أوروبية.

وما يلفت الإنتباه هو حرص ساركوزي الذي لم تكن انقضت سوى بضعة اسابيع على ترؤسه، على إنجاز مشروعه الخاص به الذي يريد إتمامه لكي يستقبل من موقع رجل أوروبا القوي قمة "الإتحاد الأوروبي" التي ستستضيفها فرنسا في تموز (يوليو) 2008 بحكم دورية الإنعقاد السنوي، وهو لهذا الغرض نراه اختار الجزائر لتكون المحطة الأولى في زيارته الرسمية الخارجية الأولى ومنها انتقل إلى تونس. وعلى رغم انزعاجه اشد الانزعاج لأن الجولة لم تكتمل بزيارة المغرب، لأن الملك محمد السادس طلب ارجاءها احتجاجاً غير معلن على عدم البدء بزيارة مملكته اولاً أو تونس كحل وسط انما ليس البدء بالجزائر، إلاّ ان ساركوزي مضى إلى النهاية وبخطوات ماراثونية من بينها إستضافة "مؤتمر الحوار" بين أطراف المعضلة اللبنانية في فرنسا بتزكية سعودية – مصرية – أردنية للمحاولة ودعم غير مسبوق لإنجاحها وحذاقة وحصافة من جانب رئيس الدبلوماسية الفرنسية برنار كوشنير الذي اصطاده ساركوزي من السرب الاشتراكي لتأكيد المنحى اليعرُبي للعهد الساركوزي.

ومن بين الخطوات كذلك دغدغة كلامية للعنفوان الجزائري والمشاعر التونسية حيث قال "كوني قمت بأول زيارة خارج أوروبا إلى الجزائر يحمل معنى كبيراً، ويرمز إلى العلاقات الوثيقة والكثيفة خصوصاً انني زرت الرئيس بوتفليقة بإستمرار منذ العام 2002" و"ان الرئيسين بوتفليقة وزين العابدين بن علي هما سفيرا فكرة الإتحاد المتوسطي وباندفاع..".

من بين الخطوات أيضاً اقتحامه للمشكلة المتعلقة بالممرضات البلغاريات وإنقاذه لهن من حبل المشنقة أو السجن المؤبد في ليبيا، وذلك بالتعاون مع زوجته سيسيليا الطامحة إلى أن تكون هي ديانا الحية مع حلول الذكرى العاشرة لرحيل الأميرة ديانا إلى الآخرة مع صديقها دودي الفايد، وما يقال من أن رحيلها كان قتلاً مبرمجاً وليس مجرد حادثة سير عادية في باريس، وان السبب كان انها حامل، وان ملك بريطانيا المقبل، بإفتراض أنه سيكون الأمير وليم ابنها من مطلقها الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا الحالي، سيكون له أخ مسلم يحمل إسم محمد الفايد تيمناً باسم جده الذي امتلك درة متاجر بريطانيا (محلات هارودز) ولذا لا، ولن ينسى مجتمع الحكم البريطاني فِعْله هذا.

هل تثمر جهود ساركوزي على نحو ما يتطلع وبالسرعة القياسية لكي يترأس أوروبا العام المقبل، وهو رجلها القوي في غياب الشأن البريطاني لأسباب موضوعية؟

الإجابة عن ذلك رهن نجاحه في ترطيب الخواطر المغربية وبلسمة الجراح الفلسطينية وامتلاك الورقة الليبية أو اجزاء منها، بما يعزز أمور فرنسا المالية والصناعية. كما أن الاجابة رهن المخاوف اللبنانية وإستعادة سورية التي تزداد ابتعاداً عن فرنسا بعدما كانت تراها كما لبنان بأنها الأم الحنون. وهو اذا كان لن يسعى جاهداً من أجل إنجاز ما نشير اليه، فإن عيني "فرنْساه" ستبقى كما عيون فرنسا شيراك وفرنسا ميتران شاخصة على العرب يريد كل منهم الإستقواء بهم على أساس ان ذلك يعزز الشأن ويجعل الحضور الفرنسي فاعلاً في المجتمع الدولي. لكن ذلك لا يكفي. عسى ولعل يستدرك الرئيس الثالث اليعرُبي نيكولا ساركوزي أو "ساركوزي العرب" كما لورنس الانكليزي اليعربي من قبل، ما لم يفعله الأول والثاني.. وعلى الوجه الأكمل.

صحيفة "الشرق الأوسط" -سبتمبر (أيلول) 2007

أسباب موجبة أمام الرئيس بشّار

لـ صرف النظرعن لبنان

على رغم الظروف الدولية الصعبة إزاء الحكم السوري فإن الرغبة في الإستثمار في سورية تتزايد. ولكن هذه الرغبة تصطدم إلى جانب التعقيدات السياسية بالتعقيدات الناشئة عن قوانين وإجراءات لا تشجع المستثمر على الإقدام، ذلك ان البيروقراطية في شتى مناحيها تشكل عنصر تثبيط لهمم الذين يرغبون في الإستثمار.

ولقد أثبتت عمليات الإستثمار حتى الآن في سورية نجاحاً نسبياً لكن أصحاب الإستثمارات يتطلعون إلى ما هو أكثر من النجاح النسبي. ويقولون في مجالسهم إن مفتاح النجاح الكبير هو في العلاقة الجيدة والمستقرة والمتكافئة بين سورية ولبنان وبين سورية والمجتمع الدولي.. مع ملاحظة ان العلاقة الثانية رهن بتحقيق الأولى، بل انه من الصعب تحقيقها في حال بقيت الامور على ما هي عليه من توتر بين لبنان وسورية.

يقول المستثمرون في مجالسهم أيضاً إن الرئيس بشّار الأسد في عز شبابه وعلى دراية بالمجتمع الخارجي، ومتزوج من أسماء الأخرس التي هي في الوقت نفسه مواطنة بريطانية وإختصاصها المعلوماتية، ويتابع ما يحدث من تطورات في مجال الإستثمار والسياحة، وفي استطاعته اذا هو قرر تحويل سورية إلى بلد سياحي من الدرجة الممتازة وذلك لان الآثار كثيرة والتراث عريق والامكانات متوفرة لكنها تحتاج إلى التشجيع. ولقد أثبتت ثلاث سنوات من الفوضى والقلق بعد إغتيال الرئيس رفيق الحريري امكانية ان تستقطب سورية نسبة كبيرة من السياح والزوار الذين كانوا يفدون إلى لبنان الأمر الذي يعني ان سورية بلد مناسب وبالذات للسياحة العائلية وَالاستشفاء.

وعلى صعيد الثروات الطبيعية ان النفط إلى ازدياد مما يعني انه في ظل الانفراج في علاقات المجتمع الدولي مع سورية ستتوجه عشرات الشركات إليها بحثاً في أرضها عن المزيد من بحيرات النفط لإستخراجه، وبذلك تصبح سورية مع الوقت واحدة من دول "الاوبيك". ومثل هذا الأمر ليس مستغرَباً ذلك ان الأرض السورية هي إمتداد للارض العراقية وهذه الأخيرة هي إمتداد للارض الخليجية، أي أن مسارب

النفط تحت هذه الاراضي لا بد متصلة ببعضها مما يعني ان جزءاً من البئر النفطية العراقية يقع على مشارف العمق الأرضي السوري. ودليلنا على ذلك ان الغاز يزداد، وهذا وزير النفط والثروة المعدنية السوري سفيان علاو يقول يوم الاثنين 24 – 9 – 2007 إن احتياطي سورية من الغاز المؤكد يصل إلى 680 مليار متر مكعب. كما ان الاكتشافات النفطية والغازية مستمرة على حد قول الوزير.

في ضوء ذلك أليست كل هذه النعمة وهذه الاشارات اللافتة من جانب أوساط عربية ودولية تشكل حيثيات للرئيس بشّار لكي يشجع على انشاء المدن السياحية في مناطق من شاطئ المتوسط السوري على نحو ما فعل الرئيس حسني مبارك في شرم الشيخ، ولكي يفتح الأبواب امام المستثمرين على نحو ما فعل مبارك أيضاً، ويوجِّه برفع القبضة عن التعبير والتخفيف من الشكوك بالمواطن والقيود عليه.. وقبل كل شيء يصرف النظر عن موضوع لبنان لأن خيرات سورية تغني عن مغريات لبنان؟

... انها ليست مجرد حيثيات وإنما موجبات.

صحيفة اللواء – سبتمبر (أيلول) 2007

السيد حسن
بين الممكن والمستحيل

خيَّب السيد حسن نصر الله الأمين العام لـ "حزب الله" توقعات شرائح عريضة من اللبنانيين ليسوا من الآذاريين، بمعنى أنهم ليسوا من لبنان "14 آذار" الذي هو السلطة الحاكمة المنقوصة التمثيل المذهبي ولا من لبنان "8 آذار" الذي هو السلطة المعارضة المنقوصة إيجابية ما تقوم به، وبالذات ما يتعلق بالتخييم في منطقة الأسواق التجارية المحيطة بالسراي الحكومي. أما أين نقطة تخييب التوقعات فهي أن السيد حسن لم يغتنم مناسبة اليوم الخميني للقدس (الجمعة 5 - 10 - 2007 م. 24 رمضان 1428 هـ) ويطيِّب خواطر بضعة ألوف من اللبنانيين ضاقت بهم سبل العيش لأن التجارة انتكست والسياحة تعثرت والإستثمار توقَّف نتيجة تحويل الوسط التجاري إلى بقعة في الوطن محتلة، ولا فرق بين حالة إحتلال القدس وإحتلال هذه البقعة سوى أن مدينة السلام يحتلها الصهاينة ويمنعون أصحاب الحق من الصلاة في رحاب المسجد الأقصى، بينما البقعة التي نشير إليها، أي الوسط التجاري من العاصمة بيروت، محتلة من بعض أبنائها، الأمر الذي يعني أن العقل السياسي وراء هذا الأسلوب لا يستهدف الضغط وإنما التعطيل.

وتطييب الخواطر الذي نقصده هو أن يفك السيد حسن أسر الوسط التجاري كي لا يبقى هذا الوسط مأسوراً كمئات الفلسطينيين واللبنانيين ومنهم سمير القنطار في السجون الإسرائيلية. وكانت تكفي جملة صغيرة من خطابه الذي ألقاه من خلال الشاشة التلفزيونية لدواع أمنية لتحقيق هذا المطلب الملح كأن يقول إنني أطلب من إخواننا المخيِّمين أن يفكوا الخيام ويعودوا إلى بيوتهم والعيش مع أهلهم وأولادهم استعدادا لمناسبة عيد الفطر وأن يزيلوا بأيديهم تلك الصور والكتابات، وأنه من اللائق كوننا نعيش الأيام الأخيرة من شهر الصوم المبارك الذي هو في بعض أجوائه الإيمانية شهر تنظيف النفس والروح والبدن، أن يتولى المخيِّمون بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى أحزاب شيوعية أو مسيحية تنظيف أماكن التخييم وبحيث يستعاد رونق المكان بالوضع الذي عليه قبل التخييم الذي كان اختباراً غير موفَّق على

صعيد تغيير الموقف، أما على صعيد تعطيل مصالح البلاد والعباد فكان ناجحاً بامتياز.

لم يُثلج السيد حسن الصدور اللبنانية وترك الوسط التجاري للعاصمة المحزونة والمفجوعة بسلوك رموز العمل السياسي والحزبي والحركي والجبهوي على مختلف انتماءاتهم محتلاً أو مأسوراً لا فرق، مع أن فك الأسر لهذا الوسط كان سيُعتبر هدية كريمة في مناسبة أكرم. بل كان سيبدو أنه فِعْل زكاة يتم تسديدها في شهر الزكاة. ولا نجد فرقاً كبيراً بين الذي يُزَكّي عن مال اكتنزه وبين الذي يُزَكّي عن خيارات سياسية أقدم عليها وكانت ضارة بداية ونهاية، بل ان الزكاة عن هذه الخيارات تبدو كما لو أنها تعويض له صفة طلب المغفرة من رب العالمين، وفي هذه الحال فإن القبول مضمون ما دام الفعل سيعوِّض فداحة وبيلات وخسائر أصابت البعض وإلى درجة خراب البيوت.

وقد يجيز البعض لأنفسهم الإفتراض أن السيد حسن ترك أمر حالة التخييم عالقاً إلى وقت يتطلب الموقف تصعيداً للأزمة وبحيث أن المخيِّمين يتحولون إلى رأس رمح قوة اقتحام من جانب لبنان سلطة المعارضة للبنان السلطة الحاكمة، أي بما معناه أن تنتهي حال بيروت إلى ما انتهى إليه حال غزة. وهو أمر لا نظن أن السيد حسن يميل إلى الأخذ به، ليس فقط لأن صيغة "حماس" بالنسبة إلى غزة كانت فاشلة، وإنما لأن الطريق إلى القدس التي لا تمر من خلال إحتلال غير مشروع لبقعة من أرض الوطن، لا يمكن أن تمر من خلال التلاعب بخصوصية للوضع اللبناني من حيث التعددية والتحاصص السياسي والمذهبي. وهنا نرى أن عدم تدخُّل الجهات الأمنية، من جيش وقوى أمن، ومسارعتها بعد الأسبوع الأول للانتشار المعارض المريب لإنهاء ظاهرة التخييم إنما ينطلق من مراعاة هذه الخصوصية وليس لإعطاء الإحتلال بالتخييم شرعية من السلطة الشرعية، والإكتفاء كإجراء وقائي مهين بتسوير السراي الحكومي الذي بدا هو الآخر حالة مجسَّمة من حالات المربَّعات الأمنية التي انتشرت في العاصمة.

وبالعودة إلى ما بدأناه حول تخييب السيد حسن نصر الله لتوقعات الشرائح العريضة من اللبنانيين التي ليست من "الآذاريين" بفرعيهم، فرع آذار السلطة وفرع آذار المعارضة، نضيف أمرا آخر يتصل بالمستحيلات الثلاثة التي طرحها في إطلالته عبر الشاشة المجسَّمة كحل للأزمة اللبنانية في ما يتعلق بالاستحقاق الرئاسي، وهي: إما رئيس بالتوافق بمواصفات السيد حسن للتوافق ولشخص الرئيس، أي أن يكون كما أميل لحود، وإما إنتخاب رئيس من الشعب مباشرة وبعد تعديل مادة

في الدستور لمرة واحدة، وإما الإتيان بخمس مؤسسات استطلاع لمعرفة الشخصية التي تحظى بأعلى نسبة تأييد ومن ثم الذهاب إلى البرلمان لإنتخابها.

وعندما يكون العد العكسي بدأ منذ أسابيع للاستحقاق الرئاسي ويكون هنالك برلمان ونواب ودستور، فإن الإقتراح المثلث الكثير الاستحالة الذي عرضه السيد حسن هو مؤشر على أن لا رغبة لدى الرجل في حسم الأمر قبل حسم مصير التعامل الدولي مع النظامين السوري والإيراني أو مع أحدهما بغرض عزل الثاني وزعزعة أعماقه ومنها "حزب الله". وفي حال الحسم وعلى نحو ما تخطط الإدارة البوشية بالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين بغرض ضرب النظامين في الحد الأقصى وخلخلتهما في الحد الأدنى ستتبدل المواقف في لبنان بشكل جذري وعندها سنجد لبنان "14 آذار" الذي هو السلطة الحاكمة التي أعطاها الرئيس بوش الإبن تأييداً لا حدود له يلخصه وصفه للحريري الإبن (النائب سعد الدين) عندما استقبله استقبال الرؤساء يوم الخميس 14 أكتوبر (تشرين الأول) 2007 في البيت الأبيض بأنه "القائد العظيم" تدافع عن سورية وعن إيران بإفتراض انه تم إسقاط النظامين الحاليين، وسنجد السيد حسن متصدراً بعض "لبنان 8 آذار" الحملة ضد الوضع الجديد في كل من سورية وإيران. ونقول بعض لبنان المعارض حالياً على أساس أن قواعد اللعبة والتحالفات الاضطرارية ستتبدل وبحيث لا يعود قطب مسيحي معارض مثل الجنرال ميشال عون على ما هو عليه موقفه وتحالفه مع "حزب الله".

ومثل هذا الإفتراض ليس مستبعداً في عالم السياسة القائم على المستحيل والممكن، وهذا ما نفترض أن السيد حسن نصر الله يحاول أن يكون فيه لاعباً سياسياً... بعدما كان رمزاً وقائداً.

صحيفة "الشرق الأوسط" - أكتوبر (تشرين الأول) 2007

فرصة في وقتها يا ليت الرئيس بشّار يغتنمها دون تأجيل

هذه فرصة مناسبة وفي وقتها لإستعادة الود إلى ما كانت عليه طبيعة العلاقات السعودية – السورية. وتتمثل الفرصة بكلام قاله الملك عبد الله بن عبد العزيز يوم الخميس الماضي (8 تشرين الثاني 2007) وهو في برلين يقوم بزيارة لها ضمن جولته الاوروبية الثانية. فقد سألَتْه كبرى الصحف الالمانية في سياق مقابلة معه عما اذا كانت هنالك مؤشرات ايجابية في الدور السوري في لبنان والعراق وفلسطين، فأجاب: "نحن نأمل ونتطلع أن يكون الدور السوري دوراً صانعاً للسلام وداعماً للحل ومساعداً في تحقيق الوحدة سواء في لبنان أو فلسطين...".

عند التأمل في قول الملك وقراءة ما بين سطور الكلمات نستنتج أن خادم الحرمين الشريفين يريد للحكم السوري عودة إلى التحليق في فضاء الأشقاء العرب، ويرى أن في قدرة هذا الحكم ممارسة الدور الايجابي الفاعل بالنسبة إلى تحقيق الإستقرار في ثلاث حالات مضطربة هي الحالة اللبنانية والحالة الفلسطينية ومعهما بطبيعة الحال الوضع المؤسف في العراق. كما يمكن الاستنتاج بأن الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي له في ذمة الحكم السوري إبناً عن أب مواقف يدرك الرئيس بشّار أهميتها ودقة الظروف التي سجَّلها عبد الله بن عبد العزيز يوم كان ولياً للعهد، يدعو الرئيس بشّار إلى أن تمارس سورية دوراً على الصعيدين اللبناني والفلسطيني يكون ايجابياً وغير معطِّل على نحو ما هي عليه الحال الآن. وهذه فرصة تأتي في وقتها ومن غير الجائز تفويتها، ذلك ان عدم اغتنامها وتوظيفها من دون أي تأجيل معناه المزيد من الإجراءات الدولية للحكم البشّاري ومعناه أن هذا الحكم سيتحمل وزر تداعيات عدم حسم الاستحقاق الرئاسي في لبنان ضمن الأصول. كما معناه، وهذا هو الأكثر أهمية، أن مشاركة الحكم اياه في مؤتمر السلام الدولي أواخر تشرين الثاني الجاري في أميركا بدعوة من الرئيس بوش الإبن ربما لن تتم، كما ان القمة العربية الدورية المقرر انعقادها أواخر آذار المقبل في دمشق وفق الترتيب الأبجدي لإستضافة الدول الأعضاء في الجامعة لهذه القمة ربما تتأجل أو تنعقد على مستويات الصف الثاني وما دون ذلك.. هذا اذا لم يتم التوافق على عقدها في بلد

عربي آخر أو في مقر الجامعة العربية في القاهرة.. أو لا تنعقد في الموعد المحدد ويبقى لسورية حق استضافتها في موعد آخر، وهذا ما سبق أن حدث بالنسبة إلى تونس لظروف مختلفة.

أما كيف يمكن اغتنام الفرصة التي تأتي في وقتها فهي، اذا أُجيز لكاتب مثل حالي الاقتراح بصيغة التمني، أن يستبق الرئيس بشّار وصول الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى شرم الشيخ ويكون إلى جانب الرئيس حسني مبارك في استقبال الملك العائد من جولته الاوروبية الثانية التي قام بها من أجل الأمة ونيابة عن كل دولها وساعياً بكل العزم والامانة من أجل استنباط حلول للقضايا العالقة والحالات شبه المستعصية ومنها الحالة السورية مع المجتمع الدولي وبذلك يستعاد الصفاء... وما يستتبع الصفاء من لفتات تعزز عودة الحكم السوري إلى التحليق في فضائه العربي.

صحيفة "اللواء" – نوفمبر (تشرين الثاني) 2007

العلاقة المأمولة لسورية مع لبنان كما الأردن

من واشنطن توجَّه فيصل المقداد نائب وزير الخارجية السورية إلى طهران يوم الاحد 2 – 12 – 2007 بعدما كانت سبقتْه ملاحظات إيرانية كثيرة الخشونة في شأن مشاركة سورية في "مؤتمر أنابوليس". ولا ندري اذا كان نجح في ازالة العتب الإيراني على المشاركة السورية في المؤتمر البوشي وذلك من خلال قوله: "ان مؤتمر أنابوليس لم تكن له أية نتائج ايجابية وواضحة وأن سورية لن تسمح لأحد بالمساس بالعلاقات المتينة بين البلدين. كما أن الأعداء عاجزون عن المساس بهذه العلاقات الإستراتيجية...".

هذه المفردات طالما كان يستعملها المسؤولون اللبنانيون والسوريون في زمن ما قبل إغتيال الرئيس الحريري ثم الإنسحاب السوري من لبنان.. ثم يتبين انها مفردات لا تحمي علاقات. أما المفردات التي تجدي نفعاً وتصون علاقة فهي تلك التي لاحظناها في بيان مشترك عن محادثات أجراها يوم الاحد الماضي (9 – 12 – 2007) وزير الخارجية السورية وليد المعلم في عمان مع وزير خارجية الأردن صلاح الدين البشير. فقد أشاد الإثنان بالعلاقات الثنائية بين البلدين بما يصب في خدمة مصالحهما المشتركة وتطلعات الشعبين الشقيقين مع التأكيد على حرصهما على مواصلة العمل من أجل المضي بتنفيذ توجيهات قيادتي البلدين في ايجاد حلول جادة وفاعلة لعدد من القضايا الثنائية وخاصة تلك المتعلقة بالتعاون الإقتصادي والمياه والحدود والمعتقلين والقضايا الأمنية".

بقية مفردات البيان المشترك بالروحية نفسها، أي على قاعدة الإحترام المتبادَل للسيادة والخصوصية والحرص على أن تكون مصالح البلاد والعباد في البلدين مصانة وفي منأى عن أي تدخُّل لدولة في شؤون دولة أخرى، وتنظيف كل الملفات من الشوائب العالقة مع تركيز بنوع خاص على موضوع الحدود وموضوع المعتقلين.

هنا نجد أنفسنا نتساءل: متى سيكون هنالك بين سورية ولبنان تبادُل للزيارات من نوع الزيارة التي قام بها الوزير وليد المعلم إلى الأردن وكان هنالك حرص على

أن يصدر عنها بيان مشترك وكما لو أن الزائر هو زير خارجية دولة بعيدة وليس وزير خارجية دولة جارة؟

ولماذا لا يكون هنالك إسراع في تحقيق ذلك بدل أن تبقى الحال على ما هي عليه من تبادُل غير مستحب لعبارات يعز على الوجدان سماعها؟

في نهاية الأمر لا بد من حدوث ما نشير إليه وإذا كان ذلك لم يتم في ما مضى، فلأن العلاقة السورية – اللبنانية كانت غير ندِّية وكان المسؤول اللبناني لإعتبارات مضطراً لكي يخاطب الحكم السوري بمثل اضطرار هذا الحكم وتحت وطأة التزامات كان، بعد دقة في الحسابات، في غنى عنها لمخاطبة إيران على نحو ما فعله فيصل المقداد الذي ذهب إلى إيران شبه معتذر عن مشاركة في "مؤتمر أنابوليس" رغم أن مشاركته كانت ضرورية، مع ملاحظة أن النظام الإيراني كان سيلبي لو أنه تلقى الدعوة... ومن دون أن يبرر لحليفه السوري هذه التلبية.

صحيفة "اللواء" ديسمبر (كانون الأول) 2007

ساعدوا سورية على استضافة القمة الدورية!

بيننا وبين القمة العربية الدورية التي بموجب أبجدية الانعقاد ستُستضاف في دمشق، شهران من الزمن، وذلك على أساس أن موعد الانعقاد هو يومي 28 و29 مارس (آذار) من كل عام لكن الشهر الذي يسبق الانعقاد يكون مخصصاً للترتيبات من حيث التحضير الجيد لمكان الانعقاد واستكمال تحضير الملفات والشارات والبطاقات، فضلاً عن التدقيق الأكثر جودة في "الفيللات" التي سيسكنها الملوك والرؤساء وتدريب طاقم الخدمات والطباخين وكذلك إجراء تجارب على نظام التنقلات وإرشاد السائقين والمرافقين الأمنيين وخلاف ذلك مما يطول الحديث حوله. ومع أن لدى الأمانة العامة للجامعة العربية التي تنعقد في إطار مهمتها خبرة باتت عريقة في هذا الشأن، إلاَّ أن هذه الخبرة تتقاطع مع الرؤية الأمنية في نظام مثل النظام السوري للأمر، فضلاً عن أنه لم يسبق انعقاد قمة عربية عادية أو إستثنائية، كاملة عند الملوك والأمراء والشيوخ والرؤساء، في دمشق لكي يتم البناء عليها.

وفي العادة أن استضافة القمة، وخصوصاً إذا كان ذلك يحدث للمرة الأولى، يشكل ما يشبه الإنجاز للنظام، ومن أجل ذلك يبذل الجهد من أجل أن تُستضاف القمة على أكمل وجه وبحيث يقال عند التأمل في دورات القمة وماذا أنجزت هذه أو تلك، إن القمة التي استضافتها العاصمة العربية الفلانية كانت من القمم المتميزة والبالغة الأهمية. ودليلنا على ذلك ما يقال حتى الآن عن القمة العربية الإستثنائية في الخرطوم صيف 1967 وتوصيفها بـ "خير قمة" عقدها حكام ينتسبون إلى "خير أمة".

وبالنسبة إلى النظام في سورية، فإن من محاسن الصدف أن مكان انعقاد القمة الدورية بموجب الترتيب الأبجدي هو دمشق، بل لعل هذا الانعقاد قياساً بالظروف الراهنة التي تعيشها المنطقة وتواجه النظام السوري تحديات دولية بالغة الخطورة، يجعلنا نعتبر هذه القمة إستثنائية في صيغة دورية. ولولا الترتيب الأبجدي لما كان في استطاعة النظام السوري تأمين الانعقاد، خصوصاً أنه حاول مراراً استضافة قمة عربية إستثنائية لكن لم يحالفه التوفيق.

أما لماذا هذه القمة الدورية تأخذ طابع الانعقاد الإستثنائية فلأن الأزمة التي تعيشها سورية غدت تحتاج إلى مساعدة من شأنها إخراج الوضع السوري مما هو عليه مع الأشقاء العرب فلا يستثمر الحذر منه على ما هو عليه، ويطوي صفحة التحدي مع المجتمع الدولي فلا تتواصل شكوك بعض حكومات هذا المجتمع فيه. والحسم هو في إيجاد صيغة متوازنة للعلاقة مع إيران بعدما غدت علاقة النظام السوري مع النظام في إيران تتجاوز المنسوب، الذي لا يبعث الوساوس في النفوس العربية، خصوصاً أن الرئيس بشّار الأسد لا يوظف هذه العلاقة من أجل التطبيع المثالي للعلاقات بين إيران ومعظم الدول العربية.. أي بما معناه يكون وسيطاً بين النظام الإيراني والدول الخليجية بما من شأنه إزالة الحساسيات وبين هذا النظام وبقية الدول العربية الأخرى. وهو لو بنى العلاقة على هذا الأساس لما وصلت إلى درجة التحالف مع إيران. وهذا التحالف يمنع استيلاد دور الوساطة.

وإلى ذلك أن القمة الدورية تأخذ طابع الانعقاد الإستثنائي، لأن الانعقاد يتم في خط متواز مع توجهات دولية تفرض احتمال إنزال ضربة قاصمة بإيران والمزيد من العقوبات على النظام السوري. وعندما يتم الانعقاد ويصدر عن القمة كلام يتسم بالتفهم والتعاطف مع سورية الشعب والنظام، فإن فرض العقوبات سيبدو متعارضاً مع هذا التفهم وذاك التعاطف.

من هنا تبدو مساعدة سورية للخروج مما هو حاصل لها ضرورية وقبل أن تبدأ العد العكسي لانعقاد القمة الدورية. ومساعدة سورية تبدأ بمساعدة نفسها فلا تتواصل هذه المباغتات في شكل تصريحات دَرَجَ على الإدلاء بها السيد فاروق الشرع نائب رئيس الجمهورية والسيد وليد المعلم وزير الخارجية. وإذا كان هذان القطبان السنيان يعتقدان أنهما بهذه التصريحات في شأن الوضع اللبناني يعززان موقف النظام، فإن إعتقادهما ليس في محله، بل إنهما في هذه التصريحات يزيدان التعقيد تعقيداً بدليل أن هذه الأزمة التي تكون عسيرة قبل التصريحات تصبح أكثر عسراً بعد الذي يقال. كما أن مساعدة سورية تشمل "اللوبي السوري" في لبنان حيث إن تصريحات بعض أفراده تتضمن من الألفاظ حول الأزمة ما لا يليق بتبني النظام السوري لها، ونكاد نقول ما من شأنه إحراج هذا النظام، خصوصاً أن هذه الألفاظ تُحفِّز الطرف الآخر على الرد بألفاظ من النوع نفسه وبذلك يستمر لهيب نار الأزمة مشتعلاً.

في ضوء ذلك نرى أن تعديلاً جذرياً في لغة الكلام من كل الأطراف يبدو ضرورياً ويشكل عنصر مساعدة للنظام السوري لكي يستضيف قمة عربية دورية كفيلة بتخفيف الوطأة الدولية عن كاهل رئيس هذا النظام شرط أن يخفف هذا

بـدوره مـن الوطـأة الإيرانيـة علـى الأكتـاف العربيـة عمومـاً والخليجيـة واللبنانيـة خصوصاً.

وحيث إنه من غير المنطقي بقاء الأمور على ما هي عليه وانعقاد قمة دورية في ظل هذه التصرفات اللفظية، فإنه من أجل مساعدة سورية على انعقاد قمة مثمرة تصبح الهدنة من جانب النظام وأعماقه اللبنانية ضرورية، فلا نسمع من الآن وإلى ما بعد انعقاد القمة تصريحات تستهدف الإغاظة وليس الترشيد والإمعان في التدخل وليس المساعدة والتفرقة وليس تآلف القلوب والكيد وليس التحبب. كما لا نشهد من "اللوبي السوري" في لبنان و"اللوبي المتعدد المتناغم الدولي" في المقابل هذه الجولات من السجال، خصوصاً أن لبنان بات على كف العفاريت. ومثل هذه الوضعية ستجعل القمة العربية الدورية في دمشق إستثنائية بإمتياز.. إنما من أجل لبنان وليس لمساعدة النظام السوري على الخروج من كبوته الإيرانية.

صحيفة "الشرق الأوسط" – ديسمبر (كانون الأول) 2007

التوريث النعمة... النقمة

لم يخطر في بال الرئيس جمال عبد الناصر أن يورِّث ابنه خالد زعامة غير مسبوقة في تاريخ الزعامات الشعبية في العالم الثالث ربما لأنه توفي وهو في الثانية والخمسين وكان يرى أن امامه المزيد من السنوات لكي يحكم ثم لكي يورِّث. كما لم يفعل الشيء نفسه الرئيس الخلَف أنور السادات، ربما لأن إغتياله على المنصة حدث بينما هو يُمني النفس بطول بقاء في سدة الحكم ما دام أنجز العبور التاريخي الذي يؤهله كي يكون زعيماً تاريخياً، من حقه أن يورِّث الإبن الوحيد جمال الذي كان في عمر أحدث الوارثين بيلاوال بوتو زرداي، على عتبة سن المراهقة عندما اغتيل والده وهو يحتفل بذكرى انتصار حققه على إسرائيل وسبق بسنوات انتصاراً من نوع آخر حققه "حزب الله" في لبنان خلال يوليو/تموز 2006.

وكان الرئيس حافظ الأسد هو الوحيد في الجمهوريات العربية الذي تؤرقه مسألة التوريث وبالذات بعدما أوضح له الاطباء حقيقة وضعه الصحي الدقيق، وبعد التوضيح بدأ مهمة تأهيل الإبن الأول باسل الذي ما ان مات في حادثة سير غير واضحة بالقرب من مطار دمشق حيث كان على اهبة السفر إلى المانيا، حتى بدأ تأهيل الإبن الثاني الدكتور بشّار واعتماد التسريع في التأهيل لدواعي دقة الوضع الصحي.

وبعدما حقق الحكم السوري للجنرال إميل لحود حلم الترؤس بدأ يعمل من أجل ان يورِّث المنصب إلى ابنه خصوصاً انه يحمل إسم "إميل لحود الإبن" وبحيث يكون التوريث بعد رئاسة انتقالية يتولاها شخص آخر وعلى نحو ترؤس بوش الإبن بعد الرئاسة الانتقالية التي شغلها الرئيس بيل كلينتون خلفاً للرئيس جورج بوش الأب. وهو، أي الرئيس لحود، راهن منذ البداية على الطائفة الشيعية في شخص "حزب الله" سنداً أساسياً لتحقيق الحلم المشار اليه، هذا إلى جانب ان العلاقة بين الحكم السوري و"حزب الله" و"حركة أمل" تفرض على الرئيس المسيحي الماروني ان يكون عروبياً بالمفهوم البعثي السوري للعروبة ونصيراً للمقاومة الإسلامية ذات المفهوم الإيراني، مع انه كقائد سابق للجيش وكعسكري نظامي عريق يرى ان المقاومة المستقلة عن

الجيش تشكل إضعافاً على المدى البعيد لهيبة المؤسسة العسكرية. ولكنه الحكم والسلطة والتطلع إلى التوريث جعلت الجنرال إميل لحود وبالذات بعد إنجاز التوريث في سورية على اهون السبل وإنجاز التمديد النصفي له، أي للرئيس لحود، في لبنان يتكلم بلغة المقاومة لكن دونما أي امكانية لتحقيق الحلم المشار إليه بعدما تعثَّر رهان الجنرال ومعه رهان "حزب الله" واطياف سياسية وحزبية أخرى صغيرة الشأن، في ان عودة الدور السوري إلى لبنان وتأثير الحكم البشّاري على الحياة السياسية والسياسيين اللبنانيين كما في الماضي، ممكنة من خلال المعارضة التي تفرض الشروط والقدرة على التعطيل.

وفي ضوء سابقة التوريث السورية بدأ العقيد معمر القذافي بعدما دخل العقد الخامس من العمر (مواليد 1942) يرى امكانية تأهيل أحد الابناء لكي يرث الحكم من بعده، وهو اختار "سيف الإسلام" لكي يكون هو الوريث شغفاً من جانبه بالتسمية ومعناها حيث سيقال دائماً "سيف الإسلام معمر القذافي" و"اعلن سيف الإسلام معمر القذافي" و"قمة سيف الإسلام معمر القذافي تقرر" و"مشروع سيف الإسلام معمر القذافي".. وهكذا مما يحقق التخليد الذي يتطلع إليه الذين يعمِّرون طويلاً في الحكم ومن دون أن يسأموا متاعب السلطة مثل سأم الشاعر العربي لتكاليف الحياة. ومن خلال متابعة نشاط الإبن سيف الإسلام وتصريحاته ومبادراته والادوار التي يقوم بها نلاحظ ان المساحة التي يمارس عليها دورة رحبة نسبياً، وتكاد تتساوى مع تلك المساحة التي يمارس دوره عليها جمال مبارك في مصر مع الفارق ان منصب الاخير رسمي حيث انه امين السياسات في "الحزب الوطني" الحاكم وهو منصب حيث التأثير أقل من قوة نائب رئيس جمهورية واكثر من قوة رئيس حكومة. وهنا نأخذ في الإعتبار لماذا آثر الرئيس حسني مبارك الذي تسلَّم الحكم يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول 1981 بعد إغتيال الرئيس السادات عدم تعيين نائب له حتى الآن. ويجدر التذكير هنا بأن الرئيس مبارك الذي يدخل يوم 4 مايو المقبل الثمانين من العمر هو ثاني الرؤساء العرب المعمرين بعد العقيد القذافي وقبل الرئيسين علي عبد الله صالح وزين العابدين بن علي مع ملاحظة ان الرئيس التونسي غير مهتم بأمر التوريث لأنه لا ابن له شأنه في ذلك شأن الرئيس السوداني عمر البشير الذي هو على طريق التعمير، في حين ان الرئيس اليمني كما سائر الرؤساء حافظ الأسد (قبل الوفاة) وحسني مبارك ومعمر القذافي يرون في التوريث ما من شأنه ان يصون سنوات حكمهم وما حفلت به هذه السنوات. والذي يلفت الإنتباه ان التوريث العربي ظاهرة متصلة بالمؤسسة العسكرية وذلك لأن الذين نتحدث عنهم هم ضباط في

الجيش قبل ان يصبحوا في قمة السلطة. ونقول ذلك من دون أن تعني ملاحظتنا هذه ان بقية الزعامات السياسية في العالم العربي، وعلى سبيل المثال لا الحصر الصادق المهدي في السودان ونبيه بري في لبنان، ليست مسكونة بمسألة التوريث مع الأخذ في الإعتبار أن التوريث يحدث احياناً بعد فواجع تترك الوريث يرتضي قبول الأمر مضطراً وهذا تماماً ما أصاب بيلاوال نجل بي نظير بوتو من زوجها آصف زرداي الذي اوجبت فاجعة إغتيال بي نظير رئيسة وزراء باكستان الأسبق يوم الخميس 27 ديسمبر/كانون الأول 2007 وعلى نحو إغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري يوم 14 فبراير/شباط 2005، على العائلة البوشية إختيار الرمز الخلَف لهذه العائلة السياسية العريقة، تماماً كموجبات إختيار الإبن سعد الدين الحريري ليكون الرمز الخلَف لزعامة والده والعائلة الحريرية الحديثة العهد في السياسة، مع ملاحظة ان بيلاوال يحمل إسم عائلة والده آصف زرداي الذي كان زواجه من بي نظير مثل زواج آصف شوكت من بشرى ابنة الرئيس حافظ الأسد، وكلاهما آصف الباكستاني وآصف السوري باتا من أصحاب الشأن في الحياة السياسية بفعل هذه المصاهرة. وقد يصعب الإفتراض بأن تنجح صيغة توريث بيلاوال ابن التاسعة عشرة من العمر الذي ما زال طالباً في جامعة اكسفورد حيث درست والدته من قبل، وذلك لأنه ليس مثل راجيف الذي يحمل مجد إسم زعيم الهند المهاتما غاندي الذي حملته والدته انديرا من قبل إلى جانب المجد الآخر المتمثل بانها ابنة الباندديت نهرو رفيق غاندي. وكلاهما الأم انديرا والإبن راجيف إغتيلا تاركيْن تراث العائلة عرضة للتناثر.

خلاصة القول إن التوريث نعمة ونقمة أو فلنقل انه موعد مع المجد احياناً وموعد مع الفاجعة احياناً أخرى... وبالذات في العالم الثالث حيث ظاهرة الاستئثار بدأت تتحول إلى امر واقع.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يناير (كانون الثاني) 2008

معنى أن تَصْدَح فيروزة

كل العرب في دمشق

تبدأ رسمياً يوم السبت المقبل الاحتفالات الرسمية بعد الشعبية بـ "دمشق عاصمة للثقافة العربية للعام 2008"، وهي مناسبة يتمنى المرء لها التألق خصوصاً أن فيروزة كل العرب بمن فيهم اخواننا أبناء الشعب السوري ستشارك في فعاليات هذه المناسبة من خلال تقديمها مسرحية "صح النوم" من 28 كانون الثاني إلى 2 شباط في دار الاوبرا السورية وليس في مسرح المعرض القديم الذي وقَفت عليه قبل أكثر من عشرين سنة، وذلك بسبب الطقس الشتوي البارد هذه السنة أكثر من أي سنة مضت.. وإلى درجة أن برودتها غدت في مستوى برودة العلاقة بين سورية وتوأمها لبنان الذي يكبر به شأن الشقيقة عربياً وإقليمياً ودولياً. ولقد صدمت كثيرين، من الذين أنعم الله عليهم بصفة الحياد وعدم التحزب وغمرهم بواجب الولاء لأمتهم وقضيتهم والخشية من معصية ما يريده رب العالمين من الإنسان وهو في الدرجة الأولى الايمان الصادق والولاء للوطن وعدم إيذاء الغير والإضرار بمصالح الناس، مطالبة بعض الحزبيين والمتحزبين من الذين نفوسهم أمَّارة بتقطيع الاواصر بين الشقيق لبنان والشقيقة سورية فيروزتنا بعدم التصديح في عاصمة الامويين.. أي عدم التوجه إلى دمشق التي لها حيِّز رحب في حنجرتها الذهبية. واعترف انني من هؤلاء المصدومين ليس فقط لأنني واحد من المحظيِّين بتلك النعمة المشار اليها، وإنما لأن الذين يطالبون فيروزتنا بعدم التصديح في دمشق سبق أن ملأوا في الماضي الدنيا مبالغة في شأن العلاقة اللبنانية - السورية وعلى هذا الأساس فإنهم بالغوا في ما إقترفوه ماضياً ويبالغون الآن في ما يدعون اليه. وإلى ذلك ان الانفعال في اتخاذ قرار المقاطعة العربية لكل مصر كعقاب للرئيس أنور السادات الذي بات في ذمة رب العالمين يحاسبه كما حساب كل امرئ فيلقى خيراً على الخير وعقاباً على الشر، بسبب اجتهاده في شأن "مسالمة" إسرائيل وإبرام اتفاقية "كامب ديفيد" بترغيب أميركي - دولي - عربي لهذا الفعل المتعجل... إن قرار المقاطعة المشار إليه جعل نفوس المصريين تجفل من العرب والعروبة خصوصاً ان المقاطعة شملت قطاعات كثيرة من بينها الفن والطرب والسينما. وكان ذلك بمثابة إضرار بالعلاقات الأخوية.

ونستحضر هذا الذي حدث لنقول انه من الضروري تحييد الفن والفكر عن الخصومات السياسية والحزبية والتضارب في المصالح ومقتضيات الانتقال من المبالغات في الإطناب إلى المبالغات في إشعال البيت ناراً. وعندما نقول ذلك فإننا نأخذ في الإعتبار مناشدة المناشدين فيروزتنا بعدم التوجه إلى دمشق ربما لأن جراحهم النازفة لم تندمل بعد، والناشئة عن صراعات وتطلعات وطموحات وأحلام لا علاقة للفن الفيروزي الراقي بها. لكن الفيروزة اللبنانية قد تجعل بمشاركتها العقل السوري الرسمي يرى أن دور دمشق هو أن تكون أيضاً وقبل ذلك "عاصمة الحل الواقعي للأزمة اللبنانية" وخصوصاً أن "كود" صندوق الأزمة بين يدي الرئيس بشّار الأسد الذي من مصلحته كرئيس شاب لسلطة موروثة بكل التعقيدات وعلى موعد قريب مع استضافة قمة عربية من المهم للجميع وأوّلهم الحكم السوري إنعقادها في دمشق، أن يقول هو الآخر مع فيروز "صح النوم".. بمعنى أنه لا بد من الإستيقاظ من حلم إستعادة "لبنان السوري" لأنه كابوس ومباشرة العيش مع لبنان الذي من حقه أن يكون في علاقة مع سورية مثل علاقة البحرين مع المملكة العربية السعودية ومثل علاقة الأردن مع سورية وليس مثل الذي كان يتطلع إليه الرئيس صدّام حسين رحمة الله عليه وغفر له الفعل الذي إقترفه يوم الخميس 2 آب 1990 وهو اجتياح الكويت ومحاولة الغائها كدولة مستقلة، فأودى بالعراق مضرجاً بالإحتلال الأميركي ثم أودى به في نهاية الأمر معلّقاً في حبل المشنقة وانتهى بالعراقيين متناثرين تائهين حالهم أكثر سوءاً من حال الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات. وخلاصة ما نقوله هو: غنّي يا فيروز. لعل الصحوة من النوم تكون شاملة، ولعلها تضع حداً للتأجيلات المتواصلة في شأن أن يكون للبنان رئيس في قمة السلطة كما هي الحال في سورية... وسائر دول العالم دون استثناء.

صحيفة "اللواء" - يناير (كانون الثاني) 2008

من أجل لبنان وسورية

ما حققه وزراء الخارجية العرب بالإجماع يوم السبت الماضي (5 – 1 – 2008) يجعلنا نستحضر الإجماع الآخر الذي حققه الملوك والرؤساء العرب في القمة الدورية الثانية التي جيَّر رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان أمر انعقادها إلى لبنان، وجاء لقاء القادة العرب يومي 28 و29 آذار من العام 2002 يشكل لحظة بالغة الأهمية في الحياة السياسية العربية. كما أن الإجماع الثاني يجعلنا نستحضر إجماعاً عربياً آخر ساعد على إنجاز اتفاق الطائف الذي حقق للبنان نقلة نوعية في اتجاه التهدئة والإستقرار والبناء. هذا الإجماع يعني أن قادة الأمة واعون للمخاطر وأنهم قادرون على التفاهم عندما يرون أن الشرارة قد تولِّد حريقاً وهو ما كان على أهبة حدوثه في لبنان. وقد نجد من يقول إن القادة العرب تأخروا في اتخاذ الموقف الحازم الذي صدر عن وزراء الخارجية وأنهم ما داموا قادرين على ذلك فلماذا التريث، ولماذا التأجيل، ولماذا ترك لبنان يكتوي بمرارة التعقيدات السياسية طوال أكثر من سنة. والرد على ذلك هو أن الأشقاء العرب لم يقصروا في الإهتمام لكنهم في الوقت نفسه كانوا ينظرون إلى المسألة اللبنانية من زاوية أن أطياف الأزمة يجب أن تقتنع ومن دون ضغوط بأن صيغة الوفاق والتعايش هي الوحيدة التي يمكن الأخذ بها وما عدا ذلك فمضيعة للوقت. وعندما نتأمل في وقائع سنة كاملة من التأزم نجد أن الإهتمام السعودي والمصري والسوداني والخليجي والأردني كان على درجة من الحيوية. كما أن بقية الأشقاء العرب كانوا يرون في التحرك السعودي – المصري أنه يمثلهم. وعندما نقول ذلك فلأن مجلس الجامعة الذي إنعقد يوم السبت الماضي ووضع الأزمة اللبنانية على طريق التسوية المتوازنة إنما إنعقد بمبادرة من جانب الدولتين العربيتين الكبريين، وأن هاتين الدولتين كانتا في سعيهما تنوبان عن بقية الدول العربية. كما أن هذه الإنابة جعلت الدول الكبرى تتعامل مع الأزمة بما لا يجعلها تنفجر في الداخل وفي وجه الحكم السوري صاحب الدور والتأثير في مجريات الأزمة. وفي تقديرنا ان المرونة السورية في اجتماع القاهرة جاءت في ضوء بضع حقائق من بينها انقاذ القمة الدورية التي من المقرر

وفق الترتيب الأبجدي عقدها في دمشق يومي 28 و29 آذار المقبل، كما من بينها أن الاجواء الطبيعية للتحليق السوري هي الاجواء العربية وأن تسوية بالتفاهم مع الاشقاء العرب والمجتمع الدولي من شأنها ليس فقط انقاذ لبنان وإنما في الوقت نفسه درء الخطر عن سورية. خلاصة القول إن الحكمة في معالجة الامور هي الكفيلة بتحقيق الحلول. ومن حسن حظ العلاقة اللبنانية - السورية أن الاشقاء العرب ومن دون استثناء أكدوا في اجتماع القاهرة انهم مع لبنان لكنهم لن يكونوا ضد سورية، وتلك ذروة الموقف الحكيم. ويبقى أن يصون البعض اللسان فلا يعكر الكلام العشوائي هذه الاجواء الوفاقية العربية من أجل تحقيق الوفاق في لبنان... إنما على قاعدة ما لهذا.. لهذا وما لذاك.. لذاك ووفق ما تنص عليه مواد دستور من الظلم للوطن النزاع في تفسيرها... وإرفاق التفسيرات بالسباب وعدم احترام الأصول في آداب التخاطب.

صحيفة "اللواء" - يناير (كانون الثاني) 2008

ما ينفع سورية غير المستكبِرة

من الجائز القول ونحن نتأمل في المشهد السياسي العربي وإصرار الحكم السوري ألاّ يقتنع بأن الإهتمام بشؤون الداخل واعتماد العلاقة الطيبة مع المجتمع الدولي ومع الاشقاء العرب والمسلمين افضل بكثير من الانغماس في لعبة المحاور، إن حالة الإلغاء التي نشأت عن الوحدة الاندماجية مع مصر ثم حالة الإنفصال الذي اقدم عليه الجانب السوري ما زالتا تتحكمان في عقل أهل الحكم. وزاد الحالتين تعقيداً ان لبنان المستصغَر من جانبها قرر هو الآخر أن يبتعد عنها ففقدت بذلك الورقة التي كانت من خلالها تحاور أو تناور وتتصرف مع المجتمع الدولي ومع الاشقاء العرب والمسلمين تصرُّف الدولة المستكبِرة التي في قبضتها لبنان المستصغَر. وفي الحالتين كان الطرف السوري لا يُحسن التصرف. في موضوع الوحدة مع مصر كان متسرعاً ويتصرف تصرُّف المستضعَف الباحث عن حماية. وفي موضوع العلاقة مع لبنان كان مستكبِراً ويتصرف مع لبنان تصرُّف المستكبِر الذي لا يتقبَّل الرأي الذي يتحفظ على سلوكه ولا يصغي إلى النصيحة التي من شأنها تصحيح المسار.

وحيث أن ما يُبنى على تسرُّع لا بد ان تتداعى أُسُسُه وما يُبنى على التصرف المستكبِر يتصدع بعد حين، فإن الوحدة ذلك الحكم العربي الجميل تداعت وأن العلاقة السورية – اللبنانية تصدعت. وفي الحالتين كان الطرف السوري هو المسؤول ونشأت نتيجة لذلك الحالة التي تربك القرار السوري الذي هو لمصلحة أهل الحكم والناس والكفيل بتحويل سورية إلى دولة على طريق النمو والتقدم يتطلع أصحاب المشاريع إلى الإستثمار فيها وشركات السياحة إلى وضعها في قائمة الدول التي يطيب للسائح تمضية بضعة أيام في ربوعها. بل ان سورية لا تستكبِر وذات علاقة متوازنة على قاعدة التصحيح مع لبنان غير المستصغَر، ومع الأردن الذي يتمسك بمراعاة خصوصيته، ومع العراق الذي اضناه العراك العقائدي مع الحكم السوري ماضياً وأتعبه عدم مساندة هذا الحكم له كي يستقر... إن سورية كهذه ستجني من الإزدهار السياحي والإستثماري المشترك المليارات التي تغنيها عن كل هذه التطلعات. ويستغرب المرء كيف ان قيادة شابة من نوع القيادة السورية الحالية لا

تفعل ذلك وتفضل ركوب المخاطر على إعتماد ما من شأنه ان يحقق الطمأنينة والإزدهار. ونقول ذلك على أساس ان الذي نشير إليه بالنسبة إلى قيادة شابة ويجعلها إن هي اخذت به ان تبقى سنوات طويلة في الحكم ما دامت في سن شابة وفي حال بقي صاحبها في منأى عن أي وضع صحي مباغت وحرج.

وإذاء إنها عقدة الإلغاء ووزر الإنفصال ما زالا يتحكمان مع ان رجاحة التفكير توجب على الذي يملك القرار أن يكون دائماً على استعداد للأخذ بالتصويب والتعديل. أليس هو مثل ربان سفينة يمكن أن تواجهها الانواء وتكون براعة الربان جاهزة في اللحظة التي تتطلب منه انقاذ سفينته من المخاطر.

ومناسبة هذا الكلام هو اليوبيل الذهبي لإلغاء سورية كدولة مستقلة ذات سيادة وانصهارها في "الجمهورية العربية المتحدة" مع مصر، الذي صادف قبل أيام (23-2-2008). ففي مثل هذا اليوم قبل خمسين سنة (اي 23-2-1958) أُذيب قلب العروبة النابض (سورية) في وحدة اندماجية طلبها الرئيس السوري شكري القوتلي من جمال عبد الناصر الذي كان زمنذاك في الأربعين من العمر أي في السن الحالية للرئيس بشّار الأسد. وفي ذلك اليوم أيضاً وُضع الحجر الأساس لظاهرة الإجماع على إبداء الرأي من خلال الاستفتاء فما عادت نسبة أي استفتاء تقل عن 95 في المئة. يا لذلك الأسلوب غير الموضوعي في إبداء الرأي.

المهم أنه منذ ذلك اليوم نشأت في سورية عقدة الكيان المُلغى واستمرت تتفاعل إلى ان جاء وضع اليد على لبنان يشكل محاولة علاج لهذه العقدة. لكن التطورات الناشئة عن أسلوب التعامل السوري مع لبنان والذي كان في بعض جوانبه اشبه بالسلوك المصري الناصري مع سورية ادى إلى نهاية واحدة حيث أصبحت سورية لا تتطابق مع مصر وبالتالي لا تستعاد تجربة الوحدة على رغم وجود تيار عريض داخل سورية عمل في اتجاه الإستعادة المشار اليها. وفي لبنان أصبح الوطن المستصغر لا يتطابق مع سورية على رغم وجود تيار عريض داخل لبنان يوالي الحكم السوري ويتطلع إلى عودة الحال إلى ما كانت عليه قبل إجبار الحكم السوري على سحب المئة الف عسكري الذين كانوا يرابطون في كل لبنان.

وبدل ان يكون هذا الإنسحاب ذريعة مثالية لكي يطوي الحكم السوري الورقة اللبنانية القديمة من كتاب العلاقات ويبدأ تسطير صفحة جديدة وفي الوقت نفسه يتم التركيز على امور الداخل والبدء بمرحلة التصحيح الثاني، أو تصحيح الرئيس الأسد الإبن لما كان بدأه الرئيس الأسد الأب، ويجني الرئيس المصحِّح من ذلك رضى الناس عليه واطمئنان الجيران إليه والاستحواذ على نسبة كبيرة من الإستثمارات وهذا

ما نتصور أن حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ناقشه مع الرئيس بشّار في دمشق، فإنه وجد نفسه يستحضر عقدة الماضي المتمثلة بإذابة الكيان السوري في الوحدة مع مصر وكذلك العقدة الناشئة عن انفصال سورية عن مصر، ثم يتكل على الحليف الإيراني والاعماق اللبنانية لهذا الحليف ليقرر أن انتزاع لبنان منه سيجعل العقدتين تؤسسان لعقدة ثالثة، مع انه لو يستحضر ما فعلته الدولة الأكبر مصر وزعيمها عبد الناصر المجروحة مشاعره من الإنفصال السوري وكيف رأى ان المحافظة على مصر والشمل المصري تبقى أكثر سلامة من ركوب خطر معاودة رتق الثوب الذي تمزّق نسيجه فلم يتدخل وطوى الصفحة على رغم مرارة مفرداتها، لما تردّد في ان يفعل الشيء نفسه لكن الحكم السوري لا يستحضر ليس فقط لأنه ربما لا يريد وإنما لأن حليفه الإيراني لا ييسّر له الأمر، وهو حليف لم يتأمّن مثيله في حينه لعبد الناصر لكي يجعله يتردد في اتخاذ خطوة من المصلحة إتخاذها، هذا لمن يريد سلامة البلاد وهدوء بال العباد... وعقْد القمة العربية الدورية في أجواء من تآلف القلوب وصفاء النوايا.

صحيفة "الشرق الأوسط" - فبراير (شباط) 2008

أفكار بوتين برسم أهل الحكم في سورية وإيران

في الوقت الذي يرفع الرئيس فلاديمير بوتين من صوته في وجه حلف شمال الاطلسي متهماً اياه بإطلاق سباق تسلُّح جديد في العالم، ويشدد على تعزيز الصناعات العسكرية وتطوير أوضاعها بإستخدام التقنيات الحديثة وبأقل التكاليف الممكنة. تطفو على السطح الروسي حقائق تتعلق بالوضع الاجتماعي الروسي وما الذي حققه بوتين في سنوات الترؤس لكي يبني عليها تطلعه إلى العودة للترؤس بعد فترة انتقالية يترأس البلاد فيها شخص يختاره بوتين ويكون هو، أي بوتين، رئيس وزراء الفترة الانتقالية مما يعني أنه سيكون، ما دام هو سيختار رئيس البلاد، الرجل الأقوى في السلطة. الحقائق المشار إليها على نحو ما تحدَّث حولها بوتين في "خطبة الوداع" يوم الجمعة الماضي 9 – 2 – 2008 حيث انه سينصرف بعد بضعة أسابيع. تنحصر في أمرين أساسيين وبعض الامور المتفرعة. الأمر الأساسي الأول وعلى نحو تلخيص بوتين له هو "أن روسيا كانت على حافة التفتت كدولة موحَّدة وثرواتها منهوبة والاطماع العدوانية تتزايد من حولها وأن النخبة الحاكمة في عهد الرئيس الراحل بوريس يلتسين تتحمل المسؤولية عن الوضع المأسوي الذي وصلت إليه الامور فضلاً عن أياد أجنبية سعت إلى ادخال روسيا في دولة من الصراعات ولذا فلا بد من صوغ إستراتيجية جديدة للأمن تراعي التهديدات الحالية، وهنالك مهمات أساسية أمام روسيا لتنفيذها خلال السنوات المقبلة ومنها ترسيخ أركان مجتمع عادل ومتكافئ الفرص، وضمان التعددية الحزبية والسياسية وتقليص معدلات الفقر والعمل على تحسين الأحوال المعيشية وإعداد إستراتيجية جديدة لبناء القوات المسلحة حتى العام 2020 من أجل تعزيز الأمن الوطني...". أما الأمر الثاني الأساسي فهو "أن روسيا لن تسمح بأن تُجر إلى سباق تسلُّح جديد يستنزف إقتصادها ومواردها. وفي الوقت نفسه انها لن تنعزل عن العالم وستظل تعمل لتعزيز الشراكة مع الأطراف الأخرى على أساس احترام المصالح والتكافؤ...". اللافت أن بوتين صمت دهراً على سنوات يلتسين ولم ينطق سوى بعض النقد الخفيف الوطأة إلاّ في "خطبة الوداع" هذه ربما لأنه يتحاشى رمي حجر في بئر شرب من مائه

مجداً رئاسياً لا مثيل له. وهو بذلك أيضاً التزم بعهد قطعه على نفسه للرئيس بوتين وهو عدم فتح ملفات عهد. لكن ما دام الرجل بات في ذمة الله وبات الرئيس الخلَف، أي بوتين، في الأيام الأخيرة للترؤس وسينصرف بعد ذلك، فإنه لا بد يرمي بمسؤولية بعض الاخفاقات في الوضع المأسوي الذي انتهت إليه روسيا على النخبة الحاكمة في عهد يلتسين. وهو هنا يراعي اذ أن "النخبة الحاكمة" هي التسمية الملطفة للرئيس يلتسين شخصياً. لن نخوض عميقاً في هذا الامر. فالذي يعنينا من هذا الاستحضار لواقع الحال الروسي أن اعتماد البعض على وقفة جسورة من روسيا مع قضايانا هو نوع من الرهان الخاسر. وهذا ما يجب أن يقرأه بتأن أهل الحكم في إيران وفي سورية، وذلك لأن روسيا من الآن وحتى العام 2020 ستصحح اخفاقات الماضي سواء ما حاوله بوتين في هذا الشأن أو ما بقي عصياً على التصحيح. ويا ليت أهل الحكم في الدولتين يتأملون في قول بوتين "ان روسيا لن تسمح بأن تُجرَّ إلى سباق تسلُّح جديد يستنزف إقتصادها ومواردها..." وهو إنجرار يتواصل من جانب أهل الحكم الإيراني وبصحبتهم أهل الحكم السوري مع أن إستراتيجية من جانب كل من البلدين تقوم على الإهتمام بالداخل واعتماد التعددية الحزبية والسياسية والإهتمام بالتنمية وتوظيف الثروة في البناء وتطوير التنمية وجذب الإستثمارات، ستجعل البلدين في أحسن حال وأفضل هدوء البال، وفي منأى عن المخاطر وهواجس العقوبات الدولية. عسى ولعل ينقل الملك عبد الله الثاني الذي قام بزيارة إلى موسكو اجتمع خلالها أمس بالرئيس بوتين رؤية أكثر شمولاً للرئيس الروسي من شأنها في حال أوصلها إلى أهل الحكم في كل من سورية وإيران مرفقة بتحليله الشخصي وإنطباعاته أن تُبعد عن المنطقة مخاطر مواجهة ستحدث عاجلاً.. أم آجلاً. لندن.

صحيفة "اللواء" - فبراير (شباط) 2008

جولة الترميم...
لمعالجة التصدُّع

اذا كان صعباً بعض الشيء تسوية الوضع العربي قبل القمة العربية التي انتهت مؤتمراً، فمن الواجب بعد الذي حدث وفي ضوئه بذل جهد إستثنائي من جانب الرئيس بشّار الأسد للتأكيد على انه رئيس القمة لمدة سنة وبكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

وكخطوة أولى لا بد من جولة للرئيس بشّار تشمل القادة الذين ارتأوا عدم المشاركة شخصياً في القمة، أي بما معناه عقد قمم ثنائية ينتقل فيها الرئيس بشّار، ومع كل الحرص على الأصول، من المحطة الأولى الرياض إلى المحطة الثانية القاهرة إلى الثالثة عمان إلى الرابعة صنعاء إلى الخامسة الرباط إلى السادسة مسقط إلى السابعة المنامة إلى الثامنة بغداد. وقبل العودة إلى دمشق يحط الرئيس بشّار الرحال في بيروت.

ونحن هنا لا نتحدث عن بشّار الأسد الرئيس السوري، أو بالاحرى رئيس الجمهورية العربية السورية، وإنما عن بشّار الأسد الذي بموجب "دستور مؤسسة القمة" بات رئيس هذه المؤسسة على مدى 12 شهراً تنتهي يوم 28 مارس/آذار 2009 ومَن كان يحمل هذا الترؤس تقع على عاتقه مسؤولية قد لا يستسيغ القيام بها لو كان فقط رئيساً لبلده له ان يتخذ من القرارات ما يريد وينتهج من السياسات ما يعتقد أنها تناسب مصلحة النظام، مع ملاحظة ان إستضافته للقمة تحتم عليه سلفاً تهيئة افضل الأجواء وتذليل ما امكن من العقبات والحرص على إعتماد الأصول في توجيه الدعوات ورفع درجة التنبه في الكلام بحيث لا يتذاكى هذا المسؤول أو يتشاطر ذاك بحيث يتلفظ بما من شأنه ان يجعل الأمور الصعبة تزداد صعوبة أو ينقل المسائل الخلافية من درجة الأزمة التي تحتاج إلى حل إلى عقدة مستعصية الحل.

ومسألة "ترؤس العالم العربي" ليست مسألة شَرَفية ولا هي حالة من حالات الأمر الواقع تفرضها الإستضافة، وإنما هي، أو يجب إن تكون، "المنصب العربي الارفع" لمدة سنة الذي يأخذ على عاتق من يتولاه مهمة جمع الصف على كلمة

سواء، ولذا فقد يكون من الأجدى لو أن رئيس القمة يترأس بعد ارفضاضها لجنة من ثلاثة مسؤولين هم الامين العام للجامعة ووزير خارجية دولة القمة السابقة ووزير خارجية الدولة التي ستستضيف القمة اللاحقة. وهذه اللجنة قادرة على ان تثري مهمة رئيس القمة من خلال صياغات متوازنة قد يتردد هو في استنباطها لأنه يفكر كرئيس لدولة فقط.

وأهمية القمم الثنائية التي نشير إليها انها سترمم "قمة دمشق" وتجعل الإسم عندئذ على المسمى، إذ أن تسمية "قمة التضامن" التي ارادها الرئيس بشّار لـ "قمته" كانت تجافي واقع الحال، ذلك ان التضامن كان غائباً وهنا تصبح التسمية تعني امراً منشوداً وليس حاصلاً. والترميم ممكن ذلك ان القادة الذين آثروا الغياب كانوا بذلك يبعثون برسالة تتناول مصلحة سورية النظام والشعب في وقت واحد. وهؤلاء بتخفيض مستوى المشاركة كانوا مع الحل الذي لا بد من الأخذ به والذي يتعلق بلبنان، ومع الخيار الذي على النظام السوري إدخال تعديلات جذرية عليه ويتصل بالعلاقة مع إيران الساعية إلى الهيمنة. وعندما يقول ضيف "القمة البشّارية" منوشهر متكي وزير خارجية إيران في مؤتمر صحافي عقده في أحد فنادق دمشق بعد انتهاء القمة كلاماً إستفزازياً حول الجزر العربية الإماراتية الثلاث "طمب الكبرى" و"طب الصغرى" و"ابو موسى" المحتلة من جانب إيران يتناقض مع اللهجة العربية المخففة التي اوردها "إعلان دمشق" حول هذه الجزر، فإن ذلك يسيء إلى "رئيس القمة" في الدرجة الأولى خصوصاً ان دولة الإمارات شاركت في شخص رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الذي جاء وفي خاطره ان العلاقة السورية- الإيرانية قد تفيد في السعي لتحرير هذه الجزر. لكن ما تمناه رئيس دولة الإمارات لم يدركه ذلك ان "الإعلان" تفادى كلمة "إحتلال" مكتفياً بالمساعي الحميدة والإجراءات القانونية، وان منوشهر منقي وزير الخارجية الإيرانية الضيف الشقيق دون غيره إنتقد ومن قبل ان يجف حبر "إعلان دمشق" اللهجة العربية الدمشقية المخففة وقال: "الادعاءات بأن الجزر الثلاث هي للامارات لا أساس لها من الصحة. الجزر إيرانية. ولقد حان الوقت لكي يبذل عمرو موسى والدول العربية جهوداً حول القضايا العربية الرئيسية خصوصاً القضية الفلسطينية ولا يشيروا إلى هذه القضايا، أي الجزر الثلاث، لعدم إعطاء ذريعة للكيان الصهيوني".

ومثل هذا الكلام المنوشهري الذي لم يراع قائله أي حال انتهت إليه العلاقة السورية- العربية بسبب الاقتحام الإيراني للقرار السوري، كان الرئيس بشّار في غنى عنه. أما وقد قيل فإنه يدخل أيضاً في سياق جولة الترميم بحيث تشمل هذه الدولة

أيضاً رئيس دولة الإمارات ويصرح "رئيس القمة العربية" وهو في أبو ظبي بأن الجزر الثلاث حق عربي اماراتي ومن الواجب تحريرها كما مزارع شبعا وكما الجولان.. مع ملاحظة ان إحتلال الشقيق أرض شقيق أشد إيلاماً من إحتلال أميركا للعراق وإسرائيل للجولان.

يبقى التساؤل: هل سيفعل ذلك الرئيس بشّار آخذاً في الإعتبار ان القادة الذين لم يشاركوه فرحة إستضافة دمشق للمرة الأولى قمة عربية، حرصوا اشد الحرص على صيانة مؤسسة القمة ومن أجل ذلك اوفدوا من يمثل دولهم الاعضاء في الجامعة العربية؟

هنا يأتي الجواب: من مصلحته ان يفعل ذلك. ففي دمشق حدثت حالة تصدُّع ومن الواجب العلاج من خلال "جولة الترميم"... ومن دون تباطؤ.

صحيفة "الشرق الأوسط" - مارس (آذار) 2008

هل يفعلها الرئيس بشّار قبل قمة دكار؟

يعكس إخفاق وزراء الخارجية العرب في ايجاد حل للأزمة في لبنان إنطباعاً مزدوجاً في شأن القمة العربية الدورية المقرر انعقادها وفق الترتيب الأبجدي في دمشق. الأول هو أن تنعقد القمة كي لا تتساقط فكرة الانعقاد خصوصاً أنها دورية وأنها عندما قرر القادة العرب صيغتها لم يرفقوا الانعقاد بموجبات محددة. كما أنهم لم يتفقوا ولو ضمنياً على أنه في الوقت الذي يسبق الانعقاد أزمة مستفحلة ولا يتم التوافق على الحد الادنى فإن القمة تتأجل. ولكن الانعقاد في ظل تبايُن الموقف ونكاد نقول احتدام الأزمة يعني أن تنعقد القمة بمن حضر وفي هذه الحال لا تعود قمة. ونقول ذلك على أساس أن التمثيل دون مستوى الرقم الأول في الدولة أو الثاني على أبعد خيار، لا يعني أن المؤتمر هو مؤتمر قمة، ذلك أن المقصود بـ "القمة" هو اجتماع القادة وليس من يمثلهم. ومع أن قمماً كثيرة غاب عنها الرجل الأول الذي أوفد من يحضر ومن دون تزويده بسلطة اتخاذ القرار، إلاَّ أن القصد ما زال على ما نعنيه وهو أن القمة هي قمة القادة وعندما لا يحضر هؤلاء وخصوصاً في حال كان عددهم كبيراً فإن المؤتمر يفقد الأهمية المتوخاة منه. أما الإنطباع الثاني فهو أن يقرر الرئيس بشّار الأسد في اللحظة التي يبدو فيها الأمل على أهبة الانقطاع من عقد قمة ناجحة، ركوب الطائرة الرئاسية والتوجه إلى الرياض ثم إلى القاهرة ليقول لكل من الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس حسني مبارك أن القمة تنجح بحضوركما وأن صفحة الماضي يجب أن تطوى وأنني آت إليكما بنفسي في تقليد مستجد يقوم على أنه في اللحظة الصعبة التي تعيشها الأمة تصبح المرونة هي المطلوبة. وفي حال فعل الرئيس بشّار ذلك فإنه لا يكون فقط استضاف قمة ناجحة بإمتياز وإنما استعاد مكانة سورية لتكون رقماً صعباً في ايجاد الحلول وليست رقماً صعباً لجهة التعطيل. كما في هذه الحال لا يعود التأزم يستحكم في لبنان لجهة الاستحقاق الرئاسي. وقد يبدو ما نقوله في نظر البعض نوعاً من التهيؤات والمستحيلات. لكن أصول اللعبة السياسية وبالذات على مستوى أهل الحكم تفرض على من يحتاج إلى اختراق للأزمة أن يتسم بالحكمة. وهنا لا نتساءل ما اذا كان

الرئيس بشّار سيفعل ما نشير اليه، وإنما نقول أن في مصلحة العلاقة ومصلحة السمعة ومصلحة القضية، أن يفعل ذلك خصوصاً أنه بما يفعل يكون مثل إبن يريد من اللذين هما في مكانة والده أن يقول لهما: هذه القمة هي قمة دمشق جغرافياً لكنها من دونكما ودون الذين اذا لم تحضرا لا يحضرون تبقى مثل الجسم بلا روح. في الوقت نفسه ثمة من يرى أن من الأفضل للقادة العرب ترك أمر حسم هذه القمة إلى القمة الإسلامية التي تستضيفها العاصمة السنغالية دكار يومي 13 و14 آذار الجاري أي قبل الموعد المقرر لإنعقاد القمة العربية في دمشق بأسبوعين، وذلك على أساس أن القادة العرب اذا هم شاركوا في قمة أمة المسلمين ربما يلتقوا على ما من شأنه إنقاذ أمة العرب من هذا الوضع الذي تعيشه... ولا يتناسب مع القول الكريم بأنهم خير أمة أُخرجت للناس. الرياض

صحيفة "اللواء" – مارس (آذار) 2008

المشهد الآتي عاجلاً أم آجلاً لبنانياً وسورياً وعربياً وإيرانيا؟

حتى إشعار آخر يتأكد فيه أن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط ربما يتخذ موقفاً في "مجتمع الأكثرية" قريب الشبه من الموقف الذي إتخذه الزعيم الارثوذكسي ميشال المر في "المجتمع العوني"، فإن الأزمة في لبنان ستبقى تراوح مكانها، وتتأكد بذلك مقولة الذين يرون أنه لا رئيس للبلاد طوال العام 2008 وربما أبعد من ذلك. وهنالك أكثر من حيثية تجعلنا نفترض أن وليد جنبلاط ربما يتخذ الموقف ذي النكهة المُرِّية، وأهم هذه الحيثيات على الإطلاق أن الحكم السوري على أهبة التفاوض مع إسرائيل وأن الرئيس بشّار الأسد لم يعد يُخفِ هذا التوجه كما أن كلامه حول "الممانعة والمقاومة" قبل أربعة أيام من زيارة الوسيط التركي رئيس الوزراء رجَب طيب أردوغان إلى دمشق كان نوعاً من التهيئة النفسية للإعلان عن خوض غمار ذلك التوجه. والتهيئة بمعنى الإيحاء للرأي العام السوري والعربي عموماً بأن الأخذ بالتفاوض مع إسرائيل لإستعادة الأرض المحتلة يستند إلى موقف قوي.. وكما إصطُلح على إعتباره في نطاق أدبيات التسوية "سلام الشجعان". وهذا التوجه من جانب الحكم السوري في حال تبلورَ أكثر وتجاوبت إسرائيل من دون تسويف مع النظرة الأردوغانية للتسوية، سيجعل وليد جنبلاط كإشتراكي يجد نفسه منسجماً مع "الدولية الاشتراكية" العضو فيها المؤيدة بقوة لهذه التسوية، كما انها ستساعد أردوغان على انجاح مهمته. وفي هذه الحال لن تبقى مفردات الخطاب الجنبلاطي على نحو ما هي عليه. وسنجده على الأرجح كلاعب حاذق يقرأ في الغيب السياسي يقول عن الحكم السوري ورئيس هذا الحكم الدكتور بشّار الأسد غير ما كان يقوله سابقاً، ويتخذ في "مجتمع الأكثرية" موقفاً مختلفاً. وعلى هذا الأساس نفترض أنه متأثر كل التأثر بما فعله الزعيم الارثوذكسي ميشال المر، الذي سحب نفسه من الخضم العوني المتلاطم كما سحْب الشعرة من العجين، ويتحسّب أيضاً وهو يقرأ في كف الرئيس نبيه بري احتمال أن يكون للأخير وفي ضوء المستجد من المعطيات موقف مماثل يكرس الزعامة السياسية للطائفة الشيعية، وتكون الزعامات المتجانسة الثلاث ميشال المر الارثوذكسي ووليد جنبلاط الدرزي ونبيه بري الشيعي في انتظار حسْم مسألة الزعامة

المارونية التي على الأرجح سيكون حامل رايتها بعد حين الدكتور سمير جعجع. ولا يستبعد المرء مثل حالنا وهو يتأمل في الذي يحدث أن تتطور الامور وبالذات في حال أثمر المسعى التركي تسوية بشّارية – أولمرتية لا يرضى بها الحكم الإيراني بل ويعتبرها حرباً من دون رصاص ضده، أن يصبح لبنان بزعاماته الخمس (نبيه بري، وليد جنبلاط، سمير جعجع، ميشال المر... ومعهم سعد الدين الحريري إنما بعد أن ترسو المحكمة الدولية على بر ويتم تحديد الجناة في واقعة إغتيال الرئيس رفيق الحريري) داعمين للحكم السوري في حين يصبح "حزب الله" اذا رأت إيران في خروج ملاكِمها السوري من الحلبة بداية خصومة معه، إلى جانب إيران في هذه الحال. أما موقف الجنرال ميشال عون فينتهي إلى المجهول. وقد يبدو هذا المشهد مستبعَداً بعض الشيء نظراً لتعقيدات واقع الحال. لكن للضرورة أحكامها سورياً ولبنانياً وعربياً وإسرائيلياً. ومن يعِشْ يرَ.

صحيفة "اللواء" – أبريل (نيسان) 2008

صدمة من السنيورة المستعجل
وفرصة لبشّار المتردد

إستعجل رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة كثيراً التعبير الشخصي عن الابتهاج بـ "تسوية الدوحة" للأزمة اللبنانية وذلك عندما استحضر لفتة سبق لمُلهمه الرئيس رفيق الحريري أن قام بها.

الذي فعله السنيورة عن حُسن النية وسوء تقدير هو أنه نزل ليلة الخميس 2008/5/22 إلى الوسط التجاري الذي يطيب للبنانيين تسميته "داون تاون" مصطحباً زوجته في إشارة منه إلى أن هذا الوسط بمقاهيه ومطاعمه ومكاتبه ومحلاته التجارية بدأ يستعيد زهوه بعدما تخلّص من نير التخييم لبضعة أشهر. وقد إبتسم الرئيس المبتهج كثيراً مع المبتهجين وصافح كثيراً وسمع إطراءات وتبريكات، وكانت سعادته في أعلى درجاتها وهو يرى طاولات المقاهي المحيطة بالبرلمان المحجوب عليه بضعة أشهر وقد امتلأت بالرواد والأطايب ومدخّني السيجار الفاخر والشيشة (النراجيل) على أنواع معسّلها أو تنباكها العجمي الذي لا خلاف على جودته من جماهير الأزمة اللبنانية بنوعيهم، ويرى أيضاً ما كان إحتجب بفعل تداعيات التخييم المعطّل للمصالح، خلافاً للغرض منه... أي تعطيل قدرة الحكومة على الصمود بعدما خلت من وزراء الشيعة الذين يمثلون "حزب الله" و"حركة أمل" ومعهم من يمثّل الحليف الماروني الجنرال ميشال عون. لكن ما تمناه هؤلاء لم يتحقق حيث صمد السنيورة ووزراء حكومته المنقوصة التمثيل الطوائفي لجهة الطائفة الشيعية وأمضى بضعة أشهر في السراي المسوَّر بالأسلاك الشائكة للحماية من اجتياح محتمَل يقوم به المخيِّمون.

هذه الإطلالة السنيورية كانت اجتهاداً صادماً لأمهات وآباء وأخوات وإخوان وأطفال عشرات اللبنانيين الذين قضوا خلال الأيام السوداء التي عصفت بالعاصمة بيروت وبعض بلدات وقرى الجبل والشمال والبقاع وما زال الحزن يغمر نفوسهم. ولذا فإن جولة من السنيورة وآخرين من رموز تلك الأزمة يمثلون كل الأطياف الحزبية والسياسية والتيارية على هذه البيوت المحزونة كان هو المطلوب وليس استعجال النزول إلى الـ "داون تاون". ونقول ذلك على أساس أن أصول التعامل الإنساني

تقضي بتقديم واجب التعزية على لهفة المشاركة في الابتهاج كما تقضي بتطييب الخواطر قبل أي شيء آخر. ومن هنا قولنا إن الرئيس فؤاد السنيورة بهذا النزول المباغت إلى عالم السهرة والساهرين أساء التقدير عِلماً بأن حُسْن النية هو الدافع إلى ما نعتبره إساءة، ذلك أنه أراد تشجيع الناس على أن يخلعوا ثياب اليأس والتشاؤم ويرتدوا ثوب التفاؤل بكل مباهجه ويستعيدوا حياتهم وما فقدوه طوال بضعة أشهر تخييمية.

وعندما نقول إن السنيورة إقتبس هذه الفكرة الابتهاجية من أسلوب مُلهمه رفيق الحريري فعلى أساس أن الرئيس الشهيد كان عندما يتعمد اصطحاب كبار زوار لبنان ومن بينهم صديقه الرئيس جاك شيراك إلى جولة ليلية يرى فيها هؤلاء بدايات "المعجزة الحريرية" في سرعة الإعمار والتطوير، كانت هنالك أزمات سياسية ومماحكات وإمتعاض من هدايا صفائح زيت الزيتون على المحتاجين، لكن لم يكن حدث هذا الذي حدث خلال بضعة أيام سوداء. كما أنه كان يفعل ذلك لتسويق لبنان في عالم السياحة والإستثمار.

في أي حال ما زالت الفرصة متاحة أمام حكومة السنيورة سواء ارتأى النائب سعد الدين الحريري معاودة إبقاء أمانة ترؤس الحكومة في عهدة صديق العائلة أو استرد الأمانة مريحاً الأخير من صداع الترؤس والعودة من جديد إلى عالم المال والأعمال في لبنان أو المنطقة أو البنك الدولي، لكي يطيِّب (أي السنيورة) خواطر مَن فقدوا الإبن أو الأب أو الأم أو الطفل ومَن سكن الخوف قلوبهم وأحرق الاجتياح بيتاً لهم أو دمر مصلحة أو مكتباً.

ويبقى في شأن "تسوية الدوحة" القول إن تتويج رئيس الجمهورية المتوافَق عليه منذ البداية العماد ميشال سليمان ليس نهاية المطاف وإنما هو البداية. وخشية أن يجد اللبنانيون أنفسهم يعيشون أزمة حكومية تنشأ عن طبيعة اقتسام المغانم ويبقى السنيورة في هذه الحال رئيس حكومة تصريف أعمال لبضعة أشهر، فقد يكون من الأفضل أن يكون "أمراء الأزمة" هم وزراء الحكومة الأولى في العهد السليماني أو يتفقوا، مراعاة منهم لمشاعر الناس ولو لمرة واحدة كي يكمل اللبناني تنفُّس الصعداء، على أن تكون الحكومة حكومة خدمات يتولى حقائبها الوزارية أصحاب كفاءات من عناصر على درجة من الإستقلالية. كذلك يبقى في شأن "تسوية الدوحة" القول إن أمام الحكم السوري فرصة قد تغنيه الاستفادة منها عن إشكالات وإجراءات كثيرة آتية لا ريب فيها. والفرصة هي نوع من رد الجميل في الوقت نفسه للرئيس الجديد ميشال سليمان الذي سبق وسلَّف وهو ما زال قائداً للجيش وشبه متوافَق على ترؤسه،

صديقه الرئيس بشّار أكثر من وقفة. وليس مثل صيغة لقاء خيمة عبد الناصر – الجنرال فؤاد شهاب ما هو أفضل من هذا الرد على التسليف السليماني الكفيل بتدعيم موقفه وسط أبناء طائفته وأمام اللبنانيين دون استثناء. وفي حال تم هذا اللقاء داخل خيمة على أرض مشتركة سورية – لبنانية على الحدود فإن عوائق كثيرة ستزول من أمام تأسيس علاقة صحية بين البلدين، فضلاً عن أنه يشكل مدخلاً لائقاً أمام المطلب اللبناني – العربي الدولي وهو ترسيم الحدود وتبادُل التمثيل الدبلوماسي. وبذلك تكفي اللبنانيين كثرة المطالبة وتكفي المجتمع الدولي كثرة التحرش وتكفي سورية البشّارية الذاهبة أصلاً إلى تسوية مع إسرائيل ولو كرهت إيران كثرة التردد في إنجاز أمر باتت الظروف الدولية والإقليمية تحتم حدوثه... هذا لمن يريد أن يحكم مستقراً.

صحيفة "الشرق الأوسط" - مايو (أيار) 2008

إيران و"حماس" والموقف من سورية المفاوِضة

بعد اللبننة والعرقنة كرمزين للعنف والاقتتال الأهلي والطوائفي، ها هي القطْرنة تأخذ طريقها كرمز للتسوية السياسية التي تصلح لكل زعماء أطراف متنازعة يريدون الخروج من النفق الذي وجدوا أنفسهم يقعون فيه أو إنهم عرفوا مسبقاً أنهم سائرون إلى نفق، ومع ذلك فإنهم كابروا وعاندوا إلى أن وقعوا في الفخ وقوع الطريدة. فبعد أن حققت هذه التسوية بالنسبة إلى لبنان نجاحاً غير متوقع من حيث سرعته والانتقال من التوقيع على الورق إلى التنفيذ، ها هو الرجل الأول في "حركة حماس" خالد مشعل يبدي أمام الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى الرغبة في أن تكون للخلاف بين "فتح" و"حماس" محاولة عربية بمساندة من قطر لتسوية من نوع التسوية التي نقلت لبنان من حافة الهاوية إلى مشارف التهدئة بأمل الإستقرار. الرغبة المشعلية صادقة مئة في المئة لعدة عوامل من بينها أن دولة قطر هي حاضنة سياسية ومالية بنسبة كبيرة لـ "حماس" بدليل أن الدوحة هي المحطة "الترانزيت" لخالد مشعل ورفاقه بين دمشق وطهران. ومن العوامل أيضاً أن سورية الممانِعة (بكسر النون) سجلت خطوة متقدمة على طريق عدم الممانعة في التفاوض الجدي لإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل. وعندما يحدث المزيد من التقدم فهذا يعني أن يفك خالد مشعل "الخيمة الحماسية" السورية ويتخذ أحد موقفين: إما تأييد التوجه السوري وعدم وضْع أحجار ثورية في طريقه، وإما الرفض فالرحيل وهذا رهن بالعثور على موطئ قدم لـ "حماس" في مكان آخر. وحيث أنه لا مكان لهذا الموطئ في لبنان فإن ارتضاء الأمر الواقع السوري لا بد منه وذلك لأن إيران تميل إلى تسجيل استدارة تُنسي العالم ضجيج التهديدات النجادية وهذا ما يمكن قراءته بين سطور كلام وزير الخارجية الإيرانية منوشهر متكي في مؤتمر صحافي مشترك مع مشعل في طهران يوم السبت الماضي (24-5-2008) حيث قال ما معناه أنهما يؤيدان السعي السوري لإستعادة الجولان. وعملياً فإن التأييد الذي يعنيه الإثنان هو تأييد التوجه السوري الحالي المتمثل بنضوج السيناريو التركي للتفاوض مع إسرائيل وأما اللكمات اللفظية من جانب الإثنين ضد أولمرت فإنها لا تعني شيئاً ذلك انه اذا كان هذا الاخير في

موقع ضعيف فإن ذلك لا يعني أن التفاوض غير مجد إذ يمكن وصول شخص آخر إلى رئاسة الحكومة ومواصلة التفاوض. ما هو مهم أن خالد مشعل يطلب من عمرو موسى تسويق فكرة مصالحة بين "فتح" و"حماس" تنتهي إلى تسوية على يدي قطر. لكن الأهم هو أن تكون قيادة "حماس" مقتنعة بأن المصالحة ستصمد ولا يحدث لها ما حدث من قبل لإتفاق مكة بين الشقيقين الذي كان مثالياً ولمصلحة "حماس" لو لم يسيطر عليها هاجس غير موضوعي واستطاعت المغريات الإيرانية تحويل هذا الهاجس إلى موقف قاد إلى أن "حماس" وضعت اليد على غزة، ومن دون أن تأخذ في الإعتبار أن ابتهاج جماهيرها بهذا "النصر" لا ترجمة عملية له وأنه مثل العملة الملغاة التي لا تصريف لها. وتبقى الاشارة إلى أن تسوية بالأسلوب القطّري للنزاع الفلسطيني - الفلسطيني تستوجب أولاً الاقتناع بأن التكفير عن ذنب الإنفصال ليس مذلة، بل بالعكس إنه نوع من زرْع الطمأنينة في نفوس الشعب الفلسطيني وخصوصاً اذا هو تزامن مع نداء أخوي من جانب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس يوحي من خلاله بأن أي حل للموضوع الفلسطيني، وبالذات الحل الذي يقال أن لحظة إعلانه على لسان الرئيس بوش، يبقى منقوصاً من دون مشاركة "حماس". فهل يتحرك الطرفان في هذا الإتجاه؟ عسى ولعل أن لا يتأخرتحركهما.

صحيفة "اللواء" - مايو (أيار) 2008

في انتظار زيارة الآخرين ومنهم بشّار

ما زال اللبناني المقيم السعيد بالتهدئة التي أحدثتها "تسوية الدوحة" والمهاجر الأكثر سعادة التواق لزيارة الوطن مع أفراد العائلة ليس للسياحة وإنما لترسيخ اليقين بأن لبنان حي يُرزق وأنه أقوى من الساعين لتذويبه أو بعثرته، يتساءل: هل من الطبيعي أن يكون الرئيس الأول الزائر للبنان الخارج من العلاج شبه الفاعل له على أيدي الشيخين الحمديْن بن خليفة الأمير وبن جاسم الرئيس هو الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ومِنْ بعده وزير الخارجية البريطانية، وأين هم الزوار الذين إذا زاروا أخذ الإستقرار طريقه آمناً ومطمئناً؟ يضيف الإثنان الرمزان للمواطَنة اللبنانية بكل أطيافها المذهبية: وما دام الرئيس بشّار الأسد اطمأن إلى أن الرئيس الذي يفضّله عن غيره هو من بات الخلف للرئيس اميل لحود الذي أراده الحكم الأسدي، أباً في البداية وابناً في تمديد الولاية، وأن هنالك حالة إجماع وقبول من الجميع على العهد الجديد الذي يترأسه ميشال سليمان، فلماذا لا يكون الرئيس بشّار هو من الزوار المهنئين وخصوصاً بعدما بدأ كرئيس للقمة العربية الدورية، جولة شملت بعض الدول عدا الأهم منها وهي السعودية ومصر لأن العتب من جانب الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس حسني مبارك من الرئيس السوري بعد زلة اللسان الشهيرة، على حاله؟ وعندما نقول ذلك فلأن لبنان المتجدد هو دون غيره مَنْ في استطاعة رئيسه القيام بدور اصلاح ذات البيْن البيْن السعودي – السوري والبيْن المصري – السوري. لكن لهذا الدور مستلزمات ومنها أن يكون لبنان مستقِراً ومطمئِناً ومرسومة حدوده مع سورية ومتبادِلاً التمثيل الدبلوماسي معها. فالقلق السعودي – المصري على لبنان سيستمر ما دامت هذه الامور غير محسومة. وإذا جاز القول فإن هذا القلق إستحوذ على الوقت الأكبر من لقاء القمة الأخير في جدة بين الملك عبد الله وزائره الرئيس مبارك. لقد ضاعت فرص كثيرة على ترميم العلاقة السورية مع أطراف فاعلة في القرار العربي. ولا مصلحة للحكم البشّاري في اضاعة المزيد. وهذا في إعتقادنا رأي كل مواطن عربي حريص على سورية ورأي كل سوري يشعر أن بلاده في حالة غربة لا موجب لها.

صحيفة "اللواء" – يونيو (حزيران) 2008

تأملات في محنة "البيارتة"

بعد رفيق الحريري

بينما استحوذت دبي على المؤتمرات غير السياسية والمعارض على انواعها وتجني من وراء هذا الاستحواذ حضوراً على المستوى الدولي في عالم المال والأعمال والإستثمارات العقارية وتجارة اللوحات الفنية، فإن قطر تستحوذ على المؤتمرات ذات الطابع السياسي والإقتصادي الذي يصب في بحر السياسة أو يأتي من ينابيع أهل القرار السياسي الدولي. واحدث المؤتمرات المستضافة في الدوحة بعد مؤتمر معالجة الأزمة اللبنانية هو "المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في قارة آسيا".

والإمارتان دون غيرهما من دول الخليج تشكّلان إلى جانب مملكة البحرين التي سبقت الاثنتان في ترسيخ دورها كأرض صالحة للأعمال المصرفية وشركات الإعلانات، نموذجاً للدولة الصغيرة التي يمكن أن تجعل دول العالم تهتم بها وتحرص على خصوصيتها وتحميها من مخاطر الطامعين بها.

وهذا الدور الذي تقوم به الامارتان الخليجيتان دبي وقطر بالذات هو تماماً الدور الذي كان الرئيس رفيق الحريري يريده للبنان وسعى كثيراً من اجله، بل إنه وضع اللبنات الأساسية له. وهو عندما كان يحرص على البقاء رئيساً للحكومة فمن أجل ان يستكمل مشروعه الإعماري الضخم. كما انه عندما كان يختزن في صدره مرارة الاعيب البعض ونَزَق البعض الآخر واهانات بعض رموز الأمن السوري له خلال سنوات عهد الوصاية السورية، فليس لأنه رجل لا تعنيه كرامته ولا هو متساهل في كبريائه وإنما من أجل ألاّ يتسبب عدم التحمل وطبيعة رد الفعل في انتكاسة للمشروع الإعماري اياه. وعندما اقول ذلك أستحضر توضيحات سمعتُها منه وبالذات في زمن وصلت فيه المكايدة إلى درجة عدم التحمل وكنت من بين الذين قالوا له إن جحيم الاستقالة من رئاسة الحكومة تبقى افضل من نعيم الترؤس في ظل المكايدات والاهانات العنجرية (نسبة إلى بلدة عنجر حيث مقر الإشراف السوري الأمني والسياسي والإستثماري على لبنان وبقيادة غازي كنعان ثم رستم غزالي). وكثيرا ما كان يُقسم بالله العظيم وبرحمة الإبن حسام الذي كسر فقدانه في حادث سيارة قلب والده الرئيس فما عاد يعنيه شيء في هذه الدنيا، إنه لولا الحرص على استكمال

المشروع النهضوي لما كان بقي لحظة في الحكم. اما إيجابيات البقاء رئيساً للحكومة فهي انها تسهّل عملية الإنجاز. وفي جلسة التوضيحات المشار إليها كان في غاية الارتياح لعملية إعادة بناء السراي الحكومي الذي سألني بعد زيارة برفقته لتفقُّد أعمال الترميم جاءت نتيجة إبداء رغبتي بكتابة مقالتي في "الشرق الأوسط" عن هذا المعْلَم التاريخي وفي خاطري عنوان "ايليزيه البيارته" للمقالة. ولقد استوقفني إختياره عبارة "لو دامت لغيرك لما آلت اليك" لوضعها محفورة بخط جميل فوق البوابة الداخلية للمبنى تأكيداً ضمنياً منه انه يدرك تمام الادراك ان البقاء في ترؤس الحكومة ليس إلى ما لا نهاية وان هديته وهو الجنوبي ابن صيدا عاصمة الجنوب المحتل ثم الصامد فالمقاوم فالمتحرر، لبيروت التي فيها ومنها يبدأ الاستنهاض ويأخذ مداه الأرحب هو السراي في الدرجة الأولى وبكامل رونقها. ولقد إستوعب أهل بيروت، أو "البيارتة"، على نحو التسمية الشعبية، معنى الهدية وشعروا بعنفوان من دون أن يأخذوا كما الرئيس رفيق الحريري في الإعتبار أن هذا الابتهاج قابله احساس لدى الآخرين وبالذات لدى الشيعة ان بيروت والحريري والطائفة السنية حالة متوحدة. وعلى رغم ان البرلمان هو في عهدة الرئيس الشيعي وتحديداً رئيس "حركة أمل" نبيه بري إلاّ ان الوضع في نظر ابناء الطائفة يختلف حيث انهم يرون ان الحريري اعتنى كل العناية بـ "بيروته" ولم يعتبر الضاحية الجنوبية جزءاً من هذه آل "بيروت" فضلاً عن انه إختصر الجنوب بمدينته صيدا ولم ينظر بعيداً في اتجاه مناطق الكثافة الشيعية في بعلبك والهرمل ومئات البلدات المنتشرة حولهما وبينهما.

نظلم الرئيس الحريري اذا كنا نظن بأنه لم يدرج كل ما عدا "بيروته" في برنامجه الإعماري، ذلك ان الرجل وعلى نحو ما نسمعه منه كان يدعو المولى عز وجل ان يطيل بعمره لأن المشروع الإعماري طويل ومتشعب وانه يبدأ من بيروت لينتهي في آخر نقطة حدودية مع سورية شمالاً وشرقاً وكذلك جنوباً حتى الناقورة وصولاً إلى مزارع شبعا التي أجيز لنفسي تسجيل رأي عابر له فيها وفي منطقة "حلايب" بين مصر والسودان قال ذات لقاء معه إنه كلام ليس للنشر كي لا تكثر التفسيرات في شأنه. وخلاصة هذا الرأي تحويل مزارع شبعا، وبموجب مشروع إعماري دولي – عربي ضخم يمتد على مدى نصف قرن، إلى احياء سكنية وتجارية نموذجية تباع من الفلسطينيين المقتدرين ويتملك فيها الفلسطيني غير المقتدر من التعويضات التي سيحصل عليها في حال تم وضع التسوية النهائية للصراع العربي – الإسرائيلي موضع التنفيذ، وبذلك لا يعود هنالك مخيمات للاجئين الفلسطينيين لأنه لن يكون هنالك لاجئون وإنما لبنانيون من اصل فلسطيني يتمتعون

بكل حقوق المواطَنة كما الارمن الذين اندمجوا وصار لهم نواب في البرلمان والاكراد الذين اندمجوا لكن لا نواب لهم، إنما شرط عدم ممارسة النشاطات الحزبية على انواعها. وعندما قلت للرئيس رحمة الله عليه ما معناه هل تقصد أن تكون هذه الاحياء هي البديل عن الاحياء الفلسطينية وبحيث تكون الاسماء على سبيل المثال "حي يافا" و"حي عكا" و"حي حيفا" و"حي صفد" و"حي الجليل" و... و... اجاب ما معناه ان المجتمع الدولي ونحن منه في صدد الحل الواقعي الذي يحفظ كبرياء الناس. اما بالنسبة إلى "حلايب" المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين مصر والسودان فإن الرئيس المأسوف عليه قال لي ما معناه إن مثل هذه المشكلة قد تبقى عشرات السنين اذا كانت الأمور ستعالَج على قاعدة هذا يقول إنها حقه والآخر يقول الشيء نفسه، والحل الذي اراه هو جعل "حلايب" منطقة حرة للتجارة يتقاسم البلدان عوائدها وتصل اهميتها مع الوقت إلى الأهمية التي وصلت إليها منطقة "جبل علي" في دبي، وسأبحث هذه الفكرة مع اخواننا السودانيين عندما ازورهم قريباً. ولم تتم الزيارة لأنه إغتيل.

هكذا كان يفكر الرجل ومن أجل ذلك رأى ان مشروعه الإعماري الشامل يتطلب إستمراره على رأس السلطة التنفيذية بدليل انه عندما اقصوه عن السراي بدأ المشروع يتعثر وبدأ "البيارته" يشعرون انه في محنة وان هنالك خطة تستهدف انتزاع الشأن منهم وكان حدسهم في محله لمجرد أن تم إغتيال رفيق الحريري وهو رئيس وزراء سابق لقطع الطريق على استئناف ترؤسه. ومنذ ذلك اليوم وتلك الفجيعة و"البيارتة" في حالة شعور بالاستهداف وخوف من المجهول في حال أصاب مكروه الإبن الوارث سعد الدين الحريري، لأن معنى ذلك ان تخلو الطائفة السُنية أو تحديداً "بيارتة" بيروت من الزعامة التي تقرر وتقود، وذلك لأن رفيق الحريري إهتم بمشروعه أكثر من الإهتمام بإستحداث من هم مؤهلون لتزعُّم الطائفة بدليل ان في بيروت وفرة من النواب والسياسيين الحريريين السُنة إلاّ انه ليس هنالك عدا سعد الحريري من يتزعم وبصيغة الإبن الوارث. وأما زعامة الرئيس فؤاد السنيورة فإنها وديعة. وبلغة المال التي يتقنها الرجل فإن الوديعة تُرَد، فضلاً عن ان زعامته السياسية زعامة طارئة تنتهي بإنتهاء ترؤسه وعلى نحو ما حدث لمثيله في عالم الإقتصاد والمال الدكتور امين الحافظ، إلاّ اذا كان لكل قاعدة استثناء وان تجربة السنيورة في إدارة الأزمة التي حظيت برضى من المجتمع الدولي مثَّلت حيثية مهمة في إعادة تكليفه... انما هذه المرة من دون أن تعني سرعة التكليف سرعة التأليف إلاّ اذا اراد الزعيم السياسي للشيعة نبيه بري استحضار زمن الود بينه وبين الرئيس رفيق

الحريـري وبـذلك ينتهـي التحـرش الشـيعي بـ "البيارتـة" وتتقاسـم الطائفتـان زعامـة العاصمة، ولا يتحقق المُرام الشيعي في ان يكون للطائفة في غياب الزعيم التاريخي رفيق الحريري دورها في تزعُّم العاصمة ما دام هناك من يمنّي النفس بالتزعم.

صحيفة "الشرق الأوسط" – يونيو (حزيران) 2008

الأمثولة السعودية برسم الرئيسيْن ميشال سليمان وبشَّار الأسد

أليست أمثولة من المصلحة القومية لإخواننا أهل الحكم في سورية اعتمادها، وهي أن الدولة العربية الكبرى المملكة العربية السعودية بما تمثّله من شأن على صعيد الامكانات والقوة والمساحة والكثافة السكانية والقدرات العسكرية والتأثير في أوساط المجتمع الدولي، تنجز وعلى قاعدة الود والتواضع والحرص والأُخوة والتساهل، استكمال تعيين الحدود مع قطر الدولة العربية التي هي الشقيقة الأصغر بين مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. وفي إطار الحرص نفسه تنشئ مجلس تنسيق سعودي - قَطَري هدفه الارتقاء بين البلدين في مختلف المجالات وبما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين ويعزز مسيرة "مجلس التعاون لدول الخليج العربية". لم يأتِ هذا الإنجاز نتيجة ضغوط، ولم تكن هنالك حاجة إلى من يتوسط أو يبذل المسعى الحميد، ولا حتى نتيجة استقواء الشقيقة الصغرى قطر بأطراف خارجية. وكل الذي حدث هو أن رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في قطر جاء إلى الرياض بعدما كان الخبراء وضعوا على الورق كل ما يتعلق بالحدود ثم غادر الرياض، بعدما وقَّع على الإتفاق إلى جانب توقيع الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودية، ممتناً للتفهم والتعاطف الأخوي اللذين لمسهما خلال لقائه مع الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد والذي ينوب عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز هذه الأيام حيث يقوم الملك بزيارة خاصة إلى المغرب كعادته كل سنة وينتقل بعد ذلك إلى مدريد لإفتتاح "المؤتمر العالمي لحوار الاديان" يوم 16 - 7 - 2008، الأمر الذي سيعطي المؤتمر زخماً قوياً.. وبما من شأنه تحقيق إستقرار الأديان والمذاهب في العالم، بأمل أن يحقق هذا بدوره إستقراراً سياسياً وتنتج عن الإستقراريْن علاجات للأزمات الناشئة عن إضطراب أسواق النفط وارتباك أسواق الغذاء. وعندما نقول إن من مصلحة اخواننا أهل الحكم السوري التأمل في الإنجاز الحدودي السعودي - القَطَري، فعلى أساس أنه بات من الضروري عليهم حسْم مسألة ترسيم الحدود مع لبنان وإسقاط النظرة الفوقية إليه من حيث أن سورية هي الدولة الكبرى وأن لبنان دولة صغيرة. وإلى

مسألة ترسيم الحدود هنالك تبادُل التمثيل الدبلوماسي ووقف توظيف الجيوب اللبنانية غير البارّة بالوطن لحساب مصالح شخصية وطموحات ونزوات سياسية وقضايا تهم سورية على حساب لبنان. وفي تبادُل التمثيل الدبلوماسي بين السعودية وقطر وبين السعودية والبحرين ما يؤكد صوابية الرؤية السعودية للعلاقات مع الأشقاء دون تمييز بين كبير وصغير، وكيف ان هذه العلاقات تستقر عندما يشعر الشقيق الصغير بإحترام الأكبر والأقوى منه لخصوصيته وسيادته، وكيف أنه لا يتدخل في قضاياه.. إلاّ اذا كان التدخل بهدف مساندة وضع إقتصادي مرتبك أو صراع سياسي متشابك، وتكون المساندة إما في صيغة السعي المخلص لتحقيق التوافق على ما فعله السفير الدكتور عبد العزيز خوجه تنفيذاً دقيقاً لتوجيهات القيادة السعودية وتمنيات الشعب في المملكة، أو في صيغة ودائع ونجدات أخوية في الملمات من نوع النجدة الطبية والغذائية والمالية لمواجهة تداعيات حرب تموز وما نشأ عن العدوان الإسرائيلي، أو في صيغة الإتفاق التاريخي.. اتفاق الطائف لإنقاذ لبنان من وهدته بإنقاذ الشرعية من الضياع. ويبقى أن مسألة ترسيم الحدود مع لبنان وتبادُل التمثيل الدبلوماسي معه هي خير خطوة يمكن أن يحققها اللقاء المرتقَب في باريس بين الرئيسين ميشال سليمان وبشّار الأسد في رحاب فرنسا الساركوزية، وذلك عندما سيلتقي الرئيسان الأسبوع المقبل على هامش أعمال قمة "الإتحاد من أجل المتوسط" المتوقع أن يشارك فيها حوالى أربعين رئيس دولة وحكومة لن يكون على الأرجح العقيد معمر القذافي ولا من يُمثِّل ليبيا بينهم. ومع اننا كنا نتمنى لو يتم اللقاء بين الرئيسين السوري واللبناني على نقطة الحدود المشتركة بين البلدين، ويزفان من لقاء خيمتهما المماثل للقاء خيمة الرئيسين جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب بشرى الإتفاق على ترسيم الحدود وتبادُل التمثيل الدبلوماسي، وبذلك يغسلان الكثير من الشوائب في كتاب العلاقات ويتيحان المجال أمام نبض القلوب في شكل صحي، إلاّ أن لنا كبير الأمل بأن لا يأخذ لقاء باريس بين الرئيسين ميشال سليمان وبشّار الأسد الطابع التشريفاتي والتباوس على خلفية تعارُفهما الذي لا ندري طبيعته قبل خمس عشرة سنة، وإنما طابع إنجاز أمر تأخّر كثيراً ومن شأن عدم الإنجاز أن يُبقي على المرارة عالقة في الحلوق والنفوس اللبنانية.. وهذا ليس من مصلحة الحكم البشّاري الذي بدأت إنطلاقاً من فرنسا تُفتح في وجهه نوافذ الإنفتاح بعد عزلة نتمنى أن تتوارى وتعود سورية تغرد في السرب العربي وتَلْقى القبول في المجتمع الدولي ليس لأنها بدأت مفاوضات مع إسرائيل لإستعادة الأرض المحتلة وإنما لأنها وضعت نهاية سعيدة للعلاقة غير الصحية مع

لبنان. ونكرر القول ونحن نتمنى ذلك بأن الخطوة السعودية – القَطَرية تشكل أمثولة لما نشير اليه... لكن شرط اعتماد النوايا الطيبة والندِّية ونبذ أسلوب الهيمنة والنظرة الفوقية وإعتبار الحكمة خير الطريق إلى سواء السبيل.

صحيفة "اللواء" – يوليو (تموز) 2008

سكون في سورية "المفاوِضة"
وضجيج في العراق المصافِح

في سورية سكون لافت يرافق جلسات التفاوض الإسرائيلية – السورية بترتيبات اردوغانية في الظاهر ومن دون أن ينبري نائب في البرلمان يطلب أيضاً ايضاحات أو يسجل موقفاً.

وفي العراق ضجة حول المصافحة الطلبانية – الباراكية بترتيبات عباسية في الظاهر ايضاً، كما تلك الضجة في اللاذقية على نحو تصوير الشاعر العربي لها ببضعة أبيات مطلعها "في اللاذقية ضجة ما بين احمد والمسيح.. هذا بناقوس يدق وذا بمئذنة يصيح...".

والقصد من تشبيهنا هذا هو أن الموضوع المضاجَج عليه طبيعي كون الفاعل والمحتجّ على الفعْل يعيشان تحت مظلة الإحتلال المقبول من كليْهما. وفي هذه الحال فإن ما فعله رئيس الدولة ليس وزراً في ضوء ما هو حاصل في المشهد العام كما ان إحتجَاج المحتجَ على الفعْل يبدو مثيراً للاستغراب، إذ قبل ان تعترض على الفعْل تذكَّر انك محتل من قِبَل أميركا.

ولكي لا يبدو ما نقوله كما لو انه كلام حول الغاز، نشير إلى ان الرئيس جلال طالباني شارك في "المؤتمر الدولي للاشتراكية" في اثينا بعدما عاد من زيارة إلى واشنطن ظاهرها لمعالجة زيادة وزنه وما ينشأ عن هذه الزيادة من مضاعفات وجوهرها حسم موضوع المعاهدة التي تنتظر الإدارة البوشية من الذين يحكمون العراق لحساب أميركا إبرامها قبل ان تنصرف هذه الإدارة وتبقى الامور عالقة وعلى جانب من التعقيد والارتباك.

وبينما الرئيس طالباني في طريقه إلى قاعة الاجتماع، أو بعد مغادرة القاعة لا ندري، باغته الرئيس الفلسطيني محمود عباس بمبادرة متعمَّدة وتتلخص في جمْعه بوزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك المشارك في مؤتمر "الدولية الاشتراكية". وعند القاء نظرة على اللقطة المصوَّرة للقاء يتضح ان الوزير باراك المسؤول عن تصفية عشرات المناضلين في غاية الابتهاج وأن الرئيس العراقي غير منزعج مما فعله الرئيس الفلسطيني، وكيف ينزعج وهو الذي سبق وأدلى وهو في واشنطن

بتصريحات اوحى فيها بالاستعداد لخطوة سلام عراقية - إسرائيلية يشجِّعه على ذلك ما يفعله الحكم السوري الذي خطا خطوات لافتة على طريق التفاوض مع إسرائيل.

ما فعله الرئيس طالباني حدث مع مسؤولين عرب ومسلمين في مثل هذه المؤتمرات، وفي ملتقى "دافوس" السويسري الذي شهد ذات مرة تبادل الكلام والسلام بين أحد رموز الحكم الإيراني الرئيس السابق خاتمي وشيمون بيريز الرئيس الحالي للدولة في إسرائيل. ودائماً كان التبرير: إنها مجرد مصادفة وان تقاليد العرب والمسلمين تفرض على المرء أن يمد اليد إلى اليد الممدودة إليه وأن يرد على التحية بمثلها أو بأحسن منها.

في بغداد قوبل بالاحتجاج البسيط نوعاً هذا الذي فعَلَه الرئيس طالباني الذي انتخبه مؤتمر أثينا نائباً لرئيس "الاشتراكية الدولية" مما يعني انه مستقبلاً أو بدءاً من ترسيمه في هذا المنصب ليس فقط سيتبادل السلام مع من يُمثِّل إسرائيل في "الاشتراكية الدولية" وبطريق الصدفة وانما سيكون في الاجتماعات مناقِشاً معه ومستمعاً إليه ما دامت الرفقة الاشتراكية حدثت. فقد طالب ظافرالعاني عضو البرلمان العراقي بمثول الرئيس طالباني امام البرلمان وتوضيح ملابسات ما فَعَله من دون أن يقتنع المُطالِب بهذا الاستجواب بما أوضحه مكتب طالباني من ان الرئيس إستجاب لطلب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس وان ما جرى "كان سلوكاً اجتماعياً حضارياً لا ينطوي على أي معنى أو تداعيات أخرى ولا يحمِّل العراق - الدولة أي التزامات، كما انه لا يؤسس لأي موقف مغاير لسياسات جمهورية العراق وتوجُّهاتها ومواقفها الداعمة للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية". وكتعبير عن عدم الاقتناع فإن النائب ظافر العاني قال في تصريح يوم الجمعة 4-7-2008 "إن من المؤسف حقاً قيام رئيس الجمهورية بمثل هذا الموقف الذي جرح الشعب العراقي بأكمله من شماله إلى جنوبه وأن التبرير الذي قدَّمه رئيس الجمهورية ليس مقنِعاً ذلك ان اختيار طالباني نائباً لرئيس الاشتراكية الدولية جاء بسبب صفته الإعتبارية رئيساً للدولة العراقية، ونحن ما زلنا مع الكيان الصهيوني في حالة حرب، وإن شواهد قبور العراقيين الذين قُتلوا على أيدي الكيان الصهيوني ما زالت موجودة في فلسطين وسورية وسيناء والأردن وهي شاهدة على العدوان الإسرائيلي الذي شمل أيضاً مُفاعِل تموز في العراق في مطلع الثمانينات. وبالنسبة إلى التبرير بأن المصافحة جاءت من الرئيس طالباني بصفته رئيساً للاتحاد الوطني الكردستاني وليس كرئيس للدولة، نقول إنه ليس مسموحاً لأي رئيس حزب حتى إن لم

يكن في السلطة بل ولا حتى لأي مواطن عراقي ان يقيم علاقات مع دولة عدوة لم تُعقد بيننا وبينها أي هدنة...".

في بداية الأمر لم تصمد الضجة التي اثارها البرلماني ظافر العاني لسببين: الأول هو أن "جبهة التوافق"، اكبر الكتل السُنية في البرلمان، المنتمي إليها إعتبرت موقفه مجرد رأي شخصي وقال المتحدث بإسمها سليم عبدالله "إن من حق أي عضو في البرلمان التعبير عن رأيه في أي قضية تُطرح ولكن هذا لا يعني الموقف الرسمي للجبهة. إن اعضاء الجبهة غير مسرورين لهذه المصافحة ولكن الجبهة تتفهم بعض التبريرات للأفعال وقد لا نتقبل تبريرات أخرى. وفي أي حال لا اعتقد أن هذا الأمر سيؤدي إلى مساءلة رئيس الجمهورية لأنه يتمتع بالحقوق والصلاحيات التشريعية التي تمنع عنه هذه المساءلة". اما السبب الثاني فهو أن "عانيًا" آخر هو نصير العاني رئيس ديوان رئاسة الجمهورية رأى أن آراء "العاني" البرلماني بشأن المصافحة الطلبانية – الباراكية "هي آراء فردية ولا تعبِّر عن وجهة نظر رسمية وهي تعبيرات للإعلام ولا يمكننا الرد عليها لأنها آراء فردية...".

لكن بعدما سلكت المسألة طريق المزايدة فإن منسوب الضجة إرتفع قليلاً. وما نقصده بالمزايدة ان بعض الصدريين جماعة السيد مقتدى وجدوا ان السُنة في شخص "التوافقي" ظاهر العاني كان المبادر في التصدي للفعْل الطالباني، فإندفع احمد المسعودي أحد نواب الكتلة الصدرية ليقول في لهجة اعلى: "لقد قلت لرئيس البرلمان محمود المشهداني إن المصافحة صفعة في وجه الشعب العراقي. إنها انتهاك للقانون، ولقد تلقيتُ العديد من الشكاوى من عراقيين حولها وان بعض النواب طالبوا بإعتذار أو حتى الاستقالة". كما ان علي الاديب النائب عن "حزب الدعوة" الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي قال: "من المفروض ان يُمثّل الرئيس السياسة العراقية، التي تعني عدم الإعتراف بإسرائيل.. لذا يجب عليه ان يعتذر".

حتى الآن لم ترتفع وتيرة رد الفعل الكردي وبقي عند حدود القول الملطّف للنائب الكردي فؤاد معصوم بما معناه إن الرئيس محمود عباس قدَّم باراك إلى الرئيس جلال طالباني "ومن غير المنطقي ان يرفض المصافحة وهذا لا يعني ان العلاقة طبيعية بين العراق وإسرائيل".

هذا الضجيج جاء متزامناً مع الواقعة المتعلقة بثلاثمئة مخطوطة دينية باللغة العبرية من بينها تعليق لـ "سِفْر ايوب" نُشر عام 1487 وجزء من "كتب الانبياء" نُشر في البندقية عام 1617، اختفت خلال الغزو الأميركي – البريطاني للعراق ووصلت إلى إسرائيل ثم جرى نقلها إلى الولايات المتحدة عام 2003 لصيانتها. وفي حين قيل

ان القوات الأميركية اكتشفت وجود الصناديق وعددها 27 التي كانت الوثائق والمخطوطات في داخلها خلال مداهمات استهدفت حي المنصور في بغداد، فإن رواية أخرى تفيد أن إسرائيل اشترت الوثائق والمخطوطات من لصوص. والآن وقد انتهى امر هذه الثروة في أميركا فإن المطالبة باستعادتها ستكون في اطار مفاوضات لمعرفة ما اذا كانت سليمة أو ان إسرائيل اكتفت بتصويرها ثم سلّمتها إلى السلطات الأميركية المختصة.

نَخلُص إلى تسجيل ملاحظتين:

الأولى هي ان الضجيج الدائر في العراق حول المصافحة الطلبانية – الباراكية يتزامن مع سكون عميق في سورية يرافق جلسات التفاوض السورية – الإسرائيلية غير المباشرة في تركيا التي يقال إنها ستكون خلال اسابيع مباشرة. وهكذا تكون انقلبت الآية.

الثانية هي ان الاعتراض على المصافحة على نحو ما اشرنا يعني انه ما زال في العراق بقية نظرة عروبية للصراع مع إسرائيل لكن الاختراق الكردي لهذه النظرة اقوى على ما يجوز الإعتقاد.

... ولولا ذلك لما كان الرئيس جلال طالباني صافح ولا كان الوزير زيباري سكت ولا كان مسعود بارزاني لا سمع ولا رأى... ولا نطق. وهؤلاء حالهم مثل حال أهل السياسة الحاليين في سورية المجاورة.

صحيفة الشرق الشرق الأوسط– يوليو (تموز) 2008

عندما يعِد الرئيس بشّار يفي بالوعد

نسجل للرئيس بشّار الأسد حُسن التفهم مما يعني أن بوابة مرحلة تقوم على الثقة المتبادلة والموضوعية التي كانت مغيبَّة فُتحت، وسيبدأ زمن العلاقة الدبلوماسية بين سورية ولبنان التي تؤسس للمزيد من الخطوات على طريق إستقرار في الوضع تحتاجه الدولتان الشقيقتان. لم ينتظر الرئيس بشّار انتهاء زيارة ضيفه الرئيس ميشال سليمان لكي يتم الإعلان الرسمي المشتَرك عن قرار إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسورية على مستوى السفراء، وإنما تصرَّف على نحو ما يفعله أصحاب النخوة عندما يزورهم ضيف متميز فيقيمون له أفضل استقبال ويخصونه بأفضل هدية ويُسمعونه خير كلام ويحيطون حلوله بينهم بأحسن وفادة، وبذلك يوفرون عليه الشعور بالإحراج في حال كانت لديه مطالب معيَّنة. وبكلام آخر إن الرئيس بشّار مزج ما هو بروتوكولي مع ما هو موقف شخصي إزاء صديق فكانت بداية الزيارة أريجاً دبلوماسياً بأمل أن يكون ختامها عبارة عن مِسْك سياسي وأمني، أي بما معناه تؤسس العلاقة الدبلوماسية لخطوة أولى على طريق الندِّية خارج مفاهيم القوي والضعيف وكذلك على طريق ترسيم الحدود خصوصاً أن عدم الترسيم سيُبقي على إشكالية التسليم بإستقلالية من يطالب بالترسيم، وهو هنا لبنان، قائمة. وفي هذه الحال فإن خطوة بريق التبادل الدبلوماسي ستصبح مثل شمعة عرضة للانطفاء مع أول هبة ريح.. فإلى الذوبان السريع إن هي نجت من الانطفاء. إلى ذلك أكد الرئيس بشّار في كلمته إنه عندما يعد بأمر فإنه يكون عند حسن الظن به. فهو في لقاء باريس بالرئيس سليمان برعاية الرئيس ساركوزي وعد بتحقيق مطلب التبادل الدبلوماسي مع لبنان. وبدلاً من أن تكون هذه الخطوة نوعاً من التنازل عن "حق تاريخي" لسورية في لبنان وأيضاً هدية من جانبه يقدِّمها للمجتمع الدولي من البوابة الفرنسية فإنه آثر أن يكون إطلاق التعهد من باريس أما الإعلان عنه بصيغة رسمية فمن دمشق خلال زيارة الرئيس سليمان الرسمية. وهذا ما حصل. في أي حال بدأ الرئيس بشّار يؤكد أن لبنان الجار لسورية بأهمية سورية الجارة للبنان.. إنما ليس لبنان المستَضعف وليست سورية المستكبِرة، ونقول ذلك على أساس أنه عندما تكون

الحالـة بـين شـقيق وشـقيقه فـإن الحـرص والـود يحـلان محـل أسـاليب الاستضـعاف والإستكبار وان الشقيق الطري العود يكون مطمئناً إلى شقيقةٍ حانيةٍ وليست مستبدة، مع ملاحظة أن تجربة ثلاثين سنة من سوء الفهم وإساءة التعامل كانت فاشلة وأودت بالعلاقة إلى مشارف الهاوية. وفي انتظار المزيد من الخطوات، نكرر تسجيل التقدير للرئيس بشّار على حُسن التفهم وللرئيس ميشال سليمان على لياقة التصرف القائمة على ترويض جوانب الخشونة في الموقف السوري من لبنان من قبل أن يترأس ثم من بعد حسم أمر التوافق على ترئيسه.. ونتطلع في استمرار إلى المزيد من الخطوات.

صحيفة "اللواء" - أغسطس (آب) 2008

الرئيس بشّار.. وزيارة الحقائق الأخيرة ربما إلى إيران

بصرف النظر عما إذا كان توقيت زيارة الرئيس بشّار إلى طهران كان مدروساً وبحيث تتم في اليوم الأخير من المهلة الدولية المعطاة للحكم الإيراني لكي يلبي المطالب الأميركية – الأوروبية في شأن وقف التخصيب تفادياً لحدوث مواجهة ربما تكون حرباً بالغة الضراوة، أم أن التوقيت مجرد مصادفة، إلاّ أن الذي يمكن قوله عن هذه الزيارة أنها كانت مثل زيارة وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم إلى بغداد قبل فترة قصيرة من بدء الحرب الأميركية – البريطانية على العراق والتي انتهت بإسقاط النظام. يوم زار الشيخ حمد بغداد إلتقى فور وصوله الرئيس صدَّام واطلعه على ما في جعبته من معلومات في شأن الموقف الأميركي متمنياً عليه أن يأخذ على محمل الجد أن الضربة ستحصل لا ريب في ذلك وأنه قادر على تفاديها إن هو ترك الحكم وحل ضيفاً معزَّزاً مكرَّماً على دولة قطر أو على دولة الإمارات التي كان سبق لرئيسها الشيخ زايد بن سلطان أن إقترح على الرئيس صدَّام استضافته مع من يراه من أفراد العائلة والمسؤولين انقاذاً للعراق من ويلات الجنون الأميركي – البريطاني المقبول في معظم الدول الأوروبية، لكن الرئيس صدّام لم يتجاوب مع تمنيات الشيخ حمد. وبعد ذلك وقعت الواقعة وإنتهى أمر العراق الصَّدامي شر نهاية. في تقديرنا أن الرئيس بشّار ذهب يوم السبت الماضي في زيارته الثالثة إلى طهران خلال ثلاث سنوات، ليؤكد للحكم الإيراني بعض الحقائق التي توفرت لديه في ضوء الإنفتاح الفرنسي عليه ويرى بتكليف أو من دون تكليف لا فرق أن يحيط أهل الحكم الإيراني بها، خصوصاً أنها حقائق بما تعنيه الكلمة وليست مجرد إفتراضات. ونقول إنها حقائق ما دام مصدرها الرئيس ساركوزي من جهة فضلاً عن المصدر الآخر الذي هو الزعيم التركي رجب طيب أردوغان، وكلاهما موضع ثقة الثنائي الأميركي – الإسرائيلي الذي يضمر عدواناً على إيران. وإلى ذلك إن الرئيس بشّار الذي يرفض إعتبار شخصه وسيطاً في أزمة الحكم الإيراني مع المجتمع الدولي كما يرفض إعتباره مبعوثاً، هو في واقع الأمر باحث عن السلامة للصديق الإيراني من نوع السلامة التي ينشط في سبيل تحقيقها للحكم الذي يترأسه ومن أجل ذلك بدأ

حلحلـة العُقد المستعصـية التي مـن دون حلحلـة لـن تكـون السـلامة مضـمونة بـدءاً بالعمل على حلحلة العقدة الدولية من خلال البوابة الفرنسية متزامناً مع البدء بحلحلة العقدة الإسرائيلية من خلال البوابة التركية تاركاً إلى مرحلة لاحقة تتصل بالموقف الإيراني أمر حلحلة العقدة اللبنانية ثم العقدة الفلسطينية وذلك لأن القبضة الإيرانية على الحالتين المتمثلتين بـ "حزب الله" في لبنان و"حماس" في فلسطين هي الأقوى. ومن باب الإفتراض يمكننا القول إن الرئيس بشّار أبلغ أهل الحكم الإيراني أن ما بدأه لبنانياً وإسرائيلياً لا مجال للعودة عنه ولا بد من إستعمال ما تبقّى من حلقات، أي تبادُل التمثيل الدبلوماسي وترسيم الحدود مع لبنان والانتقال إلى التفاوض غير المباشر مع إسرائيل، مع ملاحظة أنه يريد لهذا التفاوض وكذلك لما يتعلق بلبنان أن يتم قبل أن تتفاقم أزمة إيران مع المجتمع الدولي لأنه في حال وقعت المواجهة ستختلط الأوراق وربما يخسر الحكم السوري الرهان على النهج المرن الذي بدأ اعتماده وبصرف النظر عما إذا كان ذلك بفعل الاضطرار.. أو الاختيار عن إقتناع على أساس ان النهج المرن هو ما يمكن أن يعيد الحكم السوري إلى فضائه العربي ويُبعد عنه لهيب المواجهة الدولية التي سيجد نفسه طرفاً فيها. ولأنه لا يريد أن يكون طرفاً فإنه إلتقط من دون تحفُّظ الإشارتين الأردوغانية والساركوزية تاركاً مسألة أن يعترض الحكم الإيراني أو يتفهم الظروف الصعبة التي تواجهها سورية إلى حين يضع أمام أهل ذلك الحكم الحقائق ومعها المطالب، وهذا تماماً ما فعله في زيارته التي استغرقت يومين إلى طهران والتي ربما تكون الأخيرة إذا كان الحكم النجادي سيبقى مصراً على رؤيته للموقف معتبراً أن نهاية الدول العظمى غدت قريبة... وهو ما لا يراه الرئيس بشّار ولا نظن أنه سيقتنع به.

صحيفة "اللواء" - أغسطس (آب) 2008

"الرفيقان" بشّار وفلاديمير:

مَن يستدرج مَن؟

في الوقت الذي كان مقياس التحدي الروسي يعلو قليلاً ثم يهبط كثيراً وتحاول المفردات السياسية يقولها الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف (معنى كلمة "ميدفيد" بالعربية الدب) المستقوي برئيس الحكومة فلاديمير بوتين (من كلمة "بوت" ومعناها بالعربية طريق أو هو طريق) وتتناغم إدارة هذا الأخير للأزمة مع ما يقوله صديقه ميدفيديف، فاجأ الرئيس بشّار الأسد مضطراً الصديق الروسي بالوقوف إلى جانبه في موضوع الأزمة مع جورجيا معتبراً ان هذه آل "جورجيا" بالنسبة إلى روسيا مثل لبنان بالنسبة إلى سورية. الدولتان منسلختان والتطلع إلى إستعادة كل منهما لا يخفى على من يتابع الفعل والقول من جانب الرئيس بشّار عن "لبنانه" والثنائي ميدفيديف – بوتين عن "جورجياهما". ثم يرفع الرئيس بشّارمنسوب المفاجأة وكان اضاف إلى الإستقواء بالرفيق الروسي بعض الإستقواء بالصديق الفرنسي المباغت الرئيس ساركوزي، وذلك بأن اهدى بحر طرطوس لتكون فيه بضعة اميال تستقر وتجوب فوقها وربما تحت الماء قِطَع من الاسطول الروسي.. وهو عرْض يسيل له اللعاب البوتيني في زمن التهميش الأميركي – الأوروبي للكرملين كرقم صعب في المعادلة الدولية.

الى هنا يكون "الرفيقان" بشّار الأسد وعملياً فلاديمير بوتين إستدرج كل منهما الآخر مسافة ملحوظة لم تصل إلى منتصف الطريق لكنها قابلة للتطور أو للاندثار. وعلى وقْع تصريحات ومواقف روسية لفظية لافتة وجّهها رجلا الكرملين إلى أميركا والدول الأوروبية مثل "لسنا جمهورية موز" و"يجب ان يُحسب لنا حساب" والرد على هذه المواقف بتصريحات لاذعة مثل قول كوندوليزا رايس الخبيرة اصلاً في شؤون الكرملين وملحقاته "إن روسيا تزداد تسلّطاً في الداخل وعدوانية في الخارج وان سياساتها تقودها إلى عزلة ذاتية وتهميش روسي"... على وقْع هذه التصريحات التي تزامنت مع رسائل عسكرية المضمون من نوع تجربة صاروخ قادر على اختراق الدرع الأميركي وارسال طائرتين قاذفتين من النوع المتطور إلى فنزويلا بما جعل رئيسها المشاكس تشافيز يرفع الصوت أعلى وأعلى ضد أميركا ومن يصطف وراءها، كان الهاجس البوتيني الأكبر هو إستمرار تهريب الأموال من روسيا وبملايين الدولارات

إلى الدول الأوروبية مما سيتبين لاحقاً ان تأثيره على إستراتيجية التحدي الروسي كان سلبياً الأمر الذي جعل الحديث في شأن احتمال تطوُّر الأزمة الناشئة عن محاولة إحراج جورجيا المتآمرة لروسيا ورد هذه الأخيرة بمحاولة إخضاع جورجيا وحصر شأنها بما لا يريده الأميركان، إلى ان تُستعاد أجواء الحرب الباردة، لكن بين مَن ومَن، وذلك لأن روسيا الآن ليست بالشأن الذي كان عليه الإتحاد السوفياتي عندما خاض الحرب الباردة ومعه دول أوروبا الشرقية وعشرات الجمهوريات الدائرة في الفلك السوفياتي ضد أميركا ودول الغرب الأوروبي.

هنا نجد تبدلاً في الرؤية الروسية معتمدة بنسبة ملحوظة على الورقة البشّارية. وبعدما كانت القيادة العسكرية الروسية قالت ما عندها مثل "على السفن الاطلسية ان تختار مكاناً للتنزه غير البحر الأسود" فإن الهدية البشّارية انعشت مفاصل قادة الكرملين ما جعل الحديث حول تزايُد عدد السفن الحربية الزائرة "إلى مرفأ طرطوس في سورية والمرافئ الصديقة الأخرى" يخرج من السر إلى العلن، وما جعل الرئيس بوتين يقول وقد انتهت المشاورات الروسية – الأطلسية إلى مراوحة قائمة على الحذر وفقدان الثقة وتبادُل الإتهامات في شأن الحرب الباردة وهل ستحدث ومَن يتحمل الوزر. كما ان الهدية البشّارية أي مرفأ طرطوس وهو المُنشأة الوحيدة لروسيا في المنطقة التي ستخضع لعملية تجديد نوعية للبنى التحتية، رفع من منسوب الثقة بالنفس الروسية ذلك ان هذا المرفأ يجعل سفن الاسطول الروسي التي تجوب مياه المتوسط لا تضطر للعودة إلى الموانئ الروسية على ضفاف البحر الاسود وإنما تجد الملاذ تحت الشمس الدافئة في سورية وفي قاعدة متطورة على ضفاف البحر الأبيض.

وعلى خلفية هذه الثقة بالنفس اطلق بوتين مفاجأة لا تنسجم مع واقع حال الإضطراب الراهن في أسواق المال التي تأثرت بها روسيا كما غيرها وتتمثل في قوله إن الإنفاق الدفاعي لروسيا سيزيد بنسبة 27 في المئة في العام 2009 أي حوالي مئة مليار دولار وأتبع مسؤول عسكري قول بوتين بالإعلان عن تجربة جرت بنجاح على صاروخ عابر للقارات. لكن الإدارة البوشية ردت بالقول "ان توسيع قوة روسيا لن يغيِّر مجرى التاريخ" وواصلت في الوقت نفسه السعي لفرض عزلة على روسيا وإنزال عقوبات عليها الأمر الذي جعل بوتين ومسؤولين آخرين يشددون على طلب الحوار مع الغرب وعلى ان المصالح فوق الخلافات.

لكن رصد الرئيس بشّار لهذه الذبذبة في الموقف الروسي قد يكون جعله يقول في مقابلة لافتة مع التلفزيون الإيراني "إن الحرب الباردة قائمة بالفعل وإن على روسيا ألاّ تواجه هذه الحرب من داخل حدودها فقط".

وهنا يجوز الإفتراض أن الاستدراج لم يصل إلى النهاية وان "الرفيق" بوتين قطف من استدراج "الرفيق" بشَّار موطئ قدم في بحر طرطوس في حين ان "الرفيق" بشَّار حاول جاهداً ومخاطراً ان يكون المردود من استدراج روسيا موقفاً سميناً يُخرج الحكم السوري من الآتي الذي ربما يكون الأعظم، لكن "الرفيق" بوتين كان واضحاً في قوله ومِن قبل بث التلفزيون الإيراني للمقابلة اللافتة بثلاثة أيام "إن المصالح المشتركة مع أميركا تتفوق على بعض الخلافات".

وإذاً فالعودة البشَّارية إلى الجمع العربي وبالذات السعودية ومصر هي المأمونة وتحتاج منه إلى انحناءة أخوية تغنيه عما لا نعتقد انه سيفيد حاضراً... ولا حتى مستقبلاً.

صحيفة "الشرق الأوسط" –سبتمبر (أيلول) 2008

ما فعله الضيوف ولم يفعله المضيف

في قمة دمشق

قبل أن يتوجّه أمير قطر إلى دمشق كان زار جدة ليحيط الملك عبد الله بن عبد العزيز بفكرة القمة الرباعية في العاصمة السورية التي دعا إليها الرئيس بشّار الأسد كلاً من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان اللذين يتجاوبان بطبيعة الحال لأن الرئيس بشّار شبه حليف لهما ولأنهما بحضورهما يريدان خدمة الرئيس الفرنسي ساركوزي الذي سيشعر أمام الأوروبيين بنسبة أقل من الإحراج والوشوشات وذلك لأنه لم يذهب فقط للقاء الرئيس بشّار الذي لم يحسم المجتمع الدولي بعد الموقف منه وإنما لتتويج قمة تشارك فيها دولة إسلامية كبرى هي تركيا والدولة الخليجية قطر التي تمارس دوراً حيوياً بالإجتهاد أحياناً وبالتفهم الخليجي أحياناً أخرى وبالإيعاز الأميركي أولاً وأخيراً. بل إن زيارة الشيخ حمد بن خليفة إلى جدة قبل قمة دمشق ربما كانت للإستئذان من كبير العائلة الخليجية الملك عبد الله بن عبد العزيز وربما كذلك للاستيضاح منه عما يمكن أن تقوم به قطر خلال مشاركتها في القمة وهل تكون أُذناً تسمع وعيّناً ترى أم لساناً يطرح من الأفكار ما لا يتعارض مضمونه مع الموقف الخليجي العام. قبل قمة دمشق أيضاً كانت تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بشخص وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم توقّعان على "مذكرة تفاهم" تؤسس لعلاقة إستراتيجية في مجالات عدة بين تركيا ودول مجلس التعاون.. وهي خطوة بمثابة لفت نظر للجار الإيراني المستكبر. وقبل قمة دمشق كان الرئيس ساركوزي يبعث يوم الثلاثاء 2-9-2008، أي قبل يوم من التوجه إلى دمشق، برسالة يوضح فيها طبيعة الزيارة ويقول من الكلام ما يُبقي على ثقة عميقة بناها مع الملك عبد الله بن عبد العزيز في مأمن لا تضعف أمام محاولات اختراق للثوابت الساركوزية تجاه لبنان والعراق والموضوع النووي الإيراني والتسوية مع إسرائيل على قاعدة المبادرة العربية. هذا ما فعله القادة الثلاثة الذين أتوا إلى دمشق. لذا كان موضع استغرابنا ان الرئيس بشّار لم يغتنم المناسبة ويتصل بالملك عبد الله بن عبد العزيز وبالرئيس حسني مبارك ويكون اتصاله بهما مثل الخطوات الفرنسية والتركية والقطرية التي سبقت انعقاد القمة،

فضلاً عن ان مثل هذا الاتصال كان على الأرجح سيذيب الكثير من جليد يتحكم بالعلاقة بين الرئيس بشّار وكل من القيادتين السعودية والمصرية. والاتصال في أي حال تفرضه المناسبة الرمضانية وما تتخللها المناسبة من لياقات. في أي حال ما لم يحصل قبل القمة من المناسب استدراكه... ومن دون تردد.

صحيفة "اللواء" – سبتمبر (أيلول) 2008

بارقة أمل في عودة سورية إلى الشمل

قول وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل اول امس إن الخلاف مع الحكم السوري هو خلاف ضمن الأُسرة الواحدة ليس جديداً، كما ان قوله بأن الأزمة الراهنة، مع ملاحظة انه تفادى كلمة ازمة، مع الحكم السوري لا تحتاج إلى وساطة هو تأكيد للأسلوب السعودي في معالجة الأزمات الطارئة.. وهو أسلوب يقوم على عدم ترك الوسطاء يتولون تقريب وجهات النظر. وفي تاريخ العلاقات بين المملكة وحكومات عربية واجنبية عدة حدثت أزمات من بينها ازمة مع مصر وأخرى مع قطر وثالثة مع اليمن ورابعة مع العراق وخامسة مع السلطة العرفاتية وسادسة مع الأردن وسابعة مع السودان وثامنة مع ليبيا القذافية وتاسعة مع الإدارة الأميركية وعاشرة مع الحكومة البريطانية، إلاَّ ان العلاج يكون دائماً ثنائياً وفي منأى عن الوسطاء، ومن أجل ذلك نرى ان الأزمات لا تتعدى كونها سحابة ثقيلة احياناً ثم تنسحب من سماء العلاقات. وإلى ذلك يأخذ النهج السعودي بالنسبة إلى الأزمات في الإعتبار، وبالذات عندما يكون مسبِّب الأزمة طرفاً آخر، مصلحة الشعب ويحرص على ألاَّ يتضرر الشعب نتيجة ان هذا الحاكم أو ذاك تسبَّب في ازمة مع المملكة وكان إما غير محق في قول أو تصرُّف أو إنه وقع في شرك محور ليس من مصلحته ولا من مصلحة الشعب الوقوع فيه. وتبقى المملكة في هذه الحال تنتظر من الطرف المخطئ في حقها ان يصحح بنفسه الخطأ وفي معزل عن أي وسيط. وتحاول من جانبها الإيحاء له بأن الود سيستعاد عندما سيحدث التصحيح المناسب. قد يبدو هذا الكلام تجريدياً بعض الشيء. ولكن اللبيب من الإشارة يفهم. وعلى هذا الأساس فإن الذي قاله الأمير سعود قبل امس مثلَّث الإفتراضات: إما انه ابلاغ من يريد التوسط ان عليه اراحة نفسه من هذا الأمر. وإما انه توضيح يتصل بالخطوة المتعلقة بتبادل العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسورية بما يعني الثناء على هذه الخطوة واستكمالها بالمزيد وفي ظل علاقة سعودية – سورية – لبنانية خالية من الحساسيات، وإما انه مساعدة الحكم السوري على ان يعاود الانخراط في الشمل العربي ومواجهة التبدل الطفيف الايجابي المفاجئ في الموقف الإسرائيلي من

"المبـادرة العربيـة". وهذه الإفتراضـات مجتمعة تستوجب فـي نظرنـا ان يعتبـر الحكم البشّاري قول الأمير سعود بأنه رسالة فيها من الود ما يشكل فرصـة طيبـة للرد علـى الرسالة بمثلها أو بأحسن منها وكأن نسمع من الرئيس بشّـار كلاماً من نوع "إن ما بين السعودية وسورية هو خلاف داخل الاسرة الواحدة" كما يقول الأمير سعود وان الصـغير فـي الأسرة يحترم الكبير ويرفع منسوب الإحترام.. لتسريع عودة المياه إلـى مجاريها.

صحيفة "اللواء" – أكتوبر (تشرين الأول) 2008

المطلوب لبنانياً وسورياً

نتمنى أن يعيش البلدان الشقيقان لبنان وسورية بعد الآن عهداً من الوفاق الخالي من المنغصات والقيل والقال، وذلك بعدما وعَدَ الرئيس بشّار الأسد ووفى وتم التوقيع في دمشق قبل أمس بين الوزيرين فوزي صلوخ ووليد المعلم على البيان المشترك بسَرَيان العلاقات الديبلوماسية بين لبنان وسورية بدءاً من يوم 15 تشرين الأول 2008 الموافق 15 شوال 1429 للعام الهجري وذلك تنفيذاً للمرسوم 268 الذي صدر في لبنان بتاريخ 13 أيلول 2008 والمرسوم المماثل الذي صدر في سورية يوم 14 تشرين الأول 2008 ويحمل الرقم 358. هذه الخطوة محسوبة للتمنيات التي أبداها الرئيس ميشال سليمان عندما زار دمشق يوم 13 آب 2008 وكذلك للتفهّم من جانب الرئيس بشّار الأسد. وعلى هذا الأساس فمن الضروري أن نزيل من الأذهان حكاية أن الخطوة جاءت بفعل الضغوط الأميركية من جهة والساركوزية من جهة أخرى، ذلك أن هذا الإعتقاد ليس من مصلحة الحكم السوري ولا هو بالتالي من مصلحة لبنان. ولذا فإن تعزيز الخطوة بكل ما من شأنه ترسيخ جذورها هو الرد على ما يظنه البعض من أن الحكم السوري غير مقتنع بالخطوة وأنه وافق على التبادل الديبلوماسي لكنه سيتباطأ في إرسال السفير، أو أنه سيرسل سفيراً بمواصفات المرحوم عبد الحميد غالب سفير مصر الناصرية أو سفير أميركا في مرحلة ما بعد الإنسحاب العسكري السوري من لبنان، وسيملأ السفارة بموظفين ديبلوماسيين شكلاً لكنهم في حقيقة الأمر من الأمنيين، وأن اللبنانيين في ضوء ذلك سيترحمون على الحقبة الغزالية ومِن قبلها الحقبة الكنعانية. وما دام البيان المشترك واضحاً كل الوضوح فإنه لا يعود بالتالي مناسِباً الإغراق في الإفتراضات والتكهنات. وما ختمه البيان كان الآتي: "يؤكد الجانبان من جديد حرصهما على توطيد العلاقات السورية – اللبنانية وتعزيزها على أساس الإحترام المتبادَل لسيادة وإستقلال كل منهما والمحافظة على العلاقات الأخوية المميَّزة بين البلدين الشقيقين بما يلبي آمال الشعبين الشقيقين وتطلّعاتهما". وهكذا فإنه لا علاقة للخطوة بـ "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" التي تم التوقيع عليها في دمشق من قِبَل الرئيسين (المرحومَيْن)

الياس الهراوي وحافظ الأسد يوم 22 أيار 1991 مع ملاحظة أن تلك المعاهدة لم تُسقط من موادها الست وما تتفرّع عن المواد من نقاط، مسألة السيادة والإستقلال لكل من البلدين، لكن غلبة السلوك الأمني على روحية التعاون وفق مضامين المعاهدة جعلت اللبنانيين ينظرون إليها على أن إبرامها جاء بفعل الضغط من جانب الطرف القوي على الطرف المستضعَف، تماماً كنظرة المصريين للمعاهدة التي فرضها السوفيات على الرئيس انور السادات (يرحمه الله) الذي تسلَّم الحكم بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر يوم 28 أيلول 1970 وسارع السوفيات إلى القاهرة لإبرام معاهدة مع السادات الوريث التي كانت حاله زمنذاك معهم مثل حالة المرحوم الرئيس الياس الهراوي مع الحكم السوري الذي اراد المعاهدة خشية ان يتسبب اتفاق الطائف بتراجع الدور السوري خطوة خطوة عن لبنان. وللتذكير فإن ابتكار المعاهدة والتخطيط السياسي للتعامل مع لبنان كان من بنات أفكار الأستاذ عبد الحليم خدَّام، أو إنه بحضوره الطاغي في عهد الرئيس حافظ الأسد رسم معالم إستراتيجية التعامل وكان ملحوظاً دوماً. ثم يختلط الحابل الخدَّامي بالنابل البشَّاري ويتحوّل "أبو جمال" من قُطب في غرفة عمليات الدور السوري بجانب الأسد الأب إلى مستدير بنسبة 181 درجة، وليس 180 درجة فقط، ضد الأسد الإبن ونصير للطيف اللبناني الذي يتصدى للحكم البشَّاري. وتبقى كلمة أخيرة وهي أن هنالك المزيد من الخطوات المأمول من الرئيس بشَّار إلحاقها بالخطوة الديبلوماسية. وهذا يتطلّب من بعض أهل السياسة في لبنان وبالذات الذين يكثرون من التنظير والتشكيك بالنوايا السورية ان يخففوا من غلواء تشكيكاتهم وتنظيراتهم... بل يا ليتهم يقولون بعد الآن من الكلام الذي يجعل الرئيس بشَّار يطمئن وبالتالي يلبي المطالب المتبقية مطلباً بعد آخر.

صحيفة "اللواء" – أكتوبر (تشرين الأول) 2008

الطواف المليونين بين مكة والمدينة والطواف البشَّاري - العوني بين دمشق وحلب

كنا حتى اللحظة الأخيرة وعملاً بقاعدة تفاءلوا بالخير تجدوه، نتوقع آملين متفائلين ان يتخذ أُولو الأمر في الأمة خطوة ما على طريق تنقية الأجواء العربية-الإسلامية من الشوائب التي تكاثرت وغدت مثل الغيمة السوداء التي تحجب الشمس ولا تكون إيذاناً بهطول المطر. اما لماذا التوقع والأمل فلأن عيد الاضحى يحمل في طياته المعاني الجليلة الروحية والواقعية. فهو شكلاً إستبدال دم الخروف بحياة إنسان لكنه ضمناً يعني ان الإنسان مواطناً عادياً أو إستثنائياً، محكوماً أو حاكماً، مُطالَب بالتضحية من أجل تصحيح لفظ صدر عنه في لحظة غابت عن المتلفظ الرجاحة والتبصر والحسابات الدقيقة، أو من أجل تصحيح أسلوب في التعامل لم يأخذ في الإعتبار كرامات الآخرين. بل انه مُطالب بالتضحية من أجل انقاذ الوطن في حال ان الشخص الذي نعنيه كان من الممسكين بمقاليد السلطة ولا يمكن لقرار أن يأخذ طريقه إلى التنفيذ من دون موافقته عليه سواء من خلال مذكرة تحمل توقيعه أو ايماءة من رمش عينيه تعني الموافقة.

ولقد حفلت الأشهر التي سبقت عيد الأضحى بالكثير من الهنات غير الهيِّنات صدرت عن بعض مَن هم في القمة وتستوجب التصحيح. وهي لو صدرت عمن هم حول صاحب القرار أو في الحلقات الدنيا من المسؤولين لكان امكن رتق الثوب تأديباً لمن قال، أو على الأقل تبرؤاً من هذا الخطأ، يقوله الرجل صاحب القرار الأول والاخير وينتهي الإشكال على قاعدة عفا الله عما مضى. لكن الذي قيل ولم يكن اطلاقاً من الهنات الهيِّنات صدر من صاحب القرار وهنا تصبح المسألة أكثر تعقيداً ولا مجال لحل التعقيدات بغير كلام ودود يقال في مناسبة مماثلة وأمام جمع غفير يصفق الحاضرون بعد سماعه كما تصفيقهم في المرة السابقة.

قبل حلول شهر الصوم المبارك إفترضنا مثل كثيرين ان التصحيح لا بد سيحدث على قاعدة ان الصيام ليس عن الطعام والشراب وإنما هو أيضاً عن التلفظ بما قد يسيء إلى كرامات الآخرين. وعلى هذا الأساس فإن المتلفظ اساءة ربما يغتنم المعنى الروحي لشهر رمضان ويصحح لفظاً طال أمد عدم تصحيحه. لكن الشهر

الكريم بدأ من دون تصحيح. وانتهى الصوم، والذي نتوقعه لم يحدث. وهذا جعلنا نصاب بخيبة امل. لكن مع ذلك قلنا: هنالك بعد شهرين عيد الاضحى ولا بد من التصحيح في هذه المناسبة. ومع شديد الأسف فإن ذلك لم يحدث. وبدل ان تكون مناسبة الاضحى وموسم الحج هما خير ظروف لما يأمله المرء فإنه بينما كان الحجاج يطوفون ويسعون في بيت الله الحرام في مكة المكرَّمة ويتبرَّكون بزيارة مثوى الرسول (ص) في المدينة المنوَّرة ويبتهلون إلى المولى عز وجل ان تلتئم الجراح ويتوحد الصف شاكرين من صميم قلوبهم الملك عبد الله بن عبد العزيز على سهره ورعايته ومتابعته الدؤوبة لكي يكون الثلاثة ملايين حاج على افضل حال، كان الرئيس بشَّار الأسد الذي طالما توقَّعنا، ولا نزال، منه تصحيح لفظ غير مستحب في حق قائديْن عربيَّين هما الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس حسني مبارك لهما على سورية الأسدية أكثر بكثير مما لإخواننا أهل الحكم الإيراني عليها، في حالة "طواف" و"سعي" بين دمشق وحمص وحلب و"رمي جمرات كلامية" مع ضيف شغوف بالمشاكسات المحرّمة في سورية على احد، هو الجنرال ميشال عون زعيم ثلث المسيحيين في لبنان وحَليف بعض الشيعة. وبينما كان الثلاثة ملايين حاج مسلم عرب وغير عرب ملفوفين بثياب الإحرام البيضاء بلون الثلج كان الضيف الذي جاء إلى سورية في زيارة مكايدة ممهداً لها بسلسلة من التجنيات على السعودية، مغموراً ومتدفئاً بالعباءة الأسدية الجالس على كرسي رئيس الدولة المتسبب بهذا التكريم الإستثنائي بمشاعر صادمة وحاسدة في الوقت نفسه لعشرات من أهل السياسة في لبنان لم ينالوا هذا النوع من التكريم من سورية التي ولاؤهم لها يتساوى مع ولائهم للبنان.. أي بما معناه تقاسُم الولاء. ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر الرئيس نبيه بري والأستاذ سليمان فرنجية المؤجَّل، على ما يجوز الإفتراض، تكريمه، كما تكريم الجنرال عون، إلى ما بعد ترؤسه خلفاً للرئيس ميشال سليمان مروراً لفترة وجيزة انتقالية بـ "الرئيس ميشال عون". وهذا مرتبط بمفاجأة الإنتخابات البرلمانية ومن سيكون الفائز: 14 آذار الحريري- الجنبلاطي- الجعجعي ام 8 آذار العوني- الشيعي بجناحيه "أمل" نبيه بري و"حزب الله". ومثل هذه المفاجأة لم يُخفها الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي لا يكف عن مقارعة الحكم السوري وبنسبة مدائحه في ما مضى لهذا الحكم، الذي وفيما الجمع اللبناني يأمل لو يتم تصحيح العلاقة اللبنانية- السورية يُطلق قذائف تبدد الأمل، كأن يقول عن الرئيس بشَّار ووالده الرئيس الراحل كلاماً لا يخدم في أي حال المسعى المأمول لحالة من العلاقة الوفاقية بين لبنان وسورية تكون نقيض علاقة الماضي وفي الوقت نفسه نقيض عداوة

مستقبلية يمكن أن تحدث. وكلام "الرفيق وليد بك جنبلاط" المبايَع، كما الذي حصل للرئيس بشّار، برئاسة الحزب التقدمي الاشتراكي الذي لا يترأسه غير جنبلاط الإبن بعد الأب، والحفيد بعد الإبن اطال الله عمر الأستاذ وليد، هو من النسيج نفسه لكلام الجنرال عون في سنوات المنفى الفرنسي بعدما اخرجه القصف السوري من القصر الجمهوري في بعبدا وإستمر يقوله إلى حين تحالَف مع "حزب الله" بغرض ان يكون هو رئيس الجمهورية وهو منصب ظنَّه الجنرال عنباً وإذا به حصرم في حلب التي كانت محطة بارزة في "حَجِّه" السوري. وعلى هذا الأساس فكما ان الصدر البشّاري إتسع لإضفاء محبة على الجنرال عون كفيلة بمحو عداوته لسورية، فإن صدر بشّار حافظ الأسد ربما يتسع ازاء وليد كمال جنبلاط في حال اوجبت اللعبة السياسية على زعيم ثلاثة ارباع الدروز ان يستدير كثيراً كما استدارته في موضوع العلاقة مع "حزب الله" وبذلك تصبح عبارة سمعناها منه غير مستحبة وهي "الوحش نفسه والإبن سر ابيه وسورية خطر علينا والانتكاسة كبيرة اذا خسرنا الإنتخابات وان رستم غزالي سيحكم لبنان من ريف دمشق...".

لا كلام الماضي الحافل بالاطراءات الجنبلاطية للنظام السوري كانت مستحبة وإن كانت نتيجة الاضطرار ولا كلام الحاضر الحافل بالعداوة مستحباً لأنه يسقي غرسة الخصومة التي تنتهي شجرة عداوة.

نعود إلى ما بدأناه لنؤكد على ان الوضع يتطلب ان يسأل كل صاحب قرار على مستوى القمة نفسه في حال كان السبب في توتر علاقة: لماذا قلت الذي قلته؟ أما وقد كان القول وحدث رد الفعل الغاضب والساكت على مرارة فلماذا لا ابادر وأصحح؟

وعندما يقول الملك عبد الله بن عبد العزيز امام الشخصيات الإسلامية ورؤساء بعثات الحج الذين استقبلهم في قصره في مِنى "نحن اليوم بحاجة إلى حوار الأمة مع نفسها، فالفرقة والجهل والغلو عقبات تهدد آمال المسلمين..." فكأنما يخاطب في الدرجة هؤلاء الذين نعنيهم وابرزهم الرئيس بشّار الذي يا ليته كان من بين الذين استقبلهم الملك عبد الله شأنه في ذلك شأن الرئيس عمر البشير الذي اراد بأدائه فريضة الحج لهذا العام ان يقول لخادم الحرمين الشريفين ان من في استطاعته إنجاز "حوار الاديان" ان يفعل للسودان ما من شأنه تخفيف وطأة "هجمة العدالة الدولية المصطنعة" عليه. ولو أن الرئيس بشّار جاء بعد كلام طيّب يقوله في دمشق عن القائديْن العربييْن اللذيْن تجنّى على مهابتهما ووقف مصافحاً الملك عبد الله بن عبد العزيز مع المصافحين في قصر مِنى بدل انشغاله بـ "طقوس" الاستقبال غير

لمسبوق للجنرال عون ومبايعته زعيماً لمسيحيي الشرق، لكان الشعب السوري بنسبة فوق بكثير نسبة المبتهجين بـ "الحج العوني" ممتناً لرئيسه لأنه يضع البلد على سكة لسلامة، ولكان الشعب اللبناني رأى ان الجار الرئيس إختار في نهاية الأمر لسورية لأمان والإستقرار وهذا مردوده طيّب على لبنان. وكفى ابناء الأمة من المحيط إلى لخليج متاعب الهيمنة والوصاية والغزو والانقسام.

وهذا هو المدخل الصحيح إلى "حوار الأمة مع نفسها".

صحيفة "الشرق الأوسط" - ديسمبر (كانون الأول) 2008

الربُع المعطّل في العلاقة السورية – الأميركية

في الوقت الذي يصحح الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الإبن، وبنبرة لا تخلو من العجّرفة التي لا موجب لها، غلاظة لسان مَن كان نائبه وموزّطه ديك تشيني، تناولت إدارة الرئيس باراك أوباما، قائلاً قبل أمس في أول تصريحات يدلي بها بعد خروجه من البيت الأبيض "من الأفضل تركك الرئيس الحالي يحل مشاكل العالم وإذا أراد مساعدتي أنا على استعداد فلن أبدد وقتي في توجيه انتقادات له وهو يستحق حالياً صمتي ويمكنه ان يرفع سماعة الهاتف ويتحدث معي في أي وقت".. في الوقت هذا يختار الرئيس بشّار الأسد صحيفة "ريبوبليكا" الإيطالية ليقول من خلال مقابلة اجرتها معه وسط اتساع رقعة انحسار العزلة الدولية على الحكم السوري إن المصالح الأميركية – السورية تتلاقى بنسبة ثمانين في المئة، مكرراً استعداده للتعاون مع الإدارة الأميركية والقيام بدور الوسيط مع إيران شرط تسلُّمه خطة واضحة وملموسة من الرئيس باراك أوباما. أما لماذا هذه الرغبة فلأن "الأمل قد عاد بعد الظلام الذي تسبّب به الرئيس جورج بوش الإبن". وفي ما يبدو أنه نوع من التناغم، يصدر من واشنطن وفي اليوم نفسه كلام لافت لنائب رئيس قسم الإعلام العربي والمحلي في وزارة الخارجية الأميركية جون سوليفان خلاصته ان إدارة الرئيس أوباما تعترف بأهمية سورية ودورها في المنطقة. إذاً فإن العقدة هي في العشرين في المئة أو على نحو تعابير هذه المرحلة إن العشرين في المئة التي هي أقل من الربع بقليل هي العلة أو "الربع المعطّل" الذي يجعل الثمانين في المئة في حالة تأرجُح متروكة ربما إلى ما بعد القمة العربية الدورية في الدوحة وهل ستكون مناسبة لتحقيق ما تبقّى من المصالحات وحسم ما هو غير محسوم في العلاقة العربية – الإيرانية. والأكثر أهمية في هذه المصالحات، مصالحة الفلسطينيين مع بعضهم البعض وانضمام "حماس" المتخلية عن التعطيل إلى وفد فلسطين إلى القمة في الدوحة. والذي يجعل الربع المعطّل يتلاشى وبحيث تكتمل المصالح السورية – الأميركية لتصل إلى مئة في المئة ولا تبقي عند حدود الثمانين في المئة يلقي الربع المعطل عليها اثقاله، هو أن ترسل الإدارة الأميركية سفيراً جديداً إلى سورية يكون مخولاً في إتمام صفقة وذلك

لأن العشرين في المئة المنقوصة التي اشار إليها الرئيس بشّار تتعلق بالموقف من حالتين أساسيتين تشكّلان ورقة القوة في اليد البشّارية وهما العلاقة مع "حماس" وهل يدفع الحكم السوري بالحركة إلى إعادة نظر جذرية في موقفها من العلاقة مع السلطة الوطنية ومن النظرة إلى إسرائيل تنسجم مع النظرة السورية، والعلاقة مع "حزب الله"، وهل يقرر الحكم السوري ان الحاجة الماسة إلى استكمال تطبيع العلاقة مع المجتمع الدولي وبالذات مع الإدارة الأميركية باتت تفرض عليه التعامل مع الحزب وليس كما كان التعامل من قبل. وتبقى المسألة الأهم وهي ان الحكم البشّاري عندما يعرض قدرته للتوسط بين الحليف الإيراني والمجتمع الدولي فهذا يعني انه يريد أن يكون مستقلاً في العلاقة مع إيران وليس كما سبق وأشار رئيس الحكومة ناجي العطري خلال زيارته الأخيرة إلى إيران وقوله في تصريحات لافتة أن سورية وإيران في خندق واحد. ومن باب التوضيح يمكن القول ان المرحلة الراهنة للجميع هي مغادرة الخندق والتفكير بواقعية وهذا ما أمكننا إستشرافه من خلال التناغم البشّاري – الأوبامي بين دمشق وواشنطن وبالعكس عبر ايطاليا. وسيكون في كل يوم هنالك الجديد على ما يبدو في المسألة. والله أعلم.

صحيفة "اللواء" – مارس (آذار) 2009

إرتياح كان سيحدث سورياً ولبنانياً

كان سيبعث الارتياح كثير الارتياح في نفوس اللبنانيين واشقائهم السوريين، ونحن هنا نقصد الرأي العام الذي لا يحبذ الخصومة والمشاكسة والكيدية، لو أن رفْع العَلَم اللبناني للمرة الأولى فوق مبنى السفارة في شارع أبو رمانة جرى وسط احتفالية أخوية وعلى مستوى رفيع، لا أن يقتصر رفْع العَلَم على القائم بالأعمال رامي مرتضى وتبدو المناسبة وكما لو أنها مأتم. ولقد كان حرياً بالأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى الذي صادف وجوده في دمشق متحادثاً مع الرئيس بشّار الأسد ووزير الخارجية وليد المعلم أن يلفت نظر الأخير إلى أن اللفتة الدبلوماسية الطيبة من جانب الحكم السوري في هذه المناسبة من شأنها توسيع رقعة الارتياح الذي بدأت تباشيره الأولى في الكويت عندما ألقى الملك عبد الله بن عبد العزيز كلمة التسامح وتبعتها جلسة مصالحة أولية على قاعدة المصارحة شارك فيها إلى جانب الملك والرئيس حسني مبارك والرئيس بشّار، مستضيف القمة ومبتكر صيغة الجلسة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد. ثم تتابعت المشاورات والاتصالات فكانت زيارة الرئيس بشّار إلى الرياض. على أن تليها وقبل القمة العربية الدورية في الدوحة زيارة مماثلة إلى القاهرة مرهونة بإتفاق الأطراف الفلسطينية على صيغة حكومة وفاقية يشارك بموجبها وزراء من "حماس" أو الرئيس اسماعيل هنية نفسه في حال عاد رئيس حكومة كل الفلسطينيين، في القمة العربية وبذلك تلتئم بعض الشيء أكثر الجراح نزفاً في الجسم الفلسطيني المثخن بشتى أنواع الجراح. ما تمنيناه بالنسبة إلى رفْع العَلَم اللبناني على مدخل مبنىً السفارة للمرة الأولى منذ الإستقلال عام 1943 لم يحدث وانتهت الاحتفالية باردة كما حدث عند رفْع العلم السوري على مبنى السفارة في بيروت. وهذه البرودة ناشئة عن أن الحكم السوري يبدو كما لو أنه يغص بهذا التطور مع أن دعم الخطوة كفيل يجعل العلاقات أكثر هدوءاً وإستقراراً. عسى ولعل تتراجع البرودة أمام بعض الدفء ينشأ عن نجاح القمة العربية في الدوحة التي ما زالت مشاركة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد فيها موضع تكهن على رغم أن الأمين العام للجامعة عمرو موسى وبعد جولة محادثات ناجحة في دمشق وزيارة

متأخرة للعراق قد تثمر إنفتاحاً عربياً أشمل وأكثر دفئاً على بلاد الرافدين، أكد أن قمة الدوحة لن يشارك فيها غير العرب، أي أن الأمير الشيخ حمد بن خليفة يجب ألاّ يدعو إليها لا الرئيس نجاد ولا رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان الذي سبق وشارك في قمم عربية سابقة. وفي أي حال فإن باب الاجتهاد في شأن مشاركة غير العرب في القمم العربية مطلوب توضيحه كأن يتم النص في قرار عن الجامعة بأن مؤتمرات القمة العربية الدورية حكر على القادة العرب. أما القمم الاحتفالية وهي نادرة فيمكن مشاركة أصدقاء وأمناء عامين لمنظمات دولية واقليمية فيها.. إنما عدا إقتحام إسرائيلي لها تحت ذريعة التطبيع وخلاف ذلك.

صحيفة "اللواء" – مارس (آذار) 2009

أمثولة لـ لبنان من التعاون

السوري – التركي

انهى الرئيس التركي عبد الله غل زيارة إلى سورية استغرقت ثلاثة أيام اسفرت عن نتائج، ستشكل إذا جاز الإعتقاد تعديلات جذرية في التعامل السياسي السوري بعد الآن مع الأوضاع الإقليمية والعلاقات مع المجتمع الدولي. وما يستوقف المراقب مثل حالنا هي المفردات التي وردت في تصريحات الرئيسين بشّار الأسد وعبد الله غل تعليقاً منهما على الزيارة وما انتهت إليه من نتائج. كما تستوقفنا بعض الارقام التي توحي بأن العلاقة مع تركيا مرشحة لأن تصبح ورقة في اليد السورية لا لمقايضتها بالورقة الإيرانية وإنما لتحقيق توازن يخفف بعض الشيء من وطأة تعقيدات الترابط في العلاقة السورية – الإيرانية والذي وصل إلى حد أنه اصبح معيقاً لإنجاز المصالحة العربية التي بدأت خطوتها الأولى في القمة الإقتصادية العربية في الكويت ثم كانت هنالك خطوتان لاحقتان الأولى في الرياض تليها الثانية في القمة العربية الدورية في الدوحة. وإذا كانت مستلزمات تتويج المصالحة لم تُستكمل فلأن الرئيس بشّار يرى إن التعديل الجذري في التعاون مع إيران الذي بلغ مداه المقلق لبعض الأشقاء العرب، من شأنه في غياب حالة متطورة من التعاون مع دولة ذات تأثير في المنطقة ان يتسبب في ارباكات لا قدرة للحكم السوري على تحمُّل تداعياتها. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن إيران على عتبة انتخابات رئاسية قد تحمل في طياتها مفاجآت ولذا فإن الانتظار إلى ما بعد الانتخابات هو الأسلم. وفي فترة الانتظار تكون هنالك تهيئة للورقة التركية التي يبعث تطويرها نوعاً من الطمأنينة في النفس. من هذه الزاوية ننظر إلى زيارة الرئيس التركي عبد الله غل والتصريحات التي سمعناها من الرئيسين والارقام حول التطور التجاري. فالرئيس بشّار يركز في كلامه على الإقتصاد الذي يدعم السياسة وبهما يتحقق الإستقرار، وعلى التكامل من دون منافسة في حال استخدمت سورية وتركيا وضعهما كممر مهم بالنسبة إلى النقل والطاقة والمجالات المختلفة الأخرى "فنحن نربط بين البحر المتوسط وما بين بحر قزوين والبحر الاسود والخليج ونستطيع ان نتكامل في هذا المجال عندما نربط هذه البحور الأربعة وتصبح العقدة الاجبارية لكل هذا العالم في الإستثمار وفي النقل

وغيره". كما انه يحض الوزراء المختصين والجهات الرسمية على التعاون مع أهل الإقتصاد والإستثمار لإزالة أي عقبات. والرئيس التركي عبد الله غل يشارك مضيفه الرئيس السوري رؤيته للدور المشترك وللتعاون المأمول الذي لا حدود له "لأن الارادة السياسية المشتركة موجودة". ما يجعل الرئيس بشّار أكثر انحيازاً إلى الرؤية الموضوعية للمستقبل السوري وبالتالي على درجة من الحماسة للورقة الثانية في اليد الأخرى، أي الورقة التركية، هو ان تركيا على الكتف السوري بينما إيران بعيدة. كما ان المرحلة المقبلة تتطلب حلولاً موضوعية في قدرة تركيا تحقيقها وإن على مضض في الإتجاهين الإسرائيلي والاوروبي، ولا تتطلب حلولاً ثورية ونووية محرجة من شأنها إلحاق الضرر البالغ بسورية الشعب قبل النظام. وعندما نرى ان المشاريع المشتركة ستكون مع الوقت ببلايين الدولارات والتصميم على رفْع مستوى التبادل التجاري من بِليونيْ دولار إلى خمسة بلايين، ونربط ذلك بالارتباكات التي يسببها لسورية الحكم والشعب التعاطي مع إهتمامات ميئوس من نتائجها مثل الإهتمام بالضجيج السياسي اللبناني وتوأمه الضجيج السياسي الفلسطيني وراعي الضجيجيْن الحكم الإيراني الذي لا يقتنع بأن الزمن الحالي هو زمن الإهتمام بالداخل وليس التطلع إلى خارج الحدود وإستعمال اوراق مذهبية لهذا الغرض.. اننا عندما نرى ونربط ونعيد قراءة الموقف السوري – التركي فإننا ندعو لأصحاب الالسنة في لبنان ان تتقي الله في ما تقول ويعمل الجميع من أجل درء مخاطر آتية.. ولا حل لها بغير التعامل بموضوعية مع الواقع.

صحيفة "اللواء" – مايو (أيار) 2009

خطوة خطوة بشَّارية للعلاقة المستقرة مع لبنان

كان لافتاً عندما تسلَّم الرئيس بشّار الأسد يوم الخميس 2009/5/7 أوراق اعتماد السفير اللبناني لدى سورية ميشال خوري ان الرئيس السوري كان منشرح الصدر وسجّلت عدسة المصوّرين له ابتسامة عفوية واخوية. وهذا امر يبعث في النفس اللبنانية الطمأنينة ويترك إنطباعاً بأن العلاقة اللبنانية – السورية ستأخذ بالتدرّج، وفي معزل عن الاستفزاز والمماحكات والعبارات الكيدية، طريقها نحو التحسّن فالإستقرار فالإزدهار. وكان أمراً طيّباً ان تحدث الخطوة الأخرى المتمثلة بقيام وفد عسكري سوري يمثّل المؤسسة العريقة برئاسة رئيس الأركان وعضوية قادة يمثلون أسلحة جوية وبحرية وبرية، وأن تأخذ الزيارة التي تمت يوم الاثنين 11-5-2009 طابع الأصول. كما أن هذه الخطوة كانت ضرورية لأنه من غير المستحب لمصلحة لبنان ان يقتصر زواره العسكريون على اجانب وأن يتولى بعض الأجانب أيضاً تزويد جيشنا باحتياجات تعزز قدراته، بينما على شرْق الوطن دولة عربية شقيقة مقتدرة امنها من امن لبنان وإستقرارها من إستقرار لبنان. بعد هذه الزيارة للوفد العسكري السوري التي تتم في ظل إنجاز التبادل الدبلوماسي بين البلدين الجاريْن يصبح من المصلحة المشتركة تصحيح أي شوائب عالقة وما زالت تبعث مشاعر القلق في النفوس. كما من المصلحة المشتركة انحسار مفردات غير مستحبة في لغة التخاطب. وما دامت هناك نية للتصحيح وهناك أيضاً تصميم على ان نبدأ على بياض، فإن التأنّي في التعبير يشكّل مادة أساسية في عملية إعادة البناء. وما يتمناه المرء هو أن يعتبر اخواننا أهل الحكم السوري بأن "لبنان المستقر" يشكّل الحماية المؤكدة للخاصرة. وما نعنيه بـ "لبنان المستقر" هو إعتبار العلاقة قوية من خلال المؤسسات وليس من خلال افراد أو احزاب أو هيئات. واستناداً إلى تجربة الماضي نزداد يقيناً بأن مفهومنا للعلاقة القوية هو ما يحتاج إليه الحكم السوري ويطمئن كل لبنان وليس بعضاً منه في مواجهة بعض آخر. إلى ذلك ان الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية تتطلب منا التنبه والتعاون لمواجهة التداعيات التي لا بد آتية إلى المنطقة. وبالتعاون القائم على رؤية جديدة للعلاقة لا تستنسخ بعض أساليب اتسمت

بها العلاقة على مدى عقدين من الدور السوري في لبنان، يمكن الصمود امام أي مفاجآت ليست في الحسبان وتحدث كما حدوث الإعصار الذي يجرف كل شيء أو الفيضان الذي يتسبب بإغراق الحجر والبشر. ولا نظن ان علاقة بأشخاص أو احزاب تفيد، ذلك ان هذا النوع من العلاقة يحقق اغراضاً في منازلة تقوم على الكيدية لكنها على صعيد علاج أزمات كثيرة التعقيد لا تفيد في شيء، وانما الذي يفيد هو التنسيق على قاعدة العلاقة المستقرة الخالية من الشوائب. وتبقى الاشارة إلى ان الروحية الوطنية للخطاب اللبناني تجعل أهل الحكم السوري ورموز المؤسسة العسكرية بالذات يرون ان لبنان الدولة هو الضمانة وليس "بعض لبنان" المستقوي بذلك الحكم. وعندما يشيد الرئيس ميشال سليمان خلال استقباله رئيس الأركان السوري العماد علي حبيب والضباط الأربعة المرافقين له بالعلاقة اللبنانية – السورية المتينة والمتميزة على كافة المستويات ويسجّل الشكر للجيش السوري على ما قدّمه ولا يزال من مساعدات للجيش اللبناني ثم يقرن الشكر بالقول إن هذا الجيش "اصبح منيعاً في وجه مؤامرات التقسيم التي تعرَّض لها سابقاً كونه لم يعد يخضع للتجاذبات السياسية ولم يعد كذلك أداة لتحقيق اطماع ومآرب شخصية" مع التنويه بمستوى "العلاقة القائمة بين الجيشين لمواجهة المخططات المشبوهة والعدو المشترك إسرائيل والإرهاب"... ان الرئيس ميشال سليمان عندما يقول ما اوردناه فكأنما يريد طمأنة الشقيق السوري من جهة والتمني عليه ضمناً الإقرار بأن الدولة هي الضمان وأن الجيش هو الدرع الواقي والحامي للوطن وللناس وليس لفئة دون أخرى، وهو ما استخلصناه من دعوة قائد الجيش العماد جان قهوجي للوفد الضيف عندما زار مقر القيادة في اليرزة واستقباله ضمن الأصول وكما استقبال الوفود العسكرية الزائرة "الى مزيد من التعاون وتبادُل الخبرات وتضافُر الجهود للوقوف سداً منيعاً في وجه ما يخطط له العدو الإسرائيلي من مؤامرات وفتن تهدد لبنان وسورية على السواء". كما ان هذا ما استخلصناه من قول العماد علي حبيب "إن القيادة في سورية حريصة على دعم الجيش اللبناني بإعتباره المؤسسة الضامنة لوحدة اللبنانيين وتماسكهم ودعم كل ما من شأنه تعزيز قوة لبنان الشقيق وتوطيد دعائم الأمن والإستقرار فيه وفق توجيهات الرئيس بشّار الأسد والرئيس ميشال سليمان (وليس أي آخر)". وهذا الكلام من الجانبين يعني ان المقاومة في طريقها إلى أن تكون حالة سياسية ما دامت هذه هي النظرة المستجدة من جانب الحكم السوري لدور الجيش اللبناني، كما يراها الوفد الزائر وفي هذه الظروف بالذات، ويكون "حزب الله" صاحب هذه المقاومة رقماً في المعادلة السياسية الأمر الذي يعزز مسألة الإستقرار المنشود على ما يجوز الإعتقاد

من جانب الرئيس بشّار انسجاماً مع مناخ دولي – إقليمي مستجد وكانت زيارة الوفد العسكري السوري بعد أربع سنوات وشهرين من خروج القوات السورية من لبنان من جملة المؤشرات إلى هذا المناخ. والله أعلم.

صحيفة "اللواء" – مايو (أيار) 2009

الصلح سيّد الأحكام
ومُيسِّر أمر بشَّار

أتصوّر أن الرئيس بشّار الأسد بات في ضوء إطلالاته الخليجية من الكويت إلى الرياض فالمنامة ثم سلطنة عُمان أكثر اقتناعاً بأن الصلح هو بالفعل سيّد الأحكام وأنه بالنسبة إليه مُيسّر أموره بحيث تنحسر بالتدرّج العزلة الدولية والعربية عن الحكم الذي يقوده. هذه الإطلالات الخليجية للرئيس بشّار الأسد التي لقي من قادتها الترحيب ما كانت لتتم لولا الخطوة التي خطاها، وإن ببطء ملحوظ، في اتجاه التجاوب مع مبادرة التسامح من جانب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وكانت ستبقى الدوحة هي دون بقية عواصم دول مجلس التعاون الخليجي، العاصمة التي يزورها أحياناً ويتردّد عليها بصفة شخصية أحياناً أخرى، ثم جاءت مفاجأة الصديق التاريخي لسورية الأسدية منذ أن كان وليّاً للعهد تشكّل لحظة تأمُّل عميق من جانب الرئيس بشّار بدا وكما لو أنه يحتاج إلى تلك المفاجأة: إنما لم يكن ينتظرها وبالطريقة التي صاغ الملك عبدالله بن عبد العزيز إيقاع مفرداتها، بمعنى أنها جاءت على الملأ وأمام الجمع العربي الكبير واستطراداً على مسمع الأمّة التي كانت تتابع الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الإقتصادية والتنموية الأولى في الكويت. من المؤكد أن التطوّر الايجابي من جانب الحكم السوري في اتجاه لبنان وبالذات حسْم موضوع تبادُل التمثيل الديبلوماسي وكذلك الرغبة السورية بتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي وكثرة زيارات المسؤولين من دول العالم إلى دمشق آخرهم وليس أخيرهم معاون وزير الخارجية البريطانية بيل راميل ووفد من الكونغرس الأميركي يمثّل الحزبين الديمقراطي والجمهوري، شكّل موجبات لتصحيح مسار العلاقات السورية – الخليجية وبالتحديد العلاقة المتأزّمة بين الرئيس بشّار والمملكة العربية السعودية. إلى ذلك فإن الإطلالات الخليجية للرئيس بشّار هي ما كان مأمولاً حدوثه في الأشهر التي سبقت ترؤسه للقمة العربية وذلك من أجل أن يستضيف قمة يشارك فيها الجميع على المستوى الأعلى. لكن ذلك لم يحدث نتيجة أن مواصفات الانعقاد بالنسبة إلى الرئيس المستضيف كانت محاطة بالكثير من الحساسيات لعل أهمّها الحساسية الناشئة عن حالة تحالُف سورية – إيرانية تُقابلها جفوة عميقة في العلاقات

السورية – السعودية والسورية – المصرية والسورية – الأردنية. وحتى بعد انعقاد القمة في دمشق بقيت تلك العلاقات إجمالاً على التوتّر أحياناً والفتور معظم الوقت، مما يعني أن فرصة ممارسة دور رئيس القمة على مختلف ضروراته ضاعت على الرئيس بشّار وبقيت على هذه الحال إلى حين انعقاد القمة الإقتصادية في الكويت التي صادف انعقادها الأيام الأخيرة المتبقية من الولاية الرئاسية العربية للرئيس بشّار. مِن هنا فإن ما لم يتحقّق في سنة تلك الولاية يحاول الرئيس بشّار من خلال الإطلالات التي أشرنا إليها تصحيح ما يمكن تصحيحه وترميم ما يجب ترميمه. وحيث أن المكانة التي لسورية في محيطها العربي والإقليمي والدولي كبيرة، فإن الرئيس بشّار سيلقى وإن ببعض التحفّظ أحياناً القبول باستئناف التعاون. وهنا أهميّة التأثير الذي للحكم البشّاري في حال قرر تعويض ما كان من الطبيعي حصوله قبل استضافة العاصمة السورية للقمة العربية الدورية، على تطويع التوجّهات الـ"حماسية"، وتطبيع العلاقات الإيرانية – الخليجية والإيرانية – المصرية. وبالنسبة إلى هذه الأخيرة فإن الحديث في شأنها يأخذ منحى الجدية عندما يزور الرئيس بشّار القاهرة ويستأنف الرئيس حسني مبارك كما الحال في سنتين ماضيتين سياسة التنسيق المصرية – السورية من خلال تبادُل الزيارات بين الرئيسين. وفي انتظار أن يحدث ذلك وهو لا بد سيحدث يجوز لنا الإفتراض أن الرئيس بشّار يصوغ بديلاً لتعديل العلاقة السورية – الإيرانية وذلك بتعزيز العلاقة بينه وبين جميع الأشقّاء. وبهذا التعزيز يصبح الإتفاق الفلسطيني – الفلسطيني الضروري اضطرارياً وتهدأ إيران بعض الشيء من دون أن تغضب ولا تعود تتحدّى الأشقاء العرب وبعض أقطاب المجتمع الدولي بأن سورية إلى يمينها و"حماس" و"حزب الله" إلى يسارها.. وبين اليمين واليسار هنالك الورقة النووية. وهو كلما سار قُدماً في التعويض عما فات كلّما استعادت سورية الدور... والرونق.

صحيفة "اللواء" – مايو (أيار) 2009

لبنان السلاح والرئاسات:
إنطباعات من دمشق

كنا وما زلنا بموضوع السلاح الثقيل في لبنان المستضعَف نرى أن ترشيده وقوننته وكذلك الاحتفاظ به وبالتالي إستعماله، غدت من الأمور الواجب الحسم بها وعلى قاعدة التفهم وليس التحدي ومن خلال الإستراتيجيا الدفاعية أو ما أشبه ذلك من النظريات. وعلى رغم التعثر الذي انتهى إليه الفصل الأول من "الحوار الوطني" في شأن هذا السلاح، إلاَّ أن التوجهات الدولية والظروف الإقليمية المستجدة واقتناع الحكم السوري أن الأقانيم الثلاثة، إذا جازت التسمية، وهي التهدئة والوحدة الوطنية والإعلام العفيف اللسان هي المدخل إلى الجوار المثالي والمصلحة المتبادَلة بين الشعبين... بل إن الأقانيم الثلاثة بالنسبة إلى وطن صغير متنوع المذاهب ومتعدد المشارب عاش ظروفاً مأساوية وفواجع رافقها الدمار والتخريب الأمر الذي أربك عجلة نموه وأحدث شروخاً في نسيجه الاجتماعي، هي مثل الأقانيم الثلاثة التي تظلل الحكم السوري وهي الوحدة والحرية والاشتراكية ومن خلال التمسك بها تعيش سورية البشّارية في أجواء من الطمأنينة والتنمية المدروسة والتطوير المتدرج والآمال المعقودة على الرئيس بشّار في مواصلة تصحيح ما لم يتم تصحيحه لأن الظروف غير مواتية وما هو قيد التصحيح بحكم ملامح التبدل في الظروف، وكل ذلك من دون هز الثوابت بفعل أمزجة بعض أُولي الأمر في الصفوف الخلفية التي لها أساليبها وأطماعها وجشعها وثعلبتها.

الآن نحن أمام توأم السلاح الثقيل ونعني به السلاح الخفيف الذي هو في لبنان بين أيادي غير مسؤولة تستعمله ساعة تريد ترحيباً بإطلالة أو ابتهاجاً بعبارات من الوعيد أو تهليلاً بالرصاص لإنتخاب وهو تقليد لا يليق بلبنان المتجدد تبريره بأنه مجرد فرحة شباب أو غضبْة شباب من أمر لا يعجبهم. وعندما لعلع رصاص شباب "أمل" من رشاشاتهم ومسدساتهم في الشارع ومِن على الشرفات أو السطوح ابتهاجاً بتجديد زعامة الأستاذ نبيه بري لمجلس النواب فإن هذا الرصاص وما تسبَّب به أزعجنا وأفزعنا نحن الذين رأيْنا في تجديد انتخاب أبو مصطفى رئيساً للبرلمان عنصر توازن في الرئاسات الثلاث، أو فلنقل في الرئاستين الثانية والثالثة بحيث

تتعادل كفتا الميزان الرئاسي من حيث الأهمية، لأن في تعادُل كفة الزعامة للشيعة السياسية مع كفة الزعامة للسُنية السياسية (أي سعد الدين رفيق الحريري) ما يحقق الإستقرار المأمول. أما لماذا أزعجنا وأفزعنا فلأن هذا الترحيب الرصاصي فضلاً عما أحدثه من إصابة أشخاص بجروح ومدارس بشظايا، عكَّر علينا شعور الارتياح بالاستمرارية النبيهية لما لصاحبها من تجربة عريقة وعلاقات كفيلة، بعد تعديلات لا بد منها في الرؤية، بأن تجعل المثلث الذهبي العربي (مصر والسعودية وسورية) أقل هموماً من الحالة اللبنانية وأكثر إهتماماً بها وتجعل المربَّع الماسي (أميركا وفرنسا وبريطانيا وروسيا) أقل تحرشاً بتلك الحالة وأكثر رعاية لها، كما تجعل الخشية الفاتيكانية لا تعود على نحو ما يعكسها نُصحاً وتحذيراً غبطة البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير.

ولقد افترضْنا أن الرئيس المتجدد لبرلماننا الجديد سيأمر بأن لا تنطلق بعد اليوم أي رصاصة من مُحارِك (نسبة إلى حركة) أو من نصير والإكتفاء بالترحيب وإعلان الولاء عبْر إعلانات في الصحف أو يافطات، وذلك بعدما قضي أمر الفوز وحرصاً على هدوء يزيل وإلى غير رجعة ندوب ظروف مضت وبذلك تتأكد مقولة أبو مصطفى بأن الذين لم ينتخبوه يوم الخميس 25 حزيران/يونيو 2009 سيصوتون له يوم الخميس 25 حزيران 2013 (ربما هذا اليوم وربما يصادف يوماً آخر). وكان إفتراضُنا من منطلق أن الرئيس بري حريص على أن تكون مهابة المنصب في المقام الأول ولا تختلط مقتضياتها مع ضرورات الزعامة الشعبية كون الرئيس بري يترأس "حركة أمل". وهو من هذا المنطلق قادر أن يأمر فيطاع وبحيث إن الخروج على الأمر وبالذات بالنسبة إلى مسألة الابتهاج الذي يؤذي ويزعج هو معصية تخضع للمعاقبة.

مساء الأحد 28 حزيران/يونيو 2009 باغتنا السلاح الخفيف في قلب العاصمة بيروت وذلك بعد دقائق من عودتي من زيارة إلى دمشق لمستُ خلالها ارتياحاً لما يؤول إليه الوضع اللبناني من خلال جولات أفق كلامية مع بعض إخواننا في مفاصل الدولة وبالذات من وزير الإعلام الدكتور محسن بلال الذي بعدما كان الدماغ العربي خسر برحيل شقيقه جرَّاح الأعصاب الأشهر الدكتور علي بلال، خسرت المشارط وغرف العمليات رشاقة يديه (أي محسن) في الحالات الجراحية المستعصية وربحته الحالة الإعلامية العربية عموماً واللبنانية – السورية بوجه خاص لكثرة ما في جنباتها من أشواك، وهما حالتان يتعاطى معهما وكأنما هو في غرفة عمليات وبكل الحرص في أن تنتهي العملية التي يجريها إلى النتيجة التي يحققها

جرَّاح فصْل التوائم السيامية الأشهر على المستوى العالمي الدكتور عبد الله الربيعة الذي أجرى حتى الآن 21 عملية فصل تكاللت بالنجاح. وكلاهما إختير لمسؤولية إصلاح ما يمكن إصلاحه: الجرَّاح الدكتور محسن بلال الذي إختاره الرئيس بشَّار الأسد طالب الطب قبل الترؤس الذي يعرف أهمية أستاذه في إصلاح الحالة الإعلامية. والجرَّاح الدكتور عبد الله الربيعة الذي رأى فيه الملك عبد الله بن عبد العزيز القدرة على إصلاح أحوال وزارة الصحة السعودية ومِن منطلق أن من يَفْصل مرة وثانية وثالثة وعدة مرات التوائم الملتصقة وفي عمليات تستغرق الواحدة أكثر من نصف يوم ففي استطاعة هذه الدقة في إستعمال مشارطه إصلاح أحوال وزارة الصحة ولذا جاء اختياره ليكون وزيرها. وزادت التكريم لفتة إستثنائية حيث إن خادم الحرمين الشريفين قدَّم لكتاب بعنوان "تجربتي مع التوائم السيامية" وثق فيه الدكتور الربيعة تجربته الطبية وأعرب الملك في التقديم عن فخره بهذه القيمة العلمية السعودية العربية المسلمة. عسى ولعل يوثق الدكتور محسن بلال في كتاب تجربته وتجربة الأخ المرحوم علي مازجاً (أي الدكتور محسن) الذكريات الطبية مع ذكرياته عن سنوات العمل البرلماني والدبلوماسي التي خطفته من عالم الجراحة.

هذه المباغتة للسلاح الخفيف تجعلنا نتساءل: لقد تم التوافق أو التراضي ونالت كل طائفة نصيبها. وبعد انقضاء شهر العسل الرئاسي ستكون هنالك عودة إلى الحوار الوطني وسيأخذ موضوع السلاح الثقيل حصته الكبرى من المناقشة بأمل التوصل إلى الاقتناع بأن السلاح الثقيل يُستعمل وفق تنسيق بين لجنة تمثل القيادتين السياسية والعسكرية للدولة (رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة) من جهة ومندوب دائم للمقاومة في هذه اللجنة، وذلك في حال الرد على عدوان وتحاشي ذريعة تعريض البلاد لعدوان. وهذه اللجنة تتخذ أيضاً القرار بالتراضي وليس بالتصويت لأن القرار في هذه الحال يكون بالإجماع. أما بالنسبة إلى السلاح الخفيف الذي يقض المضاجع ويتسبب في إزهاق أرواح وجرح أفراد وترعيب أطفال نيام أو مسنَّات ومسنِّين مرضى، فهذا أمر يحتاج إلى خطوتين متلازمتين: الأولى مصادرة هذا السلاح وتحريم إستعماله وبذلك لا يكون دور قوات الجيش هو فقط فض الاشتباك ومطاردة حاملي رشاشات ومسدسات إلى حين وصولهم إلى منازلهم أو مخابئهم. أما الخطوة الثانية فهي إصدار تعميم حازم تتعهد فيه الرئاسات الثلاث (الجمهورية، مجلس النواب، الحكومة) رفع الغطاء عن مرتكبي المظاهر الحربية أياً كانوا. وقد يقال إن الدولة التي تتساهل مع وسائل الإعلام فيها على أنواعها في التعريض بكرامات الآخرين وتعمم على الورق وعلى الهواء عبْر الفضائيات، التي تستضيف

المتوترين، من سيء الكلام ما يشبه الحطب يُلقى به على النار لتزداد اشتعالاً لماذا يجب أن تكون حازمة مع الذين يحملون الأسلحة الخفيفة ويروّعون الناس. أليست أحياناً القذائف تنطلق من الألسنة مثل القذائف التي تنطلق من الرشاشات والمسدسات؟

وهذا صحيح، إلاّ أن كل شيء بأوانه. والأهم يتقدم على المهم... وعلى وجه السرعة.

صحيفة "الشرق الأوسط" – يوليو (تموز) 2009

سورية والعراق:
التباغُض يعيد نفسه

عندما انتهت الزيارة القصيرة التي قام بها رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي إلى دمشق يوم الثلاثاء 18 أغسطس/آب 2009 بإعلانه مع زميله رئيس الحكومة السورية محمد ناجي عطري عن "تأسيس مجلس للتعاون الإستراتيجي عالي المستوى" إستوقفَنا نحن الذين نتابع إيقاعات التحول البشّاري المتأني وُفْق الحرص ألاّ تأتي التوازنات على حساب الثوابت، هذه السرعة في الإتفاق، ووجدْنا أنفسنا نتساءل: هل إقتنع الرئيس بشّار الأسد، عندما أجرى جلسة محادثات صريحة مع الرئيس المالكي قبل أن يوجِّه بعقد المؤتمر الصحافي للإعلان عن الإتفاق بقول المالكي "إن العراق صاحب سيادة الآن وأن الإنسحاب العسكري الأميركي يجري وفق توقيت ملتزم"، أم أن الرئيس السوري إعتبر كلام رئيس الوزراء العراقي نوعاً من التمني لحالة وليس تأكيداً بحصولها. لكن في أي حال تم الإتفاق مع المالكي على إنشاء "المجلس الإستراتيجي" المشار إليه من منطلق أنه إذا كان العراق لم يصبح سيداً بالكامل فإن الإتفاق ربما يساعده على ذلك. وإذا كان التشاور بين البلدين يتم حتى الآن على قاعدة تشاوُر أهل الحوار وعلى أرضية من الحذر المتبادَل فإن "المجلس الإستراتيجي" ربما يعطي ثُقلاً للعراق يساعده أكثر على تحقيق الإنسحاب ويشجع أطرافاً عربية أساسية على التعاون مع "العراق السيد".

مقوِّمات التعاون إستراتيجياً بين سورية والعراق كثيرة. فهنالك الأمن والغاز والنفط والتجارة والفرات والعشيرة إضافة إلى ذوي القربى عن طريق المصاهرة، وكلا البلدين في أشد الحاجة إلى الآخر. ثم هنالك النقطة الأهم وهي أن الحساسيات الحزبية ليست قائمة حيث حزب "البعث" يحكم سورية وحيداً حتى إشعار آخر بينما الأحزاب المتصارعة عدا "البعث"، المعمول من جانب إيرانيي الهوى على إجتثاثه، تتحكم بالعراق. وإذن فإن التعاون في إطار "اتفاق إستراتيجي" يبقى أكثر راحة بال من اتفاق وحدوي أو اتحادي بين دولتين محكومتين بحزب ذي عقيدة واحدة وتعقيدات كثيرة على مستوى التعامل بين صاحبيْ الحل والربط كما الحال قبل ثلاثين سنة بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس صدّام حسين.

هنا، وبعدما كان المالكي من جهة وعطري من جهة مقابلة أشاعا أجواء أخوية طيبة من خلال الكلام السياسي الرومنسي عن "العراق الظهير للأمة" و"ما يصيب العراق يصيب سورية" وخلاف ذلك من طيِّب الكلام الذي يتوق الشعبان في سورية والعراق إلى تنفيذ مضامينه، توجَّه الرئيس بشَّار إلى طهران في زيارة قصيرة هي الأخرى، لكي يهنئ الرئيس محمود أحمدي نجاد بإنجائه من براثن "إنتفاضة الإصلاحيين" عليه وعلى والده الروحي آية الله علي خامنئي. وهناك كرر إخواننا أهل الحكم الإيراني، الذين استقرت أحوالهم نسبياً، على الرئيس بشَّار فكرة حلف أخوي يضم إيران والعراق وتركيا وسورية. ونلاحظ أن مفاجأة لم تكن في الحسبان "أُهديت إليه" بعد عودته من طهران غير مرحِّب بطبيعة الحال بهذه الخلطة التطويقية للأشقاء العرب من جهة وللأوروبيين من جهة أخرى يتم عرْضها عليه في وقت يسعى من أجل الإنطلاق بسورية نحو مرحلة من الإستقرار الذي يحقق التسوية المضمونة دولياً ويحقق السلام تبعاً لذلك حالة من الإزدهار عن طريق جذب المزيد من الإستثمارات العربية والأجنبية تُغني النظام عن الاستنجاد مكرَهاً ومضطراً، وهذا ما استنتجناه من قول المستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية الدكتورة بثينة شعبان بعد جولة محادثات أجراها المبعوث الرئاسي الأميركي جورج ميتشيل مع الرئيس بشَّار يوم الأحد 2009/7/26 "إن ميتشيل أجرى محادثات إيجابية وبنَّاءة مع الرئيس الأسد. هنالك حوار بدأ بين سورية والولايات المتحدة نعتقد أنه سيستمر وستكون نتائجه إيجابية على المديَيْن المتوسط والبعيد".

كانت "الهدية" إلى الأسد الإبن من العراق شبيهة بـ "هدية" الرئيس صدَّام حسين إلى الأسد الأب عام 1979 والتي جاءت بعد اتفاق إستراتيجي آخر.. إنما في إطار وحدة قوى الحزب الواحد.

تمثَّلت "الهدية" إلى الرئيس بشَّار من العراق المالكي بإعلان الحكومة العراقية يوم الثلاثاء 2009/8/25 أنها استدعت السفير من دمشق علاء حسين الجوادي الذي كان الرئيس بشَّار تسلَّم أوراق اعتماده يوم 16 فبراير/شباط 2009 وفي الوقت نفسه عيَّن نوَّاف الفارس سفيراً لدى العراق وذلك بعد عودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ بداية حُكْم البعث الصدَّامي وأُعيدت خلال زيارة وزير الخارجية السورية وليد المعلم إلى بغداد يوم 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. أما لماذا الاستدعاء المباغت هذا فلأن الرئيس المالكي شخصياً حمَّل الحكم السوري مسؤولية أكثر التفجيرات قساوة وإحراجاً للمالكي حدثت يوم الأربعاء 19 آب أي في اليوم التالي لعودة الرجل من الزيارة الإستراتيجية إلى دمشق. ومع أن "دولة العراق الإسلامية" التي هي الفرع

العراقي لتنظيم "القاعدة" أو حسب التسمية البعثية "تنظيم القاعدة – فرع قطر العراق" تبنَّت التفجيرات المحرِجة إلاَّ أن قرار اتهام كان شبه جاهز وتحديد المسؤول عن هذه التفجيرات التي لم تقتصر الخسارة المادية والبشرية على بضع مئات من القتلى والجرحى وإنما استهدفت وزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة الدفاع ومبنى محافظة بغداد وبعض المقرات في "المنطقة الخضراء" ووصَفَ جيران الخارجية التي يتربع فيها هوشيار زيباري بأن الدوي الذي نتج عن التفجير قرب الخارجية جعلهم يظنون أن قنبلة ذرية انفجرت.

لم يتم الاستدعاء للسفير العراقي لدى سورية من خلال بيان يصدر عن الخارجية وإنما من المتحدث بإسم الحكومة علي الدباغ الذي صاغ التصريح بمفردات استهدفت على ما يجوز الإفتراض أن يرد الحكم السوري على الخطوة بالمثل وفوراً، وهذا ما حدث. وفي البيان الدباغي نقرأ الآتي: "إن مجلس الوزراء قرر مطالبة الحكومة السورية بتسليم محمد يونس الأحمد وسطَّام فرحان لدورهما المباشر في تنفيذ العملية الإرهابية وأن وزارة الخارجية ستطالب الحكومة السورية بتسليم جميع المطلوبين قضائياً ممن ارتكبوا جرائم قتل وتدمير بحق العراقيين وطرْد المنظمات الإرهابية التي تتخذ من سورية مقراً ومنطلقاً للتخطيط للعمليات الإرهابية ضد الشعب العراقي. كما أن مجلس الوزراء قرر استدعاء السفير العراقي في سورية للتشاور معه في شأن الموضوع وكلَّف وزارة الخارجية مطالبة مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الذين خططوا ونفَّذوا جرائم حرب وجرائم إبادة ضد الإنسانية بحق المدنيين العراقيين والإيعاز إلى وزارتيْ الداخلية والعدل بتنظيم ملفات استرداد المجرمين المطلوبين عن جرائم الإرهاب".

ردت سورية على طريقتها وبدرجة أقل سخونة من البيان الإتهامي العراقي الذي بدأ باستدعاء السفير لينتهي إلى المطالبة بتشكيل محكمة دولية على غرار المحكمة غير المحسوم أمرها بالنسبة إلى جريمة إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وأبدت استعدادها لإستقبال وفد يتقصى الحقيقة. وفي هذه الأثناء كان تبادُل الإتهامات بين الأطياف العراقية يأخذ مداه وكان "تنظيم القاعدة" الذي تبنَّى الجريمة يتباهى بما فعل ويهدد بالويل والثبور وعظائم الأمور "لضرْب رؤوس الكفر في الحكومة المرتدة".

أما الأكثر إيلاماً فهو أننا لم نجد بين العراقيين والسوريين سعاة خير لرأب الصدْع. كما لم نجد الأمين العام للجامعة العربية ينتقل إلى "ميدان المعركة السياسية العراقية – السورية" ليصلح بين ذوي الجيرة تاركاً الأمر إلى إيران وتركيا اللتين تنشط

كل منهما على طريقتها لخطْف سورية من خيمتها العربية وفي وقت تواصل الإدارة الأميركية من جانبها وبمؤازرة بعض الأوروبيين العمل على استمالة هذه الحسناء الغالي كثيراً مَهْرَها.

ونصل إلى الأكثر إثارة في الأمر وهو أن هذا التباغض المستجد بين سورية الأسد الإبن بشَّار والعراق المتعدد الرؤوس حالياً، هو في بعض جوانبه مثل التباغض الذي حدث بين سورية الأسد الأب وعراق صدَّام حسين. بدأ المشهد بلقاء على مستوى القمة في بغداد بين الرئيسين حافظ الأسد وأحمد حسن البكر وتم بين الشقيقين البعثيّيْن بعد محادثات معمَّقة من 16 إلى 19 يونيو/حزيران 1979 التوصل إلى "ميثاق للعمل المشترك" و"قيادة سياسية موحَّدة للقطرين" وإقترح كل منهما التسمية التي يراها للدولة الموحَّدة الجديدة حيث إقترح الرئيس حافظ الأسد اسم "الجمهورية العربية المتحدة" لإحياء وحدة 1958 (المقصوفة من الكُزبَرية) بين سورية ومصر ووافق الجانب العراقي على التسمية رغم أن الرجل القوي في النظام صدَّام حسين أو"السيد النائب" كان يُفضل تسمية "الدولة العربية الإتحادية". ثم يحدث فجأة اكتشاف "مؤامرة تقف سورية وراءها" كانت وفق الإتهام العراقي تعمل على الحؤول دون تسلُّم صدَّام حسين المسؤولية الكاملة في الحزب والدولة ويتم إعدام عدد من القياديين البعثيين البارزين والمخلصين ببنادق رفاق لهم بتوجيه من صدَّام حسين الذي بات الحاكم المطلق الذي لا رادَّ لمشيئته، والذي عيَّن بعض أعضاء "مجلس قيادة الثورة" لمحاكمة أعضاء في هذا المجلس. والتهمة هي: "التآمر" مع سورية ضده. وبعد تلك المحاكمة والإعدامات من حيث السرعة والأسلوب بدأت صورة صدَّام تبهت في النفوس وانقطعت العلاقات بين البعث السوري والبعث العراقي. ثم تغيّر العراق وأُعيدت العلاقات إنما لبضعة أيام وربما إلى قطيعة جديدة من ثلاثين سنة أخرى، الله أعلم.. خصوصاً في حال أصر العراق المالكي لغرض في نفس إيران التي لم يكتمل ثأرها من العراق الصدَّامي على أن تُسلِّم سورية البشَّارية البعثية رفيقيْ العقدية الأحمد وسطَّام اللذين مع كثيرين وجدوا الملاذ في البيت الذي يحميهم وليس من شِيَم الرفيق الحامي أن يسلِّم رأس الرفيق طالب الحماية إلى من يبغي قطْعاً للرأس. وهكذا، كما التاريخ فإن التباغض يعيد نفسه... وبالذات بين العراق وسورية.

صحيفة "الشرق الأوسط" – أغسطس (آب) 2009

معادلة س. س.
ودبلوماسية ع. م.

أدخل الرئيس بشّار الأسد على أجندة العلاقة مع المملكة العربية السعودية الصديق التاريخي لسورية الشعب والدولة والعائلة، المتحدث الذي يتقن لغة التخاطب بأسلوب إتقان تقطيب الجرح الناشئ عن عملية جراحية معقدة، مما يعني أنه وقد وبات وزيراً متميزاً للإعلام يحرص شديد الحرص على أن تنأى مفردات كلامه عن التحديات وإستعمال الكلمة التي إذا قيلت في غير التأني فإنه يصعب محو آثار تداعياتها. فبعد أن زار الرئيس بشّار المملكة ملبياً دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز لحضور افتتاح الإنجاز العلمي والتقني الواعد المتمثل بـ "جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية" وكانت للقائدين جولة أفق تنسجم وحقيقة مشاعر الإثنين سياسياً وشخصياً وعائلياً بينهما كان طيف الرئيس الراحل حافظ الأسد حاضراً فيها، بات مُلحّاً على ما يجوز الإعتقاد إدخال تعديل جذري على لغة التخاطب بحيث أن المسؤول الذي يوفده الرئيس بشّار يكون قريباً من عقل الرئيس وموضع ثقة لا تحتاج إلى مساءلات وينأى في الوقت نفسه عن مفردات هو أدرى بخشونة استحضارها. ولنا في مفردات سابقة لرسميين آخرين المثال على الضرر.

من هذا المنطلق وحرصاً من الرئيس بشّار على أن تكون زيارة الملك عبد الله إلى سورية هي "أم الزيارات" التي تؤسس لإنطلاقة نوعية، جاء إيفاده وزير الإعلام الدكتور محسن بلال إلى السعودية للاجتماع بزميله وزير الإعلام السعودي الدكتور عبد العزيز خوجه. وقد يكون هذا التكليف فاجأ الدكتور محسن العائد للتو من زيارة إلى الصين حافلة بالإعجاب من جانبه بالتحول البالغ الدقة والمدروس الذي يحدث في هذا البلد الملياري، وكيف أنه بأقلياته الست والخمسين وعلى رغم التحرشات من جانب بعض الأوساط في أميركا يغيد بناء الدولة على أسس من الانضباط والإهتمام بالحياة المعيشية للناس.. إنما من دون إغراق في البهرجة والاستنساخ لتقاليد الغرب. والأهم من ذلك إنفتاحه على العالم وعدم التدخل في شؤون الآخرين ومواكبة التطور الصناعي العسكري والتقني إنما من دون استعراضات صاروخية وإنشاء محطات نووية بغرض التحدي. وإلى ذلك هناك أهم الأهم وهو التواضع حيث أن الذين تعاقبوا

على زعامة الصين بعد ماوتسي تونغ الذي جعل من نفسه حالة صنمية كما فعل فيدل كاسترو مِنْ بعدِه في كوبا ويحاول تشافيز وراثة هذا الفعل بعد كاسترو، إكتسبوا صفة التواضع أيضاً. وبينما نرى اللسان الصيني في غاية الدفء في مخاطبة أميركا وأوروبا عموماً فإننا نرى سلاطة أكثر من اللازم في اللسان الكوبي ومثيلاً لها في اللسان التشافيزي مع أن التأمل في السلوك الصيني منذ الثمانينات مع دينغ سياو بينغ ثم التسعينات مع جيانغ زيمين وصولاً إلى هو جينتاو الذي تسلَّم دفة القيادة قبل ثماني سنوات، كفيل بحل إشكالات كثيرة لدول بات من الضروري لمصلحة الإستقرار والطمأنينة وجذب الإستثمارات اعتماد التحول. وفي إعتقادنا أن سورية المؤهلة لكل أنواع الإستثمارات المطمئنة أكثر من أي زمن مضى للجارة المستقرة تركيا سترى أن الصين تستحوذ على ترحيب الآخرين بها لأنها تتداخل تجارياً وطبياً وإلكترونياً معهم عوض التدخل في شؤونهم سياسياً وفئوياً وبما يتسبب في صداع تنعكس تداعياته على عملية التطوير والتنمية. ولذا نرى خزانة الصين ممتلئة وخزائن أميركا وغيرها على أهبة النضوب من كثرة الثقوب والفساد والفوضى الإقتصادية في الإستثمار والعقار وبطاقات الائتمان.

ومن المؤكد أن الإطراءات الصينية لسورية الدور وسورية القيادة وسورية المفصل الإستراتيجي التي سمعها الوزير محسن بلال إضافة إلى ما في ملف السفير السوري المتميز والمستنير لدى الصين الدكتور خلف الجراد عن تقييم إيجابي لسورية وتصنيف القيادة الصينية لتلك الزيارة التي قام بها الرئيس بشّار إلى الصين عام 2004 بأنها "زيارة تاريخية"، تشكّل في حد ذاتها وقفة تأمُّل لا بد آتية من جانب الحكم السوري وهي أن مردود درهم تَداخُل أكثر جدوى من قنطار تدخُّل مباشر أو بالإيحاء.. أو من خلال أنصار عابرين على نحو ما هو حاصل من لبنانيين يستقوون بالحكم السوري من أجل أن يكونوا أصحاب شأن في السياسة وغيرها.

وفي تقديري أن لغة الحوار الذي تم بين الوزيريْن الدكتوريْن عبد العزيز خوجه ومحسن بلال، وكلاهما من جيل علمي ربحَتْه من دنيا العلوم والمختبرات والمشارط وغرفة العمليات العقلانية السياسية تعالج في "غرفة عمليات" سياسية خلال لقاء في مكتب تتخلله فناجين القهوة العربية والشاي العابق بالهيل والزعفران أو إلى طاولة طعام أو خلال استقبال أو توديع في مطار الملك عبد العزيز في جدة ينتهي عند سلم الطائرة يتم الرد عليها في دمشق بما يليق بالمقام والأريحية. ونقول ذلك لأن لغة الحوار بين خوجه الشاعر إلى جانب دكتوراه العلومية وبلال المبتكِر صياغات سياسية متأثرة بماضي القدرات الطبية الجراحية، لمست وبكثير من الإشارات التي لا

تخفى على اللبيب أهمية التداخل وتفضيله على التدخل وهو أمر لا بد إستشعره السياسي – الجراح العائد من الصين متأثراً بأهمية الدولة المتوحدة للسنة الستين على التوالي وتلك أهمية تتساوى مع أهمية الدولة المتوحدة أي المملكة العربية السعودية، التي كان الوزير بلال وهو في جولة أفق مع الوزير خوجه يعيشان معاً أجواء توحُّدها للسنة التاسعة والسبعين على التوالي ووفق نهج أن التداخل بمعنى التعاطي الإيجابي والأخوي وتفهُّم الخصوصية ومراعاة الكبير للذي ليس في كِبَره، كي لا نقول الصغير، ونجدته عندما تكثر عثراته وويلاته واقتتالاته، يبقى راسخاً في القلب والوجدان وأكرم من التدخل الذي تنمو على جنباته أنواع من الأعشاب الضارة وبحيث تصبح النجدة هيمنة وطمعاً وعدم إعتراف بالخصوصية. وعندما نرى أن معظم ما تقوله المملكة العربية السعودية وما كان يوجِّه به الملك عبد الله بن عبد العزيز سفيره في بيروت عبد العزيز خوجه الذي كرَّمه بتسميته سفيراً أول بدرجة وزير قبل أن يتم اختياره وزيراً للإعلام هو أن الذي يهم المملكة هو الإستقرار للبنان وأنها على مسافة واحدة من الجميع ولا تجد في أي تصريح سعودي كلاماً يتجاوز النصح والتمنيات، ونرى أن بعض ما كان يقوله مسؤولون سوريون ينطلق من النظرة نفسها، فهذا يعني أن الأرضية صالحة لصياغة رؤية مشتركة لكن الذي كان يعرقل هذه الصياغة أن هوى التدخل كان أقوى من خيار التداخل وأن التعامل الأمني كان يمتزج مع السياسي ويفتقد التحرك تلك النكهة الدبلوماسية المحنَّنة، وأن المفردات الثأرية التي صدرت عن زعامات لبنانية كانت لا تتقن الروية وبذلك بدأت تتعامل مع الحكم السوري تعامُل المنتصر مع مهزوم وتعبئ الناس في اتجاه عداوة مستديمة. وتناسى بعض "أمراء الإنتقام" ذوي الخلفية الميليشياوية أن الرئيس بشَّار الذي سحب القوات طوعاً تصرَّف بحكمة وكان قادراً لو أراد نفض اليد من مضمون خطاب القَسَم في تموز/يوليو 2000 التصرُّف على الطريقة الصدَّامية عندما يصاب المرء صاحب السلطة والقرار في كبريائه. ومِن هنا أُجيز لقلمي تسجيل وجهة نظر خلاصتها أن حكاية الأكثرية والأقلية في لبنان أقرب إلى الخرافة منها إلى الأمر الواقع كما أن لعبة الديمقراطية أقرب منها إلى الدهشة منها إلى التجربة الحقيقية كما ديمقراطيات الآخرين. ولذا فإن ما كان من البدهي أن يفعله النائب سعد الدين الحريري بعد تكليفه تشكيل حكومة أن يفاجئ اللبنانيين بزيارة إلى دمشق تندرج في سياق التداخل الذي لا بد منه وتكون زيارة من أجل إزالة شوائب عالقة. أما أن ذلك لا يحدث مع أن المملكة العربية السعودية كانت سترتاح إلى حدوثه، ويتزامن مع ذلك سيل من التصريحات والتنظيرات الكيدية فهذا كان نوعاً من التعطيل. وأقول إنه كان لا بد من

هذه الزيارة بل وقوْل الكلام الطيب الذي يحرج الأخ السوري. كما كان لا بد من زيارة مماثلة إلى طهران. نعم إلى طهران ومن المنطلق نفسه. أليست سورية وإيران هما الدولتين الأكثر فعالية في تيسير الأمور.

لا مجال لإضافة المزيد من المعاندة. فالسياسي الحاذق هو مَن يرى الأمور بالعين المجردة ويكون متجرداً. وفي تقديري كمراقب أن معادلة س. س. (السعودية – سورية) التي كان الأستاذ نبيه بري رئيس البرلمان اللبناني وزميل أبو الهول لبعض الوقت يطرحها ويُذكِّر بها دائماً من دون إتباع التذكير بالتفعيل، وجدت في دبلوماسية ع. م. (عبد العزيز خوجه – محسن بلال) الثنائي الذي يقوم بتطويع بعض ما إستعصى من الأفكار والصيغ، وهذا أمر لن يلقى سوى الارتياح في نفس خادم الحرمين الشريفيْن الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي يواصل تنقية العلاقات مما حفلت به من شوائب ومن دون أن تستوقفه تساؤلات من هنا أو هناك.

ومنذ اللقاء الأخير للرئيس بشّار مع الملك في جدة نقرأ هذه الحيوية في العاطفة السورية شعباً وقيادة وعائلة شخصية نحو السعودية والتي يلحظها المرء من خلال التأهب العفوي لتكون زيارة الملك عبد الله إلى كل سورية تاريخية... لزعيم تاريخي.

صحيفة "الشرق الأوسط" – أكتوبر (تشرين الأول) 2009

"أبو حافظ" ما بعد إنزياح الأثقال عن الكاهل

ها هو الرئيس بشّار الأسد "أبو حافظ" وقد أزاح عن الكاهل أثقال جفوة مع المملكة العربية السعودية بالقمة التي استضافتها عاصمة الأمويين في الزمن الغابر، الأسدين في العقود الخمسة المتواصلة، يوم الأربعاء 7 أكتوبر (تشرين الأول) 2009 وجمعت خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بالرئيس بشّار الأسد فاستعادت العلاقة خصوصية سابقة وبدا الملك عبد الله أباً روحياً لمن هو في مكانة إبنه أي الرئيس بشّار... ها هو "أبو حافظ" المطمئن إلى علاقة إقتصادية متطورة مع السعودية يجد بوابات أهل الحكم في العالم مفتوحة أمامه ومن دون ما كانت عليه سابقاً من تحفظات. وفي أجندة الرئيس السوري إلى جانب زيارة إلى فرنسا المرتاحة كل الارتياح إلى نتائج القمة السعودية - السورية وإلى التعديل المتدرج النوعي في الخطاب البشّاري نحو لبنان الوطن السيد ولبنان الأزمة الحكومية التقليدية، زيارات أخرى يجري التحضير لها بكل الدقة التي تُبقيها في منأى عن الإخفاق. ومن الجائز الإفتراض أن زيارة يقوم بها الرئيس بشّار إلى واشنطن هي من ضمن ما يتم التشاور السوري - الأميركي في شأنه. وفي كل عملية رصْد من جانب الإدارة الأميركية تزداد هذه الأخيرة اقتناعاً بأنه لا بد من تعديل جذري في التعامل مع سورية بصفة كونها العامل الأكثر فعالية في تحقيق التسوية المستقرة. وهذه حقيقة إستوعبها الزعيم التركي رجب طيب أردوغان من خلال التلاقي مع الرئيس بشّار حول خطوات محسوبة بدقة من بينها استباق الانضمام المتعثر لتركيا إلى الإتحاد الأوروبي المتدرج بإنضمامها إلى سورية وترحيب الأخيرة بهذا الانضمام. وهذا ما يمكن استنتاجه من اتفاق فاجأ السوريين قبل الأتراك أو بالعكس وفاجأ كل أقطار الأمة أيضاً، وبموجبه قرر الرئيس بشّار والزعيم الإسلامي التركي أردوغان استحداث صدمة إيجابية وهي تلك التي تمثلت بإتفاقات نوعية يرتاح لها الناس وإعتبار نقاط الحدود الفاصلة وكأنها غير موجودة فيتصرف التركي كما السوري على أن بلد كل منهما هو بلد الآخر. وهي ربما تكون رسالة إلى العراق لكي يحذو الحذو التركي - السوري ولا ينشغل بتسوير الحدود مع سورية عوض التفهم والتفاهم معها. ومن

الواضح أن الرئيس بشّار الأسد في صدد استكمال رسم إستراتيجية جديدة للولاية الرئاسية المقبلة وأن تسريعه في إزالة الحساسية في العلاقة مع السعودية جزء من هذه الإستراتيجية. وكان لافتاً في هذا الصدد حرصه على أن تكون المستشارة الإعلامية والسياسية في رئاسة الجمهورية الوزيرة الدكتورة بثينة شعبان إلى جانب نائبه الأستاذ فاروق الشرع في مهمة إطلاع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح على نتائج الزيارة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى دمشق. كما كان لافتاً الحرص نفسه على أن تكون المستشارة أيضاً إلى جانب نائب الرئيس في المهمة المماثلة لدى السلطان قابوس. والمهمتان حصلتا في أسبوع واحد تدليلاً على تقرير الظروف.

هذا الحرص ربما لكي يكون الإطلاع خالياً من أي تنظيرات وذلك لأن تجارب التنظير في الماضي تسبَّبت بإرتباكات وتعقيدات وبصرف النظر عما إذا كان التنظير بغرض تعزيز الموقف العام أو أنه نوازع فكرية.

الآن بحضور المستشارة الدكتورة بثينة ستكون مهمة الإطلاع في منأى عما يشغل بال الرئيس بشّار الذي هو على ما يجوز الإفتراض في مرحلة فرْز لملفات كثيرة اختلطت فيها الرؤى الأمر الذي تسبَّب في إرباكات لا يريدها الرئيس في إستراتيجيته الجديدة التي من معالمها حالتان: الحالة اليمنية - الإيرانية وموضوع الشراكة السورية - الأوروبية. فبالنسبة إلى أزمة اليمن مع إيران نرى الرئيس بشّار أعلن يوم الأربعاء 21-10-2009 موقفاً متوازناً بالنسبة إليها بعدما كان إرتأى عدم إقحام الأزمة في المحادثات التي أجراها مع الملك عبد الله بن عبد العزيز (الأربعاء 7-10-2009)، أو فلنقل إنها كانت من ضمن المحادثات، لكنه آثر عدم الإيحاء بأن موقفه هو نتيجة رغبة من الملك فلم يأتِ على ذكرها في البيان الصحافي الصادر عن المحادثات. وفي الموقف المتوازن نلاحظ أن الرئيس السوري وفي ضوء معطيات كثيرة من بينها عزوف الرئيس اليمني عن استقبال وزير خارجية إيران منوشهر متقي الذي كان أدلى بتصريح غير موفَّق على الإطلاق قال فيه إنه سيتوسط بين الحكم اليمن والحوثيين الذين يخوضون معارك مع الجيش اليمني ثم وصول وزير الخارجية اليمنية أبو بكر القربي إلى دمشق مزوّداً على ما يجوز الإفتراض بوثائق تؤكد حدوث الدور الإيراني الفاعل في الصمود الحوثي، فضلاً عن اتصالات مقرونة بالوثائق المماثلة قام القربي بحمْلها إلى الرئيس مبارك... في الموقف السوري المتوازن نلاحظ أن الرئيس بشّار قال في بيان رئاسي "إن سورية تدعم وحدة اليمن أرضاً وشعباً بعيداً عن تدخُّل أي دولة

أخرى في شؤونه الداخلية مع الاستعداد الدائم لمساعدة الشعب اليمني للخروج من أزمته الراهنة".

بطبيعة الحال لولا خصوصية تتسم بها العلاقة السورية - الإيرانية وتُلقي بأثقالها على الحركة السياسية للحكم السوري في أكثر من اتجاه عربي وإقليمي ودولي، لكان موقف الرئيس بشّار من هذا الذي يحدث في اليمن أقوى بكثير. لكن الخصوصية والحرص على عدم اشتعال النار في الصدر الإيراني المكتوي منذ أسابيع بصدمات أصابت مهابة الحكم في الصميم، جعلت الموقف على النحو الذي أوردناه والذي هو قابل للتطوير، خصوصاً أن حديث انفصال الجنوب بتشجيع من إيران يجعل الرئيس بشّار يستحضر البعد الوحدوي في العقيدة التي تُحكم بها سورية. لكن على رغم ذلك فإن عبارة "بعيداً عن تدخُّل أي دولة أُخرى بشؤونه الداخلية" هي منتصف الطريق بين الموقف الذي لا يلغي إغفال تسمية إيران بالاسم أنها ليست هي المقصودة بـ "أي دولة أخرى".

هذا بالنسبة إلى الحال اليمنية. أما بالنسبة إلى الموضوع الأوروبي فإنه كان مستهجَناً موقف وزير الخارجية الفرنسية برنار كوشنير الذي ألغى زيارة مقررة إلى دمشق ضمن جولة تشمل أيضاً بيروت وتل أبيب. والذريعة هي ازدحام برنامج الوزير مع أن حقيقة الأمر هي أن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو رفض تحديد موعد للقاء كوشنير احتجاجاً على موقف فرنسا من تقرير غولدستون الذي يثبّت جرائم حرب إرتكبتها إسرائيل ضد الغزّاويين، وإزاء ذلك ولكي لا يتحدى نتنياهو بأنه نكاية به يزور دمشق وبيروت العاصمتين اللتين تتحديان ذئاب حكومة إسرائيل وثعالبها، فإنه سحب قلمه وشطب من برنامج الجولة دمشق مبقياً على زيارة بيروت كي لا يشعر بخذلان قد يحرجه كثيراً في حال أخفق في بيروت في تسريع عملية تذليل عقبات تشكيل الحكومة.

أما إذا كان إلغاء زيارة دمشق مرتبطاً بإعلان الحكومة السورية عزوفها عن توقيع اتفاق الشراكة مع أوروبا المحدَّد أصلاً موعده يوم 26 أكتوبر (تشرين الأول) 2009، فإن كوشنير يفتقد في ذلك إلى الكياسة المطلوبة. ذلك أن الحكومة السورية آثرت التريث في التوقيع لأن الإستراتيجية الجديدة للتحرك السياسي للرئيس بشّار وعلى نحو ما أوردْنا في سطور سابقة، تستوجب التأمل العميق في مواقف وإرتباطات حفلت بها السنوات الماضية ومن بينها اتفاق الشراكة مع أوروبا الذي يحتاج في نظر الرئيس بشّار على ما يجوز الإفتراض إلى الوقوف على عوائد دول مثل مصر وتونس سبق أن وقّعت على اتفاق الشراكة، مع ملاحظة أن الإتفاق مع سورية كان

سيوقَّع قبل خمس سنوات لكن الإتحاد الأوروبي ولحسابات سياسية جمَّد التوقيع أربع سنوات ولذا فمن حق سورية أن تتريث بضعة أسابيع مقابل تجميد أوروبي استغرق بضع سنوات.. إلاَّ إذا تمت زيارة الرئيس بشَّار إلى فرنسا ضمن الأصول التي تجعله يتوِّج هذه الزيارة بتوقيع اتفاق الشراكة. لكن سيبقى من باب حُسْن الظن من جانبنا التمني بأن يكون إلغاء كوشنير زيارة تل أبيب ليس لأن نتنياهو لم يحدد موعداً لاستقباله وإنما لأنه (أي كوشنير) صاحب ضمير مقتنع كل الاقتناع بأن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب ضد الغزَّاويين وأن إلغاءه الزيارة يندرج ضمن حيثيات إلغاء وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو زيارة إلى إسرائيل قبل أسابيع بعدما رفضت السلطات الإسرائيلية تسهيل عبوره من تل أبيب إلى غزة المعتدى عليها لأن "حماس" انفردت بها ولأن الانفراد في ضوء تحديد الرئيس محمود عباس 24 يناير (كانون الثاني) 2010 موعداً لإنتخابات رئاسية وبرلمانية قد يجعل الانفراد انفصالاً لا قدَّر الله. والله أعلم.

صحيفة "الشرق الأوسط" - أكتوبر (تشرين الأول) 2009

يبقى أن يتحادث بشّار وأوباما في البيت الأبيض

بعد زيارة وكيل الخارجية الأميركية وليم بيرنز إلى دمشق والارتياح الواضح من خلال الكلام وصورة اللقاء بالرئيس بشّار الأسد، إلى التوجّه شبه المشترك من الجانبين السوري والأميركي نحو البدء بصفحة جديدة من العلاقة المتزنة بين أميركا الأوبامية وسورية البشّارية، ها هو رئيس الحكومة الفرنسية فرنسوا فييون يزور دمشق أمس، مصحوباً بوفد من ثلاثين شخصاً يضم عدداً من الوزراء والنواب والشيوخ. وفي الوقت نفسه تُعزِز الإدارة الأميركية محادثات بيرنز المعمّقة والشاملة مع الرئيس الأسد والتي لخص طبيعتها بالقول "بحثْنا الأمور التي لا نتفق عليها لكننا أيضاً حددنا أموراً مشتركة يمكن لنا البناء عليها" بمحادثات في العمق أجراها وفد أميركي يمثل الأمنيْن الداخلي والخارجي في إدارة الرئيس أوباما، حتى أن أحد أعضاء الوفد السفير دان بنجامين منسِّق وزارة الخارجية لمكافحة الإرهاب مدَّد الإقامة يوماً في دمشق لإستكمال المحادثات ذات الطابع الأمني. والعنوان العريض لها هو أن في استطاعة الحكم السوري وبالتعاون مع أطراف إقليمية "تخفيف وطأة التهديدات ذات الطابع الإرهابي".

طبيعة الاتصال الأميركي سياسياً وأمنياً تختلف عن طبيعة الاتصال الفرنسي حيث العلاقة السورية – الفرنسية أكثر استقامة ولم تحدث الجفوة كتلك التي حدثت مع الإدارة الأميركية، وبحيث أن السفارة الأميركية في دمشق خلت من السفير طوال خمس سنوات إلى أن استعيدت هذه الأيام واختيار سفير له بعض صفات "لورنس العرب" كونه على إلمام ملحوظ بأوضاع الأمة مشرقياً ومغاربياً، فضلاً عن أنه لن يحتاج إلى مترجمين عند التحادث مع المسؤولين كونه يتحدث العربية إضافة إلى الفرنسية والألمانية والتركية ولغته الأم الإنكليزية.

من الواضح أن المرونة البشّارية في موضوع لبنان فضلاً عن الحزم في موضوع العلاقة مع العراق شجّعا الإدارة الأميركية والرئاسة الفرنسية على تصحيح موقفيهما من الحكم السوري، فكانت الخطوة الأميركية المتمثلة بتعيين سفير والخطوة الفرنسية بقيام رئيس الحكومة فرنسوا فييون بزيارة على رأس وفد يمثل كل مؤسسات

الحكم الفرنسي (الحكومة، البرلمان، مجلس الشيوخ)، وهي زيارة لم تحدث بهذا المستوى (أي مستوى رئاسة الحكومة) منذ ثلاث وثلاثين سنة عندما قام ريمون بار عام 1977 بزيارة دمشق. اما على المستوى الأعلى فإن زيارة الرئيس جاك شيراك إلى دمشق حاضرة في الذاكرة السورية ثم أحاطها ضباب سياسي في ضوء واقعة إغتيال الرئيس رفيق الحريري وإخراج القوات السورية من لبنان.

ما نريد قوله إن هنالك "هجمة" أميركية وفرنسية وأوروبية عموماً على سورية البشّارية، "هجمة" تجعلنا نستحضر تشبيهاً للرئيس الراحل صائب سلام إزاء العداوة بين اللبناني واللبناني في زمن الحواجز خلال الحرب التي لا أعادها الله ودامت خمس عشرة سنة ثم أنهاها اتفاق الطائف، حيث قال ما معناه إنه لو تُرك اللبنانيون يعالجون أمورهم بأنفسهم لخنقوا بعضهم من شدة العناق.

والسؤال هو: إذا كانت إدارة أوباما ورئاسة ساركوزي وحكومات الدول الأوروبية ترى هذه الأهمية في الدور السوري وتريد توظيفاً لهذا الدور فلماذا لا يتركون سورية البشّارية ترتاح وذلك بإعادة جولانها أولاً، وعدم وضع العراقيل في خطط تنمية بدأت... ولن تصل إلى مرتبة الطموح إلاّ في راحة البال.

صحيفة "اللواء" - فبراير (شباط) 2010

ما يسعى إليه حلفاء الأمس
مبارك وبشّار ومعمّر

بعد الزيارة التي قام بها الرئيس بشّار الأسد إلى ليبيا ها هو الرئيس حسني مبارك يقوم بزيارة خاطفة مثل زيارة الرئيس بشّار، وتتم الزيارتان وسط هلوسات إسرائيلية تتمحور حول احتمالات حرب جديدة تسعى إليها إسرائيل بهدف فك حصار السعي السلمي العربي - الدولي عليها ووضْعها في خانة التعايش مع الآخرين وفق قرارات إتخذها مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة. كما أن الزيارتين تتمان وسط أجواء إصرار بعض إيران على الموضوع النووي الذي لا يستحق أن يتكبد الإيرانيون ويلاته بنوعيها: العقوبات القاسية في حال التقت الدول الكبرى والحليفة معها على صيغة موحدة للعقوبات، والمواجهة الأكثر قساوة في حال إزداد الموقف تعقيداً ووصل إلى حد أن لغة الصواريخ على أنواعها هي التي يتخاطب بها الضِدّان.

ومع ان اللافت للانتباه أن الرئيسيْن المصري والسوري اللذين لم ينهيا جفوتهما وعلى نحو إنتهاء الجفوة السعودية - السورية ركّزا، وفق المعلومات الرسمية من كليهما، على قضايا ثنائية مثل موضوع العمالة المصرية في ليبيا والعلاقة اللبنانية - الليبية الملتبسة والتي لا بد من ترطيب أجوائها قبل انعقاد القمة العربية الدورية في ليبيا يومي 28 و29 آذار المقبل، إلاَّ أن العقدة الإيرانية كانت الموضوع المستحوذ على إهتمام الرؤساء الثلاثة وإن كانت المعلومات الرسمية لم تشر إلى ذلك من قريب أو بعيد، بل ان المعلّن عن انشغال البال لدى كل من الرئيسين مبارك والأسد كان يتعلق بـ "التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي".

ما يجوز إفتراضه هو أن الرؤساء الثلاثة الذين كانوا في الماضي مشروع تحالُف ربما هم في صدد إعادة الروح إلى هذا المثلث، خصوصاً أن العلاقة بين الحكم السوري والإدارة الأميركية تستقيم يوماً بعد آخر وان العلاقة الليبية - الأميركية في أحسن حال كما العلاقة المصرية - الأميركية. وهذا المثلث ليس بالضرورة أن يكون محوراً وإنما عنصر مساعدة لأجواء التسوية المتوقع تحقيق انفراجات في شأنها عندما يلتقي القادة العرب في قمتهم الدورية المؤمَّل منها ولها أن تكون قمة جمْع

الشمل المشرقي مع الشمل المغاربي وهذا ما يريده الرئيس بشّار ويلتقي معه في ذلك الرئيس مبارك، حتى إذا كانا ما زالا في حالة الفتور بين صديقيْن أو فلنقل بين مَن كانا حليفيْن ويشعر الإثنان أو أحدهما أكثر من الآخر بضرورة إستعادة الودّ... وعن طريق الأخ الثالث معمر القذافي. والله أعلم.

صحيفة "اللواء" - فبراير (شباط) 2010

تحية.. هل تصل لمناسبة الذكرى الخامسة؟

أتمنى ونحن على موعد مع ذكرى فاجعة ألمت بالوطن وآلمت شعبه وإتسعت رقعة الألم لتشمل أطيافاً عربية واقليمية ودولية كون الذكرى هي ذكرى الشهيد رفيق الحريري الحاضر الغائب كما السيد موسى الصدر المغيَّب، أن يفاجئنا الرئيس بشّار الأسد بتحية وجدانية خاصة يبعث بها لهذه المناسبة إلى الشعب اللبناني الذي يفتقد في استمرار الرجل الذي صمم على أن يبني ما أتى عليه التدمير ويجمع اللبنانيين في طائفة وطنية لا تلغي الانتماء إلى الطوائف المذهبية، وأعاد إلى طبيعة العلاقة اللبنانية – السورية وعلاقة لبنان عموماً مع محيطه العربي تلك الروحية التي إتسم بها في الخمسينات نهج المغفور له رياض الصلح الذي قضى شهيداً هو الآخر كما رفيق الحريري، الأمر الذي يجعلنا نفترض أن هذا النهج كان الدافع إلى من يريدون إيذاء وحدة الحال العربية والنخوة القومية العفوية البعيدة عن التصنع التي تمثلت في سعة أفق الشهيديْن الصيداوييْن البيروتييْن اليعربييْن رياض الصلح في سنوات بداية انحسار الإحتلالات الأجنبية للعالم العربي ورفيق الحريري في خضم هجمات أجنبية وإسرائيلية شريرة على الدول العربية وتنويع الضربات التي توجهها إلى هذه الدول، حيث هنالك ضربة إقتصادية نفطية وضربة عدوانية وضربة معنوية، فضلاً عن ضربات "القاعدة" والتصويب نحو الرموز العربية الفاعلة في عملية استنهاض الأمة وأبرزها الملك عبد الله بن عبد العزيز.

ومن الطبيعي عندما رأت الدول الشريرة المشار إليها كيف أن رئيس حكومة دولة بحجم محافظة عربية كبرى ونعني به رياض الصلح ينشط في كل الإتجاهات من أجل أن تتآلف القلوب، ان تبحث عن ذريعة محلية أو اقليمية للقضاء على هذا النهج القويم بالتخلص من رمز هذا النهج، ولقد حققت غرضها من خلال إغتيال الرجل ذلك أن العلاقة العربية شهدت توترات متقطعة وكانت تحتاج إلى من يسعى لإحتواء هذا التوتر، ويكون سعيه مثل سعي رياض الصلح.

كما من الطبيعي عندما وصلت الحال برفيق الحريري إلى أنه بات وزير خارجية العرب وهو رئيس للحكومة ثم بعدما بات في اجازة عابرة من الترؤس أو

المفهوم السائد بات معارضاً، وينشط من أجل قضايا تهم سورية الأسد الأب لإقتناع من جانبه بأن ما أوجبتْه ظروف الحرب في لبنان لا يحتاجه البلد الشقيق في زمن بناء العلاقة الجديدة التي تعوِّض البلدين والشعب اللبناني بالذات، بإستثناء الجماعات التي بات لها الشأن السياسي والمالي في ظل تلك الظروف، ما كابده اللبنانيون وتكبدوه طوال خمس عشرة سنة... إنه من الطبيعي عندما وصلت الحال برفيق الحريري إلى المرتبة العربية - الإقليمية - الدولية التي وصل إليها أن يتم التصويب في اتجاه زلزلة هذا الرجل الإستثنائي ووضْع نهاية للدور الذي يقوم به. وكما كانت هنالك ذريعة للقضاء على نهج رياض الصلح فإن ذريعة من نوع آخر إستُنبِطَت للقضاء على نهج رفيق الحريري الذي طالما كنت من بين الذين يتمنون عليه وفي أكثر من لقاء معه في لندن والرياض وبيروت لو أنه يترك متاعب الإنشغال بالأمور السياسية المحلية التي هي من صفات المتلاعبين وينصرف إلى ممارسة دور عربي يليق به ويستطيع اتقانه كونه رجل دولة لا يخاصم أحداً، وفي حال شغَل منصب الأمين العام للجامعة العربية لن يَعترض على شخصه أي دولة بما في ذلك مصر التي لا تحبذ أن يخطف المنصب منها أحد. كما أنني طالما كنت من بين الذين يتمنون لو أن الرجل ينصرف إلى دور كبير بحيث يشغل وبإجماع يشمل كبار الدول قبل الدول الأخرى منصب الأمين العام للأمم المتحدة.

ويا ليته سعى من أجل ذلك إلاَّ إذا كان بدأ السعي ثم جاء الإغتيال ليقطعوا به الطريق على دور كان سيؤديه بكل اخلاص حيث أنه يحظى بقبول من الدول الكبرى. ومن الطبيعي في هذه الحال أن تكون سورية ومعها لبنان من بين الدول التي ستكون لها فرصة أفضل لإستعادة المحتل من أرضها وهذا من شأنه التمهيد للتسوية الشاملة.

وإذاً، فإننا عندما نتمنى لو أن الرئيس بشَّار يفاجئنا بتحية وجدانية خاصة لمناسبة الذكرى الخامسة لإستشهاد الرئيس رفيق الحريري فإن التمني ينطلق من حقيقة أن رفيق الحريري كان صديق حافظ الأسد وكان لذلك شهيد سورية أيضاً بل وشهيد الأمة. ويستحق من أهل الحكم السوري تحية أو مرثية وجدانية لم تصدر مع الأسف منهم يوم سقط رفيق الحريري شهيداً وفي زمن كانت سورية ولبنان والأمة في أشد الحاجة إلى نهجه رحمة الله عليه. وجميعنا في انتظار التحية الوجدانية يا "أبو حافظ".

صحيفة "اللواء" - فبراير (شباط) 2010

ما فَعَله علي السعودي ولا يفعْله علي السوري

مع التسليم بأن أهل الحكم السوري أدرى بمصلحتهم كما أهل مكة أدرى بشعابها، فإن الذي نتمناه للسفير السوري الأول لدى لبنان الأخ علي عبد الكريم هو أن يكون جسراً تعبر عليه النوايا البشّارية الطيبة تجاه لبنان تمهيداً لإطلالة من الرئيس بشّار نفسه على لبنان. أما ان تكون مهمة السفير الآتي إلى الدبلوماسية على جناح الإعلام تنحصر في التأمل وفي زيارات المكايدة فهذا في رأينا لا يحقق المصلحة المشتركة التي يريدها الشعبان الآن قبل الغد.

ونحن عندما نقول ذلك فمن منطلق التمني بأن لا يكون الأخ علي هو سفير الحكم السوري إلى محازبي ومناصري ومحبي هذا الحكم والذين أثْروا وتوجهنوا وتزعموا بفضل رعاية هذا الحكم، فهؤلاء ليسوا العلة في العلاقة غير السوية بين لبنان وسورية. ولذا فإن المهمة التي من شأنها ان تشكل خطوة على طريق التصحيح هي ان يكون السفير علي عبد الكريم سفير الرئيس بشّار إلى كل اللبنانيين يطمئن مَن يجب طمأنتهم ويخفف مِن غلواء مَن بالغوا في التشويش ويستحضر مع البعض امثال السيدة نائلة معوض، الصوت النسائي الأكثر دوياً في الفريق المتحامل على الحكم السوري، مرحلة مضت كانت الست نايلة ترى في سورية انها "موناليزا"، الأمة العربية وليس كما باتت تراها ويشاركها النظرة ولي العهد ميشال.

إننا من الذين يقدِّرون صفة الوفاء والرد على الجمائل بلفتات تعكس الإهتمام، خصوصاً إذا كان الملتفَت إليهم في عزلة سياسية وفي اشد الحاجة إلى مَن يبلسم لهم جراح ابتعاد السلطة عنهم بعدما كانوا متربعين في قمتها، لكن هذا ليس فقط دور السفير خصوصاً في مجتمع سياسي مثل المجتمع اللبناني يتطلب من السفير دق الأبواب الموصدة بهدف فتْحها ومناقشة مَن هم في الداخل بما يزيل الغشاوة عن الابصار ويبدد الحقد أو العتب من النفوس. وبقدر ما ان هذا الفعل يعكس النية الطيبة فإنه يضفي التقدير لمن يفعل ذلك.

هنا نجد أنفسنا نتساءل: ما الذي يجعل السفير السوري علي عبد الكريم لا يفعل ما فعَلَه السفير السعودي علي عسيري منذ الاسبوع الأول لوصوله إلى بيروت

سفيراً للمملكة العربية السعودية لدى لبنان. ألم يجتمع حتى بمن كانوا ينوون إلحاق الأذى بالسعودية بشراً وحجراً في لبنان؟ وألم يذهب إلى عقْر مكاتب أو منازل كثيرين سبق ان قالوا في حق السعودية كلاماً أسوأ بكثير من الكلام الذي قاله البعض في حق الحكم السوري، ولذا صنَّف هذا الحكم هؤلاء من الأعداء كما صنَّف بعضاً آخر بأنهم من المرتدين على العلاقة التاريخية مع الحكم السوري، وأن الحساسية منهم ما زالت واردة حتى بعد ارتدادهم على الارتداد وبحيث ان الارتداد الثاني هو في اتجاه إعادة زمان الوصل في قلب دمشق وعلى قمة جبلها وليس في ريفها.

في زياراته التي لم تنقطع كان علي السعودي يتصرف من موقع الثقة الكبيرة بالنفس، وكان يؤكد بلقاءاته مع كل الاطياف من دون أن تستوقفه حساسيات وضغائن سياسية سابقة ان أي دولة شقيقة للبنان مطالَبة بمداواة علته وتضميد جراحه السياسية وتزك أي عتب إلى ما بعد المداواة والتضميد، وان السفير هو الذي يبدأ ويمهد ويزوَّد من المرجع الأعلى في دولته بالتوجيهات مع ترك هامش رحب لإجتهادات تطرأ ويفرضها التجوال واللقاء والتحادث، تماماً كتزويد الطبيب بالحقيبة الملأى بالضروريات من الضمادات والادوية والمضادات عند التوجه إلى طالب علاج منه.

إلى ذلك ليس من مصلحة سفير سورية الشعب والحكم ان يفعل سفيرها على نحو ما يفعله حالياً بعض السفراء في لبنان لجهة الانحياز إلى فريق دون آخر، وايضاً على نحو ما كان يفعله بعض السفراء الاجانب وتحديداً سفراء أميركا وبريطانيا وفرنسا الذين كانوا يكثرون من زيارات حلفائهم السياسيين في لبنان لكنهم يتجاهلون رئيس البلاد ويصل التجاهل إلى درجة المقاطعة والعزلة التي طالما تركت جرحاً عميقاً في نفس الرئيس السابق اميل لحود، والذي زاره السفير علي عبد الكريم ويا ليته بالمقابل قام بزيارات إلى سعد الدين الحريري ووليد جنبلاط وسمير جعجع وامين الجميل وكارلوس اده فضلاً عن زيارة المقامات الروحية. ومثل هذا الفعل كان سيترك إنطباعاً بأن سورية للبنانها وهو لسورياه، وان دور علي السوري سيكون مثل دور علي السعودي... وبذلك يلتئم الجرح وتطمئن النفوس. والله الموفّق.

صحيفة "اللواء" - مارس (آذار) 2010

خطوات سورية

على طريق التصحيح

يكاد لا يمر شهر إلاَّ وتأتينا من دمشق الأنباء عن خطوات لم يعوِّدنا أهل الحكم السوري عليها وكلها تصب في بحر التوجّهات التي يبدو أن الرئيس بشّار الأسد قرر اعتمادها وتعزيزها آخذاً في الإعتبار المتغيّرات السريعة الإيقاع التي تحدث في العالم. وهو قبل أن ينفجر بركان الأزمة المالية وتبدأ شركات عملاقة في الولايات المتحدة تأخذ طريقها إلى الاهتزاز وبعضها إلى الإفلاس كان بدأ يعزز سياسية الإنفتاح المتأني إقتصادياً ومصرفياً ويخص خطط تشجيع الإستثمارات العمرانية والسياحية والنفطية بإهتمام نوعي. وعندما كان أصحاب ضمائر ومتحمسون للإستثمار في سورية أمثال رجل الأعمال السعودي صالح كامل يشير بصوت أعلى من المعتاد إلى الظواهر التي تعيق خطط الاستعمار وتحمل الراغبين في الإستثمار على إعادة النظر في خططهم خشية الوقوع في دهاليز الفساد فإن الرئيس بشّار كان يعطي المسألة أولوية انتباه ويحاول فكفكة الأواصر التي تقلل من مخاطر الفساد على خطط الإستثمار.

وإلى ذلك يلاحظ المرء مواكبة من جانب الحكم في سورية لبعض ما يحدث في دول متقدمة مثل بريطانيا في أوروبا وكذلك في دول عربية مثل السعودية والأردن منعت التدخين في الأماكن العامة وفي دوائر الدولة وفرضت عقوبات على المخالفين. وعندما أخذت سورية بهذا المنع بدا كم أن لبنان متأخّر عن مثل هذه المواكبة وكيف أن وزارة الصحة من جهة ووزارة السياحة من جهة أخرى تركتا فوضى التدخين حتى في سيارات النقل وفي دوائر الحكومة وفي مطار رفيق الحريري تستشري متسببة بكوارث صحية كتلك الكوارث التي تنشأ عن فوضى السير واستهانة راكبي الدراجات برجال المرور وذلك بالسير على هواهم ومن دون محاسبة، ويا ليت وزراء الداخلية والصحة والسياحة يستأنسون بأسلوب نظرائهم في سورية في مواجهة الفوضى التي تزدهر في لبنان وتنحسر في سورية ودول عربية أخرى يحترم الوزير فيها نفسه ويعمل بما يوجبه عليه منصبه ومن دون الإكثار من التصريحات والإطلالات التلفزيونية.

ومن الأنباء اللافتة أن وزير الإعلام السوري الدكتور محسن بلال صاحب الرؤية الحضارية من أجل إعلام متجدد يواكب الحركة الدؤوبة للرئيس بشّار اجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً وإستثمارياً أعلن قبل أسبوع عن خطوة غير مسبوقة في سورية وهي إنشاء "المركز السوري لبحوث واستطلاع الرأي العام". وعلى حد توضيح الدكتور محسن للخطوة فإن الهدف من المركز الذي سيعتمد الدقة والتنوّع هو قياس إتجاهات الرأي العام في مختلف المسائل.

مثل هذه الخطوة كفيلة في حال وجّه الرئيس بشّار بإسقاط حاجز الخوف في نفوس الذين يتم استفتاؤهم من عواقب الصراحة، بتنظيف المجتمع من شوائب كثيرة وجعْل زمرة الفساد تنسحب طوعاً من الساحة. والمهم هنا مع احترامنا للدكتور محسن هو عدم حصر الاستفتاء بـ "الرفاق" لأن هؤلاء ملتزمون بثقافة لا يتحمّلها مركز استطلاعات الرأي، وإنما إشراك حتى الذين في نفوسهم تحفظات أو اعتراضات أو شكاوى. وفي معرض الإشارة إلى "الرفاق" يتمنى المرء لو أن الرئيس بشّار يحذو حذو القيادة الصينية التي أصدرت السلطات المختصة فيها توجيهات إلى المواطنين بدءاً بسائقي الباصات وبائعي التذاكر بالتخلي المتدرّج عن كلمة "رفيق" في التحدث واستبدالها بكلمة "سيد" أو "سيدة". ومثل هذه الكلمة (أي رفيق) مستورَدة من السوفيات وسقطت بسقوطهم وها هي الصين الصامدة على ماركسية مستنيرة مثل صمود سورية البشّارية على بعثية معدّلة، ونرى أن استبدالها بـ "سيد" سيكون أمراً مستحباً ما دامت ستجعل الجميع سواسية لا فرق بين سوري وسوري إلاَّ بالولاء للوطن أولاً وثانياً وآخراً، ومواكبة الرئيس الشاب لسورية في تطلعه إلى تصحيح ما بات تصحيحه ضرورياً ومُلِحّاً استباقاً لما يحدث في دول أخرى مثل اليونان وإسبانيا. والإثنتان من الدول التي تريد خيراً لسورية البلد والشعب والرئيس.

صحيفة "اللواء" – مايو (أيار) 2010

بشّار العربي – اللاتيني

و"اللوبي العربي" المنشود

في الوقت الذي كان قادة الدول العشرين الأكثر تأثيراً في صناعة القرار الدولي، عن حق أو باطل لا يهم، يحاولون خلال قمتهم الثالثة التي إستضافتها كندا رتْق الثوب الإقتصادي والمالي المهلهل، كان الرئيس بشّار الأسد يقوم بجولة على بعض دول أميركا الجنوبية (اللاتينية) تشمل إسبانيا التي بنى فيها الدكتور محسن بلال طوال سنواته سفيراً متميزاً لسورية فيها قبل إنتقاله إلى كرسي وزارة الإعلام المرهقة، علاقات أشبه بالبنيان المرصوص وإسبانيا هي الدولة اللاتينية الوحيدة في أوروبا الغارقة دولها في متاعب إقتصادية تهدد الإزدهار وتكاد تضع عملتها الفتية (اليورو) برسم الإلغاء.. إلا إذا وضعت ألمانيا مبتدعة هذه العملة ثُقلها لإنقاذ الإقتصادات المرتبكة على نحو ما حدث مع اليونان التي لا يستقر رغم ذلك حالها، وأما دول الشرق في القارة التي كانت (أي الدول) شيوعية وتوّبتها الرأسمالية الأميركية والأوروبية، فإن مصيرها في مهب الإحتمالات التي تُراوح بين السيئ والأسوأ.

هذه الجولة اللاتينية للرئيس بشّار على البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وكوبا تستهدف تمتين الروابط بين دول لا تخلو من الهموم الداخلية السياسية والمالية بمن في ذلك الدولة النفطية الأهم في القارة الأميركية الجنوبية فنزويلا. أما عدا ذلك فلا صوت لإحداها في مجموعة "الفيتو" لكي تنتصر حقاً عربياً من نوع حق سورية في إزالة الإحتلال الإسرائيلي لجولانها. كما لا أداة ضغط عملية ذات جدوى بدليل أن الرئيس الفنزويلي هيوغو تشافيز قال من الكلام القاسي عن أميركا وسياستها الكثير، لكن مع ذلك أبقى سلاح النفط في منأى عن المقارعة مكتفياً بسلاح الألفاظ التي وجدت مثيلاً لها لدى الصديق – الحليف الرئيس محمود أحمدي نجاد.

وهنا نجد أنفسنا نقول إنه لو إعتمد الرئيس تشافيز بما يملكه من ورقة الضغط النفطية أسلوب الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا الذي حقق بدبلوماسية هادئة مشتركة مع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إتفاق التبادل النووي مع الحكم الإيراني، لكان ربما أفاد قضايا العالم الثالث أكثر. لكن مشكلة تشافيز أنه يعمل

ضمناً على أنه هو زعيم القارة اللاتينية وأنه حامل مشعل القيادة على طريقته ولا يريد شريكاً له في أحلامه وتطلعاته.

في أي حال جاءت جولة الرئيس بشّار على الدول الأربع تبعث مشاعر الحنين من جانب بضعة ملايين سوري يعيشون في دول الإغتراب وكانت الدكتورة بثينة شعبان عندما شغلت منصب وزيرة المغتربين عملت على خطة لتحويل هؤلاء وملايين آخرين من لبنانيين ومصريين وفلسطينيين وعراقيين ويمنيين وآخرين... إلى "لوبي عربي" له شأنه في الأميركتين الشمالية والجنوبية. وكان ذلك السعي من جانبها مشكوراً. ومن الممكن أن ينشأ هذا "اللوبي" في ضوء جولة مثل تلك التي قام بها الرئيس بشّار في وقت كان خمسة من القادة العرب يلتقون في ليبيا ويتشاورون في أمر تسمية الجامعة العربية بحيث هل تكون "إتحاد الجامعة العربية" أو "الإتحاد العربي" أو يبقى الإسم على ما هو عليه.

أما الرأي العام العربي المتابع فكان يتساءل: هل أن مشكلة الأمة هي في اسم الكيان السياسي الذي يضمهم أم إنها في إنشغال أولي الأمر ربما لا يجدي نفعاً؟

صحيفة "اللواء" – يوليو (تموز) 2010

لكي تكون زيارة الرئيس نجاد تاريخية

في أجندة الزيارات الرئاسية المؤكدة إلى لبنان، هنالك الزيارة المهمة التي سيقوم بها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. وهذه الزيارة مهّد لها الحضور اللافت للسفير الإيراني الجديد لدى لبنان الذي أشاع ارتياح في تجواله المدروس طوال الأسابيع الستة الماضية على رموز ومرجعيات سياسية ودينية كانت الزيارات لها من المحرّمات، أو فلنقل من غير المستحب القيام بها. ولم يطل الوقت لمعرفة الغرض من هذا التجوال الذي تبيّن أنه من جملة ضرورات لتأمين زيارة تاريخية للرئيس الإيراني تتساوى في أهميتها أو ربما تتفوّق على الأجواء الطيبة والمهمة التي سادت خلال زيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي.

ما يأمله المرء في حال تمت الزيارة النجادية قبل بدء شهر الصوم أو بعد الأسبوع الأول من عيد الفطر، أن تكون زيارة تهدئة وفي الوقت نفسه يكون لبنان المكان الذي يطلق منه الرئيس نجاد بشائر في اتجاه المشاركة في تحقيق التسوية للكثير من الأمور العالقة.

وهو إذا فعل ذلك سيجد أن المجتمع الدولي جاهز لإستدارة نحو تعامُل جديد مع إيران يكون في حده الأدنى مثل التعامل الذي إستجد مع الحكم السوري بحيث أن الرئيس بشّار الأسد بات مركز التصويب الإيجابي عليه من جانب الدول الكبرى الفاعلة في صناعة القرار السياسي والمالي بدل التصويب السلبي. وها هي سورية الآن تعيش مرحلة انتقالية متأنية من حالة انغلاق على التسوية إلى حالة الإصغاء والتفاعل مع أفكار واقتراحات لمصلحة تنشيط عملية التسوية. وهي في الوقت نفسه تشهد نمواً ملحوظاً في مجالات الإستثمار والعمران والسياحة. بل إن النهج السياحي الذي تلتزم به يضعها على خارطة الدول الأكثر قابلية للنمو السياحي تتقدّم في ذلك على لبنان الذي يحتاج أولوا الأمر فيه إلى الاستئناس بالنهج المتبع في سورية مع موضوع السياحة وأسلوب جذب السياح إليها. ومن خلال الأرقام الرسمية يتبين لنا الفارق المذهل بين نمو متزايد في سورية وتراجُع متواصل في لبنان. وهذا عائد إلى أن الفوضى محرّمة في سورية لجهة السير والأسعار والتدخين وأن الرقابة في ذروة

التشدد، فيما الفوضى سائدة في لبنان لا تجد من يراقب الأسعار ولا يمنع فوضى الدراجات واستباحة أمزجة الناس من خلال التدخين على أنواعه في كل مكان.

في الوقت نفسه نخشى أن تكون زيارة لبنان ورقة الضغط الأخيرة التي يوظفها الرئيس نجاد في وجه الأطراف الدولية التي تنوي إلحاق الأذى بإيران من خلال المقاطعة. وفي قدرة الرئيس نجاد بخطاب يلقيه ويحفل بالمفردات التي طالما ألهب بها مشاعر المؤيدين وأقلق بها نفوس المعادين، أن يضع لبنان المستقر نسبياً في أتون صراع جديد لا تخمد نيرانه بسهولة.

في أي حال لا يمكننا أن نفترض طبيعة زيارة الرئيس نجاد التي نترقبها ونتمنى أن تكون عبارة عن مناسبة يداوي بها النزف اللبناني والإيراني على حد سواء. وهو إذا فعل ذلك سيجد أن لبنان المتجدد هو خير عُمْق لمن يريد للمنطقة أن تهدأ ويصفو بال الشعب في كل دولة. وهذا ما يسير عليه صديق إيران الرئيس بشّار الذي يرى أن إستقرار سورية من إستقرار لبنان... وإستقرار إيران.

صحيفة "اللواء" – يوليو (تموز) 2010

التمهيد المأمول

لزيارة الرئيس بشّار

ما دامت زيارة الرئيس بشّار الأسد إلى لبنان باتت مقررة وقريبة، فإننا نرى أن مقياس الحرص على مصلحة لبنان هو في أن يكون هنالك كثير من إبداء حُسْن النية وقليل من إطلاق الكلام الذي من شأنه أن يفيد. أما إذا كان لا بد من الكلام عملاً بالظاهرة التي تتسم بها شخصية أهل السياسة والأحزاب والتيارات في لبنان، فليكن الكلام من النوع الذي وضع رئيس الحكومة سعد الدين رفيق الحريري إطاراً وسقفاً له عندما ذهب إلى دمشق لمهمة رسمية كبيرة تتمحور حول الإتفاقات استحداثاً أو تجديداً أو تصحيحاً، فإذا بالمهمة الرسمية تتحوّل إلى ما هو أعلى وأرقى وكأنما سعد الحريري هو من الكبار الذين يزورون كبير سورية وليس فقط رئيس وفد يضم عدداً من الوزراء.

قد نجد من يقول إن طبيعة العمل السياسي في لبنان هي غيرها في سورية ودول أخرى، وأن ضبط ألسنة رموز هذا العمل من علمانيين ودينيين ليست بالأمر السهل، بل إن السرية التصريحية هي مثل السرية المصرفية، ميزتان لا يمكن المساس بهما فلا يمكن التلاعب بـ "السرية المصرية" التي في حال رفْع الغطاء عن الحسابات لا يعود هناك مال بالمليارات في المصارف فضلاً عن أن أرقاماً بعشرات الأصفار لأشخاص من أهل المال والأعمال والنضال يمكن أن يشيب من كشفها شَعْرَ الرأس. كذلك لا يمكن حجْب هذا المسؤول السياسي أو العضو الحزبي أو المترئس تياراً سياسياً عن إطلاق التصريحات التي هي في معظمها مثل قذائف، وإذا لم يدل المسؤول أو القطب والمترئس بالتصريح فإن هنالك "المكتب الإعلامي لفلان" أو "أوساط فلان" تنوب عن الكبار.

لكن هنالك دائماً تمنيات ذات مفعول طيب خصوصاً إذا هي أتت من الشخص الأكثر تضررا، وهو هنا سعد الدين الحريري الذي لا يمكن أن يعوّضه الترؤس الفقدان المفجع لوالده الرئيس الشهيد. وما نقصده أو نريد قوله هو أن في مقدور الرئيس سعد الحريري التمني على حلفائه الذين يلتفون حوله أن يخلدوا إلى بعض التأمل في واقع الحال وذلك من خلال لغة كلام معدّلة جذرياً ومن شأنها أن

تجعل زيارة الرئيس بشّار إلى لبنان تتم في أجواء تشبه أجواء زيارة الرئيس سعد الحريري الجديدة وليست الأخيرة إلى دمشق وأجواء زيارات والده الرئيس الشهيد في زمن الرئيس حافظ الأسد.

ولكي لا يبدو ما نطلبه يتسم بالتجريد فإن الذي نتمناه هو أن يطلب الرئيس سعد الدين الحريري من البطريرك صفير ومن الرئيس أمين الجميل والدكتور سمير جعجع ما نشير إليه توطئة لزيارة ناجحة يقوم بها الرئيس بشّار وتتضمن ترتيب لقاء في القصر الجمهوري أو قصر رفيق الحريري يضم رؤساء لبنان الثلاثة ومعهم رؤساء الطوائف اللبنانية والأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصر الله وبعد ذلك تُناقش كل الأمور بروية وعلى قاعدة أن الدولة هي صاحبة الكلمة الفصل متمثلة برئاساتها الثلاث وأن الجيش هو حامي الدولة والشعب. وعدا ذلك فالساحة رحبة للعمل السياسي الذي يستهدف البناء. ولا شيء غير البناء.

صحيفة "اللواء" – يوليو (تموز) 2010

نريد بيروت مثل دمشق التي تسحّر فيها بشّار وسعد

نريد لأم الشرائع بيروت أن تكون مثل دمشق وعمان والقاهرة والرياض والكويت والدوحة ومسقط والمنامة وتونس والرباط وطرابلس والجزائر ونواكشوط وبغداد (قبل الإحتلال الذي تطوى الصفحة العسكرية من كتابه المأساوي بنسبة مدروسة اليوم).

نريدها عاصمة هادئة تغمر الطمأنينة نفوس الناس فيها فلا خوف ما دامت الحالة تحت سيطرة القوى الأمنية وما دام لا مجال أمام أي طرف لحمل سلاح، بل ولا ضرورة لإقتنائه ما دامت القوى الأمنية شرطة في الحد الأدنى وجيشاً في الحد الأقصى ضامنة السلامة.

نريدها عاصمة لا تمارس بعض الأطياف فيها النزوات السياسية على أنواعها من شبه مبايعة أحياناً للإدارة الأميركية وأحياناً للأمزجة الفرنسية وحلاوة كلمات من طرف اللسان الروسي بين "غزوة" أميركية واجتياح من العواطف الفرنسية، إلى تخييم شرِّير النية في الوسط التجاري إلى إجتياحات يصعب على المرء الإقتناع بالذرائع التي سيقت في معرض التبرير للتهويل الذي يحدِثه.

نريدها عاصمة تنشط فيها التجارة وحركة السياحة والمؤتمرات والدورات الرياضية فلا يخشى التجار على تجارتهم ولا تشكو الفنادق من إلغاءات مفاجئة ولا تتردد الهيئات التي تتولى تنظيم المعارض في إقامة المزيد منها في بيروت.

نريدها يذهب الطلاب إلى المدارس من دون خشية الأهل عليهم لأن البعض لغاية في النفس الأمّارة بالسوء إفتعل ما من شأنه زرْع الخوف في النفوس.

نريدها مزدهرة فقط بـ "سلاح الإعلام" الذي يخوض فيه كل طرف سواء من خلال الصحافة أو الإذاعات والفضائيات معاركه التي لا تزهق الأرواح ولا تحرق البيوت وبيوت العبادة ولا تتهم من دون تبصُّر وقرائن لا تخالج الشكوك صياغاتها.

ونحن عندما نريدها على نحو ما أوردْنا فلأن العواصم التي أشرنا إليها على سبيل المثال لا الحصر تعيش نعمة الطمأنينة ما دام هنالك وفاق مع الجارة الحارسة سورية والحاضنة والضامنة السعودية والمتفهمة مصر المحروسة، وما دام هنالك

جيش وقوى أمنية وما دام لا موجب في ضوء ذلك للسلاح في أيدي الناس. والأهم من ذلك لأن إقتناء السلاح يعني إمكانية إستعماله في أي لحظة غضب.

قد يكون من المتعذر على كثيرين القيام بزيارات إلى العواصم التي لا سلاح فيها لغير سلاح الجيش والقوى الأمنية، لكن ليس صعباً على هؤلاء زيارة دمشق وبقية مدنها وبلداتها لكي يتأملوا في الطمأنينة التي يعيشها المواطن موظفاً كان أم تاجراً أم عاملاً في القطاعين العام والخاص لأن أمنه مضمون من جيشه وقواه الأمنية. ونقول ذلك من دون أن نغفل أن هنالك إحتلالاً إسرائيلياً للجولان منذ ثلاث وأربعين سنة، ومع ذلك فإن الدولة أخذت على عاتقها تحييد الناس والعاصمة والمدن في موضوع معالجة الأمر فلم تنشئ مقاومة رديفة وتتولى تسليحها وذلك لأن مثل هذه الصيغة تؤسس لحالة من شأنها أن تتطور إلى حد أن يصيب دمشق في غفلة عن الرصد ما أصاب بيروت سابقاً ويصيبها بين الحين والآخر. وإلى ذلك إن سورية تحتضن الأطياف الأكثر تشدداً بين قادة العمل الفلسطيني، لكنها تُبقي الاحتضان تحت خيمة الضوابط ومن أجل ذلك هنالك إستقرار من جانب الرأي العام السوري وتفهُّم من جانب الأطياف الفلسطينية غير المسلحة بطبيعة الحال وغير المسموح لها بغير نشاط سياسي وضِمْن ضوابط. وهذا كله نقيض ما هي عليه الحالة في لبنان.

وفي حال كانت نوايا الذين ندعوهم إلى الزيارة من أجل التأمل طيبة فإن من حقنا عندئذ دعوتهم إلى الإقتباس... وإلى درجة أن تصبح حال بيروت مثل دمشق التي تسحّر فيها رئيس حكومة كل لبنان سعد الدين الحريري إلى مائدة الرئيس بشّار على أمل أن يطفئ السحور في دمشق نار ذلك الإفطار الرمضاني المريع في برج أبو حيدر، وأن تصبح أم الشرائع أيضاً، وبقية المدن والبلدات اللبنانية مثل حال دمشق والمدن والبلدات السورية وأخواتها العواصم والبلدات والمدن العربية. وكفى الله غير المتفهمين المجادلات على مدار الساعة.. وعلى حساب الوطن وراحة القادة العرب المخلصين الحادبين عليه.

صحيفة "اللواء" – أغسطس (آب) 2010

قبل أن يفوت الأوان..
ويندم بشّار

قياسا بطبائع السن الشبابية وبنوعية النظرة إلى الحياة وأسلوب التعامل مع الآخرين وكذلك الوقوف على تقاليد مجتمعات تنبذ العنف وتؤمن بالديمقراطية وفقا لقاعدة الحق والواجب من جانب الفرد مواطنا عاديا كان أو مسؤولا، ووفقا لمبدأ الثواب والعقاب يبدأ على من هم في القمة ويصل إلى بقية عباد الله... قياسا بهذه الأمور وغيرها كثير، فإن من المفروض المأمول في الدكتور بشّار الأسد أن يكون منتميا إلى الجمهور العريض الذي يطالب بالتغيير والحياة الكريمة وبسلطة القانون المتجرد بديلا لسلطة الأمن المتجبر.

وفي تقديرنا أن الترحيب الشعبي السوري والعربي عموما بتوليه الرئاسة كان على الأساس الذي نشير إليه. فهو شاب فيما الأنظمة العربية محكومة بقيادات طال مكوثها وتكدست أخطاء إداراتها السياسية واتسعت مساحة الفساد والإفساد، ولأنه شاب لا يمكن أن تكون عقليته مثل عقلية شياب حكام كثيرين، أي بما معناه أنه سينهج نهج التغيير نحو الأصلح في الحد الأقصى أو مباشرة التصحيح خطوة خطوة تفاديا للصدمات وربما للمفاجآت. وعندما يفعل ذلك في سورية فإن حكاما كثيرين سيحذون حذوه كي لا تقول شعوبهم إننا نريد من حاكم وحكومات وبرلمان بلدنا ما يحدث في سورية.

الذي فاجأ أبناء الأمة أن الدكتور بشّار بعدما بات رئيسا لم يعتمد المأمول منه، لكن نوعية حياته الخاصة وإطلالاته العفوية على الناس في مطاعم أو مناسبات ذات طابع اجتماعي، وكذلك مشاركة زوجته في نشاطات علمية، تركت إنطباعاً مفاده أن هذا الرئيس الشاب يستحضر بعض ما رآه واكتسبه وعاشه خلال إقامته في لندن فيحاول أن يراه سائدا في سورية. لكنه يجد على ما يجوز الإفتراض نفسه متجاوبا مع التنظير الأمني الذي يقوم على التحذير مما هو أعظم، مع أن مبدأ الثواب والعقاب وفق سلطة القانون تغني عن هذا التنظير. أليس الذي حدث على سبيل المثال للرئيس عبد الناصر في مصر تأكيدا لما نقول؟

عندما بدأت رياح التغيير في تونس افترضنا أن الرئيس بشّار سيعيد النظر في أمور كثيرة وذلك على أساس أن واقعة بسيطة حدثت جعلت الهيلمان الأمني لحكم

الرئيس زين العابدين لا يشكل الردع للإنتفاضة الشعبية. كذلك افترضنا أن الاحتكار العائلي للمكاسب والمناصب لا يشكل درعا للألوف الغاضبة التي نزلت إلى الشارع. وبعد الموقف الذي اتخذه الجيش في تونس بات واضحا كل الوضوح أنه حتى الجيش في أكثريته بات يضيق ذرعا بالحاكم وأنه فقط في حالة انتظار للسبب الموجب البعيد عن الصفة الإنقلابية لكي يعبر عن ضيقه. ثم جاءت الإنتفاضة وحقق الجيش مبتغاه: ليس شريكا في الإنتفاضة لكنه في الوقت نفسه ليس حاميا للحاكم. وفي لمح البصر بات زين العابدين، الذي مارس من القهر للزعيم السلف بورقيبة ولسياسيين رجال دولة محترمين مثل محمد مزالي، خارج البلاد غير مأسوف عليه ولا على الحزب الذي وظفه كغطاء لزعامته وليس من أجل خدمة البلاد والعباد.

وعندما عصفت رياح التغيير بالنظام في مصر افترضنا أن الرئيس بشّار، الذي لم يتأمل بما فيه الكفاية ما جرى في تونس، ستكون الحالة المصرية أمثولة من مصلحته التأمل في كل نواحيها لا أن يقتصر التأمل على نظرة كيدية إلى حد ما، كأن يقال في سياق تنظيرات بعض المحيطين بالرئيس بشّار إن الذي جرى في مصر هو بما معناه وضع السياسة العربية لمصر على السكة نفسها للسياسة السورية. وهذا يعني أن المشكلة في سورية لا تتجاوز ما لخصه عبد الله الدردري نائب رئيس الوزراء عشية اليوم الخامس للتظاهرات المستمرة في درعا بالقول "إن مطالب المواطن هي مطالب بسيطة فهو يريد زيادة الرواتب والعمل وأن يعامل بطريقة لائقة في أي مؤسسة وأن تكون هناك شفافية في التعامل مع المواطنين". ثم أكدت ذلك في اليوم التالي الدكتورة بثينة شعبان التي أشارت إلى اجتماع للقيادة القطرية لحزب البعث ترأسه الرئيس بشّار وانتهى إلى أن الرئيس في صدد محاربة الفساد ودراسة إنهاء العمل بقانون الطوارئ وإعداد مشروع لقانون الأحزاب وآخر للإعلام. وقرن الرئيس النية للإصلاح بإصدار مراسيم تشريعية تقضي بزيادة الأجور والرواتب والمعاشات وتعديل معدل الضرائب بحيث يتم رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة من الدخل الصافي.

لو كانت هذه هي المطالب التي يتطلع إليها السوريون بأمل إلى الرئيس بشّار كي يحققها، لما كان هناك موجب للتطورات المؤسفة والدامية والتأديبية التي حدثت وبدا فيها منطق السلطة الأمنية والعائلية والحزبية متقدما على منطق النوايا البشّارية، ولما كانت المطالب تستوجب غرفة عمليات عسكرية وإنما خلية أزمة، ولما كان اللجوء إلى الدبابات هو بديل اللجوء إلى لقاءات يدعو الرئيس إليها وتحت خيمة الوحدة الوطنية. ومن المؤكد أن هذه اللقاءات كانت ستنتج وفاقا يؤسس للعملية

الإصلاحية، خصوصا أن بشَّار الأسد هو بحكم المنصب رئيس لكل السوريين وليس لحزب البعث الحاكم، فضلا عن أن التطورات التي سبقت الإضطرابات السورية، في كل من تونس ومصر، حيث الحزب الواحد هو الحزب الحاكم، أثبتت أن الحزب المستأثر يتهاوى في لحظة اتساع الغضب الشعبي ولا يعود يفيد الرئيس حتى إذا كانت الحال شبيهة بالظاهرة اليمنية حيث الرئيس علي عبد الله صالح يقاوم الأحزاب المعترضة بحزبه الموالي له والباقي على هذا الولاء حتى إشعار آخر.

يزداد المرء مثل حالنا تأملا في المشهد السوري ويلازمه الاستغراب كيف أن الرئيس بشَّار لا ينحاز إلى الذين رأوا فيه لجهة العمر الفتي والمعايشة خارج التقاليد الموروثة وبذلك لا يعود أسير مفاهيم من شأنها تعقيد الأمور وزيادة منسوب النزف. وقد نجد من يرى أنه قد فات الأوان، لكنني من الذين يرون أن لحظة صحوة كفيلة بجعل هذا الرئيس الشاب ينتقل من سرداب غرفة العمليات إلى التشاور تحت خيمة خلية أزمة يصغي فيها كثيرا ويأخذ بالحل الذي يبقيه رئيسا لكل السوريين وليس لحزب دون سائر الأحزاب وعائلة دون سائر العائلات وطائفة دون سائر الطوائف ودولة في المحيط الإقليمي دون سائر دول المنطقة وخاصة الدول الشقيقة. وبالتأمل العميق لما أصاب زين العابدين تونس ومبارك مصر وصالح اليمن ومعمر ليبيا وكذلك في المصير الذي انتهى إليه بن لادن، تتأكد حقيقة الحقائق، وهي أن في التفهم السلامة وفي العناد الندامة. ومرة أخرى نقول: لا بد من وقفة قبل أن يفوت الأوان.

صحيفة "الشرق الأوسط" – مايو (أيار) 2011

بشّار ما بين
لواء المرشد و"لواء السيد"

قبل أن يزور الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد دمشق يوم السبت (2010/9/18) وهي زيارة، محطة، كونها اقتصرت على لقاء الرئيسين بشّار الأسد ونجاد في المطار، وليست زيارة وفق التقاليد المألوفة للزيارات، كان قد زار دمشق مبعوثان دوليان مهمان هما جان كلود كوسران المسؤول الثقة وكاتم الأسرار في "جمهورية ساركوزي" والذي سلم الرئيس بشّار رسالة خطية من الرئيس الفرنسي، ثم زار دمشق بعد ذلك المبعوث الرئاسي الأميركي جورج ميتشل الذي كان قد شارك في الجولات الثلاث للمفاوضات المباشرة بين "السلطة الوطنية الفلسطينية" بشخص رئيسها محمود عباس والحكومة الإسرائيلية بشخص رئيسها بنيامين نتنياهو. واستناداً إلى البيانين الرئاسيين السوريين عن المحادثات التي أجراها المبعوثان وإلى معلومات خاصة وتحليل شخصي من جانب مراقب متابع للتطورات، مثل حالي، فإن الإثنين جاءا على وجه السرعة للترغيب وليس للتهويل.. هذا إذا لم نقل الترهيب.

والترغيب الذي نعنيه هو أن تساعد سورية (التي تخشى استباق تسوية الموضوع الفلسطيني قبل تسوية موضوع الجولان) في تدعيم عملية المفاوضات المباشرة، وفي حال التجاوب وإنجاز العملية، فإن التسوية اللاحقة المضمونة ستكون التوصل إلى صيغة ما تتعلق بالجولان المحتل وبما يرضي الخاطر السوري وينقل بالتالي الصراع العربي – الإسرائيلي إلى مدار جديد.. أي: أن مشكلة إسرائيل مع العرب انتهت ما دامت التسوية، على قاعدة التراضي وليس الحق التاريخي للعرب والحكم التوراتي للإسرائيليين، وضعت برسم التنفيذ. وفي هذا الحال تفقد إيران الشريك العربي في أطروحاتها من أجل فلسطين وهو شريك أعطاها زخماً لبضع سنوات وكلفت بالتالي هذا الشريك الكثير، وحيث إن هذا الاحتمال يقلق الجمهورية الإسلامية التي تخشى أن تشكل الدورة السنوية للجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي وصل عدد من القادة ومعهم وزراء خارجيتهم إلى نيويورك من أجل المشاركة فيها، المفصل الأساسي لما نشير إليه، نرى الرئيس نجاد لا يتوجه مباشرة إلى نيويورك وإنما يعرج على دمشق ثم الجزائر، للإيحاء بأن إيران ليست وحدها، وأن ما تطلبه فرنسا

ساركوزي وأميركا أوباما من الرئيس بشّار عليهما أن تطلباه أيضاً منه وترفقا الطلب ببعض المغريات. ولعله من أجل ذلك انفرد بالقول (وفق مصدر مقرب منه) بعدما أنهى المحادثات في "صالون الشرف" في مطار دمشق مع الرئيس بشّار: "إن سورية وإيران حققتا انتصارات كبيرة، لأنهما أفشلتا مخططات الأعداء لتغيير الخريطة السياسية في المنطقة، وإن دول المنطقة تنضم واحدة تلو الأخرى إلى هذا الخط الذي تسير في مقدمته سورية وإيران". والذي يلفت الانتباه أن هذا الكلام لم يصدر في بيان سوري – إيراني مشترك، وكيف سيصدر إذا كانت كل دول المنطقة بما فيها سورية مع التسوية ووفق رؤية بشّارية تقوم على إشراك تركيا في أي مسعى لتحقيق التسوية مع إسرائيل؟ ومثل هذا التمييز بين الموقف السوري والموقف الإيراني لا يحدث للمرة الأولى، فعندما زار علي أكبر ولايتي، مستشار المرشد الأعلى آية الله خامنئي للشؤون الدولية، سورية، آتياً من لبنان الذي زاره عاصمة وجنوباً لمدة خمسة أيام بدأت الأربعاء 2010/8/4 بهدف الوقوف على أجواء القمة الثلاثية في القصر الجمهوري في لبنان يوم الجمعة 2010/7/3 التي لم تلق الارتياح في نفوس أهل الحكم في إيران وتعديل اتجاه البوصلة ما أمكن "اللوبي الإيراني" في لبنان تحقيق هذا التعديل ومن دون مراعاة المعين السوري وتقدير ظروف رؤيته المعدلة للموقف وللتعامل عموماً مع المجتمع الدولي. وإنه عندما زار ولايتي سورية والتقى الرئيس بشّار في طرطوس، ثم بعض المسؤولين في دمشق، بعد لقاء مع القيادات الفلسطينية المعترضة على توجهات "السلطة الوطنية"، فإن الذي قاله عن طبيعة الزيارة لم يكن متطابقاً تماماً مع الذي أذيع رسمياً من جانب الرئاسة السورية. كذلك حدث الشيء نفسه عندما جاء إلى مشق لاحقاً وزير الخارجية منوشهر متقي بغرض تعديل اتجاه البوصلة إياها.

ثم كيف سيتبنى الرئيس بشّار الرؤية الإيرانية، وهو الذي بات (في ضوء تعبيرات صادرة عن حالة انفعال وتسببت في توتير علاقات لفترة طويلة) يتحفظ على لغة التخاطب التي تصدر عن صديق أو حليف ومقرب محسوب عليه، عندما تتم زيارة الرئيس نجاد إلى دمشق يوم السبت (2010/9/18) على دوي قذائف كلامية إيرانية من نوع قول اللواء يحيى صفوي مستشار المرشد الأعلى خامنئي لشؤون القوات المسلحة: "إن الأساطيل الحربية الأميركية في مرمى صواريخ القوات الإيرانية التي لديها ساحل بطول ألفي كيلومتر في الخليج وبحر عُمان". ثم تتزامن قذيفة الجنرال الإيراني (اللواء صفوي) وفي اليوم نفسه مع قذيفة الجنرال اللبناني (اللواء جميل السيد) وما حوته من تهديدات تلتها حالة جديدة لم يألفها، كما لم يتوقعها

اللبنانيون، وتمثلت في أن "أمن دولة حزب الله وبروتوكوله" نابا عن الدولة والقضاء والأمن الرسمي في التعامل مع وصول اللواء جميل السيد إلى المطار آتياً من فرنسا، وهو استقبال أريد من طقوسه الشكلية واللفظية إبلاغ من يعنيهم الأمر بأن كلمة "حزب الله" هي الأعلى، ومن دون أن تستوقف الأمين العام للحزب التداعيات النفسية لدى أطياف عريضة من الشعب اللبناني، كانت حتى هذه الواقعة متعاطفة مع إنجازات حققها على صعيد المواجهة مع إسرائيل، ثم جاءت المواجهة السياسية والأمنية الداخلية تأخذ من رونق تلك الإنجازات؟

والقذائف المشار إليها تجعل المرء يشعر أنها لإرباك التوجه الذي لخصه وزير الخارجية السورية وليد المعلم يوم الإثنين 8 مارس (آذار) 2009 خلال مشاركته في مؤتمر من أجل الفلسطينيين استضافته مصر في شرم الشيخ بالقول: "إن السعودية وسورية اتفقتا على أن تنظرا معاً إلى الأمام وإلى المستقبل". ومنذ ذلك الحين وحتى القمة الثلاثية في بيروت وقدوم الرئيس بشّار في طائرة صديق سورية الحادب عليها وعلى لبنان الملك عبد الله بن عبد العزيز، وأهل الحكم الإيراني يتوافدون للإرباك بدل توظيف الدور السوري – اللبناني لدى قادة مصر ودول الخليج وشعوبها ولدى المجتمع الدولي من أجل حل أزمتهم التي لا يمكن للصواريخ أن تحلها حتى إذا كانت منصوبة في اتجاه الأساطيل، على نحو قول اللواء يحيى صفوي توأم اللواء جميل السيد.. أو "لواء السيد" في ضوء "عرضة المطار" غير المستحبة، حيث استقبل الحزب من على باب الطائرة إلى "صالون الشرف" اللواء جميل السيد وانتهت "العرضة" بنقل الحليف العائد في سيارات لم يألف اللبنانيون مشاهدتها من قبل. ولقد حدثت "العرضة" في وقت كان الرئيس بشّار الأسد يتحدث في اليوم نفسه في "صالون الشرف" في مطار دمشق مع الرئيس محمود أحمدي نجاد. ما أبعد الاستقبال بالأصول عن الاستقبال بغير الأصول. وبـ "العرضة" غير المستحبة تلك وقف اللبنانيون والعرب والمجتمع الدولي عموماً وبنسبة عالية من الذهول على طبيعة "بروتوكول حزب الله" عند استقبال أحد وعلى اعتماد أسلوب الكلام الذي "يجنن" بدل أن "يحنن" ويجعل "حزب الله" إما يتبنى وإما يثني على هذا الكلام.. هدى الله الجميع.

صحيفة "الشرق الأوسط" – سبتمبر (أيلول) 2010

حكام ومحكومون:

الموقف اللبناني الأجدى للرئيس بشّار

ليس هنالك حقيبة وزارية في أي حكومة أهم من حقيبة وزارة الخارجية، ذلك أن الذي يشغلها إما هو آت من سنوات عمل في المجال الدبلوماسي سفيراً في عواصم دول أو منظمات تابعة للأمم المتحدة، وإما هو من أصحاب التجربة السياسية والخبرة في العلاقات العربية والدولية. وبعد أن يتسلم حقيبة الخارجية تصبح التجربة أكثر ثراء لأنه بحكم منصبه يقوم بمهمات دقيقة بتكليف من رأس الدولة ويشارك إلى جانب هذا الرأس في مؤتمرات على مستوى القمة كما أنه يُمثل بلاده في اللجان التي تؤسس للعلاقات الإستراتيجية مع دول أخرى.

وإذا كانت أنظمة تفضل تجديد الممارسة الدبلوماسية فلا تُبقي طويلاً على الشخص الواحد في منصب وزير الخارجية، فإن بعض الأنظمة العربية تنهج العكس بدليل أن هنالك وزراء خارجية استمروا في المنصب أكثر من عقدين من الزمن وهذا يعود في بعض المقتضيات إلى أن ثقة الرأس بوزيره قوية وأنه حاذق في إنجاز الصيغ التوفيقية للقرارات عندما تكون هنالك أزمة على درجة من التعقيد ويكون هنالك موجب لإتخاذ قرار في شأنها. ومن المؤكد أنه لو كان الرأس واحداً في لبنان وكان الذي يشغل منصب وزير الخارجية من النوع الحاذق المشار إليه لكان موقف لبنان عند التصويت في مجلس الأمن على القرار المتعلق بالموضوع السوري شبيهاً في الحد الأقصى بموقف البرازيل التي هي مثل لبنان من الدول غير الدائمة العضوية. أما في الحد الأدنى فكان الأصوب لو أن لبنان إمتنع عن التصويت، علماً بأن الموقف الذي إتخذته البرازيل كان متوازناً إذ يكفي أنها في إصرارها على أن يشمل القرار "جميع الأطراف" وليس النظام فقط و"وقْف الهجمات الموجّهة ضد مؤسسات الدولة" وليس فقط "إستخدام السلطات السورية القوة في حق المدنيين" نأت بنفسها عن الموقف الأميركي الأوروبي الذي يوجّه ضرباته إلى نظام الرئيس بشّار، وبدت بذلك أنها على درجة من الإستقلال الذي يصون سمعتها ويسجل موقفاً تحذيرياً للنظام السوري وفي الوقت نفسه يسجل تنبيهاً للمعارضة السورية التي ليس من مصلحة رموزها الإرتماء في الحضن الأميركي الأوروبي على نحو ما فعلت أختها في مقاومة هيلمان النظام البعثي في العراق.

وإلى ذلك إن إتخاذ لبنان للموقف الذي كان من الأصوب إتخاذه، وهو التماثل مع الموقف البرازيلي في الحد الأقصى والإمتناع عن التصويت في الحد الأدنى، كان من شأنه أن يفيد النظام البشّاري لجهة قيامه بمسعى دبلوماسي نيابة عن الدبلوماسية السورية الخشنة، بل وتكليفه بمهمات لدى أطراف دولية (الفاتيكان على سبيل المثال) يمكن أن تصغي إلى التحليل اللبناني على أساس أن موقف لبنان عند التصويت في مجلس الأمن يوم الأربعاء الماضي (3 آب 2011) كان متوازناً ويستحق التأمل فيه وليس نبذه كونه تذاكى أكثر من اللازم عندما إختصر الموقف كما عبّرت عنه السفيرة كارولين زيادة نائبة مندوب لبنان نواف سلام المتواجد في بيروت بالقول "إن لبنان ينأى بنفسه..". ومثل هذا "النأي" كان سيبدو طبيعياً لو أن هنالك أعضاء آخرين في مجلس الأمن إختاروا "النأي" أو ما هو أشبه به، لكن انفراد العضو الخامس عشر عن الأعضاء الأربعة عشر الآخرين بدا خطوة تفتقر إلى الحنكة فلا هي عطلت ولا هي أفادت ولا هي غيّرت المسار الدولي. وأما عائد الضرر فيها فإنه حتى إشعار آخر غير منظور، لكن ذلك لا يعني أنه غير وارد.. إلاّ إذا قرر لبنان إستدراك الأمور هدياً بالدعوات الصالحة للملك عبد الله بن عبد العزيز وإنسجاماً مع القرار العربي الشامل الذي تم إتخاذه على خلفية الموقف الخليجي الذي تمثّل في الموقف اللافت لدول "مجلس التعاون" يوم السبت الماضي (6 آب 2011) والذي يجوز الإفتراض أنه جاء نتيجة يأس قادة المجلس من تمنياتهم غير المعلنة على الرئيس بشّار بأن يحسم أمر الإصلاح، الموعود من جانبه المنشود من أصدقائه الخليجيين المأمول من أطياف الشعب السوري ومن الأطياف الحائرة الصامتة أكثر من الأطياف الثائرة الناطقة شعارات وتظاهرات.

وهنا نشير إلى أنه إذا كانت حتى دول الخليج أعلنت موقفها وبعد تريث لافت قد يكون سببه أنها لا تريد مواكبة موقفها مع الموقف الأميركي - الأوروبي الذي يتسم بالحدة، فهذا يعني أنه لن يكون للنظام البشّاري سند عربي عدا لبنان الذي بعد موقفه من قرار مجلس الأمن لن يكون على الصعيد السياسي مسانداً فاعلاً... ولا حتى صاحب صوت مسموع.

صحيفة "اللواء" - أغسطس (آب) 2011

مبادرة تعريبية تحفظ سورية...

وماء الوجوه

يتمنى المرء لو أن الرئيس بشّار الأسد الذي فوّت فرصة إحتواء التظاهر من اليوم الأول قبل تسعة أشهر بالحنكة والحكمة وذلك بالنزول إلى المتظاهرين ومخاطبتهم كرئيس يتفهم مطالب الناس وسيحققها ما دام يملك أقوى الأوراق التي هي ورقة صاحب السلطة الأولى، يستعيد ما فات وفوّته فيعتبر أن التظاهرة الألوفية التي شهدتها ساحة السبع بحرات، في قلب العاصمة السورية يوم الأربعاء الماضي (16 تشرين الأول 2011) ليست ضد التظاهرات المتقطعة في عدة مدن وبلدات سورية، وإنما هي رسالة لها مضمونها إن إغتنام فرصة التصحيح الجذري ما زالت ممكنة، وأن المطاردات الأمنية لا تجدي نفعاً.

ونقول ذلك خشية أن تكون ألوفية "ساحة السبع بحرات" وقد تليها ألوفية أو أكثر في مناطق أخرى إحداها في حلب، هي فِعْل تدبير يشبه ذلك الفِعْل الذي يحدث في صنعاء ويتواصل منذ أشهر ويتمَثل في الرد على التظاهرة الألوفية من جانب المعارضة ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح بتظاهرة ألوفية من جانب المؤيدين للرئيس، وذلك على قاعدة التظاهرة بالتظاهرة والمسيرة بالمسيرة مثلما العين بالعين والسن بالسن.

من الطبيعي أن يبعث الحكم البشّاري برسالة إلى الأطياف العربية والإقليمية والدولية التي تُصليه يومياً نيراناً من الألفاظ والإنتقادات والدعوات إلى التنحي، مفادها أنه ليس في عزلة عن الناس وأن له شعبيته وليس فقط مؤسساته الحزبية والأمنية التي اختارت قساوة التعامل بدل مرونة التخاطب والتحاور مع المعارضين. والرسالة كما لاحظناها تمثّلت في الحشد الجماهيري الذي على رغم أهميته يبقى منقوص العفوية كونه موضع الرعاية والحراسة من جانب النظام وليس كما الحشد المعارض حيث المطاردة وما يستتبعها من إساءات أو انتهاكات هي وسيلة التعامل. لكن الذي يفيد ليس تكرار مثل هذه الألوفية وإنما إتباعها بالإجراءات الشجاعة بدءاً بإزالة آثار الإنطباع الذي أحدثه التعامل الأمني مع المتظاهرين وكيف أن جيش البلاد بات يمارس دور الشرطة والدرك وكأنما الدور الوطني والقومي للجيش لم يعد

من الأولويات مع أن حالة الإحتلال لبقعة من أرض الوطن ما زالت محتلة للسنة الرابعة والأربعين على التوالي.

في استطاعة المؤسسة الحزبية وتوأمها المؤسسة الأمنية تنظيم ألوفية يومياً في بقية ساحات العاصمة السورية. لكن هذه الألوفية التي قد تتطور لتصبح مليونية لن تلغي حقيقة أن التصحيح الجذري أمر لا يمكن التباطؤ في شأن إنجازه وهو تصحيح يستحق التضحية الصغرى تفادياً للتضحية الكبرى. أما لماذا يستحق فلأنه يصون الوطن ويُبقي على التوحد ويساعد على الأخذ بالمغفرة وينقذ البلاد من الإنقسام الذي قد يعزز بدوره بعثرة الكيان.

هل يا ترى يمكن حدوث ما يتمناه المرء على النحو الذي أوردناه، أم أن ثقافة التحدي ستبقى توأماً مبغوضاً لثقافة التحدي التي يعتمدها الرئيس علي عبد الله صالح الذي حظي بحل للإنصراف الكريم وضمانات لما بعد الإنصراف يتمناها أي حاكم مغضوب عليه، وكان الرئيسان السابقان زين العابدين بن علي وحسني مبارك يتمنيان إستنباط هذه الصيغة لهما لأنها كانت ستغنيهما عن البهدلة التي غدت أحوالهما عليها منذ المغادرة غير الكريمة للرئيس التونسي السابق تحت جنْح السرية ومنذ ماراتون المحاكمة العلنية للرئيس المصري السابق والتي كانت أسوأ إهانة للهيبة المصرية.

إستناداً إلى ما نتابعه في المشهد السوري نلاحظ أن ثقافة التحدي ما زالت هي المعتمَدة من جانب حُرَّاس الحكم السوري بفرعيهم الحزبي والأمني. وهذه الثقافة وتنظيرات الحُرَّاس وتحذيراتهم هي التي أحبطت التوجه نحو التعريب ليبدأ خطفه من جانب الساعين إلى التدويل. ونقول ذلك مستندين إلى أن ما قام به الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي كان من شأنه تحقيق نسبة من تآلف القلوب وإحاطة الوضع السوري بسياج عربي كفيل بقطع الطريق على مواكب المتدخلين وكذلك الحاشرين أنفسهم في هذا الوضع. لكن تعامُل الحكم البشّاري مع الأمين العام للجامعة كان منقوص التفهم والتجاوب وبدأ الرفض البشّاري للمطالب العربية والتي هي أقرب إلى التمنيات منها إلى إملاء الشروط وكما لو أن هنالك أحد أمرين: إما أن النظام مستند إلى قوى خفية قادرة في اللحظة الصعبة على حسم الصراع لصالحه الأمر الذي يعني أن كارثة إنسانية ستكون ثمن كسْر المعارضة، على رغم أن ذلك لا يعني إنقاذ هيبة النظام وإنما إحكام العزلة الشاملة عليه بحيث تصبح حاله مثل حال النظام في كوريا الشمالية. وإما أنه يرى أن الصراع على سورية سيتغلب على الصراع الحاصل في سورية. وما دام الصراع الدولي قائماً فإن الصراع المحلي إلى ذوبان.

لكن القراءة العربية للموقف لا تتطابق مع القراءة البشّارية، ومن أجل ذلك رأينا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تغتنم فرصة إنجاز صفقة تبادُل الأسرى بين حركة "حماس" وحكومة نتنياهو، وواقعة المحاولة الإيرانية لإغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة وما تعكسه ردود الفعل الأميركية والأوروبية والخليجية ومن أعلى المستويات على هذه الواقعة، وتدعو إلى إجتماع عاجل للجامعة على مستوى وزراء الخارجية للبحث في الوضع السوري. ومثل هذه الدعوة تجعلنا نفترض أن المبادرة الخليجية تجاه اليمن يمكن أن تتكرر وبمضامين مختلفة تجاه الوضع في سورية، بل إن المبادرة الخليجية انتهت تعريباً للأزمة السورية. ومن شأن ما إنتهى إليه الإجتماع الإستثنائي لوزراء الخارجية العرب قبل أمس (الأحد 2011/10/16) تهدئة إندفاع التوجه إلى التدويل، فضلاً عن أن الإجتماع كان في الأصل لتجميد العضوية كالذي حصل مع ليبيا ثم إنتهى دعوة إلى الحوار المستضاف في بيت الأمة (الجامعة العربية) بين النظام وأطياف المعارضة وإلى وقف فوري لأعمال العنف. وهذه فرصة تاريخية كونها تحفظ سورية... وماء وجوه الجميع من أهل القصر، ومن جوّالي الشوارع متظاهرين. عسى ولعل يتعامل الحكم البشّاري معها بغير روحية ما قاله المندوب السوري لدى الجامعة يوسف أحمد في جلسة الإفتتاح مصراً على أن تكون كلمته مبثوثة على الهواء وكنا نتمنى لو أن كلامه خلا من مفردات غير مستحبة، وبغير أسلوب الرئيس علي عبد الله صالح في تعامُله مع المبادرة الخليجية التي يراوح الجدل في شأن تنفيذها مكانه والتي كانت بمثابة قارب نجاة خليجي له، لكن ثقافة التحدي استمرت... وعلى أساس أن الطبع غلّب التطبع.

صحيفة "اللواء" - أكتوبر (تشرين الأول) 2011

بشّار الحائر
وسَط التاءات الثلاث

عند التأمل في ما إنتهت إليه حال سيف الإسلام القذافي وأشقائه وقبْلهم حال علاء وجمال مبارك وإحتمال ما ستنتهي إليه حال بشّار الأسد وعلي عبد الله صالح إذا كانت المبادرة العربية ستُطوى بالنسبة إلى الرئيس السوري وكانت المبادرة الخليجية ستُطوى هي الأخرى بالنسبة إلى الرئيس اليمني، يستحضر المرء عبارة "الآباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون". الأبناء الثلاثة حتى الآن علاء وجمال مبارك وسيف الإسلام تحت رحمة الله يرأف بهم إذا كان كل منهم مجرد ضحية والده الذي إلتهم الحصرم أربعة عقود من دون أن يعتبر بشواهد حفلت بها عهود غابرة وفي الوقت نفسه أطعم الأبناء الكثير من حصرمه ظناً منه أن الإبن لن يضرس وسيُبقي كتاب ما فعله الوالد طوال سنوات حكمه في منأى عن المساءلة.

حال الأبناء يُرثى لها. وإذا كان الإجهاز على عُدي وقُصي إبنيْ الرئيس صدّام أراحهما من مصير كالذي لقيه إنهاء والدهما شنقاً وربما التشفي المتدرج من كليهما وعلى نحو ما هو حاصل مع علاء وجمال مبارك مع إختلاف نوعية التشفي حيث إن النفس المصرية أقل، حتى إشعار آخر أو إلى أن يثبُت العكس، من نظيرتها العراقية لجهة الثأر أو الإنتقام، فإن حال سيف الإسلام ستُشكّل ذروة العذاب لمن كان حتى ما قبل إنهيار النظام يأمل في أن يواصل من بَعد والده، وهو ما كان يأمله أيضاً جمال مبارك الذي كان أكثر تفاؤلاً بتحقيق مناه كون والده المريض لن يستطيع حتى تجديد الولاية الرئاسية حاله في ذلك حال صديقه وحليفه لبضع سنوات حافظ الأسد.

ما يدعو إلى الإستغراب هو أن الرئيس بشّار الأسد وعلي عبد الله صالح يديران الأزمة كل في بلده بالطريقة التي إستمر القذافي يديرها حتى الإجهاز عليه وليس في ضوء ما جرى للقذافي نتيجة إصراره على المواجهة ثم جرى لوريثه المفترَض سيف الإسلام الذي جاء إصطياده على الطريقة التي حدثت في إصطياد صدّام حسين، حيث إن أحد الأدلاء باح بالسر ومن دون الحاجة إلى التقنيات المتطورة أو الغارة الهوليوودية التي إصطادت أسامة بن لادن والتي قام بها "أشاوس"

من الجيش الأميركي وكانت إحدى إنتصارات باراك أوباما ثم إصطياد الطريدة القذافية على أهون جهد. وهما بشّار الأسد وعلي صالح لو يتأمّلا في الذي جرى للقذافي ثم للإبن سيف الإسلام لوجُب عليهما بالحصافة القبول بالحد الأدنى من السلامة والحصانة.. من أجل الأبناء على الأقل هذا الوجوب، خصوصاً أن كلاً منهما هو في وضْع من تُفرض عليه الشروط وليس من يشترط، أو بالأحرى أن كلاً منهما لا مجال أمامه سوى القبول بما يقدَّم إليه مُكرهاً لا بطل. فالمبادرة الخليجية لم تُطرح لكي تُعدَّل وإنما لكي يَعْقِل علي صالح ويتوكل ويُعلن القبول. والمبادرة العربية لم تُطرح لكي تُناقش وتكون بفعل الرضى وعدمه عرضة لإعادة نظر في عبارة هنا وبند هناك.

هنا يتساءل المرء: إذا كانت هذه هي طبيعة المبادرة العربية وتلك طبيعة المبادرة الخليجية فلماذا يتباطأ المتباطئان في شأن التجاوب معها.

لعل الرئيس بشّار عندما يستحضر، وبالمقارنة مع واقع الحال الراهنة، كيف كان الشأن في زمن والده وكيف كان أهل القرار العربي والدولي يتعاملون مع النظام، وكيف أنه حتى في مناسبة تشييع شقيقه باسل يوم السبت 22 يناير/كانون الثاني 1994 والذي كان قضى وفق الإعلان الرسمي في حادث سيارة يقودها في طريقه إلى مطار دمشق يوم الجمعة برفقة إبن خاله حافظ مخلوف مغادراً إلى فرانكفورت، تعامل القادة العرب بأعلى درجات التعاطف وإلى حد أن الرئيس المصري حسني مبارك ومعه أركان الدولة المصرية تقدَّم موكب التشييع إلى جانب الرئيس حافظ الأسد عدداً من كبار المسؤولين العرب وأن الدكتور سمير جعجع خط الهجوم الأول حالياً على النظام السوري خف إلى القرداحة على وفد رأس للتعزية شأنه شأن مواكب السياسيين اللبنانيين المتطلعين إلى التظلل بالخيمة الأسدية. ثم إنه عندما يستحضر ذاك الشأن لا يستوقفه أن ذلك الإلتفاف من الأشقاء العرب حول نظام والده حدث في زمن كانت الكفة العربية في الميزان السوري أعلى من الكفة الإيرانية. وهو لو إستوقفه ما نشير إليه لكان تصرَّف بغير الأسلوب الذي يعتمده منذ إطلاق المبادرة ربما لأن الذين حوله لا يخلصونه المشورة وهذا أمر عظيم أو ربما لأنه كما القذافي وكما عبد الله صالح لا يستشير وهذا أمر أعظم. وهنا نتساءل: لو أن الرئيس بشّار منذ أن بلغتْه واقعة الشرارة البسيطة في درعا وفيما التداعيات المصرية والتونسية ماثلة أمامه توجَّه بنفسه إلى المدينة وعقد إجتماعاً مبثوثاً مباشرة على الإذاعات والفضائيات مع الدرعاويين الذين أساءت السلطة إليهم وإلى مناصريهم الديريين بعدما كتب أحد الفتية كلاماً على جدار وإعتبر أهل الأمن والحزب القائد السائد أن ذلك

من الكبائر في قاموس العقاب والثواب البعثي ثم إشتعل الحقل المتصحر أصلاً لدواعي شراسة الأمن والفوقية والإستئثار، لكانت خطوته هذه ربما تحاصر الإشتعال وكانت ستشكّل أمثولة في أسلوب الحاكم عندما تحدث شرارة في المجتمع ويصبح من الحكمة الإقدام فوراً على معالجة الأمر بالحنكة وليس بالقبضة ودفع قوات وآليات عسكرية لمطاردة متظاهرين، وعلى إطفاء الشرارة كي لا تمتد وتصبح حريقاً وعلى نحو ما حدث وتتواصل مشاهده. كما أن الرئيس بشّار عندما يستحضر كيف أنه تسلَّم "إمبراطورية سورية" وليس مجرد حُكم بفعل وفاة متوقعة للوالد الرئيس الذي أكل حصرمها سبقتها وفاة للشقيق الذي يتم إعداده لكي يترأس، ثم ها هي مكانة "الإمبراطورية" تنحسر على يديه بدءاً بالإنسحاب إضطراراً وليس إختياراً من لبنان، وانكماش أهمية الدور السوري بعدما طويت صفحة الدور الصدّامي، فإنه لا بد أن يتساءل بينه وبين نفسه: وماذا بعد؟ لا إستعادة الأرض المحتلة تمت ولا لبنان السوري صمد ولا العلاقة مع المجتمع الدولي مستقرة ولا الأشقاء العرب وبالذات الذين طالما ساندوا وطالما تحمَّلوا ما عادوا على ما كانوا عليه. وأما الجار التركي الأردوغاني فإنه أخذ إعترافاً رسمياً باللواء السليب من دون أن يعطي بالمقابل أو حتى ينجح كوسيط مع إسرائيل، فضلاً عن أنه بإفتراض كُتب لـ "الإمبراطورية الخمينية" أن تقوم فإن سورية لن تكون شريكة وإنما تابعة. وعلى هذا الأساس إما إستعادة كل المجد الذي كان وإما التحدي إلى ما لا نهاية. ومثل هذه الرؤية للواقع غير منطقية فالذي مضى مضى و"سورية الإمبراطورية" حالة إنقضت وأن سورية التي تبقى هي "سورية المتواضعة". وهذا زمن الحكام الذين يقنعون ويهتمون بأوضاع دولهم وأحوال شعوبهم. ومن المؤكد أن الإستدارة التي لا بد منها كانت كفيلة بوضع سورية على سكّة السلامة. وأما المضي في التحدي فإنه سيُبقي النظام السوري البشّاري حائراً أمام ثلاث تاءات (التعريب والتتريك والتدويل)، أفضلها لسورية التاء الأولى التي إذا أضاعها النظام، سيجد مهما كانت ثقته بنفسه، أنه يؤسس لمأساة وأنه سيرى أن السنوات القليلة الماضية التي كانت سنوات أكل الحصرم ستليها نهايات وفواجع.

مَن يتأمل ويقارن يتأكد.. ومَن يعش يرَ.

صحيفة "الشرق الأوسط" – نوفمبر (تشرين الثاني) 2011

كي لا نُفاجأ بـ "الجمهورية العربية السورية – التركية"

في حال بقي العناد سيد الموقف والتعامل مع الأزمة وكأنما هي سلعة بين بائع يريد تسويق بضاعته وبين تاجر يتشاطر لكي يشتري بأفضل الأسعار، فإننا قد نُفاجأ ذات يوم بقيام "الجمهورية العربية السورية- التركية" وعلى نحو مفاجأة سابقة حدثت وما تزال مستمرة وهي "الجمهورية العراقية -الإيرانية- الأميركية". ونحن هنا لا نتوقف عند التسميات وإنما الذي يعنينا أن العناد هو الذي يسبب هذا التبدل في الهوية السياسية والواقع. فلولا العناد البعثي العراقي الذي إتسمت به إدارة الرئيس صدَّام حسين للأزمة لما كانت الأمور تطورت ثم تفاقمت ووصلت إلى أن إرادة التغيير لم تعد قراراً عراقياً وإنما فِعْل أميركي إبتهج بحصوله الحكم الإيراني متجاوزاً تسمياته ونظرته للولايات المتحدة بحيث بات "الشيطان الأكبر" من ملائكة الأرض وذلك عملاً بمبدأ عدو عدوي صديقي. وهكذا بات الحرام حلالاً ونطق الحكم الإيراني قبولاً بالغزوة البوشية للعراق، وفي الوقت نفسه كان يرسم خارطة طريقه للتوغل في العراق وبحيث ما أن ينصرف الإنكليز يليهم الأميركان يمسك الحكم الإيراني بزمام الأمور في العراق ويحقق ما كان يتطلع صدَّام حسين إليه عندما غزا الكويت، ذلك أن شأن العراق عندما كان مستلباً الكويت هو مثل شأن إيران مستلبة العراق. هذا من حيث الشأن النفطي. أما من حيث الشأن السياسي فإن شأن الحكم السوري عندما كان مُستلباً لبنان يصبح بأهمية أحد هذين الشأنيْن.

القول بأن صدَّام حسين سهَّل بالعناد وتغييب البعيدي النظر الذين إذا هو إستشارهم وأخلصوا التحليل والرأي الواعي، مخطط إنتهاء بلاد الرافديْن "جمهورية عراقية- أميركية- إيرانية"، مع أن الإصغاء إلى تمنيات البعض من إخوانه القادة العرب كان كفيلاً بتصحيح الخطأ وهو هنا إجتياح الكويت فلا يصبح بسبب العناد خطيئة أفرزت خطايا وإنتهت إلى كوارث بحيث أن العراق ليس فقط لم يعد رقماً صعباً في المعادلة العربية والإقليمية وإنما ها هوالآن كيان كبير على أهبة أن يتناثر كيانات أو ربما "الولايات المتحدة العراقية" كحل وسط لتفادي إستقلالية الكيانات.

الآن تتكرر ثقافة العناد بالنسبة إلى الموضوع السوري على رغم أن الذين نصحوا كانوا من الحريصين على أن لا ينتهي أمر سورية على النحو الذي إنتهى إليه أمر العراق. فكما لا يستطيع الناصحون إعتبار الإقرار بأن تعامُل النظام مع المعترضين عليه هو مسألة داخلية ومثل تعامُل كبير الأسرة مع أفراد العائلة وليس من حق أحد أن يتدخل في شأن تأديب هذا الإبن أو معاقبة تلك الأبنة.. وخلاف ذلك، فإنه لا يجوز لهذا النظام عدم إستحضار ما أصاب غيره، كما لا رؤية واقعية لديه بالنسبة إلى أن اللذين يقودان التنبيه ثم التحذير هما من كان النظام يعوِّل عليهما الكثير بل ويعتبرهما من أوراق الدعم الفاعل سياسياً ومالياً لموقفه. ولكن هذين الصديقيْن الحليفيْن وجدا كما غيرهما مِن قبل أن النظام في سورية يريد إستعمالهما وبأن يصغيا إليه بدل أن يصغي إليهما.

وعندما تعود بنا الذاكرة إلى طبيعة العلاقات السورية – التركية والعلاقات السورية – القَطَرية طوال ست سنوات مضت وكيف أنه خُيِّل لنا لبعض التأمل أن محوراً بالغ ألأهمية يشق طريقه للتصدر تمهيداً لإختراق بالغ الخطورة في العمل العربي الإسلامي يكون موضع رعاية المجتمع الدولي له بدءاً بالإدارة الأميركية وصولاً إلى الحكومات الأوروبية، ثم نتأمل في ما إنتهت إليه العلاقة بين الرئيس بشّار الأسد وكل من الرئيس رجب طيب أردوغان والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني... إنه عندما تعود بنا الذاكرة ونتأمل في الواقع المستجَد نفترض أن هناك مَن كان يُضمر غير ما يقول أو يفعل. كما أننا في إطار الإستحضار نتوقف عند حقبة الإزدهار النوعي للعلاقة السورية – التركية وكيف أنها نمت بين النصف الثاني من العام 2003 كما نمويعض أنواع الخضار والفاكهة في البيوت البلاستيكية وبلغت القمة في النصف الأول من العام 2004 ثم توالت إزدهاراً حتى قبل أن تبدأ إنتفاضة 2011. ومن علامات هذا الإزدهار أن الرئيس بشّار طوى إلى غيررجعة الإستحضار من جديد ورقة الإسكندرون المسلوبة كأرض سورية شأنها إلى حد ما شأن الجولان كأرض سورية محتلة، وذلك بقيامه يوم الثلاثاء5 يناير/كانون الثاني 2004 بزيارة رسمية إلى تركيا الأردوغانية هي الأولى (حتى ذلك التاريخ) منذ إستقلال سورية قبل ستين سنة. وعندما تكون الزيارة رسمية وتسبقها إتفاقات وتشكيل لجان تشمل السياسة والإقتصاد والأمن ثم يحرص الرئيس السوري الزائر على إبلاغ إحدى الفضائيات التركية بأن سورية ضد قيام دولة كردية في العراق وهو ما ترتاح له تركيا، فهذا معناه أن نوعاً من التسليم بـ "شرعية" تركية للإسكندرون، وكل ذلك بأمل أن تحصل سورية البشّارية على حل متوازن على يد إسلامية تركية– أردوغانية

مسنودة بيد خليجية قطَرية حمَدية وكِلتاهما موضع الدعم الأميركي لهما إلى جانب أن خطوطهما زمنذاك سالكة مع إسرائيل وفي الوقت نفسه مع إيران وحركة "حماس". لكن الرياح جرت بما لا يتوقع أو لا يتمنى أو لا يتفهم الرئيس الظروف وهكذا بات الحليف التركي يستعجل رحيل بشَّار الأسد وبات الحليف القَطَري يجاريه في ذلك. وبدل أن يوظِّف الرئيس بشَّار هذا التحول في موقف الحليفيْن الصديقيْن لجهة الإقدام على خطوات نوعية تبقيه وتشكِّل حيثيات لتفكيك مراكز القوى في النظام، فإنه يواصل التحدي وبإسلوب الشاري المتشاطر في التعامل مع البائع المتحاذق، ومن دون أن يستوقف الرئيس بشَّار أن الإكثار من تأجيل الحسم معه وكذلك إضافة المزيد من الأسماء السياسية والعسكرية والأمنية في نظامه إلى لائحة المغضوب عليهم معناهما في جانب من اللعبة أن بقاءك وارد إلى حين لكن من دون الحاشية العائلية والأمنية والسياسية. وعندما لا يتجاوب الرئيس بشَّار مع هذا التوجه فإن ما قد يحصل هو أن الإنقسام وارد والإقتتال أيضاً وأن "الجمهورية العربية السورية-التركية" إحتمال وارد هو الآخر. أليس هذا ما إنتهى إليه أمر بلاد الرافديْن التي باتت واقعياً "الجمهورية العربية العراقية – الإيرانية".

صحيفة الشرق الأوسط – ديسمبر (كانون الأول) 2011

الإنصراف بالتي هي أمكن

برسم بشّار

إذا كان العام 2011 هو عام التغيير العربي الجزئي "المضمَّخ" بأنفاس أطلسية ومن دون أن يتم حسْم ما جرى هل كان إنتفاضة أم ثورة أم فورة أم على حد ما قاله مواطن مصري عبْر إستطلاع فضائية مصرية "كان الذي جرى عورة"، فإن العام 2012 سيدخل التاريخ العربي المخضرَم على أنه عام إيقاف موجة التغيير عند حدْ "حاجز حِفْظُ ماء الوجه" الذي هو مثل الحواجز الإسمنتية التي يتم إستحداثها لدرء إندفاع إعصارات كذلك الذي حدث على الشاطئ الياباني جارفاً الحجر والبشر وكل ما هو على الأرض بما في ذلك الطائرات والشاحنات. وبفعْل "حاجز حِفْظُ ماء الوجه" وجدْنا الموجة تصطدم بالحاجز ونجد بالتالي ظاهرة التغيير تراوح مكانها فلا قدرة لها على مواصلة الإندفاع ولا هي موضع رضى الناس على إستمرارها.

نستند في هذا الذي نقوله إلى ما حصل في مصر وتحديداً مفاجأة الدكتور محمد البرادعي الذي هو رائد تيار المواجهة الكلامية الفاعل ضد حُكم الرئيس حسني مبارك والذي إستطاع تحقيق إلتفاف حوله في فترة زمنية قياسية، خصوصاً أنه حديث العهد في المواجهة حاله حال مواطن مغترب حقق نجاحاً مالياً في بلاد الإغتراب وعاد بعدما تقدَّم به العمر إلى بلده ليستثمر ما جناه في مشروع يعتاش منه. كذلك نستند إلى ما إنتهت إليه المنازلة اليمنية وكيف أن ما تحقّق للرئيس علي عبد الله صالح كان أشبه بالعلاج السحري لإنقاذ حالة مَرَضية مستعصية، فضلاً عن أن النهاية السعيدة للمنازلة حفِظت ماء وجه اليمن الوطن والشعب والرئيس في وقت واحد، وإلى درجة أن الرئيس حسني مبارك كان يتمنى لو حصل له ما حصل للرئيس علي عبد الله صالح، بدل أن يبقى على النحو الذي هو عليه منذ أن تقررت محاكمته، ممدَّداً على نقالة تحمله من سرير في المستشفى إلى طوافة تنقله إلى مبنى المحكمة ثم يتم إنزاله ممدَّداً على النقالة ووضْعه داخل قفص المحكمة ثم تبدأ رحلة العودة إلى سرير المستشفى، وهو مشهد مسيء إلى مصر الدولة والشعب ومهين إلى رئيس بالغ ملايين المصريين في تعظيمه يوم كان في سدة الرئاسة وها هم يبالغون في إهانته الآن ولا ندري كيف ستكون عليه حالهم إذا حدثت في اللحظة الأخيرة

مفاجأة بحيث تأخذ المحكمة في الإعتبار المطالعات المثيرة للمحامي فريد الديب كبير المدافعين عن مبارك ونطالع في الصحف وعبْر الفضائيات ما يفيد بأن مبارك الظالم إنتهى مظلوماً وفي هذه الحال سنرى الأطياف التي رمته بكل أنواع الذم تعاود الإشادة به. فهذه مع الأسف طبيعة شخصية المصري لا يحبذ الوقوف إلى جانب الآخر، فإما أمامه وإما وراءه. كما نفترض أن الرئيس الآخر زين العابدين بن علي والذي حاله جسدياً أفضل بكثير من حال مبارك، خاطب نفسه وهو يتابع ما حصل لعلي عبد الله صالح بالقول: يا ليت هذا الذي جرى له حصل معي.

الذي فعله البرادعي والذي كانت أفكاره ونسبة الإلتفاف الشعبي حوله من شأنها أن تحقق5 احتمال فوزه بالرئاسة، قرر فجأة الإنصراف وذلك بعدما وجد أن السلطة التشريعية باتت في عهدة الإسلاميين (الإخوان والسلفيون) وأنه لكي يحظى بتأييدهم له رئيساً للجمهورية عليه أن يجاريهم في أفكارهم وهذا معناه أنه ينقلب على ما كان يبشر به. وهو لو قرر الإنصراف قبل أن تبدأ النتائج الأولية للإنتخابات البرلمانية لكان بدا في ذلك أنه غير مرتاح لما يحدث وأنه بالتالي لن يحقق برنامجه وأن انصرافاً بالتي هي أمكن أفضل وأكرم له من هزيمة متوقعة على أساس أنه إذا فاز الإسلاميون لن ينال منهم التأييد إلاّ في حال نالوا منه المجاراة، وإذا مدَّد المجلس العسكري فترة البقاء فإنه لن يكون قادراً على مواجهة الجنرالات. وهكذا نراه يوم السبت 14 يناير/كانون الثاني 2012 قبل عشرة أيام من حلول ذكرى "ثورة 25 يناير" وفيما معركة السلطة التشريعية حُسمت لمصلحة الإسلاميين وإختار "الإخوان" لرئاسة "مجلس الشعب" الدكتور سعد الكتاتني يُصدر بياناً يعلن فيه إنسحابه من سباق الرئاسة محمِّلاً "المجلس العسكري" وزر إصرار الجنرالات الحفاظ على النظام السابق مضيفاً "أن الربان – يقصد المجلس الأعلى للقوات المسلحة – أدخلنا في متاهات وحوارات عقيمة وإنفرد بصنع القرارات وبأسلوب ينم عن تخبُّط وعشوائية في الرؤية..."، وفي الوقت نفسه لا يسمح "أن يُحمِّل ضميره بالترشُّح للرئاسة أو أي منصب رسمي آخر إلاّ في إطار نظام ديمقراطي حقيقي يأخذ من الديمقراطية جوهرها وليس فقط شكلها". وفي حين عزَى البرادعي في بيانه "الشهداء الأبرار وآلاف الضحايا من المصابين" فإنه لم يعتذر عن قراره بالإنسحاب من سباق الرئاسة الأولى من عشرات الألوف الذين إلتفوا حوله وساندوه في معركة الرئاسة وهو بذلك ترك وراءه خصومة دائمة مع المؤسسة العسكرية وحالة إرتباك في أوساط الذين وقفوا معه سيتشتت شملهم بين هذا المرشح أو ذاك أو النأي عن تأييد أحد كنوع من التعزية غير المُعلنة لـ "مرشحهم البرادعي" الذي بدا عزوفه وهذا الأسلوب في الإنصراف نوعاً من

الأنانية بمعنى أن الذي يعنيه كان شخصه وليس حماسة أطياف عريضة من المصريين لترؤسه. وعند التأمل في ردود الفعل على ما فعله نجد أن هنالك ما يشبه خيبة الأمل به أكثر من الإعجاب بما ارتآه في لحظة الحاجة إلى بقائه.

وبالعودة إلى الإنصراف الآخر فإننا نرى أن الرئيس علي عبد الله صالح حقق ما يشبه حال فوز أحد المساكين الذين ضاقت بهم سُبُل العيش وفجأة يجد أن أرقام ورقة اليانصيب التي إشتراها بمبلغ زهيد ربحت الجائزة الكبرى وبات يملك ملايين. وبالمقارنة يمكن القول إن ذلك المسكين هنا هو الرئيس علي عبد الله صالح الذي باتت هنالك إستحالة لبقائه في الحكم كما لتحقيق تطلعاته من حيث توريث إبنه، وأن ورقة اليانصيب ذات الستة أرقام هي المبادرة الخليجية التي أوضحت أن الرجل ليس فقط لم ينته كما إنتهى الرئيس حسني مبارك ومن قبل الرئيس زين العابدين بن علي وبينهما الرئيس معمّر القذافي، وإنما نال أفضل إنصراف ذلك أنه لم يغادر إلاَّ بعدما حصل على الحصانة التي تنجيه من ملاحقة كتلك التي ستطول وتتشعب بالنسبة إلى بن علي ومن مطاردّة متقطعة للرئيس عمر حسن البشير ومن محاكمة مهينة للرئيس حسني مبارك بقدر ما هي مسيئة للسمعة المصرية. وهذه الحصانة معناها أن الإقامة ممكنة خارج اليمن في الولايات المتحدة التي سافر إليها بغرض العلاج وفي أي بلد خليجي ما دامت المبادرة خليجية والأخذ بالحصانة نتيجة نصيحة خليجية – دولية وهذا يعني أن لا محاكمة له ولا أحكام عليه مما يجعله طريدة لمحكمة دولية أو سواها، وفي هذه الحال فهو موضع القبول إذا لم نقل إنه موضع الترحيب. لكن المهم أن يرضى عبد الله صالح ويَقنع بالدهر الرئاسي الذي ناله فلا يعتبر أن الحصانة هي بمثابة حق مشروع يُجيز له أن يحذو حذو نظيره الباكستاني برويز مشرف الذي يصر على العودة إلى باكستان بأمل أن يستأنف الترؤس غير عابئ بالتحذيرات له من أنه سيلقى نهاية بنظير بوتو أو سيتم القبض عليه لمجرد نزوله من الطائرة التي ستنقله من لندن إلى إسلام أباد. ولعل تطلعات علي عبد الله صالح إلى أن يستأنف سببها أنه سيثأر من الذين تسببوا بالقذائف الحارقة أطلقوها عليه وهو في المسجد بتشوهات في يديه ووجهه. كما أن هذه التطلعات يمكن أن نقرأها بين سطور كلامه الإعتذاري من الشعب اليمني أو نلاحظها في قسمات وجهه وهو يتلفظ بالإعتذار الذي كان رغم كل الإفتراضات يؤكد ظاهرة الحضور المتَجِّي للحذاقة السياسية لدى رجل الدولة. وبهذا الإعتذار الطفيف يطفئ بعض الشيء من النار التي تركها مشتعلة في صدور نصف اليمن أو أكثر نتيجة أنه إعتبر كما سائر جنرالات حكموا أن الوطن كما الشعب هما الحاكم.

ونخلص إلى القول إن بداية العام 2012 كانت لافتة لجهة الذي ينصرف تسللاً مثل الدكتور محمد البرادعي ومن دون أن يعتذر والذي ينصرف محصَّناً ومعتذراً مثل الرئيس علي عبد الله صالح في إنتظار أن يقرر الرئيس بشّار أن الإنصراف بالتي هي أمكن مع الإعتذار على نحو ما فعل الرئيس اليمني هو أكرم تسوية خصوصاً أن صيغة التسوية هنا عربية - دولية. لكن الأمر مرهون بمن يَعتبر ويصغي إلى النصيحة.

صحيفة "الشرق الأوسط" - يناير (كانون الثاني) 2012

المضافات الممكنة

لبشّار المتنحي

على وقع المكايدات في كواليس مجلس الأمن وكيف أن "دبلوماسية الاشمئزاز" و"دبلوماسية الذهول" و"دبلوماسية الخذلان" و"دبلوماسية التذبذب" و"دبلوماسية المكر"، أدخلت إلى "موسوعة لغة التعامل في أروقة المنظمة الدولية"، وباتت من حيث التصنيف مثل مفردات ذاع إستعمالها خلال خمسة عشرة سنة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر "الدولة المارقة". على وقع هذه المكايدات وإخفاق مجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقدة يوم السبت 4 فبراير (شباط) 2012 في التوصل إلى قرار بالإجماع حول الأزمة السورية، يسير الكلام وفي خط موازٍ حول أي دولة يمكن أن تستضيف الرئيس بشّار الأسد وأفراد عائلته الصغرى، ومن دون أن يؤتى على ذكر آخرين من أفراد النظام، ربما لأن الأكثر أهمية بين هؤلاء الآخرين سبق أن أدرجت أسماؤهم كممنوعين من دخول بعض الدول. وهذا الوضع بشقيه، أي المكايدة في كواليس مجلس الأمن والكلام حول "الملاذ الآمن" للرئيس بشّار وعائلته الصغرى، يجعلنا نستحضر بعض ملامح حالات تحقق للبعض اللجوء، مثل لجوء زعامات يمنية إلى سورية ومصر وسلطنة عمان، وزعامات جزائرية إلى أبو ظبي، وزعامات عربية وغير عربية إلى السعودية أحدثها الرئيس زين العابدين بن علي، وأضاع البعض الآخر هذه الفرصة على نحو تضييع الرئيس صدّام حسين للاستضافة الإماراتية في حمى الشيخ زايد - رحمة الله على الاثنين - مع ملاحظة أن الحالة السورية هي الأكثر غرابة، ونقول ذلك على أساس أن الملاذ الآمن في حال بات لا بد من إذعان الرئيس بشّار الأسد للتنحي وليس للتخلي، لأن تجربة مصر في موضوع التخلي تكاد تورث احترابا أهلياً في مصر، هي بريطانيا، لكون الرئيس بشّار كما الأكثرية من العرب الذين عرفوا بريطانيا طلاباً أو مقيمين وإن بالاضطرار، يفضلون لندن وبقية مدن الريف البريطاني على غيرها من مدن أوروبا وأريافها. لكن بعد قسوة الموقف البريطاني على الرئيس بشّار إلى درجة أنه بات صنو الموقف الأميركي والموقف الفرنسي، فإن استضافة الرئيس بشّار بكامل العائلة ستكون مستغربة، أو فلنقل مستبعدة.

الملاذ الآمن الآخر هو من باب الإفتراض إسبانيا لكون العلاقة بين الرئيس بشّار والملك كارلوس قوية. وكان عمل على تقوية الأواصر بين الجانبين الدكتور محسن بلال الذي شغل لبضع سنوات منصب السفير لدى إسبانيا قبل أن يتم تعيينه وزيراً للإعلام. ولقد ساعد عنصر التميز لعلاقة الرئيس بشّار بالدكتور محسن أن الأخير كان لفترة أحد أساتذة بشّار الذي يدرس الطب. لكن هذه العلاقة بعد الذي جرى في سورية على مدى سنة والموقف المتشدد للاتحاد الأوروبي من النظام السوري تجعل أهل الحكم الإسباني محرجين في حال أنهم استضافوا صديقهم.

عدا إسبانيا لا يعود هنالك ملاذ آمن أوروبياً سوى روسيا (توأم سورية من حيث الحروف العربية) التي هي منفى أكثر من أن تكون مضافة حاكم صديق. ثم إن روسيا التي وقفت مع نظام الرئيس بشّار وعطلت مرتين قراراً يصدر في مجلس الأمن حول الأزمة السورية المتفاقمة، ستبذل جهوداً إستثنائية مع أهل الحكم الذين سيأتون بعد الرئيس بشّار، وخصوصاً إذا كان الآتون هم الذين لم تترفق الدبلوماسية الروسية بهم بل اصطفت إلى جانب الرئيس بشّار ضدهم. وفي هذه الحال فإن الحكم الجديد سيتعامل مع روسيا بالكثير من التحفظ، ولا نستبعد أن يحصل مع كرملين بوتين – ميدفيديف، هذا إذا استمر ذلك الثنائي الحاكم لروسيا، ما حصل مع كرملين بريجينيف – كوسيغن من جانب الرئيس (الراحل) السادات الذي أذل الإتحاد السوفياتي أرخص إذلال، حيث إنه اعتمد قاعدة الطرد والإلغاء، طرد الخبراء السوفيات العاملين مع القوات المسلحة وإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون الذي سبق أن أبرمها بدافع الاضطرار، بل قد يجوز القول إنه أبرمها لكي يلغيّها، وتلك إحدى وسائل الإذلال التي كانت موضع ترحيب الإدارات الأميركية المتعاقبة وإحدى القذائف الفاعلة في تفويض الإمبراطورية السوفياتية لكون القذيفة الساداتية التي صفق وهلل لها المصريون من عسكريين ومدنيين باستثناء بعض المنظرين اليساريين كانت إحدى طلقات الإهانة للدولة العظمى التي تهاوت لاحقاً على أيدي غورباتشوف، ثم ما لبث أن تحايل عليه يلتسين سالباً النصر منه، ثم انتهى هنا الأخير غارقاً في السكر مورثاً المجد بضمان عدم المحاسبة لعهده لأحد ثعالب الـ "كيه جي بي" فلاديمير بوتين الذي وجد في الأزمة السورية أنها لعبة "البوكر" الوحيدة التي قد تعود عليه، كمتطلع إلى العودة رئيساً – قيصراً هذه المرة، ومن خلال "الفيتو" بعوائد مليارية. ومن هنا قد ينتهي أمر الاتكال السوري البشّاري على روسيا بأنه كان أسوأ الاتكالات، وأن ارتضاء المبادرة العربية كان هو الأفضل والأكرم.

بطبيعة الحال لا تبدو الصين ملاذاً آمناً للرئيس بشّار، وهي خيار غير موضوعي بالنسبة إليه، خصوصاً أن الصين التي في حال لن تتخلى في التصويت الآتي عن إستعمال "الفيتو" ستفقد أسواقاً ومشاريع وصفقات مع الدول العربية أكثر مما ستربح جراء ذلك الإستعمال، وكان من شأن الامتناع عن التصويت أن يخفف من مخاطر الفقدان المشار إليها لولا أن عقدة الكرملين دائماً تتحكم بها.

بين المضافات الممكنة هنالك فنزويلا شافيز لكن الرجل الذي يصارع مرض السرطان قد لا يعيش طويلاً ويأتي بعده من لا تربطه بالرئيس بشّار تلك العلاقة التي هي حالياً بين شافيز وبشّار. كما أن الحال ينطبق على كوبا الكاستروية التي لا بد ستنقلب على نفسها بعد كاسترو الأول الذي هو في الوضع الصحي الصعب وكاسترو الشقيق الذي يدير لكنه لا يحكم. ثم إن المضافة الأميركية اللاتينية تبعث في النفس السورية شعوراً بالخشية وتذكر الضيف بالذي جرى ذات يوم للعقيد أديب الشيشكلي الذي ظن أنه بالابتعاد إلى آخر نقطة في القارة اللاتينية لا يمكن أن يطاله أحد.

استناداً إلى واقع العلاقات الراهنة وتجارب التعامل بين بشّار الأسد، الرئيس، ومعظم الدول العربية، فإنه لا مجال للاستضافة في أي من هذه الدول. وحتى الدول التي رحبت باستضافة شخصيات وعائلات من حقبة الحكم الصدّامي في العراق، تعيش منذ أن حصل "الربيع العربي – الأطلسي" أوضاعاً يصعب على أي منها استضافة من ليس من مناوئي ذلك "الربيع"، وهذا يحدث للمرة الأولى لأن الأبواب العربية دون تحفظ استقبلت العراقيين الصدّاميين وغير الصدّاميين وحققت لهم الأمان النفسي والعيش بكرامة أو بالحد المعقول المحسوب منها.

قد يظن البعض أن نوعاً من السهو حصل لأننا لم نأت على ذكر إيران ولبنان، وفي هذا الصدد يمكن القول إن ملاذاً آمناً في إيران مستبعد، لأن معناه اختيار الرئيس بشّار للنظام الذي هو عملياً السبب في الذي جرى له. وأما لبنان فإنه من حيث مقومات الاستضافة مثالي إنما في غير هذه الظروف. وهنا يحتاج الأمر إلى بعض التوضيح.. ففي الزمن الغابر، أي من عام 1975 رجوعاً إلى الأربعينات وما تلاها وبالذات في زمن الإنقلابات العسكرية في سورية ثم الوحدة المصرية – السورية، كان لبنان هو الملاذ الآمن لكبار أهل الحكم يلقون فيه الإقامة الهادئة والإهتمام الأخوي عدا حالات من الإغتيال تفرضها مقتضيات الإنقلابات والمنقلبين على الشرعيات الدستورية وعلى بعضهم البعض. استضاف لبنان شكري القوتلي وخالد العظم وأكرم الحوراني وصلاح البيطار وميشال عفلق.. والقائمة طويلة. وفي

ذلك الزمن لم يكن هناك "اللوبي الأسدي" الذي بات عليه، متمثلاً في "حزب الله" أقوى قوة عسكرية في لبنان، و"حركة أمل" أقوى قوة سياسية شيعية، و"المردة" القوة المارونية الشمالية التي تتبادل زعامتها المتمثلة في شخص سليمان فرنجية الجد الرئيس ثم بعد ذلك في شخص سليمان فرنجية سليمان الحفيد النائب الوزير، الاحتضان السياسي مع عائلة الأسد، و"حركة الإصلاح والتغيير" التي يتزعمها الجنرال النائب ميشال عون الذي كان عدواً لدوداً للأسد الأب فبات صديقاً صدوقاً للرئيس بشّار بموجب تحالفات اضطرارية من أجل تطلعات ترئيسية.

هذا إلى جانب قوى سياسية ومذهبية متناثرة تصطف حول الحكم الذي يقوده الرئيس بشّار. وبمقياس النسبية فإن للرئيس بشّار في لبنان ما دام ممسكاً بزمام الأمور في سورية ثلثي الأطياف والقوى السياسية الفاعلة في الساحة اللبنانية. لكن مع ذلك لا يمكن الجزم بأن الرئيس بشّار يمكن أن يرد الملاذ الآمن في لبنان، لا في بقاعه المحاذي للحدود مع سورية، ولا في جنوبه في حمى "حزب الله"، ولا في شماله في حمى الحليف سليمان فرنجية تفادياً لمفاعيل الغضب العكاري والطرابلسي السنّي الذي يشكل ما يشبه الخط المكهرب الذي يفصله عن الجمع العلوي اللبناني، وبالتالي عن الشاطئ السوري العلوي ومعه الجبل العلوي. أما لماذا ليس لبنان مع أن ثلثيه معه كرئيس، فلأن تعديل المواقف يستتبع التغيير الاضطراري الذي سيحصل في حال أقنعت الدبلوماسية الروسية في شخص رئيسها سيرغي لافروف ورئيس مخابراتها ميخائيل فرادخوف، الرئيس بشّار بأن جزءاً مما فعله الرئيس علي عبد الله صالح قد يكون الحل الذي لا حل غيره ولا مجال أمام روسيا بوتين أن تفعل أكثر مما فعلته. وفي هذه الحال فإن اللجوء إلى الطائفة وإعلان دولة منها ليس حلاً لأنها في هذه الحال دولة لا تحظى بإعتراف أحد، وأن الإصرار على الحل الأمني لن يؤدي إلا إلى النهاية الليبية، وأن المراهنة على فوضى في لبنان من شأنها أن تؤذي، لكنها مرفوضة حتى من روسيا التي تفضل أن يتم التخلي عن السلطة إلى مجلس عسكري لا يشمل قادة ممنوعين دولياً. وفي هذه الحال لا يسود الإنطباع بأن صفحة الطائفة العلوية طويت وحلت محلها صفحة الطائفة السنية. فالمجلس العسكري يضم جنرالات من كل الطوائف، كما أن هذا المجلس كفيل بحفظ العلاقات التاريخية لجهة التعاون العسكري مع روسيا وهي علاقات أقوى بكثير من العلاقات السياسية والحزبية. وهكذا نخرج جميعاً من المأزق وكفى المعاندين عواقب العناد.

صحيفة "الشرق الأوسط" - فبراير (شباط) 2012

يوم إنقلبت سورية للمرة الأولى

في مثل هذا الشهر الربيعي قبل ثلاثة وستين عاماً، وتحديداً يوم الأربعاء 30 مارس/آذار 1949 كان الصباح الدمشقي على موعد مع حدث غير مألوف. وعلى نحو رواية سمعتها من بعض إخواننا الدمشقيين الذين عايشوا تلك المرحلة فإن الذي فاجأ الناس الذاهبين إلى متاجرهم أو وظائفهم وفاجأ التلاميذ الذاهبين إلى مدارسهم صباح ذلك اليوم كان منظر الإنتشار العسكري في الساحات العامة وأمام مداخل البرلمان الذي كان برلماناً بجدارة ورئاسة الحكومة التي كان من يترأسها لا يُفرض وفق إرادة الشخص الواحد في الحزب الواحد كما الحال على مدى نصف قرن لاحق. لم يألف الدمشقيون مثل هذه المظاهر العسكرية من قبل وبالذات الدوريات المتحركة من شارع إلى شارع. وكان الإنطباع الأول أن هذه المظاهر ربما تتصل بمحاكمة مقدم في الجيش بتهمة علاقته بشبكة تجسس صهيونية وفضيحة مركب محمَّل بالأسلحة إلى سورية كان من المفترَض وصوله إلى اللاذقية لكنه لم يصل وقيل إنه غرق في مياه اليونان ثم يتبين أن المركب وصل إلى تل أبيب وبمعرفة ذلك الضابط السوري الذي كانت بدأت محاكمته.

الواقعة شبيهة بفضيحة الأسلحة الفاسدة التي أسقطت الملك فاروق في مصر وكانت حيثياتها نقطة إنطلاق "حركة الضباط الأحرار" لاحقاً للقيام بـ "ثورة 23 يوليو 1952".

لم تستغرق دهشة الدمشقيين كثيراً، فبعد بضع ساعات بدأ جنود يلصقون على بعض جدران الشوارع أوراقاً مطبوعاً عليها نص البلاغ الأول من "القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة" حاملاً تاريخ 30 آذار 1949 متضمناً موجبات قيام الجيش بالإنقلاب العسكري الذي كان الأول في مسلسل إنقلابات سورية وعربية لاحقة. والموجبات هي: "مدفوعين بغيرتنا ومتألمين مما آل إليه وضع البلاد من جرَّاء إفتراءات وتعسُّف مَن يدّعون حكامنا المخلصين، لجأنا مضطرين إلى إستلام زمام الحكم موقتاً في البلاد التي تحرَّصت على المحافظة على إستقلالها كل الحرص، وسنقوم بكل ما يترتب علينا تحرُّص وطننا العزيز غير طامحين بإستلام الحكم، بل

القصد من عملنا هو تهيئة حُكْم ديمقراطي صحيح يحل محل الحكم الحالي المزيف. وإننا لنرجو من الشعب الكريم أن يلجأ إلى الهدوء والسكينة، مقدِّماً لنا كل المعونة والمساعدة للسماح لنا بإتمام مهمتنا التحريرية. وأن كل محاولة تخل بالأمن والتي يمكن أن تَظهر من بعض العناصر الهدامة الإستثمارية تُقمع فوراً دون شفقة أو رحمة".

بعد البلاغ رقم واحد صدر الثاني داعياً الشعب إلى الهدوء محذِّراً "كل من يتجول حاملاً أسلحة مهما كان نوعها بالإعدام فوراً". ثم صدر الثالث الذي يمنع التجول من السادسة صباحاً وحتى إشعار آخر.

وعلى نحو ما فعله جنرالات "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" في مصر بعد توليّتهم إدارة شؤون البلاد بتفويض من الرئيس حسني مبارك الذي بات متهماً وتحولت محاكمته إلى مهزلة، فإن القائد العام للجيش الزعيم حسني الزعيم دعا عدداً من نواب البرلمان إلى مكتبه وأحاطهم بالأسباب التي حدت بالجيش إلى القيام بالإنقلاب موضحاً أنه سيعقد إجتماعاً مع رئيس البرلمان (فارس الخوري وهو مسيحي) للتشاور معه في تشكيل حكومة جديدة. وبعد هذا الاجتماع حدَّد أمام عدد من الإعلاميين تم استدعاؤهم إلى وزارة الدفاع الأسباب الموجبة للإنقلاب على النحو الآتي:

أولاً – الهجوم المتكرر على الجيش من مجلس النواب.

ثانياً – إظهار الجيش في مختلف المناسبات بمظهر غير لائق بسمعته كجيش عربي فتي. وآخر تهمة وُجّهت إليه هي إتهام فريق من رجاله بالسارقين... ما إلى ذلك.

ثالثاً – ما لمسناه من الشعب عامة وهو عدم رضاه عن الحالة في البلاد بوضعها الحاضر. (وضرب مثلاً على ذلك بعض الضباط الذين زجوهم في السجون بتهمة السرقة بيد أن التحقيق أظهر براءتهم وإتضح أنهم فقط مهملون لواجباتهم الرسمية...).

وأضاف: "لقد اضطررنا لإحتجاز حرية بعض الأشخاص من الرسميين موقتاً. أما الآن فإننا ندرس الموقف ونعمل على تشكيل حكومة بالتشاور مع رئيس مجلس النواب. وستكون هذه الحكومة دستورية وقد يكون أعضاؤها من المجلس أو من خارج المجلس كلهم أو بعضهم. على أن هذا لن يمنع الحكومة المقبلة من إجراء إنتخابات جديدة تُستفتى فيها الأمة لتعرب عن إرادتها إذا رأت ذلك ضرورياً. إن حركتنا التي قمنا بها تحريرية، وهي حركة داخلية محض. نحن جماعة عرب

مؤمنون، وإننا لنعلن بأن كل دولة، عربية كانت أم أجنبية، تفكر في الإعتداء على حدودنا، سنقاومها بقوة السلاح. كما أنه ليس هنالك أي إتصال بهذا الشأن أو غيره مع الحكومات الأجنبية، لقد نبَّهْنا المسؤولين إلى مغبة التشهير بالجيش والتنكيل بسمعته ولكنهم لم يستمعوا إلى نصائحنا. وأكرر أمامهم أن ما قمنا به هو عمل مؤقت وهو ليس ديكتاتورياً بأي وجه من الوجوه...".

وكان لافتاً نأي الإنقلابيين عن العنف وتفادي أسلوب القمع وكذلك عدم إهانة الزعامات المدنية التي تحكم البلاد في ظل مناخ ديمقراطي وصحافة متنوعة وحياة حزبية راقية. ومن دلائل ما نشير إليه أن قائد الإنقلاب حسني الزعيم كان توجَّه قبل إجتماعه بأصحاب الصحف والمراسلين إلى منزل رئيس البرلمان فارس الخوري برفقة القطب الدرزي الأمير عادل إرسلان وبعض النواب وتبادل معه في إجتماع مطول وجهات النظر في شأن تشكيل حكومة جديدة ثم عاد إلى مكتبه في وزارة الدفاع لمتابعة تطورات الموقف. كما أن حسني الزعيم أطْلَع المجتمعين على خطوات تم إتخاذها قبل إعلان البلاغ رقم واحد ومن بينها أن قوة من الشرطة العسكرية توجهت في الثانية والنصف فجر يوم الأربعاء 30 مارس 1949 إلى منزل رئيس الجمهورية شكري القوتلي حيث جردت أفراد حرس الرئيس (وهم من الدَرَك) من أسلحتهم ونقلت الرئيس القوتلي في سيارة عسكرية إلى المستشفى العسكري في المزة. في الوقت نفسه إتُخذت إجراءات مماثلة حول منازل رئيس الحكومة وزير الخارجية والدفاع خالد العظم، ووزير الداخلية والمعارف محسن البرازي، فضلاً عن بعض كبار الموظفين من مدنيين وأمنيين. وفي المستشفى العسكري كان هنالك تعامُل محترَم نسبياً مع الزعامات الوافدة شبيه إلى حد ما بالتعامل الذي أراده المجلس العسكري في مصر بالنسبة إلى الرئيس حسني مبارك بعد 63 سنة من الواقعة السورية. فقد تم تخصيص خمس غرف في المستشفى العسكري للقوتلي والعظم والبرازي. وعندما طلب الرئيس القوتلي وآخرون بعض الكتب والأدوية التي يتناولونها تمت التلبية على الفور.

بالعودة إلى ما حدث بعد البلاغات العسكرية الأول والثاني والثالث، وقبل إستحضار ما جرى لاحقاً في حق الزعماء وبقية المتحفَّظ عليهم من مدنيين وعسكريين نشير إلى أن أربعة بلاغات أخرى صدرت وأغلق الإنقلابيون بالبلاغ رقم 7 ملف إصدار البلاغات والإنتقال إلى إصدار المراسيم التي بموجبها يتم ترتيب البيت الإنقلابي. وفي حين كان البلاغ رقم 4 عبارة عن تحذير لأصحاب الأفران وتجار المواد الغذائية من رفع الأسعار تحت طائلة أقصى العقوبات، فإن البلاغ رقم 5 حذَّر من "أي شائعة مغرضة يراد منها صبْغ الحركة الوطنية التي قام بها الجيش

بغير صبغتها الحقيقية، ذلك أن مهمة القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة في الوقت الحاضر تنحصر في تهيئة حُكْم ديمقراطي صحيح في البلاد ينقذها من المحنة التي مرت بها...". أما البلاغ رقم 6 فكان التأكيد من جانب القيادة الإنقلابية بأنه سيتم تسليم مقاليد الحكم إلى أول حكومة دستورية يتم تشكيلها. ثم كان البلاغ رقم 7 ختام البلاغات وفيه دعوة الموظفين إلى ممارسة أعمالهم تحت إشراف أمناء الوزارات وذلك إلى أن يتم تشكيل الحكومة.

في اليوم الثاني للحركة الإنقلابية تأكد الناس من هوية أقطاب الحركة، ذلك أن وسائل الإعلام بدأت تُرفق إسم قائد الجيش بالآتي: "سعادة القائد الزعيم حسني بك الزعيم". كما أن الوسائل كانت تنشر أن "جناب المقدم بهيج بك الكلاس" يستقبل الوفود الطالبية والشبابية كما إستقبل الملحق العسكري الأميركي ونظيره البريطاني. ورداً على الإشاعات بأن الحركة الإنقلابية تفتقد إلى الشعبية فإن حسني الزعيم طلب وضع الرئيس شكري القوتلي ورئيس الحكومة خالد العظم في سيارة مصفحة مقفلة طافت بهما ثالث يوم الإنقلاب (الجمعة أول أبريل/نيسان 1949) الشوارع الرئيسية في العاصمة وشاهدا التظاهرات المؤيدة التي خرجت من المسجد الأموي بعد صلاة الجمعة. وفي نطاق توظيف الوضع الإنقلابي أطْلع حسني الزعيم أصحاب الصحف ووسائل الإعلام على استقالتين كُتبتا بخط اليد لكل من رئيس الجمهورية (مؤرخة 6 أبريل) ورئيس الحكومة (7 أبريل). ما كتبه الرئيس القوتلي كان على النحو الآتي: "أُقدِّم للشعب السوري الكريم إستقالتي من رئاسة الجمهورية راجياً له العزة والمجد". وما كتبه خالد العظم كان على النحو الآتي: "أُعلن إستقالتي من رئاسة الحكومة السورية".

وفي الوقت الذي بدأ قادة الإنقلاب ينشطون عربياً ودولياً لتثبيت سلطتهم كانت هموم الداخل ما تزال تؤرق بال حسني الزعيم الذي كان لافتاً قوله يوم الإثنين 11 أبريل رداً على سؤال وجّهه إليه أحد الصحافيين "لقد أصدرتُ الأوامر المشددة إلى الجهات المختصة بمنع الإتجار بالرقيق في منطقة اللاذقية، وحظّرْتُ القيام بذلك تحت طائلة العقوبة بعد المحاكمة. كما أننا نعمل الآن لإجراء تنظيم إجتماعي في سورية يتناول توحيد الأزياء ومنْع العقال والكوفية والشروال إلخ... بغية النهوض بالبلاد نهضة اجتماعية تتفق مع البلاد المتمدنة من هذه الوجهة. أما أهل القرى فإنهم بحاجة إلى تنظيم فني وصحي وجمْع كل أربع قرى بقرية واحدة نموذجية...".

ما جرى لاحقاً وبالذات ما يتعلق ببناء سورية المنقلبة للمرة الأولى نتابعه في مقالة لاحقة.

صحيفة "الشرق الأوسط" – مارس (آذار) 2012

إنقلاب بلا دماء...

ولا "شبِّيحة"

عند التأمل في الطريقة التي تعامل بها الزعيم حسني الزعيم الذي لقيت حركته نوعاً من الرضى الشعبي، مع الرئيس شكري القوتلي، نجد أن قيادة "ثورة 23 يوليو 1952" إقتبست الطريقة نفسها، أي أن البكباشي جمال عبد الناصر ورفاقه من "الضباط الأحرار" مارسوا الأصول مع الملك فاروق حيث إنهم لم يفعلوا ما فعله الرئيس الراحل حافظ الأسد عندما قام بما سماه "الحركة التصحيحية" التي كانت آخر الإنقلابات العسكرية في سورية إلاَّ إذا كنا سنفاجأ بأن الحليف الروسي لسورية البشَّارية إغتنم فرصة الوضع الراهن الذي يعيشه الحكم السوري ورتَّب إنقلاباً عسكرياً يقوم به عدد من الضباط الذين سبق وأنهوا دورات في روسيا وبالذات في قطاع الإتصالات والطيران الحربي. هذا الأمر وارد وسيلقى التأييد الشعبي وذلك على أساس أن المؤسسة العسكرية تضم السني والدرزي والعلوي والمسيحي. وهذا الخيار من شأنه أن يحفظ النظام ورأسه.

والقول بأن عبد الناصر ورفاقه تعاملوا مع الملك فاروق على الطريقة التي تعامل بها حسني الزعيم مع رئيس الشرعية شكري القوتلي، يستند غلى أن الملك غادر من دون إيذاء وأدى له الضباط قبل إنتقاله إلى يخته (المحروسة) التحية العسكرية وبذلك حافظت "ثورة 23 يوليو" على كرامة الذي كان سيد البلاد ثم لم تدُم له وأصبح مقيماً حتى وافته المنية في جزيرة إيطالية. أما بالنسبة إلى الرئيس شكري القوتلي فإن التعامل معه كان كالآتي: في الثانية عشرة والنصف من ظهر يوم الإثنين 27 يونيو (حزيران) 1949 كان الرئيس القوتلي في مطار دمشق ومعه زوجته وإبنته وإبنه وهما صغيران أن يلقى الوداع الرسمي من رئيس حكومة العهد الإنقلابي الأول الدكتور محسن البرازي والعقيد بهيج كلاّس ممثلاً الرئيس حسني الزعيم. وقد أدت للقوتلي قبل صعوده إلى الطائرة التابعة للخطوط الجوية الإسكندنافية والمتجهة إلى جنيف عن طريق روما كتيبة من الشرطة العسكرية برئاسة ضابط.

وفي الوقت نفسه كان الزعيم حسني الزعيم يركز على لبنان والعراق والسعودية في إتصالاته من أجل الإعتراف بإنقلابه.

كان لبنان (بشارة الخوري ورياض الصلح) أول الدول المعترِفة بالزعيم حسني الزعيم رئيساً للبلاد بموجب إستفتاء شارك فيه 730031 من أصل 816321 لهم حق الإنتخاب وعبَّر عن الشكر للبنان بالقول "سأدافع عن إستقلال لبنان كما أدافع عن إستقلال سورية، فنحن ولبنان نؤلف وحدة إقتصادية وتجمع بيننا مصالح مشتركة". وكانت مصر الملك فاروق متفهمة بدليل قول حسني الزعيم "علاقتي بمصر وجلالة الملك فاروق على خير ما يرام منذ الساعة الأولى فقد سلكت مصر وجلالة مليكها نحوي مسلكاً نبيلاً ولا يسعني إزاءه إلاَّ أن أعلن شكري على رؤوس الأشهاد". وأما بالنسبة إلى السعودية فإن الموقف الذي إتخذته يتضح من خلال قول حسني الزعيم: "كان صنيع الملك عبد العزيز آل سعود معي صنيع الأبطال ولن أنسى قط ما قطعه على نفسه من عهود". وبالنسبة إلى العراق فإن بذرة التوتر الذي بلغ الذروة في عهد الرئيس (الراحل) حافظ الأسد في مواجهة الرئيس (الراحل) صدَّام حسين كانت إذا جاز القول بدأت النمو في عهد الحكم الملكي بقطبيه العنديْن الوصي على العرش عبد الإله ورئيس الحكومة نوري السعيد. ومن خلال كلام قاله الزعيم يتبيَّن لنا سبب التوتر. فهو رداً على سؤال من صحيفة سويسرية أجاب: "بمجرد أن توليتُ مقاليد الأمور قدُم إليَّ نوري السعيد يهنئني، ولا شك أنه كان يظن أنه سيظفر مني بالموافقة على ضم سورية غلى العراق في ظل العرش الذي يتولى الوصاية عليه الأمير عبد الإله ولكنني أعارض وسأظل أعارض في قيام سورية الكبرى. ولقد ظن نوري باشا أيضاً أن يخيفني بحشد قوات عراقية على الحدود السورية لكنه إضطر إلى سحبْها آخر الأمر. وإذا أراد أيضاً أن يخيفني فهو يعلم أنني أعرف كيف أتحداه. ويجب ألاَّ ينسى أن قلوب العراقيين شعباً وجيشاً هي مع سورية وليست معه...".

لم تستقر الأمور كما يجب. فالصحافة العراقية تهاجم الإنقلاب. وهو من جانبه يعلن على الملأ مناهضته وبقوة لأي حركة شيوعية في البلاد ولذا كان الحذر شديداً من جانب الكرملين معه يقابله ودٌ مع الإدارة الأميركية والحكومتين في كل من بريطانيا وفرنسا.

وعلى وقع إطراءات لحركته الإنقلابية في الصحف وفي إحداها القول "إن حسني الزعيم أنشأ في خلال ثلاثة أشهر دولة وضع ميثاقها بكلمات موجزة هي المجد والطموح والجيش والنظام"، ومن على منابر المساجد وقول أحد الشيوخ في خطبة أول جمعة (8 يوليو/تموز 1949) أداها حسني الزعيم "إن حركة الإنقلاب التي قام بها فخامة الرئيس غمرت الكهول بالحماسة والتوثب فكيف بالشباب. لقد قضى الزعيم المحبوب على الميوعة والتخنث وأعاد عهد الرجولة وسيعيد تاريخ البطولة وإن

كثيراً من البلدان العربية تتمنى أن تكون لها مثل نعمة الإنقلاب التي ظفرنا بها. إن فخامة حسني الزعيم أصبح مهوى قلوب الشعب السوري، فهو الذي قهر عدونا في فلسطين وسيكون له مع هذا العدو موقف أعظم وأكبر وسيعيد رواء الإمبراطورية العربية. لقد كان داهية الألمان بسمارك يقول: أعطوني مائة ألف مقاتل مسلم وأنا أقاتل العالم وأغلبه، وفخامة الزعيم يريد أن يعيد مجد العرب الأول في فجر الإسلام بهؤلاء المؤمنين...".

من دون أن يخطط لها حدثت كبوة في مسيرة الإنقلاب العسكري الأول في سورية والذي بعد سلسلة إنقلابات حدثت وكان أخيرها كما ذكرنا الإنقلاب الذي قاده الفريق حافظ الأسد، هو الوحيد الذي كان التعامل فيه مع المنقلبين كثير الرقي وإحترام المكانة وتحقّق، وهذا هو الأهم، من دون نقطة دم واحدة أُريقت ومن دون قناصة يصطادون المتظاهرين كما هي الحال مع الحُكم الذي يقوده الرئيس بشّار، كما من دون "شبيحة" وصمت عهد الرئيس أبو حافظ بأبشع النعوت. وتتلخص الكبوة بأن زعيم السوريين (حسني) سلّم لبنان زعيم القوميين السوريين (أنطون سعادة) الذي كان استطاع إجتياز الحدود إلى الأراضي السورية بعد أحداث خطيرة تضمنت مهاجمة المخافر والإستيلاء على أسلحة الجنود. وأما طرفاها: فهي الدولة اللبنانية برئيسيها (بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح السُني) والحزب القومي السوري. وبعد القبض على أنطون سعادة وتسليمه إلى السلطات اللبنانية حوكم الأخير أمام محكمة عسكرية قضت بالأكثرية وليس بالإجماع (كما كان يريد الرئيسان الخوري والصلح) بإعدامه رمياً بالرصاص... وتحولت رباطة جأش أنطون سعادة وابتسامته للجلاد ورفضه أن يموت راكعاً (هذا ما حصل تماماً مع الرئيس صدَّام حسين الذي لقي المصير نفسه شنقاً) إلى أسطورة دفع ثمنها حسني الزعيم الذي نشرت الصحف السورية يوم الخميس 11 أغسطس/آب 1949 أنباء حول مشروعه للتغيير مفادها أن الحكومة ستنشر الدستور الجديد وتضعه برسم المناقشة قبل الإستفتاء عليه من قِبَل الشعب مقدمة للتصديق عليه ثم الدعوة إلى إنتخابات نيابية تُسفر عن برلمان جديد يمكن اجتماعه في سبتمبر/أيلول 1949، كما أن الرئيس حسني الزعيم سيدلي قريباً ببيان شامل يوضح فيه للشعب السوري أموراً لم تُعرف بعد عن الأسباب التي أهابت به للقيام بإنقلاب عسكري.

لكن لا الدستور نُشر ولا البيان أذيع ولا "الجندي الشجاع" الذي كان قال في أول مقابلة صحافية معه "لا بد من جامعة عربية تزيل سوء التفاهم الذي يفرِّق بين أعضائها، وإذا لم تنشأ هذه الجامعة فإنني سأتجه إلى عقد حلف مع مصر والمملكة

العربية السعودية ولبنان"، بقي على قيد الحياة، ذلك أنه في اليوم نفسه (الخميس 11 أغسطس/آب 1949) صدر بلاغ رقم واحد آخر يحمل توقيع الزعيم سامي الحناوي الذي كان أحد أقرب العسكريين إلى حسني الزعيم. ولم يكتف الحناوي بقلب حسني الزعيم وإنما حاكَمه على نحو المحاكمة اللبنانية العسكرية والسريعة التي قضت بإعدام أنطون سعادة. كما أن نوعية الإعدام كانت مثلها أيضاً: رمياً بالرصاص للزعيم حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي. وهنا دخلت سورية مرحلة الإنقلابات المتلاحقة والتصفيات على أنواعها.

... وللظاهرة تداعيات. هذه هي سورية من عصر التعقل في الحكم إلى عصر التوريث والعناد وعدم التفهم.

صحيفة "الشرق الأوسط" - أبريل (نيسان) 2012

صقر الصقور..
ومصير بشّار

للمرة الثانية يرتفع صوت وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، وهو المشهود له بالتعبير الهادئ والمتقن عند الحديث عن الأزمة التي تواجه سورية، فيقول يوم الجمعة الماضي (2012/3/30) في المؤتمر الصحافي المشترك مع وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلنتون التي كانت أجتمعت بالملك عبد الله بن عبد العزيز "إن القتل متواصل في سورية ولن نسمح بمواصلة هذا القتل. وما يحدث في سورية هو مأساة ذات أبعاد مهولة ومفجعة. إنهم يقتلون لأنهم لا يجدون مَخرجاً من أزمتهم، وإن النظام هو الذي يقاتل ويحارب. انهم لا يريدون الإعتراف بأنها ثورة. نحن شاهدنا قصْف الدبابات...".

هذا على صعيد تشخيص الحالة. أما على صعيد الفعْل المطلوب لوضع حد للمحنة التي تعيشها سورية فيقول: "نحن ندعم فكرة تسليح المعارضة. وهي لو كانت قادرة للدفاع عن نفسها لكان بشّار الأسد إنتهى منذ زمن. إن تسليح المعارضة واجب لأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها إلاَّ بالأسلحة الثقيلة..."، ثم يضيف "اننا لن نسمح بمواصلة هذا القتل الذي ينتهجه النظام السوري ضد الشعب الاعزل ونحن مع تسليح المعارضة التي تحارب من أجل الحياة والحرية...".

كلام الأمير سعود ينسجم مع الكلام الذي صدر عن الوزيرة هيلاري كلنتون. ومما قالته "اننا جميعاً متفقون على أن الوقف الفوري للقتل الممنهج ينبغي أن يشكِّل أولوية الجهود الدائمة وذلك وفق خطة الجامعة العربية وفي الإطار العام للشرعية الدولية، على أن نأخذ في الحسبان أن مذابح النظام السوري وصلت إلى مستويات لا يمكن وصفها إلاَّ بالجرائم ضد الإنسانية التي لا ينبغي للمجتمع الدولي السكوت عنها. نحن نعمل جاهدين لتكثيف الضغط الذي تُحدثه العقوبات. أما موضوع مساعدة المعارضة السورية فإنه شأن يجري التركيز عليه ونبحث جميع خياراتنا لتوفير الدعم غير الفتاك والتنسيق بين الشركاء مع دول الخليج...".

ما سمعناه من الأمير سعود ومن الوزيرة هيلاري كلنتون جاء بعد جلسة التشاور البالغة الأهمية التي عقدْتها مع الملك عبد الله، وبعد مشاركتها في الإجتماع

الأول لوزراء المنتدى الإستراتيجي الخليجي –الأميركي"، يترك إنطباعاً بأن الهواجس الخليجية عموماً والسعودية بشكل خاص كانت حاضرة وأن دول "مجلس التعاون الخليجي" أشتمت رائحة موقف متذبذب من جانب الإدارة الأميركية والحكومات الأوروبية، ولذا كان ضرورياً في نظر دول المجلس أن تؤكد الوزيرة الأميركية وعلى الملأ، أي من خلال المؤتمر الصحافي، أن الإدارة الأميركية لا تلعب من وراء دول المجلس، بمعنى أن تعقد صفقة مع النظامين الإيراني والسوري على حساب الموقف الخليجي. ومن هنا قول الأمير سعود "لا يوجد خلاف مع الأميركيين حول سورية، والأولوية هي لوقف نزيف الدم وسحْب القوات من المدن وإطلاق سراح المسجونين وبدء مفاوضات تحت إشراف الجامعة العربية لنقل السلطة ونحن نسير على الطريق ذاته ولقد ناقشنا اليوم آليات وأتفقنا عليها..".

ومن هنا أيضاً توضيح كلنتون "إننا سنناقش في "مؤتمر أسطنبول" ما إتفقنا عليه في اجتماع الرياض ونأسف لأن النظام السوري وافق على خطة أنان لكن هذا النظام يرفض مع الأسف تنفيذها، واليوم تواصل قوات النظام قصف المدنيين ومحاصرة الأحياء كما أنها تستهدف أماكن العبادة...".

لقد مضى على المحنة السورية سنة وبضعة أيام. وطوال زمن المحنة لم يتوقف الإهتمام السعودي بالوضع السوري ولم يهدأ بال المملكة ازاء هذا الذي يحصل ولا تجدي النصيحة السعودية من أجل انهائه. نصيحة تلو أخرى... وتمنيات بعد كل جلسة لمجلس الوزراء بأن يتعامل النظام السوري مع الأزمة بغير الأسلوب الذي يتعامل به. وعندما لا يتجاوب الرئيس بشّار مع الرؤية السعودية للأزمة ويواصل اعتماد القبضة الحديدية ويصر على أن الذي يحدث ليس إنتفاضة أو ثورة وإنما هو فِعْل إرهاب، فمن الطبيعي أن ينتقل الموقف السعودي من التنبيه والتمنيات إلى اتخاذ خطوات فاعلة كتلك التي أوضحها الأمير سعود من حيث المبدأ وليس بالتفصيل آملاً ان يكون قوله في شأن تسليح المعارضة موضع تفهُّم وبحيث لا يأتي الرد على مهمة المبعوث الدولي – العربي كوفي أنان على النحو الذي افاض في التعبير عنه المتحدث بإسم الخارجية السورية جهاد مقدسي الذي تحدَّث على طريقة المتحدثين الرسميين في الدول الكبرى فقال عن الموقف العربي كلاماً لا يخدم على الاطلاق الحالة التي يعيشها النظام في سورية.

للوهلة الأولى يستنتج المرء المتابع مثل حالنا للوضع المأساوي في سورية أن ما قاله الأمير سعود هو إضاءة النور الأخضر إمام مساعدة المعارضة السورية بالسلاح، ولكن القراءة المتأنية لعبارات وردت في كلام رمز الدبلوماسية السعودية

تترك إنطباعاً بأنه ما دام الرئيس بشّار لا يتلقف بُحسْن التفهم التمنيات العربية المعلَن منها وغير المعلَن، ولا يعير انتباهاً للنصائح التي يتم اسداؤها، ولا للمخاطر المحتمل حدوثها فمن الطبيعي عندئذ أن نسمع من المملكة ومن خلال كلام يقوله الأمير سعود ما معناه أنه إذا كان الرئيس بشّار لا يقترب من المبادرة العربية محترِماً مضامينها وعاملاً على الأخذ بها، عندها تصبح مفردات التلويح بتأمين السلاح لسورية المنتفضة وبغرض الدفاع عن النفس هي المؤشر إلى ان تعديل أسلوب التعامل مع النظام السوري يصبح بمثابة واجب. وهنا وفي السياق نفسه نفترض أن المملكة العربية السعودية التي واجهت ظروفاً على درجة من الخطورة مع الإرهاب تتمنى عدم إصرار الرئيس بشّار على إعتبار المنتفضين إرهابيين، وان يتعامل مع الإنتفاضة كما تعامُل الحكم السعودي مع المغرَّر بهم وفق أسلوب المناصحة، أي ان السلطات المعنية في المملكة لم تحرك قطعات عسكرية ولم تقصف أحياء أو منازل أولئك المغرَّر بهم وإنما اعتمدت أسلوب النصيحة وبذلك أنقذت هؤلاء من اقترافهم أفعالاً تدميرية. ومع أن المنتفضين على النظام في سورية ليسوا إرهابيين وإنما هم طلاب تصحيح جذري للحياة السياسية لا فساد فيها ولا استئثار ولا هيمنة طيف الحزب الواحد على أطياف معترضة، إلاّ أن الأخذ بأسلوب المناصحة وفي الوقت نفسه إجراء تصحيح جذري لصيغة الحكم هو الأفضل. وهذا التصحيح الذي أعطى الرئيس بشّار اشارات خجولة للبدء به لا يتفق على الاطلاق مع الحملة الأمنية الشرسة ضد المنتفضين، بل إن المباشرة بالتصحيح وتقبُّل مبدأ الحوار المباشر مع كل رموز المعارضة في الداخل والخارج كان سيحفظ للمؤسسة العسكرية مهابتها فلا تتعاطى ميدانياً مع الأزمة وبحيث بات لسورية جيشان بدل الجيش الواحد. وبصرف النظر عن حجم المنشقين للانضمام إلى "الجيش الحر" فإن مجرد حدوث الحالة يعطي إنطباعاً بأن في داخل المؤسسة نفسها شعوراً بضرورة التغيير. وعندما نرى أن عسكريين منشقين يتباهون بأنهم دمروا دبابة أو آلية للجيش وأنهم أسروا رفاقاً لهم في المؤسسة. فإن ذلك وحده سبب ضاغط لكي يتنبه النظام ويوقف على الفور الحملة العسكرية فلا يعود المتحدث الرسمي بإسم الخارجية جهاد مقدسي يقول إن النظام "سيحتفظ بحقه في استخدام قواته للحفاظ على الأمن"، مع ملاحظة أن استخدام القوة على مدى سنة كاملة رفع منسوب المحنة بضع درجات في حين أن تحييد المؤسسة العسكرية من الأزمة كان سيبقيها طرفاً قادراً على التوفيق بين النظام والأطياف المنتفضة... بل ولكانت المملكة العربية السعودية تبذل المسعى التوفيقي الذي يجنِّب سورية المصير الرمادي الذي تعيشه منذ سنة وتقطع تباعاً الطريق على

مصير أكثر رمادية ستعيشه من الآن وصاعداً إذا كان النظام يقرأ المبادرة الدولية – العربية على نحو قراءة المتحدث الرسمي بإسم الخارجية جهاد مقدسي الذي قال ما أُملي عليه من الأعلى "إن كوفي أنان أقر بحق الدولة في الرد على العنف المسلح كمنطق سياسي وسيادي، وأن "مؤتمر أسطنبول" (الثاني لاصدقاء سورية بعد الأول في تونس) ليس لأصدقاء سورية كما أن "اجنداته" ليست للصداقة بل لمعاداة سورية وضرْب إستقرارها ونرى فيه عرقلة صريحة لمهمة أنان، كما أن بعض الدول العربية تخلت عن دورها في مساعدة سورية وتعاني حالة عُند سياسي. أما معركة اسقاط الدولة في سورية فإنها انتهت بلا رجعة...".

ونخلص إلى القول إن "مؤتمر أسطنبول" ما كان ليحقق ما حققه من حيث حجم المشاركة فيه (88 دولة) ومن حيث الإعتراف بـ "المجلس الوطني" ممثلاً للشعب السوري لولا الموقف الذي عبَّر عنه الأمير سعود وهو في الرياض قبل إنعقاد "مؤتمر أسطنبول" وهو موقف ينطبق عليه توصيف سعود الفيصل بأنه عندما يضيق الصدر يصبح الدبلوماسي المخضرم المتقِن أسلوب والده في معالجة الأزمات الصعبة، صقراً.. بل صقر الصقور، وهذا يعني أن من مصلحة الرئيس بشّار ومَن معه وحوله ان ينجى سورية مما هو أعظم ذلك ان الوضع بعد "مؤتمر أسطنبول" لا يتحمل التناور. ومَن يعش يرَ.

صحيفة "اللواء" – أبريل (نيسان) 2012

الأصوب والأعقل للحالة السورية

يعيش العالم العربي بدعة جديدة إسمها "المبعوث الأممي العربي" تسبَّب بها غياب وحدة الموقف من جانب الدول الأعضاء في الجامعة العربية إزاء ما تعيشه سورية التي لم يشجع الرئيس بشّار الأسد التوجه نحو تعريب الأزمة، أو بالأحرى تعريب الحل، وإمتشق السيف الروسي - الصيني - الإيراني لمواجهة ذلك الحل المتمثل بـ "المبادرة العربية" التي شكَّل بند التنحي لنائب الرئيس العقدة الأساسية فيها. ومن الجائز القول إنه لو نأت المبادرة عن ذلك البند لكان الرئيس بشّار سيتصرف بما من شأنه إستنباط الحل على قاعدة ما للنظام للنظام وما للمعارضة للمعارضة. وزيادة في التوضيح نقول إن حلاً يحفظ ماء وجوه الجميع هو الأصوب والأعقل بحيث يكون النظام غيَّر من دون أن يتغيَّر وتكون المعارضة ربحت المشاركة في الحكم وبالذات رئاسة الحكومة ويكون الجيش الذي تم إقحامه في أمر ليس من واجبه القيام به عاد إلى الثكنات غير مبغوض من الرأي العام على ما فعلت مدفعيته ودباباته. وأما الشبيحة فيتم سحب ورقتهم من التداول إلى الأبد.

مع شديد الأسف تعيش سورية منذ ثلاثة عشر شهراً على نحو ما عاشه لبنان في الأشهر التي تلت يوم الجمعة الماضي (13 نيسان). شعب منقسم على نفسه. جيش بدأ يتبعثر. قوافل من الناس مهاجرين أو مهجَّرين. حيوية لظاهرة الميليشيات. نهْب وتدمير لكل مظاهر الحياة الطبيعية. حُكم لا قدرة له علىان يحسم. تكتلات سياسية وطائفية وزعامات جديدة تنشأ بفعل قوى خارجية. معارضة مستقوية بأطراف عربية ودولية. والأدهى من ذلك كثرة المبعوثين العرب والدوليين الذين لم يطفئوا النار المشتعلة. وهكذا كاد لبنان ينتهي كدولة شرعية إلى أن جاءت لحظة الوعي المتمثلة بـ "اتفاق الطائف" فإستعاد لبنان بعض الآمال في أن يبني من جديد ما دمرته سنوات الاقتتال ويرمم ما تسببت به تلك السنوات من إساءة للعلاقات مع دول العالم حيث بات جواز السفر اللبناني موضع شبهة في نظر قنصليات دول كثيرة ولا تزول تلك الشبهة إلاَّ بعد عناء.

ما نريد قوله هو أن الحالة السورية مرشحة لأن تتفاقم ويطول الصراع الدائر منذ أكثر من سنة، في حال لم يقتنع الحكم السوري بأن الحل العربي وعلى نحو الحل المتمثل بـ "اتفاق الطائف" للبنان هو الحل الذي لا حل أفضل منه. فلولا هذا الإتفاق لكان لبنان ما زال للسنة السابعة والثلاثين على التوالي يعيش حالة إحتراب من نوع الحالة الصومالية. ومن دون الحل المماثل لسورية قد يحدث لمن يعيش ربع قرن أنه يرى في سورية التي كانت رقماًصعباً. وبلداً قابلاً للازدهار، قد باتت مجموعة أرقام متناثرة، أي دولة ممرات للآخرين وليست المستقر لشعبها ولشقيقاتها الدول العربية.

وقد نجد من يقول ولماذا هذا التشاؤم ما دامت هنالك حالة إهتمام غير مسبوق متمثلة بـ "المبعوث الدولي العربي". وجوابنا عن ذلك إن هذا المبعوث ليس أممياً بالمعنى الشامل ولا عربياً بالمعنى الواقعي. بل لعل هذا الثنائي مجرد رفْع العتب عن تقصير دولي وعربي في معالجة أزمة يستوجب التعاطي معها ما هو أكثر من اختيار شخصية الأممي منهما أي كوفي عنان لا منصب له فضلاً عن أنه من دول العالم الثالث وبالتالي ليس هنالك من يساند مهمته على النحو الفاعل من جانب الدول ذات التأثير في مسار الأزمة السورية مثل أميركا ودول الإتحاد الأوروبي.

أما العربي أي ناصر القدوة فإنه حتى لا دولة بعد ينتمي إليها ونقصد الدولة الفلسطينية العسيرة الإستيلاد. ومثل هذا الثنائي مع حِفْظ التقدير للشخصين ليس أكثر من ناقل رسائل شفهية لا أكثر، بل وليس لها صفة الوثائق لأن المرسَلَة إليه وهو هنا الحكم السوري يمكنه تجاهل أي رسالة ما دامت ليست موثقة وليست متضمنة بنوداً محدَّدة.

في تاريخ المبعوثين الأمميين والعرب محطات يستحق الذين أدوا المهمة التقدير ولم يكونوا ثنائيين، وبالذات منهم الأميركي فيليب حبيب والأميركي الآخر دين براون ومن العرب حسن صبري الخولي والأخضر الابراهيمي والباهي الادغم. إلاَّ أن المهمات التي قام بها هؤلاء لم تحقق أكثر مما يمكن أن يحققه المبعوث الأممي – العربي كوفي أنان الأفريقي وناصر القدوة الفلسطيني. وفي نهاية الأمر إن الأزمة السورية ستبقى عصيَّة على الحل لأنها ليست مثل الأزمة في مصر حيث لا مشكلة في تنازُل الرئيس لنائبه أو لمن يختاره نائباً له لأن الأثنين، المتنازِل والمتنازَل إليه، كما الحال في اليمن، من طائفة واحدة. ومن هنا فإن إعادة صياغة للمبادرة العربية تأخذ في الإعتبار ما نشير إليه، من شأنها في حال جرت إنتخابات حرة وتم تعديل الدستور أن تحل العقدة المستعصية حيث في هذه الحال ينتخب البرلمان من

يراه الأفضل لرئاسة البلاد حتى إذا كان هذا المفضل الرئيس بشّار أو برهان غليون أو من "الأخون".

مع ملاحظة ان ما حدث في مصر والمتمثل بغربلة من يحق لهم خوض سباق الرئاسة في الشوط الأخير هو خير صيغة ترضي الجميع بمن فيهم المؤسسة العسكرية... وهذا هو الأهم.

صحيفة "اللواء" – أبريل (نيسان) 2012

دمشق المُنقلِبة

وبيروت المحتضِنة

لم يجد شكري القوتلي رمز سورية المستقلة والذي إنقلب عهده بفعل حركة قادها الزعيم حسني الزعيم ملاذاً حنوناً عليه مثل بيروت التي شاءت الأقدار أن تفيض روحه فيها يوم 30 يونيو/حزيران 1967 عن 76 سنة. وكانت الغصة الناشئة عن هزيمة صديقه وحليفه جمال عبد الناصرسبباً مضافاً إلى الوضع الصحي الذي يعيشه. كما أن رمز وصول البعث إلى الحكم في سورية ميشال عفلق لم يجد الملاذ الحنون عليه مثل بيروت التي آمنته من إخافة الرئيس حافظ الأسد له. وكانت بيروت غير المتسلِّط عليها الواحة لأي سياسي سوري يرى فيها الملاذ الآمن له أو لأفراد عائلته. كما أن هذه العاصمة الصغيرة حجماً الكبرى من حيث الدور المتفوقة في كل ما يخص الطباعة والدراسة والنشر، كانت تلبي ما يرنو إليه أصحاب تجربة سياسية جار عليهم الزمن فتساقطوا أو أُسقطوا بفعل الإنقلابات العسكرية المتلاحقة، من نشْر مذكرات لهم يهدفون منها إلى إنصاف تجربتهم على نحو ما حصل بالنسبة إلى رئيس الحكومة السورية خالد العظم الذي سقط مضرجاً بإتهامات وجَّهها إليه الزعيم حسني الزعيم الذي إستقالوه كما إستقالهم شكري القوتلي أول رئيس للدولة السورية المستقلة مدشناً بإقالة الإثنين بداية حقبة الإنقلابات العسكرية السهلة الحدوث وكان أكثرها سهولة ذلك الإنقلاب على دولة الوحدة السورية – المصرية والتسبب لزعامة جمال عبد الناصر بصدمة إكتملت فصولها بصدمة هزيمة الخامس من يونيو/حزيران 1967.

وعلى نحو ما رواه خالد العظم في مذكراته التي لولا المنارة الثقافية بيروت لما كان لهذه المذكرات أن تبصر النور، فإن الذي حصل له وللرئيس شكري القوتلي بإنقلاب عسكري قادة الزعيم حسني الزعيم، كان بفعل فاعل أجنبي إستغل الظروف الداخلية المرتبكة والتي تشبه في بعض جوانبها ما يحصل منذ سنتين في العراق والسودان ولبنان وفلسطين والأردن وبدأ يشق طريقه في سورية.

ويروي خالد العظم الوقائع التي سبقت الإنقلاب العسكري الأول في سورية يوم الأربعاء 30 مارس/آذار 1949، بصيغة الإتهام دفاعاً عن الذات السياسية. وفي هذا

الصدد يتهم حسني الزعيم بأنه "رجل أحمق متهور" ثم يضيف "إن الحركة الطائشة التي قام بها هي لحماية نفسه من العزلة والإحالة على المحاكمة بتهمة الإشتراك في صفقات مريبة وخاسرة تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين قدَّموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمنها مضاعفاً".

أما روايته عن إكتشاف أمر الصفقات فيوجزها بالقول إنه دعا رئيس الجمهورية شكري القوتلي إلى حضور "تجربة الأسلحة والذخائر التي إشتريناها حديثاً"، وتبيَّن أن المدافع غير صالحة والذخيرة فاسدة وأن الرئيس القوتلي توجَّه إلى مستودعات الجيش وكانت السيارة التي تُقل الزعيم تسير وراء سيارته. ويضيف: "دخلْنا أحد العنابر وبدأ الرئيس يتجول بين أكياس وصناديق يسأل عن محتويات كل منها؛ وكانت الفاصوليا اليابسة تتكدس إلى جانب قمر الدين والزيت. وكان الرئيس القوتلي يتظاهر بالإرتياح كلما شاهدْنا نوعاً من الأنواع، حتى وصلْنا إلى مجموعة من التنكات المعبأة سمناً فطلب فتْح أحداها ففُتحت وإذ بنا نشاهد لون السمن أقرب إلى السواد، فأظهرْنا إستغرابنا. ونظرتُ إلى حسني الزعيم فرأيته ممتقع اللون بادي الإضطراب. وطلب الرئيس من أمين المستودع أن يُحضر "وابور كاز" ومقلاة وبيضاً ففعل ووضعت قطعة من السمن ضمن المقلاة فلما حميت تصاعدت منها رائحة كريهة حتى أننا إضطررنا إلى سد أنوفنا بمحارمنا. وكان حسني الزعيم يزداد إضطراباً وإمتعاضاً. وطلب الرئيس ان تُحمل تنكة السمن إلى سيارته ليأخذها معه لفحصها ثم برحنا المكان...".

بقية الواقعة أن حسني الزعيم إزاء هذا الذي حدث وإنكشاف أمر الفساد سلاحاً وذخيرة وسمناً، وجد نفسه موضع مساءلات في مجلس النواب فإستبق ما قد يحدث من إعفاء له من منصبه وكذلك بالنسبة إلى ضباط آخرين فأعد مذكرة تحمل تواقيع كبار الضباط تطلب من الرئيس القوتلي تحقيق مطالبها وأبرز هذه المطالب عدم بحث الأمور العسكرية في جلسات برلمانية علنية وخصوصاً بعد إتهام بالخيانة والتآمر على سلامة الدولة وجَّهه النائب فيصل العسلي إلى قائد الجيش حسني الزعيم.

حول الذي حدث بعد الإنقلاب العسكري الأول في سورية وما تبعه من إنقلابات لاحقة يروي لنا المعايشون لنصف قرن من الأحوال السياسية العربية الكثير من الوقائع التي تعكس حقيقة أساسية وهي أن سورية محكومة بعقلية أمنية منذ إسقاط الجمهورية الأولى وتشتيت رموز العمل السياسي، وأنه إذا كُتب للإنتفاضة الراهنة المزيد من الصمود فإن الجمهورية الثانية ستنتقل سورية من نظام العقلية

الأمنية إلى النظام التعددي والذي يمارس الجيش فيه دوره كمؤسسة عسكرية واجبها حماية الحدود وليس مطاردة الناس في الشوارع لأنهم ينادون في تظاهرات بمطالب وقفت العقلية الأمنية دون تنفيذها.

ومن المؤكد في حال حدوث ولادة الجمهورية الثانية في سورية ان تصبح حال العلاقة السورية – اللبنانية على درجة من الود المتبادَل بين شعبين فلا يعود لبنان على الإستهداف الذي هو عليه الآن وحتى إشعار آخر من التطلعات السورية، وإنما يكون المتآلف رسمياً وشعبياً مع الدولة الجارة التي قررت إسقاط الورقة الأكثر حساسية من كتاب العلاقات، وهي الورقة التي طالما أصرت العقلية الأمنية على التمسك بها وهي الإستقواء بلبنان الدولة على لبنان الشعب. وفي هذه الحال تستقيم الأمور الملتبسة ويرى الرئيس بشّار الأسد أن لبنان الذي إحتضن ومن دون حساسيات الزعيم السُني شكري بن محمود بن عبد الغني القوتلي وإحتضن ومن دون حساسيات أيضاً كبير البعث ميشال عفلق وبينهما العشرات من القياديين والسياسيين والعسكريين السوريين المتباعدين أو المطارَدين من حكومات أمنية تعاقبت على سورية، يحتضن بترحاب آخر الرؤساء المحكومين بطقوس أمنية أي الرئيس بشّار بن حافظ بن علي بن سليمان الأسد. وأي خيار غير هذا الذي نشير إليه سيبقى رهاناً على المجهول... الذي لا نريده مأساوياً.

صحيفة "الشرق الأوسط" – أبريل (نيسان) 2012

الملاذ الآمن..

غير آمن

تعيش ليبيا الجديدة حالة ارتباك ومخاوف من أن تنتهي الأوضاع فيها إلى التجزئة على نحو ما حصل للسودان وما ربما سيحصل للعراق ولسورية في حال سقوط النظام السوري وإعتصم الرئيس بشّار ورموز الحكم الذي يقوده باستثناء السُنة من هؤلاء، في سورية العلوية ساحلاً وجبلاً، أو يغادر إلى حيث يعيش مع عائلته الصغرى في ملاذ آمن قد يكون إحدى ضواحي موسكو الواقفة معه بثبات حتى إشعار آخر، أو إحدى ضواحي كاراكاس مع ملاحظة أن الوضع الصحي لصديقه الرئيس هوغو شافيز لا يشجع على هذا الخيار أو إحدى ضواحي طهران التي ما زال قادة الجمهورية الإسلامية متمسكين بضرورة إعطائه الفرصة لتحقيق الخطوات الإصلاحية التي أعلن عنها.

وعندما يكون الحديث حول الملاذ الآمن، يتجدد السؤال حول لبنان ولماذا لا يكون الملاذ هو هذا البلد الذي ما زال ثلثه مع الرئيس بشّار ويشاركه أقطاب هذا الثلث تصنيف الإنتفاضة ضد النظام على أنها "عمليات إرهابية" وأن هؤلاء الألوف من مثقفين وسياسيين ومحامين ومهندسين وضباط في الجيش ومسؤولين سابقين في النظام وطلاب جامعات "هم مجموعات من الإرهابيين المنضوين تحت راية ميليشيات".

وهذا التساؤل كان حتى الأمس القريب مجرد اجتهادات، إلا أنه في ضوء قراءة مستجدة للموقف مبنية على معلومات، قد يتقدم على بقية الحديث حول الملاذات الأمنية. وخلاصة هذه المعلومات أن أهل النظام في إيران سيشجعون فكرة طالما تراودهم وتراود رموز القوى اللبنانية المرتبطة بهم وهي أنه في حال وصلت الأمور في سورية إلى أنه لا مجال لإنقاذ النظام البشّاري الحليف تبادر هذه القوى وفق خارطة طريق جاهزة سلفاً إلى إحداث إنقلاب في لبنان، أو بالأحرى استكمال وضّع الرئاسة الأولى بين هذه القوى وذلك على أساس أن الرئاستين الثانية والثالثة مضمونتان بدافع الاضطرار أو الاختيار لا فرق. وبموجب الخارطة هذه يكون الجنرال ميشال عون الحليف الماروني القوي هو الرئيس الانتقالي ضمن عملية تخريجة دستورية حاذقة وتصويت على هذه العملية وفوزها ولو بأكثرية الصوت الواحد على نحو ما جرى عند انتخاب سليمان فرنجية الجد أو بحكم الأمر الواقع

الذي نجد فيه نواباً من الطيف السياسي الآخر يساقون إلى انتخاب المرشح الذي اختاره الرئيس (الراحل) حافظ الأسد ونعني به إلياس سركيس كما ساق سالفون للانتخاب وبـ "نعم" القيادي الفلسطيني (الصاعقة) زهير محسن. وأما بالنسبة إلى المسألة الأمنية فإن تفوُّق القوة الضاربة لـ "حزب الله" المعلن أصلاً عنها تجعل الحركة الإنقلابية تطلب من قائد الجيش أن يبقى "محايداً". وفي حال حدث هذا الإنقلاب يصبح الطريق سالكاً إلى الوطن الثاني لبنان أمام الرئيس بشَّار ومَن يصطحب وعلى أساس أنه يخوض لاحقاً من "لبنانه" معركة إستعادة نظام لم يكن التعامل من جانبه مع الذي حدث في مستوى الحنكة والحكمة.

واستكمالاً لهذا الذي نشير إليه يجوز الإفتراض أن إحاطة الإدارة الأميركية من جانب "اللوبي الأميركي" في لبنان بزيارة يقوم بها الدكتور محمد رضا رحيمي إلى لبنان أو إحاطة الرئاسة الإيرانية من جانب "اللوبي الإيراني" الممسك بالخارجية وغيرها من المفاصل ذات الأهمية في مؤسسات أمنية بزيارة يقوم بها جيفري فيلتمان مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، هي التي جعلت زيارة الاثنين رحيمي وفيلتمان تتم في وقت واحد وكما لو أنها مطاردة من النوع الذي يتفنن في تجسيدها صنَّاع الرسوم المتحركة.

وقد يجوز كذلك الإفتراض أن فكرة الإنقلاب كما أوجزناها هي الدافع الأساسي من جانب رحيمي ليطمئن على الخطة الموضوعة، ومن جانب فيلتمان لتهيئة أقطاب "اللوبي الأميركي" إلى ما هو مطلوب منهم لمواجهة الخطة.. وخصوصاً إزاء ما يتصل بـ "لبنان الملاذ الآمن" للرئيس بشَّار وأركان نظامه، ذلك أنه في حال حصل ذلك فإن الذي سيحصل في سورية التي تريدها أميركا والإتحاد الأوروبي ودول الخليج والدول العربية المعاطفة مع الإنتفاضة السورية وأبرزها تونس في العلن والأردن من وراء الستار، لن يصمد وهنا تصبح الحرب الأهلية واردة ويصبح لبنان المقلوب هو المغذي والمزوِّد والمستشفى والمرفأ والمطار للإنتفاضة المضادة التي قد نجد الإبن الأسدي الآخر ماهر هو المتصدي لأن الموقف يتطلب قسوة أكثر بكثير من قسوة شقيقه الرئيس بشَّار.

يحدث ذلك أو إنه غير قابل للحدوث؟ الإجابة هي أنه ما دامت التصرفات غير العاقلة هي السائدة والحكمة غير قائمة والرأفةِ بمن يعترض لا مجال لها والتظاهر مرفوض وكذلك الاعتصام مع أنه في مصر مسموح من جنرالات المجلس العسكري رغم أنه مكروه، فإن ما هو مستبعد الحدوث يصبح ممكناً وفي أي لحظة لغياب الوعي تماماً.

وبالعودة إلى مسألة الملاذ الآمن نجد أنفسنا هنا نستنتج أن الملاذ يكون آمناً في حال كان من سيطلبه نظيف الكف وليس في عنقه أرواح صغار وكبار ولا اغتصاب نساء ولا تدمير بيوت الناس وأحياناً بعض بيوت الله. كما ليس في ذاكرته أرقام حسابات سرية متصلة بصفقات مليارية قائمة على الإفساد والفساد. أما عدا ذلك فإن الملاذ لا يعود آمناً على الإطلاق. أليس هذا ما حدث للرئيس أديب الشيشكلي في أقصى الملاذات (أميركا الجنوبية). وأليس هذا ما حدث لرجل السياسة والأعمال أشرف مروان في قلب لندن. وأليس هذا ما حدث قبل أيام للخبير النفطي الأكاديمي شكري غانم أحد أهم الوزراء غير الأمنيين في عهد العقيد معمّر القذافي والذي كان يمسك بأهم ملفات الجماهيرية وهو ملف النفط. فقد اعتقد الرجل إن انفصاله عن النظام وتأييده للإنتفاضة بعد ثلاثة أشهر من بدئها يشكل حصانة له من أجل إقامة هادئة في الملاذ الأكثر أماناً وهو فيينا حيث الروائع الكلاسيكية تشنف آذان الجميع حيثما ساروا، لكن المسكين أُنهي على ما يجوز الإعتقاد، وليس انتهى، غريقاً في مياه نهر الدانوب وهو بكامل ثيابه مما يعني أن الرجل تلقى ضربة خفيفة على الظهر عند الشاطئ رمته في لجة مياه نهر الحلم الجميل لكل موسيقار يطمح إلى وضْع سيمفونية خالدة تُدخل السعادة إلى قلوب محزونة ونفوس مكتئبة.

وهذه النهاية المأساوية التي لقيها شكري غانم وأُعلن رسمياً عنها يوم الأربعاء 2 أبريل (نيسان) 2012 تجعلنا نستحضر واقعة مماثلة حدثت يوم السبت 27 أبريل 1996 عندما أُذيع أنه تم العثور على الزورق الصغير الذي يملكه وليم كولبي المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية منقلباً في مياه نهر "بوتوماك" أحد الأنهار في ولاية "ماريلاند" وإعتبار الرجل مفقوداً ثم الإعلان بعد ذلك أنه تم العثور على جثته بعد عشرة أيام في أحد روافد النهر على بعد 64 كيلومتراً إلى الجنوب من العاصمة واشنطن وأن زوجته تعرفت على الجثة. وكلاهما وليم كولبي وشكري غانم يملكان من الأسرار ما تجعل الاثنين في ملاذهما الآمن عرضة للنهاية المأساوية. عائلة شكري غانم – وبالذات ابنتاه – تبكيه في الشقة التي اختارها في فيينا ليقضي فيها مع العائلة حياة هانئة لا صخب فيها ولا ضغوط. وأرملة كولبي استسلمت للأقدار. أما الأسرار فلم تجرفها مياه "الدانوب" ولا مياه "بوتوماك".

يا لسوء حظ من تضعه الظروف في مثل منصبيهما أو في المنصب الأول وكان لا يقتنع بأنها ما دامت لغيره حتى تدوم له. ولذا عليه أن يخاف ربه فيحترم بالتالي شعب ويحرص على الوطن.

صحيفة "الشرق الأوسط" – مايو (أيار) 2012

كأننا أمام حرب "فيتنام" بطبعة سورية

يقترب المشهد السوري من الحالة الفيتنامية يوم كانت هنالك مواجهة طاحنة بين فيتنام الشمالية (عاصمتها هانوي)، المدعومة من الإتحاد السوفياتي الذي كان زمنذاك أي في ستينات القرن العشرين في ذروة الشأن العسكري وإلى حد أن الغرب الأوروبي كان يخشى قضم دول من شرقه وأن الولايات المتحدة كانت تحسب له الحساب، وبين فيتنام الجنوبية (عاصمتها سايغون) التي كانت متحالفة مع الولايات المتحدة، وطوال تسع عشرة سنة إستغرقتها هذه المواجهة قبل أن تنجح قوات الشمال في إلحاق هزيمة بالجنوب وتضطر القوات الأميركية التي كان وصل تعدادها على مراحل إلى نصف مليون عسكري إضافة إلى حوالى سبعين ألف جندي من حلفاء صغار الشأن للولايات المتحدة (نيوزيلندا، الفلبين، تايلاند، على سبيل المثال) إلى الإنسحاب ثم تستغل قوات الشمال الإرتباك الذي حدث في التاسع من شهر أغسطس/آب 1974 والمتمثل بأن فضيحة التنصت التي عُرفت بـ "ووتر غيت" أجبرت الرئيس ريتشارد نيكسون على الإستقالة، فيبدأ الجنرال جياب بطل فيتنام الشمالية الإنقضاض على العاصمة الجنوبية سايغون ويضطر جنرالات القوات الأميركية إلى المغادرة فراراً بطائرات الهليكوبتر التي كانت تحط على سطح مقار القيادات لتبدأ بعد ذلك في داخل الولايات المتحدة تداعيات فواجع التدخل الأميركي في فيتنام وهي تداعيات مستمرة على الصعيد النفسي إلى الآن، علماً بأن الرئيس جورج بوش الأب ثم الرئيس جورج بوش الإبن إفترضا إنهما بـ "إنتصار" يحققانه في العراق قد يجعلا الجرح الفيتنامي يلتئم لكن ذلك على ما يبدو لم يتحقق في العراق ولا نظن أنه سيكون أفضل حال في ليبيا، تاركين الأمر إلى الرئيس باراك أوباما عسى ولعل في إعتقادهما يبرئ الجرح بـ "إنتصار" يحققه على "إيران النووية" وذراعها الصاروخية في لبنان والتي جدد الأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصر الله مساء الأربعاء يوم 18 يوليو/تموز 2012 يوم فاجعة الحزب والمقاومة بـ "شهداء الجيش العقائدي" في عملية التفجير النوعية في دمشق، التأكيد على القوة الصاروخية كمًّا ونوعاً مضيفاً أنها مهداة من "الجيش السوري" الذي حقق تقدماً نوعياً في التصنيع العسكري الصاروخي تهابه إسرائيل.

هذا الإيجاز لما حدث في فيتنام يأتي في ضوء إقتحام "سورية الشمالية" إذا جاز التصنيف أي تلك التي تخوض للشهر السادس عشر على التوالي في المنطقة الممتدة من المحافظة الأكبر حمص، حاضنة رستن مصطفى ومُناف طلاس، إلى حلب والمدن والبلدات المتاخمة للحدود مع الأردن وتركيا والعراق، لعاصمة الأمويين (سايغون سورية الجنوبية) تشبيهاً وليس تحديداً جغرافياً. وهذا الإقتحام المدعوم عملياً من حلفاء محافظين ومن خارج الحدود وكانوا ذات سنوات السند القومي لسورية الأسد الإبن بعد سورية الأسد الأب جاء يؤكد أنه ليس أمراً عصياً على "سورية الشمالية" تحقيق الإختراق الأكثر خطورة في القلعة الأمنية للنظام. وهو تماماً مثل المحاولات الحثيثة الكثيرة من جانب قوات هانوي للبدء بالسيطرة المتدرجة على "سايغون" عاصمة الجنوب الفيتنامي المحروسة من قوات أميركية وكما لم تحدث حراسة بهذه الدقة من قبل. وهذا الإصرار على محاولات السيطرة يعود إلى أنه مهما حققت قوات الشمال إنتصارات فإنها من دون إثبات وجودها عسكرياً في العاصمة "سايغون" تكون خاسرة. ومن هنا فإن الإختراق الأمني الذي حدث يوم الأربعاء 18 يوليو/تموز 2012 في مبنى الأمن القومي في دمشق يندرج في السياق نفسه حول ما نشير إليه من أهمية أن أي سيطرة للمنتفضين على النظام الذي يقوده الرئيس بشّار، خارج العاصمة تبقى منقوصة الفاعلية.

وعلى رغم نوعية الإختراق المشار إليه يبقى صمود النظام عنصر تمديد للصراع مع أن ضحايا التفجير غير المحسوم أمر فاعِله كانوا قيادات الصف الأول في الإدارة الأمنية للصراع في سورية (وزير الدفاع العماد داوود راجحة ونائبه آصف شوكت – زوج الإبنة الوحيدة للرئيس حافظ الأسد، شقيقة الرئيس بشّار وشقيقه العميد ماهر – ووزير الداخلية اللواء محمد الشعار والعماد حسن تركماني رئيس "خلية الأزمة السورية").. هذا إلى البعض من القيادات الأمنية الذين نُقلوا إلى المستشفى وبقيت أسماؤهم وحالتهم الصحية طي الكتمان عدا رئيس الإستخبارات هشام بُختيار الذي خضع لجراحة.

قد تبدو المقارنة بين الذي جرى في فيتنام بين العام 1956 وحتى العام 1975 وبين الذي بدأ يحدث قبل سنة وأربعة أشهر في سورية ونأمل أن لا يستغرق المزيد من الزمن، مقارنة تدعو إلى الإستغراب. ولكن هنالك الكثير من أوجه الشبه. هنالك موقف روسيا مع النظام (عدم تيسير التسوية السياسية) لا يبدو حتى الآن نزيهاً تماماً كموقف أميركا هاري ترومان وجون كينيدي وليندون جونسون وريتشارد نيكسون مع فيتنام الجنوبية ومشاركة القوات الأميركية للقوات الجنوبية في معارك ضد الشماليين تخللها حدوث مجازر مثل مجازر إرتكبتها قوات من النظام السوري في

أكثر من بلدة سورية أكثرها بشاعة تلك التي حدثت في "تريمسة" إحدى بلدات ريف مدينة حماه. ومن الجائز القول إن هذه المجازر التي تكررت وكان من الممكن عدم تكرارها لو أنها لقيت إدانات قوية من جانب الحليف الإيراني والحليف الروسي والحليف اللبناني للنظام السوري وبقوة مشاعر الحزن على "شهداء تفجير مبنى الأمن القومي" التي أبداها هؤلاء وبالذات السيد حسن نصر الله الأمين العام لـ "حزب الله" في خطاب "الذكرى السادسة لإنتصار المقاومة في تموز"... من الجائز القول إن مسلسل التدمير الممنهج لبيوت الناس وعمليات التهجير التي أوجدت ظاهرة "السوري اللاجئ" والمجازر المشار إليها والتي تشبه في تفاصيلها تلك المجزرة التي إرتكبها عام 1968 في قرية فيتنامية ضابط أميركي يدعى وليم كالي وذهب ضحيتها عشرات الأشخاص العزَّل وبينهم نساء وأطفال، وكذلك الإستياء البوذي من إستئثار الكاثوليك في حكم فيتنام الجنوبية وإلتهام أفراد في طائفة واحدة لمكاسب البلاد على حساب مصالح العباد والقبضة الأمنية لجنرالات وضباط جماعة الحكم في العاصمة "سايغون"، هي في مجملها دوافع إلى المزيد من الانشقاقات التي أوصلت الحاكمين الجنوبيين إلى السقوط وبالذات بعد إنصراف أميركا عنهم التي خسرت حوالى ستين ألف قتيل وحوالى نصف مليون جريح ومُقعد ومشوه نفسياً. كما أن المجازر والتدمير المتواصل والإستئثار من جانب الطائفة (في فيتنام الطائفة الكاثوليكية مقابل الأكثرية البوذية وفي سورية الطائفة العلوية مقابل الأكثرية السنية) هي التي أوجبت البدء بنقل المواجهة إلى دمشق (سايغون السورية) الأمر الذي يعني في ضوء ما حدث يوم الأربعاء 18 يوليو/تموز 2012 وكيف أن رموز التخطيط في المواجهة الأمنية قضوا وبفعل تفجير له صفة اللغز لجهة الفاعل وأسلوب التنفيذ، أن الحلفاء الأساسيين وبالذات الروسي والإيراني واللبناني سيعيدون تقييم الموقف. بل إن الروسي سيفضل الإنصراف على نحو ما فعل الأميركي في فيتنام تاركاً أهل الشمال يقتحمون جنوبهم ويوحدون بفضل شجاعة جنرالهم جياب وملهمهم "هوشي منه" البلاد مستبدلين تسمية العاصمة "سايغون" بإسم الملهم. وبعد عقدين من الزمن بدأ المسؤولون الأميركيون يحطون الرحال بين الحين والآخر بطائراتهم المدنية في مطار العاصمة الفيتنامية "هوشي منه" لبناء علاقات مستقيمة بأمل إبراء جراح الماضي.

عسى ولعل لا تطول محنة "سورية الفيتنامية" أو الطبعة السورية من الحالة التي عاشتها فيتنام ثم إنتهى الأمر إلى أنها دولة مستقرة وذات تاريخ مشرِّف.

صحيفة "الشرق الأوسط" – يوليو (تموز) 2012

الطائفة – المستأثِرة والطائفة المطمئنة

خشية أن يتطور الوضع السوري إلى ما هو أكثر سوءاً مما هو عليه، أو إذا جاز الإفتراض يتلبنن وبذلك تتحسر الشرعية أو تتحسر هيبة مؤسساتها ويتلازم مع ذلك تبعثُر الجيش وتنشط الميليشيات بديلاً عنه، فإن مبادرة تجمع بين الوصفة اليمنية" وروحية الرؤية الدولية – العربية التي يتولاها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، من شأنها أن تأخذ شكْل "مؤتمر طائف جديد" تقطع مداولاته وقراراته الطريق على أي حرب أهلية قد تبدأ.. هذا إذا كنا لا نجزم بأنها بدأت، وتصون سورية من فواجع سنوات كتلك التي عاشها لبنان بين النصف الثاني من العام 1975 وحتى بزوغ تباشير التسوية من المملكة العربية السعودية وكيف أن الملك فهد بن عبد العزيز رحمة الله عليه واشقاءه وأخوانه وبالذات ولي عهده الذي بات الملك والأمير سلطان الذي بات ولي عهد أخيه خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد العزيز والأمير نايف الذي بات ولي العهد عل إثر وفاة شقيقه سلطان رحمة الله عليهما، والأمير سلمان بن عبد العزيز الذي اختاره الملك عبد الله ليكون خير خلف لخير سلفيْن شغلا ولاية العهد، كانوا على مدى شهر كامل في حال من المتابعة التي استهدفت تذليل العقبات إلى أن تلاقي الجمع المتنافر على كلمة سواء وبدأ لبنان المستعيد شرعيته يأخذ طريقه إلى الإستقرار، بعدما كان لا أمل يُرتجى من حدوث معجزة تنهي عقداً كاملاً من الاحتراب والتدمير الممنهج على نحو ما هو حاصل في بعض مناطق سورية منذ سنة وأربعة أشهر، مع فارق أن الجيش في سورية مرغَماً لا بطل هو من يخوض المواجهة المبغوضة وأن طول أمد هذه المواجهة لن يؤسس فقط إلى انفصال كوادر من وحدات عسكرية ومن ضباط وجنود عن المؤسسة العسكرية وإنما إلى أن تنشأ مع الوقت عدة "جيوش" من نوع "الجيش الحر" تماماً كما هي الحال في الوسط المدني حيث المعارضة الواحدة باتت معارَضات. وعندما سينتهي الأمر إلى أن الجيش بات عدة "جيوش" فإن لا أحد يمكن أن يشعر بالأمان وبالذات الطائفة العلوية التي يتردد أن الرئيس بشَّار الأسد يحتفظ بورقة إستعمالها أو بالأحرى بالطلقة الأخيرة في حال وجد أن لا خيار أمامه،

ذلك أن السند الروسي لن يعود ذلك السند وأن السند الإيراني سينكفئ في هذه الحال وذلك على أساس أن الموقف الروسي يستمد تأثيره من انسجامه مع الموقف الإيراني وأن هذا الأخير من دون الوقفة الروسية سيكون مخسوف الفاعلية بمعنى أن لا وجود لحليف دولي يشاركه الرأي في الموضوع السوري.

من خلال القراءة المتأنية لـ "مؤتمر أصدقاء سورية" الذي استضافته باريس يوم الجمعة الماضي وكان إذا جاز الوصف "جمعة الإنتفاضة الدولية" حيث المشاركة فيه كانت 107 دول وهو رقم قابل للزيادة في الدورة المقبلة لـ "الأصدقاء" التي ستستضيفها المملكة المغربية، نرى أن الفرصة مؤاتية أمام التسوية السياسية ونرى استناداً إلى معطيات موضوعية عربية وإقليمية ودولية، أن توافقا على مؤتمر من نوعية "مؤتمر الطائف" الذي أنقذ لبنان من شأنه إنقاذ سورية. وفي هذا المؤتمر لا يكون الحرص على الطائفة – العائلة وإنما على الطائفة – المحاصِصة. وعندما تتحقق للطائفة العلوية الضمانات العربية والإقليمية والدولية وتتحدد الحصة والمكانة، بموجب المحاصَصة على نحو ما حدده مؤتمر الطائف للمناصب الرئاسية في لبنان، فإن النظام الذي يقوده الرئيس بشّار لا يعود في إستطاعته ممارسة ورقة الطائفة بمعنى زرْع الخشية في نفوس ابنائها بأن سلامتهم ومصالحهم ووجودهم مضمونة بإستمرار الطائفة – العائلة.

لقد دخلت المحنة السورية سنتها الثانية، وليس في الأفق ما يشير إلى أن تعديلات جذرية سنراها في المشهد الذي يجمع بين القتل والتدمير والتبعثر. وحتى إذا كانت هنالك بارقة أمل على هامش الدورة المقبلة للجمعية العمومية السنوية للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول المقبل، فإن هذه البارقة سرعان ما ستتلاشى أمام عناد أهل الحكم السوري ومثابرة الأطياف المعارضة على التمسك بمطالبها.

وليس هنالك سوى تلك المحاولة المستنسَخة أو المستنبَطة من مؤتمر الطائف يأخذها الملك عبد الله بن عبد العزيز على عاتقه محافظاً بذلك على سورية الوطن المتماسك والشعب المتعايش والطائفة المضمونة وفق تثبيت مبدأ المحاصصة بديلاً عن الطائفة – العائلة. كما انه بذلك يحفظ لبنان من ويلات قد تنشأ نتيجة ترْك الوضع السوري على ما هو عليه. وهنا يستوقفنا تذكير السفير علي عواض عسيري للجميع يوم الجمعة الماضي فيما مؤتمر باريس يعقد دورته الجديدة بـ "حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على أمن لبنان وإستقراره ومصلحة شعبه الشقيق، والجهود التي يقوم بها الملك عبد الله في هذا المجال يعرفها القاصي والداني...".

ومثل هذا الحرص المشكور سيبقى عرضة للإنتكاس في حال لم تضع صيغة التسوية التي أشرنا إليها حداً، أو نهاية على ما نتمنى، للوضع السوري.

عسى ولعل نسمع ومن قبل أن ترتسم في سماء الأمتين معالم حلول الشهر الفضيل، ما يشير إلى أن أخواننا في سورية أهل الحكم - العائلة سيصومون عن المواجهة التي لا جدوى منها وأن الطائفة العلوية وبقية أبناء الشعب في سورية سيخْلدون إلى طمأنينة سعى إليها عبد الله بن عبد العزيز الذي يجزيه الله خيراً وصحة على ما يفعله للملكة وللأمتين.

صحيفة "اللواء" - يوليو (تموز) 2012

قمة مكة... تليها هدنة للتسوية وكفى سورية شر الإقتتال؟

ها هي الأمة تعيش أسوأ حالاتها في الشهر الفضيل الذي إنقضت العشر الأوائل منه على دوي كل أنواع القصف والتدمير والقتل والتشريد، مع ملاحظة ان القصف الكلامي هو بمثابة الحطب يُرمى على النار المشتعلة.

ويستغرب المر ء كيف أنه لم يصدر عن قادة الأمة وعلمائها نداء يدعو جبهتيْ الحرب السورية، جبهة النظام وجبهة المعارضة و"الجيش الحر" إلى إعلان هدنة تدوم حتى نهاية الشهر الفضيل وعلى أمل أن يرتأي خلالها رموز الحِراكيْن أي الرئيس بشّار الأسد ومَن يلتف حوله وربما عليه من جهة والطيف المدني - العسكري المعارض الذي هو في وضْع لا يُحسد عليه بمعنى أن كلمة أطراف عربية ودولية تضغط على إرادته، من جهة أخرى.

ومثل هذه الهدنة التي نشير إليها، كانت ستتيح المجال أمام المساعي التي تستهدف إبقاء الأزمة بعيدة عن إحتمالات الحرب الأهلية والتي كلما إنقضى يوم على المواجهة كلما إقترب إحتمال إنتقال الأزمة إلى الحرب الأهلية التي إن هي بدأت سيكون من الصعب تطويقها بغرض وضْع حد لها داخل سورية وعدم إنتشار لهيب نارها إلى دول الجوار، وهذا إحتمال وارد بقوة ذلك أن الحرب الأهلية لن تكون في هذه الحال بين طيف يحكم وأطياف تعارض وإنما ستكون ذات طابع طوائفي. ونحن ما زلنا نعيش ذكريات الحرب الطائفية في لبنان.

وقد يقال إن نداءات كثيرة صدرت عن أهل القرار العربي من أجل وقْف أعمال العنف في سورية والشروع في عملية إنتقال للسلطة، ولكن طرفيْ الأزمة السورية لم يأخذا بها وأبدى كل طرف تحفظاته، وذلك لأن الإلغاء كان هو الحاضر في تفكير الجانبيْن. كل طرف يريد إلغاء الآخر، أو بالأحرى إن قبول النظام بالعروض العربية يعني أنه سيكون بعد الآن طرفاً ضعيفاً في أي تسوية وبحيث سيكون موضع مساءلة عن العمليات العسكرية التي إرتضاها وستتم إلى جانب المساءلة مناقشة ملف المواجهة بالكامل وما يحويه هذا الملف من ضحايا وخسائر. كما أن المساءلة الأهم ستتمحور حول ارتضاء النظام إستعمال الجيش في مطاردة الناس وإصدار الأوامر

إلى قادة أسلحة برية وجوية لقصف مناطق وتدمير منازل وأسواق. أما بالنسبة إلى الطيف المدني – العسكري المعارض فإنه من الطبيعي أن يكون موضع مساءلة عن الذرائع التي جعلتْه لا يتجاوب مع خطوات متدرجة تستهدف التصحيح الذي لا يكون فيه النظام متراجعاً، أو إذا جاز القول يكون هنالك قبول بمبدأ المراجعة وليس بإظهار التراجع.

لم يحدث شيء مما كان يجب أن يحدث. واستمرت الأزمة تزداد تعقيداً وعلى أساس أن ما لا يتم التنبه له في البداية يصبح من الصعب تطويق مضاعفاته بعد ذلك. وها نحن الآن أمام وضْع يكاد يشبه في تعقيداته وعناد أطرافه ذلك الوضع الذي عاشته الأمة على مدى ثماني سنوات من الحرب العراقية – الإيرانية التي انتهت إلى أن الجانبيْن خرجا متخنيْن بويلات وجراحات وولولات الأرامل والأيتام. وحتى في أيام أشهر الصوم في تلك السنوات لم يتخلَ طرفا المواجهة عن عنادهما فيرتفع صوت كل منهما بالقول ما معناه إننا من أجل شهر رمضان المبارك ولكي يصوم الجنود ويتعبدون فإننا سنأمر بإسكات المدافع. ولم يفعل الطرفان ذلك مع أن شهراً كاملاً من وقْف القتال وتمكين المقاتلين من صوم مقبول وصلاة تأخذ صفة التعبد والدعاء إلى رب العالمين بأن يتعقل أهل القرار في الجانبيْن ويوقفا الحرب التي أياً كانت نتائجها فإن قتلاها شهداء أو فلنقل إن القاتل كما القتيل في النار... إن شهراً كاملاً من وقْف القتال احتراماً من جانب قيادة مسلمة لمناسبة روحانية عظيمة إلى جانب كونها فريضة، كان على ما يجوز القول سيجعل أهل الحكم العراقي وأهل الحكم الإيراني يتقون الله في ما يفعلون، وبذلك ستنتهي المواجهة إلى جلسات حوار يستند إلى نوايا طيبة. وفي حال حدث ذلك لا ينتهي إستمرار المواجهة إلى تهلكة. ونحن عند التأمل في الذي أصاب العراق لاحقاً ثم الذي يصيب إيران الآن نتيجة إصرارها على أن تداوي بجرعات عسكرية ونووية جراح الحرب مع العراق، نحزن كثير الحزن إزاء ما قد يحدث لاحقاً خصوصاً في ضوء الرخاوة الأميركية أمام إسرائيل وكيف انه في الوقت الذي "يبشر" وزير دفاعها ايهود باراك بإحتمال توجيه ضربة إستباقية إلى إيران قد تستهدف أحد المُفاعل أو مدينة وربما أكثر من مدنها الرئيسية، فإن رئيس أميركا الحالي باراك أوباما الطامع في ولاية ثانية ومنافسه الجمهوري ميت رومني الحالم بالفوز يخوضان على ما يجوز الوصف "ماراتون التذلل" لإسرائيل فيبرم الأول (أوباما) يوم الجمعة الماضي (2012/7/27) داخل مكتبه البيضاوي "صفقة الدعم المطلق" لإسرائيل ويوقِّع بيسراه على تعهُّد في هذا الشأن فيما ثلاثة من أقطاب اللوبي اليهودي يقفون وراءه كشهود على التوقيع

وتأكيداً له. أما الثاني رومني فإنه يستبق زيارته لإسرائيل (بدأت السبت الماضي 2012/7/28) بقول كلام يفوق بكثير تذلُّل إوباما. ومما قاله لصحيفتين إسرائيليتين "أنتم أصدقاء أميركا الحقيقيون وحلفاؤنا الذين نتقاسم معهم قيماً مشتركة وإذا أصبحتُ رئيساً فإنني لن أوجه إتهامات إلى إسرائيل ولن أطلب منهاالعودة إلى حدود الـ 1967".

نخلص إلى القول إن سورية الحكم كما سورية المعارضة لن تخرجا من المواجهة وقد إنتصر طيف على آخر. ذلك انهما سيجدان أن البلد الذي كان رقماً صعباً باتت حاله مثل حال العراق الذي كان هو الآخر رقماً صعباً لكن العناد والحلول الأمنية أبعدته إلى الوراء.

ولا يبقى كعلاج لوضع الأمور في مدارها الصحيح الأنقاذي سوى القمة الإسلامية الإستثنائية التي سيستضيفها خادم الحرمين الشريفيْن الملك عبد الله بن عبد العزيز في مكة المكرمة يومي 14 و15 آب الجاري (2012) مع التمني بأن تشارك فيها إيران كعنصر تهدئة ويشارك فيها طرفا المواجهة السورية الرئيس بشّار ومَن يمثل المعارضة. وفي هذه القمة وبإجماع قادة الأمتين الذين لا بد سيسارعون إلى المشاركة تجاوباً مع الداع واحتراماً لمكان الانعقاد، يتم التوافق العربي – الإسلامي على هدنة من أجل التسوية التي تقضي بانتقال سلس أو متوازن للسلطة في سورية. وعندها نقول: رمضان كريم. وكفى اخواننا في سورية شر الإقتتال.

صحيفة "اللواء" – يوليو (تموز) 2012

من الصهر المحظوظ حسين

إلى الخُل الوفي مُناف

إستضعف الرئيس صدَّام حسين الكويت فغزاها يوم 2 أغسطس/آب 1990 تحت "حيثية" تاريخية بأن الكويت جزء من العراق. وما لبثت "المحافظة التاسعة عشرة" أن استعادت سيادتها بحرب عربية- إسلامية – دولية قادها الرئيس جورج بوش الأب ورئيسة الحكومة البريطانية مارغريت تاتشر وأعادت العراق كما وعد بوش إلى العصر الحجري، ثم جاءت صولة بوش الإبن وحليفه البريطاني رئيس الوزراء طوني بلير (مستشار العقيد معمر القذافي لاحقاً) تلغي دور العراق كرقم صعب في المعادلة الإقليمية. وكان الإنطباع العفوي لدى إخواننا الخليجيين وللأطياف العاقلة من أبناء الأمتين أن الذي أصاب العراق هو"لعنة الكويت" شبيهة "لعنة الفراعنة" التي قيلت كقصاص يصيب العابثين بالثوابت أوطاناً كانت أوشعوياً أو خصوصيات.

وإستضعف الرئيس حافظ الأسد لبنان فإقتحم نقاط الضعف فيه وكذلك ضعفاء الولاء الوطني وذلك تحت "حيثية" إنقاذ طائفة من أطياف ساهم النظام الذي يقوده في شد أزرها وتوظيفها ضمن رزمة من الشعارات لعل أبرزها الممانعة للجشع الإسرائيلي الذي سبق أن ضم الجولان إلى خريطة إحتلالاته للأرض العربية. ولم يجد لبنان من يسانده ويعيده دولة لها رئاساتها وصيغتها سوى" إتفاق الطائف" الذي ساء الحكم السوري أن يؤخذ به، فكانت الجولة الثانية من التعامل السوري مع لبنان أكثر تعقيداً من الجولة الأولى، الأمر الذي أوجب حدوث ضغوط دولية تلازمت مع حدوث إغتيالات أبرزها تصفية رفيق الحريري أحد أهم أربعة أقطاب من الطائفة السُنية شغلوا منصب رئاسة الحكومة اللبنانية إلى جانب الزعامة الشعبية وهم حسب التسلسل رياض الصلح وصائب سلام ورشيد كرامي ورفيق الحريري. وبعد الإغتيالات وبسببها كان الخروج القسري للوجود العسكري السوري من لبنان ليحل محله وبالتدرج التحرش بكافة أنواعه وإبتكاراته إعتماداً على "اللوبي السوري" في لبنان الذي جمع رمزيْ الزعامة الشيعية نبيه بري رئيس حركة "أمل" وصاحب البرلمان الذي لا قدرة لغيره على الإستحواذ به والسيد حسن نصرالله الأمين العام لـ "حزب الله" إلى إثنين من الرموز السياسية الشعبية هما طلال ارسلان المتقاسم مع

وليد جنبلاط زعامة الطائفة الدرزية ثم لاحقاً العماد ميشال عون الذي قلل إصطفافه إلى جانب "حزب الله" وحماسته المفرطة للرئيس بشَّار الأسد بعد عداوة مفرطة هي الأخرى ضد النظام السوري، من السند الماروني الأساس لهذا النظام ونعني به سليمان فرنجيه الحفيد.

بعد الذي حدث وما زال يتواصل حدوثه في سورية دماً ودماراً وإنشقاقاً وهلعاً منذ سنة ونصف السنة وتشبه وقائعه في بعض مراحلها تلك الوقائع التي سبق وحدثت في لبنان بين منتصف العام 1975 وحتى إعلان "إتفاق الطائف" يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول 1989، فإن الإنطباع العفوي لدى أخواننا العرب وكذلك لدى اللبنانيين سواء الطيف الخصم للنظام السوري أو الطيف الساكت على الحق المعروف بـ "الشيطان الأخرس" أن ما يصيب سورية هو "لعنة لبنان" والتي هي عند التأمل في ظروفها وتداعياتها توأم "لعنة الكويت" التي أصابت العراق.

لم تنته "اللعنتان" فصولاً. ذلك أنه ما بين غمضة عين وإلتفاتتها وضع الصهر المحظوظ حسين كامل ما خف وزنه وغلا ثمنه ومعه زوجته رغد إبنة الرئيس صدَّام وبقية أفراد العائلة، في سيارة رئاسية بطبيعة الحال. ووضع شقيقه صدَّام (على إسم الرئيس) وعائلته في سيارة رئاسية مماثلة وغادر الركب بغداد تحت جنح الظلام متوجهين إلى الأردن حيث إستضافهم الملك حسين حليف الرئيس صدَّام ومن دون أن يدري (وتلك مصيبة) أن الشقيقين الصهرين (صدام كامل هو زوج رنى الإبنة الثانية للرئيس صدَّام) أو كان يدري وتولى ترتيب المسألة (وهنا المصيبة أعظم) جاءا من أجل اللجوء السياسي تاركين العم الرئيس صدَّام يحاول جاهداً درء تداعيات العقوبات والحصارومداواة خيبة الأمل من التعامل العراقي مع المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج المصدومة من أسلوب تعامُل الرئيس صدَّام معها وبالذات كيف أن حلاوة الكلام الذي طالما سمعه بعض قادة دول الخليج منه وبالذات الملك فهد بن عبد العزيز والشيخ جابر الأحمد والشيخ زايد بن سلطان، كان نقيض النوايا التي جسَّدها غزو الكويت. وهذا النوع من الحلاوة للكلام طالما سمعناه من الرئيس حافظ الأسد من خلال كلامه عن الشعب الواحد في بلدين. ولم يقتصر فِعْل حسين كامل على اللجوء وإنما اعلن بصريح العبارة أن إعتراضاته على النظام كثيرة وقدَّم نفسه ضمناً للرأي العام الدولي على أنه رجل المرحلة المقبلة في العراق من دون أن يتذكر، أو تذَّكر لكن لم يُذكر، أنه قبل لجوئه إلى الأردن كان يزايد في عشاء إستثنائي لرموز العشيرة أقامه الرئيس صدَّام واراده مناسبة لمحاسبة الذات والممارسات وإصلاح ما يمكن إصلاحه وإنتهاج سياسة جديدة لترطيب الأجواء مع

الإدارة الأميركية والأشقاء العرب. وتمثلت المزايدة، كما سمعتُها من الخصم اللدود له برزان التكريتي بأن حسين كامل، الذي كان حتى هذا "العشاء السري" الرجل الأقوى برضى العم الرئيس لذلك في النظام ما دام ممسكاً بـ "هيئة التصنيع العسكري"ذات الميزانية الخارقة السخاء وغير الخاضعة للمساءلة والتدقيق وما دام حقق بفعل المصاهرة ترقية من رتبة متدنية إلى رتبة فريق (هكذا دفعة واحدة وخارج سياق المؤهلات وعدم مراعاة الجنرالات أصحاب الخبرة والكفاءة والأوسمة الكثيرة)، بقوله إنه يرى أن الإدارة الأميركية تريد إركاع العراق وإنه في ضوء تجربته كمسؤول عن التصنيع العسكري يرى أنه "بالمزيد من التحمل والكثير من الصبر يمكن إفشال المؤامرة الأميركية". في نهاية الأمر حدث الإركاع وإنهزم أبو علي، أي حسين كامل.

مغامرة حسين كامل كانت شبيهة بمغامرة غزو الكويت من حيث النتائج. فالإدارة الأميركية التي إستدرجت الرئيس صدَّام إلى الغزو هي نفسها التي وضعت النهاية المأساوية له وللنظام وللعراق. وأما حسين كامل فإن العم صدَّام إستدرجه للعودة من الملاذ الأردني عن طريق رفيق آخر وأوكل إلى العشيرة أمر محاسبته وكان الحساب العسير تصفية الرجل والد أحفاده إعداماً.

ما فعله حسين كامل، الصهر المحظوظ وكما لم ينل هكذا حظوة صهر آخرعدا آصف شوكت صهر الرئيس حافظ الأسد وأشرف مروان صهر الرئيس جمال عبد الناصر وجبران باسيل صهر العماد ميشال عون، يندرج في شكل ما ضمن "لعنة الكويت" قريب الشبه بما فعله الخُل الوفي العميد مناف طلاس ويندرج أيضاً ضمن "لعنة لبنان". فكما أن حسين كامل كان عملياً وبفعل المصاهرة الرجل الثاني في نظام العم صدَّام، فإن العميد مناف طلاس كان يشكل حالة داخل نظام صديقه الرئيس بشَّار الأسد لا ترتاح له الحلقات المتكاثرة حول الرئيس. فهو يصطفيه ويطيب له ولزوجته تناول العشاء معه ومع زوجته. ولأن مَن هو في قمة السلطة وتضطره الظروف أحياناً للفضفضة فإن العميد مُناف على نحو ما هو متيسر لنا كمعلومات كان الخُل الوفي كاسراً بذلك مقولة المستحيلات الثلاث التي أولها الغول وثانيها العنقاء. وعندما تتطور الأمور ويتسع هامش المحنة السورية ولا يعود صدر العميد الرستني التحمل فإنه بحكم نوعية العلاقة يجد نفسه إما يصارح فتنتفض بعض رموز الطائفة والعائلة الأسدية عليه، وإما يسكت على الضيم السوري عموماً ومأساة الرَبْع في الرستن وسائر مناطق حمص والشمال ومعها المناطق القريبة من عاصمة الأمويين التي ساهم والده العماد مصطفى في تقوية أواصرها كوزير دفاع وخُل وفي أيضاً لتبقى طوع إرادة صديقه الرئيس حافظ الأسد فيحتفظ بالمنصب ويرتضي إنتزاع

مشاعر النخوة منه، وإما ينصرف طوعاً بعد توضيح ومن دون لجوء أو حمُل ما خف وزنه من المال لأنه لا يحتاج ويلتئم الشمل، بما في ذلك الزوجة والإبن بعدما إنتهت السنة الدراسية في الجامعة الأميركية في بيروت وبكل حرص على تفادي ما يزعج الرئيس الذي يعاني في دمشق، في رحاب الشقيقة ناهد المستقرة في باريس المستضيفة الوالد مصطفى الذي كما الإبن إنسحب بهدوء مكموداً على الفاجعتين، الفاجعة الشخصية بما آلت إليه حال الرئيس بشّار الأسد الذي كما الرئيس صدّام بقي يعاند حتى لحظة النهاية، فها هو بعدما لم يصحح العلاقة مع لبنان يخسر سورية بالتدرج والسند السعودي والخليجي والعرب عموماً ومعظم دول العالم عدا إيران وفنزويلا. والفاجعة الرستنية -الحمصية خصوصاً والسورية عموماً حيث لا يفيد بعد الآن أي توضيح ولا حتى أي إعتذار.

يبقى إنني بهذه الخواطر أعرض ملامح من جديد-قديم "المآثر" البعثية مع التأكيد بأن "البعث" حلو المذاق كعقيدة يبرع الرفاق فيها حتى طلوع الفجر في التنظير. لكنه بطعم العلقم كحكم ونظام. حمى الله سورية من بقية المكاره وهدى العراق إلى سواء السبيل.

صحيفة الشرق الأوسط - يوليو (تموز) 2012

سورية المغلوب

على أمرها

كنا نتمنى وقد إشتدت المحنة السورية وبات حديث القتل والقصف وإكتشاف المجازر المتنقلة وما يتلازم مع هذا المشهد من لقطات خاطفة لأطفال ينزفون وأمهات يندبن فلذات الأكباد هو السائد، أن تكون القمة السادسة عشرة لحركة عدم الإنحياز في طهران مناسبة لإستدارة ذات هدف إنساني من جانب الدولة المضيفة بحيث تغتنم مشاركة مئة وعشرين دولة في المؤتمر فترفع الحظر المفروض على رموز المعارضة الإيرانية وتحفّز بذلك الرئيس بشّار الأسد على أن يعيد النظر في رؤيته للأزمة وتصنيفاته الظالمة بعض الشيء لبعض أطياف المعارضة السورية وفي علاجه الأمني الذي أضاف المزيد من الضرر بعدما إعتقد أنه سيكون مجرد علاج تأديبي للخارجين على طوعه لا يلبث المنتفضون أن يلوذوا بالصمت والصبرمعاً على نحو ما حدث سابقاً في زمن والده ازاء الإنتفاضة الحموية في الثمانينات. كما كنا نتمنى لو أن أهل الحكم الإيراني أثبتوا وبما لا يدع مجالاً للشك بعد الآن أن مشروعهم النووي سلمي كما سائر المشاريع النووية في دول كثيرة. والإثبات الذي نقصده هو دعوة المؤتمر بكامل رؤساء الوفود أو بمن ينتدبون ومن بينهم الامين العام للأمم المتحدة وسائر أمناء المنظمات الإقليمية المشاركة إلى القيام بجولة على المنشآت النووية. لكن ذلك لم يحدث فأضيف إلى الإنطباع السائد بأن المشروع النووي الإيراني إنما هو سلمي لفظاً وتبريراً لكنه السلاح الذي تُسرع إيران الخطى في إنجازه كما إستعجالها لإنتاج كل انواع الأسلحة ذات الطابع الإستراتيجي وصولاً إلى امكانية إطلاق قمر صناعي في حال كان محلّل شرعاً.

لم يفعل أهل الحكم الإيراني ما يأمله الرأي العام العربي والإسلامي والدول الصديقة وظهروا سواء من خلال المداولات والتصريحات التي رافقت إنعقاد المؤتمر أنهم يفضلون الإنحياز على عدمه. والإنحياز إلى التعقيد بدل حلحلة الأزمات.

زيادة في التوضيح نقول إنه لو كان أهل الحكم الإيراني يريدون للسوريين إستقراراً وبحيث تكون سورية دولة صديقة وليست على الحال التي هي عليه لكانوا أخذوا بنصيحة الإمام علي (رضي الله عنه) التي لخصها بالقول" صديقك من نهاك

وعدوك من أغراك". لكن عندما لا ينهى أهل الحكم الإيراني الرئيس بشّار ويصدر عن كبيرهم المرشد آية الله خامئني الذي كان ترؤسه للقمة مناسبة لمئات المشاركين من كل دين ولون وقومية كي يتعرفوا عن قرب على هذا الوحيد في العالم الذي يحكم بإسم الدين ولا راد لأمره، يصبح من الطبيعي أن يقول الرئيس المصري محمد مرسي وقد لاحظ تجاهُل كل من المرشد خامئني والرئيس نجاد للأزمة السورية في كلمتيْ الإفتتاح ما قاله حول الموضوع الملتهب وبعبارة لا لف فيها ولا دوران وهي: "الثورة في سورية هي ضد النظام الظالم وأن النظام مع نضال أبناء سورية ضد نظام قمعي فقد شرعيته واجب اخلاقي مثلما هو ضرورة سياسية وإستراتيجية". وكأنما مرسي الحديث العهد في الرئاسة والذي جاء إلى القمة مؤكداً صلابة سلطته أمام المؤسسة العسكرية المصرية العريقة ذات الدور الوطني والبطولي ازاء مواجهة إسرائيل، أراد بما قاله إفهام دول عدم الإنحياز بأن إيران التي ستترأس القمة لمدة ثلاث سنوات لا تقوم بالسعي الذي يهدىء الوضع في سورية وأنه بما قاله أراد إخراج أهل الحكم الإيراني من لا مبالاتهم هذه من دون إضمار نية الإحراج لهم، أو لعله أراد القاء علامة إستفهام في شأن تأجيجهم للصراع من خلال المساندة الميدانية والمالية والعسكرية للنظام السوري التي تجعل المواجهة حالة نزف يومي ومن خلال التصريحات التي يدلي بها مسؤولون وتحمل في طياتها تشجيعاً للرئيس بشّار على أن يتصرف بما تحبذه الثورة الإيرانية وليس بما من واجبه القيام به لإطفاء اللهيب المتزايد إحراقاً للبلد ناساً وعباداً.

وفي إستطاعة الرئيس مرسي الرد على الذين إعترضوا على كلامه حول المحنة السورية وتوصيفه للنظام بأنه "ظالم" ورأوا فيه أنه إحراج لها أمام مؤتمر طالما تاقت الثورة الإيرانية إلى إنعقاده في عاصمتها كونه يخفف من وطأة العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب تطلعاتها النووية وتدخلاتها في دول الجوار، بالقول إنه من قبل أن يأتي إلى طهران كان زار الصين وأنه عشية إنتهاء تلك الزيارة كانت وكالة الانباء المرموقة "رويترز" تبث عبْر شبكتها الإخبارية مقابلة معه هي الأولى التي يجريها مع وكالة أخبار دولية منذ أن فاز برئاسة مصر في يونيو(حزيران) 2012، قال فيها "آن الآوان لكي يقف هذا النزيف في سورية لكي ينال الشعب السوري حقه كاملاً ولكي يذهب من المشهد هذا النظام الذي يقتل شعبه...". ولم يُبد أهل الحكم الصيني إعتراضاً على قوله هذا كما الإعتراض الضمني من جانب الثورة الإيرانية التي صدمَنا ذلك التلاعب بكلام مرسي بحيث عند ترجمتها الفورية تم إستبدال كلمة سورية بكلمة "البحرين" ولم يخفف من مهزلة هذا التصرف إعتذار إيران لاحقاً.

لقد إنتهى أمر القمة في طهران إلى أن ما كان الرئيس بشّار يتوقع حصوله عليه لم يحصل، بل إنه بدل أن يوظف الحكم الإيراني بما لديه من قدرات المؤتمر لإدراج موقف يخفف وطأة العزلة عن الحكم السوري فإن القمة إنتهت عملياً إلى أنها قمة التبرؤ من أي مساندة لموقف النظام مقابل وقفة بالغة الأهمية عبَّر عنها الرئيس المصري الذي جاء رد وزير الإعلام السوري عمران الزعبي عليه لاحقاً (الاحد 2 سبتمبر 2012) إنفعالياً وغير ذي تأثير. بل إن الذي سمعناه من الوزير هو أشبه من حيث النتائج بما تتسبب به احدى الطلعات الجوية لطائرة حربية تأمرها غرفة العمليات بعِلْم الرئيس بشّار أو بتفويض سابق وشامل بقصف أحد الاهداف في واحدة من المدن والبلدات السورية الخارجة على الطوع، ذلك أن القصف يحقق الأذى بالفعل لمن هم في بيوتهم أو متاجرهم أو حقولهم إلا أنه يضيف المزيد من الاساءة إلى سمعة النظام لأنه يطارد بالسلاح الجوي إلى جانب الأسلحة الأرضية منتفضين عليه، مع أن الأمر لا يستوجب مثل هذه الجسارة التي دخلت شهرها العشرين ولا بوادر حسم لها سوى في كواليس كبار اللاعبين في الساحات العربية- الإقليمية- الدولية.

وكما كنا نتمنى أن تفعله إيران ولم يحصل وبذلك بقي النظام البشّاري في ورطته وبقيت سورية الوطن والشعب مغلوباً على أمرها، فإننا كنا نتمنى أن يخرج الوزير الزعبي على أهل الإعلام الداخلي والخارجي بكلام لا يندرج في الأسلوب نفسه الذي سبق إن إعتمده المتحدث الرسمي المغيَّب الدبلوماسي جهاد المقدسي فكان المردود مثل كلام الوزير الزعبي من حيث إلحاق الأذى بالهيبة بنسبة إلحاق صاروخ من طائرة حربية على أرض سورية الأذى بأفراد سوريين. ونقول ذلك على أساس أن الوضع ليس بالتبسيط الذي قرأناه في كلام الأخ عمران كما أنه ليس مناسباً إعتماد سياسة التهزيء والكيدية في هذه الظروف ضد الأشقاء العرب ومنهم الشقيق لبنان المستضعف ماضياً وحاضراً إنما ليس دائماً على ما يأمل المرء، مثل القول: "من المؤسف إنه بعد أن يرحل الرئيس مبارك يحل محله رئيس آخر الفرق بينه وبين مبارك هو اللحية" إذ يكفينا تعكيراً لصفو العلاقات ذلك التشبيه الذي صدر ذات يوم بفعل "زلة لسان" من الرئيس بشّار حول "أشباه الرجال". هذا إلى أن رداً يأتي من الرئيس بشّار على موقف الرئيس مرسي في قمة طهران ربما يكون مقبولاً إنما ليس من وزير في حق رئيس. وإلى ذلك إن الوضع السوري بتداعياته المأساوية لا يتطلب سوى الأخذ بالتسوية العاقلة على نحو ما حصل في اليمن، وها هي الدول المانحة ترفد عهد "يمن التسوية الخليجية" بالمليار دولار الأول من أصل الستة مليارات، وفي اليوم نفسه (الثلاثاء 4 سبتمبر 2012) ها هو الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي تنحى لكنه لم يغادر البلاد

يترأس (كما الرئيس السوداني الراحل جعفر نميري فعل بعد إنحائه) إجتماعاً للحزب "المؤتمر الشعبي العام" الذي ما زال رئيسه و"الرئيس حزبياً" لرئيس الدولة عبد ربه هادي الذي بمقتضى التسوية العاقلة ترأًس البلاد، وبصرف النظر عما إذا كان الرئيس السابق يفعل ذلك لإثبات الوجود أم لتأكيد ان الحكمة يمانية وتنفع في ساعة الشدة يقاسيها الحاكم كما أنها خير وصفة كان من مصلحة الرئيس بشّار الأخذ بها ما دام جاءه العرض مرة وثانية وثالثة على صينية من الضمانات لكن الحليف الإيراني احبط المحاولة. أما كلام الوزير الزعبي فيكفي التأمل في مفردات عباراته للإستنتاج بأنه كلام يقال في غير زمانه وغير ظروفه ومن هذه العبارات إلى مسألة "اللحية" التي أشرنا إليها قوله: "الدم السوري برقبة الرئيس المصري محمد مرسي" و"أين مصر من إغلاق البوابات بوجه الفلسطينيين ومن الإرتهان الأميركي وأين هي من كامب ديفيد، وأين مرسي من الغاز المصري المصدَّر إلى إسرائيل ومن القضايا القومية" و"هنالك قنوات فضائية شريكة في سفْك الدماء" و"إن المعارضة السورية تمتلك أسلحة إسرائيلية الصنع وهناك العديد من الإغتيالات نُفِّذت في سورية مستهدفة شخصيات وخبراء وعلماء تحمل بصمات الموساد الإسرائيلي" و"إن نجاح مهمة المبعوث الأخضر الابراهيمي يتوقف على قيام دول محددة كالسعودية وقطر وتركيا بالإلتزام علناً بنجاح خطة النقاط الست والتوقف فوراً عن إرسال السلاح وإغلاق معسكرات التدريب والإيواء للمقاتلين وعندها سنختبر نوايا الجميع...".

نخلص إلى القول: إن إستحضار الرئيس بشّار لسنوات الماضي الجميل يوم كان موضع رعاية الأشقاء العرب وإهتمام المجتمع الدولي كان يكفي يوم بدأت الإنتفاضة من درعا للمبادرة إلى إتخاذ إجراءات لتدارُك الموقف حفاظاً على رونق تلك السنوات وبشائر عوائدها الوفيرة. لكنه لم يتصرف كرجل دولة ولم يستنجد كمسلم بالآية الكريمة "أدعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادِلْهم بالتي هي أحسن" وبذلك تسير سورية على طريق الدولة المغلوب على أمرها... أو ما هو أخطر من ذلك. عسى ولعل يُصلح الأخضر الابراهيمي هذا العطار الوسيط الأممي اليعربي المسلم عند قدومه إلى دمشق بعد أيام ما أفسده العناد السوري المشترك (النظام والمعارضة)، وعلى هدْي الآية الكريمة "وإن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلحوا بينهما". وإننا لنتفاءل بالخير لعلنا نجده ومعنا الشعب السوري الذي لا يستحق قساوة هذه المعاناة ومذلة هذا البلاء.

صحيفة "الشرق الأوسط" – أغسطس (آب) 2012

حكام ومحكومون:

سواء السبيل لـ ليبيا وسورية

في أجواء ليلة القدْر التي هي خير من ألف شهر، وقبل الليلة المباركة وبعدها، تستأنف ليبيا المدماة والمدمَّرة والمقطعة الأوصال بنسبة طالما تمنَّاها الأجنبي لها وحزن عليها كثير الحزن أبناء الأمتين العربية والإسلامية، عضويتها في الجامعة العربية التي تركت الإحتراب يتواصل في هذا البلد بضعة أشهر من دون أن تكون لها وقفة تضع حداً لهذا الإحتراب أو مسعى حميداً للتوفيق بين طرفين معانديْن: النظام من جهة والخارجون على هذا النظام من جهة أخرى. وهذه الإستعادة للعضوية تحسم موضوع إضفاء الشرعية العربية على ليبيا المنتقلة من جماهيرية معمر القذافي إلى جمهورية تقليدية يخشى المرء نتيجة تشابُك التوجهات في الصف المنقلب على القذافي المدعوم كما لم يحدث دعْم بهذه القوة والزخم من دول الأطلسي، أن يجد الليبيون أنفسهم ذات يوم وقد باتوا يعيشون صراعات واحترابات أهلية خصوصاً أن مشاعر من القلق بدأت تسود بعض أهل القرار الأميركي - الفرنسي وعبَّرت عنه بإستحياء صحيفة "لوموند" الفرنسية الرصينة بالقول ما معناه إن الحاكم العسكري لطرابلس هو اللواء عبد الحكيم بلحاج وأنه معروف جداً لدى C.I.A (الإستخبارات المركزية الأميركية). ثم تضيف صحيفة أخرى هي "ليبراسيون" أن بلحاج هو من بين مؤسسي "الجماعة الإسلامية المقاتلة" وكان هذا التنظيم الصغير المتشدد يدير قبلَ هجمات 11 أيلول على مركز التجارة العالمية في نيويورك وعلى مبنى وزارة الدفاع في واشنطن مخيميْن على الأقل في أفغانستان، وبعدما أوقفتْه C.I.A عام 2003 سجَنَه نظام القذافي ثم أطلقه بعدما نأى بنفسه رسمياً عن التنظيم. وما نعنيه من هذا الإستحضار للقائد الذي يمسك بزمام الأمور في طرابلس أنه المؤشر إلى أن الإسلاميين، في ليبيا هم مثل إخوانهم في الجزائر الذين استأنفوا وبالكثير من التحدي للرئيس بوتفليقة يوم الخميس الماضي (2011/8/25) عملياتهم ضد رموز السلطة الأمنية مستهدفين في عملية نوعية الأكاديمية الحربية لمختلف الأسلحة في شرشال بولاية تيبازة وهي الأكاديمية التي يتخرج منها سنوياً كبار الضباط الجزائريين ومن دول صديقة، كما أنها الأكاديمية

التي يتخصص فيها ضباط مكافحة الإرهاب. ولأنهم مثل إخوانهم الجزائريين من حيث التشدد وأكثر تشدداً من رفاقهم في مصر، فإنهم يُعدّون العدة للحكم الثابت في ليبيا تماماً كما حال "الإخوان" أيضاً بالرضى الأميركي كون عبد الحليم بلحاج معروف وربما وثيق الصلة بالإدارة الأميركية، وعلى هذا الأساس فإن الحكم الإنتقالي سيبقى انتقالياً وفي عهدة رموز مدنية مرموقة تملك أوراقاً مهمة أبرزها أنهم عملوا في نظام القذافي قبل هجْره وأنهم بذلك على معرفة بحقائق وأسرار يعرفها غيرهم ومن بين هؤلاء حقوقيون مثل مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الإنتقالي، والخبير الإداري الدكتور محمود جبريل رئيس المكتب التنفيذي التابع للمجلس، وعبد المنعم الهوني الثوري العريق أحد ضباط "ثورة الفاتح من سبتمبر" المنشق نصف انشقاق منذ سنوات عن القذافي، وعبد الرحمن شلقم الذي شغل منصب وزير الخارجية ثم (حتى لحظة إنشقاقه بالكامل عن القذافي قبل حوالى ثلاثة أشهر) مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة. لكن في نهاية الأمر تبدو احتمالات الصراع واردة على ليبيا ما بعد القذافي وبحيث ينال كل صاحب دور حصته، فضلاً عن أن التعقيدات التي يتحكم فيها مجتمع القبيلة ستجعل الإستقرار إما يُفرض بالقبضة الحديدية وعلى أيدي عسكريين مجهولين معروفين وإما ضمن اعتماد التراضي والتوافق وهذا ما يُبقي الحقبة القذافية في حدود ما هي عليه حقبة حسني مبارك في مصر.

وفي أجواء ليلة القدر يصدر عن أهل الحكم الإيراني وفي شخص وزير الخارجية علي أكبر صالحي موقف يحتمل صدوره المباغت أكثر تفسير، فالوزير يقول: "نعتقد أن التطورات في دول المنطقة ناتجة من استياء الشعوب وسخْطها في تلك الدول ويتعين على الحكومات أن تلبي المطالب المشروعة للشعوب في تلك الدول، في سورية واليمن أو دول أخرى". ويضيف: "في الوقت نفسه إن فراغ السلطة في سورية ستكون له عواقب غير متوقعة على الدول المجاورة وعلى المنطقة ويمكن أن تُسبب كارثة في المنطقة وأبعد منها". يضيف أيضاً: "إن سورية حلقة مهمة من حلقات المقاومة في الشرق الأوسط والبعض يريد التخلص من هذه الحلقة" (إشارة من دون تسمية إلى الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا التي طالبت الأسد بالتنحي).

ما يلفت الإنتباه أن الكلام الذي تختلف مفرداته عن الموقف الإيراني طوال الأشهر الماضية يأتي من وزير الخارجية، أي أنه رغم نوعيته يبدو أقل قوة من لو جاء الكلام من الأعلى (المرشد خامنئي) أو من الأقل مرتبة الرئيس نجاد أو من أحد رموز التشدد في الحرس الثوري. وهذا التأني مؤشر إلى أن الموقف قابل للتعديل

بمعنى تصعيده لجهة الوقوف الإستراتيجي إلى جانب الرئيس بشَّار أو رفْع سقف مطالبة الرئيس السوري بما يخص التجاوب مع الذين يتظاهرون يومياً ليلاً ونهاراً. إلى ذلك يمكن القول إن تقييم الحكم الإيراني للوضع السوري يفرض تسجيل موقف يأخذ في الإعتبار إحتمال أن يحدث في سورية ما حدث في ليبيا، وهنا تبدو إيران كمن تفتح خطاً مع سورية المتظاهرة تعويضاً عن سورية الحاكمة.

ونقول ذلك من دون أن نلغي إحتمال أن يكون الموقف الإيراني هو لمساعدة الرئيس بشّار على اتخاذ خطوات تنفيذية، ذلك أن المشكلة الأساسية هي في العلاقة السورية - الإيرانية كون المجتمع الدولي ومعه أكثرية الأنظمة العربية والإسلامية تريد من الرئيس بشّار الأسد فك الإرتباط الإستراتيجي مع إيران وهو إذا استجاب يتبدل الموقف تجاهه، ولا تستمر هذه الهجمة عليه سياسياً وإعلامياً حتى الآن. لكنه لا يتجاوب خشية أن يفقد ورقة الدعم الإيراني له فضلاً عن أن أهل الحكم في إيران صاغوا العلاقة مع النظام وفي الوقت نفسه مع الطائفة العلوية بتركيز جانبي على الشخصيات والرموز غير المحلقة في فضاء النظام، أي على خلاف قديم معه، وهذا يعني أن مخاطر الفكاك من العلاقة الإستراتيجية مع إيران تتساوى مع عوائد النظام البشّاري من هذه العلاقة.

في نهاية الأمر لا بد من موقف حاسم من جانب الرئيس بشّار، خصوصاً إذا وجد أهل الحكم الإيراني أنفسهم مضطرين إلى تطوير الموقف الجديد الذي عبّر عنه الوزير صالحي بحيث يقترب من الموقف التركي الذي يعبّر عنه المثلث الأردوغاني: الرئيس غول، ورئيس الحكومة أردوغان، ووزير الخارجية أوغلو. وفي حال حدث ذلك ربما يجد الرئيس بشّار أن السقف الذي يحمي النظام بات أكثر صلابة خصوصاً أن وزراء الخارجية العرب ارتأوا في اجتماعهم يوم السبت الماضي في القاهرة عدم الإقتراب من خيار تجميد عضوية سورية في الجامعة والإكتفاء بإقتراحات مبنية على روحية ما سبق أن نادى به الملك عبد الله بن عبد العزيز، وذلك لأن ما فعلوه مع ليبيا لم يكن أكثر من التهرب من المسؤولية وتشجيع الأطالسة على الفتك بليبيا. وهذا أدخل ليبيا في نفق التدويل مع أن التعريب الذي إستقبله النظام البَشّاري بالإستهانة وبالغمز واللمز يبقى على علاته أفضل. وما جرى لليبيا من الأفضل عدم تكراره مع سورية. عسى ولعل يتراجع العناد والحكمة... وكان الله معيناً للبلدين والشعبين وهادياً لهما إلى سواء السبيل.

صحيفة "اللواء" - أغسطس (آب) 2012

الحوار المرفوض
والصراع المقبول

عملاً بالتقليد غير المستحب والذي يشكِّل جزءاً من سلوكيات أكثرية دول الأمتين العربية والإسلامية، ونعني بذلك النفور من الحوار الذي هو خير علاج بالنسبة إلى الأزمات، فإن أحد أبرز تعقيدات الأزمة الراهنة في سورية أن الحوار مرفوض. فالنظام البشَّاري لا يحاور معارضين، عدا الذين يرتاح اليهم. وقادة المعارضة الموزعين على عدد من عواصم العالم وبعض دول الجوار يرفضون الحوار مع النظام.. أي بمعنى واضح إن كلاً منهما يلغي الآخر، وفي هذه الحال أي حوار هذا الذي سيأخذه على عاتقه الأخضر الإبراهيمي المرحَّب به من معظم اللاعبين بالموضوع السوري عدا الطرفين المتلاعبيْن: النظام والمعارضة الخارجية كونهما برفضهما الحوار وإلغاء الآخر للآخر، يبدوان متلاعبيْن أكثر من كونهما لاعبيْن.

بداية وقد دخلت الأزمة السورية مرحلة مسعى جديد للتهدئة آملين أن يكون الدخول في الهواء الطلق وليس في نفق، نتمنى للأخضر الإبراهيمي السلامة فلا يصيبه لا سمح الله مكروه مثل ذاك المكروه الذي أصاب إبن بلده الدبلوماسي محمد الصديق بن يحي حيث أنهم (المجهولون المعلومون) أسقطوا طائرته يوم 3 مايو/أيار 1982 على الحدود الإيرانية- التركية عندما بدا أن مسعاه كوسيط بتكليف من رئيس الجزائر زمنذاك الشاذلي بن جديد للتوفيق بين عراق صدَّام وإيران الخميني على أهبة أن يحقق بعض التقدم الأمر الذي يحرج أطرافاً اقليمية ودولية لا تريد للحرب العراقية – الإيرانية أن تتوقف ما دامت هنالك حيوية لدى الجانبيْن لتحقيق المزيد من الإستنزاف وبحيث يسقط الطرفان صريعيْ العناد وفوق ساحات ملأى بالحطام والجثث فضلاً عن منازل لدى عائلات في البلدين الجاريْن إتشحت بالسواد لكثرة فقدان الأبناء أو الأزواج في حرب عبثية طرفاها في النار.

والقول بأننا نتمنى السلامة للأخضر الإبراهيمي يستند إلى أن الرجل يريد مخلصاً تحقيق تهدئة سورية- سورية بأمل إنجاز تسوية، تماماً كإبن بلده الذي سعى لكسر حاجز رفْض الحوار من أجل وقْف الحرب مدعوماً بالإرث الحميد لجزائر

الرئيس هواري بومدين الذي على يديه تحقَّق عام 1975 إتفاق شط العرب بين صدَّام رجل العراق الجمهوري القوي والشاه محمد رضا بهلوي رجل إيران الامبراطورية ومن قبل أن يكون هنالك نضوج للثورة الخمينية التي ورثت من العهد الشاهاني سياسة العناد ولم تجد من "مكارم" عهده سوى "فضيلة" واحدة تتمسك بها وهي الإبقاء على إحتلال الجزر الإماراتية الثلاث "طمب الكبرى" و"طمب الصغرى" و"أبو موسى".

هل في إستطاعة الأخضر تحقيق فكرة الحوار مدخلاً للبحث في تفاصيل التسوية أم أنه سيعتذر كي لا يحرق شراع مركبه في رحاب "عاصمة الأسديْن".. الأمويين سابقاً، أم أنه كحل وسط يأخذ بصيغة واقعة "حوار الأخوة الأعداء" التي سبق حصولها قبل أربع وعشرين سنة بين العراق وإيران. وفي ضوء الظروف الراهنة أجد نفسي كصحافي واكب وقائع تلك الصيغة، متنقلاً بين بغداد والقاهرة والرياض وجنيف ونيويورك، أستحضر وقائع المشاورات والاجتماعات لتحقيق تلك الصيغة وكذلك المعلومات التي تيسرت لي بحكم المتابعة للإضاءة على التقليد العربي- الإسلامي غير المستحب وهو أن الصراع هو المقبول وأن الحوار هو المرفوض الأمر الذي جعل الأزمات العربية من لبنان إلى الفلسطينيين إلى مصر والسودان وليبيا واليمن والعراق وتونس والجزائر، على سبيل المثال لا الحصر، تتفاقم ويتساقط على جوانب هذه الأزمات المزيد من الخسائر المادية والبشرية ثم تأتي الأزمة الراهنة في سورية لتؤكد حجم الفواجع الناشئة عن أن الحوار لا يعطى فرصته.

وبالعودة إلى عدم إحتمال حدوث معجزة الحوار بين سورية النظام البشَّاري وسورية المعارضة، أو المعارَضات المنتشرة في الخارج والمحظية بدعم إعلامي لا ينقذ أحداً من الموت ولا داراً من التدمير، وتفضيل الأخضر الإبراهيمي لصيغة حوار من زمن مضى عوض الإعتذار والإنصراف بكرامة، أعرض بإيجاز كيف جرى الحوار العراقي- الإيراني لتحقيق الإتفاق بعد إقرارالخميني بضرورة وقْف الحرب.

في البداية أعلنت إيران يوم 18 يوليو/تموز 1988 القبول بقرار مجلس الأمن 598 وأبلغت الأمين العام للأمم المتحدة دي كويار قبولها رسمياً. وبعد القبول بدأت الإجراءات لعقد جلسات حوارية بين الطرفين وذلك على وقْع إحتفالات عراقية بإنتهاء الحرب وموقف رسمي إيراني يؤكد على "أن وقف إطلاق النار لا يعني انهاء الحرب ولا التآمر على الثورة الإسلامية". ثم إنتهت اتصالات دي كويار إلى ترتيب جلسات حوار في المقر الاوروبي للأمم المتحدة في جنيف بين وفد عراقي يترأسه وزير الخارجية طارق عزيز (ما زال في السجن وفي وفي حال صحية بالغة السوء يرفض الرئيس نوري المالكي الإفراج عنه) ووفد إيراني يترأسه وزير الخارجية على أكبر

ولايتي (يشغل الآن منصب مستشار المرشد آية الله خامنئي للشؤون الدولية). تم التفاهم أولاً على أن يكون الكلام في جلسات التفاوض باللغة الوطنية، يتحدث طارق عزيز بالعربية ويجلس مع أعضاء من الوفد المرافق (16 عضواً) إلى يمين طاولة أُعدت ومقاعدها وفق أسلوب في غاية الدقة، ويجلس مقابله ولايتي وأعضاء من الوفد الإيراني (16 عضواً). ويتوسط وفد الأمم المتحدة الوفدين. وبموجب الترتيبات يدخل الأمين العام دي كويار قبل الوفدين ويجلس وحوله أعضاء الوفد الأممي ثم يدخل الوفدان في وقت واحد وكل من غرفة خاصة به. عند الكلام لا يخاطب طارق عزيز نظيره الإيراني وإنما بموجب سيناريو الحوار المتفق عليه الكثير البرودة أو الجفاف يخاطب دي كويار وكأنما هو ولايتي، ويفعل الشيء نفسه ولايتي عندما يتحدث. وكما هنالك من يترجم كلام كل منهما بلغته الوطنية إلى الآخر فإن هنالك من يتولى ترجمة كلام الإثنين إلى اللغة الإنكليزية لكي يعرف دي كويار ماذا يقول كل منهما. وإستحضر الجانبان أمثلة شعبية وأقوالاً مأثورة لدعم موقفيهما مثل عبارة "ما قل ودل" التي إستعملها طارق عزيز تعليقاً على مطولات ولايتي، ومثل المثل الفارسي الشائع "لكل مقال مكان ولكل أمر موضع" رد به ولايتي على الغمز العزيزي. أما دي كويار فكاد يغفو من شدة الملل والإستغراب لهذا الجدل العقيم بين طرفين من مصلحة كل منهما التفاهم مع الآخر وليس إستعمال مفردات الصراع في اللقاء الذي يتطلب مفردات الحوار الذي يحقق نتائج لمصلحة الشعبين. وعندما يعتذر دي كويار عن مواصلة البقاء في جنيف والسفر إلى لشبونة لإرتباطه بموعد عشاء إلى مائدة رئيس البرتغال يتبين لنا مدى ضيق الأمين العام للأمم المتحدة من التفكير غير المجدي يتسم به أسلوب الطرفين العراقي والإيراني اللذين إنتقلا بعد ثلاث جولات في جنيف إلى التحادث في رحاب المنظمة الدولية في نيويورك. وفي هذه الرحاب لم يتبدل الموقف كثيراً بإستثناء وعود بالمزيد من التعاون في حال إستئناف جلسات التفاوض في جنيف التي أوضح طارق عزيز تفضيله لها بسبب قربها الجغرافي من بغداد وطهران معاً وبحيث إذا دعت الحاجة إلى مجيء مسؤولين لتعزيز الوفدين أو تغيير بعض الأعضاء على نحو ما يحدث في مباريات كرة القدم، أو ربما لتفادي التنصت على إتصالات الوفد بالمركز، فإن ذلك لن يستغرق أكثر من أربع ساعات طيران بدلاً من 12 ساعة طيران تستغرقها الرحلة من بغداد وطهران إلى نيويورك. أما ولايتي فرأى أن يبقى التفاوض في نيويورك. لماذا؟ ربما لأن طارق عزيز فضّل جنيف ولو أنه إختار نيويورك لكان ولايتي سيقول إنه يفضل جنيف. إنه أسلوب المكايدة.

ذلك ما حدث قبل 24 سنة وكان دون جدوى وتنوعت التداعيات المأساوية للحرب العراقية – الإيرانية. وهذا مرشح للحدوث بالنسبة إلى الأزمة السورية أو بالأحرى الحرب السورية– السورية إذا كان العناد سيبقى سيد الموقف. ومرة أخرى ندعو للأخضر الإبراهيمي بالسلامة وللوعي السوري المشترك بإستعادة سريعة. وأما أي روح سورية فاضت أو طفولة تشوهت أو نزفت وأي عجائز أضناهم اللجوء، فإنها في رقاب المتسبب إذا تسبَّب عن سابق عمد، والفاعل إذا فعل وأمعن بالفعل، والقادر على درء الخطر لكنه لا يبادر، والمستبد برأيه دون أن يأخذ في الإعتبار أنه في نظر الإمام علي (رضي الله عنه) يهلك شر تهلكة.

صحيفة "الشرق الأوسط" – سبتمبر (أيلول) 2012

الفيلم السوري السيء
والفيلم الأميركي الأسوأ

كادت هيبة الأمتين العربية والإسلامية تضيع بين الفيلم السوري السيء المتواصل عرضه للشهر التاسع عشر على التوالي والمحقق خسائر للبلاد والعباد لا مثيل لها في ويلات الخسائر المادية والبشرية الناشئة عن الرهانات يمارسها أشخاص في قمة السلطة، والفيلم الأميركي المنشأ الأكثر سوءاً الذي رماه في صيغة فخ أرباب السوء إستباقاً لأحداث ربما تشكِّل حسماً لقضايا كثيرة عالقة من بينها موضوع الدولة الفلسطينية الذي بات لزاماً على المعنيين بالموضوع فلسطينيين وعرباً وأجانب إنجاز خطوات في شأنه خلال الدورة الجديدة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة هذا الشهر (سبتمبر 2012)... إننا بين هذا الفيلم المسيء للرسول العربي الكريم وذاك الفيلم المسيء لفكرة الوحدة الوطنية والعيش المشترك ومبادىء تعامُل الذين في السلطة مع المواطنين والأخذ في الإعتبار شكواهم ومطالبهم وكذلك التأمل في إنتقاداتهم، رأينا الأمتين ومعهما الدولة الأعظم أميركا تعيش أكثر الإرتباكات في صفوف صانعي القرار. وعلى الطريق إرتباك محتَمل الحدوث في فرنسا بعد الفخ الكاريكاتوري المنشور في شكل رسوم مسيئة لمشاعر المسلمين نشرتْها يوم الأربعاء (19 سبتمبر) مطبوعة غير ذات أهمية إسمها "شارلي إبدو".

بل قد يجوز القول إن الفيلمين أحدثا جراحاً عميقة في النفوس، تكاد الآلام الناشئة عنها تتساوى مع الآلام التي تسببها قذائف تأتي بتوجيهات أهل السلطة ضد مواطنين أصحاب مطالب مشروعة وإحتجاجات محقة.

ما زلنا بالنسبة إلى الفيلم السوري نرى أن المنتج، وهو هنا النظام البشّاري، غير موفَّق في فيلمه هذا وأن الرهان على الحليف الإيراني الخائر وموزِّد السلاح الروسي المتشاطر والصديق الصيني الحائر لن يحقق له مبتغاه، وأن هذا المثلث لا يقدِّم للنظام البشّاري سوى المزيد من الإحراجات، ذلك أنه مع إنقضاء كل يوم والأزمة تراوح مكانها يزداد الوضع السوري تعقيداً، ويتواصل رجحان كفة التعامل بالعنف مع أزمة لا مجال لغير المرونة وتعديل المفاهيم في علاجها. وعندما لا يخرج الوسيط الأخوي والدولي في وقت واحد الأخضر الإبراهيمي من لقائه بالرئيس

بشّار الأسد بغير الإنطباع السوداوي الذي خرج به فهذا معناه أن الرئيس بشّار الذي لم يأخذ سابقاً بتمنيات الصديق الإفريقي الدولي كوفي أنان لم يأخذ أيضاً بنصائح الأخ العربي الدولي الأخضر الإبراهيمي. وهنا تصبح كل المسالك مغلقة في إتجاه التعقل ولا يعود وارداً التوقع بأن الرئيس بشّار سيتخذ على الأقل نصف خطوة في إتجاه وقْف العنف أي بما معناه يبقي الآليات في الشارع لكنه يأمر بوقف الظاهرة المخيفة والمخجلة والمتمثلة في إشراك السلاح الجوي في قصف أبنية أو تجمعات. لكن لا بادرة تصدر عنه كما لا رحمة في تعامُل غير شجاع مع أزمة طرفاها أبناء من الوطن.

ويكاد يخالجنا شعور بأنه كلما إشتدت الأزمة فإن رؤية الرئيس بشّار من جهة ورؤية الأطياف المعارضة من الجهة المقابلة لن تقودا إلى تسوية ينتهي بموجبها هذا النزف اليومي بحيث أن الحال باتت مثل حال البورصة التي يرتفع فيها الخط البياني ويهبط بين عملية وأخرى. ففي الصباح يكون عدد القتلى عشرة على سبيل المثال وفي آخر النهار يصبح فوق المئة أو تحتها وهذه هي الحال يومياً، عدا الخط البياني الآخر المتعلق بالبنيان الذي يتم تدميره قصفاً من الجو أو من الأرض، وعدا الخط البياني المقابل من جانب الطيف المعارض المتمثل بـ "الجيش السوري الحر" الذي يتباهى هو الآخر مع شديد الأسف بأنه يحقق مكاسب ضد رفاق السلاح وأبناء الوطن، ومن دون أن يأخذ جنود وضباط جماعة النظام والجماعة المنشقة في الإعتبار أنهم يقاتلون أخوة في السلاح ودون أن يأخذوا في الإعتبار أيضاً أن نهاية المطاف مأساوية للطرفين.

وكم كنا نتمنى بالنسبة إلى الفيلم السوري أن يكتب الأخضر الإبراهيمي من خلال المسعى الذي يقوم به، مادة المشهد الأخير من هذا الفيلم، وبما معناه أن يكون الأخضر هو المُخرج الناجح الذي يحد من خسائر النظام البشّاري المنتج المغامر والسيء للفيلم المراهن في ميدان إختلطت فيه العلاقات والأوراق والمصالح أغرب إختلاط، على جياد متعبة (بفتح العين) داخلياً بقدر ما هي متعبة (بكسرها) لسورية الوطن والشعب ولذا فلا أمل لها بكسب الجائزة التي هي سورية والتي أيضاً باتت كتلة من التعب المادي والنفسي والإقتصادي بعد التدمير الذي تَرافق مع إزهاق للأرواح وتشريد لعائلات وبحيث أن ظاهرة اللاجئين السوريين باتت شبيهة بظاهرة اللاجئين الفلسطينيين وربما قد تصل الحال ذات يوم إلى أن المجتمع الدولي-العربي الذي أخفق في حسْم الموضوع السوري يقرر إستحداث "أونروا" للملايين من السوريين الذين دفعهم العلاج الأمني البشّاري إلى حياة اللجوء المُذلة على أعتاب

اراضـي تركيـة وأردنيـة وعراقيـة ولبنانيـة هذا عدا الذين بـدأوا يخططـون لهجرة شبيهة بهجرات لبنانية ومصـرية علـى سبيل المثـال لا الحصـر، وهؤلاء من الميسورين الذين تركوا المنـازل بمـا فيهـا وغـادروا حـاملين جوازات السـفر غيـر المرحب أصـلاً بهـا فـي بعض بـلاد الله الواسـعة، إلاَّ إذا كانـت كنـدا وأميركـا واوسـتراليا ودول أوروبيـة خـاب ظنهـا فـي النظـام البشّـاري سترحب بإستيطان هؤلاء السوريين كونهم اعزاء قوم أذلهم العلاج الأمني للأزمة التي كانت تحتاج إلى العلاج يأتي من حاكم متعقل لا يركب مركب العنَّاد والتحدي. وهو لو إعتمد التعقُّل لكانت هانت الأمور ولما كان للمشهد السوري المتكون من جماعات هائمة على وجهها وجثث مرميـة على الطرقات وأبنية تحولت إلـى ركـام، أن يكون على نحو ما بـات عليـه. ومـا قالـه الشـاعر العربـي فـي الزمن الغـابر (ربمـا يـوم بكيتُ منـه فلمـا... صـرتُ فـي غيره بكيتُ عليـه) هـو خيـر توصيف للحال والمآل.

وثمـة مـا يخشـاه اللبنـانيون والأردنيـون وإلـى حـد مـا الأتـراك وهـو أن يلجـأ النظـام البشّاري وربمـا فـي ضـوء نصـائح المستشـارين مـن الحـرس الثـوري الإيرانـي الـذين أتـوا للنجدة إلـى سورية ولبنـان وكـان الإعتـراف رسمياً مـن جانـب إيران بإبتعـاثهم مسـتهجَناً كل الإستهجان وبنسبة إستهجان الخطوة نفسها إلى توسيع دائرة المغامرة كأن يُفاجيء سكان بيروت وسكان عمـان وسكان بلدات فـي تركيـا أو أسطنبول نفسـها بصـواريخ تتسـاقط عليهم، وهـو إحتمـال بقي مستبعَداً إلـى أن فعـل النظـام البشّـاري الشـيء نفسـه في مناطق سورية عدة. وعندما يفعل النظام ذلك في بـلاده المؤتَمَن بموجب الدستور على حمايتها ورعاية شعبها لا يعود هنالك ما يمنعـه من تكرار الأسلوب نفسـه على جيران يعملون من أجل التسريع في إسقاط نظامه، وبالـذات فـي حـال إشتداد الطوق علـى العنـق وتحديـداً الطـوق الإقتصـادي والمـالي والمواصـلاتي والنفطـي والتمـويني الناشـيء عن العقوبـات التـي لا يقتنـع النـاس بأطروحـات تطمينيـة فـي شـأنها تـأتيهم بأسلوب التعبئة من وسائل الإعلام الرسمي سواء في إيران حيث ينحدر سعر العملة أسوأ وأسرع إنحدار أو فـي سورية التـي ينضب إحتياط عملاتها وتجف أسواقها شيئاً فشيئاً. وعندما يصـل الإنحدار ونضـوب الإحتيـاط إلـى مـا هـو أدنـى مـن القـدرة علـى التحمـل فإن الـذراع الروسـية ومثيلتهـا الصـينية لا تعـودا كمـا الحـال الآن. ففـي نهايـة الأمر إن الدولة تكون قوية بإقتصادها وإحتياطها النقدي إلى جانب طمأنينة المواطن وإحساس النظام الحاكم بالمسؤولية المشتركة، مسؤوليته أمام الشعب ومسؤوليته تجاه المجتمع المنتسب إليـه أو المجـاور لـه أو المتعـاطي معـه. ومن خـلال التأمـل نجد أن المسؤولية المشتركة هذه ضامرة إلى حد الوهن.

وبالنسبة إلى لبنان تحديداً فإن الذي يتمناه المرء هو أن لا يقترف النظام البشّاري ما نشير اليه، أي أن لا تهز الإستقرار النسبي الذي تعيشه العاصمة بيروت رسالة صاروخية كتلك التي يفاجىء بها من حين إلى آخر بلدات الجوار اللبناني بقاعاً وشمالاً، ذلك أن رسالة من النوعية المشار إليها من شأنها وضْع الحليفين القويين "حزب الله" و"حركة أمل" ومعهما الحليف شبه القوي في طائفته الجنرال ميشال عون في وضْع كفيل بإحراج الأطراف الثلاثة أمام الناس وأمام المجتمع الدولي الذي سيعتبر لبنان دولة من الضروري وضْعها تحت وصاية دولية. ومن الجائز الإفتراض أن إطلالة الأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله شخصياً وليس عبْر شاشة تلفزيونية على الجمع الأُلوفي وهذا يحدث للمرة الأولى منذ يوليو/تموز 2006 عندما بات ضرورياً إتخاذ الإجراءات الأمنية الوقائية خشية تمكين إسرائيل وعملائها من إلحاق الأذى بسيد المقاومة، لها أكثر من هدف أهمها أن المناسبة جليلة ما دامت لإستنكار الإساءة للرسول الكريم ومن الطبيعي عندما سيقول السيد حسن في الكلمة التي ألقاها ويطلب من الجمع الهائل الترداد معه "يا رسول الله، فداك يا رسول الله نفسي ودمي، وأبي وأمي، وأهلي وولدي، وكل مالي، وما خوّلني ربي، فداء كرامتك وعرضك وشرفك..." أن لا يعلن ذلك عبْر شاشة تلفزيونية كما أعتاد أن يفعل من باب الوقاية، وإنما يخاطر وبهذا كان في قمة الشجاعة، لأنه مهما أحاط به الحرس المدرَّب أفضل تدريب فإن الدقائق الإثني عشرة تكفي لعمل غادر يأتي من إسرائيل التي ترصد كل تحركاته. وإلى ذلك إن المناسبة من حيث ظروفها وجوهرها تتطلب من السيد حسن بالذات الذي طالما إعتاد في مناسبات عدة ترداد عبارة "فداك ياحسين..." وغدت العبارة هذه ومثيلتها على لسان كل شيعي وشيعية، أن يستحدث ما يجوز إعتباره توازناً يقطع الطريق على إجتهادات الأطياف الشيعية في شأن تعظيمات الأدوار ويقلل من ظنون غير الشيعة التي طالما أُوجدت في مفهوم الإسلام الموحَّد الكثير من التنظيرات المذهبية والفتاوى. كما إن إطلالة السيد حسن أحدثت حالة نفسية طيبة في نفوس جماهير الطائفة التي ما تزال تعيش هاجس إحتمال أن تفقد المقاومة سيدها الثاني بعد سيدها السابق عباس الموسوي الذي سبق أن جرى إغتياله. وبالإضافة إلى الحالة المشار إليها فإن إطلالة السيد حسن تركت إنطباعاً بأن إحتمال العدوان الإسرائيلي بات مستبعداً بدليل أن رمز المقاومة تخلى عن ضرورات الإختفاء. كما أن "ظهور السيد حسن" كان ضرورياً في نظر أبناء الطائفة لكي يتساوى حضور الشأن الشيعي مع الحضور الطاغي للشأن المسيحي خلال زيارة البابا بنديكتوس السادس عشر للبنان.

وبالعودة إلى الفيلم الأسوأ وما رافق تعميمه ونتج في صفوف الأمتين من تداعيات لهذه الإساءة، فإن الذي كان يتمناه المرء هو أنه بدل رد الفعل الغوضائي (بمعنى نصفه غوغاء مكروه ونصفه الآخر ضوضاء مشروع) تدعو منظمة المؤتمرالإسلامي إلى إجتماع إستثنائي لوزراء الأوقاف الإسلامية يشارك فيه المفتون وعلماء ويصدر عنه موقف موحد يتحول إلى ترشيد روحي إسلامي، مثل "الإرشاد الرسولي" الذي أعلنه من لبنان رئيس الكنيسة الكاثوليكية البابا بنديكتوس السادس عشر. وبـ "الترشيد الإسلامي" يُرفع إلى الأمم المتحدة كوثيقة يتم إعتمادها لا يعود هناك موجب للتعبير الإحتجاجي كما عايشناه وما رافقه من فواجع وتشوهات للسلوكيات التي لا تنسجم إطلاقاً مع "خير أمة أُخرجت للناس"، فضلاً عن أنه بموجب الترشيد – الوثيقة الممهورة من الجمعية العامة تصبح الإساءة إلى الأنبياء والديانات في نظر الدول جُرماً يستحق أقصى العقاب وليس مجرد إساءة تحمل المزيد من التأويل والتبرير.

والله الهادي إلى سواء السبيل وبالذات لمن هم في حاجة إلى الهداية كي يتوقف نهائياً عرض الفيلم السوري السيء ولا يتكرر الفيلم الأميركي الأسوأ... كما لا يضاف إلى الفيلمين فيلم فرنسي بالسوئية والسوقية اللتين إتسم بهما الفيلم الأميركي.

صحيفة "الشرق الأوسط" – سبتمبر (أيلول) 2012

بشّار ومشعل: دوامها نفاق... وختامها فراق

هذا السهم البشّاري – الإيراني في وقت واحد الذي جرى إطلاقه على الرجل الأول في حركة "حماس" خالد مشعل يوم الثلاثاء 2 اكتوبر/تشرين الأول 2012 ما كان ربما ليتم إطلاقه لو أن هذا الحليف الذي إرتد على الملاذ السوري والملعب الإيراني طوال سنوات، إكتفى منذ أن دخلت الإنتفاضة السورية شهرها الثالث بمواصلة الإبتعاد الصامت خطوة خطوة عن حليفيْ الأمس ولم يقف يوم الأحد 30 سبتمبر/أيلول 2012 خطيباً في مهرجان أردوغاني في أنقرة معنّفاً للنظام البشّاري عازفاً على الوتر الأردوغاني شأنه شأن الخطيب الثالث المعنّف هو الآخر الرئيس المصري محمد مرسي. فالذي فعله الزعيم الحمساوي كان صادماً وربما غير متوقع حدوثه من جانب الحليف السوري– الإيراني وشكّلت وقفة خالد مشعل إلى جانب "الأخويْن الإسلاميّين اللدوديْن" للرئيس بشّار: الرئيس محمد مرسي الذي حسم الأمر مع جنرالات حقبة الرئيس حسني مبارك ثم أكرم بلفتة مباغتة الرئيس السادات من باب المكايدة لعهد عبد الناصر فبات أقوى شأناً، ورجب طيب أردوغان المتوّج حديثاً من حزبه بزعامة عثملية الطموح والتطلعات وعلى خلفية عملية تأديب للجنرالات المتربصين له وذلك بإصدار أحكام بالسجن بالغة القساوة في حق عشرات حاولوا إحياء مجد القبضة العسكرية على العُنق المدني العلماني وغير العلماني في تركيا. والقول إن الفعل المشعلي كان صادماً لأن الحليف السوري– الإيراني فقد عملياً ورقته الفلسطينية ذلك أنه كان بفضل هذه الورقة يقول ضمناً ما معناه إن نصف فلسطين تحت جناحيه وأن النصف الآخر أي السلطة الفلسطينية المحتكَرة من جانب حركة "فتح" وأطياف مقاومة فلسطينية حائرة ورموز من الجمع الفلسطيني المستقل لا مصلحة لهؤلاء بتوسيع دائرة التحدي للنظامين السوري والإيراني. وبهذه الردة المشعلية يكون النظامان فقدا الضلع الثالث من الهرم المستند دولياً إلى روسيا التي تتعامل مع النظام السوري البشّاري بصيغة إستعماله لمآرب أخرى ومع النظام الإيراني النجادي لجني ما في خزائنه من بقايا ثروات يسيل لها لعاب العم سام مقابل تحقيق الحلم النووي يتشابه هذا الحلم في ذلك مع حلم العقيد معمر القذافي الذي

أغدق على الكوريين ثروات هائلة مقابل إنجاز "النهر العظيم" المشكوك أصلاً في جدواه. فقد إستمر العطش المزدوج: عطش الليبيين إلى مياه غير مالحة وعطشهم إلى نسائم الحرية والديمقراطية.

ما فعله خالد مشعل طبيعي من حيث المسارعة إلى الإنتساب إلى قبيلته الدينية أي "الأخوان المسلمين". وهو لولا الكتف المصرية التي تتكىء عليها "دولة غزة الحمساوية" لكان ربما أرجأ الإبن الأخواني تلك العودة إلى كنف ربعه مشكلاً بهذه العودة هرماً إخوانياً قوياً مقابل الهرم البشّاري- النجادي المتصدع.

وحيث أن مقتضيات الإنتساب تتطلب تأشيرة كلام لا يحتمل التأويل فإنه في الكلمة التي ألقاها في مؤتمر المبايعة المشهودة لزعامة اردوغان قال: "رحَّبْنا بثورة مصر وتونس وليبيا واليمن، ونرحب بثورة الشعب السوري نحو الحرية والديمقراطية والكرامة والإستقلال الحقيقي ونريد أن يتوقف سيل الدماء الزكية من هذا الشعب ونرى أنه لا تعارُض بين أن نتبنى الديمقراطية والإصلاح وبين دعْم المقاومة...".

ومن تحصيل الحاصل أن يقول مشعل هذا الذي قاله ما دام إرتضى، بطلب أو ربما سعى إلى ذلك، أن يكون ثالث الخطباء بعد اردوغان الذي قال مخاطباً روسيا والصين "إن التاريخ لن يعفو عن المساندين للنظام الظالم في سورية" ومرسي الذي قال: "لن نهدأ ولن نستقر حتى تتحقق إرادة الشعب السوري في أن ينال حريته وأن تزول هذه القيادة. نحن مع الشعب السوري وبجانبه نؤيده ونؤازره ونقف ضد الظالم الذي يقتله وسوف ينال بإذن الله حريته قريباً. وما ذلك على الله ببعيد...".

ومثلما كان من تحصيل الحاصل أن يفعل خالد مشعل ما فعله مع ملاحظة أن مفردات كلمته كانت دون نارية مفردات كلمة كل من رفيقيه في الإخوانية رجب طيب أردوغان ومحمد مرسي ربما من أجل الأمان لجماهير "حماس" في مخيماتهم داخل سورية وربما من أجل الأمان الشخصي له كي لا يصيبه مكروه مثل ذلك الذي أصاب حلفاء للنظام الأسدي (الأب ثم الإبن) أمثال الزعيم الدرزي كمال جنبلاط والزعيم السُني رفيق الحريري جاهروا بالإقتناع بأن ديمومة العلاقة اللبنانية- السورية تكون بغير الإطباق على الإرادة والأخذ بإسلوب التفهم والحرص المتبادل المنزَّه من جانب النظام السوري عن الهيمنة. لكن هذه المفردات المنتقاة بحساب دقيق من جانب مشعل الصادم، لم تمنع الحليف السوري- الإيراني المصدوم من أن يصب جام الغضب على خالد مشعل وتكليف مذيعة بإبلاغ الغضب تلفزيونياً إمعاناً في الإهانة بمعنى أن الرد يأتي على لسان امرأة مذيعة وليس على لسان رجل مسؤول

مع ملاحظة أن الذي قالته المذيعة جاءها مكتوباً من ذلك المسؤول. ويتأكد إفتراضنا هذا عند التأمل في المفردات هذه وبالذات قول تلك المذيعة "تذَّكر يا مشعل تشرُّدك وتسكُّعك في الأجواء حتى جاءتك رحمة الشام..." و"طالما أنت في حالة عاطفية رومانسية على ما تسميه عذابات الشعب السوري يا مشعل فلماذا لم تتفتَّق عاطفتك الواجبة على شعب فلسطين..." و"ما دمت يا مشعل قد أدمنتَ على القسمة وما فيها من مغانم السلطة والجباية فلن نسألك عن الشعب الفلسطيني المظلوم في الأراضي المحتلة عام 1948 ولا عن القدس التي تناسيتموها انتم ثلاثي الهراء (أي اردوغان. مرسي. مشعل) ولا عن الضفة، بل نسألك عن عذابات أهلنا المحاصَرين في غزة..." و"أما وقد غادرتم المقاومة فلك بشارتان غير البشارة التي تظن: بشارة أن سورية فرحت بمغادرة من باع المقاومة بالسلطة، وبشارة أن من جعل لكم مكانة عند شعب فلسطين كان خياركم لمقاوم وليس هويتكم الإخوانية، وستكتشفون يوماً أن من ينام بين المقابر سيرى المنامات الموحشة وستتذكر ذات يوم أن مشهدك في مؤتمر أردوغان كان كحجار المقابر يسند بعضها بعضاً وكل منكم يحتاج إلى من يُسنده...". وأضافت صحيفة "كيهان" إلى مفردات المذيعة السورية المزيد من المفردات التي تنزع عن خالد مشعل ماضيه الثوري النضالي وذلك من خلال قولها: "إن مشعل الذي نسي السنوات التي كان يعيش فيها تحت الحماية السورية خلال إقامته وعمله في دمشق يتصرف وكأنه عميل صهيوني، فهو مستعد للتضحية بشعب فلسطين مقابل طموحات شخصية...".

هذه السهام السورية- الإيرانية على مشعل جاءت أيضاً في وقت أوحى الرجل بأنه لن يجدد ترؤسه لحركة "حماس" الأمر الذي ينفي عنه صفة التطلع نحو المصلحة الشخصية، كما أنها جاءت أيضاً في وقت حل إشكالية غير محسومة عنده وربما تؤرق وجدانه أكثر من ثوريته وهي أنه زعيم سُني تحت عباءة زعامة علوية في سورية وزعامة شيعية في إيران. وبطبيعة الحال فإنه عندما يحدث الـ "تسونامي" الإخواني من تونس إلى مصر إلى ليبيا فضلاً عن تململات إخوانية في الأردن والمغرب والجزائر والسودان الترابي أن يستحضر "الإخواني الفلسطيني" العريق طيف المؤسس الراحل الشيخ أحمد ياسين ويقرر تبعاً لذلك أن يرفرف في الفضاء الإخواني، خصوصاً أنه في علاقته مع النظام في سورية كان كإخواني في حالة تأنيب ضمير حيث أن النظام منذ أيام الأسد الأب (الرئيس حافظ) هو الممعن قصقصة أجنحة وتشتيتاً وبمختلف الوسائل لبني ملته الحزبية إخوان سورية، فضلاً عن أنه في ظل الحماية السورية له كان يعيش حالة من حالات النفاق بمعنى أنه

وسط نظام يحاول من خلال المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل انهاء تعقيدات متصلة بالصراع العربي – الإسرائيلي ويتأكد النفاق في ضوء المضافة القطرية المصموت على إنفتاحها إزاء الحوار مع إسرائيل المحلَّل بموجب فتوى سورية-إيرانية من جانب أهل الحكم ما دام الصفاء كان زمنذاك قبل الإنتفاضة السورية في أحلى حالاته بين إيران وسورية وقطر و"حماس"، ومثل هذا الأمر يبدو في غاية الإستغراب ويؤكد أن إستضافة النظام السوري لجماعة "حماس" هي بغرض إستعمال هذه الحركة كورقة ضغط مزدوجة؛ ضد إسرائيل من جهة لتعديل مرغوب في شروطها للتسوية وضد "فتح" أيام عرفات ثم طوال أيام خليفته محمود عباس. وهنا يجوز التذكير أن الذي يلقاه الآن خالد مشعل من النظام السوري أصاب مِن قبل، وتبعاً لمقتضيات ظروف ودوافع مختلفة، الزعيمين الفلسطينييْن الراحليْن الرئيس ياسر عرفات والدكتور جورج حبش.

وتبقى النقطة الأهم في هذه العلاقة بين الرئيس بشّار ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل وهي أن هذه الردة المشعلية تضع الحليف الأهم المتمثل بـ "حزب الله" أمام إستحقاق بالغ الحساسية. فالذي قاله مشعل لجهة الترحيب بـ "ثورة الشعب السوري نحو الحرية والديمقراطية" وأنه "لا تعارُض بين أن نتبنى الديمقراطية وبين دعم المقاومة" هو الموقف المأمول أن يقوله الأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله. وهو عندما لا يفصح عنه ثم يأتي الموقف اللافت من جانب خالد مشعل فهذا يعني أن السيد حسن سيشارك عن إضطرار وليس عن إختيار في توجيه سهم من جانبه إلى حركة "حماس". وبذلك سنعيش بعد الآن أياماً من خلْط الأوراق في المنطقة وعلى وقْع تداعيات تبادُل مباغت للقصف بين سورية الإيرانية- الروسية- الصينية وتركيا الأطلسية والإخوانية لجهة كثرة الحلفاء العرب وأبرزهم مصر وثلاثة أرباع فلسطين بإعتبار أن الربع المتبقي المتمثل بـ "حركة الجهاد الإسلامي" وجبهة أحمد جبريل وغيرهما من المنشقين عن الفصائل الكبرى، هم باقون مع سورية ملاذاً لا بديل عنه. وهذا التبادُل المباغت لا يخلو من ملامح الإفتعال من جانب النظام البشّاري وذلك من منطلق أن وقْف المواجهة وبإسلوب "كمن يتجرع السم" يمكن أن يحدث بعد عدوان أطلسي على سورية إكراماً للعيون الأردوغانية وتعويضاً للردة المشعلية ومكافأة للهفة المُرسية. ومن يدري فقد يكون الرئيس بشّار في ضوء ما إنتهى إليه الرهان بات يرى أن الإنصراف نتيجة حرب عليه كتلك التي ذاقت ويلاتها ليبيا القذافية وقبل ذلك العراق الصدّامي، يبقى أفضل من مواصلة المسلسل

اليومي والتدميري الذي لا جدوى منه وأكرم في نظره من الإذعان على نحو ما إنتهى اليه أمر الرئيس حسني مبارك.

عسى ولعل ونحن ما زلنا نعيش تداعيات الفيلم الأميركي المنشأ المسيء للنبي العربي الكريم صلوات الله عليه، ويتواصل في الوقت نفسه الهلع والذعر من النزف الناشيء عن الفيلم السوري الذي بات يتساوى من حيث السوء مع الفيلم الآخر... عسى ولعل يتأملون عرباً وفُرساً وعجماً وبالذات "أبطال" الفيلم السوري من بشَّاريين ونجَّاديين ومشعليين وأردوغانيين ومُرسيين في الكلام العطر للرسول: "إن الله فرض فرائض فلا تُضيعوها وحدَّ حدوداً فلا تعتدوها وحرَّم أشياء فلا تنتهكوها وسكت عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها". والله الهادي لمن يريد الهداية.. وإن في اللحظة ما قبل الأخيرة من الاستحقاق.

صحيفة "الشرق الأوسط" - أكتوبر (تشرين الأول) 2012

سورية "الرجل المريض" في عهدة "أطباء مرضى"

من تركيا التي إستطاع الرئيس بشّار الأسد تسديد إحراج جديد لها عندما أطلقت قواته بضع قذائف قاتلة ومن دون أن يتعامل رجلها القوي اردوغان مع هذا التسديد بحجم تصريحاته وتهديداته ومنها قوله "إن إختبار قدرتنا على الردع خطأ فادح ولا نريد حرباً لكننا لسنا بعيدين عنها" يطْلق المنظّر الأردوغاني وزير الخارجية أحمد داوود اوغلو فكرة أن يتنحى الرئيس بشّار لنائبه فاروق الشرع لأن يديه "غير ملوثتيْن بالدم". ثم يرفع اردوغان منسوب التهشيم لشخص صديقه القديم بشّار الأسد الذي أهداه مضطراً أو مختاراً في زمن الوفاق بينهما ورقة لواء الاسكندرون منزوعة من كتاب القضايا القومية العالقة في الوجدان السوري، فيقول عنه "إنه يقف على عكازات" مضيفاً القول: "إننا نصحناه لكنه تجاهل نصائحنا. والده قتل في حماه 30 ألف إنسان، والآن يحاول نجله (أي بشّار) كسْر رقمه القياسي" مضيفاً أيضاً "إن الشعب السوري أمانة أجدادنا في أعناقنا...".

كلام أردوغان من جهة وكلام وزير خارجيته من جهة أخرى يوضحان بعض نوايا تركيا تجاه المحنة السورية، حيث أن الزعامة الأردوغانية التي ما زالت تراوح مكانها لجهة الدور الطموح تنظر إلى سورية على أنها "الرجل المريض" الجديد في المنطقة حالها مثل حال تركيا عندما كان يتم توصيفها بأنها "الرجل المريض" وأن مساندتها لشخص مثل فاروق الشرع سيحقق لها التعامل مع سورية مثل تعامُل إيران مع رئيس الحكومة نوري المالكي الذي دفعتْه دفْعاً في إتجاه إبرام علاقة متطورة مع روسيا وتحليمه بأن يكون لاحقاً زعيماً قوياً للعراق وسورية معاً بإعتبار أن النظام البشّاري لا بد سينصرف لأن مستلزمات البقاء تتناقص ولن يكون في الإمكان بعد الذي جرى التفاهم مع الناس. وعندما سيزور الرئيس محمود أحمدي نجاد قريباً دمشق فإن زيارته ليست بهدف التدعيم وإنما للتفاهم مع صديقه الرئيس السوري المثخن بالأهوال والخيبات على المرحلة المقبلة وكيف يتم قطع الطريق على فكرة أن يكون فاروق الشرع هو البديل.

ولعبة "الرجل المريض" في المنطقة ليست جديدة ولكنها لعبة فاشلة لم تحقق للاعبين أحلامهم. فعندما دخلت مصر مرحلة "الرجل المريض" نتيجة الهزيمة التي مُني بها زعيمها القوي داخلياً وعلى مستوى المنطقة جمال عبد الناصر، بدأ العقيد معمر القذافي من جهة والرئيس صدّام حسين من جهة أخرى يمنّيان النفس ببناء زعامة قوية للعراق الصدّامي ولليبيا القذافية على أنقاض زعامة عبد الناصر التي تَضمُر شيئاً فشيئاً، لكن في نهاية الأمر دفع كل منهما ثمن هذا الطموح الذي له صفة الطمع. ونقول ذلك على أساس أنهما ما داما حريصيْن على مصر على نحو ما أبديا من كلام طيب من نوع قول أردوغان "إن الشعب السوري أمانة أجدادنا في أعناقنا" كان من الواجب الاخلاقي والوطني عليهما الوقوف مع مصر إلى حين إسترداد عافيتها بالكامل.

هنالك وقائع كثيرة تؤكد ما نشير اليه. لكن الحالة السورية هي أكثر الحالات مأساوية، ذلك أن المنازلة التي تجري فيها غير مسبوقة من حيث إبتهاج الطرفين المتبارزيْن بما يقومان به. ومن هنا ونحن نتأمل في ما يقترحه "الطبيب التركي" وما يخطط له "الطبيب الإيراني" وغيرهما من "أطباء مرضى" بشراهة الهيمنة على غيرهم، من أجل الإنقضاض على "سورية المريضة" نجيز لأنفسنا القول إنه إذا كانت هنالك نية حقيقية للإنتقال بـ "المريض السوري" من ساحة الإقتتال الذي لا جدوى منه إلى غرفة العناية الفائقة التي قد يجد فيها بعض الشفاء، أن يتم تفاهُم الذين يساعدون عرباً وتُركاً وعجماً ومعهم أميركا وروسيا والصين والدول الأوروبية على أن يتنحى الرئيس بشّار وبالتفهم والتفاهم إلى مجلس إنتقالي مدني عسكري يؤسس لعهد جديد وبحيث يقرر السوريون بأنفسهم مصيرهم لا أن يكون الحل وفق الإقتراح التركي الذي جدد إحياء الحديث حوله وزير الخارجية أوغلو. ونقول ذلك على أساس أن هذه الصيغة هي مثل حطب يُرمى على نار مشتعلة في حين أن المطلوب بعض الماء يطفيء اللهب. فالمناداة بترئيس فاروق الشرع يعني إسقاط الرئيس العلوي أي بشّار الأسد متنحياً لنائبه السُني وهذا ما لا ينهي الأزمة على الإطلاق في حين أن المجلس الإنتقالي الذي يضم شخصيات مدنية – عسكرية– بعثية –إخوانية – إشتراكية – مستقلة، سُنية وعلوية ودرزية وكردية ومسيحية، كفيل بطمأنة الطائفة العلوية الممسكة بسورية منذ أربعة عقود. وفي هذه الحال لن تبقى الطائفة على سكونها ازاء ما يحدث تحت وطأة الخشية من أن يكون تنحي إبن الطائفة الرئيس بشّار الأسد مقدمة للقضاء عليها. وإلا فما معنى قول أروغان" إن الرئيس حافظ الأسد قتل في حماه 30 ألف شخص وأن الإبن الرئيس بشّار سيضرب الرقم القياسي".

في ضوء ذلك يبدو من المستحسن لإبداء حُسْن النية سحْب الإقتراح التركي من التداول رحمة بسورية التي من الواجب علاجها بغير وصفات "الإطباء المرضى بشراهة إلتهام الجيران" بعدما غدت حاضراً بالفعل "الرجل المريض" الثاني مثل حالة تركيا ماضياً، والتركيز على حل يطمئن الجميع بمن فيهم دولة الإمارات التي استوقفتنا دعوة وزير خارجيتها الشيخ عبدالله بن زايد يوم الإثنين 8 اكتوبر/تشرين الأول 2012، إلى التنبيه وذلك بقوله "إن فكر الاخوان المسلمين لا يؤمن بالدولة الوطنية ولا تؤمن بسيادة الدول ولهذا السبب ليس غريباً أن يقوم التنظيم العالمي للإخوان المسلمين بالتواصل والعمل على إختراق هيبة الدول وسيادتها وقوانينها...".

وكأننا بالشيخ عبدالله يستحضر الحالة السورية وهو يقول كلامه هذا مع إدراج أحوال مصر وليبيا وتونس وبعض الإردن واليمن والكويت ضمن هذا الإستحضار. ومثل هذه النظرة من شأنها تغليب صيغة المجلس الوطني المدني– العسكري الموسع المستوعب كل الطوائف على صيغة ترئيس فاروق الشرع بحيث يكون كما يريده اردوغان بضعف حالة الرئيس المنصف المرزوقي في تونس: كثرة في التصريحات وقلة في الفعل.

صحيفة "الشرق الأوسط" – أكتوبر (تشرين الأول) 2012

تحليقات "أرزات الدولة"

وتحويمات "طيارة السيد"

حتى مساء يوم الخميس 11 اكتوبر/تشرين الأول 2012 كان اللبنانيون وعلى مختلف أطيافهم وطوائفهم ما زالوا على تباهيهم بطيرانهم المدني المقتصر على شركة واحدة إسمها "طيران الشرق الأوسط" وشعارها الأرزة. وهذا التباهي كان يعوِّضهم عن أنهم لا طيران آخر لهم عدا بضع مقاتلات رابضة في قاعدتين جويتين من دون أن تكون لها أي واجبات قتالية ضد إسرائيل وذلك عملاً بمعادلة قائمة على إتفاق هدنة سرعان ما كسرها "حزب الله" بمقولة "قوة لبنان في مقاومته" رداً على مقولة "قوة لبنان في ضعفه". والتباهي الذي نشير اليه من جانب اللبنانيين بـ "سلاحهم الجوي المدني"، يعود إلى أن الشركة الواحدة كانت في زمن الرمزين المتميزين لتطويرها الرئيس الراحل صائب سلام والإداري الراحل نجيب علم الدين، مثالاً لكفاءة الطيارين ومثالاً للدقة في المواعيد ونموذجاً للياقة في تعامُل الطاقم مع الركاب، كما كانت سخية في المأكل والمشرب الأمر الذي جعل إخواننا الخليجيين ومن قبْل أن تخطف الدور منها دبي الشيخ محمد بن راشد المكتوم ثم لاحقاً دوحة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني يعتبرون مطار بيروت على بساطته أفضل محطة "ترانزيت" يرتاحون فيها ليلة أو أكثر ثم يتابعون السفر نحو عواصم دول أميركا شمالاً وجنوباً وعواصم دول الشرق الأقصى وعواصم دول أوروبا وأفريقيا. ثم حدثت الصدمة الكبرى للشركة مع إدخال لبنان في أتون الصراعات وتحويله إلى ساحة إحتراب ووصاية إمتدت من ساحله إلى جبله إلى بقاعه ومن جنوبه إلى شماله. كما أن مطار بيروت خلا من بعض طائرات تلك الشركة الرائدة حيث تم تأجيرها بطواقمها إلى شركات عربية. وبذلك لم يعد مطار العاصمة بيروت على رونقه كما أن العناصر الأمنية السورية جعلت منه مَعْلماً سياسياً أمنياً وتصدرت قاعاته صور الرئيس حافظ الأسد. وباتت الرحلات الجوية القليلة اليه ذات طابع لا علاقة له بالسياحة فضلاً عن أن اللبنانيين لم يعودوا على حيوية السفر إلاّ في الحالات الإضطرارية. وفي ظل هذا الواقع المحزن بات إدخال المحظورات وتسفير الممنوعات أمراً مألوفاً ولمصلحة أطراف لبنانية تلقى الحماية والغطاء من الوجود السوري.

بعد "إتفاق الطائف" بدأ مطار بيروت يستعيد خطوة خطوة بعض الرونق ثم كانت المبادرة النوعية من جانب الرئيس رفيق الحريري الذي أعاد ترميم المطار شكلاً وموضوعاً فحمل بالتالي إسمه عن أحقية وإلتأم شمل الطواقم التي غادرت والطائرات التي استؤجرت. وحتى عشية إعلان الأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله عن إشراك "طيران دولة الحزب" في أجواء "طيران لبنان الدولة" كان تباهي اللبنانيين بالاسطول الجوي لدولتهم يشق طريقه إلى نفوسهم وكانوا سعداء بذلك ومن دون أن يسأل السائلون منهم: لماذا لا يكون عندنا طائرات حربية ولماذا الإكتفاء بالبيانات الخجولة عن إختراق متواصل من جانب الطائرات الحربية الإسرائيلية للأجواء اللبنانية من جنوبه إلى شماله إلى بقاعه إلى ضاحيته معقل "حزب الله" وبمحاذاة منطقة القصر الرئاسي ومنطقة سراي الحكومة ومربض برلمان الرئيس نبيه بري.

ثم وفيما اللبنانيون على موعد مع محاولة حوار وطني يستهدف قوننة خطة دفاعية أعلن السيد حسن مِن على شاشة فضائية الحزب عن طيرانه الحربي مربكاً بذلك أمنية اللبنانيين بإمكانية التفاؤل بإستنباط الخطة التي عزز امكانية إجتراح معجزتها جنوح رئيس الجمهورية ميشال سليمان نحو الصيغة الوفاقية وذلك مع إقتراب إنصرافه بادئاً الرسم في المشهد اللبناني في لوحة الرئيس المنحاز للسيادة ولغلبة الشرعية على ظواهر الأمر الواقع وتخفيف منسوب المسايرة لصديقه الرئيس بشّار الأسد.

إعلان السيد حسن عن أن الطائرة التجسسية من دون طيار التي أسقطها الإسرائيليون قبل يومين من الإعلان كانت طائرته وأنها من صُنع إيران وتم تجميعها في "لبنان دولة الحزب"، أحدثت بطبيعة الحال رعشة خوف في نفس الرئيس سليمان، ذلك أن الطائرة هذه سلاح وقامت بتصوير مواقع إسرائيلية استراتيجية. وإذا كان هو كرئيس للبلاد لم يعرف سلفاً بأمر هذه الواقعة فما الذي سيقوله للناس وللجيش الذي من صلاحيات قيادته القيام بعمليات من هذا النوع.. هذا في حال توفرت لديه الطائرات من دون طيار. والخطير في الأمر أن السيد حسن أعلن عن وفرة في هذه الطائرات ما دام التصنيع في لبنان وصناديق المعدات في المخازن.. هذا إلى جانب عنصر المباغتة من جانب الحزب المشارك في الحكومة وفي هذه الحال من واجبه إحاطة رئيس الحكومة ووزير الدفاع وكلاهما من حصة رضى السيد حسن عليهما، بما ينوي الحزب القيام به. لكن ذلك لم يحدث كي لا ينكشف الأمر وبذلك لا تتم العملية ولا يعود في إستطاعة الحزب، لتفادي إحراج الرئيس وليس لعدم الإمكانية، إرسال المزيد من الرحلات – التحويمات.

بصرف النظر عن رأي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بأن واقعة الطائرة "إستفزاز متهور يدفع بإتجاه تصعيد خطير يهدد زعزعة الإستقرار اللبناني" وذلك تناغماً وتطابقاً مع تحفظات أبداها قبل ساعات لبنان المعارض وعلى لسان فؤاد السنيورة (رئيس الحكومة السابق) لخصها بالقول "إن ما قام به حزب الله توريط للبنان كما أن القرار ليس لبنانياً بل إنه عمل إيراني أدخل لبنان في الصراعات الإقليمية والدولية"... بصرف النظر عن الرأيين المشار اليهما وتفهُّم ما يقوله الرئيس السنيورة كونه لم يبرأ من الذي حدث لـ "لبنانه" عام 2006 عندما خطف "حزب الله" الجنديَيْن الإسرائيليَيْن وترتَّب على الخطف عدواناً كارثياً، فإن إحتمال أن يتكرر العدوان وارد يقوم به نتنياهو مطمئناً إلى غطاء دولي من الأمم المتحدة يتمثل برأي أمينها العام الذي أوجزناه ويكون العدوان ورقة تدعم امكانية فوزه في إنتخابات ستتم يوم 22 يناير/كانون الثاني 2013. وعندما يقول الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد تعليقاً على عملية "طيارة السيد" إن الشعب الإيراني "سيكون دوماً إلى جانب الشعب اللبناني الشجاع والمقاوم وسيستفيد من الطاقات المتاحة" ويقول وزير الدفاع الإيراني الجنرال أحمد وحيدي "إن إطلاق حزب الله طائرة الاستطلاع من دون طيار في الأجواء الإسرائيلية يثبت القدرات العسكرية لطهران، وأن لـ "حزب الله" الحق في إطلاق الطائرة في أجواء الدولة العبرية إذ أن الأخيرة تنفِّذ دورياً طلعات إستكشافية في الأجواء اللبنانية..."، فهذا يعني أن تحويمة "أيوب" كانت إختباراً أولياً لكن التحويمات ستتكرر وأن العدوان المحتمَل حدوثه هو لقطع الطريق على المزيد من التحويمات. وفي الإطار نفسه يجوز الإفتراض أن الغرض من التحويمة كان تحريضاً لإسرائيل على أن تشن عدواناً على لبنان وفي هذه الحال ينشغل المجتمع الدولي بتداعيات هذا العدوان وينصرف عن إنشغاله بالموضوع السوري الذي يزداد تفاقماً وقد تزداد أكثر فأكثر حدة التفاقم إلاَّ إذا تم الأخذ بـ "هدنة عيد الأضحى" التي دعا اليها الأخضر الإبراهيمي مع ملاحظة أن الدعوة سبقت حلول يوم العيد بأحد عشر يوماً، ولا ندري لماذا لم يحدد الإبراهيمي البدء على الفور بالهدنة خصوصاً أنه في خلال الأحد عشر يوماً سيكون وفق الحصيلة اليومية للقتلى سقط حوالى الف ومئة مظلوم وأضعاف الرقم جرحى وعشرات المباني دُمرت وألوف الناس هاجروا أو لجأوا. في المقابل فإن من المكاسب التي حققتها تحويمة "أيوب" لـ "حزب الله" أنها أدخلت الخوف إلى نفوس الإسرائيليين والإرتباك إلى حكومتهم وقيادتهم العسكرية كون التحويمة رفعت معنويات جمهور الحزب في وقت تراخت هذه المعنويات بعض الشيءلكن في الوقت نفسه أدخلت الخشية إلى نفوس أطياف كثيرة من أن يكون الرد

الإسرائيلي على العملية خطيراً وأن إستباق ذلك بإعادة إنتشار للناس أمر وقائي لا بد منه.من مكاسب التحويمة أيضاً أنها تمت من حيث عنصر المفاجأة والتحدي بإسلوب في غاية التبسيط مثل عبور القوات والدبابات المصرية قناة السويس في حرب 1973 على جسور من خشب وتدميرها خط بارلييف بمضخات إبتكرها العقل المصري.

وأما خيبة الرئيس ميشال سليمان والمؤسسة العسكرية من الذي جرى فإنها تزداد تفاعلاً إلاّ إذا إنتقل رئيس مجلس النواب ورئيس حركة "أمل" النصف الثاني للطائفة الشيعية من المتحفظ صمتاً إلى اللائم قولاً. وفي هذا ما يطمئن جمهور الطائفة من مخاطر قد ينجح "حزب الله" بصواريخه الالوفية في الرد عليها بمخاطر تصيب المعتدي. لكن في نهاية الأمر سيدفع لبنان واللبنانيون من دون تمييز الثمن الباهظ ولا تكسب القضية الفلسطينية شيئاً ملموساً ما دام المجتمع الدولي وبالذات أميركا بالرأسين الجمهوري والديمقراطي وروسيا بالنفاق البوتيني وأوروبا بالثعلبة المخجلة والفاتيكان المتساهل المتسامح والأمة الإسلامية الصارخة في الوادي، على موقفه المحتضن لإسرائيل معتدية ومحتلة. وبالعودة إلى ما بدأناه فإن اللبنانيين عموماً يريدون وفي هذه الظروف بالذات أن تكون الأجواء مقتصرة على تحليقات "أرزات طائراتهم المدنية" ليس ضيقاً بالمقاومة... وإنما من أجل أن تنتهي ظاهرة إستعمال لبنان ساحة مشرّعة الأبواب لتحقيق مآرب الآخرين.

صحيفة "الشرق الأوسط" – أكتوبر (تشرين الأول) 2012

الهدنة.. الهدنة.. ولو كَمَن يتجرع السم

ليس جديداً على الأمة أن عيد الأضحى ومِن قبل عيد الفطر وعيد المولد النبوي وذكرى عاشوراء لا تلقى من جانب بعض الأطياف العربية والإسلامية المتصارعة وقفة تهيُّب أمام هذه المناسبات الكريمة فلا يتوقف إقتتال هذه الأطياف ولا تتبدل لغة التخاطب، مع أن أبسط الأمور أن يغتنم هؤلاء وبالذات الأطراف الأقوى سلطة وقوة مثل هذه المناسبات فيبادرون إلى إبداء حُسْن النية وتسجيل إشارة توحي بالرغبة في طي صفحة الإقتتال وبدء صفحة التصافي وذلك ضمن أجواء تحققها هدنة غير مقيدة بفترة زمنية.

في زمن الحرب اللبنانية لم يحدث مانشير اليه وكان من المحزن جداً أن أصوات المؤذِّنين في المساجد تترافق مع طلقات الرشاشات وأحياناً يحجب هدير الصاروخ صوت المؤذن وإبتهالات المبتهلين عند صلاة الفجر. كذلك كان يحدث ما هو أكثر إيلاماً على النفس وذلك عندما يكون هنالك مصلون يؤدون صلاة الجمعة ثم يفاجئهم صاروخ يأتي على الكثيرين وتختلط دماء المصلين بالمصحف الشريف. وما رواه شهود على حالات من هذا الذي نشير اليه يدمي القلب.

وخلال سنوات الحرب العراقية- الإيرانية سعى أصحاب نوايا طيبة إلى إقناع المتقاتلين بإعلان هدنة طويلة والتحادث في ما يمكن التفاهم حوله لكن السعي لم يثمر. ولقد مرت مناسبات الأضحى والفطر والمولد النبوي وعاشوراء طوال ثماني سنوات من دون أن تلقى من طرفيْ تلك الحرب بعض التهيب، خصوصاً أن الهدنة تتيح لهذا المقاتل أو ذاك أن يزور أهلاً ويحتضن ولداً ويُطمئن شعباً.

أما لماذا كانت هذه الهدنات في المناسبات الروحية الكريمة لا تحدث، فلأن العناد وقساوة القلوب والغلو في التطلعات المستحيلة كانت تتقدم على المشاعر الروحانية. وفي نهاية المطاف لم يبق العناد هو سيد الموقف وإضطر المتقاتلون إلى الأخذ بمبدأ التفاوض في ظل هدنة، كان الجانب العراقي للإنصاف يريدها لكن الجانب الإيراني كان رافضاً الأخذ بها وفي إعتقاده أن الهدنة هي في بعض معانيها إقرار بالعجز عن مواصلة التحدي. وبسبب التأجيل المتواصل لإعتماد هدنة يتم في

ظل أجوائها الحوار الذي يختصر سقوط أرواح وتدمير مدن، فإن فرصة إنهاء الحرب تضاءلت وفاضت أرواح ألوف الناس، وبقي العناد يشق طريقه إلى أن كانت لحظة الإقرار بالخطوة متمثلة بإعلان الإمام آية الله الخميني وبما يشبه الفتوى القبول بوقف إطلاق النار وأنه يرتضي ذلك كمن يتجرع السم. ويا ليته لم يقرن القبول بهذه الحيثية، ذلك أن إختصارفواجع الإقتتال وسقوط الضحايا وتدمير المدن هو فعْل خير يتباهى به من يقرره وليس إثماً لكي يتم تشبيهه بجرعة سامة.

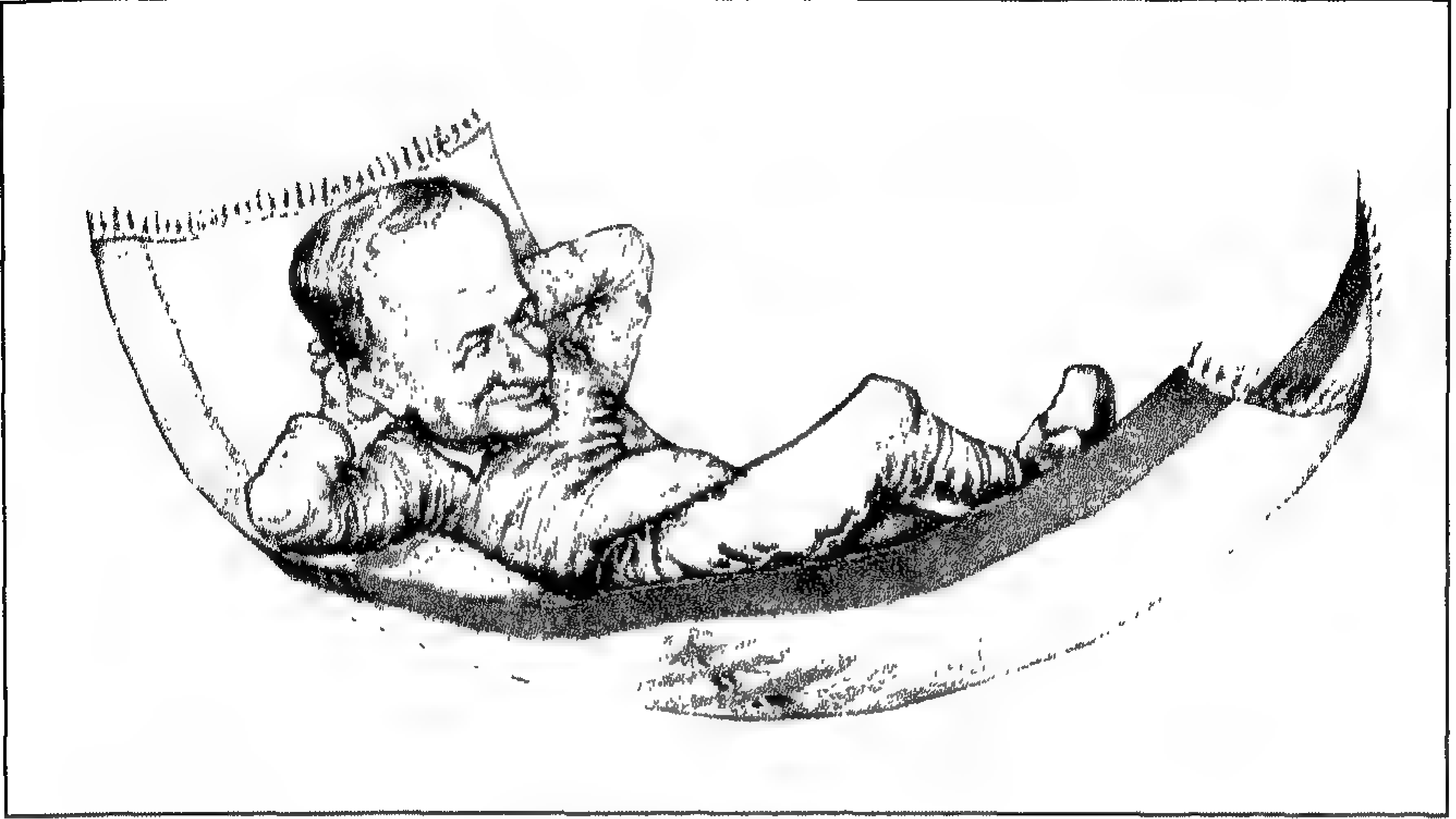
المهم أن وقْف القتال حدث على رغم تفسيرات لاحقة بأن ذلك لا يعني إنتهاء الحرب وإنما هو هدنة.ولو أن تلك الخطوة لم تحدث لكانت الحرب طالت ولكانت جثث العساكر من الطرفين العراقي والإيراني منتشرة لا سبيل لجمعها ودفنها. وبعد قرار وقف القتال الأشبه بتجرُّع السم، على حد قول الإمام الخميني، حدثت جولات من التفاوض الذي لم يحقق نتيجة. ثم كثرت حدة التداعيات التي عاش الجاران اللدودان مرارة الفواجع التي فاقت التصور.

في ضوء تلك الأمثولة نجد أنفسنا ونحن نتابع المسلسل الدموي والتدميري اليومي الذي يحصل في سورية وللشهر الثاني والعشرين على التوالي ومن دون إنقطاع نقول إن الهدنة بأمل وقف الإقتتال هو الأمر المستحب وخصوصاً أن الدعوة إلى ذلك جاءت لمناسبة روحانية، فضلاً عن أن طرفيْ الإقتتال مسلمون وأنهما يخوضان مواجهة ينطبق عليها القول الذي لا جدال في معناه وهو إن القاتل والقتيل في النار. وحتى إذا بدا للطرف القوي في المواجهة، وهو بطبيعة الحال النظام وليس المنتفضون عليه، أن الهدنة هي كمن يتجرع السم بتوصيف الإمام الخميني لها، فإنها مستحبة ما دامت قد تتطور إلى وقْف نهائي للإقتتال فإلى علاج ما واقعياً كان هذا العلاج على نحو علاج "إتفاق الطائف" للمحنة اللبنانية أو العلاج الخليجي-الدولي للمحنة اليمنية، أو علاجاً على قاعدة ما لعمرو لعمرو وما للناس للناس.

وثمة خطوة حدثت فجأة ونفترض أن نظام الرئيس بشَّار الأسد والنظام الإيراني، الحليف الثالث المعطِّل للتهدئة ونكاد نقول للتسوية إلى جانب الحليفيْن الروسي والصيني، استوقفتْهما وتعكس حقيقة أساسية وهي أن هذين الحليفين العضوين الرابع والخامس في مجلس الأمن الدولي يتفاهمان عند الضرورة مع الأعضاء الثلاثة الآخرين أميركا وبريطانيا وفرنسا على مسألة عادية وهي المتعلقة بعدم تغيير الحكومة اللبنانية التي يترأسها نجيب ميقاتي والتي إنتفضت المعارضة الحريرية عليها فور إغتيال رئيس شعبة المعلومات اللواء وسام الحسن وتشييع جثمانه كبطل أمني مثل التشييع الذي جرى للرئيس رفيق الحريري ثم دفْنه بجوار الرئيس

الشهيد. وكان لافتاً قيام سفراء الدول الخمس المالكة حق "الفيتو" بالتوجه إلى القصر الجمهوري لإبلاغ الرئيس ميشال سليمان الموقف الموحَّد الذي لا "فيتو" عليه من جانب دولهم وإسناد مهمة الإعلان عن ذلك إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان. وبطبيعة الحال تم الأخذ بالطلب وأدى الرئيس ميقاتي فريضة الحج وبما يعزز ذلك ديمومته على الأرجح رئيساً للحكومة. وما نريد قوله إن مصلحة الدول الخمس كانت في ما فعلتْه بالنسبة إلى لبنان بينما مصلحة القادة فيها، وكل له أسبابه، أن تبقى ألسنة اللهيب مشتعلة في الفضاء السوري. أميركا تريد ذلك لأن رئيسها يتطلع إلى تجديد الرئاسة بعد أسابيع ومن شأن موقف حازم تجاه النظام السوري والنظام الإيراني التسبب في تعطيل للفوز. وما تريده الإدارة الأميركية لا تعترض عليه حُكمْاً بريطانيا وفرنسا. أما روسيا والصين فترى كل منهما أن الهدنة قد تنتهي في لحظة صحوة وإستعادة الضمير الغائب إلى تسوية ثم إلى حل ينطبق عليه قول الشاعر "وإن الذي بيني وبين بني أبي.. وبين بني عمي لمختلف جداً. إذا أكلوا لحمي وفرتُ لحومهم.. وإن هدموا مجدي بنيتُ لهم مجداً" . وعندما يحدث ذلك فإنه بطبيعة الحال لا تنال روسيا والصين من العهد السوري الجديد الوفاقي سوى اللوم وربما النأي عنهما.

من هنا يجيز الحريصون على سورية الرقم الصعب في المعادلة الإقليمية في حال إستدارت وإهتم نظامهما بقضايا الداخل وفي مناخ من الأمان النفسي والاجتماعي وفي ظل سياسة إحترام سيادات الآخرين وإعتماد الديمقراطية بدل القبضة الأمنية والعدالة بدل الهيمنة وعدم التحرش بلبنان وغيره، وكذلك الحريصون على الحليف الثالث لها الجمهورية الإسلامية المعوّل عليها كدولة قوية حريصة على أواصر الصداقة والجوار وليست على نحو ما تفعله وترمي اليه وتضمره متسببة لجيرانها بحالة من القلق... يجيز الحريصون بالذات على سورية،كما على إيران، ونحن منهم القول إن الإقتراح الذي إنتهى اليه المبعوث الاممي العربي المسلم الأخضر الابراهيمي كان وصفة علاجية وفي إعتقاده أن سورية المقتتلة ستتعامل مع هذا الإقتراح بما يستوجب الأخذ به وحتى إذا رأى الطرف الأقوى الذي هو النظام أن القبول هو كمن يتجرع السم.وأما تخريجة القبول الإختياري الإنفرادي بالإقتراح فإنه مثل حالة الحب عندما يكون من طرف واحد.



النص الرسمي للمعاهدة

بين سورية ولبنان

في ما يأتي النص الرسمي لـ "معاهدة الأُخوة والتعاون والتنسيق، بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية مع تعديلات تم إدخالها قبل التوقيع عليها في دمشق من قِبَل الرئيسين حافظ الأسد والياس الهراوي يوم 2 مايو (أيار) 1991:

"إن الجمهورية اللبنانية،

والجمهورية العربية السورية...

إنطلاقاً من الروابط الأخوية المميزة التي تربط بينهما والتي تستمد قوتها من جذور القُربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة، وإيماناً منهما بأن تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق يحكم مصالحهما ويوفر السبل لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية أمنهما القومي والوطني ويوفر الإزدهار والإستقرار ويمكنهما من مواجهة جميع التطورات الإقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبي البلدين تحقيقاً للميثاق الوطني اللبناني الذي صادق عليه المجلس النيابي في تاريخ 5/11/1989.

اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى: تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة كل منهما وإستقلاله وبما يمكّن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والإقتصادية والأمنية لتوفير الإزدهار والإستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع مصالحهما المشتركة وتعزيزها تأكيداً لعلاقات الإخوة وضماناً لمصيرهما المشترك.

المادة الثانية: تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الإقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك وإقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية.

المادة الثالثة: إن الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية. وان سورية الحريصة على أمن لبنان وإستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه وإستقلاله وسيادته.

المادة الرابعة: بعد إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفقاً لما ورد في الميثاق الوطني اللبناني وعند انتهاء المهل المحددة في الميثاق تقرر الحكومتان السورية واللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا - المديرج عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية - سورية مشتركة. كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم القوات السورية ومدة وجودها في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن وجودها.

المادة الخامسة: تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادئ التالية:

1 - لبنان وسورية بلدان عربيان ملتزمان ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الإقتصادي المشترك وجميع الإتفاقات المبرمة في إطار الجامعة كما أنهما عضوان في الأمم المتحدة وملتزمان ميثاقها وعضوان في حركة عدم الانحياز.

2 - المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين.

3 – يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية وفقاً لما هو وارد في هذه المعاهدة.

وعليه فإن حكومتي البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

المادة السادسة: تُشكَّل الأجهزة التالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة كما يمكن إنشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى الوارد ذكره أدناه:

1 – المجلس الأعلى:

أ – يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية في كل من الدولتين المتعاقدتين وكل من:

- رئيس مجلس الشعب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.
- رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية.

ب – يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنة وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الإتفاق عليه.

ج – يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها. ويشرف على تنفيذها كما يعتمد الخطط والقرارات التي تتخذها هيئة المتابعة والتنسيق ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية ولجنة الدفاع والأمن، وأية لجنة تُنشأ في ما بعد.

د – قرارات المجلس الأعلى إلزامية ونافذة المفعول في إطار النظم الدستورية في كل من البلدين.

هـ – يحدد المجلس الأعلى المواضيع التي يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها، وفقاً للنظم والأصول الدستورية في كل من البلدين أو في ما لا يتعارض مع هذه النظم والأصول.

2 – هيئة المتابعة والتنسيق:

تتكون هيئة المتابعة والتنسيق من رئيسي مجلس الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتتولى المهمات التالية:

أ – متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى ورفع التقارير إلى المجلس عن مراحل التنفيذ.

ب – تنسيق توصيات اللجان المتخصصة ومقرراتها ورفع المقترحات إلى المجلس الأعلى.

ج – عقد اجتماعات كلما دعت الحاجة مع اللجان المختصة.

د – تجتمع الهيئة مرة كل ستة أشهر وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الإتفاق عليه.

3 – لجنة الشؤون الخارجية:

أ – تتشكل لجنة الشؤون الخارجية من وزيري الخارجية في البلدين.

ب – تجتمع لجنة الشؤون الخارجية مرة كل شهرين وعند الاقتضاء في إحدى الدولتين بالتناوب.

ج – تعمل لجنة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول، كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقعهما في المنظمات العربية والدولية وتُعد من أجل ذلك الخطط ليقرها المجلس الأعلى.

4 – لجنة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية:

أ – تتشكل لجنة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الإقتصادي والاجتماعي.

ب – تجتمع لجنة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية في إحدى الدولتين بالتناوب مرة كل شهرين وعند الاقتضاء.

ج – يكون من إختصاص لجنة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الإقتصادي والاجتماعي للدولتين وإعداد التوصيات المؤدية إلى ذلك.

د – تُعتبر التوصيات التي تتخذها لجنة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية نافذة بعد أن يعتمدها المجلس الأعلى مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

5 – لجنة شؤون الدفاع والأمن:

أ – تتشكل لجنة شؤون الدفاع والأمن من وزيري الدفاع والداخلية في كل من الدولتين.

ب – تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدرس الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه عدوان أو تهديد لأمنهما القومي أو أية إضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

ج – تُعرض جميع الخطط والتوصيات التي تُعدُّها لجنة شؤون الدفاع والأمن على المجلس الأعلى لإقرارها مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

6 – الأمانة العامة:

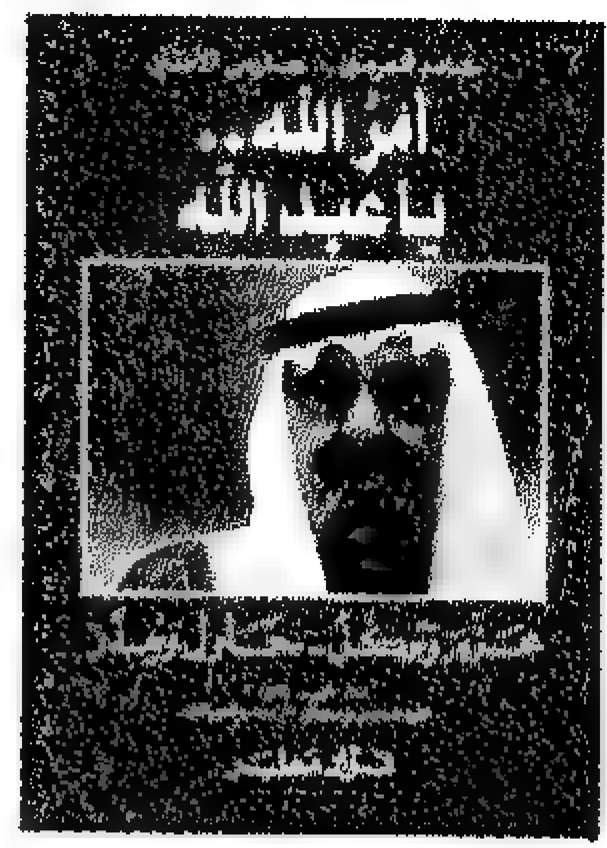
أ – تُنشأ أمانة عامة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة.

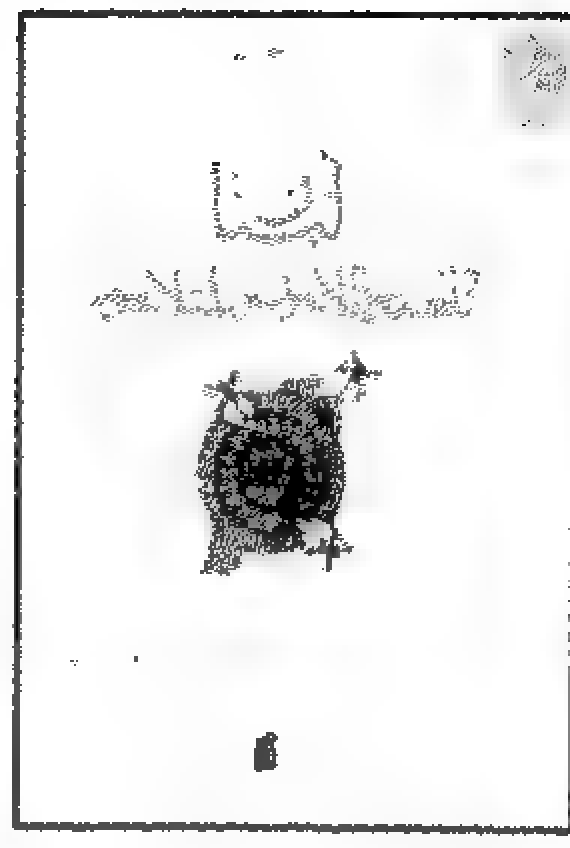
ب – يترأس الأمانة العامة أمين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى.

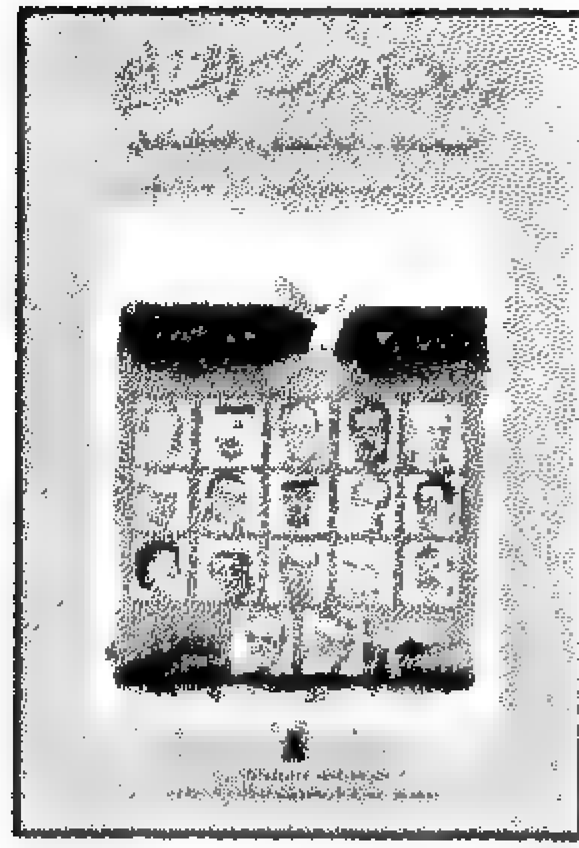
ج – يحدَّد مقر الأمانة العامة وإختصاصها وملاكها وموازنتها بقرار من المجلس الأعلى.

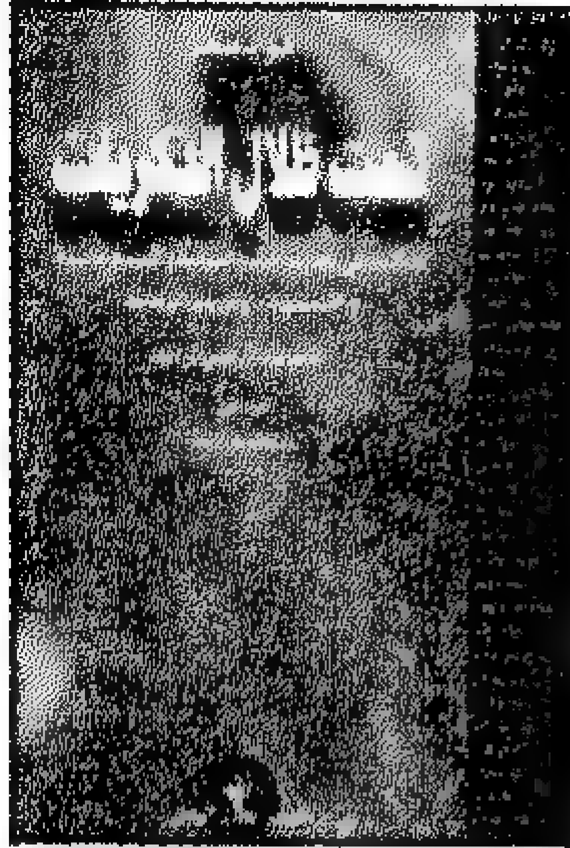
فؤاد مطر ... وأعماله الشاملة

حتى نهاية العام 2012







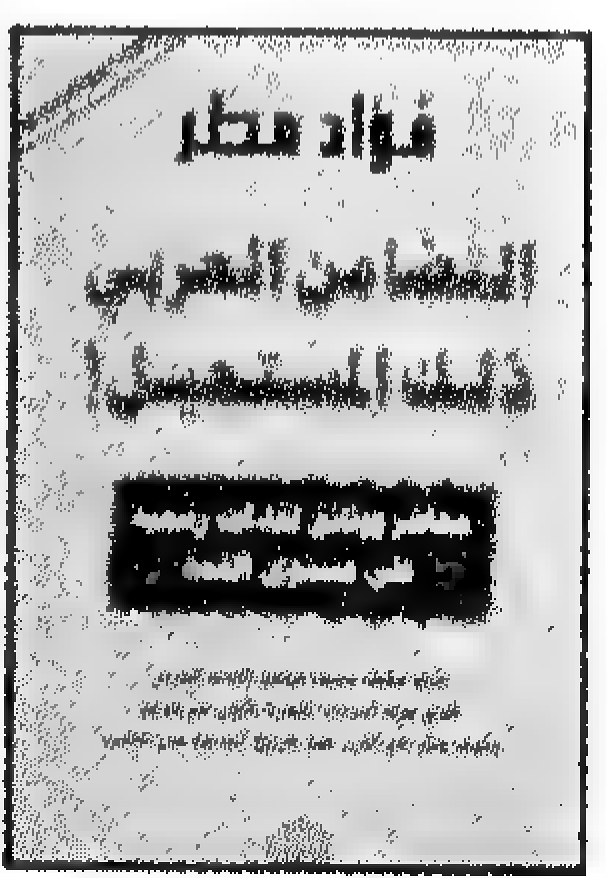


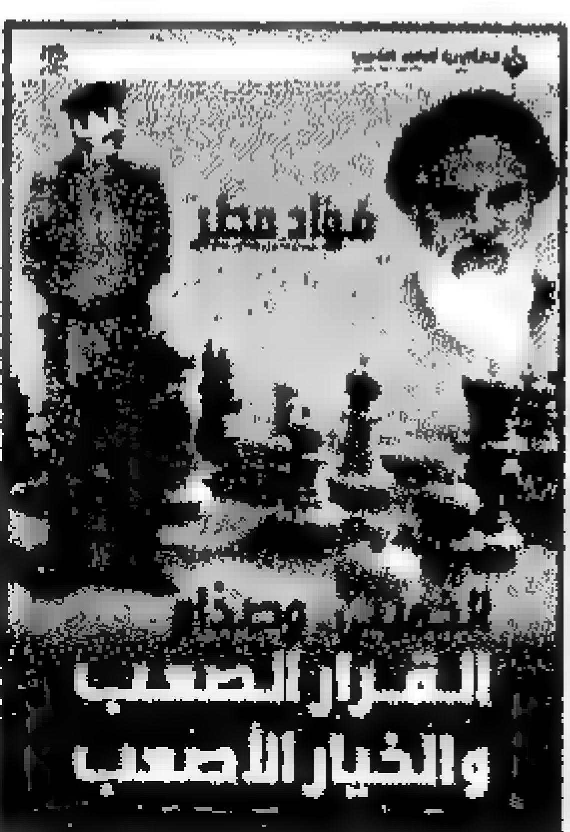


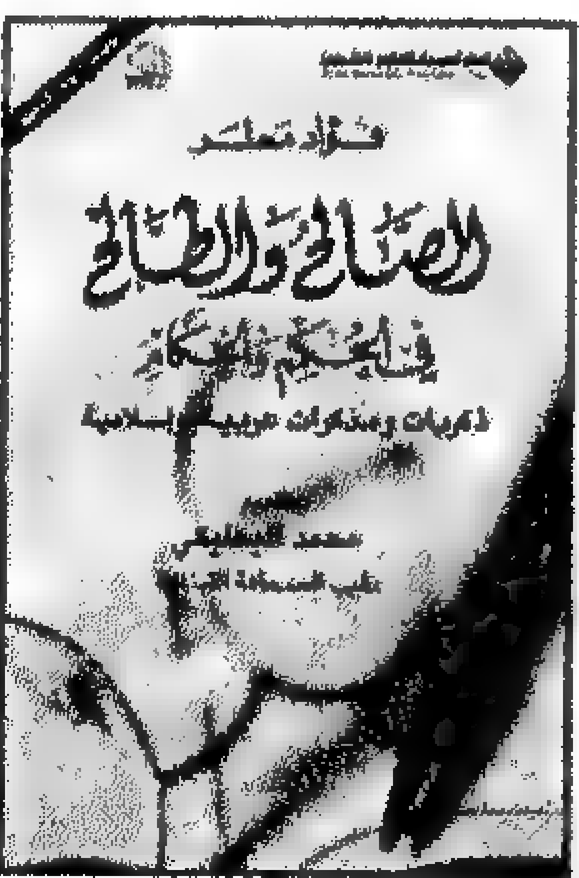


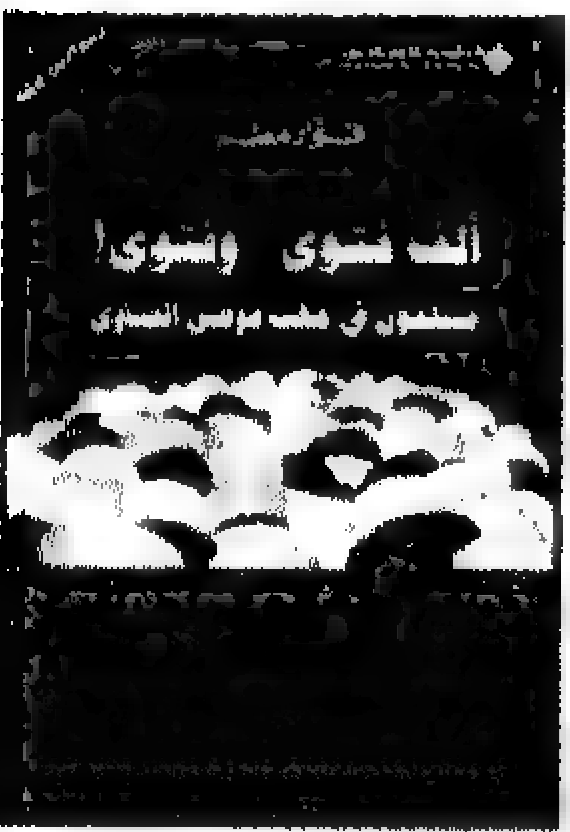


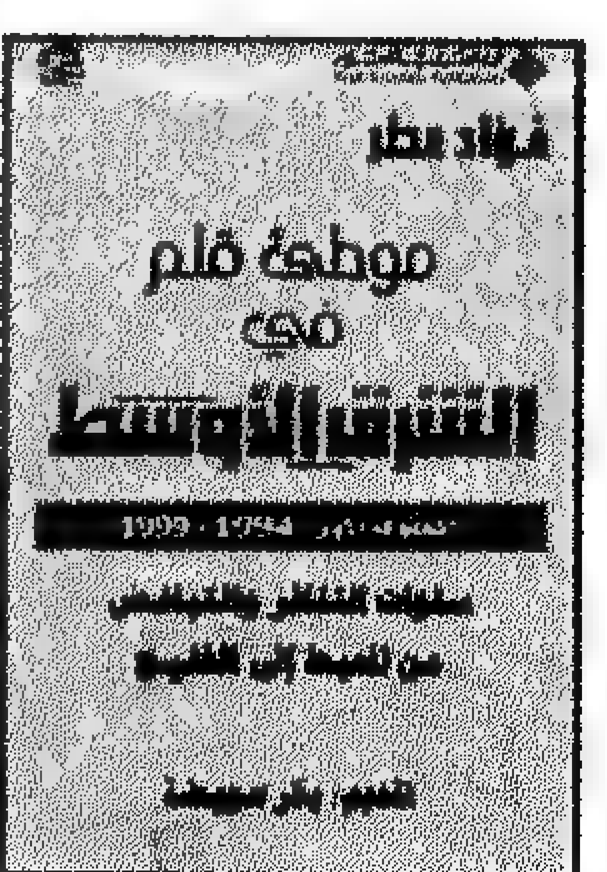




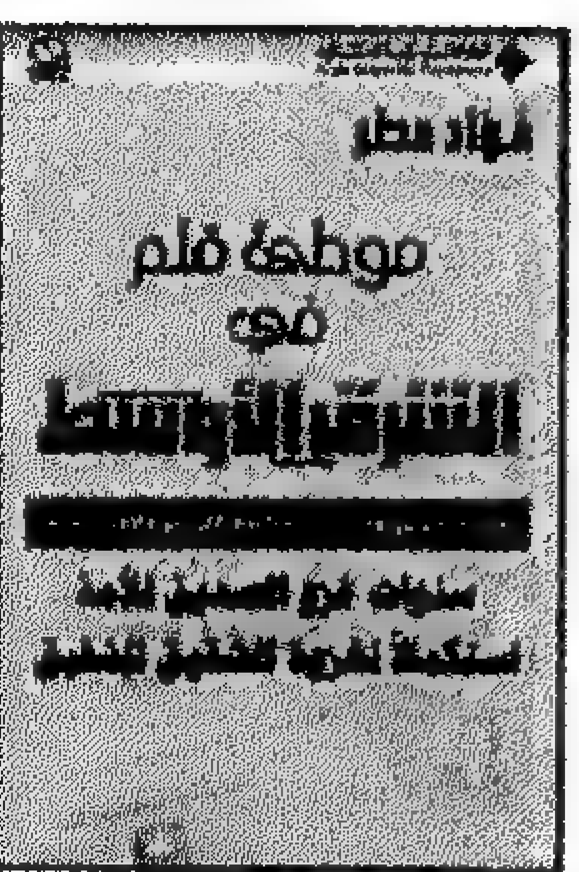


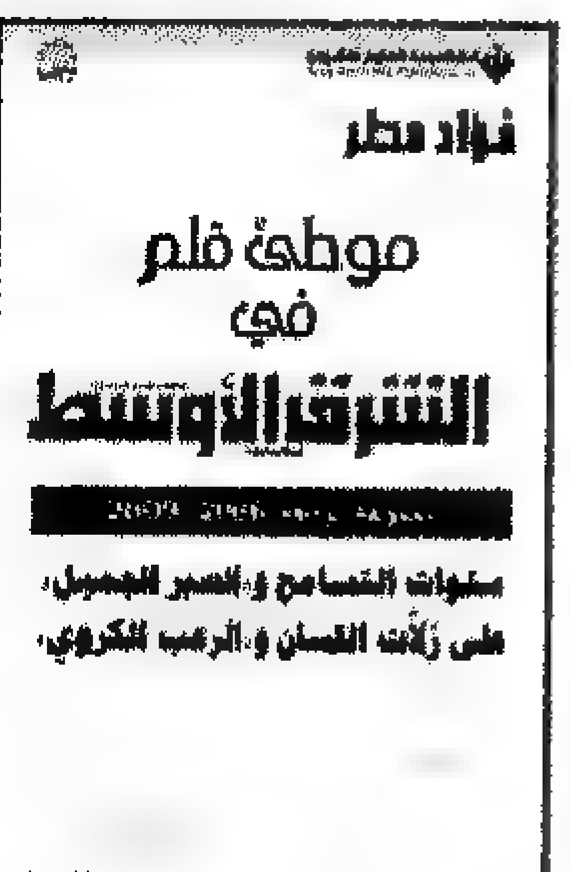












خادم الحرمين.. حارس الأمتين
أمر الله يا عبد الله

الأول من ثلاثية عن "النهج السعودي في ترويض الأزمات والصراعات"، يرفد بها فؤاد مطر المكتبة العربية محللاً وبكل التجرد المعروف عنه أسلوب الملك عبد الله بن عبد العزيز في التعامل مع قضايا الأمتين، وفي الوقت نفسه التطور النوعي على الصعيدين الإجتماعي والإنمائي إلى جانب الانفتاح على حضارات الآخرين ودياناتهم
473 صفحة مرفّق بالصور والوثائق
نشر مشترك: الدار العربية للعلوم ناشرون – الناشر العربي الدولي
بيروت، 1999

لبنان.. اللعبة واللاعبون والمتلاعبون،
سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني
إلى الدور السوري إلى الحل السعودي

(512 صفحة بالحجم الموسوعي مرفقة بالوثائق والصور) – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – مركز فؤاد مطر للإعلام والتوثيق والاستشارات والدراسات، لندن، 1993

موسوعة حرب الخليج،
اليوميات، وثائق الأزمة والحرب، الحقائق

في جزئين من ألف صفحة بالحجم الموسوعي يغطيان الحرب الأولى على العراق رداً على غزو الكويت يوماً بيوم مع تثبيت للوثائق المهمة لمرحلة ما قبل الغزو وبعده.
المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت –
مركز فؤاد مطر للإعلام والتوثيق والاستشارات والدراسات، لندن، 1994

تحت ظلال الذكريات

تأملات في تجارب الحكم والسياسة والدبلوماسية والإستشهاد
وتوريث الزعامة من زمن الملك فاروق إلى زمن عبد الناصر والخميني.
دار الناشر العربي الدولي، بيروت، 1997

زلازل مصر السياسية

الزلزال الأول (يليه إثنان): من مقدمات وفاة عبد الناصر إلى مقدّمات حكم السادات:
نشر مشترك: المؤسسة العربية للدراسات والنشر –
دار الناشر العربي الدولي، بيروت، 1999

المصالحة الوطنية الأولى في السودان
إنتكسوها... أم إنتكست؟

الكتاب الأول في سلسلة عن الأحوال السودانية تحمل تسمية
"حلو، مر... تاريخ ما لن يهمله التاريخ عن السودانيين العسكر والأحزاب".
نشر مشترك: المؤسسة العربية للدراسات والنشر –
دار الناشر العربي الدولي،
بيروت، 1999

سنوات نميري بحُلوها... ومرّها

الكتاب الثاني في سلسلة عن الأحوال السودانية تحمل تسمية
"حلو، مر... تاريخ ما لن يهمله التاريخ عن السودانيين العسكر والأحزاب".
دار الناشر العربي الدولي،
بيروت، 2001

التضامن العربي ذلك المستحيل

محاضر ووثائق لقاءات رسمية على مستوى القمة حول خفايا محاولة يتيمة لجمع الصف العربي الذي مزّقه الرئيس (الراحل) أنور السادات للمرة الأولى شر تمزيق، وكيف يفكر أهل القرار عند خروج أحدهم على القضية.
دار الناشر العربي الدولي، بيروت، 2002

للقائد التاريخي قلم ينصفه

قراءة تحليلية في ما كتبه الشيخ عبد العزيز التويجري عن الملك عبد العزيز وما كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل عن الرئيس جمال عبد الناصر.
وهذه الكتابات منصفة عموماً للقائديْن المتميزيْن في الأمة العربية.
نشر مشترك: الدار العربية للعلوم ناشرون – دار الناشر العربي الدولي،
بيروت، 2006

الخميني.. وصدّام
القرار الصعب والخيار الأصعب

وقائع ووثائق حول مرحلة من التفاوض التعجيزي أعقبت وقف إطلاق النار بين العراق الصدّامي وإيران الخمينية ولماذا إعتبر الإمام الخميني القبول بوقف إطلاق النار كمن يتجرع السم.
نشر مشترك: الدار العربية للعلوم ناشرون – دار الناشر العربي الدولي،
بيروت، 2007

حكيم الثورة. سيرة جورج حبش ونضاله

جلسات حوار مع الدكتور حبش روى فيها ذكرياته منذ العام 1936 حيث كان شاهداً على الثورة الأولى عامذاك مروراً بسنوات الهجرة والنضال في الجامعة الأميركية في بيروت وخارجها وصولاً إلى سنوات الستينات والسبعينات الحافلة بالتحديات وتوتر العلاقات مع الأنظمة الثورية إلى جانب الأنظمة المحافِظة.

دار النهار للنشر، بيروت، 2008

موطئ قلم في "الشرق الأوسط"

- المجموعة الأولى: من 1994 إلى 1999. سنوات التنافر والتباغض من المحيط إلى الخليج.
- المجموعة الثانية: من 2000 إلى 2002. سنوات التنبُّه والندم بعد فوات الأوان.
- المجموعة الثالثة: من 2003 إلى 2005. سنوات غزو الصديق للأمة استكمالاً لغزوة الشقيق للشقيق.
- المجموعة الرابعة (قيد الطبع): من 2006 إلى 2010. سنوات التسامح والصبر العربي الجميل بعد التباغض وثقافة القال والقيل.

نشر مشترك: الدار العربية للعلوم ناشرون - دار الناشر العربي الدولي، بيروت

ألف فتوى وفتوى

مسلمون في مهب فوضى الفتاوى

دراسة غير مسبوقة في 471 صفحة لظاهرة الفتاوى التي أخذت مع تسابُق الفضائيات إلى بث حلقات حولها، أبعاداً من شأنها إقلاق المجتمعات الإسلامية فضلاً عن إرباكات للأنظمة والحكومات يتسبب بها الذين يفتون.

نشر مشترك: الدار العربية للعلوم ناشرون - دار الناشر العربي الدولي، بيروت، 2009

الصالح والطالح في الحكم والحكّام

ذكريات ومذكرات عربية وإسلامية

في 282 صفحة الكثير من الذكريات والمذكرات السياسية العربية والإسلامية وظروف أصحاب هذه الذكريات والمذكرات.

وهذا الكتاب هو جزء آخر من كتاب للمؤلف

"تحت ظلال الذكريات. تأملات في تجارب الحكم والسياسة والدبلوماسية والإستشهاد وتوريث الزعامة" الصادر عام 1997.

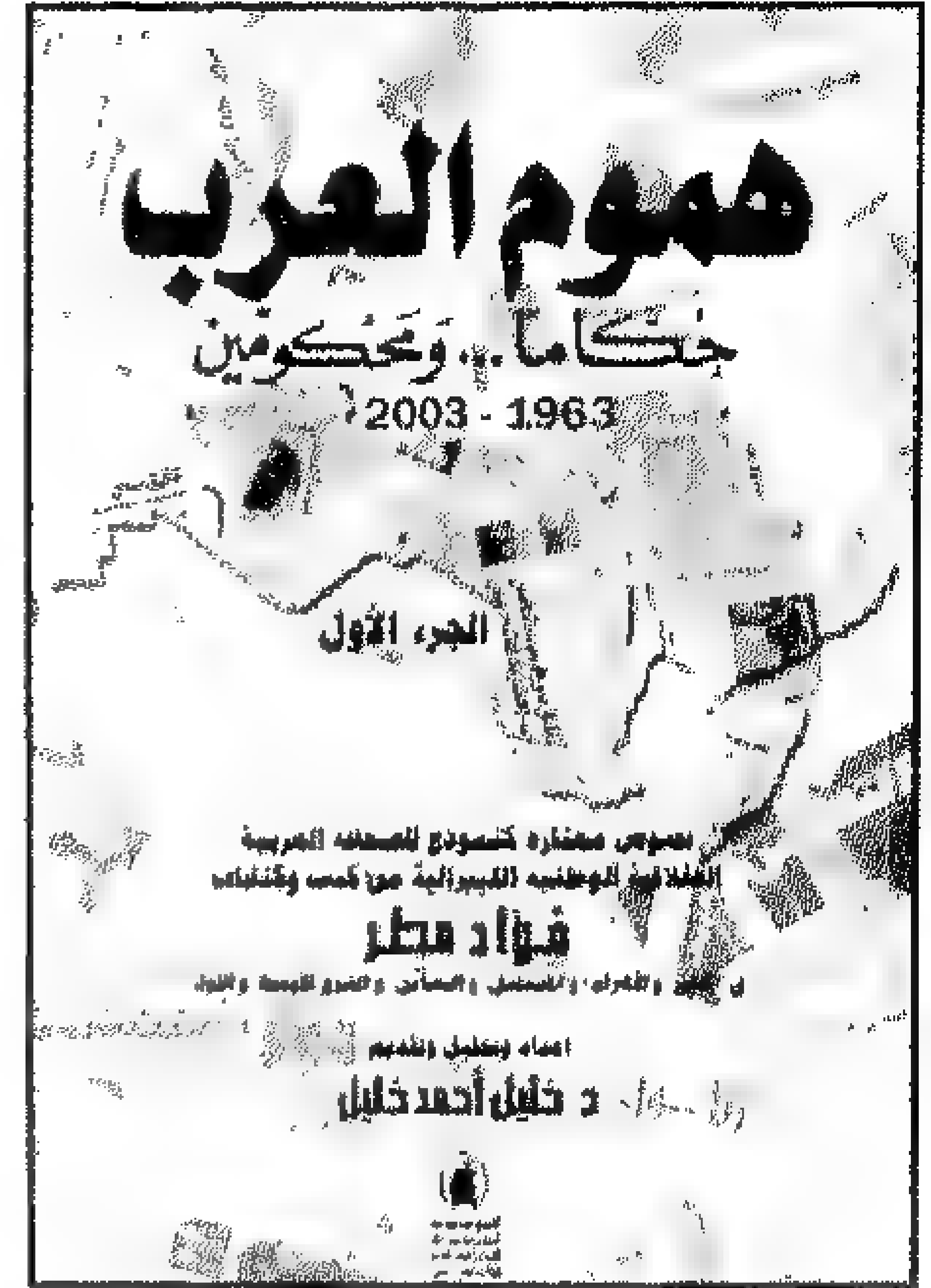
نشر مشترك: الدار العربية للعلوم ناشرون - دار الناشر العربي الدولي، بيروت، 2009

مرحلة ما قبل الأعمال الشاملة

مؤلفات وملفات وأبحاث فؤاد مطر التي صدرت قبل بدء نشر الأعمال الشاملة ونفدت طبعاتها هي الآتية:

رؤساء لبنان من شارل حلو إلى شارل دبّاس، 161 صفحة، 1964، دار النهار – بيروت. **السودان في ظل اشتراكية الضبَّاط**، 34 صفحة، 1969، دار النهار – بيروت. **ماذا بعد جمال عبد الناصر**، 50 صفحة، 1970، دار النهار – بيروت. **الحزب الشيوعي السوداني، نحروه أم انتحر؟** (عدة طبعات)، 380 صفحة، 1971 و1972، دار النهار – بيروت. **أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات؟** (عدة طبعات)، 155 صفحة، 1972، دار النهار – بيروت. **روسيا الناصرية ومصر المصرية...** (عدة طبعات)، 225 صفحة، 1973– 1975، دار النهار – بيروت. **بصراحة عن عبد الناصر** (حوار مع محمد حسنين هيكل)، 227 صفحة، (عدة طبعات) 1975 و1976، دار القضايا – بيروت. **الثورة الثانية في ليبيا...**، 133 صفحة، 1976، دار القضايا – بيروت. **سقوط الامبراطورية اللبنانية** (صدر بعد ذلك في سلسلة الأعمال الشاملة) وتحت عنوان: لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون، منشورات "هاي لايت" – لندن، 1976، دار القضايا – بيروت. **صدَّام حسين، السيرة الذاتية والحزبية** (1980–37)، 372 صفحة، 1980، منشورات "هاي لايت" – لندن. **حكيم الثورة** (قصة حياة الدكتور جورج حبش)، 134 صفحة، 1984، منشورات "هاي لايت" – لندن. (أعادت "دار النهار" عام 2008 نشره في طبعة جديدة مع إضافات ضمن سلسلة الأعمال الشاملة للمؤلف فؤاد مطر).

* * *



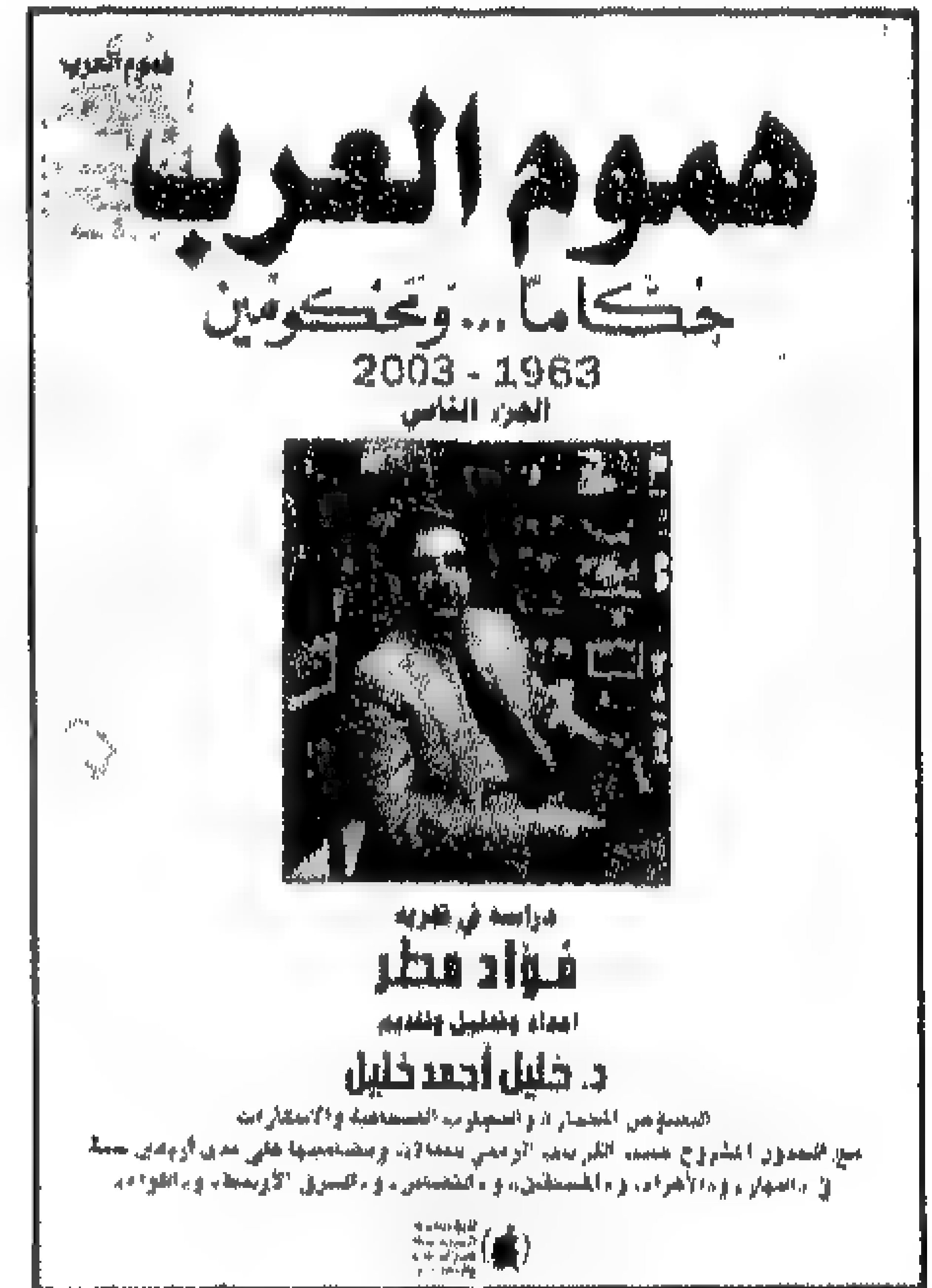
دراسة عن تجربة

فؤاد مطر

... وعن تجربة فؤاد مطر طوال أربعة عقود في الصحافة والكتابة والأبحاث
والتأليف والنشر صدرت عن "المؤسسة العربية للدراسات والنشر" عام 2004
للدكتور خليل أحمد خليل الباحث وأستاذ علم اجتماع المعرفة في الجامعة اللبنانية
الدراسة الآتية في جزءين من 1162 صفحة معززة بالصور والوثائق:

هموم العرب حكاماً ومحكومين 1963 - 2003

دراسة في تجربة فؤاد مطر، مع النصوص المختارة والتجارب الصحافية
والإبتكارات وجدول مشروح حسب الترتيب الزمني للمقالات
ومضامينها على مدى أربعين سنة
في "النهار" و"الأهرام" و"المستقبل" و"التضامن" و"الشرق الأوسط" و"اللواء"



* * *

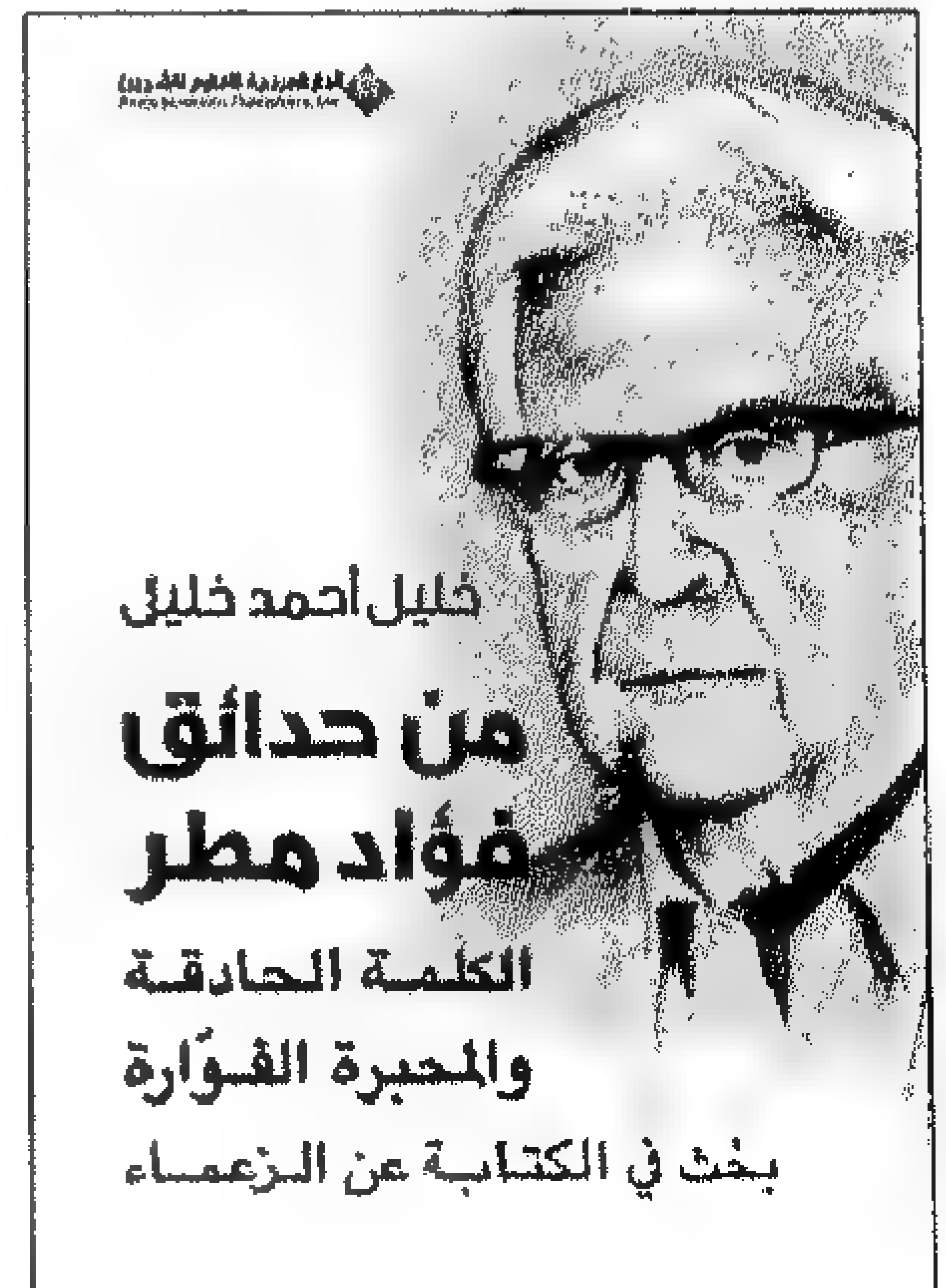
وكتاب آخر للدكتور خليل أيضاً بعنوان

من حدائق فؤاد مطر

الكلمة الحادقة والمحبرة الفوّارة

بحث في الكتابة عن الزعماء

عن الدار العربية للعلوم ناشرون
من 312 صفحة عام 2012



يمكن الحصول على المؤلفات الصادرة حتى الآن في
سلسلة الأعمال الشاملة المشار إليها من:

"المؤسسة العربية للدراسات والنشر"

المركز الرئيسي: بيروت، الصنايع، شارع ليون، بناية عيد بن سالم
العنوان البرقي: موكيالي، تلفاكس: 01/751438،
ص.ب: 11-5460 بيروت لبنان

أو من:



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961)
ص.ب: 13-5574 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961) – البريد الإلكتروني:
asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb



ليست هنالك بالنسبة إلى الكاتب المتجرد صعوبة مثل الكتابة عن هذه المحنة التي تعصف بالدولة ذات الرقم الصعب الثاني في معادلة الصراع مع إسرائيل ونعني بها سورية. أما صاحب الرقم الصعب الأول فإنه العراق البعثي الصدّامي.

ما حدث ولا ينتهي في سورية نتيجة العناد بدل الحنكة والحكمة من جانب قيادتها البعثية في معالجة الأزمة التي بدأت شرارة لم تبادر القيادة إلى علاجها بالحسنى والتفهم وانتهت سلسلة من الحرائق المتنقلة من أقصى البلاد إلى أقصاها، وحدث من قبل للقيادة البعثية أيضاً في العراق، يعكس بشاعة المحنة في البلدين اللذين بات كل منهما وبنسب متفاوتة على طريق الإندثار ضعيف الشأن استراتيجياً واقتصادياً.

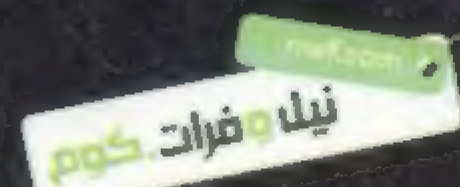
وحيث أن المحنة السورية لم تنته فصولاً، وهنالك بفعل المداخلات الدولية والإقليمية مفاجآت تتوالى وتُشكّل في تداعياتها المزيد من التفتيت للدولة التي لم تعد ذلك الرقم الثاني الصعب في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، فإنني اخترتُ لهذا الكتاب مقالات كتبتُها خلال سنوات من الحكم البعثي - الأسدي إبناً بعد أب. ومن خلال القراءة المتأنية لما بين سطور هذه المقالات يمكن بلورة فكرة هذه المحنة التي تؤكد ما يحمله اسم الكتاب «سوريا المغلوب على أمرها - قراءة في أحلام الأب حافظ وكوابيس الإبن بشّار»، مع التوضيح بأن هذه المقالات توزّع نشرُها بين مجلة «التضامن» الأسبوعية السياسية التي كنت أنشرها في عقد الثمانينات من لندن وبين صحيفة «الشرق الأوسط» بصفة كوني أحد كُتّاب «الرأي» فيها وصحيفة «اللواء» اللبنانية التي استأنفتُ كتابة التعليق السياسي فيها بعد عودتي إلى بيروت من الاغتراب الاضطراري عن لبنان بسبب حرب كانت أيضاً اليد البعثية السورية - الأسدية هي الأطول فيها بين الأيادي.

من تعريف المؤلف لكتابه





الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com




ISBN 978-614-01-0653-6
9 786140 106536

تصميم الغلاف: سامح خلف